

سلسلة رسائل إعلانية لموصى بطبعها

٢٢



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة



٤٠٠٠٠٤٩

شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

سلوى محمد عمر عرب

الجزء الأول

١٤١٩ هـ

ح

جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الإشيلي ، علي بن محمد بن علي بن خروف

شرح جمل الزجاجي / تحقيق سلوى محمد عمر عرب - جدة

١٢٣٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٠٠ - ٢٣١ - ٠٣ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو - أ - عرب ، سلوى محمد عمر (محقق)

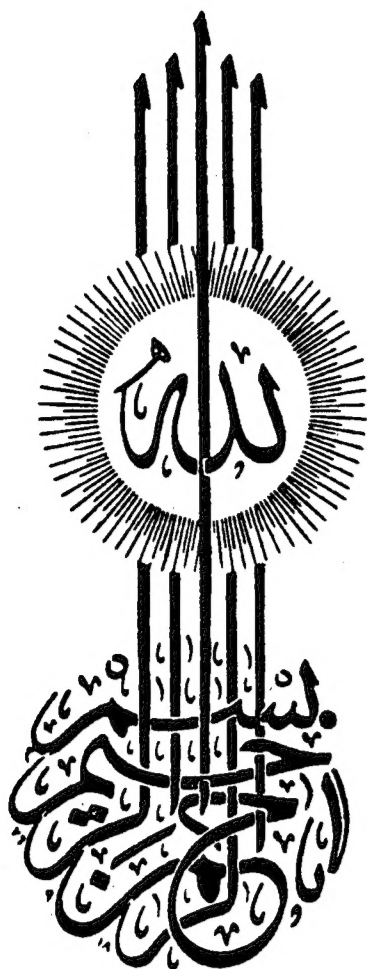
ب - العنوان

١٨ / ٠٦٤٧

ديوي ٤١٥،١

رقم الايداع : ١٨ / ٠٦٤٧

ردمك : ٠٠ - ٢٣١ - ٠٣ - ٩٩٦٠



أصل هذا العمل رسالة دكتوراه بعنوان (شرح جمل
الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي
« ٦٠٩ » « تحقيق ودراسة » من الأول حتى نهاية باب المخاطبة)
كلية اللغة العربية بمكة المكرمة : قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة .

أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..

وبالله التوفيق

إهداء

- إلى الجنود الذين وقفوا معي وآزروني بأرواحهم في كل
خطوة من خطوات هذا البحث ...

- إلى والديّ الحبيبين ...

- وإلى زوجي العزيز .. المهندس عبد الباسط بكر كمال .

- وإلى أبنائي الأعزاء .. وليد وهديل وبكر ورهام

أقدم ثمرة جهد اقترضت ثمن نجاحه من هؤلاء
الأحباء ..

أسأل الله أن يتكفل عني بالوفاء .

سلوى عرب

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسول الله .. وعلى آله وصحبه
ومن والاه ..

الحمد لله الذي تكفل بحفظ كتابه ، وعلمنا لغة القرآن لتدبر معانيه
ووجوه إعرابه ، وأوقفنا على محكم آيه وفصل خطابه .
الحمد لله حمد الشاكرين الذاكرين ، المثنين على الله بما يليق بجلاله
وعظيم سلطانه .

أما بعد .. فإن من أجل العلوم علوم العربية ؛ إذ هي المِرْقَاةُ إلى فهم
كتاب الله . وقد بذل سلفنا الصالح في هذا المجال جهوداً مضنية ، وقفوا من
خلالها على أسرار الكثير من لطائف هذه اللغة الشريفة ، وتركوا لنا تراثاً ضخماً
أودعوه دقائق فكرهم ، وعميق نظريهم ، وهو عنوان حضارة هذه الأمة
وأمجادها .

ويذكر لنا بعض أساتذة تحقيق المخطوطات ^(١) أن ما ضاع من هذا التراث
بسبب غفلة الناس وتفريطهم أكثر مما ضاع بسبب عوادي الحروب والأيام ، ولا
زال الكثير منه حبيساً في خزائن المكتبات ، ينتظر اليد الحانية التي تفك أسرته ،
وتزيل عنه غبار الزمن .

فكان لزاماً على أبناء هذه الأمة الإسلامية أن يتجهوا شطر التراث العربي ،
يحيون مواته ، ويستخرجون كنوزه .

(١) وهو أستاذي الدكتور محمود محمد الطناحي ، في كتابه : « مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي »

لذا فقد يمت وجهي نحو التحقيق . وكان لا بد لي أن أسأل أساتذة هذا العلم لإرشادي إلى موضوع ينتفع به الباحثون وطلاب العلم ، ويرضي طموحاتي ، وتقتنع به نفسي ، فأرشدت إلى كنز من هذه الكنوز الدفينة ، ألا وهو (شرح جمل الزجاجي لابن خروف) .

وللزجاجي وجمله ، وابن خروف وشرحه أهمية لاتخفى على ذهن حصيف .

فالزجاجي علم من أعلام النحو في القرن الرابع الهجري .

وكتابه (الجمل) من أشهر كتب النحو في تلك الحقبة ، وقد نال شهرة كبيرة تداني شهرة كتاب سيبويه فأكب عليه العلماء بالدراسة والشرح حتى قيل : إن شروحه قد بلغت عند المغاربة مائة وعشرين شرحاً . وهو كتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع به . ألفه أبو القاسم بمكة المكرمة ، وكان كلما فرغ من باب طاف بالبيت العتيق ، ودعا الله أن ينفع به الناس . وقيل : إنه لم يضع مسألة إلا وهو على طهارة .

هذا بالإضافة إلى أنه كتاب جامع لأبواب النحو ، يسيّر الفهم ، سهل العبارة .

أمّا ابن خروف - شارح كتاب الجمل - فهو من أشهر نحاة الأندلس في القرن السادس والسابع الهجريين ، ومن أشهر شراح كتاب سيبويه ، فلا غرابة أن نجد آراءه مبثوثة في كتب النحو والتفسير المتأخرة ، غير أننا نفتقد المرجع الذي نستوثق منه صحة العزو إليه . وشرح الجمل هو أنسب مصدر يُصار إليه للوقوف على آراء ابن خروف النحويّة والصرفيّة ؛ لما يمتاز به عن شرح الكتاب من حسن التبويب ، وسهولة التناول ، بالإضافة إلى اكتماله بعد أن عثر أستاذي الدكتور عياد الثبيتي - نفعنا الله به وبعلمه - على الجزء الثاني منه ضمن مئات المخطوطات في مكتبة جامع ابن يوسف في مراكش ، وكان مدرجاً تحت عنوان : « كتاب

مجهول في النحو» ؛ لذا فقد كان اكتشافه حدثاً عظيماً لا يتهيأ إلا لذوي الهمم العالية ، والعزائم القوية ، وقد حثني على تحقيقه ، وامثالاً لأمره فقد نسخت قدراً طيباً منه ، وسأفرغ لتحقيقه عقب انتهائي من هذا الجزء - إن شاء الله .

ولهذه الأهمية التي ذكرت ، ولما يمتاز به ابن خروف من عقلية خصبة ، وذهن وقاد قبلت أن يكون (شرح الجمل) موضوعاً لدراستي بعد أن عرضه عليّ سعادة الأستاذ الدكتور عياد الثبتي قبل أن يكون مشرفاً على هذا البحث ، وكان شديد التردد في العهدة إليّ بتحقيق المخطوط ، لا ضناً منه بهذا المخطوط النفيس ؛ ولكن إشفاقاً عليّ من وعورة مسلكه ، وصعوبة مرتقاه . أو إشفاقاً عليه من طالبة يظنها ليست قادرة على تحقيقه .

ووجدت في نفسي شيئاً من تردده الذي عزوته في ذلك الوقت إلى عدم الثقة بمقدرتي على القيام بهذا العمل . وعندما عاينت المخطوط عرفت سبب تردده ، كما عرفت سبب عزوف الدارسين عنه على ما له من أهمية وقيمة عالية . غير أن العزيمة القوية أبت إلا أن أتجشم الصعاب ، وأخوض غمار هذه التجربة .

وعقدت العزم ، وشمرت عن ساعد الجد ، وأكبت على العمل بصبرٍ منقطع النظير ، وجليد يعرف مقداره من اطلع على مخطوط (شرح الجمل لابن خروف) .

وقد كلّفني هذا الاختيار مصاعب جمة ، وعقبات جساماً ؛ فنسخة الكتاب وحيدة لا ثانية لها ، وهي نسخة مليئة بالتصحيفات والتحريفات والسقط والخروم - وهذا ما يفسر أزوار الباحثين وصدوقهم عن هذا الأثر النفيس - بالإضافة إلى جهل ناسخها بالنحو ، وعدم وجود مؤلفات أخرى لابن خروف سوى شرح الكتاب المسمى (تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب) ، غير أن الموجود منه

جزءٌ يسيرٌ معظمه من أبوابِ الصرفِ ، مما يجعلُ الاعتمادَ عليه لرأبِ صدعِ هذه النسخةِ محدوداً .

كلُّ ذلكِ اضطرني إلى أن أسعى جاهدةً في سبيلِ العثورِ على نسخةٍ أخرى تعزُّزُ هذه النسخةَ ، وتعينني على فكِّ طلاسمها .

وظفقتُ أبحثُ في فهراسِ المخطوطاتِ ، وقوائمِ المكتباتِ ، فوجدتُ بروكلمان (١) يشيرُ إلى وجودِ نسختين في برلين برقم (٦٤٥٩) ، ورقم (٦٤٦٤) ، فأرسلت في طلبهما ، ووصلتا إليّ فإذا هما غيرُ ما ذكرَ ؛ فإحدهما : (شرحُ الجزوليّةِ الكبيرِ للشلوين) ، والأخرى : أظنُّها (شرحُ أبياتِ الجملِ للصنهاجي) .

وكتبتُ إلى الأستاذِ العلامةِ فؤادِ سزكين - مؤلفِ تاريخِ التراثِ العربيّ - ولم أ حظَ بإجابةٍ منه .

كما راسلتُ مركزَ الملكِ فيصلِ للبحوثِ والدراساتِ الإسلاميّةِ ، وجلتُ في عددٍ من المكتباتِ العامّةِ والخاصّةِ ، وسألتُ ذوي الخبرةِ في هذا الشأنِ فلم أظفرَ بشيءٍ ذي بال .

فلم يبقَ لديّ إلّا الاطلاعُ على أصلِ المخطوطِ لعلّه يكونُ أوضحَ من الصورةِ ، فسافرتُ إلى المغربِ بعد أخذني توصيةً من سعادةِ الأستاذِ الدكتورِ عيَّادِ الثبيتيِّ - جزاه الله خير الجزاء - أفادتني كثيراً لما كان له من صلاتٍ طيّبةٍ مع المسؤولينِ هناك ، وتمكنتُ من رؤيةِ المخطوطِ بعد لأيٍ شديدٍ ، إلّا أنّه لم يكن بأحسنَ من الصورةِ ، فهو يشبهها في التآكلِ والاهتراءِ وعدمِ الوضوحِ .

فاستعنتُ بالله ، واعتمدتُ على الإمكانياتِ المتاحةِ لديّ ، ولم أدّخر جهداً ، أو أختزنُ وسعاً في سبيلِ النهوضِ بالنصِّ وخدمته ، والقيامِ عليه .

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ١٧٤/٢ .

وإنِّي أذكرُ هذه العقبات لا للتمنن والاستكثار على البحث ، ولا ضناً مني بوقت أو جهد ، فالعلمُ خليقٌ بأن تشدَّ إليه الرحالُ ، وتُنهي في سبيله الآجالُ ؛ وإنَّما أذكره اعتذاراً عما يكونُ قد شابَ عملي من خطأ أو زللٍ أو سهو ، أسألُ الله أنْ يعفو عني ؛ ويتجاوزَ عن خطيئاتي ، ويغفرَ زلاتي ، ويهيئَ لي من يرشدني إلى الصواب .

أما خطَّةُ البحثِ فقد قسَّمْتُها إلى قسمين ؛ قسمٌ للدراسة ، وقسمٌ للتحقيق . وجعلتُ قسمَ الدراسة في فصلين ؛ أولُّهما عن ابن خروف ، وثانيهما عن (شرح الجمل) .

عرَّفْتُ في الفصلِ الأوَّلِ بابن خروف ؛ فتحدَّثْتُ عن اسمه ونسبه ، ومولده ونشأته وتنقُّلاته ، وأخلاقه وصفاته ، وشيوخه وتلاميذه ، وثقافته ومكانته العلميَّة ، ووفاته وآثاره .

أما الفصلُ الثاني فتحدَّثْتُ فيه عن (شرح الجمل) ، ويشتملُ على تسعة مباحث ، مهدتُ لها بنبذةٍ يسيرةٍ عن الزجاجيِّ وكتابِ الجمل ، ووثقتُ نسبةَ هذا الشرح لابن خروف .

أما المبحثُ الأوَّلُ : فتحدَّثْتُ فيه عن منهجه وأسلوبه .

والمبحثُ الثاني : عن مصادره .

والمبحثُ الثالث : عن شواهد .

والمبحثُ الرابع : عن موقف ابن خروف في شرحِ الجملِ من الأصول النحوية .

والمبحثُ الخامس : عن موقفه من السابقين ؛ أوضحت فيه موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة ، ومن بعض العلماء السابقين ؛ كسيبويه والزجاجيِّ ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللخميِّ .

والمبحث السادس : وخصصته لآراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من خلال شرح الجمل ؛ فتحدثت فيه عن الآراء التي وافق فيها البصريين ، والتي وافق فيها الكوفيين ، والتي وافق فيها بعض العلماء السابقين ، والآراء التي انفرد بها ، والآراء التي نسبت إليه وفي النص ما يخالفها .

والمبحث السابع : وعقدت فيه موازنة بين شرح الجمل لابن خروف ، وبين شرحين من شروح الجمل هما : غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيمة ، وشرح الجمل لابن عصفور؛ وذلك لتتضح مكانة شرح ابن خروف من الشروح الأخرى .

والمبحث الثامن : وتحدثت فيه عن أثر شرح الجمل في النحاة الخالفين ؛ كابن بزيمة ، والخفّاف ، وابن الضائع ، وابن الفخّار ، وابن لب ، وابن مالك ، وأبي حيّان ، وابن هشام ، والسيوطي .

والمبحث التاسع : وأظهرت فيه قيمة الكتاب العلميّة والمآخذ عليه .

وختمت قسم الدراسة بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي توصّل إليها البحث .

أمّا القسم الثاني من البحث فقد تضمن النصّ المحقق مسبقاً بتمهيد ، ووصف لنسخة الكتاب ، والمنهج الذي سرت عليه في التحقيق ، متلوّاً بالفهارس الفنية ، وثبّت للمراجع .

وقد مضيت في تحقيق النصّ وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها عند أهل الصنعة ، وكان همّي إخراج النصّ على الصورة التي وضعه عليها المؤلّف ، مع ضبطه وتخليصه من الشوائب وآفات النسخ ، وحرصت على عرض مسائل الكتاب على مؤلفات النحو السابقة ، مستكملة في الهوامش ما تمسّ إليه الحاجة ، ويقتضيه المقام .

وقد فرضت عليّ طبيعة التحقيق الرجوع إلى عدد كبير من المصادر في مقدمتها كتب اللغة والنحو والصرف ، وكتب القراءات والتفاسير ، والأحاديث ،

والدواوين ، والمجموعات الشعرية ، وكتب التراجم والطبقات والأنساب ، ومعاجم البلدان ، ومعاجم اللغة ، وكتب التاريخ والسير والوقائع والأيام ، وغيرها .

وفي نهاية المطاف ، وبعد أن اكتمل البحث واستوى على سوقه أجد لازماً عليّ أن أنسب الفضل لأهله ؛ إذ يطيب لي أن أقف وقفة إجلال وإعظام لأستاذي الدكتور عياد بن عيد الثبتيّ ، الذي تبنّى هذا البحث ، وأنق في سبيله الأوقات الثمينة ، وأسبغ عليّ من الفضل والعلم ما لا يحيط به الثناء ، وأحاطني بفضائل جمّة أعد منها ولا أعدّها ؛ فقد أعاد تصوير المخطوط من المغرب ليسر لي نسخه ، وانتسخ لي بيده في رحلة من رحلاته إلى المغرب لوحة كاملة - سقطت من المخطوط - .

وأهدى إليّ نسخة مصورة للجزء الثاني الذي عثر عليه من شرح الجمل لابن خروف .

وأطلعني على رسالة الأستاذ خليفة محمد بديري في تحقيق شرح الكتاب لابن خروف المسمّى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) ، والتي كانت مهداة له من قبل صاحبها .

ووضع مكتبته العامرة بين يديّ ، ومكّنتني من كثير من المصادر التي يندر وجودها - وهذا دأبه مع طلبة العلم - وغير ذلك كثير مما هو دين أعجز عن الوفاء به ، أسأل الله أن يتكفّل عني بشكره ، وأن يكافئه لقاء أعماله العظيمة ، وأن يرفع درجاته ، ويثقل موازينه .

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور محمد المختار محمد المهدي ، الذي كابدَ معي قراءة جزء كبير من النص ؛ ولم أمتع بإشرافه طويلاً .

وإلى الأساتذة الأجلاء الدكتور مصطفى إمام - محقق شرح الجمل لابن بابشاذ - والدكتور حماد الشمالي - محقق شرح الجمل لابن الفخار - والدكتور

نادي عبد الجوّاد - محقق شرح الجمل لابن الضائع - الذين أتاحوا لي فرصة الاطلاع على رسائلهم الجامعية هذه .

وإلى سعادة القائم بتسيير شئون مصلحة المخطوطات بالمغرب الأستاذ عبدالعزيز الساوري الذي يسر لي مهمة الاطلاع على أصل المخطوط ، وما زال يتعهدني بالكتب النادرة ومعلومات ذات قيمة عالية عن البحث .

وإلى الأخت العزيزة الدكتورة صاحبة الغنيم الأستاذة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي سعت جاهدة لكي أطلع على رسالة الحافظي محمد عن (منهج ابن خروف وآرائه النحوية والصرفية) بعد أن كدت أياس من الاطلاع عليها .

وإلى المسعولين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، ونادي الرياض الأدبي ، ونادي أبها الثقافي ، وبعض المكتبات العامة ، حيث أمدوني بمعلومات وإصدارات لم تكن لتتوفر لديّ لولا أن سخرهم الله لمساعدتي ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضلين الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وتكبدهما قراءة ثلاثة مجلدات ضخمة .

إلى كل هؤلاء الأفاضل ، وإلى كل من مدّ إليّ يداً في هذا البحث أتقدم بخالص الشكر والدعاء ، وأسأل الله لهم المثوبة والأجر ، وأن يجعل ذلك في موازين أعمالهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

كما أتبذل إلى الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يتقبله بقبول حسن ، وأن ينفع به إنيّ ولي ذلك والقادر عليه .
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

سلوى عرب

القسم الأول (الدراسة)

وتشتمل على الفصلين التاليين :

الفصل الأول : ابن خروف .

الفصل الثاني : شرح جمل الزجاجي .

الفصل الأول ابن خروف

- اسمه ونسبه .
- حياته .
- أخلاقه وصفاته .
- شيوخه وتلاميذه .
- ثقافته ومكانته العلمية .
- وفاته وآثاره .

ـ اسمه ونسبه :

هو أبو الحسن، عليّ بن محمد بن عليّ بن محمد ، الحضرميّ الأندلسيّ الإشبيليّ ، يُعرف بابن خروف النحويّ ، ويلقب بالدُرَيْدَنَه ، له ترجمة ضافية في المصادر الأندلسيّة (١) ، ووقع لبس بينه وبين بلديّه ومعاصره ابن خروف الشاعر (٢) في عدد من المصادر المشرقيّة وغيره (٣) ؛ لاشتراكهما في الاسم واللقب والكنية، فدُعِيَ النحويّ الحضرميّ الإشبيليّ بابن يوسف وبالرُنْدِيّ وبالقيسيّ وبالقيذافيّ وبالقرطبيّ ، وجميعها تُذكر في نسب الشاعر ، كما لُقّب بضياء الدين ونظام الدين ، وهما من الألقاب التي اشتهرت بين المشارقة ، أطلقا على

(١) انظر التكملة ص ٦٨٦ رقم (١٤٨٤) (١٧٨٤) (١٨٨٤) ، وبرنامج شيوخ الرعيّنيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الصلة ١٢٦/٤ .

وانظر ترجمته أيضاً في وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ ، والمختصر في أخبار البشر ١١٥/٣ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وتاريخ الإسلام ٣٦٢/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦/٢٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٩٠/٤ ، والوفيات ٣٠٤ ، ولسان الميزان ٢٥٧/٤ ، وكشف الظنون ١٤٢٨/٢ ، وشجرة النور الزكية ١٧٢ ، والأعلام ٣٣٠/٤ ، ومعجم المؤلفين ٢٢١/٧ .

وانظر مقدمة تنقيح الألباب للأستاذ خليفة محمد بديري ، رسالة ماجستير ، من جامعة الفتح بليبيا ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية والدراسات الاسلاميّة . نوقشت عام ١٩٨٣م ، وانظر « منهج ابن خروف وآراؤه النحوية والصرفية » رسالة ماجستير للحافظي محمد نوقشت عام ١٤٠٨هـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض . وهناك دراسة عن ابن خروف يقوم بها الباحث ماهر عباس جلال من دار العلوم بجامعة القاهرة لم تتم بعد . ويقوم الأستاذ صالح الغامدي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتحقيق ودراسة جزء من « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » لابن خروف ولم يتم بعد .

(٢) انظر ترجمته في التكملة رقم ١٨٩٤ ، والذيل والتكملة ٣٩٦/٥ ، وصلة الصلة ١١٩/٤ ، ونفح الطيب ٦٤٠/٢ ، والمغرب في حُلَى المغرب ١٣٦ .

(٣) انظر إنباه الرواة ١٩٢/٤ ، ومعجم الأدباء ١٩٦٩/٥ ، وفوات الوفيات ١٦٠/٢ ، والوافي بالوفيات ٨٩/٢٢ ، والبداية والنهاية ٥٣/١٣ ، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، ونفح الطيب ٦٤٠/٢ ، وهدية العارفين ٧٠٤/٥ ، والإعلام بمن حل مراكز وأعمات من الأعلام ٦٢/٩ ، وجذوة الاقتباس ٤٨٤/٢ .

ابن خروف الشاعر عندما ارتحل إلى المشرق . ولعل هذا اللبس كان قائماً في الأوساط الأندلسية أيضاً إذ نبّه عليه الرعينيّ - تلميذ ابن خروف - عندما ترجم له في برنامج شيوخه^(١) . والراجح في ترجمته والذي يعولّ عليه هو ما ذكره تلميذه الرعينيّ ، وتلميذ الرعينيّ - ابن عبد الملك المراكشيّ ، وابن الزبير ، وهو ماتقدم ؛ بل هو الذي ذكره ابن خروف نفسه في مقدمة شرح الجمل^(٢) ، إلاّ أنّه لم يذكر لقب « ابن خروف » ، ولعل ذلك من قبيل الاختصار لا لأنّه لقب لا يرتضيه - كما ذكر بعضهم^(٣) - إذ لم يشر إلى ذلك أحد من معاصريه أو ممن ترجم له ، وهو لقب ثابت في جميع مصادر ترجمته ، وهو الذي اشتهر به ، بل لا يعرف إلّا به .

(١) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٢) انظر شرح الجمل ص ٢٤٣ .

(٣) وهو الأستاذ خليفة محمد بديري محقق « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » . انظر ص ١٢ منه .

- حياته :

وتبقى حياة ابن خروف يكتنفها الغموض ، ويلقها الصمتُ في كثيرٍ من جوانبها ؛ فلا تسعفنا كتب التراجم بشيءٍ عن أسرته أو سيرته أو مولده ، إلا أننا نستطيع أن نقدّر تاريخ ولادته بعام (٥٢٩ هـ) - أو نحو ذلك - استناداً إلى تاريخ وفاته المرجّح ، وعمره عندما وافاه الأجلُ - رحمه الله - .

والذي استطعنا أن نعرفه عنه أنّه من إشبيلية - المدينة العظيمة التي أصبحت من كبريات الحواضر الأندلسية أيام بني عبّاد ، ودولة المرابطين والموحّدين ، والتي أنجبت علماء أفذاذاً هم من مشاهير علماء اللغة والنحو .

وتذكر كتب التراجم أنّه كان دائم الترحال ، ينتقل في البلاد ، ويسكن الخانات ، فكان يتردد بين إشبيلية ورُنْدَه وسبته وفاس ومراكش للتجارة بالأواني الخشبية المخروطة ، وللتدريس - إذ كانت العريّة هي صناعته وبضاعته - ويستوفي الجعلَ على الإقراء من الطلبة (١) .

وكان يمكث في كل بلد إلى أن يقضي وطره منها ثمّ ينتقل إلى بلد آخر ، لا يربطه للمكوث والاستقرار زوجة ولا ولد ، نذر نفسه للعلم فلم يتزوج ولا تسرى قط ، وكان يقول : « واللّه ما حللت مئزري قط على حلال ولا حرام » (٢) .

ونقل ياقوت عن أبي القاسم عبدالرحمن بن يخلف السلّاوي عن ابن خروف « أنّه أوّل يوم دخل على ابن طاهر شكّا إليه الفقر ، وقال : إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان !! فقال : شرك أعظم من شرهم عليّ في المجلس ، وكان يأمرني بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إلى استعماله ، فأقول له في ذلك ، فيقول : لا أحب أن تجلس بغير شغل » (٣) .

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٢١/٥ ، و « روضة الإعلام بمنزلة العريّة من علوم الإسلام » ص ٥٥٦ .

(٢) الذيل والتكملة ٣٢١/٥ .

(٣) معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

أمّا ما ذكره ياقوت من احترافه للخياطة ، وأنّه كان إذا اكتسب منها شيئاً قسم ما يحصل له نصفين بينه وبين أستاذه^(١) ؛ فلا يمكننا الجزم بصحته ولا نفيه مطلقاً إذ لم تذكره كتب التراجم الأندلسيّة ؛ والثابت أن شيخه الخدب هو الذي كان خياطاً^(٢) ، وابن خروف كان مختصاً بخدمته وقت طلب العلم ، ولكنّا لانعلم على وجه اليقين إن كانت خدمته له هي مساعدته في الخياطة واجتلاب الماء إلى المسجد إذا احتاج إليه الخدب^(٣) - كما ذكر ياقوت - أو استنساخ الكتب وتعاطي الوراقة^(٤) - كما رجّحه الأستاذ خليفة بديري محقق التنقيح استناداً إلى القصة التي ذكرها ابن عبد الملك وهي أنّه غاب على بعض كتب شيخه الخدب وهما حينئذ بفاس فسجن من أجل ذلك ، ولم يزل القاضي يتلطف في أمره حتى سُرّح وأزال ما حدث بسبب ذلك من الوحشة بينه وبين شيخه ، وعاد إلى خدمته والقراءة عليه كما كان^(٥) . وعلى أي حال فقد اختص في خدمة شيخه الخدب محتملاً شدته وغلظة طباعه في سبيل العلم وتحصيله .

وما زال ابن خروف يتنقل بين المدن ، ويأخذ عن الشيوخ ، وتنمو ثقافته ، وانتفع بعلمه خلق كثير حتى أصابه قبل موته خدر واختلاط عقل ، مما دعا القاضي إلى أن يحجر على ماله فتظاهر بالسلامة ، واستطال عليه بلسانه ، وأغلظ له في القول ، فصرفه القاضي مبروراً ، واحتاط عليه رعيّاً لشاخته ومكانته قبل من العلم والدين^(٦) .

(١) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٦٤٩/٥ .

(٣) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

(٤) انظر تنقيح الألباب / قسم الدراسة ١٥ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

- أخلاقه وصفاته .

تطرق كتب التراجم إلى شيء من أخلاق ابن خروف وصفاته ؛ فذكر ابن عبد الملك أنه كان مشهوراً بالصدق وطهارة الثوب والعفاف ، وأنه كان وقور المجلس مهيباً^(١) .

ووصفه ابن الزبير بأنه كان حسن التعليم ، قاصد العبارة ، وطيباً في المناظرة ، من عليّة نحاة وقته^(٢) .

أمّا تلميذه الرعينيّ فلم يثن عليه بشيء ، ولا حتى بما هو ثابت عنه من المكانة العلمية والعفاف والهيبة والوقار ، بل وصفه بالجمود على ما لقّن عن ابن طاهر ، قليل التصرف ، بكيء العبارة ، متسرعاً لإنكار ما لا يعرف^(٣) . ثم نراه يميل مع شيوخه الآخرين ضده فيقول في ترجمة ابن خروف : « بينه وبين شيخنا الرنديّ - رحمهما الله - مناقضات في مسائل من العربية أنشقه أبو عليّ فيها الخردل فما قام معه وما قعد »^(٤) .

ويقول في ترجمة أبي الحسن بن عبد الله الأنصاريّ : « بينه وبين ابن خروف تراجع في مسائل ظهر فيها نبه »^(٥) . فميله هذا مع شيوخه ضده ، وعباراته التي لا يخفى ما فيها من التشفي والموجدة ، بالإضافة إلى غض النظر عن حسناته التي هي ثابتة عنه ؛ ونشر سيئاته بشيء من الشماتة والازدراء ؛ تجعلنا نرفض التسليم بما وصفه به ، ونشك في حكمه عليه ، إذ قد يكون الرعينيّ قد

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٢١/٥ .

(٢) انظر صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٤) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) السابق ٨٣ .

وقف مع ابن خروف موقفاً دعاه إلى التحامل عليه حتى قال ما قال ، ومن الجور أن ثبتَ عنه صفة أطلقت بدافع هوى في النفس ، وتناقضتها الأقلام .

وقد أبدى الأستاذ خليفة محمد بديري - أيضاً - شكه في قيمة هذا الحكم ، أخذاً في الاعتبار تشيع الرعينيّ لأبي علي الرنديّ الذي ردّ على ابن خروف متصراً لشيخه السهيليّ في مناقضات جرت بينهما ، وردّ على هذه الشبهات بما حفظ لابن خروف مكانته العلمية ، وأنصفه من الرعينيّ^(١).

أمّا شبهة الجمود على ما لقنَ عن ابن طاهر فيدحضها ما في شرح الكتاب من دقة الاستنباط ، وجودة الاستخراج ، وردوده المبنية على أساس جيد ، وليس أدلّ على بطلانها من مخالفته لشيخه في بعض آرائه^(٢)، بل كانت لابن خروف شخصية مستقلة ، وآراء انفرد بها ، وردود على أئمة النحو ، كان لهذه الآراء ولهذه الردود قيمتها في النحو الأندلسيّ خلال القرن السابع الهجري . وطبيعي أن يتأثر التلميذ بأستاذه ، وأن يكون على مذهبه ، وأن تتوافق آراؤهما - في كثير من المسائل .

ويبدو أن ابن خروف لم تكن له حظوة عند تلاميذه ، ولعل لصرامته وشدته سبباً في ذلك ؛ فقد وصفه تلميذه أبو زكريا بن عتيق - فيما ذكر عنه ابن عبد الملك - أنه كان شديد الضجر عند تتبع البحث معه والمساءلة له ، فكان إذا ضويق في المجلس يأخذ قُرْقِيَه^(٣) ويقوم من مجلسه دون سلام ولا كلام ، ويتخطى ما يقابله من الحلقة ، ثمّ يرد وجهه إلى الطلبة ويقول لهم : ما أراكم عزمتم على

(١) انظر قسم الدراسة من تنقيح الأبواب ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) السابق ١٢٣ - ١٢٧ .

(٣) قُرْقِيَه : نعليه ، وهو ما يشبه الصندل . من استعمال الأندلسيين . انظر الذيل والتكملة ٥ / ٣٢٢

هامش « ١ » .

إكمال قراءة « الكتاب » ما أخذتم أنفسكم بهذه المآخذ ، أو نحو هذا من القول ، ثم ينصرف (١).

وكان من الممكن ألا نحكم عليه من خلال ما حكى عنه - لأن هذا إن صحّ فهو قليل ، فمن الجور أن نحمله على ضيق الخلق وقلة الاحتمال ، ونحكم عليه من خلاله ، ولا سيما إذا كان هدف السائل أن يستفز الأستاذ ، ويشير الاعتراضات عليه - لولا أن ضيق الخلق وحدة الطبع ملموسة من خلال مناظراته وردوده التي كانت بينه وبين معاصريه ، واعتراضاته على أئمة النحو حتى بلغ به الأمر إلى حدّ الاعتراض على سيبويه (٢) - على جلالة قدره - ولم يسلم منه المبرد ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جني ، وغيرهم . من ذلك قوله في نهاية باب التوكيد : « ويتبع هذه الأبواب بعض الهوج بخزعבלات طويلة الذيل ، قليلة النيل ، نزهت الكتاب عن ذكرها » (٣) .

ويعترض على أبي القاسم ، ويصممه بالغفلة ، فيقول : « وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة » (٤) .

ويستخف برأي ابن جنيّ وشيخه الفارسيّ ؛ فيقول : « وأما ماذهب إليه الفارسيّ وابن جنيّ فهو هذيان من القول لا يلتفت إليه » (٥) .

ويعترض على المبرد لإنكاره رواية سيبويه ، ويصممه بقلة الحفظ في بيت رواه سيبويه منصوباً ، فردّ المبرد النصب ؛ قال : « وإن لم يكن البيت من هذا

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

(٢) انظر موقفه من سيبويه .

(٣) شرح الجمل ٣٤١ .

(٤) شرح الجمل ٢٧١ .

(٥) شرح الجمل ٤٤٦ .

القصيد فسيويه أعلم بما روى ، ولا تردّ رواية الثقات بإنكار من أنكرها لقلة حفظه » (١) .

ولعل هذه الحدة والجرأة والثقة هي التي أثارت حفيظة معاصريه وتلاميذه ، فوقفوا منه موقف الخصم ، وناصبوه العدا .

ولعلها من جهة أخرى سمات غلبت على نحاة تلك الحقبة - ولا سيما المغاربة - هيأ لظهورها اختلاف المذاهب ، والتنافس في شروح المختصرات الذي كان سائداً بين نحاة الأندلس (٢) ، فجعلهم يتراشقون بالكلمات المقذعة ، والعبارات القاسية ؛ فالسهيلي يقذع السباب لابن خروف ، ويقول له في مناظرة جرت بينهما ساقها السيوطي في الأشباه والنظائر : « ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد » ، و « هذا الجاهل من جفاة المقلدين » ، و « لا ينكره إلا جلف جاف » (٣) .

ومثل هذا له سابقة فيما كان يجري في العراق كما كان يحدث بين الفارسي وابن خالويه .

وعلى أي حال لم يبلغ ابن خروف من حدة الطبع ما بلغه السهيلي وأبو علي الشلوين . كما أن له من الصفات والأخلاق الحسنة ما يشفع له هذه الحدة التي قد تكون أثراً من آثار الثقة بالنفس ، والتحمس للعلم والمناظرة .

(١) شرح الجمل ٤٦٢ .

(٢) انظر (أبو القاسم السهيلي ، ومذهبه النحوي ٣٨) .

(٣) الأشباه والنظائر ٢٢٦/٥ .

- شيوخه وتلاميذه :

تلقى ابن خروف بواكير تعليمه في إشبيلية ، التي كانت من أهم مدن الأندلس ، ومناراً للعلم يقصدها الناس من بقاع شتى ؛ فقد كانت تشهد في تلك الآونة حركة علمية ، وازدهاراً في مختلف العلوم والفنون ، وكانت تستقطب صفوة علماء الأندلس ، حتى أصبحت تزخر بعلماء أفذاذ حظي ابن خروف بالتلمذة على كثير منهم والتلقي عنهم .

ولم يكتف بذلك ؛ بل أخذ يطوف في بلدان الأندلس يقطف أطايب ثمار العلم على أساتذة أجلاء ، سمى لنا بعضهم تلميذه الرعيني في برنامج شيوخه ، وابن عبد الملك المرآكشي ، وابن الزبير ، وغيرهم .

فمن شيوخه :

١ - أبو بكر بن صاف^(١) (٠٠٠ - ٥٨٥ هـ وقيل غير ذلك) :

محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله ، مقريء كامل ، وإمام حاذق ، أخذ العربية عن أبي القاسم بن الرماك ، والقراءات عن أبي الحسن ابن شريح .

أقرأ الناس نحو خمسين سنة .

ذكر الرعيني ، وابن عبد الملك أن ابن خروف قرأ عليه السبع^(٢) .

(١) ترجمته في التكملة ٥٣٨/٢ ، والذيل والتكملة ١٨٨/٦ ، وإشارة التعيين ٣١٠ ، والوافي بالوفيات

٤٦/٣ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٣٧/٢ ، وبغية الوعاة ١٠٠/١ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

٢ - أبو محمد بن الزُّقَّاق ، وابن الحاج^(١) (٠٠٠ - ٥٥٩ هـ) :

قاسم بن محمد بن مبارك الأموي الإشبيلي . مقريء مجوّد، ونحويّ ماهر ،
وأديب حافظ . أخذ القراءات عن أبي الحسن بن شريح . ومن شيوخه أبو مروان
بن قزمان .

أقرأ طويلاً في إشبيلية وفاس وسلا وغيرها .

وذكرت كتب التراجم أن ابن خروف قد قرأ عليه السبع^(٢) .

٣ - أبو بكر بن خير الإشبيلي^(٣) (٥٢٥ هـ - ٥٧٥ هـ) :

محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأمويّ اللمتونيّ . كان حافظاً مقرئاً
نحويّاً لغويّاً متقناً أديباً ، ولي إمامة جامع قرطبة . أخذ عن ابن شريح ، وابن
العربيّ ، وابن الرّمّاك ، وابن بقي ، والقاضي عياض ، وغيرهم . وذكر الرعينيّ
أن ابن خروف سماه ضمن شيوخه^(٤) ، وذكر ابن عبد الملك أنه روى عنه
الحديث^(٥) .

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٥٧٠ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٤٤ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٥/٣١٩ ، ٥٧٠ ، وصلة الصلة ٤/١٩٠ ، وغاية
النهاية في طبقات القراء ٢/٢٤٤ .

(٣) ترجمته في التكملة ٢/٥٢٣ ، وتذكرة الحفاظ ٤/١٣٦٦ ، والوافي بالوفيات ٣/٥١ ، وغاية النهاية في
طبقات القراء ٢/١٣٩ ، وبغية الوعاة ١/١٠٢ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣١٩ .

٤ - أبو العباس بن زرقون بن سحنون^(١) (٠٠٠-٥٤٢ هـ وقيل ٥٤٥ هـ):

أحمد بن محمد بن علي بن يحيى بن أفلح بن زرقون بن سحنون بن مسلمة القيسي .

كان قارئاً فقيهاً نحوياً ماهراً . تصدر للإقراء .

ذكر ابن عبد الملك أن ابن خروف روى الحديث عنه^(٢) .

٥ - أبو عبد الله بن الرمامة^(٣) (٤٧٩ هـ - ٥٦٧ هـ) :

محمد بن علي بن جعفر بن أحمد القيسي .

تولى قضاء مدينة فاس ، وله عدة مؤلفات منها : كتاب « التبیین في شرح التلقين » - وهو كتاب في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب البغدادي رحمه الله - .

ذكر الرعيني أن ابن خروف سماه ضمن شيوخه^(٤) ، وذكر ابن عبد الملك أنه روى عنه الحديث وتفقه به^(٥) .

(١) ترجمته في فهرست ابن خير ٤٦/٤٣٣ ، والتكملة ٥٤/١ ، ومعجم أصحاب الصدفى ٣٣ ، والذيل والتكملة ٥٤/١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٧٣/١ ، وبغية الوعاة ١٠٢/١ ، وفهرس الفهارس ٤٦٤/١ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٣) ترجمته في التكملة ٦٧٦/٢ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

٦ - أبو عبدالله بن المجاهد^(١) (٤٨٣ هـ - ٥٧٤ هـ) :

محمد بن أحمد بن عبيدالله بن عبدالرحمن بن موسى الأنصاري ، ابن المجاهد الإشبيلي .

كان زاهداً ورعاً ، يكتسب قوته من نسخ المصاحف ، ولا يقبل هديه إلا من أصفياه إذا تيقن من طيب مكسبهم ، عرض عليه القضاء فأبى . روى الحديث عن أبي مروان الباجي ، ودرس الفقه ، وتأدب بأبي الحسن بن الأخضر .
روى ابن خروف الحديث عنه وتفقه به^(٢) .

٧ - أبو القاسم بن بشكوال^(٣) (٤٩٤ هـ - ٥٧٨ هـ) :

خلف بن عبدالملك بن مسعود بن بشكوال الأنصاري القرطبي . محدث الأندلس ومؤرخها ، ولي بعض جهات إشبيلية . له مؤلفات قيمة أهمها : «الصلة» .

روى عنه ابن خروف الحديث^(٤) ، وسماه ضمن شيوخه كما ذكر الرعيني^(٥) .

(١) ترجمته في التكملة ٥٢٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٦٦/٥ ، وصلة الصلة ١٥٤ .

(٢) انظر التكملة ٥٢٣/٢ برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٦٦٦ ، وصلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٣) انظر ترجمته في فهرست ابن خير ٤٢٤ ، والتكملة لابن الأبار ٣٠٤/١ ، ومعجم أصحاب الصدفى ٨٢ ، ووفيات الأعيان ٢/٢٤٠ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٣٩/٤ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ .

٨ - أبو محمد بن عبيد الله^(١) (٥٠٥ هـ - ٥٩١ هـ) :

عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد بن محمد بن
ذي النون بن محمد بن ذي النون الحجري قنجايري .

فقيه محدث ، راوية فاضل ، عارف بالقراءات ، كان غاية في الورع
والصلاح والعدالة ، ولي الصلاة والخطب ، ودعي إلى القضاء فأبى .
ذكره ابن خروف ضمن شيوخ^(٢) ، وروى عنه الحديث^(٣) .

٩ - أبو مروان بن قُزْمان^(٤) (٥٠٠ - ٥٦٤ هـ) :

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك بن قُزْمان ، من كبار العلماء وجلة الفقهاء .
ذكره ابن خروف ضمن شيوخه وروى عنه^(٥) .

١٠ - أبو عبد الله الرعيني^(٦) (٥٠٠ - ٥٩٨ هـ) :

محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرعيني ركن الدين .
كان قاضياً بإحدى أعمال فاس ، واشتهر بالعدالة في أحكامه . وكانت له
قدرة فائقة على جدال المخالفين ودفع شبههم .
أخذ عنه ابن خروف علم الكلام ، وأصول الفقه^(٧) .

(١) ترجمته في التكملة ٨٦٥/٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٧٠/٤ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٤٥٣/١ ،
وفهرس الفهارس ٣٤٠/١ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٤) ترجمته في فهرست ابن خير ٤٥٩ ، وبغية الملتبس ٤٨٢ ، والصلة ٣٣٦/١ ، ومعجم
أصحاب الصدف ٢٥١ ، وصلة الصلة ١٢٢ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٣٢٠/٤ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الصلة ١٢٦/٤ .

(٦) ترجمته في التكملة ٥٦٠/٢ ، والذيل والتكملة ٣٦٤/٦ .

(٧) انظر التكملة ٥٦٠/٢ ، الذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٣٦٤/٦ .

١١ - أبو الوليد بن رشد الحفيد^(١) (٥٢٠ هـ - ٥٩٥ هـ) :

محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد أو الأصغر . من أهل قرطبة ،
اشتهر بالفلسفة ، كان دمث الأخلاق حسن الرأي ، اتهمه خصومه بالزندقة
والإلحاد . صنف نحو خمسين كتاباً في المنطق والحكمة وعلم الأصول والفقه
والطب والطبيعة .

أخذ عنه ابن خروف علم الكلام وأصول الفقه^(٢) .

١٢ - أبو إسحاق بن ملكون^(٣) (٥٨١ هـ - ٥٠٠ هـ) :

إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي . كان
نحوياً فاضلاً ، ماهراً في العربية ، وله مصنفات جليلة تنافس أهل الأدب على
تحصيلها .

من مصنفاته : كتاب على التبصرة للصيمري ، و « إيضاح المنهج » - جمع
فيه بين « التنبيه » ، و « المبهج » لابن جني ، و « شرح جمل الزجاجي » ، وغيرها .
ذكره ابن خروف ضمن شيوخه^(٤) ، وأخذ عنه العربية والآداب^(٥) ، وقرأ
عليه الأبنية للزيدي وقد صرح بذلك في شرح الكتاب ؛ قال : « وزعم الأستاذ أبو
إسحاق بن ملكون أنه ليس بمحذوف منه [أي اليهير من يهيري] ؛ لأن المعنى
مختلف . ولو كان المعنى مختلفاً لم يقل ذلك سيبويه . وقد قرأت عليه الأبنية

(١) ترجمته في قضاة الأندلس ١١١ ، والتكملة ٥٥٣/٢ ، والمعجب ٢٤٢ ، ٣٠٥ ، وطبقات الأطباء

٧٥/٢ ، والذيل والتكملة ٢١/٦ ، وشذرات الذهب ٣٢٠/٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٣) ترجمته في التكملة ١٥٧/١ ، وإنباه الرواة ١٩٦/٤ ، وإشارة التعيين ١٨ ، وبغية الوعاة ٤٣١/١ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعيي ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

للزيديّ بعد قراءتي سيبويه على الأستاذ أبي بكر فما سألته قط في غامض يفتحه ، ولم يزد على ما ذكر الزيديّ ، ولا شرح حرفاً جهله الزيديّ» (١) .

١٣ - أبو سليمان السعديّ (٢) (٥٧٣ - ٠٠٠ هـ) :

داود بن يزيد السعديّ الغرناطيّ من أهل قلعة يحصب . كان زاهداً ورعاً فاضلاً .

سماه ابن خروف ضمن شيوخه - كما ذكر الرعيني - وأخذ عنه العربية والآداب وروى عنه (٣) .

١٤ - أبو محمد بن دحمان (٤) (٤٨٥ - ٥٧٥ هـ) :

القاسم بن عبدالرحمن بن القاسم بن دحمان بن عثمان بن مطرف . إمام مقرئ كامل ، كان إماماً في العربية ، ومن شعراء أهل المغرب ، أكثر من الحديث والفقه ، وانفرد في آخر عمره لإقراء القرآن والاجتهاد في العبادة أخذ العربية عن ابن الطراوة . قرأ عليه السهيليّ وابن خروف (٥) .

١٥ - أبو بكر بن رزق المرويّ (٦) (٥٠٣ - ٥٦٠ هـ) :

محمد بن يحيى بن محمد بن رزق المرويّ .

ذكره ابن خروف ضمن شيوخه (٧) .

(١) تنقيح الألباب ورقة ٢١٨ .

(٢) ترجمته في التكملة ٣١٥/١ ، وبرنامج شيوخ الرعيني ٥٦ ، والبلغة ٨٠ ، وإشارة التعيين ١١٧ ، وبغية الوعاة ٥٦٣/١ .

(٣) انظر التكملة ٣١٩/١ ، وبرنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الصلة ١٢٦/٤ ، وإشارة التعيين ١١٧ ، وبغية الوعاة ٥٦٤/١ .

(٤) ترجمته في الذيل والتكملة ٥٤٥/٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٩/٢ ، وبغية الوعاة ٢٥٥/٢ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٩/٢ .

(٦) ترجمته في بغية الملتبس ٤٨٢ ، وصلة الصلة ١٨٠ .

(٧) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

١٦- أبو بكر بن خشرم^(١) (٥٥٥ - ٥٥٥) :

محمد بن أحمد بن خشرم العبسيّ الإشبيليّ .

كان أستاذًا في العربية مبرزًا ، حسن الفهم والتعليم . قال ابن الأبار :
«حكى عنه أبو الحسن بن خروف في شرحه لكتاب سيبويه وفي باب الابتداء
منه»^(٢).

١٧ - أبو القاسم ، الكلاعي الحوفي^(٣) (٥٥٥ - ٥٨٨ هـ) :

أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الحوفي . كان فقيهاً
حافظاً فرضياً ماهراً . تولى قضاء إشبيلية وكان نزيهاً عادلاً . آلف ثلاثة تعاليق في
الفرائض .

وجاء في وفيات ابن قنفذ عند تحديده لتاريخ وفاة ابن خروف بأنه «من
أشياخ الحوفي بفاس»^(٤) وصواب العبارة : « من أشياخه ؛ الحوفي بفاس » . وهو
غير علي بن إبراهيم بن سعيد أبي الحسن الحوفي النحوي^(٥) المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .

١٨ - أبو بكر بن طاهر الخدب^(٦) (٥٨٠ - ٥٨٠ هـ) :

محمد بن أحمد بن طاهر الخدب الأنصاري الإشبيلي . وهو أهم شيوخ ابن
خروف ، وأعظمهم أثراً في تكوين شخصيته النحوية ، وعليه درس كتاب سيبويه .

(١) ترجمته في التكملة ٢٢٠/١ ، والذيل والتكملة ٦٢٣/٥ .

(٢) التكملة ٢٢٠/١ ، وانظر الذيل والتكملة ٦٢٤/٥ ، ولعله في الجزء المفقود من تنقيح الألباب .

(٣) انظر ترجمته في التكملة ٨٧/١ ، والذيل والتكملة ٤١٤/١ .

(٤) الوفيات لابن منقذ ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٥) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢١٩/١ ، ووفيات الأعيان ٣٠٠/٣ ، وإشارة التبيين ٢٠٦ ، وبغية الوعاة

١٤٠/٢ .

(٦) ترجمته في إنباه الرواة ١٩٤/٤ ، والتكملة ٥٣٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٤٨/٥ ، والوافي بالوفيات

١١٣/٢ ، وإشارة التبيين ٢٩٥ ، وبغية الوعاة ٢٨/١ .

وذكر السيوطي أنّه أخذ الكتاب عن ابن الرّمّاك وابن الأخضر (١) ، والصواب ما جاء في المصادر الأندلسية من أنّه أخذ الكتاب عن ابن الرّمّاك ولم يأخذه عن غيره - فيما قال تلميذه الأخص به أبو الحسن بن خروف . وأخذ أيضًا عن أبي الحسن بن الأخضر (٢) .

وقال ابن عبد الملك :

« كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة ، وأفهمهم أغراض سيبويه ، وأحسنهم قيامًا على كتابه ، وأنبلهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد ، وله عليه تنبيهات مفيدة ، وهي التي بسط تلميذه أبو الحسن بن خروف في « شرحه الكتاب » وإياها اعتمد وعليها عوّل ، إذ كان لازم صحبته كثيرًا ، واختصّ به اختصاصًا طويلاً وفهم طريقته » (٣) . وقد صرح ابن خروف بذلك في غير موضع من شرحه للكتاب ، وأثنى عليه ؛ من ذلك قوله :

« وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب من تبين مشكلها ، وتحقيق المستدرك منها ، وشرح الألفاظ المجهولة فيها ، وتعليل ما لم يصحّ استدراكه ، والتنبيه عليه ، وغير ذلك مما انفرد به - رحمه الله - واجتمع في هذا الكتاب من ذلك العجب العجائب . وما أظنك يا نحويّ تجده مجموعًا ملخصًا هذا الجمع والتلخيص في كتاب ، وجميع حسناتي فيه منه - رحمه الله - غير أنّها غير مفهومة في تعاليقه ؛ أعني ابن طاهر » (٤) .

(١) انظر بغية الوعاة ٢٨/١ .

(٢) انظر التكملة ٥٣٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٤٨/٥ .

(٣) الذيل والتكملة ٦٤٨/٥ .

(٤) تنقيح الأبواب ل ٢٨١ .

وهو أحفظ الناس في عصره لكتاب سيبويه ؛ قال زيد بن الحسن ابن زيد الكنديّ النحويّ البغداديّ وقد اجتمعوا في مجلس : « كنت إذا ذكرت مسألة سرد الكلام عليها من كتاب سيبويه ، فتحققت أنّه أحفظ الناس للكتاب » (١) .

وكان ابن طاهر قائماً بإقراء الكتاب ، وإيضاح الفارسيّ ، ومعاني الفراء ، وأصول ابن السراج ، ويرى أنّ ما عداها مطرّح لا يعول عليه .

قال السيوطي : « وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة » (٢) . وذكر له كتاباً في الأشباه والنظائر بعنوان « طرر الإيضاح » (٣) .

أورحل إلى مصر وهمّ بمناظرة كبير النحاة فيها - أبي محمد عبد الله ابن بريّ بن عبد الجبار بن بريّ - ولكنه أثني عن عزمه خوف الفتنة (٤) .

وحجّ وأقسم أن يقرئ الكتاب في البصرة - البلد الذي ألّف فيه - متحرّياً الموضوع الذي كان يؤخذ فيه عن سيبويه ، ويقال إنّهُ برّ بقسمه . وكان محترفاً بالتجارة والخياطة ، ويقال إنّهُ لم يتأهل قط .

واختلط عقله في آخر حياته ، وتوفي ببجاية سنة ٥٨٠ هـ (٥) . وهو الأرجح ، وقيل غير ذلك . وهذا ما يذكرنا بحياة تلميذه ابن خروف ، فبينهما شبه كبير ، ولعله تخلّط من الرواة بين الترجمتين .

ومن طرره وتنبهاته على كتاب سيبويه نقل تلميذه الأخص به - أبو الحسن ابن خروف - الشيء الكثير ، وضمنها شرح الكتاب ، ولكنه لم يقف حيالها

(١) إنباه الرواة ١٩٥/٤ .

(٢) بغية الوعاة ٢٨/١ .

(٣) ٢٥٥/٧ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٦٤٩/٥ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٦٤٩/٥ وما بعدها .

موقفًا سلبيًا - كما ذكر الرعيني - بل وافقه في بعضها وخالفه في بعض ، وشرح الغامض منها ، كما لم يتردد عن أن يظهر اختلاف قول شيخه وتباين رأيه في الإقراء الأول والثاني ؛ قال في شرح الكتاب :

« وأجاز الأستاذ أبو بكر : كل رجل فله درهم ، إذا أراد المبالغة في الرجوليّة ، فقام ذلك مقام الفعل الذي يوصف به ، ثمّ منعه في الإقراء الثاني ، وينبغي أن لا يقاس هذا ؛ لأنّ الجزاء في هذا غير مستحكم » (١) .

وقال في موضع آخر منه : « ... فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول ، حتى دعا الأستاذ أبا بكر - رحمه الله - أن يجيز فتحها إذا قدرت بالحديث والخبر والقصة ؛ وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل . فإن كان خبرها فعلاً قدرها بالشأن . وهذا كلّه فاسد » (٢) .

وقال أيضًا : « ومنع الأستاذ أبو بكر فتح (أن) بعد القول البتة في الإقراء الثاني ، ولم يحل الشبهة بما ينبغي » (٣) .

ويمكننا استقصاء آراء ابن طاهر بكل اطمئنان وثقة وجمع قدر طيب منها من شرح ابن خروف على الكتاب ، وقد عقد محققه - الأستاذ خليفة محمد بديري - مبحثاً لموقف ابن خروف من الخدب ضمنه الكثير من آرائه (٤) .

هؤلاء هم أهم شيوخ ابن خروف ، وذكر محمد محمد مخلوف من شيوخ ابن خروف أبا سفيان البغوي (٥) ، ولم أقف له على ترجمة .

(١) تنقيح الألباب ل ١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٣١ .

(٣) تنقيح الألباب ل ٣١ .

(٤) انظر المصدر السابق ١٢٣ من قسم الدراسة .

(٥) انظر شجرة النور الزكية ٧٢ .

ومن تلاميذه :

١ - أبو محمد ، علم الدين اللورقي^(١) (٥٦١ - ٦٦١ هـ) :

القاسم بن أحمد^(٢) بن الموفق بن جعفر . إمام في العربية ، مقريء نحوي أصولي . له مشاركات في علم المنطق وعلم الكلام . رحل من الأندلس فحج ، وذهب إلى مصر ، وحلب ، ودمشق ، وبغداد فأفاد واستفاد .
لقبه ياقوت الحموي ، وأخبره بأن مولده في حدود سنة إحدى وستين وخمسائة^(٣) .

ولقيه القفطي وقال عنه : « وهو أتيه من رأيته وأحضر ذهنًا »^(٤) . وقال بأنه أخبره بنفسه عن ابن خروف بقوله : « رأيته ، وأخذت عنه ، واستفدت منه ، وكان فاضلاً في هذا الشأن »^(٥) .

ومن مصنفات اللورقي : شرح المفصل ، وشرح المقدمة الجزولية ، وشرح الشاطبية .

٢ - أبو بكر ، وأبو عبدالله بن عبد النور^(٦) (٥٥٣ - ٦١٤ هـ) :

محمد بن عبد النور أحمد بن عمر السبئي الإشبيلي .

(١) ترجمته في إنباه الرواة ١٦٧/٤ ، ومعجم الأدباء ٢١٨٨/٥ ، وطبقات القراء ١٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢ .

(٢) انفرد القفطي بتسميته « أبو القاسم بن أحمد » . انظر إنباه الرواة ١٦٧/٤ .

(٣) وفي طبقات القراء ١٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢ مولده سنة خمس وسبعين وخمسائة . ولعل الصواب ما أثبت لأنه ذكر تاريخ مولده لياقوت بنفسه ، ولقول أبي شامة بأنه (كان معمرًا) . انظر طبقات القراء ١٦/٢ .

(٤) إنباه الرواة ١٦٨/٤ .

(٥) إنباه الرواة ١٩٢/٤ .

(٦) ترجمته في برنامج شيوخ الرعيي ١٤ ، والذيل والتكملة ٤١١/٦ .

قال الرعينيّ إنّهُ ما لقي في إتقان القراءات والقيام عليها وتجويدها أجلّ منه (١) .

وذكر ابن عبد الملك روايته عن ابن خروف (٢) .

٣ - أبو بكر ، بن فحلون (٣) (٠٠٠ - ٥٩١ هـ أو نحوها) :

محمد بن أحمد بن خلف بن عبيد الله بن فحلون السكسكي . كان من أهل العلم والفضل والحفظ ، تلا بالسبع على أبي الحسن بن شريح وغيره . وروى عن ابن خروف (٤) .

٤ - أبو بكر ، بن عبد الله القرطبي (٥) (٠٠٠ - ٦٢٨ هـ) :

محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن يحيى الأنصاري القرطبي الإشبيلي . مقريء ، مجود ، متواضع ، عابد ، زاهد ، كان حريصاً على أخذ العلم ، وجودة القراءات ، والعناية بالفقه ، والعكوف عليه .

روى عن ابن خروف (٦) .

٥ - أبو الحسن ، الدباج (٧) (٥٦٦ هـ - ٦٤٦ هـ) :

علي بن جابر بن عليّ بن يحيى اللخميّ الإشبيليّ .

(١) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ١٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٣) ترجمته في التكملة ٥٥/٢ ، والذيل والتكملة ٦٢٥/٥ ، وفهرس الفهارس ٩٩٤/٢ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٥) ترجمته في التكملة ٥٧٧/٢ ، برنامج شيوخ الرعينيّ ١١ ، والذيل والتكملة ٢٣٩/٦ - ٢٤١ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، ٢٤٠/٦ .

(٧) ترجمته في برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٨ ، واختصار القدر المعلى ١٥٥ ، والذيل والتكملة ١٩٨/٥ ،

وصلة الصلة ١٤٢/٤ ، وإشارة التعيين ٢١٢ ، وطبقات القراء ٥٢٨/١ ، وبغية الوعاة ١٥٣/٢ .

كان نحوياً أديباً ، مقرأً جليلاً فاضلاً . عكف على إقراء القرآن وتدريس العربية نحو خمسين سنة . أخذ النحو عن ابن خروف وجماعة ، وروى عنه (١) .

٦ - أبو الحسن ، الشاري (٢) (٠٠٠ - ٦٤٩ هـ) :

علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الغافقي .
إمام محدث ، حافظ فقيه . قرأ القراءات على علماء أفاضل ، وأخذ العربية عن أبي ذر الحشني ، وأبي الحسن بن خروف وروى عنه (٣) .
وكان له اهتمام كبير بالعلم .

٧ - أبو الحسن ، الكتامي ابن القطان (٤) (٠٠٠ - ٦٢٨ هـ) :

علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى الكتامي ابن القطان . عالم فقيه راوية ، عارف بصناعة الحديث وأسماء رجاله . روى عن أبي الحسن بن خروف (٥) .

٨ - أبو الحسين ، الدائري (٠٠٠ - ٠٠٠) :

عبدالله بن عاصم الدائري بن عيسى بن أحمد بن محمد الرندي . من أهل رنده ، وإمام جامعها والخطيب به ، من أهل العناية بالرواية (٦) .
ذكره ابن عبد الملك ضمن من روى عن ابن خروف (٧) .

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٨ ، الذيل والتكملة ٢٣٠/٥ ، ١٩٨ ، وصلة الصلة ١٤٣/٤ .

(٢) ترجمته في صلة الصلة ١٥٩/٤ ، وطبقات القراء ٥٧٤/١ ، وجذوة الاقتباس ٤٨٥/٢ ، وفهرس الفهارس ٨٨٤/٢ .

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٧٥ ، وطبقات القراء ٥٧٥/١ ، والذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، وصلة الصلة ١٦٠/٤ ، وجذوة الاقتباس ٤٨٦/٢ .

(٤) ترجمته في صلة الصلة ١٣٧/٤ ، وجذوة الاقتباس ٤٧٠/٢ ، وشجرة النور الزكية ١٧٩ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٦) انظر التكملة ٩٤١/٢ .

(٧) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

٩ - أبو الخطاب ، السكوني^(١) (٠٠٠ - ٦٥٢ هـ) :

محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن عبيد الله السكوني .

كان فقيهاً حافظاً ، مبرزاً في علوم اللسان ، ذا كراً للتاريخ قديمه وحديثه ، صنف في علم الكلام وأصول الفقه .

أخذ عن ابن خروف قراءة وسماعاً وروى عنه^(٢) .

١٠ - أبو عبد الله ، بن المسلم^(٣) (٠٠٠ - ٦٥٣ هـ) :

محمد بن أحمد بن محمد بن المسلم العتيبي الرندي . كان محدثاً مكثراً ، وراويّاً للحديث ، وأديباً بارعاً في الخط ، نسابة لخطوط العلماء ، ذا كراً للتواريخ . تعاطى قرض الشعر ، وكتب إلى أستاذه ابن خروف . وقد نالته منه وحشة :

هني أسأت أمالي في نيل عفوك سول ؟

وسيلتي وشفيعي إلى رضاك الرسول

روى عن ابن خروف^(٤) .

١١ - أبو العباس بن هارون^(٥) (٠٠٠ - ٦٤٩ هـ) :

أحمد بن علي بن محمد بن هارون . كان إماماً عالماً راوية للحديث مؤرخاً ، له مؤلفات كثيرة . ذكر ابن عبد الملك أنه روى عن ابن خروف ،

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٦٣٠/٥ ، وصلة الصلة ١٩٣ ، والوافي بالوفيات ١٢٠/٢ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، ٦٣٠ ، وصلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٣) ترجمته في الذيل والتكملة ٦١/٦ - ٦٤ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، ٦١/٦ .

(٥) ترجمته في الذيل والتكملة ٣٢٤/١ ، ٣٢٦ .

وذكر عنه أنه رأى ابن خروف ماشياً في أزقة إشبيلية ذاهلاً حافياً لا يشعر بما هو فيه^(١).

١٢ - أبو القاسم المصمودي ابن رحمون^(٢) (٠٠٠ - ٦٤٩ هـ) :

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن . كان ذا لسان فصاحة ، وكان يقرأ كتاب سيبويه ، وله صيت وشهرة ومشاركة في الفنون ومعرفة جيدة بالنحو .

أخذ العربية عن ابن خروف ، وقرأ عنه الكتاب ، وروى عنه^(٣) .

١٣ - أبو محمد الحرار (٥٩١ هـ - ٦٤٦ هـ) :

عبدالله بن قاسم . له حظ من قرض الشعر ، واعتناء بصناعة الحديث ، وبراعة في الخط^(٤) . ذكره ابن عبد الملك ضمن من روى عن ابن خروف^(٥) .

١٤ - أبو الحسن الرعيني^(٦) (٥٩٢ هـ - ٦٦٦ هـ) :

علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالرحمن الرعينيّ الإشبيلي ابن الفخار . كان أسلافه يعرفون ببني الحاج ، وهو صاحب البرنامج المشهور والذي ذكر فيه ترجمةً لشيخه ابن خروف ، وذكر فيها أنه لقيه ، وأخذ عنه ، وسمع عليه ، وحضر بعض إقراءه ، وأجاز له جميع ما يحمله وما ألفه^(٧) .

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، ٣٢٢ .

(٢) انظر صلة الصلة ١٢٢ ، ١٤١ ، وبغية الوعاة ٨٦/٢ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، وصلة الصلة ١٢٧/٤ ، وبغية الوعاة ٨٦/٢ ، وملء العيبة ٢٣٢/٢ .

(٤) انظر التكملة ٩٠٢/٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٦) ترجمته في الذيل والتكملة ٣٢٣/٥ ، وصلة الصلة ١٤٦/٤ .

(٧) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ ، وانظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، ٣٢٤ ، وصلة الصلة ١٤٦/٤ .

١٥ - ابن هشام الخضراويّ (٥٧٥ هـ - ٦٤٩ هـ وقال السيوطي ٦٤٦ هـ) :

أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي بن أحمد الأنصاري
الخزرجي الأندلسي .

كان رأساً في العربية عاكفاً على التعليم . أخذ القراءات عن أبيه ، وأخذ
عنه الشلوين . وأخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرندي ، وسمع منهم
وأجازوا له (١) .

١٦ - أبو عبدالله الصّدفي (١٠٠٠ - ٦٥١ هـ) :

محمد بن يحيى بن محمد العبدريّ الفاسي .
إمام في العربية ، متكلم أصوليّ فقيه حافظ زاهد ورع حسن الإقراء جيد
العبارة .

أخذ العربية والأدب عن ابن خروف ومصعب وغيرهما (٢) .

١٧ - أبو بكر النميريّ الواديّ آشي (١٠٠٠ - ٦٤٨ هـ) :

يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم .
من بيت علم وحسب ، ومن أهل العلم والفضل . أخذ العربية عن أبي علي
الرندي وابن خروف والشلوين (٣) .

١٨ - أبو عبدالله الجلاء (٥٧٩ هـ - ٦٣٦ هـ) :

محمد بن يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن
أحمد بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ الغرناطيّ .

(١) انظر التكملة ٦٦٠/٢ ، وإشارة التعين ٣٤١ ، وبغية الوعاة ٢٦٧/٢ ، وشجرة النور الزكية ١٨٣ .

(٢) انظر صلة الصلة ١٢٧/٤ ، وبغية الوعاة ٢٦٦/١ .

(٣) انظر بغية الوعاة ٣٤٠/٢ .

كان مقرئاً مجوداً عارفاً بالنحو محدثاً حافظاً فقيهاً فاضلاً زاهداً .
أجاز له ابن خروف وأبو ذر الحشني^(١) وابن زرقون وابن الفخار . وذكر
السيوطي ومحمد مخلوف أن تاريخ ولادته ووفاته (٤٧٩ هـ - ٥٣٦ هـ) وهذا
يتنافى مع تلمذته على ابن خروف ، والصواب ما جاء في التكملة .

١٩ - أبو الحسن الغافقي (١٠٠٠ - ٦٤٩ هـ) :

علي بن محمد بن يحيى بن عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن يحيى .
كان محدثاً راويةً مكثراً عدلاً ثقةً ناقداً مؤرخاً . وكان نزيه النفس كريم
الطبع سمحاً .

روى عن أبي الحسن بن خروف وغيره^(٢) . وتوفي غريقاً .

٢٠ - أبو عبد الله الجياني (كان حياً سنة ٦٠٧ هـ) :

محمد بن أحمد بن يربوع .

كان مقرئاً نحويّاً أديباً شاعراً ، أخذ العربية والأدب عن أبي القاسم بن
دحمان ، وأبي زيد السهيلي ، وروى عنهما وعن ابن خروف وغيره^(٣) .

٢١ - أبو العباس الشريشي (١٠٠٠ - ٦١٩ هـ) :

أحمد بن عبد المؤمن بن موسى بن عيسى بن عبد المؤمن القيسي .
كان أديباً شاعراً ، ونحويّاً مبرزاً ، حافظاً للغات فاضلاً ثقة . شرح مقامات
الحريري والإيضاح والجمال .

قرأ عن أبي الحسن بن خروف وروى عنه^(٤) .

(١) انظر التكملة ٦٤٤/٢ ، بغية الوعاة ٢٦٠/١ ، وشجرة النور الزكية ١٨٦ .

(٢) انظر صلة الصلة ١٢٧/٤ ، والإحاطة في أخبار غرناطة ١٨٧/٤ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٧٦/٦ ، وبغية الوعاة ٤٩/١ ، وشجرة النور الزكية ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٤) انظر التكملة ١١١/١ ، وبرنامج شيوخ الرعيني ٩٠ ، والذيل والتكملة ٢٦٨/١ ، وملء العيبة ٢٩٧/٢ .

، وبغية الوعاة ٣٣١/١ ، وشجرة النور الزكية ١٧٦ .

٢٢ - لب الأنصاري (٠٠٠ - ٦٣٨ هـ) :

لب بن عمر بن جراح الأنصاري .

تلا بالسبع على أبي زكريا الهوزني الإشبيلي - نزيل سبته - وتأدب بأبي الحسن بن خروف وأبي ذر الخشني . قرأ الكتاب والكشاف ومقصورة ابن دريد (١) .

٢٣ - أبو بكر وأبو الفضل بن سيد الناس (٠٠٠ - ٦٥٩ هـ) :

محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس اليغمري الأندلسي الإشبيلي .

كان حافظاً للقرآن متقناً مجوداً مفسراً محدثاً ، له معرفة بالرواة ومشاركة في العربية وقرض الشعر .

روى عن ابن خروف ، وسمع كلامه على بعض المسائل النحوية ، ولم يقرأ عليه (٢) .

٢٤ - أبو عمر بن أبي هارون (٥٧٥ هـ - ٦٤٦ هـ على خلاف) :

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي . من المقرئين الأجلاء ، والأساتذة ، الأكابر ، مشهوداً له في النحو والأدب .

روى عن ابن خروف وغيره (٣) .

٢٥ - أبو الفتوح العبدري (٠٠٠ - ٦٣٦ هـ) :

أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري .

(١) انظر الذيل والتكملة ٥٧٨/٥ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٦٥٥/٥ ، وتذكرة الحفاظ ١٤٥٠/٤ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣٢/٦ .

كان متقدماً في الأصول والفقه ، عارفاً بالنحو . وأقرأ هذه العلوم بإشبيلية .
أخذ كتاب سيبويه بفاس عن ابن خروف تفقهاً (١) .

٢٦ - أبو العباس بن رأس غنمة (٠٠٠ - ٦٤٣ هـ) :

أحمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلف الحضرمي ، من
أهل إشبيلية . حج وأخذ عن كثير من المشارقة ، وعاد إلى الأندلس بكتب جليلة ،
وانتسخ لرؤساء عصره (٢) .

قال ابن عبد الملك : « روى عن أبي الحسن بن محمد بن خروف
النحوي » (٣) .

٢٧ - أبو عبد الله الفهري (٥٨٣ هـ - ٦٦١ هـ) :

محمد بن حسن بن عمر الفهري ابن المحلى .

روى عن ابن خروف وأبي علي الشلوين وابن معزوز وغيرهم (٤) .

٢٨ - أبو الحسن الحرالي (٥) (٠٠٠ - ٦٣٨ هـ) :

علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحرالي التجيبي . إمام عالم زاهد ،
متفنن في كثير من العلوم .

ذكر ابن رُشيد عن شيخه أبو عبد الله السلوي فيما كتبه بخطه في إجازته
للمحدث الصوفي أبي عبد الله بن قطرال أن شيخه أبا الحسن الحرالي - رحمه الله -
أخذ عن أبي ذر الحشني وابن خروف وابن البقال وغيرهم (٦) .

(١) انظر الذيل والتكملة ٢٧٣/٥ ، وصلة الصلة ١٨٩/٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٢٨/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر التكملة ٣٧١/١ ، والذيل والتكملة ٢٨٩/٨ .

(٥) ترجمته في التكملة ٦٨٧ ، لسان الميزان ٢٠٤/٤ ، ونفح الطيب ٣٧٧/٢ ، وشجرة النور الزكية ١٨١ .

(٦) انظر ملء العيبة ٣٠٧/٢ .

وذكر الغبريني عن أبي الحسن الحرالي من جملة من لقي بالمغرب أبو الحسن بن خروف وأبو الحجاج بن هوى^(١) .

٢٩ - أبو موسى السلاوي (٠٠٠ - ٦٤٠ هـ) :

عمران بن موسى بن ميمون الهواري .

كان مفسراً حافظاً أديباً نحويّاً ، أقرأ العربية بغرناطة ، قال ابن الزبير : « أظنّه أخذ علم العربية عن أبي الحسن بن خروف »^(٢) .

٣٠ - أبو عبدالله الأنصاريّ (٥٨٨ هـ - ٦٤٥ هـ) :

محمد بن سعيد بن علي بن يوسف الأنصاري ، سبط أبي عبدالله النميريّ ، يكنى بالطّراز . من أهل غرناطة شديد العناية بالرواية ، معروفاً بالضبط والإتقان . أجاز له أبو الحسن بن خروف^(٣) .

وذكر السيوطي أنّ أبا جعفر اللّبليّ - أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهريّ (٦٢٣ هـ - ٦٩١ هـ) نحوي لغوي مقريء ، من أصحاب الشلوّيين - سمع الحديث عن ابن خروف^(٤) .

وذكر ابن رُشيد عند ترجمته للّبليّ أنّه روى الحديث عن أبي عبدالله بن خلفون الأونيبي وعن أبي الحسن بن خروف^(٥) .

(١) انظر عنوان الدراية ١٤٣ .

(٢) صلة الصلة ١٧٧/٤ . وانظر بغية الوعاة ٢٣٣/٢ .

(٣) التكملة ٦٥٩/٢ .

(٤) انظر بغية الوعاة ٤٠٢/١ .

(٥) انظر ملء العيبة ٢١٠/٢ . ولعل الواو في « وعن » مقحمة .

ويستحيل أخذه عنه مباشرة لأن مولده بعد وفاة ابن خروف ، كما أن اللبلي نفسه لم يذكره في برنامجه ضمن شيوخه^(١) . كما لم يذكره أحد من تلاميذ اللبلي - الذين ترجموا له^(٢) - ضمن شيوخه .

وذكر محمد محمد مخلوف ؛ ممن سمع عن ابن خروف أبا علي الشلوين^(٣) (٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ) ، وعنه نقل ذلك الدكتور تركي بن سهو العتيبي في قسم الدراسة من شرح المقدمة الجزولية الكبير^(٤) . ولم يذكر ذلك أحد ممن ترجم للشلوين فيما أطلعت عليه^(٥) .

وذكر ابن عبد الملك^(٦) ممن حدثه عن ابن خروف من شيوخه أبا زكريا بن عتيق ، وأبا علي الماكري .

كما ذكر ابن الزبير^(٧) من تلاميذ ابن خروف أبا القاسم بن ربيع . ولم أقف لهم على ترجمة .

(١) انظر فهرست اللبلي ، تحقيق : ياسين يوسف عياش ، وعواد عبد ربه أبو زينة بيروت : دار الغرب الإسلامي . ط : ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

(٢) نحو ابن جابر الوادي آشي في برنامجه ، وابن رُشيد في رحلته .

(٣) انظر شجرة النور الزكية ١٨٢ .

(٤) ٢٨/١ .

(٥) انظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢ ، وبرنامج شيوخ الرعيي ٨٣ ، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ ، والذيل والتكملة ٤٦٠/٥ ، وصلة الصلة ٧٥/٤ ، وإشارة التعيين ٢٤١ ، وبغية الرواة ٢٢٤/٢ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٧) انظر صلة الصلة ١٢٧/٤ .

- ثقافته ومكانته العلميّة :

تنوعت ثقافة ابن خروف تبعاً لتنوع ثقافة شيوخه ؛ فمنهم كما رأينا الفقيه والمحدث والمقريء والمتكلم والأصولي والنحوي والأديب . فلا غرابة أن نجد ابن خروف قد ألمّ بكل هذه العلوم ، وتبحّر فيها وأجادها ، قال ابن عبد الملك : « كان مقرئاً مجوداً ، حافظاً للقراءات ، نحويّاً ماهراً ، عدديّاً فرضيّاً ، عارفاً بالكلام وأصول الفقه » (١) .

فكان ابن خروف نحويّاً بارعاً ، أخذ العريّة والآداب عن أبي إسحاق بن ملكون ، وأبي بكر بن طاهر ، فلزم الأخير - وكان رئيس النحويين في وقته ، وأحفظهم لكتاب سيويه - وعليه أتقن الكتاب ، وعنه لَقِنَ أغراضه ، حتى عدّه الذهبي من كبار النحاة بالأندلس (٢) .

وقال ابن الزبير : « وأقرأ العريّة عمره ، ونفع الله به لحسن تعليمه ومعرفته » ، « وأخذ عنه كتاب سيويه جلّة ، وأقرأوا بعده ، ونفع الله بهم » ، « وشرح كتاب سيويه شرحه المشهور ، وشرح كتاب الجمل شرحاً مفيداً » ، « وكان - رحمه الله - حسن التعليم ، قاصد العبارة ، وطيعاً في المناظرة ، من عليّة نحاة وقته » (٣) .

وقال عنه ابن خلكان : « كان فاضلاً في علم العريّة ، وله فيها مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه » (٤) .

(١) الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٢) انظر تاريخ الإسلام ٣٦٢/١٨ .

(٣) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٤) وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ .

وقال الكتبي: «كان إماماً في العربية، محققاً، مدققاً، ماهراً، عارفاً، مشاركاً في علم الأصول، صنف شرحاً لكتاب سيبويه جليل الفائدة» (١).

وقال تلميذه اللّورقي - فيما نقل عنه القفطي - : «كان فاضلاً في هذا الشأن، وله كلام على كتاب سيبويه جوّده غاية الإجادة ، وهو من مליح مصنفات أهل الأندلس في هذا النوع» (٢) .

وأخيراً قال عنه ابن القاضي المكناسي: «كان إماماً في صناعة العربية» (٣). كل ذلك يدل دلالة واضحة على نبوغه في علم النحو ، وأنّ العربية شغلت لديه المقام الأوّل، واستحوذت على جل اهتمامه ؛ فهي صناعته وبضاعته . وبالإضافة إلى مهارته في علم النحو فقد كان مقرئاً مجّوداً ، حافظاً للقراءات ، تلا بالسبع على أبي بكر بن صاف ، وأبي محمد بن قاسم بن الزقاق (٤). واستشهد في شرح الجمل بكثير من القراءات السبعية والشاذة ، وكان قلماً يذكر قراءة دون أن ينسبها لصاحبها .

كما برع في علم الحديث وروايته ، متلمذاً على أعلام عصره فيه ؛ فقد رواه عن أبي بكر بن خير الإشيلي ، وابن زرقون ، وابن الرّمّامة ، وابن المجاهد ، وابن بشكوال ، وابن قزمان (٥). وقد ظهرت ثقافته في علم الحديث خلال شرحه، وكان مشهوراً بكثرة الاستشهاد بالحديث حتى عابه عليه بعض من لم يجز الاستشهاد به (٦).

(١) فوات الوفيات ١٦٠/٢ ، وانظر بغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

(٢) إنباه الرواة ١٩٢/٤ .

(٣) جذوة الاقتباس ٤٩٤ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٣٢٠ .

(٦) انظر ما سيأتي في المبحث الثالث من الفصل الثاني .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد كان ابن خروف عديداً . فرضياً ، عارفاً بعلم الكلام ، وأصول الفقه ، وله قدم راسخة فيها ؛ فقد تتلمذ على أبرز علماء ذلك العصر كالعارف أبي عبد الله الرعيني - ركن الدين - وابن رشد الأصغر^(١) . وآلف في الفرائض كتاباً ، وله ردود كثيرة على عدد من أئمة علم الكلام والفلاسفة ؛ كالجويني ، وابن رشد ، وابن حزم ، وغيرهم^(٢) .

هذا ، وقد صنف ابن خروف - فيما ذكر عنه ابن عبد الملك - « في كل ما ينتحله من العلوم مصنفات مفيدة شرقت وغربت ، وتداول الناس انتساخها رغبة فيها وشهادة بجودتها »^(٣) .

ولمكانته العلمية ومنزلته الرفيعة فقد لُقّب ابن خروف بالأستاذ ؛ وهو لقب رفيع لا يلقب به في بلاد الأندلس إلاّ النحويّ الأديب ، صاحب المكانة العالية^(٤) .

(١) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٣٢٠ .

(٢) انظر ما سيأتي في آثاره .

(٣) الذيل والتكملة ٣٢١/٥ .

(٤) انظر إنباه الرواة ١٠٧/٤ .

ـ وفاته و آثاره :

بعد حياة مليئة بالدرس والتحصيل ، والإفادة والتعليم والتصنيف أصاب ابن خروف في آخر حياته خدر واختلاط في عقله ؛ يقول تلميذه أبو العباس بن هارون : « رأيته في تلك الحال ماشياً في أزقة إشبيلية ذاهلاً حافياً لا يشعر بما هو فيه »^(١) . ويرجح الأستاذ خليفة بديري أن اختلاله كان ما بين سنتي ٦٠٧ هـ - ٦٠٩ هـ^(٢) . وظلّ على هذه الحال حتى توفي - رحمه الله - بإشبيلية عن ثمانين سنة أو نحوها^(٣) . وقيل : خمس وثمانين^(٤) . قال تلميذه الرعيني : « في العشر الوسط من شهر جمادى الآخرة ، عام تسعة وستمائة »^(٥) .

وقيل : « في صفر من السنة نفسها »^(٦) .

وقيل : سنة خمس وستمائة^(٧) . وقيل : ست^(٨) . وقيل : عشر^(٩) . والأقرب إلى الصواب ما ذكره الرعيني ، وهو الذي عليه أكثر التراجم ، وذلك بعد أن خلف وراءه ثروة علمية لم نعتز منها إلا على شرح الكتاب ، وشرح الجمل ، ولعل الأيام تكشف عن آثار أخرى لم يُفطن إلى وجودها .

(١) الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

(٢) انظر تنقيح الألباب ، قسم الدراسة ٤١ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

(٤) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ ، والبداية والنهاية ٥٣/١٣ ، وبغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٥) برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٣٩٠/٤ .

(٧) انظر بغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٨) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

(٩) انظر وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ .

ومؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم هي :

١ - تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .

وسأنتفرغ للكلام عنه بعد الانتهاء من تعداد مؤلفاته .

٢ - شرح الجمل .

وهو موضوع هذه الدراسة^(١) .

٣ - وله مصنف في أقسام الخبر .

أشار إليه ابن بزيمة في غاية الأمل ؛ قال : « بلغ أبو الحسن بن خروف أقسام الخبر إلى نحو من سبعين قسمًا ، وجعل من ذلك جزءًا مستقلًا بنفسه ، رويناه عن أصحابه عنه ، وأشار إليه في شرح كتاب سيويه »^(٢) .

٤ - المقنع :

وهو كتاب فقهي في الفرائض^(٣) ، ولعله هو الذي أشار إليه ابن الزبير بقوله : « ألف في الفرائض تأليفًا مشكورًا ، وكانت له مشاركة في ذلك العلم »^(٤) .

٥ - مفردات السبع^(٥) :

وهو كتاب في القراءات - كما هو واضح من اسمه .

وقال ابن عبد الملك : « وله مؤلفات في القراءات مستجادة »^(٦) .

(١) وسيأتي الكلام عنه في الفصل القادم .

(٢) ١٩٧/١ . ولم أقف عليه في الجزء الموجود من تنقيح الألباب ولعله في الجزء المفقود منه .

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ .

(٤) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ .

(٦) الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

٦ - تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو^(١) :

وهو كتاب ناقض فيه ابن مضاء القرطبي في كتابه المسمى « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » . وعندما بلغ ابن مضاء ما ناقضه به ابن خروف قال : « نحن لا نبالي بالكباش الناطحة ، وتعارضنا أبناء الخرفان ! ؟ »^(٢).

وقد نقل أبو عبد الله بن الأزرق في كتابه « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام »^(٣) شيئاً من ردود ابن خروف على ابن مضاء لتشنيعه على النحويين، وحملته على عللهم النحوية ، ووصفها بالضعف والانحطاط عن رتبة الإقناع^(٤) .

ونقل ابن الزبير عن شيخه - ابن فرتون - أن ابن خروف شرح كتاب الإيضاح ؛ قال : « ولم أسمع هذا من غيره »^(٥).

وله ردود كثيرة على بعض الأئمة لا أعلم على وجه اليقين إن كان أفرداها بمؤلفات مستقلة أو أنها ضمن مؤلفات أخرى ؛ من هذه الردود :

١ - رده على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني في كتابيه « الإرشاد، والبرهان »^(٦) .

وقد ضمن أبو عبد الله بن الأزرق كتابه « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام » شيئاً من ردود ابن خروف على إمام الحرمين ، ورد ذلك عليه منتصراً للجويني ومدافعاً عنه^(٧) .

(١) انظر التكملة ٨٩/١ ، وهديّة العارفين ٧٠٤/٥ ، وفيه « تبرئة أئمة النحو » .

(٢) التكملة ٨٩/١ .

(٣) ص ٥٩ ، ٦٥ ، ٢٨٦ - ٢٨٨ . والكتاب رسالة ماجستير في الأدب العربي ، من جامعة فاس ، تحقيق ودراسة سعيدة العلمي ، نوقشت عام ١٩٨٦ م .

(٤) انظر الرد على النحاة ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٩ .

(٥) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ . وانظر برنامج شيوخ الرعييني ٨١ ، وصلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٧) انظر ص ٣٥٦ .

- ٢ - رده على ابن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب (١) .
 - ٣ - رده على الأعلام في « رسالته الرشيدية » وغيرها (٢) .
 - ٤ - رده على ابن حزم في بعض مقالاته (٣) .
 - ٥ - رده على أستاذه ابن ملكون (٤) .
 - ٦ - رده على أستاذه أبي الوليد بن رشد الأصغر (٥) .
 - ٧ - رده على أبي علي عمر بن عبد المجيد الرندي .
- قال الرعيني : « بينه وبين شيخنا النحوي أبي علي الرندي - رحمهما الله مناقضات في مسائل من العربية ، أنشقه أبو علي فيها الخردل ، فما قام معه ولا قعد » (٦) .
- ٨ - رده على أبي الحسن ، علي بن عبد الله الأنصاري .
- قال الرعيني في ترجمة أبي الحسن الأنصاري : « وبينه وبين ابن خروف تراجع في مسائل ظهر فيها نبلة » (٧) .

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ ، والذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، وانظر شيئاً من رده في هذا الشرح ص ٦١٩ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ . وانظر بعض ردوده عليه في هذا الشرح ص ٩٠٣ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وجذوة الاقتباس ٤٨٤/٢ ، وانظر بعض ردوده عليه في تنقيح الأبواب ل ٢٨١ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٦) برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣٢٢/٥ ، وانظر صلة الصلة ٧٤/٤ ، والإحاطة ١٠٨/٤ ، ١٠٩ .

(٧) برنامج شيوخ الرعيني ٨٣ .

٩ - رده على أبي عبدالله الكتاني .

قال ابن الزبير : « وتواليفه كلها مفيدة ، إلا ما كان من كلامه مع أبي عبدالله بن الكتاني ، وردّه عن أبي المعالي ، وتعرضه للمتكلمين ؛ فإن هذا مما خرج فيه عن طوره ، ولم يسلم له كلامه فيه ؛ وردّ الناس عليه ، ورموه عن قوس واحدة » (١) .

١٠ - وله مناظرات وردود على أبي القاسم السهيلي (٢) .

ردّ على بعضها أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي ، منتصراً لشيخه (٣) السهيلي ، ونقل لنا السيوطي شيئاً منها في الأشباه والنظائر (٤) نقلاً عن تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

(١) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ ، والذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، وصلة الصلة ٧٤/٤ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وتاريخ الإسلام ٣٦٢/١٨ ، والوافي بالوفيات ٨٩/٢٢ ، ولسان الميزان ٢٥٧/٤ ، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، وهدية العارفين ٧٠٤/٥ ، والإعلام بمن حل بمراكش وأغصات من الأعلام ٦٣/٩ ، وجذوة الاقتباس ٤٨٤/٢ .

(٣) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة ١٠٩/٤ .

(٤) ٢١٥/٥ وما بعدها .

تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب :

وهو كتاب جليل الفائدة - كما وصفه الصفدي والكتبي (١) - .

وقال اللورقي - تلميذ ابن خروف - : « جوده غاية الإجادة ، وهو من مליح مصنفات أهل الأندلس في هذا النوع » (٢) .

وقال تلميذه - الرعيني - : « وله تواليف منها كتابه الكبير الذي سماه « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » أودعه طرر ابن طاهر ، وبسطها ، وأضاف إليها شرح الأبيات » (٣) .

ولهذا الشرح أهمية خاصة دعت ابن الضائع إلى أن يعتمد عليه في شرحه للكتاب ؛ فجمع بينه وبين شرح السيرافي (٤) .

وقال ابن عبد الملك أن ابن خروف « رفع إلى الناصر من بني عبدالمؤمن نسخة من شرح كتاب سيبويه بخطه في أربع مجلدات ، فأثابه عليه بأربعة آلاف درهم من دراهمهم » قال : « وقد رأيت هذه النسخة وأخرى بخطه أيضاً . وذكر لي بعض الرحالين أنه رأى بمدرسة الفاضل البيساني من القاهرة نسخة بخط المصنف في مجلد واحد . وقد انتسخ كثيراً لنفسه ولرؤساء عصره » (٥) .

ولكن هل صنف ابن خروف شرح الكتاب قبل شرح الجمل ؟ أم شرح الجمل قبل شرح الكتاب ؟

(١) انظر الوافي بالوفيات ٨٩/٢٢ ، وفوات الوفيات ١٦٠/٢ .

(٢) إنباه الرواة ١٩٢/٤ .

(٣) برنامج شيوخ الرعيني ٨١ .

(٤) انظر إشارة التعيين ٢٣٥ ، وارتشاف الضرب ١٤/١ ، وبغية السوعة ٢٠٤/٢ .

(٥) الذيل والتكملة ٣٢١/٥ .

أخذ الأستاذ خليفة بديري بعبارة ابن خروف في باب الوقف في أواخر
الكلم المتحركة في الوصل ، وهي قوله : « قد ذكرت في شرح الجمل في الوقف
نحو أربعين وجهاً ، عامتها في كتاب سيبويه » (١).

فجزم بأنّه ألف شرح الجمل قبل شرح الكتاب (٢) . ولم يقف على عبارته
المناقضة للعبارة السابقة ، والتي تدل على عكس ما جزم به ؛ وهو أنّه ألف شرح
الكتاب قبل شرح الجمل ؛ فقد جاء في شرح الجمل في باب الابتداء ، عند ذكره
لأنواع الخبر ؛ قوله : « وينقسم إلى نيف على سبعين قسمًا ، ذكرتها في غير هذا
الكتاب ؛ وهو شرح سيبويه - رحمه الله - » (٣) .

ولا تفسير لهذا التناقض إلاّ بأحد وجهين :

١ - إمّا أن يكون قد صنف الكتابين في وقت واحد ؛ فتارة يكتب في هذا وتارة
يكتب في ذاك .

٢ - أو أن يكون له على الجمل شرح آخر غير هذا الشرح ؛ وهو ما يذهب إليه
أستاذي الدكتور عياد الثبتي بناء على ما لاحظته من بعض النقول القليلة التي
أثرت عن ابن خروف من شرحه للجمل ، ولكنها تختلف عما في نصنا
المحقق . وللأمانة فقد أخبرني أيضًا الأستاذ الدكتور عبدالرحمن العثيمين بظنه
ذلك .

هذا بالإضافة إلى ما لمستته خلال الدراسة من دراية ابن خروف وخبرته
العميقة بكتاب سيبويه خبرة تجعلني أكاد أجزم بأنّه قد ألف شرح الكتاب قبل
شرح الجمل الذي بين أيدينا .

(١) تنقيح الأبواب ل ٢٤٧ .

(٢) انظر ص ٤٢ من رسالة الماجستير للأستاذ خليفة محمد بديري (ليبيا) .

(٣) شرح الجمل ١٤٣ .

أما مخطوط تنقيح الأبواب فقد امتلكت نسخة منه ، مصورة عن نسخة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، برقم (٢٠٤) ، والتي صورت عن نسخة مكتبة دار الكتب المصرية (التيمورية رقم ٥٣٠ نحو) .

وخطها أندلسي جميل ، تقع في (١٥٢ لوحة) ، في كل صفحة منها (٢٥ سطراً) ، تبدأ بباب (ما يذهب فيه الجزء من الأسماء) ، وتنتهي بباب (نظائر ما مضى من المعتل) .

وجاء على غلاف المخطوط : « تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب ، وهو شرح العلامة ابن خروف على كتاب سيويه » .

وجاء في الصفحة الأولى منه : « قطعة من ابن خروف على كتاب سيويه ، ملك الفقير صالح بن محمد الفلاني العمري »^(١) .

وفي الصفحة الأخيرة منه : « تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب ، للشيخ العالم العلامة ابن خروف » .

وتظهر نسبة الكتاب لابن خروف في تنقيح الأبواب أكثر من ظهورها في شرح الجمل ؛ إذ لم يشر في شرح الجمل إلى أحد من شيوخه ، على حين ذكر شيخه أبا بكر بن طاهر^(٢) - في مواضع كثيرة من شرح الكتاب ، كما ذكر ابن ملكون^(٣) أيضاً .

وهذا ما يثبت نسبة الكتاب وعزوه لابن خروف .

(١) من فقهاء المالكية المتأخرين (ت ١٢١٨ هـ) من قبيلة فلان بالسودان بها نشأ وارتحل إلى مراکش وتونس والحجاز . انظر فهرس الفهارس ٩٠١/٢ ، والأعلام ١٩٥/٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال - ل ٢ ، ٧ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤٥ ، ٤٦ وغيرها .

(٣) انظر مثلاً ل ٢٨١ .

وقد قام بتحقيق جزء منه - من بدايته إلى (باب الحكاية التي لا تغير فيها
الأسماء عن حالها في الكلام) أي ربع المخطوط تقريباً - الأستاذ خليفة محمد
بديري ، لنيل درجة الماجستير ، من جامعة الفاتح بليبيا ، ونوقشت الرسالة عام
١٩٨٣ م .

وقد أطلعني أستاذي الدكتور عياد الثبتي - نفعا الله به وبعلمه ، وجزاه الله
عنا خير الجزاء - على نسخة من هذه الرسالة ، مهداة له من قبل صاحبها .
ويقوم الآن بتحقيق هذا الشرح الأستاذ صالح الغامدي بجامعة أم القرى
بمكة المكرمة ؛ لنيل درجة الدكتوراه^(١) ، وما يحققه يزيد على ضعف ما حققه
الأستاذ خليفة بديري .

(١) نوقشت هذه الرسالة يوم الثلاثاء الموافق ١٤١٦/١/٨ هـ ، ١٩٩٥/٦/٦ م ولم أطلع عليها بعد .

الفصل الثاني شرح جمل الزجاجي لابن خروف

ويشتمل على ما يلي :

تمهيد : أ - الزجاجي وكتاب الجمل .

ب - توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف .

المبحث الأول : منهجه وأسلوبه .

المبحث الثاني : مصادره .

المبحث الثالث : شواهد .

المبحث الرابع : موقف ابن خروف في شرح الجمل من أدلة الصناعة .

المبحث الخامس : موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين :

أ - موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة .

ب - موقفه من بعض العلماء السابقين

١ - موقفه من سيبويه .

٢ - موقفه من ابن بابشاذ .

٣ - موقفه من ابن هشام اللخمي .

ج - موقفه من صاحب الجمل .

المبحث السادس : آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من

خلال شرح الجمل .

- الآراء التي وافق عليها البصريين .

- الآراء التي وافق فيها الكوفيين .

- الآراء التي وافق فيها بعض العلماء السابقين .

- الآراء التي انفرد بها .

المبحث السابع : موازنة بينه وبين بعض شروح الجمل الأخرى .

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل

لابن بزيّة .

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل

لابن عصفور .

المبحث الثامن : أثره في الخالفين .

ابن بزيّة - الخفاف - ابن الضائع - ابن الفخار - ابن

لب - ابن مالك - أبو حيان ، وابن هشام ، والسيوطي .

المبحث التاسع : قيمة الكتاب العلميّة والمآخذ عليه .

خاتمة الدراسة .

تمهيد

أ - الزجاجي وكتاب الجمل .

ب - توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف .

أ - الزجاجي وكتاب الجمل :

قبل الشروع في الكلام عن شرح الجمل لابن خروف يحسن بنا أن نعرف بالجمل وبصاحب الجمل تعريفاً يسيراً ، فقد أغنتنا الدراسات السابقة عن الإطالة والإسهاب في هذا الموضوع .

فصاحب الجمل هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي^(١) ، ولد بنهاوند^(٢) ؛ وقيل بصيمرة^(٣) . نزل بغداد ، وصحب أبا إسحاق الزجاج حتى برع في النحو ، ونُسب إليه ، ثم انتقل إلى الشام ، وأقام بحلب مدة ، ثم غادرها إلى دمشق حيث أُملي وحدث عن الزجاج .

ومن شيوخه الزجاج ، وابن السراج ، والأخفش الأصغر ، وأبو بكر الأنباري ، وأبو موسى الحامض ، وابن كيسان ، وابن دريد ، والطبري ، وابن شقير ، وابن الخياط ، واليزيدي ، ونفطويه ، وغيرهم .

ومن مصنفاته المطبوعة : الجمل ، والأُمالي ، والإيضاح في علل النحو ، واللامات ، ومعاني الحروف ، ومجالس العلماء ، والإبدال والمعاقبة والنظائر ، واشتقاق أسماء الله الحسنی .

(١) انظر ترجمته في تاريخ العلماء النحويين ٣٦ ، وإنباه الرواة ١٦٠/٢ ، ووفيات الأعيان ١٣٦/٣ ، وإشارة التعيين ١٨٠ ، وبغية الوعاة ٧٧/٢ .

(٢) نهاوند : مدينة عظيمة جنوبي همدان . انظر معجم البلدان ٣١٣/٥ .

(٣) صيمره : بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان . انظر معجم البلدان ٤٣٩/٣ .

توفي الزجاجي بطبرية عام ٣٤٠ هـ . وقيل : ٣٣٩ هـ .

أمّا كتاب الجمل فهو أشهر مؤلفات الزجاجي ، وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام^(١) . وقد حظي هذا الكتاب بشهرة واسعة ؛ فتناوله العلماء بالدرس والشرح حتى قيل : إن شروحه بلغت عند المغاربة مائة وعشرين شرحاً^(٢) .

وترجع أهمية كتاب الجمل إلى اشتماله على أبواب النحو والصرف ، مع يسر منهجه ، وسهولة أسلوبه ، وكثرة شواهد ، وبعده عن الحشو والتعقيد .
كما أنّه كتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع به ؛ فقد صنّفه بمكة المكرمة ، وكان إذا فرغ من باب طاف بالبیت ، ودعا الله أن يغفر له وينفع بكتابه^(٣) .

وقد انتفع به خلق كثير ، ولا يزال يُنتفع به - بإذن الله .

(١) انظر إنباه الرواة ١٦١/٢ .

(٢) مرآة الجنان ٣٣٢/٢ ، وشذرات الذهب ٣٥٧/٢ .

وينظر شروحات الجمل في قسم الدراسة من الجمل ٢٥ ، والبسيط ٧٩/١ ، وغاية الأمل ٢٣/١ .

(٣) انظر إنباه الرواة ١٦١/٢ .

ب - توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف :

إن نسبة هذا الشرح لابن خروف لا يتطرق إليها شكّ للأمور الآتية :

١ - جاء في مقدمة الكتاب : « قال علي بن محمد بن علي الحضرمي - عفى الله عنه وغفر له بمنّه وكرمه »^(١) .

٢ - ورد اسمه في أثناء النص ، وذلك قوله : « قال الأستاذ أبو الحسن »^(٢) .

٣ - ذكر تلميذه الرعينيّ أنّ له شرحاً على الجمل ، وكذا ذكرت كتب التراجم التي ترجمت له^(٣) .

٤ - إشارة المؤلف إلى شرحه لكتاب سيبويه ؛ وذلك قوله : « ذكرتها في غير هذا الكتاب ؛ وهو شرح سيبويه - رحمه الله »^(٤) .

٥ - تطابق الآراء الواردة في هذا الشرح مع ما جاء في شرح الكتاب المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، والذي ثبتت نسبته لابن خروف بذكره لشيخه الخذب - في مواضع كثيرة منه - ولشيخه ابن ملكون ، وبقرائن أخرى .

٦ - تطابق الآراء الواردة في هذا الشرح مع الآراء المعزوة لابن خروف ، والمبثوثة في كتب النحو المتأخرة . باستثناء بعض الآراء القليلة التي أثرت عنه وجاءت مخالفة لما في النصّ^(٥) .

(١) ص ٢٤٣ .

(٢) ص ٨٣٢ .

(٣) انظر مراجع ترجمته ص ١٩ .

(٤) ص ٣٨٨ .

(٥) انظر ص ١٨١ .

المبحث الأول

منهجه - وأسلوبه

أولا : منهجه

ثانيا : أسلوبه

ثالثا : مصطلحاته

المبحث الأول

منهجه وأسلوبه

أولاً : منهجه :

لخص لنا ابن خروف - رحمه الله - في مقدمة شرحه منهجه الذي سار عليه ، ومقاصده التي توخاها ، والأهداف التي يرمي إليها ؛ ويمكننا إيجازها في النقاط التالية :

- ١ - بيان مقدمات تحصر كثيراً من أصول العربية على سبيل الإيجاز .
- ٢ - بيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي - رحمه الله - في كتاب الجمل .
- ٣ - التنبيه على شواهد بما فيه كفاية .
- ٤ - التنبيه على بعض أوهام شارحيه .

ثم يبين أنه ترك ما عدا ذلك مما وضعه الزجاجي وفيه من عدم التنظيم والترتيب أو التخليص - فكتاب الجمل كتاب تعليمي ، وضعه للمبتدئين ، واعتمد في بيانه على المعلمين - إذ إنَّ الاشتغال بذلك تضييع للزمان في غير شأن^(١) .

وقد سار ابن خروف على ضوء هذا المنهج الذي رسمه ؛ فابتدأ كتابه بمقدمات النحو المعروفة ، مفتتحاً بالبسملة ، والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - وذكر ما فيهما من توجيهات نحوية ولغوية ، ثم أخذ في شرح الجمل ، باباً باباً عاى ترتيبها وأسمائها - كما هي في نسخة الجمل التي بين أيدينا - إلاَّ ماندر كإلغائه أسماء بعض الأبواب ، وإدماجه أخرى ، وزيادته وإنقاصه وتغييره في أسماء أبواب آخر ، وذلك على النحو التالي :

(١) انظر ص ٢٤٣ .

- أُلغى عنواناً قبل باب النعت ؛ وهو « باب ما يتبع الاسم في إعرابه » عدد فيه أبو القاسم التوابع فقط ، ولم يزد على ذلك ، فكأنما رأى ابن خروف أن لا حاجة لإفراده بترجمة مستقلة ، فاستغنى عنه بذكر أبواب التوابع مباشرة ^(١).

- وأدمج « مسائل ما لم يسم فاعله » في بابيه ولم يفرد لها بباب مستقل - كما فعل أبو القاسم ^(٢) - .

- وغير ترجمة الزجاجي في « باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار » إلى « باب كان وأخواتها » ؛ وقال : « فإن كان أطلق عليها حروفاً كما يطلق سيبويه - رحمه الله - على كل كلمة حرفاً فذلك جائز لغة لا اصطلاحاً » ^(٣).
كما غير « باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية » إلى « باب الجزم » ^(٤) ، و « باب معرفة المعرب والمبني » إلى باب « البناء » ^(٥) .

ولا شك أن هذه التراجم التي اعتمدها ابن خروف أشد اختصاراً ، وأكثر دلالة على مضمون الأبواب .

- وزاد في ترجمة الزجاجي في « باب حتى في الأسماء » فأسماء « باب حتى في الأسماء والأفعال والجمل » ^(٦) ؛ لأنه تحدّث عنها في الأقسام الثلاثة المذكورة ، فكان لا بدّ من شمول الترجمة .

- أمّا الأبواب التي أنقص من أسمائها التي كانت عليها في الجمل

فهي :

(١) انظر الجمل ١٣ ، وانظر شرح ابن خروف ٢٩٩ .

(٢) انظر الجمل ٨٠ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٢١ .

(٣) ص ٤١٥ ، وانظر الجمل ٤١ .

(٤) ص ٨٥٥ ، وانظر الجمل ٢٠٧ .

(٥) ص ١٠٥٥ ، وانظر الجمل ٢٦٠ .

(٦) ص ٤٩١ ، وانظر الجمل ٦٦ .

- « باب القسم » (١) .
- « باب الصفة المشبهة باسم الفاعل » (٢) .
- « باب الفاعلين والمفعولين » (٣) .
- « باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة » (٤) .
- « باب الحروف التي تنصب الأفعال » (٥) .
- « باب من مسائل حتى » (٦) .
- « باب من مسائل أن الخفيفة » (٧) .

وقد أشرت إلى كل تغيير في موضعه من التحقيق .

وكان يوطيء للباب - في الغالب - بمقدمة يذكر فيها حدّه (٨) ، وما فيه من اختلافات العلماء . ثم يتدرج إلى القضايا النحويّة ، فيستعرض آراء النحويّين ، ويبيّن ما فيها من فساد وخلل ، ويرجّح ما يرى أنّه الصواب ، معلّلاً لترجيحه ، مدعماً له بالحجج والبراهين والأمثلة ، ممّا جعل شرحه مكتظّاً بالشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، ولم يخلُ من نصوص من الخطب ، والحكم ، والأمثال ، وأقوال العرب .

(١) ص ٥٠١ ، وانظر الجمل ٧٠ .

(٢) ص ٥٥٩ ، وانظر الجمل ٩٤ .

(٣) ص ٦٠٣ ، وانظر الجمل ١١١ .

(٤) ص ٧٣٠ ، وانظر الجمل ١٦٣ .

(٥) ص ٧٨٩ ، وانظر الجمل ١٨٢ .

(٦) ص ٨٠٩ ، وانظر الجمل ١٩١ .

(٧) ص ٨٢٣ ، وانظر الجمل ١٩٧ .

(٨) ينظر على سبيل المثال : باب الإعراب ٢٥٩ ، وباب الأفعال ٢٧١ ، وباب العطف ٣١٩ ، وباب

التوكيد ٣٣٣ ، وباب البدل ٣٤٣ ، وغيرها .

ثم يختتم كل باب بشرح ما فيه من الآيات شرحاً وافياً مما يجعلنا نشعر بأن شرحه عبارة عن كتابين ضمّاً في كتاب واحد ؛ كتاب لشرح نصّ الجمل ، وكتاب لشرح آياته .

فكان يذكر البيت كاملاً ، وأحياناً لا يذكر إلا شطراً أو جزءاً منه ، ويكتفي أحياناً بموضع الشاهد ؛ فيأتي بالكلمة والكلمتين منه معتمداً على عودة القاريء إلى كتاب الجمل .

ثم يذكر نسبة البيت ، والاختلاف في النسبة - إن كان هناك اختلاف - وترجمة الشاعر ، وسبب تلقيبه ، والمناسبة التي قيل فيها الشاهد ، والآيات التي قبله ، والتي بعده ، ثم يعرّج على تفسير الكلمات المستعلقة فيه ، ويذكر المعنى العام للبيت ، وموضع الشاهد ، والتوجيهات اللغوية والنحوية ، وهو في معظم ذلك ناقل عن ابن هشام اللخميّ ، متأثر به في كثير من الآيات - كما سنرى في موقفه من ابن هشام .

ولم يتبع ابن خروف - رحمه الله - الطريقة المألوفة التي اعتدنا عليها في شرح المتن ، والتي درج عليها أغلب الشراح ؛ بأن يتناول عبارات المتن عبارة عبارة ، ويشملها بالشرح والتفصيل ؛ بل اقتصر على ما هو مهمّ من كلام أبي القاسم - كما ذكر في مقدمته ، فلم يتناول من عبارات الجمل إلا ما له عليه تعقب أو استدراك ، أو ما فيه نقص يحتاج إلى إكمال ، أو لبيان ما يستحق الاستحسان ؛ فكان يأخذ رأس المسألة ، وينطلق في الشرح كأنما ينشئ كتاباً مستقلاً ، لكنّه يفاجئنا بين الفينة والفينة بعبارة من عبارات الجمل ، فيذكرنا بأنه يشرح كتاباً ، وليس هو كتاباً قائماً برأسه .

وقد ساقه ذلك إلى أمور منها :

١ - التطرق إلى موضوعات لم يتحدث عنها صاحب الجمل ؛ نحو شرحه لعطف البيان ضمن التوابع ^(١) ، وتعرضه لحروف الهجاء التي في أوائل السور ^(٢) في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ، وذكره مراتب المعارف في التعريف ^(٣) ، وتتبعه لأصل « كلاً » ^(٤) ومثله كثير .

٢ - ذكره كلمات من آيات قرآنية ، وأجزاء من أبيات شعرية ، وأمثلة نحوية لم يسبق لها ذكر في كلامه ، معتمداً على علم القارئ المسبق بما جاء في كتاب الجمل ، وهذا يتطلب من القارئ وضع كتاب الجمل نصب عينيه ، وأن يقرنه بشرح ابن خروف ، فلا يستغنى به عنه . وسنرى أمثلة من ذلك في أسلوبه .

وابن خروف يهيمه في منهجه إبراز الرأي الذي يترجح لديه صوابه ، وردُّ الرأي الذي يترجح لديه فسادُه ، ولا يهيمه صاحب الرأي ؛ وكثيراً ما كان يعترض على آراء ولا يصرح بأسماء قائلها ؛ من ذلك :

- قوله عن لفظ « الرحمن » : « فإن زعم متعسف أنه لا يجوز فيه البدل - من حيث كان اسم الله أعرف المعارف فلا يحتاج إلى تعريف - فليمنع من نعته!! فإن زعم أن النعت يكون للمدح ؛ فكذلك البدل قد يقصد به الإعلام بالأخوة ، والمخاطب عالم بزيد في قولهم : جاءني زيد أخوك » ^(٥) .

(١) انظر ص ٢٩٩ .

(٢) انظر ص ٩٤٤ .

(٣) انظر ص ٣١٠ .

(٤) انظر ص ٣٣٧ .

(٥) ص ٢٥٠ .

والذي صرّح بمنع البدل وعطف البيان فيه هو السهيلي^(١) ، وقد كانت بينهما مناظرات حامية سبق التنويه عنها^(٢) .

- وقوله عن التنوين في جمع المؤنث السالم ، والنون في جمع المذكر السالم : « والتنوين فيه بإزاء النون في ذلك الجمع لا للصرف »^(٣) .
والذي جعل التنوين فيه للصرف الزمخشري والرّبي^(٤) .

- وقوله في باب الأفعال : « والعرب لا تجزم بكيف وكيفما البتّة وفيهما معنى الجزاء »^(٥) .

وقد أجازوه الكوفيون وقطرب ، كما أجازوه الزجاجي ؛ إذ عدّها من حروف الجزاء ، وذكر أنهما تجزمان الفعل المستقبل والجواب^(٦) .

- ورده على من اعتل في منع صفة النكرة بالمعرفة ، والمعرفة بالنكرة ؛ بشبه النكرة بالجموع لعمومها ، وشبه المعرفة بالآحاد للخصوص الذي فيها ، من حيث لم يوصف الواحد بالجمع ، ولا الجمع بالواحد ، وقال بأنها علّة فاسدة^(٧) .
والذي اعتلّ بهذا هو أبو علي الفارسي^(٨) .

(١) انظر نتائج الفكر ٥٣ .

(٢) انظر « وفاته وآثاره » .

(٣) ص ٢٦٨ .

(٤) انظر الكشف ٣٤٨/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ ، وشرح الكافية ٤٦/١ ، والخزانة ٥٦/١ .

(٥) ص ٢٧٤ .

(٦) انظر الجمل ٢١١ ، وإصلاح الخلل ٢٦٤ ، والإنصاف ٦٤٣/٢ ، والمغني ٢٢٥/١ .

(٧) انظر ص ٣٠٣ .

(٨) انظر الإيضاح ٢٨٦/١ .

- ورده على من منع وصف ما فيه الألف واللام بمثله وبجميع المضافات ؛
قال : « والمنع في مثل ذلك تكلف » (١) .

والذي منعه هو الزمخشري (٢) .

- وعن « أم » في نحو قوله تعالى :

﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ (٣)

قال : « واعتقاد الزيادة فيها فاسد » (٤) .

واعتماد الزيادة فيها هو مذهب أبي زيد الأنصاري (٥) .

- وقوله في التأريخ بالليالي : « وليس في هذا تغليب مؤنث على

مذكر » (٦) .

والذي قال بأن التأريخ بالليالي مما غلب فيه المؤنث على المذكر هو ابن

بابشاذ (٧) ، وقد ترصده ابن خروف ، وجعله هدفاً لنقداً ، وخصّه بها ، وكان

له منها النصيب الأوفى - كما سنرى في موقفه منه .

- وقوله بأن « ركباً » إنما هو اسم جمع ، وليس بجمع تكسير (٨) . والذي

قال بهذا الرأي الأخير الأخفش والنحاس (٩) .

(١) ص ٣١٢ .

(٢) انظر الفصل ١١٦ ، وشرحه ٥٨/٣ .

(٣) الزخرف ٤٣/٥١ ، ٥٢ .

(٤) ص ٣٣٠ .

(٥) انظر المقتضب ٢٩٦/٣ ، والمغني ٤٨/١ .

(٦) ص ٦٨١ .

(٧) انظر شرحه على الجمل ٢٥٠/١ .

(٨) انظر ص ٦٨٦ .

(٩) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٨٨/٢ ، والخصص ١٢٠/١٤ .

- وقوله : « ولا يلتفت إلى تمام الكلام ولا نقصه » ، « ولا يلتفت أيضاً إلى من تعقب كلام أبي القاسم في البيت » (١) .

والذي تعقبه هو ابن السيد في إصلاح الخلل (٢) .

وغير ذلك كثير من الردود التي لم يصرح بأسماء قائلها والتي انطوى عليها شرحه ، وهذا مما يتطلب دراية لتلمس مقاصده ، وغوص في بطون الكتب لمعرفة من عناهم بردوده وتلميحاته .

وإجمالاً لما سبق أقول : إنّ ابن خروف قد سار على نهج الزجاجي في ترتيب الأبواب وأسمائها - إلا ما ندر .

كما سار على ضوء المنهج الذي رسمه لنفسه في مقدمة شرحه ؛ فقد نبّه على ما وهم فيه شراح الجمل ، لا سيما ابن بابشاذ ، كما تعرض لابن السيد بنسبة تقل كثيراً عن سابقه .

ويّسن الأهم من كلام أبي القاسم فلم يورد منه إلا ما له عليه تعقب أو استدراك ، أو ما فيه نقص يحتاج إلى إكمال .

ولم يتّبع الطريقة المألوفة في شرح المتون ؛ فلم يتقيد بألفاظ الكتاب وعباراته .

وابن خروف يهمله في منهجه أن ينبّه على الرأي الراجح والرأي الفاسد دون أن يهمله النص على اسم صاحب الرأي .

ومما هو جدير بالذكر عنايته الخاصة بشواهد الجمل الشعرية ؛ فقد اختتم بها الأبواب ، وأسبغ عليها دراسة مستفيضة . والبحث بأكمله دليل على ذلك .

(١) ص ٤٨٩ .

(٢) انظر إصلاح الخلل ٢٦٠ .

ثانياً : أسلوبه :

يمكننا القول بأن أسلوب ابن خروف في شرح الجمل - بشكل عام - حسن السبك ، عميق المعنى ، يتطلب من القارئ إنعام النظر وحضور الذهن .

كما أنه في الوقت نفسه واضحُ العبارة ، سهل التراكيب ، متواصل الفقرات ، إذ إن طبيعة البحث العلمي - التي تخاطب العقل وتنأى به عن الخيال - تطلبت منه وضوح العبارة - في أغلب أجزائه دون إسهاب ممل ، أو إيجاز مخل - وفرضت عليه سهولة التراكيب ، واستخدام المصطلحات العلمية المعروفة ، واستقصاء الحقائق ، وجعلته يخضع لأسلوب علمي ؛ الكلمات فيه مختارة بدقة ، والجمل واضحة ، والفقرات متواصلة ، يكاد يخلو من التعقيد والتكلف إجمالاً .

وهذا الحكم على أسلوب ابن خروف عام يستثني منه بعض المواضع التي اشتملت على ملحوظات أجملها في النقاط التالية :

١ - الغموض وعدم الدقة ، فعلى الرغم من أن أسلوب ابن خروف فيه إحكام ودقة إلا أنه لا يخلو - في بعض المواضع - من غموض سببه النقص ، أو الزيادة ، أو التواء العبارة ، أو استعماله كلمة مبهمة .

كما يُلاحظ - في بعض المواضع - عدم الدقة في اختيار الألفاظ ، وفي مقابلة الأمثلة .

- فعبارة ابن خروف يكتنفها - أحياناً - غموض سببه نقص لا يربأ إلا بإضافة كلمة أو جملة ، حتى تؤدي المعنى المطلوب ؛ من ذلك قوله عن « حتى » : « وقد تقع جارة بعد مفرد ؛ نحو قولهم : صمت النهار حتى الليل ، وصمت النهار حتى يوم الفطر ، ولا دليل في لفظها على ذلك إلا من الشرع » (١) . أراد

(١) ص ٤٩٣ .

القول بأنها قد تقع جارة بعد مفرد ، ومع ذلك لا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ولا دليل على عدم دخوله إلا من الشرع فقصرت عبارته عن هذا المعنى .

ومن الغموض ما سببه بتر نص واجتزاء عبارة منه ، توخياً للإيجاز والاختصار ، إلا أنه أسرف في ذلك - في بعض المواضع - حتى وصل به الأمر إلى الاكتفاء من كتاب الجمل بالكلمة الواحدة ، مفترضاً معرفة القاريء المسبقة بتتمة العبارة أو الآية أو البيت أو المثال ، مستحضراً كتاب الجمل في ذهنه ، واضعاً إياه نصب عينيه ؛ ومن أمثلة ذلك :

- قوله : « ونصبَ (ذنبه) و (قومه) على السَّعة بعد إسقاط الحرف ، وكذلك (الرجال) وهو المفعول الثاني . وبعضهم يجعل (السبعين) بدلاً من (القوم) »^(١) . فكل هذه الكلمات التي يتحدث عنها لم يرد لها ذكر أو إشارة فيما سبق من شرحه ؛ ولكنه يوميء إلى أمثلة وردت في الجمل^(٢) ؛ وهي : « استغفر زيد ربّه ذنبه » ، وقوله تعالى :

﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾^(٣) ،

و « اخترت الرجال عمراً » .

- وقوله : « ولما تعدى (أعدّ) إلى ضمير الظالمين بحرف جرّ قُدِّرَ لـ (الظالمين) فعلٌ متعدٍ بنفسه بالمعنى وهو (يعذب) أو (عذب) »^(٤) .

(١) ص ٣٥٨ .

(٢) انظر الجمل ٢٨ .

(٣) الأعراف ١٥٥/٧ .

(٤) ص ٤١٢ .

وهذه أيضاً كلمات لم يذكرها من قبل ؛ ولكنّه يشير إلى الآية التي وردت في « الجمل » ^(١) ؛ وهي قوله تعالى :

﴿ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(٢)

- وقوله : « (نَظَرَةٌ) مرفوع على خبر ابتداء مضمّر » ^(٣) لم يسبق لهذه الكلمة ذكر في شرحه ؛ ولكنّه يشير إلى الآية التي وردت في « الجمل » ^(٤) ؛ وهي قوله تعالى :

﴿ وَإِنْ كَانَتْ دُوعُسْرَةٌ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ^(٥)

ومثله كثير .

- وفي بعض الأحيان يكتنف عبارة ابن خروف غموض واضطراب في المعنى سببه زيادة لفظ يستقيم المعنى بحذفه ؛ من ذلك قوله عن « حاشا » :

« وحاشا حرف خفض في الاستثناء ، ومعناها معنى غير . وقد تكون فعلاً في قول بعضهم » ، ثم قال : « وقد تكون حرفاً وفعلاً في الاستثناء » ^(٦) . أراد أن يبيّن المذاهب الثلاثة في « حاشا » ؛ وهي : كونها حرفاً ، وكونها فعلاً ، وقد تكون حرفاً وفعلاً . فقوله : « وقد تكون فعلاً في قول بعضهم » يفهم منه احتمال كونها حرفاً وفعلاً - لأن قد أدخلت عليها الاحتمال والتقليل - وليس هذا ما أراد التعبير عنه - لأنه قد ذكر هذا الرأي فيما بعد - بل أراد القول بأنها فعل عند

(١) الجمل ٤٠ .

(٢) الإنسان ٣١/٧٦ .

(٣) ص ٤٤٢ .

(٤) الجمل ٤٩ .

(٥) البقرة ٢/٢٨٠ .

(٦) ص ٤٧٧ .

بعضهم ، إلا أن استخدامه لقد فوت عليه ما أراد التعبير عنه ، ولا يتحقق هذا المعنى إلا برفع الاحتمال وذلك بحذف « قد » .

- وأحياناً يكون غموض العبارة سببه استعمال كلمة مبهمّة ؛ قال في معرض حديثه عن الباء : « وتكون للمصاحبة ؛ نحو : جاء زيد بشيابه ، وعزواً لوقوع الأمر كاللام ، وتقع في موضع في ؛ نحو : زيد بالبصرة » ^(١) . فذكر العزو ولم يمثل له ليتضح مراده .

- وقد يكون التواء العبارة سبباً في غموضها .

نحو قوله : « والترخيم قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون أو غير ذلك » ^(٢) . يريد : والمرخم على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون أو غير ذلك » .

- أمّا عدم الدقة في اختيار الألفاظ ؛ فمنه تسمية النثر إنشاداً ؛ قال : « وأنشدوا : بيضك ثنتا ويضي مائتا » ^(٣) . وهو من النثر ، ولا أعلم أحداً نسبته إلى الشعر غيره ؛ قال ابن جنّي : « ومما ينسبونه إلى كلام الطير قول الحجلة للقطاة : اقطي قطا ، فبيضك ثنتا ويضي مائتا » ^(٤) . وقال ابن عصفور : « ... ولا يحفظ شيء من ذلك في كلام العرب ، إلا ما نسبوه إلى كلام الطير ، وهو قول الحجلة للقطاة ... » ^(٥) .

(١) ص ٤٧٨ .

(٢) ص ٧٥٠ .

(٣) ص ٨٥٢ .

(٤) الخصائص ٤٣١/٢ .

(٥) ضرائر الشعر ١٠٩ .

- ومنه أيضاً قوله : « لعل ترج وتوقع ، وهو التخوُّف » (١) فقصر التوقع على التخوُّف ، مع أنه أعم منه وأشمل ؛ فهو للخير ترج ، وللشر تخوُّف وإشفاق .

٢ - ترخصه في بعض العبارات ، من أمثلة ذلك قوله عن « سرّني » ، و « أسخطني » ، و « أرضاني » : « وأنت في الأول منصوب فاسمك بالنون والياء » (٢) .

والمشهور أن الاسم في « سرّني » ونحوه هو الياء وحدها ، والنون للوقاية ، وقد ذكر ذلك في باب النعت (٣) .

- وذكر بعد « باب الفاعل والمفعول به » باباً آخر بعنوان : « نوع منه آخر » . قال : « يعني : من الفاعل والمفعول به » (٤) .

والصواب : « من باب الفاعل والمفعول به » وإلا لقال : نوع منهما آخر . قال ابن أبي الريع : « الهاء عائدة على الباب ، ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوع منهما » (٥) .

ففي عبارته بعض الترخص ، ويمكننا حملها على المجاز ، وعلى حذف مضاف ؛ لولا أنه أخذ على أبي القاسم شيئاً من هذا القبيل .

- وقال في معرض كلامه عن « ما » : « وتقع على صفات من يعقل » (٦) ؛ كقوله تعالى :

(١) ص ٤٥١ .

(٢) ص ٢٩١ .

(٣) انظر ص ٣٠٦ من التحقيق .

(٤) ص ٢٩١ .

(٥) البسيط ٢٧٩/١ .

(٦) ص ٢٩٢ .

﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١) .

قال السهيلي : « ولانقول يعقل في هذا الموضوع تأدباً وتأسياً بالشرعية » (٢) .

وقال ابن بزيمة : « وهو لفظ غير مباح إطلاقه على الحق تبارك وتعالى عند أهل السنة » (٣) .

ويبدو أن ابن خروف لم يضع كتابه للمبتدئين ؛ وإنما وضعه للذين بلغوا شأواً بعيداً في الثقافة النحوية يمكنهم من إدراك ما يوميء إليه ؛ يدل على ذلك أمور منها :

١ - سكوته عن بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد في بعض المواضع ؛ من ذلك قوله في جواز عطف الجمل المختلفة المعاني بعضها على بعض : « وقال تعالى حكاية عن نوح - عليه السلام - :

﴿ يَبْنِيَّ أَرْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ (٤) .

ثم انتقل إلى مثال آخر ، ولم يبين وجه الاستشهاد في الآية ، وبينه في الأمثلة التي قبلها والتي بعدها .

وقوله تعالى في أبدال الظاهر من المضمير : « وأنشد :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَةَ

تُنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودٍ إِسْحِلِ » (٥)

(١) الشعراء ٢٦/٢٣ .

(٢) نتائج الفكر ١٨٣ .

(٣) غاية الأمل ١/٧٩ .

(٤) هود ١١/٤٢ ، وانظر شرح الجمل ١٥ ، ١٦ .

(٥) ص ٣٤٥ .

ولم يذكر موضع الشاهد ولا وجه الاستشهاد كعادته في الشواهد الشعرية.

٢ - يذكر - أحياناً - أن في الكلام أنواعاً وأوجهاً ولا يبينها ، معتمداً على ثقافة القارئ النحوية؛ كقوله في باب الاشتغال: « ومنه ما لا يجوز فيه إلاّ الرفع ؛ وهو نوعان » (١) . ولم يبينهما .

وقوله في الباب نفسه : « وقد حُمِلَ عليه

﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢)

في أحد وجهيه » (٣) ولم يبينهما أيضاً .

وقوله : وقد حملوا عليه قوله :

* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُونَكَا *

في أحد وجهيه » (٤)؛ ولم يبين إلاّ وجهاً واحداً ، وسكت عن الآخر .

٣ - إطلاقه القول في بعض المواضع التي يلزمها التقييد ؛ معتمداً على بداهة المسألة ؛ من ذلك قوله عن الضمة : « علامة الرفع في كل فعل صحيح الآخر ، لم تدخله نون ثقيلة ولا خفيفة ، ولا نون جماعة المؤنث السالم ، ولم يسند إلى ضمير الاثنين والجماعة ، والمؤنث المخاطبة ... » (٥) .

يريد : « كل فعل مضارع ... » ولو قاله لكان احترازاً من الفعل الماضي ، صحيح الآخر ، الذي تتوفر فيه الشروط التي ذكرها ومع ذلك لم تدخله الضمة ،

(١) ص ٤٠٤ .

(٢) النساء ٢٤/٤ .

(٣) ص ٤١٤ .

(٤) ص ٤١٤ .

(٥) ص ٢٦٣ .

ولكنه اعتمد على بداهة المسألة ، ومعرفة القاريء بذلك . وكان من الممكن التفاضلي عن مثل ذلك لولا أنه أخذ على أبي القاسم شيئاً من هذا القبيل .

٥ - التكرار ، وهو نتيجة اندماجه في الشرح ؛ فكأنما ابن خروف يرتجل شرحه ، ويتركه دون مراجعة أو تنقيح ؛ فيكرر المعاني في الأبواب ، وأحياناً في الصفحة ذاتها ؛ من ذلك :

- قوله في توجيه قراءة ابن مروان المدينيّ : « ووجهه أنّ الحال هنا أفادت ما أفاد الخبر وبه تمت الفائدة ، ولم تقع الفائدة بالبنات دون ذكر الحال ، فقد أفادت ما أفاد الخبر وبها تمت الفائدة » ^(١) . فأعاد عبارة : « أفادت ما أفاد الخبر وبها تمت الفائدة » مرتين ، وكان بإمكانه سبك العبارة على غير هذا الوجه لتجنب التكرار .

- وذكر أسماء جدود النبي - صلى الله عليه وسلم - وألقابهم ^(٢) ، ثم كرر بعضها في صفحة أخرى ^(٣) ؛ والذي دعاه إلى ذلك مجاراته لابن هشام اللخميّ في شرح الآيات .

- وكرر ذكر تفرقة المبرد بين ما تدخله الألف واللام للجنس والعهد ، وبين ما تدخله للغلبة وإبقاء معنى الصفة مرتين ^(٤) ؛ وهذا أيضاً - كما سبق - بسبب مجاراته للخميّ في شرح الآيات .

٦ - حدثه في الرد على المخالفين ، فقد كان شرح ابن خروف يقوم - في معظمه - على بيان ما وهم فيه شراح الجمل ؛ لذا نجده يزخر بعبارات جافية ،

(١) ص ٦٧٠ .

(٢) انظر ص ٥٥٣ .

(٣) انظر ص ٦١٠ .

(٤) انظر ص ٦٩٤ ، ٧٠٣ .

تناسب مع هذا الاتجاه ، ومع هذه النظرة التي انطلق منها إلى كتاب الجمل ، فلاغربة أن تطالعنا في نهاية اعتراضاته على آراء النحويين عبارات لاذعة ؛ نحو : « وهو فاسد » ، و « وليس بشيء » ، و « هذا غير سديد » ، و « وهي سخافة لاتقال » ، و « هذا أبرد وأسخف » ، و « هو هذيان من القول لا يلتفت إليه » ... إلى غير ذلك من العبارات الجافية .

ولعل من أقذع ردوده - وقد أولع بالردود التي آلف فيها كتباً - ماوجهه إلى ابن حزم حين حكي عنه جواز الجمع بين الأعداد المعدولة في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ۚ ﴾ (١) .

فردّ عليه ابن خروف ردّاً فيه غيرة على الدين ، ودفاع ن أن تنتهك حرّماته؛ قال : « ولا يجوز الجمع بين الأعداد لا لغة ولا شرعاً ، وحكى بعضهم عن أبي محمد بن حزم القول بذلك ، وهو دليل قلة أنس باللسان العربي ، فاستدلّ بما جهل على الشرع ، وأحلّ ما حرم الله تعالى » (٢) .

وردّ على ابن الطراوة قوله بأن قسمة الضمائر واحد وتسعون ؛ قال : « وهذه قسمة سوء ، لا أصل إلى ما ذكر ، وجميعها اثنان وستون » (٣) .

وقوله في باب التوكيد : « ويتبع هذه الأبواب بعض الهوج بخزعبلات طويلة الذيل قليلة النيل ، نرّهت الكتاب عن ذكرها » (٤) .

وردّ على ابن السيد قوله : « وإذا جاز أن توصف المنى بأنّها حقّ ؛ جاز بأن توصف بأنّها باطل وكذب » (٥) .

(١) النساء ٣/٤ .

(٢) ص ٩٠٣ .

(٣) ص ٦١٩ .

(٤) ص ٣٤١ .

(٥) إصلاح الخلل ٢٥٦ .

قال ابن خروف : « وهذه غفلة عظيمة ؛ لأنّ التكذيب لم يقع على التمني ولا التصديق » (١) .

وقال في موضع آخر عن الحال : « وتخيّلهم لما جاء منها غير مشتق بارد ولا يمكن في كل موضع ، ولابن السيد فيها هذيان طويل » (٢) .

ولم يسلم شيوخه من هذه النقدرات ؛ فبعد أن ذكر عن بعض أشياخه القول بأن حروف المدّ في الاثنين والجمع وخطاب المؤنث حروف إعراب ؛ قال : « واستحسنه ، ووجه قول أبي القاسم عليه » ، ثم قال : « ولأبي القاسم النزاهة عن هذه السخافة ، لما فيها من قلة الفطنة » (٣) .

(١) ص ٨١٤ .

(٢) ص ٣٩٨ .

(٣) ص ٢٨٩ .

ثالثاً : مصطلحاته :

ولعل مما هو من الأسلوب بسبيل ؛ معرفة مدى استخدامه للمصطلحات العلمية الشائعة أو النادرة ؛ فعند تقصّي البحث حول مصطلحات ابن خروف في شرح الجمل نجده يتحرى المصطلحات البصرية ، ويميل إلى استخدامها - في أغلب الأحيان - إلا أنّ المصطلحات الكوفيّة تتسلّل خلال شرحه - أحياناً - فنراه يسمّي الصفة « نعتاً »^(١) ، والجرّ « خفضاً »^(٢) ، والتمييز « تفسيراً »^(٣) ، والنفي « جحداً »^(٤) ، والضمير « مكنياً »^(٥) ، واسم الفاعل « فعلاً دائماً »^(٦) ، والفعل المتعدي « واقعاً »^(٧) ، و « لا » النافية للجنس « نفيّاً وتبرئة »^(٨) .

ويستخدم مصطلح الصفة للجارّ والمجرور^(٩) .

وهذا المزج والتراوح بين المصطلحات البصريّة والكوفيّة قد أُلِف منذ القدم؛ من عهد سيبويه إلى عهد الزجاجي^(١٠) ومن بعده ، وهو مما يدعونا إلى الاعتقاد بأن التفرقة بين المصطلحات الكوفيّة والبصريّة هو أمر نظري لا يؤخذ به في واقع اللّغة العمليّ - إلا نادراً .

(١) انظر ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، وغيرها .

(٢) انظر ص ٢٦٩ ، ٣٠١ ، ٤٧٣ ، ٦٤١ ، ٦٥١ .

(٣) انظر ص ٦٣٥ ، ٨٣٤ .

(٤) انظر ص ٨٦٣ .

(٥) انظر ص ٧٨٤ .

(٦) انظر ص ٥٧٣ .

(٧) انظر ص ٥٧٣ ، ٨٦٧ .

(٨) انظر ص ٦٨٧ .

(٩) انظر ص ٦٨٩ .

(١٠) ينظر - على سبيل المثال - مصطلح « النعت » في كتاب سيبويه ٤٢١/١ وما بعدها . ومصطلح

« التفسير » ١٧٣/٢ ، ١٧٧ . وانظر الجمل ١٣ ، ٢١ ، ١١٨ ، ١٣٤ .

والجدير بالذكر أن لابن خروف بعض المصطلحات التي لم تؤلف في كتب النحو ، مثل :

١ - النصب والرفعة .

يقول ابن خروف : « النصب علامة للنصب في كل ما دخلته الرفع للرفع لفظاً أو تقديرأ ؛ إلا جمع المؤنث السالم فإن الكسرة فيه علامة للنصب » (١) .
فالنصب في مصطلح ابن خروف هي الفتحة ، والرفع هي الضمة ؛ فنجده يراوح في استخدامه بين المصطلحين .

٢ - الخفضة والجرّة .

ف « الخفضة » عنده هي « علامة الجرّ في كل ما كانت فيه الرفع علامة الرفع من الأسماء مما ينصرف ، أو دخلته الألف واللام والإضافة مما لا ينصرف » (٢) .
أمّا « الجرّة » فنجده يذكرها بقوله : « ثمّ لمّا حذفوا التنوين حملاً على الفعل اتبعوه الجرّة من حيث لم تكن في الفعل » (٣) .

فاتضح من كلامه أنّ « الخفضة » و « الجرّة » بمعنى واحد ، وهما « الكسرة » .
والمشهور بين النحويين في مثل هذه المصطلحات هو : « الفتحة » ، و « الضمة » ، و « الكسرة » ، وهي الأكثر في استخدام ابن خروف .
ومما هو جدير بالذكر أن إمام النحاة قد استخدم مصطلح الرفع ، والنصب ، والجرّة في كتابه (٤) .

(١) ص ٢٦٨ .

(٢) ص ٢٦٩ .

(٣) ص ٩٠٠ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٤ .

٣ - المنادى الممطول .

يقول ابن خروف : « وقولهم : يا رجلاً ؛ منادى منكور ، ويا راكباً مستعجلاً ؛ منادى موصوف ، ويا غلام زيد ، منادى مضاف ، ويا قاصداً بلداً ؛ ويا ضارباً رجلاً ، ويا خيراً من زيد ؛ منادى ممطول » (١) .

فاستخدم المنادى الممطول للمنادى الشبيه بالمضاف - وهو المشهور بين النحويين .

٤ - التبيين .

يقول ابن خروف عن قولهم : على التمرة مثلها زُبدًا ، وما في السماء موضع راحة سحابًا « (زبدًا) تبيين للمثل ، و (سحابًا) تبيين لـ (موضع راحة) » (٢) ، ثم يقول : « وكذلك جميعها يُنصب بالذي هو تبيين له » (٢) ، فاستخدم مصطلح « تبيين » في موضع « التمييز » ، وهو من المصطلحات التي يقل استخدامها بين النحويين ، ومصطلح « التمييز » أكثر شيوعاً منه .

ويسمى الجملة الاعتراضية « متعرضاً » ، و « متعرضاً بها » (٣) .

(١) ص ٦٨٥ .

(٢) ص ١٠٠٠ .

(٣) ينظر ص ٦٧٣ ، ٩٧٨ .

المبحث الثاني

مصادره

- ١ - كتاب سيويه .
- ٢ - شرح الجمل لابن بابشاذ .
- ٣ - الفصول والجمال .

المبحث الثاني مصادره

يعد شرح ابن خروف وثيقة علمية ، إذ حفظ لنا نصوصاً نادرة ، من كتب مفقودة ، لم يقف عليها الباحثون - فيما أعلم - فقد دوّن في شرحه نصاً من كتاب « الأوسط » للأخفش^(١) ، وهو من الكتب المفقودة التي أكثر النحويون النقل عنها^(٢) .

ودوّن نصاً لابن الطراوة^(٣) ، وكتب ابن الطراوة مفقودة لم يصل إلينا منها سوى الإفصاح^(٤) .

ودوّن نصاً لابن الأخضر^(٥) ، ونصاً لابن أبي العافية^(٦) - وهما ممن لا أعرف لهم كتباً مطبوعة ، ولم أقف على إشارة لشيء من ذلك فيما اطلعت عليه .
وفيه نقول لعلماء ليست لهم كتب مطبوعة - وإن جرى ذكرهم في أمهات كتب النحو - كعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وغيرهم .

(١) . انظر شرح الجمل ص ٩٠٩ .

(٢) نقل عنه ابن الشجري في أماليه ٣٨٨/١ ، ١١٢/٢ ، والشلوين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٣/٣ ، وابن بزيّة في غاية الأمل ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٤٩ ، ٥١٨ ، ٥٢٧ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ٣٢١/٢ ، وفي الهمع ١٥٧/٦ ، ١٦٨ .

(٣) انظر شرح الجمل ص ٦١٩ .

(٤) انظر ابن الطراوة النحوي^١ ١٠١ ، وانظر تقديم الدكتور عياد الثبتي للإفصاح ص ٨ .

(٥) انظر شرح الجمل ص ٦٠٣ .

(٦) السابق ص ٨٣٠ ، ٨٣٣ .

ولمّا كان النحو العربيّ في عصر ابن خروف قد اكتملت شخصيته ، وبلغ أوج مجده ، وامتأّت المكتبة العربية بمؤلفات تكتظ بأراء النحويين على مر العصور السابقة لابن خروف ؛ فبدهي أن يكون ابن خروف قد اطلع على كثير مما استطاع أن يصل إليه من هذا التراث الضخم ، ولا غرابة أن نجد شرحه زاخراً بالآراء والمذاهب النحوية ؛ ولا سيما أن منهجه فيه يقوم على بيان وجهات النظر المتباينة في القضية الواحدة ، فكان يصرّح في بعض الأحيان بمصادره التي استقى منها هذه الآراء ، وفي بعض الأحيان لا يصرح .

فمن المصادر التي صرّح بها : « كتاب سيبويه » ، و « الأوسط » ، و « ديوان شعر الخبل » ، و « شعر الحماسة » ، و « مختلف القبائل ومؤتلفها » . وهذا الأخير لم يأخذ منه مباشرة ؛ وإنما أخذ منه عن طريق السيرافي عن أشياخه عن محمد بن حبيب .

ومن مصادره التي صرّح بها أيضاً : « الجمل » ، و « معاني الحروف » ، و « الإيضاح » للفراسي ، و « الأغاني » ، و « إصلاح الخلل » ، و « الفصول والجمل » .

وهناك مصادر أخرى لم يصرح بأسمائها ، واكتفى بذكر أسماء أصحابها ؛ فقد نقل عن ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبي عمرو بن العلاء ، والخليل ، ويونس ، والكسائي ، وأبي عمرو الشيباني ، والفرّاء ، وأبي زيد ، والأصمعيّ ، والجَرْميّ ، والمازنيّ ، وابن قتيبة ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والنحاس ، والسيرافي ، وابن جني ، والأعلم ، وابن السيد ، وغيرهم .

إلا أن ذكره لأسماء أصحابها ، والموضوعات التي كان يتحدث عنها تقرّبنا

- أحياناً - من معرفة هذه المصادر ؛ من ذلك :

قوله عن الكميت بن ثعلبة : « وهو جد الكميت بن معروف حكاه ابن سلام »^(١). يغلب على الظن أن مصدره هو : « طبقات فحول الشعراء » .
وقوله في ترجمة الأخطل : « واسمه غياث بن غوث - في قول ابن قتيبة »^(٢)
يرجح كون مصدره « الشعر والشعراء » .

وقوله في ترجمة أبي زيد الطائي : « وقال الطبري : مات مسلماً ، ولحق الجاهلية »^(٣) . يغلب على الظن أن مصدره : « تاريخ الطبري » .

وقوله عند حديثه عن الآيات : « وقال الأعلام » يتجه الذهن إلى أن مصدره إمّا شرح الأعلام لأبيات الجمل ، أو لأبيات الكتاب ، وإمّا كتاب النكت .

وهي احتمالات ظنيّة ، يقربها من اليقين اشتمال هذه المصادر على ما نقل من معلومات .

أمّا المصادر التي لم يصرح بأسمائها ، ولا بأسماء أصحابها فهي كثيرة جداً ، وقد ينوه عنهم أحياناً ؛ كأن يقول : « وذهب بعض المتأخرين من أشياخنا »^(٤) ، أو « وزعم بعضهم »^(٥) ، أو « وقال بعض النحويين »^(٦) ، أو « وقال بعض المتأخرين »^(٧) . وهذا مما يتطلب الجهد لمعرفة من عناهم ، وقد لا يهتدي الباحث لذلك .

والعجيب في الأمر أنّه لم يصرح باسم أحد من أشياخه في شرح الجمل كما فعل في شرح الكتاب^(٨) .

(١) شرح ابن خروف ص ٩٦٨ .

(٢) ص ٨٤٣ .

(٣) ص ٧٢٨ .

(٤) ص ٢٨٩ ، وانظر ٥٨١ .

(٥) ص ٦٤٦ .

(٦) ص ٦٤٤ .

(٧) ص ٣٣٩ .

(٨) فقد ذكر الخدب فيه كثيراً انظر ل ٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، كما ذكر ابن ملكون ل ٢٨٠ .

وأما من أهم المصادر التي اعتمدها ابن خروف ، وبني عليها شرحه ،
وأكثر من الأخذ عنها ، فكانت بمثابة الدعائم ، فهي :

١ - كتاب سيبويه :

لا غرابة أن نجد كتاب سيبويه في مقدمة مصادر ابن خروف ، وهو الذي
وقف نفسه لخدمته ، والقيام على شرحه ، وعكف عليه ، ولازمه ردحا من الزمان ،
حتى لا تكاد تمر قضية نحوية دون أن يذكر فيها رأيا لسيبويه ، وقد أكثر ابن
خروف من النقل عنه ، والاستشهاد بآرائه لتثبيت قاعدة ، أو لتدعيم رأي ، أو لدفع
حجة .

وقد كان ابن خروف كلفا بكتاب سيبويه ، شديد الإعجاب به ، والثناء
عليه ، من ذلك ما نقله ابن الأزرقي في كتابه : « روضة الإعلام بمنزلة العربية من
علوم الإسلام »^(١) .

قال : « قال ابن خروف : ولم يزل كتاب سيبويه معظما عند أهل الشريعة
عن بكرة أبيهم ؛ فقهاءهم ومحدثيهم وقراءهم .

قال : وأكثرهم عناية به أرباب الكلام ؛ أشعريهم ومعتزليهم ، وفزعهم في
نوازلهم إليه ، واعتمادهم في حجاجهم عليه ٠٠٠ » .

ولمعرفة بقدر كتاب سيبويه فقد خصّه بشرح هو من خيرة شروحات
الكتاب .

فكتاب سيبويه من أهم مصادر ابن خروف - إن لم يكن أهمها على
الإطلاق إذا ما استثنينا الجمل - وذلك لأمرين :

أولهما : ما ذكرته من أنه وقف نفسه لخدمته ، والقيام على شرحه .

(١) ص ٢٧٤ .

وثانيهما : لأن كتاب سيبويه هو قرآن النحو ، فلا يستغنى عنه نحوي مهما بلغت منزلته ، وهو البحر الزخار الذي لا زال يخبيء في خضمّه كنوزاً تنتظر من يستخرجها .

٢ - شرح الجمل لابن بابشاذ :

وهو أيضاً من المصادر الأساسية التي التزمها ابن خروف طيلة شرحه ؛ فقد نصب نفسه لتتبع هفوات صاحبه وزلاته ، ووقف له بالمرصاد .

ولعلّ لذلك أسباباً دفينّة في نفس ابن خروف ، فقد فتح عينيه على الحياة العلميّة وكتاب ابن بابشاذ في شرح الجمل يُدرّس في حلقات العلم ، ويعتمده بعض المعلمين منهجاً لتدريس العربية في القرنين الخامس والسادس ، يعضد ذلك ما ذكره ابن الأبار في ترجمة لب بن عبد الله الرصافي (ت نحو ٥٩٠ هـ) : « وكان قائماً على شرح ابن بابشاذ لجمل الزجاجي ، وعنده تعلم كثير من شيوخنا »^(١) . فداخله ما يداخل أهل العلم من حب التفوق والمنافسة فيما هو مفيد نافع ، فوضعه - عند تأليفه لشرح الجمل - نصب عينيه ، ووقف قسماً كبيراً من شرحه على بيان ما وهم فيه ابن بابشاذ ، متصيداً هفواته ، مترصداً زلاته ، وكأنه كان يرى في كل قضية ماذا قال عنها ابن بابشاذ ، ثم يبت فيها بعد ذلك ، متناولاً صاحبه بالنقد ، معترضاً عليه - في الغالب - حتى جعله هدفاً لنقاداته ، وعباراته اللاذعة - وسيوضح ذلك أكثر في « موقفه منه » فيما بعد - إن شاء الله .

٣ - الفصول والجمل :

وهو شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي . ويتمثل نقله عنه في شرح الأبيات ، فكأنّما أراد أن تتم الفائدة من شرحه بتضمينه شرحاً للأبيات ، فوجد

(١) التكملة ٣٥١/١ .

في شرح ابن هشام الكمال الذي كان ينشده ، فضّمه إلى شرحه مع بعض الاختصار والتغيير ، وكان الأجدر به أن يشير إلى نقله عنه . إلا أنّ الغريب في الأمر أنّه لم يفعل ذلك إلا مرة واحدة^(١) .

وعلى كل حال فقد اعتمده مصدراً أساسياً ، وبنى عليه جزءاً كبيراً من شرحه .

هذه أهم مصادر ابن خروف ، وهي كما نرى :

- كتاب وضعه أمامه ليشرح ما هو مهم من كلام صاحبه .

- وكتاب وضعه نصب عينيه ، وشهر سيفه في وجه صاحبه ، وقصر جُلّ اهتمامه على تتبع هفواته وزلاته ، وما وهم فيه مؤلفه .

- وكتاب تمثله في نفسه ، وتشربه في فكره النحويّ ، متخذاً آراء صاحبه نبراساً يهتدي به ، وميزاناً يزن به الآراء ليميز الخبيث من الطيب ، وهذا ما يذكرني بقول ابن جني في حق شيخه أبي عليّ : « ... وكان يكاد يصلّي بنوادر أبي زيد إعظاماً لها ... »^(٢) .

- وكتاب ضمنه شرحه ، فحذف منه ، وأضاف إليه ، وغير فيه بما يتلاءم مع شرحه .

وبقية المصادر ما هي إلا روافد تغذي هذا الشرح ، وتشريه بمادة طيبة ، أسهمت إلى حد كبير في دعم الآراء ومناقشتها ، والردّ عليها .

(١) انظر شرح الجمل ٧٦٧ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ .

المبحث الثالث

شواهد

أولا : القرآن الكريم .

ثانيا : الحديث الشريف والأثر .

ثالثا : الشعر :

- شواهد كتاب الجمل .

- شواهد التي لم تكن في كتاب الجمل .

المبحث الثالث

شواهد

أولاً - القرآن الكريم :

وهو الحجة البالغة ، والبرهان الدامغ الذي يحتاج به كل من أراد أن يثبت رأياً ، أو يبرهن على حكم ، وهو اللغة العالية التي لم تتناول إليها يد البشر بتغيير أو تحريف ، وقد نزل بلسان عربي مبين ، فحريٌّ به أن يتخذ النحويون مصدراً أساسياً لتقعيد القواعد وتثبيتها ، وهذا ما فعله ابن خروف - رحمه الله - فقد بلغ عدد الآيات الواردة في هذا الجزء المحقق (ست وأربعين وثلاث مائة آية) . تكرر منها (ثلاثون آية) .

واستشهد بقراءات قرآنية في (سبع وعشرين آية) ؛ (اثنان وعشرون منها سبعة) ، و (خمس شواذ) .

ونسب (اثنتي عشرة قراءة) إلى قارئها ، و (خمس عشرة قراءة) لم ينسبها .

فمن عدد الآيات يتضح أن ابن خروف - رحمه الله - قد استكثر من الشواهد القرآنية حتى لا تكاد تمر قضية نحوية دون أن يدعمها بشواهد من القرآن الكريم ، وبقراءاته القرآنية ؛

- فرد على البصريين إيجابهم لجواز وقوع الماضي حالاً اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة ؛ بقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتُ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(١) . قال : « ولا يحتاج فيها إلى قد » ^(٢) . إلا أن المبرد خرج هذه الآية على الدعاء ^(٣) ، فرد عليه

(١) النساء ٩٠/٤ .

(٢) ص ٣٨٥ .

(٣) المقتضب ١٢٤/٤ .

بقراءة الحسن ؛ ﴿ حَصْرَةٌ صُدُورُهُمْ ﴾ ؛ قال : « وليست بدعاء ، ونصبها يدل على الحال » (١).

ورد على ابن بابشاذ منعه النصب بأسماء أفعال الأمر في نحو :
زيداً دراكه ، بقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) - في أحد وجهيه -
قال : « وأما أسماء الأفعال ، فمن أعملها فيما قبلها أجاز النصب ؛ وهو لم يجز
عملها فيما قبلها - كسيبويه - وإنما تفسر عاملاً » (٣) . وقال في موضع آخر :
« انتصب (كتاب الله) بفعل مضمر يدل عليه (عليكم) ، أي : الزموا كتاب
الله . ويجوز أن يكون مصدرًا لفعل من معنى (حرمت) ؛ لأن معنى (حرم
عليكم كذا) : كتب عليكم ، وكأنه : كتب الله كتاباً » (٤) .

- واستدل بقراءة الكسائي : ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (٥) - برفع غيره
- على جواز الرفع على الموضع (٦) .

- واستدل بقراءة عاصم :

﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (٧) - بنصب
فأطلع - على جواز النصب في جواب التمني (٨) .

(١) ص ٣٨٥ .

(٢) النساء ٢٤/٤ .

(٣) ص ٤١٤ .

(٤) ص ١٠٠٧ .

(٥) الأعراف ٥٩/٧ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

(٦) ص ٥٢٦ .

(٧) غافر ٣٦/٤٠ ، ٣٧ .

(٨) ص ٤٥٢ .

- واستدل بقراءة نافع وابن كثير : ﴿وَإِنْ كَلَّا لَيُوفَيْنَهُمْ﴾ (١) -
بتخفيف « إن » ، ونصب « كلاً » وتخفيف « لما » على إعمال « إن » المخففة من
الثقيلة (٢) .

وابن خروف يستشهد من القرآن بما قرئ به، سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ،
أم شاذاً ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، لا تعتمد على الأفشى في اللغة ، والأقيس
في العربية ؛ بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، فإذا وثق من ذلك لزم
قبولها والمصير إليها ، حتى وإن خالفت قواعد العربية ، عندئذ يجوز الاحتجاج
بها وإن لم يجز القياس عليها ؛ فمن القراءات الشاذة التي احتج بها ابن خروف :
- قراءة قبل ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (٣) .

فقد احتج بها على حذف النون في القسم ؛ قال : « وهي قراءة شاذة ؛ لأن
النون لا تحذف في السعة » (٤) .

- وقراءة أبي جعفر : ﴿قَالَ رَبُّ أَحْكُمُ﴾ (٥)

- بدون ياء ، وضم الباء - احتج بها على شذوذ بناء المنادى المضاف
إلى ياء المتكلم على الضم (٦) .

ومن أمثلة احتجاجه بالقراءات التي لا توافق قواعد العربية - عند بعضهم :

- احتجاجه على إضممار حرف الجر بقراءة حمزة (٧) :

(١) هود ١١/١١١ .

(٢) ص ٤٦٤ .

(٣) القيامة ١/١٧٥ .

(٤) ص ٥٠٥ .

(٥) الأنبياء ١١٢/٢١ .

(٦) انظر ص ٧٢٤ .

(٧) انظر ص ٦٥٤ .

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) - بالخفض - أي وبالأرحام . والجدل حول هذه القراءة ذائع مشهور ؛ فجمهور البصريين يمنعون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض إلّا في الضرورة ، ومن ثم ردّوا هذه القراءة وضعّفوها - رغم أنها قراءة سبعية متواترة - لأنها لا تتفق مع مذهبهم ؛ فحكم سيبويه على ذلك بالقبح^(٢) . وقال المبرد : « وهذا مما لا يجوز عندنا إلّا أن يضطر إليه شاعر »^(٣) . وقال الزجاج : « ... فأما الجرف في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلّا في اضطرار شعر ، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم ... »^(٤) . وخالفهم ابن خروف رغم تشييعه للبصريين ، وسبويه على وجه الخصوص ؛ فاحتج بهذه القراءة ، بل ودافع عنها ، وتبعه أبو حيان^(٥) ، وقد دافع عنها قبلهما ابن جني^(٦) وغيره .

- كما احتج على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله^(٧) بقراءة

ابن عامر :

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٨)
 ببناء « زين » للمجهول ، ورفع « قتل » على أنها نائب فاعل ، ونصب « أولادهم »

(١) النساء ١/٤ .

(٢) قال : « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المحرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ... »

الكتاب ٣٨١/٢ .

(٣) الكامل ٣٩/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢ .

(٥) انظر البحر المحيط ١٥٧/٣ .

(٦) انظر الخصائص ٢٨٥/١ .

(٧) انظر ص ٨٥٣ .

(٨) الأنعام ١٣٧/٦ .

مفعولاً به للمصدر - فجابه أئمة النحو ، وكبار المفسرين - كالقراء ، والنحاس ، وابن خالويه ، ومكي بن أبي طالب ، والزمخشري ، وابن عطية ، والأنباري ، وغيرهم حين وقفوا من هذه القراءة السبعية موقف المعارضة ، ووصفوها بالّلحن ، والقبح ، وعدم الفصاحة ، فتصدى لهم ، والتمس للقراءة وجهًا ؛ قال : « وكثير من المتأخرين خطئوا القراءة حين لم يعلموا وجهها »^(١). وتابعه في الدفاع عن هذه القراءة ابن مالك حيث قال :

وعمدتي قراءة ابن عامرٍ وكم لها من عاضدٍ وناصرٍ^(٢)

ولعلّ من أقوى الردود وأشملها رد أبي حيان ، وابن الجزري^(٣). وهي قراءة سبعية متواترة ، ذكرها ابن مجاهد في السبعة^(٤) ، كما ذكرها ابن الباذش عن ابن عامر^(٥) ، ولم يطعن أحد في سندها وتواترها ؛ قال السيوطي : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية »^(٦).

فابن خروف كما نرى لم يقف عند الاستشهاد بالقراءات فحسب ؛ بل كان يذب عنها ، ويلتمس لها وجهًا ولو بعيداً في العربية ، كدفاعه عن قراءة حمزة وقراءة ابن عامر السابقتين ، وقراءة ابن مروان المديني :

(١) ص ٨٥٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ .

(٣) انظر البحر المحيط ٢٢٩/٤ ، والنشر ٢٦٣/٢ .

(٤) ص ٢٧٠ .

(٥) الإقناع ٦٤٤/٢ .

(٦) الاقتراح ١٥ .

﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (١) - بنصب أظهر وإيقاع الفصل

بين الخبر والحال ، فدافع عن ابن مروان ، ووجه قراءته بقوله : « ولم يكن ليقرأ إلا بما روي ، ووجهه أن الحال هنا أفادت ما أفاد الخبر ، وبه تمت الفائدة » (٢) .

فلم يكن ابن خروف ليرد ما وردت به رواية وإن كان شاذاً في العربية ، كما لم يكن ليجيز القراءة بما لم ترد به رواية وإن وافق أعلى قواعد العربية ؛ ولذا نراه يقول عن قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٣) « والنصب جائز لو قرئ به » (٤) .

وابن خروف ينسب القراءات التي كان يستشهد بها - في الغالب - ويسوقها دون نسبة - قليلاً - .

كما كان يطيل الحديث عن القراءات الواردة في الآية ، وتوجيه كل قراءة - أحياناً - من ذلك ذكره القراءات الواردة وتوجيهها في قوله تعالى :

﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ۞ ۞ ۞ ﴾ (٥) .

وفي قوله تعالى :

﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ (٦) .

(١) هود ٧٨/١١ .

(٢) ص ٦٧٠ .

(٣) الأنبياء ٢٢/٢١ .

(٤) ص ٩٦١ .

(٥) الأنعام ٢٧/٦ .

(٦) الأنعام ١٣٧/٦ .

ثانياً - الحديث الشريف والأثر .

هو كل ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن الصحابة ، وأمّهات المؤمنين - رضي الله تعالى عنهم - .

وقد بلغت شواهد الحديث والأثر في هذا الجزء المحقق (اثنين وثلاثين حديثاً) . وقد أثارت قضية الاستشهاد بالحديث جدلاً بين النحويين ، فمن معارض ، ومن مؤيد ، ومن متوسط في الأمر ؛ فالمعارضون - من أمثال ابن الضائع وتلميذه أبي حيان ، والسيوطي حجتهم أن الرواة أجازوا نقل الحديث بالمعنى ، وأن اللحن قد تطرق إليه ؛ لأن كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم . ويقول سفيان الثوري : « إن قلت لكم أنني أحدثكم بما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى » (١) .

وردّ الذين يؤيدون الاستشهاد بالحديث هذا القول بأن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به .

وتوسط بعضهم فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها (٢) .
ومن أكثر من الاستشهاد بالحديث ابن الطراو (٣) ، والسهيلي (٤) ، وابن بزيمة (٥) ، وابن مالك (٦) ، وغيرهم .

(١) الاقتراح ١٧ .

(٢) انظر الخزانة ٩/١ وما بعدها .

(٣) انظر « ابن الطراوة النحوي » ٣٠٧ .

(٤) انظر « أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي » ٢٥٩ .

(٥) انظر غاية الأمل ٩٠/١ .

(٦) انظر الاقتراح ١٧ .

هذا ملخص القضية ، أما موقف ابن خروف من الاستشهاد بالحديث فهو زعيم هذا المذهب بلا منازع ، وهو سابق لابن مالك في ذلك ، وقد استكثر منه حتى قال ابن الضائع : « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بما روي عنه - صلى الله عليه وسلم - فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى » (١) .

وابن خروف حين استشهاد به بالحديث لم يشر في موضع من المواضع أن استشاده به للاستظهار والتبرك ، أو أنه يستدرك على السابقين شيئاً أغفلوه ؛ بل كان لعنايته بالحديث ما لفت نظره إلى أن فيه شواهد قد يستفيد منها الدارس النحوي ، فوظفها للاستدلال على بعض الظواهر النحوية واللغوية ، راداً على مخالفيه بما صحّ من الحديث ؛ فرد على ابن بابشاذ قوله بأن « حتى » الخافضة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها ؛ بقوله - عليه السلام - « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » ، و « حتى الجنة والنار » (٢) .

- كما استدل على حذف خبر إن مع المعارف بقوله - عليه السلام - للمهاجرين : « أليستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك » (٣) .

- واستدل على أن العمل يكون في الشهر كله إذا جرد من كلمة شهر بقوله - صلى الله عليه وسلم - « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » (٤) ، ودعاه بقول سيبويه - رحمه الله - « لأن المحرم ورمضان وجميع أسماء

(١) شرحه للجمل ل ٣٤ .

(٢) ص ٤٩٢ .

(٣) ص ٤٥٤ .

(٤) ص ٥٧٩ .

الشهور أسماء للثلاثين يوماً ، والشهر ليس كذلك ؛ يقع على الثلاثين يوماً ، وعلى كل جزء منها ، وكذلك الأيام كالشهور ، وأسمائها كأسمائها » (١).

واستدل على إغراء الغائب بقوله - عليه السلام : « ٠٠٠ عليكم بالباء فمن لم يستطع فعليه بالصوم ٠٠٠ » (٢).

ولم تكن الأحاديث التي استشهد بها ابن خروف هي الدليل الوحيد لإثبات الرأي أو الحكم ؛ بل كانت في الغالب مشفوعة بأدلة أخرى معتبرة عند أهل الصنعة والأحاديث تشد من أزر هذه الأدلة .

- فعند استدلاله على شذوذ التعجب من الزائد على الثلاثة (٣) بقوله - عليه السلام في وصف النار : « أسود من القار » أورد معه قول أم الهيثم : « أسود من حلك الغراب » .

- وعند استدلاله على مجيء المبتدأ نكرة (٤) بقوله - صلى الله عليه وسلم - « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ... » أورد معه دليلاً آخر ، وهو قولهم : « أمت في الحجر لا فيك » ، وهو مثل من أمثال العرب المشهورة التي استدل بها النحاة المتقدمون سيبويه ، والمبرد ، وابن جنبي ، وغيرهم في مثل هذا الموضع .

- وعند استدلاله على عدم إعمال إن المخففة من الثقيلة (٥) بقوله - عليه السلام - : « نم صالحاً قد علمنا إن كنت لمؤمناً » أورد معه دليلين آخرين من القرآن الكريم ؛ وهما قوله تعالى :

(١) الكتاب ٢١٧/١ مع اختلاف في العبارة .

(٢) ص ١٠٠٧ .

(٣) انظر ص ٥٨٢ .

(٤) انظر ص ٣٨٨ .

(٥) انظر ص ٤٦٤ .

﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (١)

﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٢)

وكما استدل ابن خروف بالأحاديث النبوية على مسائل نحوية ، استدل بها أيضاً لبيان المعاني اللغوية ؛

- فاستدل بقوله عليه السلام : « هي خداج ، هي خداج ، هي خداج » في باب التوكيد على أن فائدة التكرير وقوع المعنى في النفس وتحقيقه (٣) . والحديث مشفوع بأدلة أخرى من القرآن الكريم والشعر .

- كما استدل على أن اللبن يستخدم لبني آدم ، وإن كان اللبان له أكثر ؛ بقوله عليه السلام : « اللبن للعجل » (٤) .

- واستدل على أن الغبطة تسمى حسداً بقوله عليه السلام : « لا حسد إلا في اثنتين » (٥) .

- ومثل على معنى قول الشاعر :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَى عَلَى اللَّهِ تَعْلَمُ

بقوله عليه السلام : « من أسر سريرة ألبسه الله رداء يعرف به » (٦) .

(١) الأعراف ١٠٢/٧ .

(٢) الشعراء ١٨٦/٢٦ .

(٣) انظر ص ٣٣٤ .

(٤) انظر ص ٥١٨ .

(٥) انظر ص ٥٤٧ .

(٦) ص ٨٧٦ .

- أما حديث « يتعاقبون فيكم ملائكة » الذي أورده مع لغة « أكلوني

البراغيث » ، و :

* يَعْصُرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ *

فهو حديث استشهد به بعض المتأخرين - ومنهم ابن خروف^(١) - على لغة :
« أكلوني البراغيث » ، حتى سماها ابن مالك لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ،
وقد جاء في الاقتراح^(٢) أنه حديث مختصر ، رواه البزار مطولاً مجوداً ؛ قال فيه :
« إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ؛ ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ، فهو
مسبوق بكلام قبله ، والضمير في « يتعاقبون عائد على مذكور ، أما في بقية
ألفاظ الحديث الأخرى فالشاهد محتمل .

- وكما استشهد ابن خروف بأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - استشهد
بأقوال الصحابة وأمّهات المؤمنين - رضي الله عنهم أجمعين .

- فاستدل بحديث عمر - رضي الله عنه - « فهو لما سواها أضيع »^(٣) على
جواز التعجب من الرباعي بالهمزة ؛ لأنّ التعجب والتفضيل بابٌ واحدٌ .

- كما استدل على مجيء (وا) في غير الندبة بحديث عمر - رضي الله عنه - :
« واعجبا منك يا ابن العاص »^(٤) .

- وبحديث أم سلمة - رضي الله عنها - « أنّ امرأة كانت تهراق الدماء »^(٥) -
على النصب على التشبيه بالمفعول به .

(١) انظر ص ٣٩٨ .

(٢) ص ١٩ .

(٣) انظر ص ٥٧٤ .

(٤) انظر ص ٧١٠ .

(٥) انظر ص ٥٢٥ .

- وبحديث عائشة - رضي الله عنها - « قد ملكت فأسجح » ^(١) على أن معنى أسجح : سهل وأرفق .

وابن خروف يعتمد أحياناً على الروايات النادرة التي لم يتمكن من الوقوف عليها ، كالذي رواه عن الصاحب ^(٢) - وهو أبو بكر - رضي الله عنه - في صفة النبي - صلى الله عليه وسلم - : « شثن أصابعه » ، ففي جميع المصادر التي اطلعت عليها : « شثن الكفين والقدمين ، طويل أصابعها » ، أو « شثن الكفين ، طويل أصابعها » ، وهي رواية الحسن بن علي عن خاله هند بن أبي هالة ، ورواية علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم أجمعين .

- وكذلك قول عائشة - رضي الله عنها - عن أم زرع : « صفر وشاحها ، وملء ردائها » ^(٣) ؛ فهو في جميع المصادر التي اطلعت عليها : « صفر ردائها ، وملء كسائها » ، ولم أقف على الرواية التي ذكرها - فيما اطلعت عليه من كتب الحديث المشهورة .

(١) انظر ص ٤٦٢ .

(٢) انظر ص ٥٦٦ .

(٣) انظر ص ٥٦٧ .

ثالثاً - الشعر :

لغ عدد الأبيات الواردة في هذا الجزء المحقق (خمسة وسبعين وستمائة بيت) - منها (اثنان وأربعون ومائة) من أبيات كتاب الجمل - وهو عدد كبير إذا ما قيس بعدد الأبيات الواردة في نفس الجزء من شروح الجمل الأخرى ، وقد تكرر بعض هذه الأبيات في أكثر من موضع .

ويمكننا تقسيم الأبيات الشعرية في شرح ابن خروف إلى قسمين :

- ١ - شواهد كتاب الجمل .
- ٢ - شواهد ابن خروف والتي لم تكن في كتاب الجمل .

١ - شواهد كتاب الجمل .

اهتم ابن خروف بشواهد الجمل اهتماماً كبيراً ، فقد اسبغ عليها من عنايته الشيء الكثير ، وتناولها بالشرح المستفيض والدراسة ، ولم يهمل منها إلا بيتاً واحداً للأعشى ، أورده الزجاجي في باب تصغير الأسماء المبهمة ؛ وهو :

أَلَا قُلْ لِّتِيَّا قَبْلَ مَرَّتْهَا اسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتِمِّمٍ

وهو البيت الوحيد في الباب ، ولعله لم يذكره لذلك نسياً منه .

وقد ذكرت منهجه في تناول أبيات الجمل فيما سبق بما يغني عن الإعادة .

وابن خروف مقتفٍ لأثر ابن هشام اللخمي في شرح الأبيات ؛ بل ناقل عنه - في الغالب - إلا ما حاوله من تغيير يسير ، وهذا مما يفسد دقة الحكم على موقفه من الشواهد الشعرية .

وعلى أي حال ففي شرح الأبيات مناقب كثيرة ، وما أخذ يسيرة ؛ فمن المناقب ما يلي :

- تصويب رواية بيت الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

قال : « ووقع في الجمل مررت - بفتح التاء - والصواب ضمها ؛ لأنه يخبر عن نفسه » (١).

- تصويب بيت حميد الأرقط :

* لَاحِقَ بَطْنٍ بَقَرًا سَمِينِ *

قال : « أنشده مرفوعاً ، وهو في شعره مخفوض تابع لخمير وحش » (٢). ثم ذكر الأبيات قبله .

- تصويب نسبة بيت وقع في بعض نسخ الجمل للأخطل ، وهو للفرزدق ، والبيت هو :

مِنْهُمْ أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيَّامٌ وَاسِطَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرًا

والبيت ليس في ديوان الأخطل ؛ بل في ديوان الفرزدق - كما ذكر (٣) - والفضل يعود لابن هشام اللخمي ، إذ سبقه إلى التنبيه على ذلك ، وقد أشرت إليه في موضعه من التحقيق .

ومن المآخذ مايلي :

- ذكره لموضع الشاهد بغير ما استشهد به الزجاجي في بيت امرئ القيس :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَكُوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

(١) ص ٥٤٥ .

(٢) ص ٥٦٤ .

(٣) انظر ص ٩٤٢ .

قال ابن خروف في باب القسم متابعًا لابن بابشاذ : « شاهده حذف لا من أبرح » ^(١) . ولم يستشهد به الزجاجي على ذلك ؛ إنما استشهد به على جواز الرفع والنصب في « يمين الله » ^(٢) ، والباب معقود للقسم ، والكلام عنه .

ووقعت أخطاء في الأسماء الواردة في أثناء شرحه للأبيات ؛ فقد ذكر أن اسم « الطبيب » عبدة بن عمرو ^(٣) ، والصواب : يزيد بن عمرو .

وقال : « وفد ابن قيس » ^(٤) ، والذي وفد هو قيس وليس ابنه .

وذكر أن طفيل بن مالك هو ملاعب الأسنة ^(٥) ، والصواب : إنه فارس قرزل ، وملاعب الأسنة هو أخوه عامر بن مالك أبو براء .

وهناك أخطاء أخرى أعرض عن ذكرها صفيحًا ؛ لاحتمال أن تكون من الناسخ ، وقد أشرت إليها في مواضعها .

(١) انظر ص ٥١٠ .

(٢) انظر الجمل ٧٣ .

(٣) انظر ص ٤٢١ .

(٤) انظر ص ٤٢٢ .

(٥) انظر ص ٨٨١ .

٢ - شواهد ابن خروف التي لم تكن في كتاب الجمل :

لم يقتصر ابن خروف في شرحه على أبيات الجمل ؛ بل استفادها - ما عدا البيت الذي أشرت إليه سابقاً - وأضاف إليها أبياتاً أخرى كثيرة جداً ؛ فمنها ما ساقه احتجاجاً على مسائل لغوية ونحوية - وهذا هو الغالب - .

ومن هنا ما ساقه لبيان معنى بيت أو كلمة منه ، أو لشبهه ببيت الشاهد في المعنى .

ومن هنا ما ساقه استطراداً في الدراسة الأدبية للبيت ؛ كذكره الأبيات التي قبله والتي بعده ، والبيت الذي لقب به الشاعر ؛ كما في لقب النابغة ، ومهلل ، والقطامي ، والمتلمس .

ومن هنا ما ساقه لأموار تعليمية ؛ كالأبيات التي في موانع الصرف ، وإعمال الأول أو الثاني في باب التنازع ، وغير ذلك .

- وهذه الأبيات التي أوردها ابن خروف هي في معظمها شواهد النحو المعروفة في كتب المتقدمين .

ولم يهتم بذكر القائل كما فعل بأبيات الجمل - إذ لم يكن ذلك همّه - فكان منها ما هو مجهول القائل ، ومنها ما لم أوفق للاهتمام إليه ؛ ولعل اجتزاء البيت ، واكتفائه بالكلمتين والثلاث منه سبب في ذلك .

- فمن الأبيات المجهولة قوله :

حَلَفْتُ لَهُ إِن تَدْلِجَ اللَّيْلَ لَا يَزَلْ أَمَامَكَ يَبْتَ مِنْ يَبُوتَي سَائِرُ^(١)

أنشده الفراء ، وابن عصفور ، والرضي ، وقال البغدادي : « هذا البيت لم أقف على قائله ولا تتمته ، والله أعلم » (١) .

- وقوله :

حَذَرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (٢)

أنشده سيويو ، والمبرد ، والأعلم ، وابن السيد ، وغيرهم .

وقيل : إن البيت مصنوع ، صنعه اللاحقي لسيويو شاهداً على إعمال فعل .

وقال ابن خروف : « والبيت صحيح بالمعنى ، ويأنشاد سيويو له » (٣) .

- وقوله :

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي (٤)

أنشده سيويو والمبرد وابن السراج وغيرهم . وقال البغدادي : « وهذا من

الآيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة » (٥) .

- وقوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ جُبْهَا لَعَمِيدُ (٦) *

أنشده الفراء ، والأنباري ، وابن عصفور . وقال ابن هشام « ولا يعرف له

قائل ولا تنمة ولا نظير » (٧) .

(١) الخزنة ٣٤٢/١١ .

(٢) ص ٥٥٤ .

(٣) ص ٥٥٥ .

(٤) ص ٦٨٣ .

(٥) الخزنة ٢٩٤/٢ .

(٦) ص ٤٥٧ .

(٧) المغني ٣٢٣/١ .

هذه أمثلة من الأبيات المجهولة . وقيل : لا يجوز الاحتجاج بشعر
أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون مصنوعاً ، أو لمولد ، أو لمن لا يوثق
بفصاحته (١) . قال السيوطي : « ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً
من كتاب سيبويه ؛ فإنه فيه ألف بيت قد عرف قائلوها ، وخمسين مجهولة
القائلين » (٢) فالبيت المجهول إن صدر عن ثقة يُعتمد عليه قبل .

ومن الأبيات التي لم أقف عليها في الكتب الأخرى قوله :

حَجَّ وَأَوْصَى بِسُلَيْمَى الْأَعْبُدَا

أَلَّا تَرَى وَلَا تُكَلِّمُ أَحَدَا (٣)

* لَعَلَّ الَّذِي قَادَ النَّوَى أَنْ يَرُدَّهَا * (٤)

- وقد ساق ابن خروف في شرحه أبياتاً من شعر المولدين ؛ وهم ممن لا
يستشهد بشعرهم في النحو واللغة - على الأصح - فمن هذه الأبيات بيت أبي
نواس :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ (٥)

ساقه للتمثيل به على أن « ثم » فيه كما في قوله :

(١) انظر الاقتراح ٢٧ .

(٢) السابق ٢٨ .

(٣) ص ٢٥١ .

(٤) ص ٨٤٢ .

(٥) ص ٣٢٢ .

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(١) ، فعطف

حديثاً على حديث ، وخبراً على خبر .

وقد مثل به أيضاً المالقي ، والمرادي ، وابن هشام ، وغيرهم .

- كما استشهد بيت المتنبي :

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمْ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ ^(٢)

على أن « وا » تكون في غير الندبة ، وقد أورد قبله قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : « واعجبا منك يا ابن العاص » شاهداً على ذلك أيضاً .

- واستشهد بيت شبلى بن عبد الله ، مولى بني هاشم :

أَصْبَحَ الْمُلْكُ ثَابِتَ الْأَسَاسِ بِالْبَهَالِيلِ مِنْ بَنِي الْعَبَّاسِ ^(٣)

على أن « أصبح » قد تقع للدوام ، ودعمه بيت للفرزدق وبآيتين قرآنيتين .

- كما استشهد بيت ينسب لبعض المولدين ؛ وهو :

فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادِهِ ^(٤) .

على جواز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بمفعول المضاف ، وأورد قبله

قراءة ابن عامر ، وبعده أبياتاً شعرية .

وقد نُسب إلى الأخفش استشهاده بهذا البيت ^(٥) على مثل ما استشهد به

ابن خروف .

(١) الزمر ٣٩/٦ .

(٢) ص ٧١٠ .

(٣) ص ٤٣٩ .

(٤) ص ٦٢٤ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش / قسم الدراسة ١/١١١ .

- وأورد أبياتاً لأبي تمام ؛ أحدها :

هُوَ الدَّهْرُ لَا يُشْوِي وَهْنُ الْمَصَائِبِ وَأَكْثَرُ أَمَالِ الْوَصَالِ كَوَازِبُ^(١)
ذكره عن ابن السيد لإيضاح معنى من المعاني .

- وثانيها وثالثها :

نَقْلُ فُؤَادِكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَى مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ
كَمْ مَنْزِلٍ فِي الْأَرْضِ يَأْلَفُهُ الْفَتَى وَحَيْنُهُ أَبَدًا لِأَوَّلِ مَنْزِلٍ
رواهما عن الكوفيين في إعمال الأول في باب التنازع^(٢) . إلا أن الاستشهاد
بشعر المولدين في المعاني جائز مقبول عند الجميع ، أما في اللغة والنحو فلا
يستشهد به - على الأصح .
ولا بن خروف عناية بالرواية ، وله تمييز بين الخطأ والصواب منها ؛ ففي قول
الشاعر :

* فَهَيَّ تَنَادِي بِأَبِي وَابْنِيمَا *

قال : « ويروى : بأبا وابناما ، وما هو بصواب ؛ لأن قوافي القصيد بالياء ،
ولا يدخل الألف معها »^(٣) .
ولم يخل شرح ابن خروف من بعض الهنات التي تتعلق بشواهد الشعرية ؛
من ذلك :

- خطؤه في نسبة بعضها ؛ نحو :

أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

(١) ص ٨١٣ .

(٢) ص ٦٠٤ .

(٣) ص ٧٢٦ .

نسبه إلى عبدة ^(١)، وهو للنابعة الديباني من معلقته المشهورة ، ولم أر من
نسبه لعبدة غيره .

- وقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالَ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

نسبه للنابعة ^(٢) ، وتبعه ابن عصفور ^(٣) ، والصواب إنه لعلقمة بن عبدة
الفحل يمدح الحارث بن جبلة الغساني .

- وقول الشاعر :

كَلَّا يَوْمِي أُمَامَةٌ يَوْمٌ صَدَّ وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

نسبه لعبدة ^(٤) ، وهو لجرير .

أما موقفه من الضرورة - وهي مما يتعلق بالشواهد الشعرية بسبب - فيتلخص
في نفيه الضرورة عن بعض الأبيات التي شاع بين النحاة دخولها تحت الضرورة
الشعرية ؛ نحو قول حسان بن ثابت - رضي الله عنه :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فجعل سبويه نصب « مزاجها » على خبر « يكون » وهو معرفة ، ورفع
« عسل وماء » على اسمها ، وهما نكرتان ضرورة ، وتابعه كثير من النحويين ^(٥) .

(١) انظر ص ٤٤١ .

(٢) انظر ص ٦٠٦ .

(٣) انظر شرحه للجمل ٦١٩/١ .

(٤) انظر ص ٨٨٦ .

(٥) انظر الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٠/١ ، والحلل ٤٨ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ،

والخزانة ٢٢٤/٩ .

قال ابن خروف : « وأما قول حسان :

كَأَنَّ سَبِيْعَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فليس بضرورة؛ لأنَّه يجوز أن يرتفع (المزاج والعسل) على الابتداء والخبر ،
ويضمّر في (يكون) ضمير الأمر والشأن ، وهو من أحسن الكلام . ويجوز رفع
(المزاج) ، ونصب (العسل) على الاسم والخبر ، ويرتفع (الماء) بإضمار فعل ؛
أي : ومازجها ماء ، ثم قال : « وإذا كانت هذه الأوجه حسنة سائغة فلا ضرورة
فيه ، والذي حسن ما روي أن تنكير (العسل) يفيد ما يفيد تعريفه » (١).

- وقول القطامي :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا
وَلَا يَكُ مَوْفِي مِنْكَ الْوَدَاعَا

استشهد به الزجاجي ، وجماعة من النحويين على مجيء الاسم نكرة والخبر
معرفة ضرورة (٢).

قال ابن خروف : « لا ضرورة فيه ؛ لأنَّه كان يمكن أن يقول : ولا يك
مَوْفِي مِنْكَ الْوَدَاعَا - وقد روي - ولكنه لما أفادَ التنكير ما كان يفيدُه التعريف جاز ،
وبقي فيه قبح اللفظ » (٣) .

يتضح مما سبق أنَّ ابن خروف ناقل عن ابن هشام في شرح أبيات الجمل ،
وأنَّه أورد أبياتاً كثيرةً مجهولةً القائل ، كما أورد أبياتاً لم أقف عليها .

(١) ص ٤٢٦ .

(٢) انظر الجمل ٤٦ ، والفصول والجمل ل ٨٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ، والبسيط ٧٢١/٢ ، والخزانة

٢٨٦/٩ .

(٣) ص ٤٣٠ .

أما استشهاد به شعر المولدين فكان لبيان المعاني - في الغالب - أو محكيًا عن غيره . وأما ما كان منه لبيان التراكيب النحوية فكأنما ساقه للتمثيل والاستئناس لا ليقوم حجة بمفرده ، وهو مشفوع - في الغالب - بشواهد أخرى مما يصح الاستشهاد به عند أهل الصناعة .

أما مفهوم الضرورة عنده فهو مختلف عما هو عند غيره فما يراه غيره ضرورة ، يخرجها عن حيزها ملتصقًا له وجهًا ولو بعيدًا ، فالضرورة عنده تكمن فيما لا مدفع له ولا محيص عنه .

المبحث الرابع
موقف ابن خروف في شرح الجمل من
أدلة الصناعة

أولاً : السماع .

ثانياً : القياس .

ثالثاً : الإجماع .

رابعاً : استصحاب الحال .

المبحث الرابع

موقف ابن خروف في شرح الجمل من أدلة الصناعة

لَمَّا كان منهج ابن خروف قائماً على توضيح ما وهم فيه شراح الجمل ، وما هو مهم من كلام أبي القاسم ؛ كان لا بدّ له من التعويل على الحجّة والتعليل كثيراً ، فكان يقرن الآراء التي يرحّبها ، والآراء التي يرفضها بالأدلة التي تعضد ما ذهب إليه ، وتدحض حجة خصمه ، متبعاً ما جاء في أصول الصناعة من سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب حال .

أولاً - السماع :

وهو الكلام المسموع المنقول عن العرب الفصحاء ، والذي دُوّنَت بموجبه اللغة . وأعلاه درجة القرآن الكريم ، وتليه أحاديث رسول الله - ﷺ - ثم ما أثر عن الصحابة ، وما ورد عن العرب الفصحاء قبل فساد اللّغة ثراً ونظماً^(١) .
أما موقف ابن خروف من السماع فيتمثل فيما يلي :

١ - دعوته في كثير من الأحكام النحويّة إلى الوقوف عند السماع ، إمّا لكونه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، أو لأنّه لم يسمع ما يخالفه ، أو لأنّه مخالف لما عليه الجمهور .

ومن الأحكام النحويّة التي وقف فيها عند السماع ، ومنع القياس عليها ، الاتساع فيما يتعدى بحرف جرّ ، فيُحذف الحرف منه ويُنصب فيلحق بيباب « أعطيت » ؛ نحو : اخترت الرجال زيداً ، وأمرتك الخير ؛ يقول ابن خروف : « وهو موقف على السماع »^(٢) .

(١) انظر لمع الأدلة ٨١ ، والاقتراح ١٤ .

(٢) ص ٣٥٧ .

ومنها - أيضاً - التنوين والنصب في نحو «عاشِر تسعة» يقول : « ولم يقع في القرآن منوناً ، ولا أعلمه في شعر ، وينبغي أن يوقف عند السماع »^(١) .

٢ - رده المذاهب والآراء الاجتهادية المخالفة لما ورد به السماع ؛ من ذلك :

رده لمذهب المبرد في منعه الترخيم في غير النداء على لغة من ينوي المحذوف ؛ قال : « وقوله مردود بما سمع من ذلك »^(٢) .

ومنه رده على ابن بابشاذ حين جمع « هناه » جمع السلامة ؛ قال : « .. وأيضاً فإنه ليس مما يُجمع جمع السلامة إلا بالسماع »^(٣) .

وابن خروف يهتم بالمسموع الذي توافرت له شرائط الكثرة والتوثيق ، ولا يعارضه بقياس - غالباً - لذا فقد جعل القرآن الكريم في المرتبة الأولى من شواهد - كما رأينا سابقاً - وقد أدّى اهتمامه بالمسموع إلى :

١ - احتجاجه بالقراءات الشاذة التي ردّ الاستشهاد بها كثير من النحويين ، ولم يكن ليعبأ بمخالفتها للقياس ، بل قد يقدمها عليه ، وخير دليل على ذلك قراءة حمزة وابن عامر السابقتان .

٢ - احتجاجه بالأحاديث النبوية على الرغم من معارضة طائفة كبيرة من النحويين ، ولعلّه كان يرى أنّ الغالب على الظن عدم التبديل في لفظها ، واحتمال التبديل فيها مرجوح ، فلا يُقدح في صحة الاستدلال بها .

٣ - احتجاجه بأبيات مجهولة القائل ، وقد منع كثير من النحويين الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، غير أنّ البيت المجهول إن صدر عن ثقة

(١) ص ٦٤٥ .

(٢) ص ٧٧٣ .

(٣) ص ٧٣١ .

يعتمد عليه قُبَل ، وأكثر الآيات المجهولة في شرح ابن خروف ممّا رواه سيبويه وغيره من أئمة النحويين^(١) .

أمّا استدلاله بأبيات من الشعر المولّد ، فإنما هو لبيان المعاني ، أو محكيّ عن غيره ، وما كان دليلاً على أحكام التراكيب فجاء به للتمثيل والاستئناس ، مشفوعاً - في الغالب - بأدلة أخرى مما يصحّ الاستدلال به عند أهل الصنعة .

وكذلك الأحاديث النبويّة ، والآيات المجهولة . وقد مضى التمثيل على كلّ في مبحث شواهد .

ثانياً - القياس .

وهو إلحاق غير المسموع بالمسموع في حكم ثبت له أو حمل عليه^(٢) .

ولا تقلّ أهميّة القياس عند ابن خروف عن السماع ؛ فهو لا يأخذ برأي إذا لم يعضده قياس ولا سماع ؛ فيمنع فتح همزة « إن » في القسم لعدم السماع والقياس^(٣) .

ويحكم بضعف الرواية إذا ابتعدت عن القياس ؛ يقول عن رواية « يُدع »
بحذف الواو من « يُودع » في البيت المشهور بأنّها « رواية ضعيفة ؛ لبعدها عن القياس »^(٤) .

(١) ينظر الكلام في شواهد .

(٢) انظر الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ ، والاقتراح ٣٨ .

(٣) انظر ص ٤٦٨ .

(٤) ص ٨٥٠ .

وهو لا يقيس على الشاذ المنكسر ؛ فنراه يعترض على من جعل لفظ الجلالة مرتجلاً ، والألف واللام فيه زائدتين لغير معنى - كما هي في « الوليد » ، و « اليزيد » - قال : « ولا يُحمل اسم الله على الشاذ المنكسر »^(١) .

ويرى أن قلة الاستعمال لا تخرج عن القياس ، كما أن كثرة الاستعمال لا توجب القياس ؛ فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له " فيجيز ثنية « أجمع جمعاء » قياساً على « أحمر حمراء » ، قال : « وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس »^(٢) ، في حين يرى أن إثبات الياءات والواوات في المنقوص أقيس في النداء ، رغم كثرة الحذف وجوازه^(٣) .

ويقول في بعض المواضع : « ومثل هذا كثير وليس بالقياس »^(٤) .

ومجيء الحال معرفة نحو « أرسلها العراك » لم يدخله في دائرة القياس رغم كثرة في الكلام^(٥) .

ومنع قياس أسماء الأفعال في كل ظرف وجار ومجرور وقد روى الكوفيون الكثير منه ؛ قال : « والصواب فيه على السماع كثر ذلك أو قل »^(٦) .
ومما يتصل بمباحث القياس التعليل ؛ لأن العلة تدور مع الحكم ، وهي ركن من أركان القياس .

(١) ص ٢٤٦ .

(٢) ص ٣٣٨ .

(٣) ص ٧١٦ .

(٤) ص ٦٧٤ .

(٥) ص ٣٧٩ .

(٦) ص ١٠٠٧ .

وابن خروف يبيّن العلّة في الأحكام التي يتّجه إليها ، ويميّز بين العلل فيقبل هذه ويرفض تلك بعقليّة راجحة حصيفة ؛ فنراه يُعلّل أصالة البناء في الأفعال والحروف ؛ بأنّ المعاني التي دلّ عليها الإعراب لا تلحقها ، لا لأن صيغها تغيّرت لتغيّر تلك المعاني فدلّت عليها - كما زعم الكوفيون في بعض احتجاجاتهم^(١) .

- ويعلّل حذف « لا » من الأفعال الأربعة التي بمنزلة « كان » بعدم اللبس بالإيجاب ، لا لشبه اللفظ^(٢) .

- ويعلّل إعراب المضارع بشبهه بالأسماء ، لا لدخول المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة^(٣) .

- ويعلّل رفعه بعدم الجازم والناصب ، لا لوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال والخبر - كما زعم الفارسيّ - قال : « لأنّ ذلك لا يطّرد له ولم يعمّ »^(٤) .

ولا يتوقف ابن خروف عند معرفة العلّة ، وإنّما يذهب إلى أبعد من ذلك ؛ فيبحث عن أصول تلك العلل ، لأي شيء صيّرت عللاً ؛ يقول في باب « ما ينصرف وما لا ينصرف » - وهو مبنيّ بأكمله على بيان العلل المانعة من الصرف :

« فهذه علل موجبة مطّردة ، وهكذا مقصد النحويين - رحمهم الله - فإذا علم هذا جاز أن يوقف عند ذلك مؤدياً لكلام العرب ، عالماً به ، وجاز أن يتجاوز ذلك ، ويبحث عن أصول تلك العلل لأي شيء صيّرت عللاً ؟ فإذا وفق لذلك

(١) انظر ص ٢٦٠ .

(٢) انظر ص ٥١١ .

(٣) انظر ص ٢٦٠ .

(٤) ص ٢٧٤ .

ناظر فيه وعرفه كان أعظم قدرًا ، وأكثر تصرفًا ، وأنبه خاطرًا ، وأوفى علمًا من الأول ، فكلاهما متبع ما وجد من كلام العرب ، متصرف فيما تصرفوا فيه » (١) .

وكأنما ابن خروف في هذه المقدمة المستفيضة يرد على السهيلي نقده لعلل النحاة - بما فيهم سيبويه - في ما لا ينصرف من الأسماء إذ يقول : « وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعلّله بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ، ولم يكثر الحشو في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم ، حتى ضربوا المثل بهم ؛ فقالوا :

* أضعف من حجة نحوي * » (٢) .

وفيها أيضًا ردّ على ابن مضاء لإلغائه العلل الثواني والثالث ؛ إذ يقول : « وكان الأعلم - رحمه الله - على بصره بالنحو ، مولعًا بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئًا فقد ظفر بطائل . وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي - على مشاركته - رحمه الله - يولع بها ويخترعها ، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصرًا بها » (٣) .

فعلى حين يراها ابن خروف عللاً موجبة مطردة ؛ يراها السهيلي عللاً فاسدة غير مطردة ولا منعكسة .

وعلى حين كان ابن خروف يمجّد ويمتدح الباحث فيما وراء تلك العلل ويصفه بالعلم ، وعظم القدر ، وكثرة التصرف ، ونباهة الخاطر ، وكمال العلم ؛ كان ابن مضاء يعيب على من جري وراء هذه العلل وتتبعها ، وحاول استنباطها .

(١) ص ٨٩٨ .

(٢) أمالي السهيلي ١٩ .

(٣) الرد على النحاة ١٣٣ .

واختلاف وجهات النظر هذه تجعلنا نضع أيدينا على شيء من الخلافات والمناظرات التي كانت تدور بين ابن خروف وابن مضاء ، وبين ابن خروف والسهيلي . وهي في ذات الوقت تبين مدى اهتمام ابن خروف بالعلّة وتتبع أصولها ، وعدم اقتناعه بالوقوف عند السماع ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

ثالثاً - الإجماع :

والمراد به إجماع نحاة البلدين - البصرة والكوفة ^(١) . - وهو أصل من أصول النحو ، ومن الأدلة المعتبرة وإن لم يرق إلى مرتبة السماع والقياس .

وقد التزمه ابن خروف في كثير من الأحكام النحوية ؛ فهو يردّ على الأفراد بإجماع النحويين ؛ من ذلك ردّه على ابن بابشاذ قوله إن الجرّ فيما بعد « كم » الاستفهامية المسبوقة بحرف جرّ إنّما هو بـ « كم » نفسها لا بحرف جرّ مضمّر ؛ قال : « فالحفّض بإضمار حرف جرّ ، وأنس بحذفه الحرف الأول ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة . وزعم ابن بابشاذ أنّه ليس بمذهب المحققين ، وقوله فاسد ، وإضمار الحرف نصّ من جميعهم إلاّ الزجاج وحده » ^(٢) .

- ويقول عن الحال : « ثمّ قد تأتي معرفة في كثير من الكلام ، وليس ذلك بقياس عند الجميع ؛ نحو : أرسلها العراك » ^(٣) .

- ويقول عن النّصب والرفع في نحو : كلّ رجل يأتيني فاضربه ، وكلّ من يأتيني فأكرمه : « ولا خلاف بين الجماعة أنّ النّصب فيه هو المختار » ^(٤) .

(١) انظر الخصائص ١/١٨٩ ، والاقتراح ٨٨ .

(٢) ض ٦٥٤ .

(٣) ص ٣٧٩ .

(٤) ص ٤١٣ .

يتضح من الأمثلة السابقة أنّ ابن خروف قد استدلّ بالإجماع ، واعتمده أصلاً يقول عليه عند غياب الأدلة الأخرى ، أو لتقويتها . غير أنّ ذلك لم يمنعه من إبداء وجهة نظره ، والخروج عن الإجماع في بعض الأحيان ، فلا ابن خروف شخصية مستقلة متميزة تمنعه من السير في ركاب غيره دون وعي أو بصيرة ، ومخالفة الإجماع في اللغة ليست كحالها في الفقه ، فهي جائزة في الأوّل ممتنعة في الثاني ، وإن كان الأوّل يعدم الخروج عن الجماعة ، يقول ابن جنى في جواز الخروج عن الإجماع : « وذلك أنّه لم يردّ من يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النصّ عن رسول الله - صلى - من قوله: أمّتي لا تجتمع على ضلالة . وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة ، فكلّ من فُرق له عن علّة صحيحة و ' يق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره » (١) .

ولم يكن خروج ابن خروف عن الجماعة في المسائل الأساسية المنصوص عليها ، بل كان في مسائل فرعية ؛ كنفي الضرورة عن بعض الآيات التي أدرجها جمهور النحويين ضمن الضرائر - وقد سبق أن أشرت إلى ذلك (٢) - وترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاث (٣) ، والمشهور بين النحويين عدم جواز ترخيم المستغاث مطلقاً .

وجعل المقادير من الظروف المعلومة (٤) ، في حين أنّها مبهمة عند الجمهور .

(١) الخصائص ١٨٩/١ .

(٢) انظر شواهد الشعرية .

(٣) انظر ص ٧٤٥ .

(٤) انظر ص ٣٧٦ .

رابعاً - استصحاب الحال :

وهو « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل » (١) .

يقول الأنباري : « فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل » (٢) .

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في علم الأصول ، إلا أنه أضعف أدلة النحو ؛ لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل .

وقد استدل به ابن خروف على انفراد الأسماء بالخفض ؛ قال : « وانفردت الأسماء بالخفض بحق الأصل ، ولكون المعاني التي يدل عليها الجر لا تدخل الأفعال » (٣) .

- وذكر أن أصل الأسماء التذكير والتنكير وألا تكون وصفاً ، وألا تخرج عن أوزان الآحاد إذا جمع ، وألا يركب الاسم مع غيره ، وألا يكون معدولاً عن شيء . وأن الأصل الصرف (٤) .

ويبقى التمسك بالأصل صحيحاً حتى يعرض له ما يخرج به عن أصله .

مما سبق يتضح اهتمام ابن خروف ببعض الأدلة ، واستخدامها بمختلف أنواعها . ولا ادعى أن ابن خروف هو الذي ابتكر هذه الأدلة السابقة ، أو أنه انفرد بها - بل قد كان مسبقاً بغيره إليها ، ويشركه غيره في الاهتمام بها والاعتماد عليها - وإنما قصدت إيراد نماذج للأدلة التي انتهجها للبرهنة على إثبات الحكم أو نقضه ، وبيان موقفه من أدلة الصناعة .

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦ .

(٢) الإنصاف ٣٠٠/١

(٣) ص ٢٦١ .

(٤) انظر ص ٨٩٤ .

المبحث الخامس

موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين

أ - موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة .

ب - موقفه من بعض العلماء السابقين .

١ - موقفه من سيويه .

٢ - موقفه من ابن بابشاذ .

٣ - موقفه من ابن هشام اللخمي .

ج - موقفه من صاحب الجمل .

المبحث الخامس

موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين

أ - موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة :

شهدت بلاد الأندلس في القرن السابع نضوجاً واضحاً في ملامح الدراسة النحويّة ، فكانت مرتعاً خصيباً للنحو البصريّ والكوفيّ على حدٍ سواء . وكما كثرت فيها الطوائف السياسيّة ؛ كثرت فيها - أيضاً - الطوائف المذهبيّة ، وتعايشت مع بعضها جنباً إلى جنب ، فتهيأت لنحاة الأندلس فرصة الاختيار من المذهبين البصريّ والكوفيّ - وإن كان المذهب البصريّ هو الغالب على نحوهم - وأضافوا إليهما شيئاً من اجتهاداتهم الخاصة ، فلم يكن لديهم منهج واضح المعالم محدّد السمات ، يبيّن القسّمات ، موحد فيما بينهم يترسمونه ؛ بل كان لكلٍ منهم آراؤه واختياراته التي لا تلتقي في مجملها مع آراء غيره واختياراته ، ولكن ذلك لا يعني أنّنا لا نجد لديهم عدداً من الاتجاهات في الدرس النحوي تتضح أحياناً حتى تكاد تفضي إلى مدرسة ، وتخفت حتى لا يكاد أحد يجد فرقاً بيناً في أسس التوجه ، وطرائق التوجيه . وقد درج كثير من الباحثين على إطلاق مسمى « المدرسة أو المذهب الأندلسيّ » على النحو في بلاد الأندلس ، وهي تسمية لانجدها عند نحاة الأندلس المتأخرين ، ولا عند غيرهم من السابقين ، رغم أن النحو في الأندلس قد تمّ تشكّله واستوى على سنوقه منذ أواسط القرن الخامس أو بعده بقليل . يقول الدكتور عياد الثبتيّ : « إنّ إطلاق المدرسة الأندلسية على نحاة الأندلس على اختلاف منازلهم فيه قدر غير قليل من التسامح في التعبير ؛ ذلك أنّ نحاة الأندلس لم ينهجوا نهجاً له خصائصه المتميزة ، وحدوده الواضحة التي تجعل التسليم بوجود مدرسة أندلسيّة أمراً مقبولاً » (١) .

(١) « ابن الطراوة النحوي » ٢٩٩ .

وابن خروف كغيره من النحويين وقف موقف المنتخب والمتخير والمجتهد ، فلم يكن ليقصر على مذهب دون الآخر ؛ بل كان يتتقي من كل مذهب ما يراه صواباً . وسأعرض شيئاً من ذلك عند الكلام عن آرائه واختياراته ومذهبه النحوي ، إن شاء الله .

أمّا موقفه من البصريين ؛ فكان موقف المؤيد المؤازر في معظم الآراء ، وخالفهم في قليل منها ، فنراه في بعض المواضع يعرض المذهبين ثم يقول : « والصواب مذهب البصريين » ^(١) ، ويقول عن مذهب البصريين : « وهو الأكثر في كلامهم » ^(٢) ، أو « وهو الأفصح الأكثر » ^(٣) . وأحياناً يقف موقفاً وسطاً بين المذهبين ^(٤) ، وأحياناً يعرض أحدهما دون أن يبدي رأيه فيه ^(٥) .

أمّا الكوفيون ؛ فقلّ أن يأخذ بآرائهم ؛ بل كان يقف منهم موقف المعارض ، فيبين فساد مذهبهم ، والعلّة فيه ؛ ففي قولهم : إن المصدر مشتق من الفعل ؛ قال : « وهذا فاسد ؛ لأنّ كل فعل يعمل في اسم غير مصدر ليس بمشتق منه ، والاسم أحدثه مع عمله فيه ؛ بإضافة العمل للفعل عبارة مجازية للتفهم » ^(٦) .

- وفي قولهم بجواز مجيء « فعلاء » - بكسر الفاء ، والهمزة للتأنيث - في الكلام ؛ نحو : « زيزاء » ؛ قال : « وأجازه قوم من الكوفيين ، والقياس يمنعه والسماع » ^(٧) .

(١) ص ٧٣٨ .

(٢) ص ٦٠٤ .

(٣) ص ٦٣٧ .

(٤) انظر على سبيل المثال ص ٨٦٤ ، ٥٦١ .

(٥) انظر على سبيل المثال ص ٢٨٥ ، ٣٤١ ، ٤٦٦ ، ٦٦٢ ، ٨٧٥ .

(٦) ص ٣٧٢ .

(٧) ص ٤٨٤ .

- وفي قولهم بجواز الرفع بعد « حتى » من غير خبر ؛ قال : « وأجازه الكوفيون ، ولا وجه لجوازه ؛ لمجيء حتى على ما لا يُستغنى أن تكون عليه » (١) .
- وفي قولهم : إن الجارَّ والمجرور في « أفعل به » في التعجب في موضع نصب ، والفاعل مضمَر في الفعل ولا يظهر ، ولا يؤنث الفعل ؛ قال : « وهو قول لا دليل على صحته » (٢) .
- وفي قولهم : إن فعل الأمر معرب ؛ قال : « ولو كان معرباً - كما يقول الكوفيون - لم تحذف حروف المضارعة ، ولا زيد فيه همزة الوصل » (٣) .
- وفي قولهم بالجزم في جواب « الذي » لأنها بمعنى « مَنْ » قال : « ولكن الجزم بعدها شاذ » (٤) .
- وفي قولهم بالنصب بسائر الظروف قياساً على « عندك عمراً » ، و « دونك زيداً » ؛ قال : « والصواب فيه على السماع ، كثر ذلك أو قلَّ » (٥) .

(١) ص ٤٩٧ .

(٢) ص ٥٨٥ .

(٣) ص ٨٥٧ .

(٤) ص ٨٦٥ .

(٥) ص ١٠٠٧ .

ب - موقفه من بعض العلماء السابقين .

ترددت في شرح ابن خروف أسماء كثيرة لعلماء بصرين وكوفيين وغيرهم ممن نقل عنهم وتأثر بأرائهم سلّياً أو إيجاباً ، تأييداً أو معارضة ؛ فمنهم من لم يتعرض لهم إلاّ لمأماً ، فلم يذكر عنهم إلاّ آراء قليلة ، ومنهم من أكثر النقل عنهم ، واستكثر من عرض آرائهم ومناقشتها .

فممن نقل عنهم قليلاً نحويون متقدمون ؛ كعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر ، وابن مروان النحويّ ، وأبي عمر الجرّميّ ، وثعلب ، وأبي إسحاق الزجاج . وابن السراج ، والنحاس ، والسيرافي ، وابن جني ، والأعلم .

ومنهم نحويون متأخرون ؛ كعبدالله بن أبي العافية ، وابن السيد البطّليوسيّ ، وابن الطراوة .

ومن النوع الثاني الذين أكثر النقل عنهم : الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ويونس بن حبيب ، والكسائيّ ، والفرّاء ، والأخفش ، والمازنيّ ، والمبرد ، والزجاجيّ ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللّخميّ .

ولو بسطت القول عن موقف ابن خروف من كل هؤلاء ؛ لطال بنا المقام ، لذا فسأقتصر على من لهم أثر بالغ في شخصيّة النحويّة ، وفي موقفه من التراث النحويّ ؛ وهم :

سيبويه ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللّخميّ ، والزجاجيّ .

١ - موقفه من سيبويه

لابن خروف صلة قويّة بسيبويه ؛ فهو ممّن جعل كتاب سيبويه قرآنه النحويّ ، فعكف عليه ، وشرحه شرحاً يعد من خيرة شروح الكتاب ، حتى إنّ ابن الضائع اعتمده في شرحه ، وجمع بينه وبين شرح السيرافي^(١) ، فلا غرابة أنّ نجد ابن خروف يستلهم شرحه من كتاب سيبويه ، ويتشرب بآرائه التي تغلغت في فكره النحويّ ، فكان يدعّم القواعد بأقوال سيبريه ، ويحتجّ بآرائه ، ويتصدّى لمعارضيه ، ويدافع عنه .

ويمكننا تلخيص موقفه من سيبويه في النقاط التالية :

- تمكّنه من كتاب سيبويه ومعرفته باختلاف رأيه في المسألة

في أكثر من باب :

كان ابن خروف من أشدّ الناس تمكّناً من كتاب سيبويه ، ومعرفة للطائفه وخفاياه ، وفهم غوامضه ؛ فنراه يقول في معرض كلامه عن الحال : « ومنع ابن بابشاذ ، وكثير من المتأخرين : هو زيد قائماً من كل وجه ، وأجازه سيبويه - رحمه الله - في موضع على معنى ، ومنعه في الباب على معنى آخر ؛ أجازه مع الإفادة ، ومنعه مع عدمها ... »^(٢) .

- وفي باب الاشتغال ، بعد أن ذكر حكم الرفع والنصب في نحو : زيد أكرمه ، وعمرو ضربته ، وعرض رأي الفارسي وابن بابشاذ ؛ قال : « وما ذكرته الصواب ، وهو مراد سيبويه - رحمه الله - في بابه »^(٣) .

(١) انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤ .

(٢) ص ٣٨٣ .

(٣) ص ٤٠٩ .

- ويّسن خطأ ما نسبته ابن بابشاذ للمبرد من القول ببذل الألف والنون من الهمزة ؛ قال : « وهو قول سيبويه ، غير أن سيبويه أراد بالبذل ما ذكرنا ، وأبو العباس جعله بدلاً محضاً ؛ ولذلك شبهه بيهرانيّ ، وصنعانيّ ، وهو فاسد ؛ لأن الهمزة لا مناسبة بينها وبين النون » (١) .

- كما يّسن غفلة أبي القاسم عن بعض أقوال سيبويه ؛ قال : « وغفل أبو القاسم عن قوله : « مضاداً لما قبلها » ، وهو مراده ، وتمثيله يدل عليه » (٢) .
فجميع ما سبق يدل دلالة واضحة على دقّة فهمه لنصوص الكتاب ، وتمكّنه منه .

- اطلع على النسخ المختلفة للكتاب :

لم يكتف ابن خروف بالاطلاع على نصّ الكتاب وشرح غوامضه ، بل اطلع على نسخه المختلفة ، وأثبت وهم الرواة وخطأهم فيها ؛ فردّ رواية الزجاج ، ونسبته منع التعجب من الرباعي لسيبويه ، وأثبت خطأها ؛ قال : « والنسخ كلّها على هذا ، إلا في رواية أبي إسحاق الزجاج ، وتبطل روايته بما ذكره سيبويه في آخر كتابه » (٣) .

وهذا دليل على تمرسه بالكتاب ، ودرايته بنسخه ، وفهمه الدقيق لنصوصه .

- أخذه بأرائه :

كان ابن خروف يعرض آراء النحويين في المسألة ، ثم يأخذ برأي سيبويه غالباً ؛ ففي نحو : « آنت زيداً ضربته ؟ » ؛ قال : « سيبويه يُضَعِّفُ فيه

(١) ص ٩٠٥ .

(٢) ص ٣٢٤ .

(٣) ص ٥٧٥ .

النصب، والأخفش يقدمه على الرفع ، والقول قول سيوييه - رحمه الله « (١) .
 - ونراه يذكر أقوال النحويين في حدّ الفعل ؛ ثم يقول : « وللنحويين فيه رسوم كثيرة أيضاً ، وحد سيوييه له جيد » (٢) .
 - وفي أعرف المعارف يقول : « ومراتبها في التعريف : المضمّر مقدّم على العلم - عند بعضهم - وسيوييه يسوّي بينهما ، وهو الحق » (٣) .
 - الدفاع عنه ضد معارضيّه :

ولم يتوقف ابن خروف عند الأخذ بآراء سيوييه ؛ بل كان يدافع عنه ضد مخالفيه ؛ فدافع عنه ضد بعض المتأخرين ، إذ اعترض عليه بأن تعريف « أجمع » وأخواتها ليس في نية الإضافة ، ولو كانت كذلك لكانت مصروفة .
 فرد عليه ابن خروف بأن كلامه « فاسد ؛ لأنّ الإضافة لا توجب صرفاً ، كما لم يوجبّه التصغير ... » (٤) .

كما دافع عنه ضد الزجاجيّ عندما زعم أن سيوييه وحده أجاز نحو :
 « مررت برجلٍ حسنٍ وجهه » - بإضافة « حسن » إلى « الوجه » وإضافة « الوجه » إلى الضمير العائد على الرجل - وأنّ جميع الناس خالفوه ؛ فقال عن كلامه بأنّه وهم ، قال : « بل أجازّه طائفة لا يحصون ، ولم يخالفه جميع الناس كما ذكر ، ولا اتفقوا على أنّه خطأ ، وسيوييه قد ضعّفه ... » (٥) .

(١) ص ٤٠٧ .

(٢) ص ٢٥٤ .

(٣) ص ٣١٠ .

(٤) ص ٣٣٩ .

(٥) ص ٥٦٥ .

- تأوّل كلامه وفق مذهبه :

لَمَّا كانت بعض عبارات سيبويه تحتل عدّة أوجه ، وتتخرج عليها معان عديدة ؛ فقد بلغ بابن خروف الإعجاب بسيبويه إلى أن يتأوّل كلامه وفق مذهبه ؛ فتأوّل كلامه عن العامل في الظرف في نحو : « زيد خلفك » بأنّه المبتدأ^(١) ، وردّ عليه ابن مالك ردّاً مطولاً^(٢) ، أوضح فيه الأوجه التي يتخرج عليها كلام سيبويه وفسادها ، - ومن ضمنها توجيه ابن خروف - وصحة ما ذهب إليه في توجيه قول سيبويه ، وهو أن العامل في نحو ما ذكر هو « مستقر أو كائن » .

كما تأوّل كلامه في باب البدل في نحو : « مُطرنا السهل والجبل » ، و « ضربت زيداً الظهرَ والبطنَ » . وهو قوله : « وإن شئت كان الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً »^(٣) .

قال ابن خروف : « وأجاز في هذا النوع ابن بابشاذ البدل والتأكيد ؛ فأما التأكيد ففساد ؛ لأنّه ليس من ألفاظ التأكيد ، وإنّما ذكر سيبويه التأكيد في المعنى ؛ أراد: بدلاً على جهة التأكيد، أي علم منه قبل البدل ما علم منه بعده، وهو كثير »^(٤) .

وقد ردّ ابن بزيّة على ابن خروف بقوله : « وهو تعسف منه عليه ؛ فردّه على سيبويه أولى ؛ لأن ابن بابشاذ ما زاد على ما سمّاه سيبويه في مواضع عديدة ، فبالوجه الذي تأوّل كلام سيبويه ، وزعم أنّه إنّما ذكر التوكيد وأراد البدل ؛

(١) انظر ص ٣٩٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣١٤/١ - ٣١٨ .

(٣) الكتاب ١٥٨/١ .

(٤) ص ٣٤٤ .

كذلك يتأول كلام ابن بابشاذ ، وكيف يجهل ابن بابشاذ وغيره أنه ليس من ألفاظ التوكيد ؟» (١) .

- مخالفته في بعض الآراء :

ولم يمنع ابن خروف تشيعه لسيبويه وتأيده لآرائه من أن يخالفه في بعض الأحيان ، ويظهر معارضته له فيما لا يراه صواباً ؛

- وتظهر عدالته في المقارنة التي عقدها بينه وبين المبرد في باب تصغير الخماسي ، فوافق سيبويه في بعض المسائل ، وخالفه ووافق المبرد في بعضها ؛ فوافق في تصغير « بَرُوكاء » ، و « جَلُولاء » ، و « ثلاثون » ، و « ثمانون » ، و « مقعنس » ، ووافق المبرد وخالف سيبويه في تصغير « فَعُول » ك « عَطَوْد » ، وسكت عن إبداء رأيه في نحو : « إبراهيم » ، و « إسماعيل » (٢) .

- إظهار تناقض أقواله وغموضه في بعض الأبواب :

لم يكن حديث سيبويه عن المسألة الواحدة في موضع واحد من كتابه ؛ وإنّما كان متناثراً مفرقاً في الأبواب ، مما دعا العلماء بعده إلى الاختلاف في مذهبه ، وأن ينال بعضهم من بعض ؛ وقد تنبّه ابن خروف لهذا التناقض ، وأشار إليه ؛ فنراه يقول : « وهذه صنعة سيبويه في كتابه ، يطلق القول في أبوابه ، ثم يجيز في غيرها ما منعه فيها » (٣) .

وعلى الرغم من تمكن ابن خروف من كتاب سيبويه - كما رأينا سابقاً - إلا أنه لا يتردد في أن يظهر غموض بعض العبارات - إذ لا يخلو من عبارات يشوبها الغموض والإبهام ، استعصى فهمها على كثير من أئمة اللغة والنحو (٤) - فنراه

(١) غاية الأمل ١/ ١٣٦ .

(٢) انظر ص ١٠٢٦ .

(٣) ص ١٠١٥ .

(٤) انظر مقدمة فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبد الخالق عضيمة ٢٠ .

يقول في باب نعم وبئس : « والاسم الواقع قبلهما أو بعد فاعلهما أو مفسره مرفوع بالابتداء كما ذهب سيبويه - رحمه الله - وفي نصّه في ذلك غموض »^(١) .

- خطؤه في مذهب سيبويه :

والغريب في الأمر أن ابن خروف لم يحلّ تمكّنه من الكتاب بينه وبين أن يخطيء في مذهب سيبويه ؛ ففي النسب إلى « عدة » ، و « زنة » ، و « شية » يقول : « وإن نسبت إلى مثل عدة ، وزنة ، وشية تردّ الفاء فتقول - في قول سيبويه - : وشوي ، ووعدّي ، ووِزني »^(٢) . فأطلق الحكم على الثلاثة ، ومذهب سيبويه فيه تفصيل ؛ فهو لا يردّ الفاء إذا كانت اللام حرفاً صحيحاً ؛ فيقول في عدة وزنة : « عدي » ، و « زني » - وليس كما ذكر ابن خروف . أمّا إذا كانت اللام حرف علة فإنّه يردّ الفاء حتى لا تبقى الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين ؛ فيقول في « شية » : « وشوي »^(٣) .

إلا أن خطأه في مذهب سيبويه نادر جداً .

وتلخيصاً لما سبق أقول : إن ابن خروف متمكن من كتاب سيبويه ، مدرك للطائفة ، مطلع على نسخه ورواياته المختلفة ، وقد تشرب مذهب سيبويه في دمه ، وتغلغل في فكره النحوي ؛ فوقف من صاحبه موقف المؤازر والمعاصد ، وأخذ يذبّ عنه وينافح معارضيه ، حتى دفعه التوغل في هذا التشيع إلى أن يتأول كلامه - أحياناً - وفق مذهبه الذي يميل إليه ، إلا أن ذلك لم يصل به إلى درجة الجنوح عن

(١) ص ٥٩٤ .

(٢) ص ١٠٤٣ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ ، وشرح السيرافي في هامش الكتاب ٣/٣٧٠ ، وشرح المفصل ٣/٦ ، وشرح

الجمال لابن عصفور ٢/٣١٥ ، وشرح الشافية ٢/٦٢ ، ٦٣ .

الحق الذي يراه ، والتنازل عن المذهب الذي يرتضيه ، فخالفه في بعض المواضع ،
ورجّح رأي المبرد على رأيه .

كما أنّه لم يتورع عن إظهار عدم وضوح بعض العبارات ، وتصريحه
بغموض بعضها .

ولعل استطراده في الشرح جعله ينسب إلى سيبويه رأياً بخلاف ما هو في
الكتاب ، وهذا نادرٌ جداً .

٢ - موقفه من ابن بابشاذ

أمّا موقفه من ابن بابشاذ فهو على النقيض من موقفه من سيبويه ؛ فعلى قدر ما كان مناصراً لسيبويه ، كان منتقداً ومعارضاً لابن بابشاذ ، وكتاباتهما كانا نصب عينيه ؛ يتناول هذا ليدلّل به ويثبت به القواعد ، ويتناول الآخر لينتقد عباراته ، ويظهر فسادها وما فيها من خلل . ففي حين كان يُعقِبُ عبارات سيبويه التي يسوقها بقوله : « وهو حسن » ، و « هذا جيد » ، و « القول قول سيبويه » ، و « هو من أبدع كلامه » ، و « هو الحق » ، و « هو الصحيح » ؛ كان يُعقِبُ عبارات ابن بابشاذ بقوله : « وليس بشيء » ، « وليس كما زعم » ، « وليس كذلك » ، « وهو فاسد » ، « ولا وجه له » ، « ولا حاجة فيه » ، « ولا دليل عليه » ، و « القول في كذا سخافة » .

بل كان يصممه بالخلط والجهل ، وعدم الإحاطة ، والغفلة ؛ فنراه يقول : « وخلط ابن بابشاذ في المسألة ولم يعلم شيئاً من مذهب سيبويه - رحمه الله - ولا ممّا ذكرنا » ^(١).

ويقول : « وابن بابشاذ غافل عن هذا القدر ، وحكى قول الزجاج ولم يحط به علماً » ^(٢) .

ويقول : « وخلط ابن بابشاذ في مواضع منه ، وقد نبهت على أكثرها » ^(٣) . وقد بلغ به موقفه المعارض لابن بابشاذ إلى أن يتوهم عبارات في نصه خلافاً لما هي عليه ، ويبنى حكمه عليها ؛ من ذلك قوله في باب التنازع ، في نحو :

(١) ص ٥٧٦ .

(٢) ص ٩٢٥ .

(٣) ص ٤٦٦ .

« ضربني وضربت زيدا » على إعمال الثاني، وإضمار الفاعل على شريطة التفسير :
« وابن بابشاذ منعه لها فاسد، وكيف يمنعها وقد أنشد فيها أبياتاً ؟ »^(١).

وعبارة ابن بابشاذ هي : « واحتجوا أيضاً على البصريين بأن إعمال الثاني دون إعمال الأوّل يؤدي إلى إضمار قبل الذكر في مثل : ضربني وضربت زيدا ، وليس كذلك إذا أعمل الأوّل . وهذا ليس بحجّة ؛ لأن الإضمار قبل الذكر في كتاب الله أكثر من أن يحصى »^(٢) . فكلامه هذا يدل على أنّه يجيز هذه المسألة ، ولا يمنعها ، ومما يقوّي ذلك قوله فيما بعد في نحو : « قام وقعد زيد » على إعمال الثاني وإضمار الفاعل : « والفراء لا يجيز هذه المسألة وأشباهها في كل موضع يكون فيه إضمار قبل الذكر ، وقد أجبنا عن ذلك بما تقدم . والكسائي يجيزها وجوازها عنده على حذف الفاعل لا على إضماره ، وفائدة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ؛ فعندنا يثنى ويجمع ، وعنده لا يثنى ولا يجمع . وهذا الذي ذهب إليه ضعيف جداً ؛ لأن الفعل لا يصح قط إلاً بفاعل ، كما أنّ الفاعل لا يصحّ قط إلاً بعمل ، وهما كالشيء الواحد فلا يجوز أن يعتقد فيه الجواز مع الحذف »^(٣) .

فعبارته الأولى تدل على جواز هذه المسألة عنده ، ولعلّ عبارته الثانية هي التي أوهمت ابن خروف بمنعها .

ومن المواقف التي وقفها ابن خروف من ابن بابشاذ انتقاده له في بعض الأقوال وهناك من سبقه إلى هذا القول فكان الأولى بالرد عليه ، إلاّ أنّه ترصده وجعله هدفاً لنقده دون غيره ؛ من ذلك قوله في باب تعريف العدد : « وجعلها

(١) ج ٦٠٦ .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ١٩٧/١ .

(٣) المصدر نفسه ٢٠١/١ .

ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك ، وأجاز بعض تعريف الكلّ حتى التمييز ، وبعض منع ما لا قياس فيه ، وهم الأفصح الأكثر^(١) . وقد نسب النحويون الخلاف في ذلك إلى البصريين والكوفيين قبل ابن بابشاذ وبعده ؛ فليس هو بدعاً بين النحاة في ذلك ، وليس هو أوّل من قال به ؛ فقد قال به ابن السكيت في إصلاح المنطق ، وابن سيده في المخصص^(٢) ، فردّه عليهما أولى . وقد مرّ بنا شيء من ذلك في موقفه من سيبويه ، ورد ابن بزيمة عليه منتصراً لابن بابشاذ^(٣) .

وعلى الإجمال فلم يكن ابن بابشاذ ذا حظّ عند ابن خروف ؛ إذ جعله هدفاً لنقده ، ووقف له عند كل صغيرة وكبيرة ، حتى إنّ المواقف التي وقفها منه تصلح لأن يؤلّف منها كتاب مستقلّ .

(١) ص ٦٣٧ .

(٢) انظر إصلاح المنطق ٣٠٢ ، والمخصص ١٧/١٢٥ . وانظر الانصاف (٤٣م) ٣١٢/١ ، وشرح المفصل ٣٣/٦ .

(٣) انظر ما سبق في « موقفه من سيبويه » .

٣ - موقفه من ابن هشام اللخميّ

أمّا موقفه من ابن هشام اللخميّ فهو موقف مميّز ؛ لذا تعمّدت الكلام عنه على الرغم من أنّه لم يذكره في هذا الجزء من الشرح إلاّ مرّة واحدة ، إلاّ أنّ المطّلع على شرح الأبيات عند ابن هشام ، وشرحها عند ابن خروف يتضح له موقفه منه ؛ فهو متابع له ، ناقل عنه ، ولا حاجة لإيراد أمثلة فالأبيات كلها تنطق بذلك .

وقد بلغ به النقل عنه إلى أن يقع في الأخطاء التي وقع فيها اللخميّ نفسها ؛ من ذلك :

قوله : « قيس بن ذريح العامريّ »^(١) نقله عن ابن هشام اللخميّ^(٢) ، وهو خطأ ؛ فقيس بن ذريح كنانيّ ، والعامريّ هو قيس بن الملوّح^(٣) .

ونقل عنه قوله : « وكان دريد فارس غطفان »^(٤) والصواب : فارس هوازن ؛ فغطفان هم قتلة أخيه عبد الله .

كما نقل عنه في نسب أبي طالب : « هشام »^(٥) ، والصواب : « هاشم » .
ونقل عنه قوله : « والبيت من قصيدة يرثي بها أمية بن المغيرة بن عبد الله »^(٦) ، والصواب : « ... يرثي بها أبا أمية ... » . وغير ذلك كثير مما يمكن أن يكون

(١) ص ٦٧١ .

(٢) انظر الفصول والجمل ل ١٣٧ .

(٣) انظر الشعر والشعراء ٦٢٨/٢ ، والمؤتلف والمختلف ١٢٠ ، ١٨٨ ، ١٩٠ .

(٤) ص ٨٢٧ ، والفصول والجمل ل ١٨٣ .

(٥) ص ٥٥٣ ، والفصول والجمل ل ١١٥ .

(٦) ص ٣٥٣ ، والفصول والجمل ل ١١٥ .

سهوًا من الناسخ عند ابن هشام ، ويعد أن يكون كذلك عند ابن خروف ؛ لأن
سهو الناسخ محال أن يتفق في جميع المواضع عند كليهما ، فاسترساله في الأخذ
عن ابن هشام جعله يغفل عن هذه الأخطاء فينقلها دون أن يتنبه لها .

وكأنما ابن خروف في نقله أراد أن تكتمل الفائدة من شرحه للجمل بإلحاقه
شرحاً لأبياته ، فوجد غايته في شرح اللخمي ، فنقل عنه نصوصاً بأكملها ،
وحاول أن يغيّر بعض التغيير . وصنّعه هذا يذكرنا بصنيع الخفاف معه - كما
سنرى فيما بعد إن شاء الله .

ج - موقفه من صاحب الجمل :

من المقاصد التي توخاها ابن خروف في شرحه ؛ بيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي - رحمه الله - في كتاب الجمل ، وقد ذكر ذلك في مقدمته ، وسار في شرحه على هدي هذا المنهج الذي اختطه لنفسه ؛ فتناول عبارات الجمل التي تحتاج إلى تعليق أو ملاحظة ، ووقف منها - وبالتالي من صاحبها - مواقف متباينة ، على حسب ما تقتضيه هذه العبارات من توجيه أو تعليق ؛ فنراه في بعض المواقف ينتقده ويخطئه ويعترض عليه ، ويبيّن فساد رأيه ، وما وهم فيه ، وما غفل عنه . وفي بعض المواقف ينتقد عباراته ، ويبيّن ما فيها من اتساع وتسامح ، وما يحتاج منها إلى تصحيح أو تقييد أو تكميل . إلاّ أنّه في عامة الشرح يشيد به ويثني عليه ، ويدافع عنه ضدّ معارضيّه ، ويعتذر عن بعض هنّاته وزلاته ، إذ لو لم يكن للزجاجي مكانة في نفسه لما أقدم على شرح كتابه .

وتوضيحاً لمواقفه السابقة من صاحب الجمل ؛ يحسن بنا أن نجعلها في

النقاط التالية :

ا - انتقاد آرائه :

كان ابن خروف يتناول أبواب الجمل باباً باباً ، ويستعرض آراء الزجاجي ، ويعرضها على فكره النحويّ ، فما استساغه منها أمضاه ، وما لم يقبله توقف عنده ، وأظهر فسادَه ، وضعّفه ، واعترض عليه .

- فاعترض على اعتلاله لمنع دخول اللام على سائر أخوات « إنّ » بانقطاعها مما قبلها ؛ قال : « لأنّها علّة في دخول اللام على إنّ » ، ثم أتى بالعلّة الحقيقية ، وهي دخول المعاني على هذه الحروف مما أزال عنها حكم الابتداء^(١) .

(١) انظر ص ٤٥٦ .

- كما يبين فساد رأيه في قوله إن الفعل إذا كان غير متعدي إلى مفعول لم يجز زده إلى ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين ، وإن بعضهم قد أجازوه على إضمار المصدر ، وأنه مذهب سيبويه (١) .

فرد عليه ابن خروف ردًا مطولاً مفاده أن كلامه فاسد كله ؛ لأن الفعل إذا كان غير متعدي يجوز زده إلى ما لم يسم فاعله إذا كان معه جارٌّ ومجرور أو ظرف ، أو مصدر محدد أو موصوف . وأن لا أحد من النحويين يجيز رد الفعل إلى ما لم يسم فاعله على إضمار المصدر المؤكد ، وأنه ليس مذهب سيبويه (٢) .

- واعترض عليه قوله إن قولك « مررت برجلٍ حسنٍ وجهه » أجازوه سيبويه وحده ، وهو خطأ ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه (٣) .

فعقب عليه ابن خروف بأنّ قوله هذا وهم ، فلم يجزه سيبويه وحده بل أجازوه طائفة لا يحصون ، وضعفه سيبويه . وقال عن تعليله المنع بإضافة الشيء إلى نفسه بأنه غفلة ؛ بإضافة الشيء إلى نفسه موجودة في كل مضاف في الباب ...

إلى أن يقول : « فكلامه في هذه المسألة فاسدٌ كله ؛ وإنما جاز إضافة (حسن) إلى (الوجه) في اللفظ لما صار الفاعل غيره مضمراً في الصفة » (٤) .

- ويبين فساد رأيه في قوله : « وأما العرج والعمى فخلق ثابتة كاليد والرجل والرأس ، لا يكون منها فعل ، وهي مع ذلك على حال واحدة » (٥) .

(١) انظر الجمل ٧٧ .

(٢) انظر ص ٥٢٢ .

(٣) انظر الجمل ٩٨ .

(٤) ص ٥٦٧ .

(٥) الجمل ١٠١ .

قال ابن خروف : قوله هذا « فاسد » ؛ لأنه يقال : عرج يعرج ، وعمي يعمي وهي عاهات ؛ وإنما لم يتعجب منها لأن فعلها في التقدير زائد على الثلاثة ، بدليل تصحيح عورٍ وحولٍ^(١).

- كما بين فساد رأيه في قوله عن « كان » بأنها في موضع خبر الابتداء في نحو : « ما كان أحسن زيداً »^(٢).

قال ابن خروف : « فاسد أيضاً بل هي زائدة ، وهو مذهب الشيوخ »^(٣).

- وقال أيضاً : « وقوله : ولا يتعرف الاسم من وجهين مختلفين ، فاسد »^(٤).

- وقال عن بيت الشعر : « ألا طعان ألا فرسان عادية .. » : « والهمزة الداخلة على « ألا » في البيت للتقرير والتوبيخ ، ولا وجه فيها للتمني - كما زعم أبو القاسم وابن بابشاذ - لفساد المعنى »^(٥).

- ومن اعتراضاته عليه أيضاً اعتراضه على تسمية « كان » وأخواتها حروفاً^(٦).

- وكثيراً ما كان ابن خروف يذكر رأي الزجاجي ، ثم يعقب عليه بقوله : « وهو فاسد » ، أو « غير سديد » ، أو « وليس كذلك » ، أو « وليس كما زعم » ، « وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة » ، إلى غير ذلك من عبارات الاعتراض والمخالفة . ويمضي ابن خروف على هذا النمط في سائر الكتاب .

(١) ص ٥٧٦ .

(٢) انظر الجمل ١٠٣ .

(٣) ص ٥٧٦ .

(٤) ص ٦٩٥ .

(٥) ص ٩٩٣ .

(٦) انظر ص ٤١٥ .

ومن المواقف التي تؤخذ على ابن خروف إدانته الزجاجي على غير وجه حق ، فقد أخذ عليه إنقاصه من باب كان وأخواتها « دام »^(١) ، وهي موجودة في بقيّة النسخ ، وذكرها أكثر الشراح ؛ فلئن كان ابن خروف لم يطلع على نسخ الجمل كما اطلع على نسخ الكتاب ، فلا وجه لإدانته الزجاجي ، وتحميله مسئولية ذلك .

٢ - انتقاد عباراته :

كما تناول ابن خروف آراء الزجاجي بالانتقاد ؛ فأظهر فسادها ، واعترض عليها ؛ تناول عباراته أيضاً بالنقد والاعتراض ، فكان يصفها في بعض الأحيان بالتوسع والتسامح والعموم ، وكان في بعض الأحيان يصححها أو يقيدّها أو يكملها .

فمن العبارات التي اعترضه عليها ، ووصفها بالتسامح والتوسع ما جاء في شرحه :

« وقوله : (وإذا تقدم اسم كان عليها رفع بالابتداء) فيه تسامح ، والوجه أن يقول : وإذا كان الاسم الذي تدخل عليه كان متقدماً عليها ... »^(٢) . وقال في باب إن : « وتسامح في الباب في عبارات لا مزية لها كما فعل في غيره »^(٣) .

وقال في باب الاستثناء : « وفي قوله : (وقد تكون « غير » نعتاً) مسامحة ، وإلا فأصلها النعت ، وأصل « إلا » الاستثناء .. »^(٤) .

(١) انظر ص ٤١٦ .

(٢) ص ٤٢٣ .

(٣) ص ٤٦٦ .

(٤) ص ٩٦١ .

وقال في باب النفي بلا: « وقوله: (وإن شئت جعلتها عاطفة) توسع »^(١).

كما نراه في بعض الأحيان يصف عباراته بالعموم؛ فيقول: « وكذلك قوله: (لا يلي كان وأخواتها ما انتصب غيرها) فيه عموم ؛ لأنه يليها متقدماً عليها ، لكنّه اتكل في البيان على ما مثّل به »^(٢).

ويقول: « وقوله: (اتصل باسم مخفوض أو منصوب) ليس على العموم ؛ لمنعهم : أعطيتُ صاحبها الدارَ ، وضربَ غلامُهُ زيداً . وكذلك قوله: (لاتصال المكتني بالمرفوع) ليس على العموم أيضاً »^(٣).

وفي بعض الأحيان يرى أن عبارات الزجاجيّ فيها نقص فيكملها بما يقوم المعنى ، يقول في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: « وقوله: (منها أفعل إذا كان نعتاً ؛ نحو: أحمر) صحيح ، غير أنّه ينبغي له أن يزيد: ولم تلحقه تاء التانيث ، تحرزاً من قولهم: رجل أرمل ، ونسوة أربع ؛ فإنّه مصروف في النكرة . أو يقول: ومؤنثه فعلى ؛ أو كان معه « من » ملفوظاً بها ، أو مقدرة ولم يُحذف أوله تحرزاً من خير وشر »^(٤).

ويقول في الباب نفسه: « وأمّا قوله: (ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أو حرف مشدّد فإنّه لا ينصرف إلّا ما كان في آخره هاء التانيث) ينقصه من رسمه أن يقول: أو ياء النسب الحقيقي مثل: مدائني ، أو يكون معتل الآخر ؛ نحو: جوارٍ »^(٥).

(١) ص ٩٨٦ .

(٢) ص ٤٢٤ .

(٣) ص ٦٢٠ .

(٤) ص ٩٠٧ .

(٥) ص ٩١١ .

٣ - دفاعه عنه ضد معارضيّه ، والاعتذار عنه :

وهذا ما يجعلنا نجزم بعدالة ابن خروف ، ووقوفه من صاحب الجمل موقف المنصف ، الذي يتحرى الصواب ، ويسعى نحو الحق ، فكما أدانه واعترض عليه في المواقف التي يرى فيها الفساد والخطأ والوهم والغفلة والخلط ؛ أثنى عليه في المواقف التي يرى فيها الاستحسان والصواب ، ودافع عنه وأنصفه من معارضيّه في المواقف التي يرى أنّهم قد تجنّوا عليه ، واتهموه بالخلل والزلل ، واعتذر عنه في المواقف التي يرى أنّه قد أخطأ فيها أو قصّر وله عذر في ذلك ؛ فنجدّه يدافع عنه قاصداً ابن السيد وقد انتقده بعدم تقديمه مسائل مشابهة يذكر فيها حكم الأفعال المتعدية بحرف الجر^(١) ، قال ابن خروف : « ورد مثل هذا عليه لامعنى له »^(٢) .

- كما دافع عنه ضد ابن السيد وقد تعقبه لذكره الأسباب المانعة من رفع الفعل بعد « حتى » وسكوته عن بعضها^(٣) ، قال ابن خروف : « ولا خلل في ذكر أبي القاسم منع بعض المواضع وسكوته عن بعض ، فالنفي أعمها ، أو ما يؤدي إليه »^(٤) .

- ودافع عنه عندما تعقبه ابن السيد لقوله في تفسير بيت الفرزدق المشهور : « كأنّه قال : أو مجلّف كذلك » ؛ بأن كلامه هذا يوهّم أنّه يذهب فيه مذهب الفراء والكسائي^(٥) . قال ابن خروف : « ولا يلتفت أيضاً إلى من تعقب كلام أبي القاسم في البيت »^(٦) .

(١) انظر إصلاح الخلل ١٣٣ .

(٢) ص ٤١٣ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ٢٥٠ .

(٤) ص ٨١٠ .

(٥) انظر إصلاح الخلل ٢٦٠ .

(٦) ص ٨٤٩ .

- ودافع عنه عندما تعقبه ابن السيد في قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : (ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل)^(١). قال ابن خروف : « لزمه ابن السيد أن يقول : لا ضمير فيه . ولا يلزمه ذلك ؛ لأنه لم يقل : كل فعل مستقبل »^(٢) .

وعلى هذا يجري دفاعه عنه بما يراه صواباً .

وكان ابن خروف ينظر إلى كتاب الجمل على أنه كتاب تعليمي ، فلم يشنع عليه كما شنع عليه ابن السيد ؛ بل كان يلتمس له العذر في مواقف كثيرة ، لذا فقد حفل شرحه بعبارات تحمل الاعتذار عنه ؛ نحو قوله : « واتكل أبو القاسم في بيان هذا الفصل على المعلم ؛ لأنه اختصر على عادته »^(٣) .

وقوله : « ولم يجهله ولكنه اتكل فيه على بيان المُطَرِّق »^(٤) ، ولم يقصد الاستيعاب فيلزم ذلك »^(٥) .

وقوله : « لا مأخذ عليه فيه ؛ لأن كتابه مختصر ، ولم يذكر إلا بعضاً من كل ، واتكل على بيان المدرس »^(٦) .

وغير ذلك من عبارات التبرير والتماس العذر التي حفل بها الشرح .

(١) انظر الجمل ٢٢٠ وانظر إصلاح الخلل ٢٧٣ .

(٢) ص ٩١٩ .

(٣) ص ٤٠٨ .

(٤) المُطَرِّق : المُعَبَّد : وهو المدرس والأستاذ .

(٥) ص ٤٢٠ .

(٦) ص ١٠١٥ .

وإجمالاً لما سبق أقول : إنّ ابن خروف وقف من صاحب الجمل مواقف متباينة ؛ من انتقاد واعتراض على آرائه وإظهار فسادها ، وانتقاد لعباراته ، وبيان التوسع والترخص فيها ونقصها ؛ إلى استحسان في بعض المواضع ، ودفاع واعتذار عنه في مواضع أخرى .

المبحث السادس

آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من
خلال شرح الجمل

- الآراء التي وافق فيها جمهور البصريين .
- الآراء التي وافق فيها جمهور الكوفيين .
- الآراء التي وافق فيها بعض العلماء السابقين .
- الآراء التي انفرد بها .
- الآراء التي نسبت إليه وفي النص ما يخالفها .

المبحث السادس

آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من خلال

شرح الجمل

تبين لنا فيما سبق أن مذهب ابن خروف يكاد يكون بصرياً لولا بعض موافقاته للكوفيين ، وهذا أثر من آثار ولائه لسيويه ، ومعاشيته لكتابه ردحاً من الزمان شارحاً ومفسراً ، إلا أن هذا لا يعني انقطاعه إلى مذهب واحد لا يحيد عنه ؛ بل كان ينتقي من كل مذهب ما يراه صواباً - وإن كان الغالب عليه هو المذهب البصري كما هو حال معظم نحاة الأندلس - فابن خروف أحد النحاة الجهابذة المجتهدين ، يأخذ بالرأي الذي ترجح عنده صحته وقويت حجته ، لايهمه أن يتعصب لمذهب دون الآخر ؛ لذا فقد اشتمل شرحه على آراء كثيرة ؛ منها ما اختاره من مذهب البصريين ، ومنها ما اختاره من مذهب الكوفيين ، ومنها ما وافق فيه بعض النحاة السابقين ، ومنها ما كان نتيج اجتهاداته الخاصة التي اشتهر بها ، وذاعت عنه في كتب النحو المتأخرة . كما أن هناك بعض الآراء التي نسبت إليه وفي النص ما يخالفها ، ولعلها في مؤلفاته الأخرى ، وسأورد فيما يلي نماذج لكل منها - إن شاء الله .

- الآراء التي وافق فيها جمهور البصريين :

- ١ - الإعراب أصل في الأسماء ، والكوفيون يرونه أصلاً في الأسماء والأفعال^(١) .
- ٢ - المضارع أعرب لمشابهته الأسماء ، والكوفيون يرون أنه أعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة^(٢) .

(١) انظر ص ٢٦٠ . وانظر الإيضاح للزجاجي ٧٧ ، والارتشاف ٤١٤/١ ، والهمع ٤٤/١ .

(٢) انظر ص ٢٧٣ . وانظر الإنصاف (م ٧٣) .

- ٣ - الأسماء الستة حروف العلة فيها أصول ، وإعرابها بتقدير الحركات ، والكوفيون يرون أنّ إعرابها بالحروف والحركات معاً^(١) .
- ٤ - الاسم الذي يُجمع جمع مذكر سالماً بالواو والنون والياء والنون يُشترط ألا يكون في مفردة تاء التأنيث، والكوفيون لا يشترطون ذلك ؛ بل أجازوا في نحو : طلحة طلحون^(٢) .
- ٥ - واو العطف تجمع بين الشيئين لفظاً ومعنى ، وليس فيها دليل على الأول منهما ، والكوفيون يرون أنّها تُعطي الترتيب^(٣) .
- ٦ - « كلا » و « كلتا » مثنيان معنى لا لفظاً ، والكوفيون يرون أنّها مثناة تثنية لفظية ومعنوية^(٤) .
- ٧ - الفعل مشتق من المصدر، والكوفيون يقولون إنّ المصدر مشتق من الفعل^(٥) .
- ٨ - اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير؛ نحو : هندٌ زيدٌ ضاربتة هي ، والكوفيون لا يوجبون ذلك^(٦) .
- ٩ - اللام الأولى في « لعل » زائدة ، والكوفيون يرونها أصلية^(٧) .

(١) انظر ص ٢٦٥ . وانظر الإنصاف (م ١٧) ، وائتلاف النصرة ٢٨ .

(٢) انظر ص ٢٨١ . وانظر الإنصاف (م ٤٢) ، وائتلاف النصرة ٣٠ .

(٣) انظر ص ٣٢١ . وانظر رصف المباني ٤٧٤ ، والجنى الداني ١٥٨ ، والمغني ٣٩٢/١ .

(٤) انظر ص ٣٣٦ . وانظر الإنصاف (م ٦٢) ، وائتلاف النصرة ٥٥ .

(٥) انظر ص ٣٧١ . وانظر الإنصاف (م ٢٨) .

(٦) انظر ص ٤٠٢ . وانظر الإنصاف (م ٨) ، وائتلاف النصرة ٣٢ .

(٧) انظر ص ٤٥٢ . وانظر الإنصاف (م ٢٦) .

١٠ - « إنَّ » وأخواتها هي الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر ، والكوفيون يرون أنَّ الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها (١).

١١ - الواو المصاحبة لـ « رُبَّ » ليست هي الخافضة ، وإنما الخفض بـ « رُبَّ » مقدرة ، والكوفيون يرون أنَّ الخفض بالواو نفسها (٢).

١٢ - اسم الفاعل إذا لم يكن معتمداً أو كان مصغراً لا يعمل ، والكوفيون يعملونه دون اعتماد ، ويجيزون إعماله مصغراً (٣).

١٣ - الجار والمجرور في « أفعل به » في التعجب هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل ، والكوفيون يقولون : إنَّ الجار والمجرور في موضع نصب ، والفاعل مضمَر في الفعل لا يظهر ، ولا يؤنث الفعل (٤).

١٤ - الميم المشددة في « اللهمَّ » زائدة للتأكيد ، وعوض من حرف النداء ، والكوفيون - وعلى رأسهم الفراء - يرون أنَّ الميم بقيّة من « أُمْنَا » ، وكأنَّ الأصل : « يا الله أُمْنَا » ، فحذف وبقيت الميم مشددة (٥).

١٥ - الثلاثي لا يرخم إلا إذا كان فيه تاء التأنيث ؛ نحو : ثبة وعدة علمين ، والكوفيون يجيزون ترخيمه إذا كان أوسطه متحركاً (٦) ؛ نحو : « يا عُنْ ، ويا حَجَّ » في « يا عُنْ ، ويا حَجَرَ » .

(١) انظر ص ٤٥٢ . وانظر الإنصاف (م ٢٢) .

(٢) انظر ص ٤٧٩ . وانظر الإنصاف (م ٥٥) .

(٣) انظر ص ٥٣٢ . وانظر ائتلاف النصرة ٨٦ .

(٤) انظر ص ٥٨٤ . وانظر شرح المفصل ١٤٧/٧ ، والارتشاف ٣/٣٤ .

(٥) انظر ص ٧٣٨ . وانظر الإنصاف (م ٤٧) ، وائتلاف النصرة ٤٧ .

(٦) انظر ص ٧٤٩ . وانظر الإنصاف (م ٤٩) ، وائتلاف النصرة ٤٨ .

- ١٦ - فعل الأمر مبنيّ ، والكوفيون يقولون إنه معرب (١) .
- ١٧ - « كيف » لا يجازى بها ، والكوفيون يجيزون ذلك (٢) .
- ١٨ - همزة « أيمن » همزة وصل ، والكوفيون يرون أنّها همزة قطع وواحدتها « يمين » (٣) .
- ١٩ - لام القسم يجوز أن تحذف في الضرورة ، والكوفيون أجازوه في غير الضرورة (٤) .
- ٢٠ - بدل المضمر من المضمر جائز ؛ نحو : « زيدٌ ضربته إياه » ، والكوفيون يمنعون ، وما جاء منه حملوه على التوكيد (٥) .
- ٢١ - اسم « لا » المفرد النكرة مبني على الفتح ، والكوفيون يرون أنّه معرب منصوب ، ولم ينون لأنّه نصب ناقص (٦) .
- ٢٢ - يقبح عمل المصدر غير الجاري ؛ نحو « الكلام » و « العطاء » ؛ فلا يقال : « أعجبني عطاؤك زيداً درهماً ، وكلامك عمراً » إلّا في الشعر ، والكوفيون يجيزونه قياساً (٧) .
- ٢٣ - الابتداء عامل في المبتدأ ، والمبتدأ عامل في الخبر ؛ وهو أحد ثلاثة مذاهب للبصريين ، فاتفقوا على أن الابتداء عامل في المبتدأ ، واختلفوا في رافع

(١) انظر ص ٨٥٧ . وانظر الإنصاف (م ٧٢) ، وائتلاف النصرة ١٢٥ .

(٢) انظر ص ٨٦٨ . وانظر الإنصاف (م ٩١) ، وائتلاف النصرة ١٥٦ .

(٣) انظر ص ٥١٢ . وانظر الإنصاف ٥٩ ، وائتلاف النصرة ٥١ .

(٤) انظر ص ٥٠٣ . وانظر شرح الكافية ٣١١/٤ ، والهمع ٢٤٦/٤ .

(٥) انظر ص ٣٤٦ . وانظر الهمع ٢١٩/٥ .

(٦) انظر ص ٩٨١ . وانظر الإنصاف (م ٥٣) ، وائتلاف النصرة ٥٠ .

(٧) انظر ص ٦٣٠ . وانظر الهمع ٧٧/٥ .

الخبر على مذاهب : قيل : الابتداء وحده ، وقيل : المبتدأ وحده ، وقيل :
الابتداء والمبتدأ معاً . والثاني هو اختيار ابن خروف . والكوفيون يرون أن
المبتدأ والخبر يترافعان (١) .

هذه نماذج لآراء ابن خروف التي وافق فيها البصريين ، ولا أدعى أنني قد
استوفيتها كلها ؛ وإنما هي بعض الآراء التي يبرز فيها مذهب البصريّ جلياً ، فشرحه
كلّه ينطق ببصريته حتّى لقد جرى مذهبهم على لسانه دون تكلف ، فلم يكن
ثمة حاجة لنسبتها إليهم .

- الآراء التي وافق فيها جمهور الكوفيين :

- ١ - الألف والواو والياء في التشنية والجمع علامات إعراب ، ومذهب البصريين
أنها حروف إعراب بمنزلة التاء من « قائمة » والألف من « حبل » (٢) .
- ٢ - المضارع رفع لعدم الجازم والناصب ، لا لوقوعه موقع الاسم كما يرى
البصريون (٣) وعلى رأسهم سيبويه .
- ٣ - « أجمع » و « جمعاء » يجوز تشنيتهما في باب التوكيد قياساً على «
أحمر » ، و « حمراء » . والبصريون يمنعون ذلك (٤) .
- ٤ - لا تبدل النكرة من النكرة أو من المعرفة إلا أن تكون موصوفة أو بها إفادة ،
والبصريون يجيزون إبدالها مطلقاً (٥) .

(١) انظر ص ٣٩٦ . وانظر الإنصاف (م ٥) ، واختلف النصرة ٣٠ .

(٢) انظر ص ٢٦٣ . وانظر الإنصاف (م ١٣) .

(٣) انظر ص ٢٧٣ . وانظر الإنصاف (م ٧٤) ، واختلف النصرة ١٢٧ .

(٤) انظر ص ٣٣٨ . وانظر اختلف النصرة ٧٤ .

(٥) انظر ص ٣٤٦ . وانظر الهمع ٢١٨/٥ .

٥ - جملة الحال الفعلية الماضية لفظاً ومعنى إذا كان فيها ضمير لم تحتاج إلى الواو ولا إلى « قد » . والبصريون يشترطون لوقوع الماضي حالاً اقترانه بـ « قد » ظاهرة أو مضمرة ، أو بما يقرب به من الحال (١) .

٦ - المبتدأ لا يحتاج إلى خبر مع واو المعية ؛ نحو : كل رجل وضيعته ؛ لأن الواو قامت مقام « مع » . والبصريون يرون أن الخبر محذوف وجوباً ، وتقديره « مقرونان » . قال ابن خروف : « ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه ، فإن قدر مقرونان فليان المعنى » (٢) .

٧ - « من » قد تكون في الزمان ؛ نحو : « صمت من يوم الخميس إلى يوم الخميس » ، والبصريون لا يجيزون (٣) استعمالها في الزمان وتأولوا ما جاء منه على حذف مضاف .

٨ - الفعل المضارع بعد واو المعية ينتصب بخلاف الثاني الأول في المعنى أو اللفظ . والبصريون ينصبونه بـ « أن » مضمرة (٤) ؛ وذلك نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » .

٩ - إضافة الشيء إلى نفسه نحو : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى جائزة لاختلاف اللفظين دون دعوى حذف ولا نقل . والبصريون يمنعونه ، وماورد منه تأولوه ، وتقديرهم : مسجد الموضع الجامع ، وصلاة الساعة الأولى (٥) .

(١) انظر ص ٣٨٤ . وانظر الإنصاف (م ٣٢) ، واتلاف النصرة ١٢٤ .

(٢) ص ٣٩٤ . وانظر اتلاق النصرة ٧٦ .

(٣) انظر ص ٤٧٣ . وانظر ص ٨٦٢ . وانظر الإنصاف (م ٥٤) ، واتلاف النصرة ١٤٢ .

(٤) انظر ص ٧٩٩ . وانظر الإنصاف (م ٧٥) ، واتلاف النصرة ١٢٧ .

(٥) انظر ص ٦٧٧ . وانظر الإنصاف (م ٦١) ، واتلاف النصرة ٥٤ .

١٠ - حذف حرف النداء مع الأسماء المفردات المقصود قصدها جائز ؛ نحو :
يارجل ، والبصريون يمنعونه وما جاء منه موقوف عندهم على السماع
أو ضرورة (١) .

هذا ، وفي الشرح آراء أخرى وافق فيها ابن خروف الكوفيين ، ولم أقصد
استيعابها ؛ بل قصدت التدليل على بعض اختياراته من المذهب الكوفي على سبيل
التوضيح .

- الآراء التي وافق فيها بعض العلماء السابقين :

وهي الآراء التي انفرد بها بعض النحاة ، وخالفوا فيها الجماعة ، ووافقهم
عليها ابن خرووف ، واشتهرت عنهم في كتب النحو المتأخرة ؛ من ذلك :

١ - تنوين اسم «لا» النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً :

اختلف في اسم «لا» النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً على أقوال (٢) :

أحدها : وجوب بنائه على الكسر .

الثاني : وجوب بنائه على الفتح .

الثالث : جواز الأمرين .

واختلف القائلون بينائه على الكسر ؛ فالأكثر على أنه لا ينون .

وذهب ابن خرووف موافقاً ابن الدهان إلى أنه ينون ؛ وذلك نحو :

«لا مسلمات لك» ؛ لأن التنوين فيه إزاء النون في جمع المذكر السالم (٣) .

(١) انظر ص ٧١٥ . وانظر شرح الكافية ٤٢٦/١ .

(٢) انظرها في الارتشاف ١٦٥/٢ ، والهمع ٢٠١/٢ .

(٣) انظر ص ٢٦٨ .

٢ - لا ترد « كان » وأخواتها إلى ما لم يسم فاعله :

اختلف النحويون في بناء كان وأخواتها للمفعول ؛ فمن النحويين من أجازوه ومنهم من منعه .

وقد وافق ابن خروف ابن السراج ، والفارسي ، والسهيلي ، وابن طاهر على المنع ؛ قال : « ولم ترد كان وأخواتها إلى ما لم يسم فاعله للزوم حذف الاسم وإبقاء الخبر لغير دليل ، ولا يجوز حذف أحدهما من غير دليل »^(١).

٣ - زيادة لام المستغاث :

اختلف النحويون في لام المستغاث^(٢) ؛

فقليل : ليست بزائدة ، وتعلق بالفعل المحذوف ،

وقيل : تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل .

وقيل : هي زائدة ، ونسب هذا الرأي للمبرد وابن الطراوة^(٣) ، وهو اختيار ابن خروف^(٤) .

٤ - القرائن التي تعين المضارع للمستقبل :

ذكر النحويون قرائن لفظية عديدة تخلص المضارع للمستقبل ؛ منها: السين ، وسوف ، وحروف النصب ، وحروف الجزم - إلأ « لم » و « لَمَّا » - وجميع الجوابات ، ولام الأمر ، و « لا » في النهي ، والدعاء ، ونونا التوكيد ، وظروف الزمان المتعلقة به .

(١) ص ٤٥٠ . وانظر الأصول ٨١/١ ، والارتشاف ١٨٤/٢ ، والهمع ٤٠/٦ .

(٢) انظر هذه الاختلافات في الارتشاف ١٤٠/٣ ، والمغني ٢٤٠/١ ، والهمع ٧٢/٣ .

(٣) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من مؤلفاتهما . وهو في شرح الجمل لابن الفخار ٧٢٣/٢ ، والمغني

٢٤٠/١ .

(٤) انظر ص ٧٤٤ .

وزاد الجزولي وابن خروف « القسم » على القرائن المتقدمة (١) .

٥ - المقادير من الظروف المعلومة :

عدّ النحويون ظروف المكان الدالة على المقادير نحو : « ميل » ،
و « فرسخ » ، و « بريد » من الظروف المبهمة ؛ لأنّ تحديدتهما على جهة
التقريب . على حين عدّها الجزولي وابن خروف من الظروف المعلومة المقادير ؛
لأنّ لها نهاية معروفة ، وحدوداً محصورة (٢) .

٦ - الإخبار بظرف الزمان عن الجثة :

المشهور عند جمهور النحويين أنّ ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم
عين ، وتألّوا ما جاء منه على حذف مضاف ؛ نحو : الليلة الهلال . أي :
طلوعه ، والثلج شهرين . أي : وجوده ، والرطب شهري ربيع . أي : نضوجه .
في حين أجاز ابن خروف في غير موضع من شرحه الإخبار بظرف الزمان عن
الجثة من غير تأويل ، بشرط الفائدة (٣) ، مسبوقاً في ذلك بابن الطراوة ، وتبعهما
ابن مالك (٤) .

٧ - الصفة المشبهة تكون للأزمنة الثلاثة :

اختلف النحويون في زمن الصفة المشبهة (٥) ؛ فذهب السيرافي - فيما نقل
عنه السيوطي - إلى أنّها أبداً بمعنى الماضي . وذهب ابن السراج إلى أنّها أبداً بمعنى

(١) انظر ص ٢٧٢ ، والمقدمة الجزولية ٣٣ ، والهمع ٢١/١ .

(٢) انظر ص ٣٧٦ ، والمقدمة الجزولية ٨٧ ، والهمع ١٥٠/٣ .

(٣) انظر ص ٤٠١ ، ٣٩٠ .

(٤) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٣٧ ، وشرح التسهيل ٣١٩/١ ، والهمع ٢٣/٢ .

(٥) انظر الهمع ٩٣/٥ .

الحال (١). وأكثر النحويين لا يشترطون أن تكون بمعنى الحال . وذهب ابن خروف متابعاً لشيخه الخدب إلى أنها تكون للأزمة الثلاثة (٢) .

٨ - الحال إذا كانت معرفة :

أوجب النحويون في الحال التنكير ، إلا أنها جاءت معرفة في بعض الأساليب ؛ نحو : جاءوا الجماء الغفير وطلبتة جهديك وطاقتك ، و * أرسلها العراك * فتأولوها النحويون تأويلات شتى ؛ ففي نحو : * أرسلها العراك * ذهب سيبويه إلى أنها اسم موضوع موضع المصدر ، والتقدير : أرسلها اعتراكاً (٣) .

- وذهب الأخفش والمبرد والفارسي إلى أنها اسم منصوب على المصدر بفعل مضمر ، والجملة هي الحال ، والتقدير : « أرسلها تعترك اعتراكاً » (٤) .

- وذهب ابن الطراوة إلى أنها صفات لمصادر محذوفة ، والتقدير : « أرسلها الإرسال العراك » (٥) .

- وذهب ابن خروف موافقاً لشيخه ابن طاهر إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة ؛ بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين ، منتصبة على الحال بنفسها ، مشتقة من ألفاظها ومعانيها ؛ والتقدير : « أرسلها معتركة » (٦) .

(١) انظر الأصول ١/١٣٣ .

(٢) انظر ص ٥٥٩ .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٧٢ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٣٦ ، والإيضاح ٢٢١ .

(٥) انظر (ابن الطراوة النحوي ٢٥٨) .

(٦) انظر ص ٣٨٠ ، والارتشاف ٢/٣٣٨ .

٩ - زيادة « فَعِيل » في الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، وإعمالها ماضية :

المعروف عند جمهور النحويين أنّ صيغ المبالغة التي تعمل عمل اسم الفاعل هي : « فَعُول » ، و « فَعَّال » ، و « مِفْعَال » ، و « فَعِل » ، و « فَعِيل » ، وزاد ابن خروف إليها « فَعِيلًا » ^(١) ؛ نحو : « شَرِيب » ، موافقاً لابن ولاد .
كما أجاز إعمال هذه الأمثلة في الماضي على حكم اسم الفاعل ^(٢) ، موافقاً لشيخه ابن طاهر ، والمشهور عند جمهور النحويين أنّها لا تعمل إذا كانت بمعنى الماضي ^(٣) .

١٠ - إعراب « حبّذا » ومخصوصها ، والمنصوب بعدها :

اختلف النحويون في إعراب « حبّذا » ومخصوصها ^(٤) :
ف قيل : إنّها اسم مركب مرفوع بالابتداء ، والمخصوص هو الخبر .
وقيل : إنّها فعل ، والمخصوص هو الفاعل .
وقيل : إنّ « حب » فعل ماض جامد ، و « ذا » فاعلها ، وهما خبر ، والمخصوص المبتدأ .
وهذا الرأي الأخير هو اختيار ابن خروف ^(٥) ، موافقاً لابن درستويه وابن كيسان والفارسي وابن برهان ، ونسب للخليل وسيبويه .
كما اختلفوا في المنصوب بعدها ^(٦) .

(١) انظر ص ٥٥١ .

(٢) انظر البسيط ١٠٥٧/٢ ، ١٠٦٢ ، والارتشاف ١٩٤/٣ ، والهمع ٨٨/٥ .

(٣) انظر هذه الاختلافات في الارتشاف ٢٩/٣ .

(٤) انظر ص ٥٩٩ .

(٥) انظر الاختلافات في الارتشاف ٢٩/٣ وما بعدها .

فقليل : منصوب على الحال .

وقيل : منصوب على التمييز .

وقيل : إن كان جامداً كان تمييزاً ، وإن كان مشتقاً كان حالاً . وهو اختيار

ابن خروف (١) .

١١ - « كم » للقليل والكثير :

ذهب أكثر النحويين إلى أن « كم » الخبرية يراد بها العدد الكثير .

وذهب ابن خروف موافقاً لشيخه ابن طاهر إلى أنها تقع على القليل

والكثير (٢) .

١٢ - « إماً » ليست بحرف عطف :

« إماً » حرف عطف عند أكثر النحويين (٣) ، وذهب ابن خروف إلى أنها

ليست بحرف عطف لاستعمالها مع الواو، ولا يدخل حرف عطف على مثله (٤) ،

وهو في ذلك يوافق يونس وابن كيسان والفارسي (٥) .

١٣ - « لكن » - المخفضة - للاستدراك وليست عاطفة :

اختلف النحويون فيها على مذاهب (٦) :

(١) انظر ص ٦٠١ .

(٢) انظر ص ٦٥٦ ، والارتشاف ٣٧٩/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/٣٤٤ ، والجنى الداني ٥٢٨ ، والمغني ١/٦٢ ، ورصف المباني ١٨٢ .

(٤) انظر ص ٣٢٠ .

(٥) انظر الإيضاح ١/٢٩٧ ، والجنى الداني ٥٢٩ .

(٦) انظر هذه المذاهب في الارتشاف ٢/٦٢٩ ، والجنى الداني ٥٨٧ ، والمغني ١/٣٢٤ ، وابن كيسان

النحوي ١٧٠ .

أحدها : أنّها عاطفة إذا تجردت من الواو ، أما إذا اقترنت بالواو فهي حرف ابتداء والواو هي العاطفة .

الثاني : أنّها عاطفة سواء اقترنت بالواو أم تجردت منها .

الثالث : أنّها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو زائدة .

الرابع : أنّها للاستدراك وليست عاطفة ، ولا بد من اقترانها بالواو . وهو اختيار ابن خروف^(١) موافقاً ليونس .

١٤ - مخصص « نعم » و « بئس » مبتدأ :

في مخصص « نعم » و « بئس » إذا تأخر - نحو : نعم الرجل زيد - أقوال^(٢) :

أحدها : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : « هو زيد » .

الثاني : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : « زيد هو ، أو زيد الممدوح » .

الثالث : أن يكون بدلاً من « الرجل » .

الرابع : أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبراً كحاله إذا تقدم ، وهو مذهب سيبويه والأخفش واختاره ابن خروف^(٣) .

(١) انظر ص ٣٢٤ .

(٢) انظر هذه الأقوال في الارتشاف ٢٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١ .

(٣) انظر ص ٥٩٤ .

- الآراء التي انفرد بها :

١ - جواز ترخيم المستغاث إذا لم تكن فيه اللام :

المشهور بين النحويين امتناع ترخيم المستغاث مطلقاً ، وأجازه ابن خروف إذا لم تكن فيه لام المستغاث ؛ نحو قول الشاعر :

تمقاني ليقتلني لقيطٌ أعام لك بن صمصعة بن سعد

قال : « فاستغاث بعامر من غير زيادة ، ورخمه » (١) .

وقد ذكره عنه ابن الضائع ، وحمله على أنه ضرورة . كما ذكره عنه أبو، حيان والسيوطي (٢) .

٢ - العلل التي تمنع واحدة منها الصرف :

المشهور عند جمهور النحويين أن العلل التي تمنع الصرف وحدها ، وتقوم مقام علتين اثنتان (٣) ؛ هما :

١ - ألف التأنيث مطلقاً ؛ نحو : حبلى ، وحمراء .

٢ - والجمع المتناهي ؛ نحو : مساجد ، وقناديل .

وزاد ابن خروف علة ثالثة ؛ وهي الألف والنون في « فعلان فعلى » ؛ نحو : سكران سكرى .

وغيره من النحويين لا يرون أنها علة كافية لضعفها ، فلا تقوم مقام علتين ؛ بل لا بد لها مع زيادة الألف والنون العلمية أو الوصف (٤) .

قال ابن خروف : « والثلاث الباقية التي تمنع واحدة منها الصرف ؛ ألفا التأنيث - مقصورة وممدودة - نحو : حمراء ، وحبلى ، والألف والنون في فعلان

(١) ص ٧٤٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل ٥٧ أ ، والارتشاف ١٥٢/٣ ، والهمع ٧٨/٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢ .

(٤) انظر شرح الكافية ١٥٨/١ .

فعلى ؛ نحو: سكران وغضبان ، والجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد . فهذه الثلاث إذا وجد منها واحدة في الاسم امتنع من الصرف البتة في المعرفة والنكرة، وقامت مفردة مقام شيئين مما تقدم ؛ لوجود معناه فيهما ، وهو اللزوم «^(١)» .

٣ - ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾^(٢) « النار » فيه بدل إضواب :

- ذهب الفراء والفارسي إلى أنّ « النار » في الآية بدل اشتمال^(٣) .
- وذهب ابن الطراوة والسهيلي إلى أنّه بدل الشيء من الشيء^(٤) .
- وأجاز أبو حيان فيه الوجهين ، وذكر عن ابن خروف أنّه بدل إضراب^(٥) .
- قال ابن خروف : « وهو فيه أظهر من بدل الاشتمال »^(٦) .

٤ - « ما خلا » وأخواتها :

- أجاز النحويون فيها نصب والجر ، والذي يهمننا هنا هو حالة النصب ؛ فاتفق النحويون على أنّ « ما » مصدرية ، و « ما خلا » في موضع نصب .
- قال السيرافي : على الحال . وقيل : على الظرفية .
- وقال ابن خروف : على الاستثناء - ذكر ذلك عنه أبو حيان وابن هشام -^(٧)
- قال : « و " ما " في " ما عدا " ، و " ما خلا " مصدرية في موضع نصب على الاستثناء ؛ ويجوز أن تكون " ما " مع " خلا " زائدة وخفض ما بعدها يجعلها حرفاً مع " ما " »^(٨) .

(١) انظر ص ٨٩٧ .

(٢) البروج ٥/٨٥ .

(٣) انظر معاني القرآن ٢٥٣/٣ ، والإيضاح ٢٩٤/١ .

(٤) انظر الإفصاح ١٣٩ ، ونتائج الفكر ٣٠٨ .

(٥) انظر البحر المحيط ٤٥٠/٨ ، والارتشاف ٦٢٣/٢ .

(٦) ص ٣٤٣ .

(٧) انظر الارتشاف ٣١٨/٢ ، والمغني ١٤٣/١ .

(٨) ص ٩٦٢ .

٥ - « أول ما أقول أنبي أحمد الله » :

للتحويين في هذه العبارة توجيهات عديدة ؛ والذي يعنينا منها هو توجيههم لـ « ما » (١) ، وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون موصولة بمنزلة « الذي » .

الثاني : أن تكون مصدرية .

الثالث : أن تكون نكرة موصوفة .

وذكر النحويون التوجيه الأول والثاني ، وأضاف ابن خروف إليهما الثالث ؛ قال : « وما مصدرية ، أو نكرة موصوفة ، أو موصولة ، والعائد محذوف ، وهو مفعول القول ، ويجوز إظهاره » (٢) . وذكر أبو حيان هذه الزيادة عن ابن خروف قال : « والصحيح منعه » (٣) .

٦ - جملة الحال الماضية معنى لا لفظاً نحتاج إلى الواو :

المعروف عند النحويين أن جملة الحال المنفية بـ « لم » يجوز فيها الاختصار على الضمير ، وعلى الواو ، والجمع بينهما ؛ إلا أن ابن خروف أوجب اقترانها بالواو ، كان فيها ضمير أو لم يكن ، قال : « فإن كانت [ماضية] معنى لا لفظاً ؛ نحو : جاء زيد ولم يخرج عمرو ، احتاجت إلى الواو ، كان فيها ضمير أو لم يكن » (٤) . ورده عليه ابن مالك وأبو حيان والسيوطي ؛ لأن السماع بخلاف ما قال (٥) .

(١) انظر هذه التوجيهات في الكتاب ١٤٣/٣ ، والإيضاح للفارسي ١٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٤/١ ، والبسيط ٨٣٣/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٥٣/٢ .

(٢) ص ٤٧١ .

(٣) الارتشاف ١٤١/٢ .

(٤) ص ٣٨٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٧٠/٢ ، والارتشاف ٣٦٧/٢ ، والهمع ٤٨/٤ .

- الآراء التي نسبت إليه وفي النص ما يخالفها :

مما هو جدير بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى وجود بعض الآراء التي نسبت لابن خروف وهي مخالفة لما في هذا الشرح ؛ ولعلها في مؤلفاته الأخرى ، إذ إن شرح الجمل لم يكن أشهر كتب ابن خروف ولا أوسعها انتشاراً ، ولا غرابة حينئذ أن نجد فيه ما يخالف بعضاً مما نقله النحاة عنه ؛ من ذلك :

١ - قال ابن هشام : « وزعم ابن خروف أن « ما » المصدرية حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافاً ، والصواب مع ناقل الخلاف » (١) .

أما ابن خروف فبعد أن ذكر الأسماء النواقص والحروف الجارية مجراها ؛ قال : « و (ما) في قول سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين - رحمهم الله - ومن ذكر خلافاً بينهما أخطأ عليهما ... » إلى أن يقول : « ف (ما) في هذه المواضع تحتمل تأويلين في التقدير ؛ إن شئت جعلتها اسماً بمنزلة الذي ، وإن شئت حرفاً موصولاً بمنزلة « أن » ، وكلا القولين لسيبويه والأخفش - رحمهما الله - فلما قدرها بـ (الذي) كانت اسماً ، ولما قدرها بلفظ المصدر كانت حرفاً » (٢) .

قال ابن بزيمة : « والذي قاله حسن لولا أن الخلاف بينهما قائم مشهور » (٣) .

فواضح من كلام ابن خروف أنه لا يقول بحرفيتها مطلقاً ، ولم يدّع أنهم اتفقوا على حرفيتها - كما ذكر ابن هشام - بل يجعلها محتملة للاسمية والحرفية على حسب التأويل والتقدير ، وهو مذهب سيبويه والأخفش بمقتضى استنتاج ابن خروف ، إذ إنهما لم يصرحا بذلك (٤) .

(١) المغني ١/ ٣٣٨ .

(٢) ص ٢٩٣ .

(٣) غاية الأمل ١/ ٧٤ .

(٤) انظر تعليق هامش (٧) ص ٢٩٣ .

٢ - نقل السيوطي عن ابن طاهر وابن خروف أن المعرف بالإضافة « في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضمر؛ لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله » (١) .
وفي شرح ابن خروف : « و سائر المضافات تابعة لما أضيفت إليه ، في الدرجة الثانية منه » (٢) .

فلم يقل بتساويهما في المرتبة ؛ بل المضاف في الدرجة الثانية بعد المضاف إليه في التعريف .

٣ - نقل عنه ابن بزيمة منع دخول لام الابتداء على الفضلة تقدمت أو تأخرت ؛ لأنها متأخرة وإن تقدمت في اللفظ ، وخطأه في ذلك . وذكر أن ذلك في شرح الكتاب (٣) .

وابن خروف يقول في شرح الجمل : « وتدخل على الخبر حيث كان ما لم يتصل بـ « إن » ، وعلى معمول الخبر إذا تقدم عليه ؛ نحو : إن زيداً لفي الدار لقائم » (٤) ، فأدخل اللام على الفضلة .

٤ - نسب إليه أبو حيان ، والمرادي ، والسيوطي ، والبغدادي القول بأن « على » اسم ولا تكون حرفاً (٥) .

ونصّه كما في الشرح : « ومنها ما يشترك لفظه بين الاسم والحرف ؛ نحو : عن ، وعلى ، إذا خفضتا كانتا حرفين ، وإن دخل عليهما خافض كانتا اسمين » (٦) ، فلم يقصرها على الاسمية ؛ بل يقول باشتراكها في الاسمية والحرفية .

(١) الهمع ١/١٩٣ .

(٢) ص ٣١١ .

(٣) انظر غاية الأمل ١/٢٤٢ . ولعله في الجزء المفقود من التنقيح .

(٤) ص ٤٥٥ .

(٥) انظر الارتشاف ٢/٤٥١ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والهمع ٤/١٨٨ ، والخزانة ١٠/١٤٨ .

(٦) ص ٤٨٠ .

٥ - ذكر عنه ابن مالك أنّه يجيز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجارّ والمجرور ، وأنّ هذا مذهبه في كتاب سيبويه (١) .

وابن خروف يقول في شرح الجمل : « ولا فصل في قول الشيوخ والمحققين » (٢) . فصيغته هذه تدل على منع الفصل لا على جوازه . ولعله قال بالرأي الأوّل ثم رجع عنه ، وهو أمر وارد الحدوث عند النحويين .

٦ - نسب إليه أبو حيان القول بأنّ « أفعل » في التعجب أمر حقيقة ، والهمز للنقل ، وبزید مفعول ، والباء زائدة (٣) .

وابن خروف يقول : « وقولهم: افعل به لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب ، والجار والمجرور هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل » (٤) .

٧ - نقل عنه أبو حيان ، والمرادي ، وابن الفخّار ، وابن مالك ، والسيوطي أنّ العامل في الاسم المنصوب بعد « إلّا » هو ما قبل « إلّا » دون توسطها (٥) .

ونصّ ابن خروف هو : « والعامل في الاسم المنصوب - في الصحيح من الأقوال وهو قول سيبويه - الفعل الأوّل أو الابتداء يتوسطه إلّا ؛ لأنّ إلّا تصيّر الكلام بمعنى غير ، وهي من التوابع ، فعمل في الاسم المنصوب الفعل كما عمل في غير » (٦) . فواضح من كلامه أنّ العامل في الاسم المنصوب بعد إلّا الفعل الأوّل أو الابتداء يتوسطه إلّا . وفيه اختلاف عما نقلوه عنه .

(١) انظر شرح التسهيل ٤٢/٣ ، ولعله في الجزء المفقود من التنقيح .

(٢) ص ٥٧٤ .

(٣) انظر الارتشاف ٣٥/٣ .

(٤) ص ٥٨٤ .

(٥) انظر على التوالي : الارتشاف ٣٠٠/٢ ، والجنى الداني ٥١٦ ، و (أبا عبد الله بن الفخار وجهوده في

الدراسات النحوية ٩٦٣/٣) ، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، والهمع ٢٥٢/٣ .

(٦) ص ٩٥٨ .

٨ - نسب إليه ابن الضائع القول بأنّ حذف نون الثنية كثير في الشعر ؛ قال : « وليس كما زعم بأنّه كثير في الشعر ؛ بل هو من الضرائر القليلة » (١) .
وابن خروف في شرح الجمل بعد أن أنشد أبياتاً ذكر أنّ حذف النون فيها ضرورة (٢) ، ولم يقل بقلّة أو كثرة ، وهو ما ذكره السيرافي في ضرورة الشعر (٣) ، وابن عصفور في الضرائر (٤) .
هذه بعض الآراء التي نسبت لابن خروف وفي النص ما يخالفها ، ولعلّها من مؤلفاته الأخرى ، فكثيراً ما يقول العالم برأي ثم يرجع عنه في مؤلف آخر ، وما أوردته فهو على سبيل التمثيل لا الحصر .

(١) شرح الجمل لابن الضائع ل ٨٥ أ .

(٢) انظر ص ٨٥١ .

(٣) انظر ص ١٩٩ من ضرورة الشعر .

(٤) انظر ص ١٠٧ من الضرائر .

المبحث السابع

موازنة بينه وبين بعض شروح الجمل الأخرى

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل لابن
بزيرة .

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل لابن
عصفور .

المبحث السابع

موازنة بين شرح ابن خروف وبين بعض شروح

الجمال الأخرى

حظي كتاب الجمال لأبي القاسم الزجاجي - رحمه الله - بشهرة واسعة بلغت عنان السماء ، ولا سيما في أوساط الأندلسيين والمغاربة ، فهو عندهم في المرتبة الثانية بعد كتاب سيبويه - إن لم يكن مساوياً له في الأهمية - فأكبوا على دراسته وشرحه حتى بلغت شروحه فيما يقال مائة وعشرين شرحاً^(١) ، ولعل السبب في اهتمام المغاربة به هو كونه كتاباً تعليمياً مختصراً سهل العبارة . ولعله من ناحية أخرى الحرص على حصول النفع الذي دعا به الزجاجي لكل من اشتغل بهذا الكتاب^(١) .

وحتى نتبين مكانة شرح ابن خروف من هذه الشروح لا بدّ من عقد موازنة بينه وبين بعضها ، وقد اخترت لذلك شرحين ؛ أحدهما : « غاية الأمل في شرح الجمال » لعبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التونسي ، المعروف بابن بزيمة ، المتوفى سنة (٦٦٢ هـ) . وثانيهما : الشرح الكبير لعلي ابن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي ، المتوفى سنة (٦٦٩ هـ) .

وسبب اختيارهما هو اكتمالهما ، وقرب عصري مؤلفيهما من العصر الذي عاش فيه ابن خروف .

(١) انظر مرآة الجنان للياقعي ٣٣٢/٢ . وانظر شروح الجمال في قسم الدراسة من البسيط ، وغاية الأمل .

الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل لابن بزيرة:

للحصول على نتائج علمية دقيقة لهذه الموازنة لا بد من الوقوف موقف الحياد من كلا الطرفين ، وعدم التحيز إلى أحدهما ، « فالتحيز لا يميز » .

وتتضح الموازنة بين الشرحين في النقاط التالية :

- من حيث المنهج :

فقد تقيد كل منهما بأبواب الجمل وسار على ترتيب موضوعاته ، وإن كان ثمة تغيير في العناوين فهي تغييرات طفيفة لا تمس المضمون .

وقد أشرت إلى تغييرات ابن خروف^(١) ، أما تغييرات ابن بزيرة فتتمثل في الآتي :

- أنقص من (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه)^(٢) العبارة الأخيرة منه كما فعل ابن خروف .

- ألغى (باب الجمع بين إن وكان) واختصر الكلام عنه اختصاراً شديداً ، فجعله في سطرين ، قال فيهما :

« وذكر بعده باب الجمع بين إن وكان ، وهو ظاهر بمعرفة أحكامهما مفردتين ، وجوز في كان النقص والزيادة ، وقد تقدم الخلاف إذا ألغيت هل لها فاعل أم لا ؟ والباب ظاهر »^(٣) .

- كما اختصر (باب الأفعال المهموزة) ، وجعله أيضاً في سطرين ، قال فيهما : « وبابه أيضاً السماع ، ومنه ما همزته أصلية ، ومنه ما يسهل ، وذكر أبو ،

(١) انظر منهجه وأسلوبه .

(٢) انظر غاية الأمل ٣٣١/١ . وانظر شرح ابن خروف ٥٥٩ .

(٣) غاية الأمل ٣٩٥/١ .

القاسم « استخذأ » في المهموز ، ومنهم من لا يهمزه . والتطويل في هذا الباب حظ اللغويين »^(١) .

- وألغى عنوان (باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء) ، وأدمجه في (باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم) ، ولم يذكر منه سوى البيتين اللذين وردا فيه^(٢) .

- وألغى عنوان (باب أو) ، وأدمج الكلام عنه في (باب الجواب بالفاء)^(٣) .

- كما ألغى (باب مواضع « من ») ، و (باب معرفة أبنية أقل العدد) .

- أدمج أبواب الهجاء الثلاثة ، و (باب أحكام الهمزة في الخط) ، وجعلها تحت (باب الهجاء)^(٤) .

- وأدمج (باب القول) ، و (باب الحكاية بمن) في (باب الحكاية)^(٥) .

- وأدمج (باب الحروف المموسة) ، و (باب الحروف المجهورة) في (باب الإدغام)^(٦) .

- اقتصر على الباين الأولين من أبواب التذكير والتأنيث الأربعة ، وأهمل الباين الأخيرين ، وكأنّه يرى أن القضايا اللغوية ليس لها مكان في شرحه ، أو أنّها واضحة لا تحتاج إلى شرح .

(١) غاية الأمل ٦٤٤/٢ .

(٢) السابق ٤٤١/٢ .

(٣) السابق ٤٦٥/٢ .

(٤) السابق ٦٢٧/٢ .

(٥) السابق ٦٧٦/٢ .

(٦) انظر غاية الأمل ٧٤٧/٢ .

هذه أهم التغييرات في مسميات الأبواب . أما من حيث النص فقد التزم ابن
 بزيمة بنص الجمل - غالباً - فكان يورد عبارات الزجاجي ، ثم يبدأ في شرحها متبعاً
 الطريقة المألوفة في شرح المتنون ؛ فبدأ شرحه بقوله : « قال أبو القاسم عبدالرحمن
 بن إسحاق الزجاجي : (أقسام الكلام ثلاثة) قلت : أقسام الكلام مضاف ...
 الخ » . ويأخذ في الكلام عن هذه القسمة ، وتقدير أبي القاسم لها ، ويرد
 الاعتراض عليها . ثم يشرع في تفسير (الكلام) ومشتقاته ، ومفرده ، واللغات
 فيه ، ووقوع الكلمة موقع الكلام ، ثم يأتي بأمثلة يخرج بها من النحو إلى العقيدة ،
 فيبين كلمة الله ، وكلمة الإخلاص ، والكلمة التي تنعقد بها الصدقات والنكاح ،
 ثم يعود مرة أخرى إلى جمع القلة والكثرة للكلم ، ومعناه الإصطلاحي .

وينتهي من تبين (الكلم) ليبدأ في تبين (الكلام) ، ومعانيه المختلفة ؛
 فيقول : « فمنها المعنى القائم في النفس فيسمى كلاماً وقولاً ؛ قال تعالى :
 ﴿ ويقولون في أنفسهم ﴾ وقال عمر - رضي الله عنه - : « زورت في نفسي
 كلاماً فسبقني إليه أبوبكر » . وهو المعبر عنه بالكلام النفساني الذي أثبتته الأشاعرة ،
 وميزوه عن الإرادة والعلم ، وجعله المعتزلة عين الإرادة .

ومنها : الألفاظ المركبة أفادت أو لم تفد .

وقد يطلق على الخطوط ، والإشارات ، والرموز ، وما يفهم من قرائن
 الأحوال ؛ قال تعالى : ﴿ ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً ﴾ . وتقول :
 قرأت كلام فلان ، والمقروء إنما هو الخطوط والرقوم . ومن إطلاقه على ما يفهم من
 قرائن الأحوال قول الشاعر ، وهو رؤية :

لو أنني أوتيت علم الحُكْلِ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامِ النَّمْلِ

فسمى ديب النمل كلاماً ، و يروى : ديب النمل «(١) .

ويستمر في تفسير الكلم والكلام ، وينتهي من رحلته هذه الطويلة ليبدأ
بعبارة أبي القاسم التي تليها ، وهكذا يمضي في شرحه .

في حين كان ابن خروف أقل منه التزاماً بعبارات الجمل ، فلا يورد منها إلا
ما احتاج إلى توضيح أو تبين أو استدراك ، وينطلق في شرحه وكأنما هو مؤلف
مستقل دون تطويل أو إسهاب ؛ فيبدأ بشرح النص بعد شرح البسملة والصلاة
على النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله :

« الكلام : مفيد الكلم ، والكلم جمع كلمة ، فالكلام : هو الألفاظ المفيدة
بالتركيب ، وأقله لفظان ؛ نحو : زيد قائم ، وقام زيد . وهو أجناس ، تحتها أنواع ،
تدل على أشخاص ومعان »(٢) . ثم ينتهي لتعريف الاسم ، وهكذا يمضي في
شرحه .

وقد تعمدت إيراد النصين عند كليهما للموازنة التي يتضح منها ما يلي :

- ١ - اختفاء عبارة الجمل عند ابن خروف ، وظهورها عند ابن بزيرة .
- ٢ - دقة العبارة ، والتركيز على المعنى النحوي ، والتدليل بالأمثلة النحوية المؤدية
للغرض عند ابن خروف .

والإسهاب والاستطراد والخروج عن الموضوع عند ابن بزيرة مما يصرف
القاريء عن الغرض الأساسي ، ويشتت الذهن ، بالإضافة إلى إقحام الجانب
العقائدي ، والتطرق إلى الفرق الإسلامية ، وأمور الشريعة دونما حاجة تدعو إلى
ذلك .

(١) غاية الأمل ٢/١ - ٤ .

(٢) شرح ابن خروف ٢٥٣ .

وبهذا يمكننا القول بأن ابن خروف نحويّ بمعنى الكلمة ، أما ابن بزيّة فقدمه في الفقه والحديث وعلم الكلام أشد رسوخاً منها في علم النحو .

٣ - توسع ابن بزيّة في شرحه توسعاً حتى كأنّه أراد أن يجمع كل ما قيل في المسألة ، وله طول نفس في الشرح ؛ في حين ابن خروف ألزم نفسه ببيان المقدمات ، والأهم من كلام أبي القاسم ، والتنبيه على أوهام شارحيه ، دون تطويل لا ضرورة فيه . وحسبنا أن نقف على (باب الإعراب)^(١) عند كليهما ليتضح ذلك ؛ ففي حين استغرق هذا الباب لوحة واحدة من المخطوط عند ابن خروف ، استغرق ضعفي ذلك عند ابن بزيّة . إلا أن ابن بزيّة يدركه الملل - أحياناً - فيتخلى عن منهجه هذا ، ويقتضب الكلام اقتضاباً مخلاً كما فعل في (باب الجمع بين إنّ وكان)^(٢) ، و (باب الأفعال المهموزة)^(٣) متعللاً بأن الباب ظاهر ، أو أن التطويل في هذا الباب من حظ اللغويين .

٤ - اتفق ابن خروف وابن بزيّة في افتتاح الأبواب - غالباً - بمقدمة يُذكر فيها الحد وما فيه من اختلافات العلماء ، ثم استعراض آراء النحويين في القضايا النحوية ، وتبيين ما فيها من فساد وخلل ، وترجيح ما فيها من صواب ، وكل ذلك مدعم بالأمثلة والشواهد ، وهو عند ابن خروف باعتدال وتوسط ، وعند ابن بزيّة بتطويل وإسهاب^(٤) .

٥ - واتفقاً أيضاً في الإكثار من النقل عن سيبويه ، والتذرع بآرائه كسند لتوثيق الرأي أو لدحضه .

(١) انظر شرح ابن خروف ٢٥٩-٢٦١ ، وغاية الأمل ١١/١ - ١٤ .

(٢) انظر غاية الأمل ١/٣٩٥ .

(٣) السابق ٢/٦٤٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال باب البدل ، وباب التوكيد عند كليهما .

وهنا أيضاً فارق لا بد من ذكره ؛ إذ نلمس الصلة الوثيقة بين سيبويه وابن خروف أكثر مما هي عليه بينه وبين ابن بزيمة ، فابن خروف عالم بأسرار كتاب سيبويه ومعانيه المستترة ، ولطائفه التي تدق على معظم الناس إلا على أمثال ابن خروف ومن عايش الكتاب وتعمق في فهم عباراته وألفاظه .

أما ابن بزيمة فمثله مثل كل نحوي أحب سيبويه ، وأخذ بآرائه وارتضاها ، لكننا لا نجد تلك المواقف الدقيقة اللطيفة التي تدل على الفهم العميق كالتي وقفها ابن خروف إزاء الكتاب^(١) .

٦ - وكان ابن بزيمة يختم الأبواب بما يسميه « مسائل » يجمع فيها القضايا التي تحتاج إلى تركيز واهتمام ، أو القضايا المختلف فيها .

في حين يدمجها ابن خروف ضمن الشرح ، ولا يحصرها في موضع مستقل^(٢) . ولا فرق بين الطريقتين إلا مزية التنظيم ، وحصر الاهتمام والتركيز عند ابن بزيمة ، وهي طريقة نافعة للمتعلمين .

٧ - ومما هو ملاحظ على منهج ابن بزيمة ولعه بالتقسيم والتفريع ؛ فنجده يقسم الإعراب إلى لغوي وصناعي^(٣) ، ويجعل علامات الإعراب أربع علامات ، تجري في ثمانية أحكام^(٤) ، ويقسم علامات الإعراب الأربع إلى قسمين ؛ مشترك ، ومختص^(٥) ، وهكذا . وهي مزية حسنة تضاف إليه .

(١) انظر موقفه من سيبويه .

(٢) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ١/١٢٨ ، وشرح ابن خروف ٣٤٤ .

(٣) انظر غاية الأمل ١/١١ .

(٤) السابق ١/١٤ .

(٥) السابق ١/٢٤ .

٨ - ويتخذ ابن بزيمة طريقة السؤال والجواب^(١) ، وهي طريقة تجذب انتباه القاريء ، وتدفع عنه الملل والسآمة ، وهي نافعة أيضاً للمتعلمين إذا لم تصل إلى حد المبالغة .

ومن حيث الأسلوب :

فإن أول ما يطالعنا في شرح ابن بزيمة أسلوبه الفقهي الذي يستخدمه علماء الكلام والمنطق ، والأصوليون ؛ فهو يتناول القضايا النحوية من وجهة نظر أصولية فقهية . كما يستشهد على القضايا النحوية بآراء الفلاسفة - كأبي نصر الفارابي - وعلماء الكلام ، والفقهاء ، والمتصوفين^(٢) - كالغزالي وغيره - ويتبع طريقتهم في الاستدلال على تلك القضايا^(٣) .

ويذكر اختلاف الأصوليين في الحدود ، ويورد آراء الفرق الإسلامية - كالأشعرية والمعتزلة - وأئمة المذاهب الفقهية - كالإمام مالك - والمفسرين - كابن عطية^(٤) - فيدلل بكلام علماء الشريعة على قضايا اللغة والنحو ، والأولى في هذا المقام أن يدلل بكلام النحويين واللغويين . وحسبنا أن نورد هذا النص دليلاً على ما سبق .

يقول ابن بزيمة : « واختلف المتكلمون في واضع الأسماء على مذاهب ؛ فقالوا : هو الله سبحانه وتعال - هو مذهب الأشعرية وابن فورك^(٥) - بدليل قوله

(١) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ٤٧/١ - ٤٨ .

(٢) انظر السابق ٥/١ ، ٨ .

(٣) انظر السابق ٤/١ .

(٤) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ٧/١ .

(٥) الأشعري هو علي بن إسماعيل ، أبو الحسن الأشعري ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، ومن أئمة علم

الكلام . توفي سنة ٣٢٤ هـ . انظر وفيات الأعيان ٢٨٤/٣ ، وابن فورك هو أبو بكر محمد بن الحسن

بن فورك الأنصاري ، من فقهاء الشافعية ، ومن علماء الأصول والكلام . توفي سنة ٤٠٦ هـ . انظر

طبقات الشافعية ١٢٧/٤ .

سبحانه: ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ ، وقوله سبحانه: ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ ، وليس المقصود من الألسنة الألسنة اللحمانية لتساويها ، بل اللغات .

وقيل : هي اصطلاحية - وهو مذهب أبي هاشم الجبائي^(١) وأتباعه .

وقيل : ابتداءؤها من الله سبحانه ، وتمامها من الناس ، وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني^(٢) - من علماء الأشعرية .

والرابع : الوقف . وقيل : إنها تدل على مسميات بالذات - وهو قول عبّاد بن سليمان الضمري^(٣) - وهو متفق على فساده^(٤) . ثم يستدرك قائلاً : « وليست هذه المسألة مما يتعلق استيفاء الكلام في أدلتها بغرضنا في هذا الفن »^(٤) .

وعلى النقيض منه ابن خروف ؛ فهو لا يكاد يذكر شيئاً مما أغرق فيه ابن بزيمة ، حتى عندما ذكر مذهب المازني وأكثر الأشعرية في لفظ الجلالة قال معقّباً : « وليس ذلك من شأنهم »^(٥) .

ويقول ابن بزيمة أيضاً : « وأقسام الأسماء بالنسبة إلى دلالتها على المعاني من الاشتراك ، والتواطؤ ، والتشكيك ، والترادف ، والتباين ، مقرر في فن المنطق »^(٦) .

(١) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي ، من زعماء المعتزلة ، له فرقة سميت البهشمية توفي سنة ٣٢١ هـ . انظر وفيات الأعيان ١٨٣/٣ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مهران الإسفراييني ، من علماء الفقه والأصول ، وكان ثقة في الحديث . توفي سنة ٤١٨ هـ . انظر وفيات الأعيان ٢٨/١ .

(٣) عبّاد بن سليمان الضمري من أئمة المعتزلة ، من الطبقة السابعة . انظر طبقات الشافعية ٢٩٩/٢ .

(٤) غاية الأمل ٦/١ ، ٧ .

(٥) شرح ابن خروف ٢٤٥ .

(٦) غاية الأمل ٧/١ .

ثم يمضي في شرحه مبيناً وجهة نظر الأصوليين في الاسم ، وما عليه جمهور الأشعرية ، ورد الإمام مالك في هذه المسألة ، وقول ابن عطية المفسر ، وقول الغزالي من أئمة الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء والمتصوفين ، ثم يأتي بأدلة من الحديث على أن الاسم غير المسمى . كل ذلك يشعرنا بأننا أمام كتاب فقهي فلسفي يتناول المنطق وعلم الكلام ، وعلم الأصول ، ولنا أمام كتاب في النحو ، وكأما أراد ابن بزيمة أن يرتقي بشرحه عن الشروح الأخرى ، ويتفوق على بقية شراح الجمل بما أتقنه من علوم الشريعة وأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق ، فنراه يرد على ابن خروف قوله بأن الأمر إذا كان من الأعلى فهو أمر ، وإذا كان من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء وتضرع ، وإذا كان من المتساوي فهو التماس وطلب^(١) . قال ابن بزيمة : « وهذا التقسيم ليس جارياً على مذهب الأشعرية ؛ لأنهم لا يشترطون في الأمر العلو ولا الاستعلاء ، ومذاهب الأصوليين فيه ثلاثة : فمنهم من اشترط العلو - وهو مذهب المعتزلة - ومنهم من اشترط الاستعلاء ، ومنهم من لم يشترط واحداً منها ، ودلائل هذه المذاهب مستفادة من اللسان . ولا عيب على ابن خروف في هذا ؛ إذ لم يكن له قدم في علم الأصول »^(٢) .

ولا وجه لاعتراض ابن بزيمة ؛ لأن ابن خروف نظر إلى المسألة من وجهة نظر النحويين ، لا من وجهة نظر الأصوليين^(٣) .

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ٨٥٨ وفيه : « ومعنى الأمر الوجوب إذا كان للأدنى ، فإن كان للأعلى فهو الدعاء والرغبة والطلب » .

(٢) غاية الأمل الأمل ٤٩٩/٢ ، ٥٠٠ .

(٣) انظر تقسيم النحويين في أصول ابن السراج ١٧٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٧ ، وشرح الكافية

أما من حيث الشواهد :

فعلى الرغم من كثرة شواهد ابن خروف إلا أنَّ ابن بزيمة فاقه في ذلك ، فقد بلغت شواهد الحديث عند ابن خروف في هذا الجزء ثلاثين حديثاً ، في حين بلغت في الجزء نفسه عند ابن بزيمة ستة وعشرين ومائة حديث .

أمَّا الأبيات الشعرية فقد اتفقا في جمع أبيات الجمل في نهاية القضية النحوية ، وشرحها ، إلا أنَّ عناية ابن خروف بالأبيات وخدمتها أكثر من عناية ابن بزيمة ، ففي حين يقتضب ابن بزيمة في شرح الأبيات وما يتعلق بها ، نرى ابن خروف يطيل في شرح الشاهد ، فلا يتركه حتى يستوفيه من جميع نواحيه^(١) ، فشرحه أشبه ما يكون بكتابين ضمّا في كتاب واحد ؛ أحدهما : شرح للمتن ، والآخر : شرح للأبيات ، ومعالجته للأبيات تشبه إلى حد كبير صنع السيوطي في شرح أبيات المغني ، والبغدادى في الخزانة .

وإجمالاً لما سبق أقول : إن الموازنة بين الشرحين قد تمخضت عن الآتي :

١ - إن شرح ابن بزيمة تغلب عليه النزعة الفقهية الأصولية التي تنبئ عن ثقافة الشارح الدينية ، وتبحره في علم الأصول والفقه والحديث والتفسير ؛ فلم يكن شرحه نحواً خالصاً ، بل كان نحواً مقدماً في قالب من قوالب علوم الشريعة ، مغلفاً بالفلسفة وعلم الكلام والمنطق .

ولا حاجة للخلط بين العلمين إذ إن لكل علم أصوله وقواعده التي يسير بمقتضاها ، بل قد يبلغ الأمر بابن بزيمة إلى أن يقدم آراء الأصوليين والفلاسفة على آراء النحويين في القضايا النحوية - كما رأينا سابقاً .

(١) انظر على سبيل المثال الشاهد الأول من الجمل عند ابن خروف ص ٣١٤ ، وعند ابن بزيمة

٢ - التزم ابن بزيمة بنص الجمل متبعاً الطريقة المألوفة في شرح المتون - وهذه منقبة حسنة ، تقرب بين المتن والشرح ، إلا أن إطلاته في الشرح ، وخروجه عن المسائل النحوية قد باعدت بينهما - والعذر لابن خروف في عدم التزام هذه الطريقة ؛ أنه ما قصد بشرحه تفسير كلمات الزجاجي كلمة كلمة ، وإنما أراد الاختصار على ما وهم فيه أبو القاسم وشرح الجمل .

٣ - تميز شرح ابن بزيمة بحسن التقسيم ، وكثرة الشواهد لا سيما شواهد الحديث الشريف ، وكثرة الشواهد تقرب المعنى إذا لم تصل إلى درجة المبالغة .

الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل لابن عصفور :

* سار ابن عصفور على غرار منهج ابن خروف وابن بزيمة من حيث الالتزام بترتيب أبواب الجمل مع بعض التغييرات اليسيرة ؛ وهي :

١ - زاد (باب عطف البيان)^(١) بعد باب البدل ، وهو ليس في الجمل . كما زاد (فصلاً في شواذ النسب)^(٢) .

٢ - أورد في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التي تمنع الصرف وأحكامه^(٣) ، وقد أدخل الزجاجي بعضها ضمن الباب .

٣ - جمع أبواب جمع التكسير الثمانية تحت عنوان واحد هو (باب الجمع المكسر)^(٤) .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ .

(٢) السابق ٣٢٢/٢ .

(٣) السابق ٢٢٩/٢ .

(٤) السابق ٥١٣/٢ .

٤ - أهمل (باب أبنية المصادر) ، و (باب اشتقاق اسم المكان والمصدر) ،
و (باب أبنية الأسماء) ، و (باب أبنية الأفعال) ، و (باب التصريف) ،
و (باب منه آخر) ، و (باب الإدغام) ، و (باب الحروف المهموسة) ،
و (باب الحروف المجهورة) ، و (باب من شواذ الإدغام) . فتجاهل هذه
الأبواب العشرة ولم يشرحها .

* التزم ابن عصفور بعبارات الجمل في الأبواب الثلاثة الأوائل فقط ، ثم
تخلص منها في بقية الأبواب ، وانطلق في شرحه وكأنما هو مؤلف مستقل .

* والملاحظ على شرح ابن عصفور حسن التقسيم والعرض ، وقد اشتهر
بذلك في سائر مصنفاته ، فقد قسم أبواب الكتاب إلى فصول ، تناول في كل
فصل منها مسألة من مسائل الباب ، ولم يضع لهذه الفصول عناوين ، ولكن
حدودها تظهر للمتمعن في شرحه^(١) .

* وابن عصفور يشبه ابن خروف في عنايته بالحدود والتعريفات^(٢) ، فكان
يفتح بها الأبواب ، وفي بعض الأحيان لا يكتفي بتعريف واحد بل نراه يأتي بعدة
تعريفات .

* أما من حيث الشواهد الشعرية فهي ثرة وفيرة عند ابن عصفور ، أكثر مما
هي عند ابن خروف ؛ ففي حين تبلغ في هذا الجزء عند ابن خروف أحد عشر
وثلاثمائة شاهد ، تبلغ أكثر من الضعف عند ابن عصفور في الجزء نفسه . إلا أن
ابن عصفور لم يهتم بإيراد شواهد الجمل كلها ، بل أورد بعضها وأتى بشواهد

(١) انظر على سبيل المثال أبواب التوابع حيث يظهر التقسيم فيها جلياً .

(٢) انظر على سبيل المثال تعريف الاسم ، والفعل ، والحرف ، والإعراب وهي عند ابن خروف على
التوالي : ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، وعند ابن عصفور : ٩٢/١ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢ .

كثيرة من عنده غير التي وردت في الجمل ، ولم يكن له عناية بشرحها وما يتعلق بها - كما فعل ابن خروف - بل لا يكاد يذكر عنها شيئاً سوى الغرض النحوي الذي ساقها من أجله .

أما شواهد القرآن الكريم والحديث والأثر ، فهي قليلة عند ابن عصفور أقل مما هي عليه عند ابن خروف .

* * *

وبعد هذا العرض يمكننا تقرير ما يلي :

- إن شرح ابن بزيمة تسيطر عليه النزعة الدينية الفقهية ، ويستعين بثقافته في علم الأصول والتفسير والحديث ، وعلم الكلام والمنطق والفلسفة لتثبيت القواعد النحوية ، ولإقامة الحجج والبراهين .

- بينما شرح ابن عصفور يتميز بحسن التقسيم ، وعرض الأفكار ، وإعطاء القضية النحوية حقها من الشرح والتفصيل ، والإلمام بجميع جوانب الموضوع ، مع تدعيم القواعد بعدد كبير من الشواهد الشعرية .

- أما شرح ابن خروف فيتسم بوفرة الآراء النحوية ، لا سيما آراء شراح الجمل - كابن بابشاذ وابن السيد - بالإضافة إلى آراء أئمة النحو من كوفيين وبصريين ، كما يتسم بعناية فائقة بالأبيات وما يتعلق بها .

المبحث الثامن (أثره في الخالفين)

- ابن بزفة .
- الخفاف .
- ابن الضائع .
- ابن الفخار .
- ابن لب .
- ابن مالك .
- أبي حيان .
- وابن هشام .
- والسيوطي .

المبحث الثامن

أثره في الخالفين

لمّا كان لآراء ابن خروف أهميّة بالغة عند النحاة المتأخرين ؛ فقد كثر النقل عنه ، ولا سيما من قبل شراح الجمل ، فقد كان شرحه على الجمل موضع عنايتهم واهتمامهم ، إذ إنّ ابن خروف يُعدّ حلقة الوصل بينهم وبين كتاب سيبويه ، فشرحه عليه من خيرة شروح الكتاب ، كما أنّ آراءه المتميزة ومكانته العلميّة جعلت كثيراً من المتأخرين يقبلون على آرائه يرصعون بها مؤلفاتهم ؛ إمّا موافقة ، أو معارضة ، أو استئناساً ، وقلّما يخلو كتاب نحويّ من كتب المتأخرين من آرائه ، غير أنّهم نادراً ما يشيرون إلى أيّ من كتب ابن خروف التي نقلوا عنها ، لكنّها لا تخرج عن أحد كتّابين ؛ إمّا شرح الكتاب ، أو شرح الجمل . وبما أنّ آراءه في الكتّابين متوافقة - في الغالب - لذا يمكننا بكل اطمئنان معرفة أثر شرح الجمل من خلال آرائه المبثوثة في كتب المتأخرين دون النظر إلى مصدر تلك الآراء طالما أنّها لا تتعارض مع ما جاء في النص ؛ فالذي يهم هو الرأي المطابق لما في شرح الجمل لا مسمّى الكتاب الذي نقل عنه ذلك الرأي .

أمّا آراءه المذكورة في شروح الجمل فأغلب الظنّ أنّها منقولة من شرحه على الجمل ، ولا ينصرف الذهن إلى سواه .

ومن نقل عنه من شراح الجمل : الخفاف (حوالي سنة ٦٥٠ هـ) ، وابن بزيمة (٦٦٠ هـ) ، وابن الضائع (٦٨٠ هـ) ، وابن الفخار (٧٢٣ هـ) ، وابن لبّ الغرناطيّ (٧٨٠ هـ) ، وغيرهم .

ونقل عنه على قلة : ابن عصفور (٦٦٩ هـ) ، وابن أبي الربيع (٦٨٨ هـ) .

ومن غير شراح الجمل : ابن يعيش (٦٤٣ هـ) ، وابن مالك (٦٧٢ هـ) ،

والرضي (٦٨٦ هـ) ، وأبو حيان (٧٤٥ هـ) ، والمرادي (٧٤٩ هـ) ، وابن هشام

(٧٦١ هـ) ، والزرركشي (٧٩٤ هـ) ، والسيوطي (٩١١ هـ) ، والبغدادى (١٠٩٣ هـ) وغيرهم .

فابن بزيظة : ممن أكثر النقل عن ابن خروف ، فقد نقل عنه بالكثرة التي نقل بها عن أئمة النحويين من أمثال الخليل ، والأخفش ، وابن السراج ، وابن جني ، والزمخشري .

ويتمثل النقل عنه في اعتراضاته عليه وتخطئته - وهو الغالب - وفي تأييده والدفاع عنه - أحياناً - وفي النقل عنه دون إشارة أو عزو - أحياناً أخرى - .

- فاعترض عليه قوله بأن الفعل في اسم الفاعل لا يكون إلا ماضياً^(١) . قال ابن بزيظة : « وهو تحكم لأن المقصود صورة العملية مطلقاً »^(٢) . وابن خروف مسبوق في هذا الرأي بابن السيد^(٣) فهو الأولى بالاعتراض عليه .

- واعترض عليه قوله بأنه لا يسمّى اسم فاعل في الاصطلاح إلا ما كان من الفعل المتعدي ، وما كان من غير المتعدي فيسمى صفة للفاعل اصطلاحاً ، واسم الفاعل لغة^(٤) . قال : « وأوّل من لم يسلم له هذا الاصطلاح سيبويه ، والفارسي ، والزرجاني ، والزمخشري ، وغيرهم من الأكابر ، فكلهم يدخل غير المتعدي في الباب ، ويمثل به ويستعمله استعمال المتعدي »^(٥) .

- واعترض عليه منعه دخول اللام المرحقة على الماضي الواقع خبراً

لـ « إن »^(٦) .

(١) انظر شرح ابن خروف ٥٤٠ .

(٢) غاية الأمل ٣٠٠/١ .

(٣) انظر اصلاح الخلل ٢٠٤ .

(٤) انظر شرح ابن خروف ٥٣١ .

(٥) غاية الأمل ٢٩٨/١ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٤٥٦ .

قال : « فمنعه ابن خروف ، وهو غير ممتنع »^(١) .

- واعترض عليه منعه فتح (إن) بعد القسم لعدم السماع والقياس^(٢) . قال :

« وقوله خطأ ؛ أمّا سماعاً فلأنه ثابت من حكاية المتقدمين الثقات . وأمّا قياساً فجرى على أصل ضابط الباب الذي أصّله ابن السّراج »^(٣) .

- واعترض عليه قوله بأنّ « الأصل في خفض للحروف مظهرة ، ومقدرة

في الإضافة »^(٤) . قال : « وهذا غير صحيح لا يسلمه له سيبويه ولا الفارسي ... » .

وقال : « والدليل على فساد ما زعمه ابن خروف من وجهين ؛ الأول : إنّه لو كان باب الإضافة على إضمار حرف الجر للزم أن يكون قليلاً ، لكنه كثر فليس على إضمار الحرف ، الثاني : إنّه لو كان كذلك لعدّ الحرف فاصلاً ، وذلك غير جائز .. »^(٥) .

- وخطأه وخطأ غيره في اعتراضهم على أبي القاسم في إطلاقه أنّ ما لا

يتعدى لا يرد إلى ما لم يسم فاعله^(٦) ، ووصف اعتراضهم عليه بالتعسف^(٧) .

- وخطأه لإجازته الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مع المصدر ،

ولدفاعه عن قراءة ابن عامر^(٨) .

(١) غاية الأمل ٢٤٢/١ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٤٧٠ .

(٣) غاية الأمل ٢٥٥/١ .

(٤) شرح ابن خروف ٤٧٣ .

(٥) غاية الأمل ٢٥٩/١ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٥٢٢ .

(٧) انظر غاية الأمل ٢٩٢/١ .

(٨) انظر شرح ابن خروف ٨٥٢ .

قال : « وقول ابن خروف في ذلك خطأ بنص الجماعة »^(١) .

- وخطأه في تعليقه امتناع تشية واحد العددي بأنه لا ثاني له من لفظه ، ولو كان له ثان لم يُقل لأحدهما واحد ، ولم يستحق هذا الاسم^(٢) .

قال : « وهذا الذي قاله ابن خروف خطأ محض ؛ أمّا قوله : لا ثاني له من لفظه ، فغير معقول ؛ لأنك تقول : واحد وواحد ، فلو لا استغناؤهم باثنين لساغ أن يقولوا : واحدین ، وواحدتين في المؤنث ... »^(٣) .

وهذه المواقف التي خطأه فيها كثيرة ، يطول بذكرها المقام . وبالمقابل فهناك مواقف أخرى وافقه عليها ، ودافع عنه وأيده فيها :

- فوافقه في أن ألف الاستفهام ليست عوضاً من الخافض في القسم^(٤) .

- ووافقه في أن ترجمة أبي القاسم في (باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر) لا تعم^(٥) .

- ووافقه في أن باب التاريخ ليس فيه تغليب مؤنث على مذكر - كما زعم ابن بابشاذ - وإنما أرخت العرب بالليالي لا بالأيام ؛ لأنّ الشهر العربي قمريّ ، فلو أرخوا بالمذكر الذي هو اليوم ، لسقطت ليلة من الشهر^(٦) .

(١) غاية الأمل ٤٩٦/٢ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٦٣١ .

(٣) غاية الأمل ٣٦٦/٢ ، ٣٦٧ .

(٤) انظر شرح ابن خروف ٥٠٩ ، وغاية الأمل ٢٨٤/١ .

(٥) انظر شرح ابن خروف ٦٠٣ ، وغاية الأمل ٣٤٣/١ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٦٨١ ، وغاية الأمل ٤٠٩/٢ .

- ووافقه في عدم اختصاص « راكب » براكب البعير^(١).
- ومن المواقف التي تأثر فيها ابن بزيمة بابن خروف نقله عنه دون عزو إليه أو إشارة . وقد تبينت بعضها ، ولعل هناك الكثير مما لم أتبينه .
- فقد نقل عنه قوله في باب العدد : « وجعلها ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك »^(٢).
- ونقل عنه تعريف الإقحام، وهو وضع الشيء في موضع لا يستحقه^(٣).
- وأثر ابن خروف على ابن بزيمة ظاهر في شرحه ، إذ يتضح فيه أنه كان يضع شرح ابن خروف نصب عينيه ، ويتعده بالنقد والاعتراض تارة ، وبالمؤازرة والتأييد تارة أخرى ، فلا يعدم من التأثر به صراحة أو ضمناً ، تماماً كما هو حال ابن خروف من ابن بابشاذ .

(١) انظر شرح ابن خروف ٦٨٦ ، وغاية الأمل ٤١٧/٢ .

(٢) شرح ابن خروف ٦٣٧ . وانظر العبارة نفسها مع اختلاف يسير في غاية الأمل ٣٧٦/٢ .

(٣) انظر شرح ابن خروف ٧٦٦ ، وغاية الأمل ٤٥٤/٢ .

أَمَّا الْخُفَافُ ، محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي ، صاحب شرح الجمل المسمى بالمنتخب الأكمل ، فقد اعتمد اعتماداً كبيراً على شرح ابن خروف ، فكان كثير التعقيب عليه والانتصار لابن بابشاذ ، كما كان كثير النقل عنه .

- فتعقبه عندما خطأ ابن بابشاذ لخلطه بين الآباء والأحياء ، والقبائل والأمهات^(١) . قال : « إذا جاز على الإتساع فلا ينبغي أن يخطأ ، ولكن ولع المتأخر بالرد على المتقدم ، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك ما أمكن تصحيح كلامه ، والفضل للمتقدم »^(٢) . ويقول في موضع آخر متصراً لابن بابشاذ ضد ابن خروف : « والذي أقوله : إن إنحاء المتأخر على المتقدم هو الخطأ بعينه ... »^(٣) . ويقول أيضاً : « فالعجب من إنحاء ابن خروف عليه ، وليس في كلامه نص ولا تلويح لما ذكر عنه ورده »^(٤) .

ويقول : « إن في حديث ابن خروف مع ابن بابشاذ لعجباً من جهة أنه ولع برّد أقواله ، ولا ييدي لذلك وجهاً »^(٥) .

ويقول بعد أن يثني على ابن بابشاذ : « ومن أكمل ضلال المرء عدم الإقرار بالفضل لأهله ، وابن خروف كثيراً ما ينحى عليه ، والعكس ألزم »^(٦) .

(١) انظر شرح ابن خروف ٩٣٣ .

(٢) المنتخب ٥٨/١ .

(٣) السابق ٦٣٦/٢ .

(٤) السابق ٦٨٩/٢ .

(٥) السابق ٧٩٥/٣ .

(٦) السابق ٩٠٨/٣ .

ولم يكن الخفاف دائم العداء لابن خروف ، بل كان يلقبه أحياناً بالأستاذ ،
والمرحوم^(١).

و كان يأخذ عنه ؛ ويشير أحياناً ، وأحياناً كثيرة لا يشير ؛ فقد نقل عنه
العلل المانعة من الصرف^(١) ، ونقل عنه في المعدول إلى فعالٍ في المصدر أن القصد
بذلك المبالغة^(٣) ، ونقل عنه بعض تعليقاته على الأبيات^(٤).

كما نقل عنه أبواباً بأكملها دون عزو أو إشارة ؛ ففي باب ما ينصرف
وما لا ينصرف نقل نقلاً حرفياً ما يقرب من سبع صفحات^(٥) . واستمر نقله عنه
في موضع آخر من نفس الباب إلى نهايته^(٦) .

ونقل عنه في (باب أسماء القبائل والأحياء والصور والبلدان) ما يقارب
عشر صفحات^(٧) .

ونقل عنه في (باب المعدول على فعالٍ) ما يقارب خمس صفحات^(٨).

ونقل عنه في (باب الاستثناء المقدم) ما يقارب أربع صفحات^(٩) .

هذا ما استطعت أن أقف عليه من نقول الخفاف عن ابن خروف، ولعل
هناك نقولاً أخرى لم أقف عليها .

(١) انظر على سبيل المثال المنتخب ٥/١ ، ١١ ، ٥٧ ، ١٨٠ ، ٥٠٩/٢ ، ٣٠٧ ، ٣٥٤ ، ٦٣٦ ، ٩٠٨/٣ .

(٢) انظر المنتخب ٥/١ ، وانظر شرح ابن خروف ٨٩٣ .

(٣) انظر المنتخب ٨٢/١ ، وانظر شرح ابن خروف ٩٤٧ .

(٤) انظر على سبيل المثال المنتخب ١٨٠/١ ، ٢٥٨/٢ ، ٥٠٩ .

(٥) انظر شرح ابن خروف ٨٩٣ - ٩٠١ ، ويقابلها في المنتخب ٦/١ - ١٢ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٩٣٠ - ٩٣٢ ، ويقابلها في المنتخب ٥٤/١ - ٥٥ .

(٧) انظر شرح ابن خروف ٩٤٢ - ٩٤٥ ، ويقابلها في المنتخب ٥٧/١ - ٦٦ .

(٨) انظر شرح ابن خروف ٩٥١ - ٩٥٦ ، ويقابلها في المنتخب ٨٢/١ - ٨٥ .

(٩) انظر شرح ابن خروف ٩٦٧ - ٩٧١ ، ويقابلها في المنتخب ١٢٠/١ - ١٢٣ .

ولم يقتصر الأمر على نقله صفحات وأبواب بأكملها ؛ بل كان ينقل عنه التصحيقات كما هي ، وبينى عليها الكلام ؛ ففي شرح ابن خروف جاءت كلمة « صفار » - بالصاد - مصحفة ^(١) ، وجاءت في تنقيح الألباب بالسين على الصواب ^(٢) ، و « سفار » : اسم ماء لبني مازن بين البصرة والمدينة ، وذكر ياقوت أنه معدول عن مسافر ^(٣) ، فنقلها الخفاف بالصاد مصحفة كما جاءت في شرح ابن خروف ، وكان من الممكن عزو الخطأ إلى الناسخ لولا أنه يبين أصلها قائلاً : « ثم ينبغي أن ينبه على ما عدلت عنه ، وهي صفة مشتقة من « صَفَرٍ يَصْفَرُ » إذا خلا ؛ يقال : صَفَرَت يده من الدراهم ، إذا خلت ، فيكون المسمي أراد أن يسمي ذلك الماء صِفراً فعدل عنه إلى صفار كما عدل عن عامر إلى عُمر ونحوه » ^(٤) .

وبلغ الأمر بالخفاف إلى أن يتبنى آراء ابن خروف ، وينقلها وكأنما هو صاحب الرأي ، وقد ترتب على هذا النقل أن خلط محقق المنتخب بين كلام الخفاف وكلام ابن خروف ، وبنى على هذا الخلط قسم الدراسة ، ولم يتنبه إلى ذلك ؛ فنراه يقول : « وينتقل الخفاف من مرحلة التعجب والاستغراب إلى مرحلة الحديث عن هذيان ابن خروف حيث يقول في المعدول إلى فعال عن المصدر بعد سرده لأقوال ابن بابشاذ في ذلك ورد ابن خروف عليه قال منتصراً لابن بابشاذ : وهذا كله هذيان » ^(٥) .

(١) انظر ص ٩٤٨ .

(٢) انظر تنقيح الألباب ل ٨٥ .

(٣) انظر معجم البلدان ٢٢٣/٣ . وانظر الكتاب ٢٧٩/٣ ، وما ينته العرب على فعال ٣٥ ، واللسان »

سفر » ٣٧١/٤ .

(٤) المنتخب ٧٩/١ وقد وردت بالصاد أيضاً مرتين في صفحة ٨١ منه .

(٥) المنتخب / قسم الدراسة ٣٣/١ تحقيق : أحمد بوياء ولد الشيخ محمد تقي الدين .

والصواب أن عبارة : « وهذا كله هذيان » هي عبارة ابن خروف يوجهها لابن بابشاذ^(١) ، وليست للخفاف كما زعم محقق المنتخب ، وكذا الكلام الذي قبل هذه العبارة ، والباب كله منقول من شرح الجمل لابن خروف - كما بينت سابقاً - ولو اطلع محقق المنتخب على شرح ابن خروف لأعفاه ذلك من الوقوع في مثل هذا الخطأ ، إلا أن تكون رداءة المخطوط قد حالت دون ذلك .

أما ابن الضائع ، وهو أبو الحسن ، علي بن يوسف الكتاميّ الإشبيلي ، المتوفى سنة (٦٨٠ هـ) ؛ فقد ذكر ابن خروف في نحو اثنتي عشر ومائة موضع من شرحه على الجمل ، وهو كثير بالنسبة إلى بقية النحويين ماعدا سيبويه والسيرافي والزجاجي .

وقد تراوح نقله عنه ما بين اعتراض ، أو تأييد ، أو نقل دون تعليق .

- فاعترض عليه منعه نحو : « مررت برجلٍ حسنٍ وجهٌ » ، ولا يرى ابن الضائع امتناعها ؛ بل يحكم عليه بالضعف كابن بابشاذ^(٢) .

- وأيده في حمله قولهم : ما زاد إلا ما نقص على الاستثناء ، وقال : « وهو عندي الصحيح »^(٣) .

- ونقل عنه آراء كثيرة دون تعليق في مواضع شتى ؛ منها قوله : « على أن ابن خروف قد أجاز ترخيم المستغاث به إذا لم تزد فيه زيادة »^(٤) . ولم يعلق عليه برفض أو قبول .

(١) انظر شرح ابن خروف ٩٥٤ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٥٦٢ ، وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٧٢/١ ، ولابن الضائع ل ٢٢٩ .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢٢٣ ب . وانظر شرح ابن خروف ٩٧٤ .

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٥٧ أ . وانظر شرح ابن خروف ٧٤٥ .

أما ابن الفخار ؛ أبو عبد الله محمد بن علي ، المتوفي سنة (٧٥٤هـ) فقد ضمن شرحه طائفة لأبأس بها من آراء ابن خروف ، معارضاً له - في الغالب - ، وعارضاً لرأيه دون تعليق - نادراً - وتكاد تنعدم موافقته له في الرأي .

- فخالفه في نسبة اسمية « ما » وحرفيتها لسيبويه والأخفش^(١) ، وفي كونها مبهممة تقع على كل شيء مطلقاً؛ قال : « والأكثر خلاف هذا المذهب »^(٢) .
- وخالفه في جواز تأكيد المثني بجميع ألفاظ التوكيد على مذهب الكوفيين^(٣) .

- واعترض عليه إنكاره تقدير « قد » مع الفعل الماضي الواقع حالاً^(٤) .
- وخالفه في قوله بجواز عمل صيغ المبالغة إذا كانت بمعنى الماضي ، لما فيها من معنى المبالغة^(٥) .

أما ابن لبّ ، أبو سعيد ، فرج بن قاسم بن لب الغرناطي ، المتوفي سنة (٧٨٢هـ) ، وصاحب التقييد على جمل الزجاجي ؛ فهو أقل من سابقه نقلاً عن ابن خروف ، وشرحه عبارة عن مناقشة لآراء العلماء في القضايا النحوية ؛ لذا فقد تطرق لآراء ابن خروف لما لها من تميّز خاص ، ولا سيما كونه شارحاً لكتاب سيبويه ، فكان يؤيده أحياناً ، ويخطئه أخرى ، ويترك الرأي دون تعليق في بعض الأحيان .

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١/١٠٩ ، وشرح ابن خروف ٢٩٣ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار ١/١١٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٢٩١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١/١٩٣ ، وانظر شرح ابن خروف ٣٣٨ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١/٢٥٧ ، وانظر شرح ابن خروف ٣٨٥ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢/٤٦٧ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٥١ .

ففي باب كان وأخواتها ذكر المذهب الأول وهو تجردها من الدلالة على الحدث للدلالة على الزمان ، والمذهب الثاني ، وهو دلالتها على الحدث والزمان معاً ، وهذا الأخير هو مذهب ابن خروف وغيره ، فبعد أن ذكر حجج الفريقين ، وتأولهما لكلام سيبويه قال : « وبالجملة فكلا المذهبين ممكن أن يقال ، وله وجه ، وكلام سيبويه يحتمله ، وفي المسألة اضطراب كما ترى ، والله الموفق للصواب برحمته » (١) .

- وفي حكم الاسم والخبر إذا كانا معرفتين ذكر مذهب ابن خروف في اعتبار المعلوم والمجهول ، وخطأه فيه ، وناصر مذهب ابن بابشاذ (٢) .

- وفي باب الاشتغال ذكر مذهبه في جواز العطف على الجملة الصغرى (٣) . ولم يبدِ معارضة أو قبولاً .

- كما ذكر مذهبه في امتناع بناء « كان » الناقصة وسائر أخواتها للمفعول مطلقاً (٤) .

أما أثر شرح الجمل في غير شراح الجمل ، فقد ظهر جلياً عند ابن مالك ، وأبي حيان ، وابن هشام ، والسيوطي .

فابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي ، المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) ، صاحب المؤلفات العظيمة التي انتشرت وذاع صيتها في الشرق والغرب وعلى رأسها الألفية التي اعتمدت للتدريس في الجامعات ، حتى أصبح لصاحبها مكانة لا يدانيه فيها أحد ؛ ممن تأثر بآراء ابن خروف تأثراً كبيراً ، إلا أن

(١) تقييد ابن لب ٥٧٣/٢ - ٥٨١ . وانظر رأي ابن خروف في شرح الجمل ٤١٧ .

(٢) انظر تقييد ابن لب ٥٢١/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٢٥ .

(٣) انظر تقييد ابن لب ٤٧٤/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٠٩ .

(٤) انظر تقييد ابن لب ٥٨٩/٢ - ٥٩٠ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٥٠ .

هذا الأثر لم يظهر واضحاً من قبل لقلة انتشار مؤلفات ابن خروف بالنسبة لمؤلفات ابن مالك ، ولذلك أسباب عديدة منها :

١ - مكوث ابن خروف في موطنه ، وعدم نزوحه إلى المشرق كما فعل ابن مالك .

٢ - ضياع بعض مؤلفاته ، وقلة نسخ بعضها وندرتها ورداءة خطها واهترائها مما دعا كثيراً من الدارسين إلى العزوف عن تحقيقها .

٣ - قلة مؤلفاته بالنسبة لمؤلفات ابن مالك المتنوعة .

وبعد أن توافرت لدينا بعض مؤلفات ابن خروف استطيع أن أقول بشيء من الاطمئنان : إن ابن خروف رافد من روافد ابن مالك الكبيرة ، وهو القنطرة التي كان يعبر عليها للتوصل إلى مذهب سيبويه ؛ إذ ضمن مؤلفاته الكثير من آراء ابن خروف ، ووافقه في كثير منها ، وخالفه في بعضها ، ولم يعلق عليها بشيء في بعضها الآخر ، كما نقل عنه في بعض المواضع دون أن يصرح بنقله عنه .

وقد وافقت هذه النقول ما جاء في شرح الجمل .

- فنراه يستأنس بقول ابن خروف ليدلل على صحة فهمه لمذهب سيبويه ، يقول في شرح التسهيل عن « مذ ، ومنذ » : « ... وإذا وليهما جملة تامة ، فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليها ؛ فإنه قال في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء : ومما يضاف أيضاً إلى الفعل مذ في قولهم ما رأيته مذ كان عندي ، ومنذ جاءني . وقال ابن خروف في الشرح : وأما مذ ومنذ فمن الظروف ، وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف ، ولولا ذلك لم يدخلهما في الباب . وقول السيرافي موافق لقوله ، فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه »^(١) .

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٦ ، وانظر الكتاب ٣/١١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦٢ .

- ويقول في شرح الكافية الشافية عن « حذا » : « والحاصل أن (حب) فعلٌ فاعله (ذا) » ، ثم يدعم صحة مذهبه بقول ابن خروف ؛ فيقول : « قال ابن خروف بعد أن مثّل بـ (حبذا زيد) : (حب) : فعل ، و (ذا) : فاعلها ، و (زيد) : مبتدأ وخبره : (حبذا) ، هذا قول سيويوه ، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك . هذا قول ابن خروف ، وكفى به »^(١) . فاكفى بقول ابن خروف ليثبت صحة فهمه لمذهب سيويوه .

- ويحتج بآراء ابن خروف ليدعم مذهبه ، فيقول : « ومن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً »^(٢) .

- كما يستند إلى آراء ابن خروف - وغيره من الأئمة - ليدلل على قوة ماذهب إليه ؛ ففي مجيء « الذي » مصدرية يقول : « وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس ، وبه أقول ، وهو اختيار ابن خروف »^(٣) .

وفي جواز استثناء النصف والأكثر يقول : « وكلاهما جائز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، ومن وافقهم ابن خروف »^(٤) .

- وكان ابن مالك يناقش آراء ابن خروف ويخالفه في بعض الأحيان ؛ فخالفه في عامل النصب في المستثنى ، فبعد أن ذكر الرأي الأول قال : « الثاني :

(١) شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ ، ١١١٨ ، وانظر الكتاب ١٨٠/٢ ، وشرح ابن خروف ٥٩٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣ . وانظر شرح ابن خروف ٩١٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٢٩٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٩٣/٢ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٥٧ .

أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال - وهو قول ابن خروف - وهو أيضاً حكم بما لا نظير له ...»^(١).

- ويقول في (ما خلا) ، و (ما عدا) : « وذهب ابن خروف والشلوبين إلى نصب (ما) وصلتها على الاستثناء . وهو غلط منهما ؛ لأن المنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره ، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد (ما) وصلتها لابهاء ، كما هو قائم بما بعد (غير) ، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان »^(٢).

- وخالفه في عامل الحال ؛ قال : « وعاملها (أحق) أو نحوه مضمراً بعدهما لا الخبر مؤولاً بمسمى ، خلافاً للزجاج ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف »^(٣).

- ورد ابن مالك ردّاً مطولاً في العامل في الظرف في نحو : « زيد خلقتك » وناقشه في ذلك بما يطول به المقام ، وقد تعرضت إليه فيما سبق^(٤).

ولمّا كان ابن مالك واضحاً شرح ابن خروف نصب عينيه فقد تأثر به عن قصد أو عن غير قصد ، فتنبى بعض آرائه ، وتكلم حولها بما يشبه ما تكلم به ابن خروف ولم يصرح بنقله عنه ؛ من ذلك ما ذكره عن سيبويه في جواز التعجب من الفعل الرباعي بالهمزة ؛ فقد ذكر عن سيبويه ما جاء في باب في أول كتابه وهو قوله : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه ؛ وبناءه أبداً من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، وأفْعَلَ » ، كما ذكر ما جاء في

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٧٨ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٦٢ .

(٣) التسهيل ١١٢ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٣٨٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٣١٤ - ٣١٥ . وانظر ما سبق (موقفه من سيبويه) وانظر شرح الجمل لابن

آخر كتابه ، وهو قوله : « هذا باب ما يستغنى فيه عما أفعله بما أفعل فعله » . ونقل نفس العبارات التي نقلها ابن خروف من البابين^(١) ؛ ولم شتات المسألة من أول الكتاب وآخره لا يفعله إلا متمرس بالكتاب ، عارف بخباياه وتناثر قضاياه .

كما يستبعد أن يكون ابن مالك قد استدل على وجود القضية في هذه المواضع المتناثرة ، ونقل ما نقله ابن خروف ، وعلق بما علق به عن طريق المصادفة !! ويتضح أثر ابن خروف في ابن مالك جلياً في موقفه من القراءات الشاذة ، وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف ، وموقفه من الضرورة الشعرية .

فابن مالك يستشهد بالقراءات الشاذة ، ويذب عنها ، ويلتمس لها وجهاً ولو بعيداً في العربية ، ولم يبال برد كثير من النحويين لهذه القراءات^(٢) ، وهذا الموقف ذاته سبق أن رأيناه عند ابن خروف إزاء القراءات الشاذة^(٣) .

أما استشهاد ابن مالك بالحديث وكثرة ذلك عنده فهو مسبوق فيه بابن خروف الذي يُعتبر رائد هذا الاتجاه ، إلا أن هذه الظاهرة انتشرت وزادت عن ابن مالك أكثر من انتشارها وذيوعها عن ابن خروف للأسباب التي ذكرت آنفاً ؛ وهي قلة انتشار مؤلفات ابن خروف ، وكثرة مؤلفات ابن مالك .

ومن سمات هذا التأثير التوافق بينهما في نصّ الأحاديث ، فبعض الأحاديث وردت عند كليهما بنصّ مخالف للمشهور في كتب الصحاح ؛ من ذلك الحديث الذي ذكره في صفته - عليه السلام - وهو : « شثن أصابعه »^(٤) ؛ ففي جميع المصادر التي اطلعت عليها : « شثن الكفين » .

(١) انظر شرح التسهيل ٤٦/٣ ، ٤٧ ، وانظر ما يقابلها في شرح الجمل لابن خروف ٥٧٥ .

(٢) انظر قسم الدراسة من شرح التسهيل ٤٦/١ ، ومن شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٢٣ ، ومن شرح الكافية الشافية ٨٨/١ .

(٣) انظر ص ١٠٣ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

ومن ذلك أيضاً الحديث الذي ذكره عن عائشة - رضي الله عنها - عن أم زرع ، وهو قولها : « صفر وشاحها »^(١) ، فهو في جميع المصادر التي اطلعت عليها : « صفر رداؤها » ولم أقف عند غيرهما على الرواية التي ذكرها ، فليس لهذا تفسير سوى أن ابن مالك إما أن يكون قد نقل عن ابن خروف ، أو أن يكون قد اطلع على المصدر نفسه الذي اطلع عليه ابن خروف ، وهو من المصادر النادرة - والله أعلم .

وابن مالك يوافق ابن خروف في مفهوم الضرورة على أنها تكمن فيما لا مدفع له ولا محيص عنه ، وبمعنى أدق هي ما ورد في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة ، أمّا ما يمكن أن يحلّ غيره محلّه مع سلامة النظم والمعنى فليس ضرورة^(٢) . وهو مذهب مغاير لما عليه أكثر النحويين ؛ إذ الضرورة عندهم هي ما ورد في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن .

ويتردد عند ابن مالك نفيه للضرورة عن كثير من الأبيات التي خالفت ما استقر في مذهبه ، وهذا ما رأيناه سابقاً عند ابن خروف ، وقد مرّ بنا نفيه الضرورة عن بعض الأبيات التي شاع بين النحاة دخولها تحت الضرورة^(٣) .

هذا وقد استفاد ابن مالك من آراء ابن خروف ، ووافقه في كثير منها ، وصرّح بذلك في بعض المواضع ، وسكت عن أكثرها ، وهذا ما يستوجب دراسة متأنية مستقلة .

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٦٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣/١ .

(٣) انظر ص ١٢١ من قسم الدراسة .

أما أبو حيّان ، وابن هشام ، والسيوطي . فقد كانت كتبهم -

ولا سيّما الارتشاف ، والمغني ، والهمع - عبارة عن موسوعات حشدت آراء النحويين من لدن سيبويه ومن قبله إلى العصر الذي عاشوا فيه ، فكان لآراء ابن خروف أهميّة خاصة استدعت ذكره في كثير من المواضع ، ولا يخرج موقفهم منه عن كونه تأييداً له ، أو معارضة ، أو حياداً ، وليس ثمة مواقف متميزة تستدعي الذكر إلا ما يلاحظ من الاعتداد بآرائه ، ووضعه في مصاف أئمة النحويين ، واقتران اسمه بأسمائهم .

- ففي باب المبتدأ والخبر يقول أبو حيّان : « فأما قولهم : كلّ رجل وضيعته ، وكلّ ثوب وقيمته مما الواو صريحة في المصاحبة ؛ فمذهب البصريين : أنّ الخبر محذوف وجوباً ، وتقديره : مقرونان . ومذهب الكوفيين : أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، أو قامت الواو مقام مع ، وهو اختيار ابن خروف » (١) .

- ويقول ابن هشام : « وإنّما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك : نعم الرجل زيد كون زيد خبراً محذوف ، مع إمكان تقديره مبتدأ ، والجملة قبله خبراً ؛ لأنّ نعم وبئس موضوعان للمدح والذمّ العامين » ...

ثم يقول : « على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ ، وما قبله خبر . وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش . وهو ظاهر قول سيبويه ... » (٢) . فاعتدّ برأي ابن خروف ، وقوّاه بأنّه ظاهر كلام سيبويه .

ويقول السيوطي في باب ظنّ وأخواتها عن حذف المفعولين أو أحدهما : « وأما حذفهما لغير دليل كاقصارك على أظن أو أعلم من : أظن أو أعلم زيداً

(١) الارتشاف ٣٢/٢ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤ .

(٢) المغني ٦٦٧/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٩٤ .

منطلقًا - دون قرينة - ففيه مذاهب : أحدها : المنع مطلقًا . وعليه الأخفش ، والجرمي ، ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلويين ، لعدم الفائدة»^(١) .

وبعد فالحديث عن أثر شرح الجمل في الخالفين حديث طويل يضيق به المقام ، وخلق به أن تفرد له دراسة مستقلة ، فمؤلفات المتأخرين تفيض بآراء ابن خروف التي حظيت بأهمية خاصة لديهم .

ولمّا كانت الإشارة إلى كتب ابن خروف التي استقوا منها آراءه نادرة ، وفي ذات الوقت فهي تتطابق مع آرائه التي جاءت في شرح الجمل ؛ لذا فقد استطعت أن أثبّن من خلالها أثر شرحه في الخالفين .

(١) الهمع ٢/٢٢٥ . وانظر شرح ابن خروف ٣٦٦ .

المبحث التاسع
قيمة الكتاب العلمية
والمأخذ عليه

المبحث الثامن (قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه)

تميّز شرح الجمل لابن خروف بمميزات عديدة ، جعلت له أهمية خاصة بين المؤلفات النحويّة الأخرى ؛ فمن هذه المميزات :

١ - أنّه أنسب مصدر يصار إليه للوقوف على آراء ابن خروف ومذهبه النحويّ ، لما يمتاز به عن شرح الكتاب من حسن التبويب ، وسهولة التناول ، بالإضافة إلى اكتماله بعد أن عثر أستاذي الدكتور عياد الثبتيّ - نفعنا الله به وبعلمه - على الجزء الثاني منه ، وهو في سبيله للتحقيق .

٢ - يعدّ شرح ابن خروف مرجعاً مهماً لأبيات الجمل ، فقد أتى عليها كلّها - ما عدا واحداً منها أشرت إليه في شواهد الشعرية .

٣ - اشتمل شرح ابن خروف على فوائد جمّة ، فقد جمع إلى جانب النحو والصرف ، اللّغة والأدب والتاريخ والسير والأخبار والتراجم ؛ فهو ينسب الشاهد الشعريّ ، ويذكر الاختلاف في نسبته ، ويذكر ترجمة الشاعر ؛ اسمه ولقبه وسبب تسميته بهذا الاسم أو اللقب . ولا يغفل ذكر المناسبة التي قيل فيها البيت ، ويسرد الأبيات التي قبله والتي بعده ، ويشرح الكلمات المستغلقة والمعنى العام للبيت ، والتوجيهات اللّغوية والنحويّة فيه . ويتعرض للغات القبائل ، وأيام العرب ، ووقائعهم وسيرهم وأخبارهم .

والأبيات وما يتعلق بها كلّها دليل على ذلك .

٤ - حفظ لنا نصوصاً نادرة من كتب مفقودة^(١) ؛ فقد دوّن في شرحه نصّاً لابن الطراوة ، ونصّاً لابن الأخضر ، ونصّاً لابن أبي العافية .

(١) انظر ما سبق في مصادره .

٥ - نقل لنا آراء كثيرة لنحويين تعزّ مؤلفاتهم في المكتبة العربية - وإن كثرت آراؤهم في أمهات كتب النحو - كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب .

٦ - صحّح لنا عدداً من آراء الزجاجي وشرح الجمل التي كان يراها وهماً في نظره .

٧ - أوضح بعضاً من عبارات سيبويه التي وردت مبهمة وفهمها بعض النحويين بخلاف ما هي عليه .

٨ - صوّب رواية بعض الآيات ونسبة بعضها . وقد أشرت إلى ذلك في شواهد الشعرية .

٩ - وأخيراً أسهم شرح الجمل لابن خروف في تزويد مكتبة النحو العربي بمؤلف يعرف قيمته من اطلع على كتب النحو المتأخرة ، ولاحظ كثرة تعرّض مؤلفيها لآراء ابن خروف ومناقشتها . كما يتجلى فيه النمط الذي كان يسير عليه نحاة الأندلس ؛ كالميل إلى شرح المختصرات ، والاتجاه النقدي ، والمناظرات المحتدمة ، والأخذ بالقراءات الشاذة والدفاع عنها ، وكثرة الاستشهاد بالحديث ، وغير ذلك من الظواهر التي تميز بها النحو في تلك الحقبة^(١) .

وعلى الرغم من كل هذه المزايا والمناقب الحسنة في هذا الشرح إلا أنه لا يخلو من بعض الهنات التي لا تقلل من شأنه وقيمه ، فبالإضافة إلى الملاحظات التي ذكرت في أسلوبه أورد الملاحظات التالية :

١ - الخطأ في نسبة بعض الآيات . وقد أشرت إلى ذلك في مبحث شواهد الشعرية بما يغني عن إعادته .

(١) انظر اتجاهات الدراسة اللغوية في هذا العصر في مقدمة نتائج الفكر ص ١٢ .

٢ - إعتماذه الكبير على ابن هشام اللخمي فيما يتعلق بالأبيات ، حتى إنه كان ينقل الأخطاء عنه كما وردت عنده^(١) .

٣ - عدم اطلاعه على نسخ أخرى لكتاب الجمل غير التي بين يديه ، كما اطلع على نسخ كتاب سيبويه وألمَّ بها ؛ قال في باب كان وأخواتها : « ونقص أبو القاسم من الثلاثة عشر دأماً »^(٢) . وهي موجودة في بعض النسخ ، وقد أثبتتها أكثر شراح الجمل^(٣) .

٤ - عدم الدقة في نسبة بعض الآراء ؛ فقد ذكر أن لفظ الجلالة أصله « ألّه » ، و « لآه » ؛ قال : « وكلاهما قول سيبويه »^(٤) .

والظاهر أن الأول هو مذهب سيبويه ، وهو المشهور عنه ؛ قال في الجزء الثاني من الكتاب : « وكأنَّ الاسم - والله أعلم - إله »^(٥) . أمَّا الثاني فقد رواه عن بعضهم ؛ قال في الجزء الثالث من الكتاب : « وقال بعضهم : لَهَى أبوك ، فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً ، وإنَّما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرتهم في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه »^(٦) .

(١) انظر موقفه من ابن هشام اللخمي .

(٢) شرح الجمل لابن خروف ص ٤١٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٦/١ ، وإصلاح الخلل ١٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٧٣/٢ . وهي موجودة في طبعة الجمل المتداولة ص ٤١ ، وتسقط من النسخة م كما ذكر المحقق .

(٤) ص ٢٤٦ .

(٥) الكتاب ١٩٥/٢ .

(٦) الكتاب ٤٩٨/٣ .

فاتضح من النصّ أنّ مذهب سيبويه الأوّل ، أمّا الثاني فقد رواه عن بعضهم على سبيل الحكاية ، لا أنّه مذهب يرتضيه .

وحكى الزجاج عن سيبويه الاشتقاقين ، فرد عليه تلميذه الفارسي وغلّطه ، كما ردّ على ابن خالويه لدفاعه عن الزجاج^(١) .

- كما نسب لسيبويه استواء الرفع والنصب في النفي في نحو : ما زيداً ضربته ، وما زيدٌ ضربته ، قال : « وهو الظاهر من كلام سيبويه ؛ لأنّ الموضع لا يختصّ بالفعل دون الاسم »^(٢) . أمّا نص سيبويه في ذلك فهو : « ... وذلك قولك ما زيداً ضربته ... ثم يقول : « وإن شئت رفعت ، والرفع فيه أقوى »^(٣) . فالظاهر من كلام سيبويه قوة الرفع على النصب لاستواءهما وهو المشهور عنه^(٤) .

- وذكر أن قياس تثنية (أفعل فعلاء) في باب التوكيد قياس (أجمر حمراء) قال : « ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتبعه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس »^(٥) .

وقد منعها البصريون ، وردّ عليه أبو علي الشلوين ردّاً مطولاً في ذلك^(٦) . هذا والكتاب جيّد بجملته ، له قيمة علميّة عالية ، يشهد بها كل من اطلع عليه ، يدل على ذلك نقول المتأخرين عنه ، وتعليقهم على ما ورد فيه من آراء ، ويكفي أنّه الأثر الوحيد الذي عثر عليه مكتملاً لابن خروف ؛ إذ إنّ شرحه لكتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لم يعثر إلّا على جزء منه معظمه من أبواب الصرف ، ويفتقر إلى دقة التبويب التي تميز بها شرح الجمل .

(١) انظر « تجرّتي مع الكتاب » للشيخ عبدالحق عزيمة في مقدمة فهرس كتاب سيبويه ١٤-١٥ .

(٢) ص ٤١٠ .

(٣) الكتاب ١/١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٩ ، والارتشاف ٣/١٠٨ .

(٥) ص ٣٣٨ .

(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٨٠ .

خاتمة الدراسة

الحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

أحمد سبحانه على أن أعانني على إتمام هذا البحث بعد رحلة طويلة بلغ في نهايتها الكتاب مأمنه ، وإني لأرجو أن يكون قد بلغ الغاية التي كنت أتوخاها ، وأسأل الله العلي العظيم أن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به ، إنّه ولي ذلك والقادر عليه .

أمّا بعد . . . فإن لكل غرس نافع ثمرة ، وثمار هذا العمل أوجزها في النقاط التالية :

١ - لو لم يكن لهذا العمل مناقب سوى إخراج الكتاب من حيز العدم إلى حيز الوجود لكان ذلك في حدّ ذاته - على ما أظن - عملاً طيباً ينتفع به طلاب العلم ، وإضافة جديدة في مكتبة النحو العربي .

٢ - كشفت لنا هذه الدراسة النقاب عن شخصية نحوية طالما سمعنا عنها في شرح المفصل للزمخشري وشرح الكافية للرضي ، وفي كتب ابن هشام والسيوطي ، وغيرها ، وجعلتنا نضع أيدينا على منابع الأصلية لآراء ابن خروف التي كثر ترددها في كتب النحو المتأخرة ، وأصبح لها مكانة إلى جانب آراء النحاة المشهورين .

٣ - أوضحت الدراسة منهج ابن خروف ، وأسلوبه ، ومصادره ، وشواهده في شرح الجمل . كما كشفت عن موقفه من أدلة الصناعة ، ومن البصريين والكوفيين ، ومن بعض النحاة السابقين ، ومن صاحب الجمل .

٤ - كشفت الدراسة عن آراء ابن خروف ومذهبه النحويّ ؛ فهو لا يتعصب لمذهب دون الآخر ، وإنّما يهتمه الرأي الصائب - وإن كان المذهب البصريّ هو الغالب على آرائه شأن نحاة الأندلس - وقد خالف البصريين ، كما خالف سيبويه في بعض الآراء .

٥ - حدد البحث مكانة شرح ابن خروف بين شروح الجمل الأخرى ، وذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين منهما .

كما أظهر البحث أثر هذا الشرح في الخالفين ، وقيمة الكتاب العلميّة والمآخذ عليه .

وبعد . .

فإنّي أناشد كلّ من وقع على خطأ في عملي هذا أن يرشدني إليه مشكوراً ، فهذا جهد المقلّ ، وإنّي لأعترف بقصر الباع وقلة الزاد ؛ فإن وفقت فهو بفضل من الله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّي أخلصت النية وبذلت الجهد ، وبالله التوفيق .

القسم الثاني ﴿ التحقيق ﴾

- وصف نسخة الكتاب .

- منهج التحقيق .

- النص المحقق .

وصف نسخة الكتاب

اعتمدت في (شرح الجمل لابن خروف) على نسخة وحيدة ، محبسة على خزانة جامع الشرفاء بمراكش ، صوّرها سعادة الأستاذ الدكتور عياد الشبتي - جزاه الله خيراً - من خزانة جامع ابن يوسف بمراكش ^(١) وذكر أنّ رقمها ٢١٤ ، وأودعها مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت رقم (٤٧٨) ، وحصلت منها على صورة وميكروفيلم .

عدد صفحاتها (١٩٤) صفحة ، في كل صفحة منها (٢٦ سطراً) ، وفي كل سطر منها (١٦ كلمة) تقريباً .

تبدأ بخطبة الكتاب ، وتنتهي بنهاية السطر الثامن من باب الهجاء . خطّها أندلسي دقيق ، كتبت عنوانات الأبواب بخطّ عريض واضح . وهي خلو من اسم الناسخ ، وتاريخ النسخ .

صفحة العنوان فيها كتابات لا يكاد يُقرأ منها سوى بعض الكلمات ، وبها ختم عتيق يصعب قراءته .

والنسخة مهترئة ، وفيها آثار رطوبة وتآكل بفعل الأرضة ؛ مما أدى إلى عدم وضوح بعض الكلمات وطمس بعضها .

والصفحة رقم (١٣٦) ، و (١٣٧) فيهما سواد طولي وتآكل ، فظهرت أنصاف الأسطر وطمست أنصافها الأخرى .

والصفحة رقم (١٦٢) فيها تآكل في ركنها الأيسر مما جعل الصفحة رقم (١٦٤) تظهر من تحتها في التصوير وكأنّها منها .

(١) وقع في فهرس النحو الصادر من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى صفحة ٢٨٣ أن مصدره من مكتبة الخزنة العامة بالرباط . والصواب ما ذكر أعلاه . انظر مقدمة البسيط

ووجدت في هذه النسخة المصورة من مركز البحث العلمي سقطاً لم أُتِجَنَّ مقداره ، قدرته بورقة واحدة ، نقلها لي فيما بعد أستاذي الدكتور عيَّاد الثبتيّ - جزاه الله خيراً - بخط يده في رحلة من رحلاته العلميّة إلى المغرب ، تعنيّ أن يقصد مرّاً كش ليطلع على هذا السقط - أجزل الله له المثوبة والأجر .

والنسخة بها أسقاط استدرّكت على حاشية الصفحة ، دلّت عليها علامة الإلحاق ، وهو خط يتديء من مكان السقط ثم ينعطف إلى يمين أو شمال . وبحواشيهما تصحيحات وتعليقات ليست واضحة ، يشير بعضها إلى أنّها مقابلة ومصححة على النسخة الأم .

وهي نسخة مليئة بالتصحيفات والتحريفات والخروم والأسقاط . وتدل على جهل ناسخها بالنحو .

وبعد أن شارفت على النهاية أخبرني أستاذي الدكتور عيَّاد الثبتيّ أنّه عثر على الجزء الثاني من شرح الجمل لابن خروف ، وهو خلو من العنوان ، ومدرج تحت كتاب مجهول ؛ لذا كان اكتشافه حدثاً عظيماً لا يتهيأ إلا لمن خبر أسلوب ابن خروف ، وتمرس في خط الناسخ ، ولمن كانت له صلات طيّبة بالمغاربة ، وبالتراث الأندلسي ، ومن كان همّه العلم والمعرفة قبل كل شيء .

وقد أهدى إليّ أستاذي الدكتور عيَّاد الثبتيّ - متعه الله بالصحة والعافية ، ونفعنا بعلمه - شريطاً مصوراً لهذا الجزء ، وحثني على تحقيقه ، وسأتمثل لرغبته ، وأبدأ العمل فيه - بحول الله وقوته - عقب انتهائي من الجزء الأوّل - وبالله التوفيق .

منهج التحقيق

قبل أن أشرع في نسخ المخطوط ، وبعد أن عقدت العزم على تحقيقه أكببت على كتب تحقيق التراث أتذاكرها لأسير في عملي بخطي ثابتة ، ثم بدأت في نسخه وفق قواعد الرسم الإملائي السائدة ، حريصة على أن أنقل مضمونه بالصورة التي وضعه عليها مؤلفه ، وقد أخذ مني نسخه وقتاً طويلاً لرداءة المخطوط والخط معاً .

ولم أكن أتدخل في النص إلا بقدر ما يقيم أوده ، ويصلح معوجه ، ملتزمة بقواعد التحقيق الصحيحة المشهورة عند أهل الصنعة ؛ وذلك على النحو التالي :

- ١ - ضبطت نص الكتاب بعلامات الإعراب ، كما ضبطت الأبنية التي قد تلتبس بأبنية أخرى ، والكلمات التي يشيع استعمالها خطأ بين الناس والتي تتفق صورتها ويختلف معناها ، مع عناية خاصة بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآيات الشعرية ، والحكم والأمثال ، والأعلام .
- ٢ - حررت النص من التصحيقات والتحريفات والسقط والإقحام ، وأشرت إلى كل ذلك في الهامش .
- ٣ - خرّجت النصوص من مظانّها، ووثقتها من مصادرها الأصليّة، وخرّجت الآراء النحويّة ، وعزّوتها لأصحابها إن لم ينصّ على أسمائهم ، وإن نصّ على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن وإلاّ ففي المؤلفات القريبة منها .
- ٤ - خرّجت الآيات القرآنية ، وأشرت إلى اسم السورة ورقمها ورقم الآية . كما خرّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير ، وعزّوتها إلى قارئها ، وذكرت القراءات الأخرى في الآية .
- ٥ - خرّجت الأحاديث النبويّة من كتب الصحاح وغريب الحديث ، وأشرت إلى اختلاف الرواية إن كان ثمة اختلاف يتعلق بموضع الشاهد .

٦ - خرّجت الأقوال والأمثال من الكتب المختصة بهذا الشأن . وخرّجت الأشعار من دواوين الشعراء ما أمكن ، ومن المجموعات الشعرية والمصادر المختلفة ، وعزوتها إلى قائلها ، وشرحت الغامض منها .

٧ - ترجمت للأعلام الواردة في النص بإيجاز ، واستثنت من ذلك المشهورين منهم كالخليل وسيبويه والمبرد . كما عرفت بالأماكن والبلدان والقبائل .

٨ - شرحت الكلمات المستغلة وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية المعتمدة .

٩ - علّقت على بعض المسائل التي استدعت التعليق كاختلاف الرأي، أو وجود آراء أخرى مغايرة لرأي المؤلف ، أو موافقة له ليستبين رأيه من آراء الآخرين ، وليتحدد موقفه ومذهبه النحويّ .

١٠ - أتممت في الهوامش ما أشار إليه المؤلف في النص من عبارات الجمل أو الآيات القرآنية ، أو الآيات الشعرية .

١١ - وضعت علامات الترقيم المتعارف عليها والتي توضح النص . وحصرت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ، والأحاديث النبوية والأقوال والأمثال بين علامتي تنصيص ، والكلمات المضافة والمنطمة بين قوسين مركنين ، وعبارات كتاب الجمل بين قوسين كبيرين وميّزتها بخط مخالف لبقية النص .

١٢ - صنعت فهرس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأقوال ، والأمثال ، والنماذج ، والقوافي ، والأعلام ، والأماكن والبلدان ، والطوائف والقبائل ، والكتب الواردة في النص ، والمراجع ، والمسائل النحوية ، والموضوعات . هذا وغيره مما لم أذكره واضح في النص المحقق وبالله التوفيق .

﴿ صور من المخطوط ﴾

سلسلة إرسائل علمية لموصى بطبعها
" ٢٢ "



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

سلوى محمد عمر عرب

الجزء الأول

١٤١٩ هـ

النص المحقق

الحمد لله ، هذا الكتابُ حبسَ على خزانةِ جامعِ الشُّرفاءِ

[١]

[خمسة عشر] (١) من الشهر المحرم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أستعين

قالَ عليّ بن محمد بن عليّ الحضرميّ - عفا الله عنه ، وغفر له بمنه
وكرمه :- الحمد لله ربّ العالمين ، وصلواته على محمدٍ خاتمِ النّبيين ،
وعلى أهله الطاهرين الطيبين .

قصدتُ في هذا الكتابِ ، بيانَ مقدّماتٍ تحصرُ كثيراً من أصولِ
العربيّةِ ، على سبيلِ الإيجازِ ، وبيانَ الأهمِّ من كلامِ أبي القاسمِ
الزّجاجيّ - رحمه الله - في [كتابِ] (٢) الجملِ ، ونبّهتُ على شواهدِهِ
بما فيه كفايةً ، وبعضِ أوهامِ شارحيهِ ؛ لينتفعَ [بها المبتدي] (١) الرّاغِبُ ،
ويقفَ عندَ غوامضِهِ المنتهي الثاقِبُ . وتركتُ تتبعَ ما ذكرَ من عقدٍ [غيرِ
مخلّصٍ] (١) ، ونظامٍ غيرِ ملخّصٍ ؛ إذ وضعَهُ للمبتدئينَ ، واتكلَ في بيانهِ
على المعلّمينَ ، وقصّدتُ [الإيجازَ] (١) ، على مذهبِ العربِ في الاتّساعِ
والمجازِ ؛ فلاشتغالُ بذلكِ تضييعٌ للزمانِ في غيرِ شأنٍ .

واللهَ أسألُ التوفيقَ ، وهو بالفضلِ حقيقٌ .

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) مطموسة في الإصل .

الاسمُ : محلُّ اللامِ مِنْ ذواتِ « س ، م ، و » ، وَمِنْ قولِهِمْ : « سَمَوْتُ » ،
قالَ القَنانِيُّ^(١) :

واللَّهُ أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا

أَثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيشَارَكَا

حُذِفَتْ لَامُهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ بِدَلِيلِ قولِهِمْ - فِي الجَمْعِ - : « أَسْمَاءٌ » ، وَفِي
التَّصْغِيرِ : « سُمِّيٌّ » ؛ فَرَدُّوا اللَّامَ^(٢) . وَلَوْ كَانَ مَحْذُوفَ الْفَاءِ مِنَ « السُّمَّةِ » وَهِيَ
الْعَلَامَةُ ؛ لَقِيلَ فِي الجَمْعِ : « أَوْسَامٌ » ، وَفِي التَّصْغِيرِ : « وَسِيمٌ » فَتُرِدُّ الْفَاءُ .
وَحُذِفَ اللَّامُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ عَوَظٍ وَبِالْعَوَظِ . وَحُذِفَ الْفَاءُ بِالْعَوَظِ فِي الْمَصْدَرِ ،
نَحْوُ : « عِدَّةٍ » ، وَ « زِنَّةٍ » ، (عَوَّضُوا الْهَاءَ)^(٣) مِنَ الْوَاوِ . وَوزْنُهُ : « فَعْلٌ » أَوْ
« فِعْلٌ » ، بِدَلِيلِ قولِهِمْ : « سُمٌّ » ، وَ « سِمٌّ » ، وَ « سُمِّيٌّ » ، وَ « أُسْمٌ » ، وَ « اِسْمٌ » -
بِضْمِ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِهَا .

(١) هو أبو خالد القَنانِيُّ ، شاعرٌ من قَعَدِ الْخَوَارِجِ ، وَقَدْ قالَ فِيهِ قَطْرِي بنُ الْفَجَاءِ شِعْرًا ، فَرَدَّ أَبُو خَالِدٍ
عَلَيْهِ . انْظُرِ الْكاملَ ١٦٧/٣ . وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ .

وَالْبَيْتَانِ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ : ١٣٤ ، وَالتَّنْبِيهَاتِ : ٣٤٠ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٥/١ ، وَاللِّسَانُ « سَمَا » :
٤٠١/١٤ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ : ٣٤/١ . وَالبَيْتُ الْأَوَّلُ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ : ٢٤/١ .

(٢) هَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ . انْظُرِ الْكِتَابَ : ٤٥٤/٣ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٩٠/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَّاجِ : ٤٠/١ ،
وَالْإِنْصَافُ : ٦/١ ، وَلِإِلَهِ يَمِيلُ ابْنُ خُرُوفٍ . وَمَا يَأْتِي بَعْدَهُ هُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ
عَنْهُمْ . انْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٨٢/٢ . وَالْإِنْصَافُ : ٦/١ ، وَاللِّسَانُ « سَمَا » : ٤٠١/١٤ .
وَقَدْ تَتَبَعَ الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ خَيْرُ الْحُلُوانِيُّ هَذِهِ الشَّاعَةَ عَنْ الْكُوفِيِّينَ وَأَوْضَحَ جَوَانِبَ الْوَهْمِ فِيهَا . انْظُرِ
الْخِلَافَ النُّحُوِيَّ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَكِتَابَ الْإِنْصَافِ ٢١٦ - ٢٢٥ ، وَدِرَاسَةَ فِي النُّحُوِ الْكُوفِيِّ
مِنْ خِلَالِ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ لِلْمَخْتَارِ أَحْمَدَ دِيرَه ٣٢٠ - ٣٢٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « عَوَّضُوا الْفَاءَ » وَقَدْ تَكَرَّرَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مَرَّتَيْنِ .

فإذا أضافوه إلى اسم الله تعالى التزموا حذف الألف ، ولا تُحذفُ مع غيره ، نحو : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ [الَّذِي خَلَقَ] ﴾ ^(١) ، ^(٢) ، وهي إضافة تخصيص كـ «أخي زيد» ، و «صاحب عمرو» .

وقد اختلف في هذا الاسم ؛ أم نقول ؟ أم مرتجل ؟ فذهب أكثرهم إلى نقله من «إله» ، منهم سيبويه ^(٣) . وذهبت طائفة إلى أنه علم ، منهم المازني ^(٤) ، وأكثر الأشعرية ^(٥) . وليس ذلك من شأنهم . والألف واللام زائدتان في الكلمة

(١) في الأصل : «الأعلى» وهو خلط بين الآية الأولى من سورة «الأعلى» ، وبين الآية الأولى من سورة «العلق» .

(٢) العلق : ١/٩٦ .

(٣) انظر الكتاب ١٩٥/٢ . وهو مذهب الخليل أيضاً . انظر العين «وله» ٨٨/٤ ، واشتقاق أسماء الله ٢٦ ، واللسان «أله» ٤٦٧/١٣ .

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب ، أبو عثمان المازني من بني شيبان . من أئمة البصريين روى عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأبي زيد . من تلاميذه المبرد . توفي سنة ٢٤٩ هـ . من تصانيفه : عِلَلُ النحو ، وتفسير كتاب سيبويه ، والتصريف وهو مطبوع مع شرحه «المصنف» لابن جني . انظر ترجمته في : اخبار النحويين البصريين : ٨٥ ، وتاريخ العلماء النحويين : ٦٥ ، وإنباه الرواة : ٢٨١/١ ، ووفيات الأعيان : ٢٨٣/١ ، وإشارة التعيين : ٦١ ، وبغية الوعاة : ٤٦٣/١ . وانظر رأيه في : (اشتقاق أسماء الله : ٢٨) ، و (مجالس العلماء : ٥٦) .

(٥) نسبة إلى أبي الحسن الأشعري ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - وهم فرقة من الفرق الإسلامية ناهضوا المعتزلة في كثير من آرائهم ، ودفعتهم الرغبة في الدفاع عن عقيدة أهل السنة إلى استخدام علم الكلام ، ظناً منهم أنه المنهج الصحيح لهذا الغرض ، وبدأ بابن كلاب ، وتابعه فيه أبو الحسن الأشعري - وقد عاد في آخر حياته عما قال - ، ومضى بعده شيوخ المذهب كالباقلائي ، والجويني ، والغزالي ، والشهرستاني ، والرازي وغيرهم ، ولا زال هذا المذهب منتشراً إلى اليوم . انظر رأي الأشعرية في : الملل والنحل للشهرستاني : ٩٤ ، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم : ١٣٧/٥ ، ومذاهب الإسلاميين للدكتور عبدالرحمن بدوي : ٦١٢/١ ، وقواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفى حلمي : ٢١٩ . «وحكى ابن جماعة أن الأشعري رؤي في المنام فقيل له ما فعل الله تعالى بك ؟ قال : غفر لي . قيل : بماذا ؟ قال : بقولي بعلمية الله» . روح المعاني للألوسي : ١/هامش ص ٥٧ ، وانظر رأي الغزالي في : (المقصد الأسنى في تفسير أسماء الله الحسنى : ٦٤) .

لا محالة، فقد صار الاسم بعد زوالهما « لاها » ، و « إلاهًا » ، وكلاهما قولٌ
سيبويه^(١) .

فإن قدرنا نقله على طريق العلمية كانتا^(٢) زائدتين لغير معنى ، كزيادتهما
في قوله :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٣)

فأدخل الألف واللام على « يزيد » وهو علم . ولا يُحْمَلُ اسمُ الله تعالى
على الشاذ المنكسر ، مع كون الألف واللام لغير معنى ، فالأولى أن يكون اسمًا
غالبًا منقولاً من « إله »^(٤) التكررة ، كغلبة « النجم » لـ « الثريا » ، و « الدبران » ،
و « السمك » ، و « العيوق »^(٥) ؛ وهي أسماء غالبية لأنجُم كونيّة ، ودخلتها

(١) القول الأول في الكتاب : ١٩٥/٢ أنه منقول من « إله » . والقول الثاني في الكتاب : ٤٩٨/٣ أورده
عن بعضهم قال : « وقال بعضهم : لَهَى أبوك ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين ،
كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر « آين » مفتوحًا . وإنما فعلوا
ذلك به حيث غيروه لكثرتهم في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه » نقله عن بعضهم على سبيل الحكاية
لأنه يرتضيه رأيًا ومذهبًا له .

(٢) في الأصل : « كانا » .

(٣) لابن ميادة - الرماح بن أبرد المري - يمدح الوليد بن يزيد . انظر ترجمته في الخزانة : ١٦٠/١
، وشرح شواهد المغني : ١٦٤/١ . والبيت في ديوانه : ١٩٢ ، وليس في كلام العرب : ٧١ ، والحجة
لابن خالويه : ١٤٤ ، والمفصل : ١٣ ، والإنصاف : ٣١٧/١ ، وشرح المفصل : ٤٤/١ ، واللسان :
« زيد » ٢٠٠/٣ ، والمغني : ٥٢/١ ، وشرح شواهد للسيوطي : ١٦٤/١ ، والخزانة : ٢٢٦/٢ .

(٤) يوافق رأي سيبويه والجمهور . انظر الكتاب : ١٩٥/٢ ، وتفسير أسماء الله الحسنى : ٢٥ ،
واشتقاق أسماء الله : ٢٣ وما بعدها .

(٥) الثريا : من الكواكب ، سميت بذلك لكثرة نوثها ، وقيل : لكثرة كواكبها . اللسان : « ثرا »
١١٢/١٤ ، والدبران : نجم بين الثريا والجوزاء ، سُمِّيَ دَبْرَانًا لأنه يدبرُ الثريا أي يتبعها . اللسان : =

الألف واللام للغلبة لما كانت ألفاظها عامة في أجناسها ، ووقعت على مخصوص ، دلّ على ذلك لزوم الألف واللام ، فصارت غالبية ؛ فالألف واللام للغلبة ، ولا يقدح ذلك في المعنى من جهة [اشتقاقه] (١) ؛ ذلك أن هذا اللفظ عربي ، ولا خلاف أن الحروف أعمالنا ، فهي محدثة ، فإذا / حُكِمَ على المُحدَثِ بالنقل - وهو مرادهم بالاشتقاق - [٢] لم يقدح في المعنى ، مع [ما يجري] (١) على حدّ كلام العرب ، والمعنى الواقع عليه اللفظ - وهو المسمّى - هو القديم تعالى .

فمن قال : أصله « إله » ، حذف الهمزة على غير قياس ؛ لكثرة دوره ، وأدخل الألف واللام كالعوض ؛ إمّا للغلبة - كما ذكرنا - وإمّا للتعريف - في قول الفراء (٢) - يريد تعريف اللفظ ؛ ليطابق اللفظ المعنى ؛ إذ لفظ « إله » نكرة . وفُحِمْ اللفظ تعظيمًا لذكره ، وللفصل بينه وبين

= « دبر » ٢٧١/٤ . والسَّمَاءُ : نجم معروف ، وهما سماكان : رامح ، وأعزل . اللسان : « سَمَك » ٤٤٤/١٠ ، وأدب الكاتب : ٩٣ . والعَيُوق : كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا ، سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا . اللسان : « عوق » ٢٨٠/٤ . وانظر في أسماء النجوم كتاب (الأزمنة وتليية الجاهلية لقطرب) : ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، وشرح المفصل : ٤١/١ ، ٤٢ .

(١) غير واضحة في الأصل .
(٢) هو يحيى بن زياد - أبو زكريا الفراء - أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي . أخذ عنه وعن يونس . كان متكلمًا معتزليًا متورعًا . مات سنة سبع ومائتين . من تصانيفه : معاني القرآن ، والمقصود والممدود ، والمذكر والمؤنث ، والحدود ، وغيرها . انظر ترجمته في : الفهرست : ٩٨ ، تاريخ العلماء النحويين : ١٨٧ ، إنباه الرواة : ٧/٤ ، اللباب : ٤١٤/٢ ، وفيات الأعيان : ١٧٦/٦ ، إشارة التبعين " ٣٧٩ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ . وانظر رأيه في كتابه : معاني القرآن : ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ ، وفي اشتقاق أسماء الله : ٢٣ ، وانظر اللسان : « أله » ٤٧٠/١٣ .

«اللات» ، ولزمت الألف واللام ؛ ولذلك دخلت عليه «يا» ، ف قيل :
«يا الله» - بقطع الألف - ولم يقع لغير الله تعالى . قال الفراء في قوله تعالى :
﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ (١) : هل تعلم هذا الاسم يقال لغير الله ؟ (٢) .
ويقال : إله بين الألوهية ، والألوهة ، والتأله ، والإلهية : وهو التَّعبُّدُ
بالآلاءِ للمعبود .

ويجوز أن يكون الأصل «لاها» فيكون منقولاً من لفظ متوهم ، ودخلت
الألف واللام كما دخلت في اللفظ الأول ، فيكون «فعلاً» ، كـ «باب» ،
و «ناب» ، غير أنه مقلوب من «وله» ؛ لأن ذوات «ل . و . هـ» ليس في الكلام ،
ولا «ل . ي . هـ» ، وهو من قولهم : «ولَهِتِ الْمَرْأَةُ» . إذا ذهب عقلها لفقد
حبيبها (٣) ، فالولهُ من العبادِ إليه تعالى ؛ تعلّق نفوسهم به تعالى ، وذهابُ عقولهم
في النظر في مخلوقاته ، وعظيم سلطانه .

«الرحمن» - تعالى - لفظه صفةٌ غالبَةٌ للمبالغة ، للرحمة لجميع خلقه
في الدنيا ، ولبعضهم في الآخرة ، ثم استعمل استعمالُ الأسماء الغالبة ، فلم
يكن لغير الله - تعالى - .

(١) مريم : ٦٥/١٩ .

(٢) لم أجد هذا القول في معاني القرآن للفراء عند تفسيره لهذه الآية . ولا في كتب معاني القرآن وإعرابه
الأخرى .

(٣) انظر اللسان : «وله» ٥٦١/١٣ .

ودخلته الألف واللام للغلبة ، أو لتعريف اللفظ - كما تقدّم في اسم « الله » تعالى - أو لإبقاء معنى الصفة قبل استعماله استعمال الأسماء ، من حيث كان صفة مشتقاً ، فاستعمله العرب استعمال الأسماء الجامدة . ولم يقع تابعاً إلا في القليل . وتُحذف ألفه في الخط لكثرة دوره ، ولا تُحذف في حال الإضافة لقلة (١) الاستعمال ، وإلا حُكِمَ عليه بحكم الأسماء لاستعماله غير تابع ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٢) ، ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ (٣) ، ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ (٤) ، ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾ (٥) ، ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ (٦) ، فاستعماله استعمال الأسماء أوجب له ذلك ، كما أوجب لـ [« الأبطح »] (٧) ، و « الأبرق » ، و « الأخيل » ، و « الأجدل » (٨) ، و « اليعملّة » استعمالها استعمال الأسماء خروجها عن أحكام الصفات في

(١) في الأصل : « لكثرة » وصحح في الهامش .

(٢) طه : ٥/٢٠ .

(٣) الرحمن : ١/٥٥ ، ٢ .

(٤) الزخرف : ٨١/٤٣ .

(٥) الرعد : ٣٠/١٣ .

(٦) الإسراء : ١١٠/١٧ .

(٧) غير واضحة في الأصل .

(٨) الأبطح : مسيل واسع فيه دُقاق الحصى ، وهو من البطح أي البسط . اللسان : « بطح » ٤١٣/٢ .

الأبرق : غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة ، وتيس أبرق : فيه سواد وبياض ، وجبل أبرق : فيه لونان من سواد وبياض . (اللسان : برق ١٦/١٠ ، ١٧) .

الأخيل : طائر أخضر وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه ، سمى بذلك للخيلان (اللسان : خيل ٢٢٩/١٠) .

الأجدل : الصقر ، صفة غالبية ، وأصله من الجدل الذي هو الشدة . (اللسان : جدل ١٠/١٠٣) .

صرفها عند بعضهم^(١)، وجمعها على «أفَاعِلُ»^(٢). و«الْيَعْمَلَةُ»: الناقَةُ القويَّةُ على العملِ، وجعلها سيبويه اسماً^(٣) لاستعمالها استعمال الأسماء.

فهذا يُوجبُ أن يكونَ بدلاً لا صفةً^(٤).

فإن زعم متعسف أنه لا يجوزُ فيه البدلُ من حيث كان اسمُ الله تعالى - أعرَفَ المعارفِ، فلا يحتاجُ إلى تعريفٍ^(٥)؛ فليمنع من نعتِه!! فإن زعم أن النعتَ يكونُ للمدحِ، فكذلك البدلُ قد يُقصدُ به الإعلامُ بالأخوةِ، والمخاطبُ عالمٌ بـ «زيدٍ» في قولهم: «جاءني زيدٌ أخوكَ».

الرَّحِيمُ: أخصُّ من «الرحمن»؛ لأنَّه لا يرحمُ في الآخرةِ إلا المؤمنينَ، قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾^(٦)، ورحمته في الدنيا عامةٌ لجميعِ خلقه؛ فـ «الرحمن» بدلٌ أو عطفُ بيانٍ / و«الرَّحِيمُ» نعتٌ. [٣]

(١) ممن صرفها الزجاج. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠ وهو الظاهر من كلام سيبويه حيث جعلها أسماء. انظر الكتاب: ٢٠٠/٣.

(٢) يقصد جمع ما كان على «أفعل» مما سبق ذكره وهو صفة، أمّا «الْيَعْمَلَةُ» فلا تجمع على «أفَاعِلُ»، ولذلك خصَّها بالذكر بعد ذلك.

(٣) انظر الكتاب: ١٩٤/٣.

(٤) وإليه ذهب الأعلام (انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٩٧/١)، وابن طاهر. (انظر: نتائج الفكر: ٥٣، والنهر الماد: ١٥/١). والجمهور يرونه صفة (انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٦٧/١، واشتقاق أسماء الله: ٣٨، وإعراب ثلاثين سورة: ١٢، ونتائج الفكر: ٥٣، والبحر المحيط: ١٥/١، وتفسير القرطبي: ١٠٣/١).

(٥) يرد على السهلي - وكان بينهما مناظرات مشهورة - إذ صرح بمنع البدل وعطف البيان فيه. انظر: نتائج الفكر: ٥٣.

(٦) الأحزاب: ٤٣/٣٣.

وباء الجر متعلقة بمحذوف لكثرة الاستعمال ، بتقدير: «أبدأ» أو «ابتدأت» .
ويجوز إضمار المبتدأ ، أي: «ابتدائي باسم الله» ، والجار والمجرور خبر .

و صلى الله على محمد : لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء ؛ كقولهم :
« غفر الله لك » ، و « يغفر الله لك » . ولا يمتنع عطف الجمل المختلفة المعاني بعضها على بعض^(١) ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ ﴿ ٢ 〉 ، فعطف نهياً على خبر . وقال تعالى حكاية عن نوح - عليه السلام - ﴿ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾^(٣) ، ومنه :
* لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلْ *^(٤)

عطف أمراً على نهى ، وقال الآخر :
حَجَّ وَأَوْصَى بِسُلَيْمَى الْأَعْبَدَا لَا تَرَى وَلَا تَكَلِّمُ أَحَدًا^(٥)
عطف النهي على الواجب .

(١) منعه البيانون ، وابن مالك ، وابن عصفور ، وأجازه الصفار وجماعة . ذكر ذلك ابن هشام في المغني : ٥٣٥/٢ وما بعدها ، وانظر : المساعد : ٥٤٢/١ وما بعدها ، والبرهان في علوم القرآن ١٠٢/٤ ، ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٣/٤ - ٩ .

(٢) يونس : ١٠٤/١٠ ، ١٠٥ وتمة الآية : (من المشركين) .

(٣) هود : ٤٢/١١ .

(٤) لامريء القيس من معلقته المشهورة . والبيت بتمامه :

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلْ . وهو في ديوانه : ٢٩ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري : ٢٣ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس : ١٠٢/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ص ٢٦ .

(٥) لم أقف عليه .

وَمَنْ حَذَفَ الْوَاوَ ، نَوَاهَا ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَقَدْ
جَاءَتْ مَحذُوفَةً فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ فِي الْكَلَامِ الْمَحْمُولِ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ؛ نَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى :

- ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١)
 ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ ^(٢)
 ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمِعُونَ ﴾ ^(٣)
 ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴾ ^(٤)
 ﴿ قَالَ إِنْ رَأَوْكُمْ رَسُولَكُمْ ﴾ ^(٥)
 ﴿ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ ﴾ ^(٦) .

حَمَلَ كَلَامَ بَعْضِهِمَا عَلَى بَعْضٍ بِالْحَرْفِ ، ثُمَّ حَذَفَ تَخْفِيفًا ^(٧) ، فَالْوَاوُ
مَرَادَةٌ فِي مِثْلِ هَذَا ، وَحَسُنَ هَذَا ؛ لِاسْتِقْلَالِ الْجُمْلَةِ بِأَنْفُسِهَا ، وَلَمْ يَخْسُنْ مَعَ
الْمَفْرَدَاتِ فِي السَّعَةِ ؛ لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ مَنْابَ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ .

(١) الشعراء : ٢٣/٢٦ .

(٢) الشعراء : ٢٤/٢٦ .

(٣) الشعراء : ٢٥/٢٦ .

(٤) الشعراء : ٢٦/٢٦ .

(٥) الشعراء : ٢٧/٢٦ ، وتكملة الآية : (... الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ مَجْنُونًا) .

(٦) الشعراء : ٢٨/٢٦ ، وتكملة الآية : (... وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ) .

(٧) ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ بَابَ حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ الشَّعْرُ . انْظُرِ الْمَغْنَى : ٧٠٦/٢ .

الكلام: مُفيدُ الكَلِمِ، والكَلِم: جمعُ كلمةٍ؛ فالكلامُ: هو الألفاظُ المفيدةُ بالتركيبِ، وأقلُّه لفظتانِ؛ نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ»، و«قَامَ زَيْدٌ». وهو أجناسٌ، تحتها أنواعٌ، تدلُّ على أشخاصٍ ومعانٍ.

الاسم: كلُّ كلمةٍ داليةٍ على مسمًى؛ شخصٍ، أو معنى؛ فالشخصُ: «رَجُلٌ»، و«ثَوْبٌ»، و«حَجَرٌ». والمعنى: «عِلْمٌ»، و«ضَرْبٌ»، و«سَوَادٌ»، و«حَرَكَةٌ»، و«زَمَانٌ»، و«وَقْتُ»، و«يَوْمٌ»، و«سَاعَةٌ»، و«نَزَالٌ»، و«إِيهٌ»، وأشباهُ ذلك.

وإن شئتَ قلتَ: الاسمُ عبارةٌ عن اللفظِ المُعَرَّبِ عن المسمًى شخصاً كان أو معنى^(١).

وإن شئتَ قلتَ: هو لفظَةٌ تدلُّ على معنىٍ مفردٍ، لا تدلُّ على زمانٍ مُحَصَّلٍ يُمكنُ فهمُهُ بنفسِهِ.

وللتَّحْوِينَ فيه رسومٌ كثيرةٌ^(٢) لَمْ يُقصدَ بِها الحدُّ؛ لأنَّها غيرُ جامعةٍ ولا مانعةٍ؛ لأنَّ الحدَّ هو الجامعُ المانعُ، يَجْمَعُ للمحدودِ ماله، وَيَمْنَعُ منه ما ليسَ له.

ودلائلهُ كثيرةٌ من لفظِهِ ومعناه.

(١) قاله أبو بكر بن السراج، وردَّه عليه الزجاجي بأن من حروف المعاني ما يدل على معنى واحد نحو: إن، وكَمْ وما أشبه ذلك. انظر الإيضاح في علل النحو: ٥٠.

(٢) ذكر ابن الأنباري أنها تنيفُ على سبعين حدًّا. انظر أسرار العربية: ٩. وانظر هذه الحدود في: الإيضاح للزجاجي: ٤٩، والصاحبي: ٨٩، وإصلاح الخلل: ٥-١٧.

الفعلُ : كلُّ كلمةٍ دالةٍ على معنيين : حدثٌ مقترنٌ بزمانٍ ؛ نحوُ : « قامَ » ،
« يَقُومُ » .

وإن شئتَ قلتَ : هو لفظٌ دلَّ على معنى يُمكنُ أن يفهمَ بنفسِه ، ويدلُّ
ببنيتهِ على الزمانِ المحصلِ .

وإن شئتَ قلتَ : الفعلُ : عبارةٌ عن اللفظِ المصوِّغِ للزمانِ المُعَرَّبِ عن
الحدثِ .

ويكونُ الفعلُ عبارةً عن الحدثِ لغةً ، وعن المثالِ لغةً واصطلاحاً .

وللتَّحْوِينَ فيه رسومٌ كثيرةٌ أيضاً ^(١) ، وحدٌ سيئويه له جيدٌ ، وهو : « وأماً
الفعلُ فأمثلةٌ أخذتُ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ ، وبُنيَتْ لما مضى ، ولما يكونُ
ولم يَقَعْ ، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطِعْ » ^(٢) .

الحرفُ : كلُّ كلمةٍ فائدةٍ معناها فيما تدخلُ عليه من اسمٍ أو فعلٍ ، أو
فيهما ^(٣) .

(١) انظرها في : الإيضاح في علل النحو : ٥٢ ، ٥٣ ، وشرح السيزافي : ٥٤/١ وما بعدها ، والصاحبي :

٩٣ ، ٩٤ ، وإصلاح الخلل : ٢١ ، ٢٦ .

(٢) الكتاب : ١٢/١ . وقد ردَّ على سيئويه هذا الحد بـ « ليس » ، و « نعم » ، و « بش » ، و « عسى » فهي
أفعال ولم تؤخذ من مصادر ، وردَّ ابن السَّيِّد على ذلك بأنَّ « هذه الأفعال وإن لم يكن لها مصادر
لفظية فلها مصادر معنوية » إصلاح الخلل : ٢٣ .

(٣) هذا الحد قريب مما ذكره الزجاجي (انظر : الجمل : ١) وقد اعترض عليه ابن السَّيِّد (انظر : إصلاح

الخلل : ٢٨) .

وإن شئت قلت : الحرف : عبارة عن / اللفظِ المعربِ عن المعنى [٤]
 الحادثِ بهِ في الفعلِ أو الاسمِ ، وتختلفُ معانيه باختلافِ ألفاظه ، وقد
 تختلفُ المعاني ولا يختلفُ اللفظُ ، كما كان ذلك في الاسمِ والفعلِ .

الفاعلُ : اسمٌ مرفوعٌ تقدّمهُ فعلٌ فرُعَ لَهُ على طريقةِ « فَعَلَ » ،
 أو اسمٌ في معناه .

المفعولُ : المقصودُ هنا : كلُّ اسمٍ طلبهُ الفعلُ ، ليقعَ بهِ حقيقةً
 أو مجازاً ؛ نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « الْيَوْمَ سِرَّتُهُ » . وكلُّ حدثٍ ،
 وزمانٍ ، ومكانٍ ، وحالٍ وغيره ؛ نحو : « جِئْتُكَ ابْتِغَاءً مَعْرُوفِكَ » ،
 ومصاحبٍ ؛ نحو : « جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ » (١) ، واستثناءٍ ، وتمييزٍ .

* * *

وَيَصْلُحُ لِلْمَبْتَدِئِ ، أَنْ يُقَالَ : كُلُّ كَلِمَةٍ صَلَحَ مَعَهَا « ضَرَّنِي »
 أو « نَفَعَنِي » فهي اسمٌ (٢) ؛ تقولُ : « نَفَعَنِي الرَّجُلُ وَ [وَالْعِلْمُ] » (٣) ،
 و « ضَرَّنِي » الْجَهْلُ وَالْأَسَدُ .

(١) الطيالة : جمع طَيْلَسَان ، وهو ضربٌ من الأكسية . اللسان : طلس ١٢٥/٦ ،
 وهو من أمثلة الكتاب : ٢٩٨/١ .

(٢) قاله أبو الحسن الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة . وردّه عليه الزجاجي ؛ ذلك بأن
 من الأسماء ما لا يصلح معها ذلك ، نحو : كيف ، وأين ، ومتى ، وأتى ، وآيان . انظر
 الإيضاح في علل النحو : ٤٩ ، وإصلاح الخلل : ٩ .

(٣) مطموسة في الأصل .

وكلُّ كلمةٍ جاز أن تكونَ فاعلةً ، أو مفعولةً ^(١) ، أو مخفوضةً ^(٢) ، أو أخبرَ عنها ^(٣) ؛ فهي اسمٌ أيضاً ؛ ومثالُ الإخبارِ : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) ، و « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - » ؛ ف « خالقٌ » خبرٌ عن « اللَّهِ » - عزَّ وجلَّ - ، و « رسولُ اللَّهِ » خبرٌ عن « محمدٍ » - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

وكلُّ كلمةٍ دخلتْها الألفُ واللامُ ؛ نحو : « الرجلِ » ، أو نُثِيتْ ؛ نحو : « الرُّجُلَيْنِ » ، أو جُمِعَتْ ، نحو : « الرُّجَالِ » ، و « الزَّيْدَيْنِ » ، و « الهِنْدَاتِ » ، أو نُودِيَتْ ؛ نحو : « يا زَيْدٌ » ، و « يا رَجُلًا » ، أو نُعِتَتْ ؛ نحو : « جاءَ زَيْدٌ العَاقِلُ » ، أو صُغِّرَتْ نحو : « رُجَيْلٍ » ، و « جُعَيْفِرٍ » ؛ فهي اسمٌ إلا ما شذَّ من الفعل فدخلته الألفُ واللامُ ؛ وذلك ك :

* الحِمَارُ اليُجْدَعُ * ^(٥)

(١) قاله الزجاجي (انظر الجمل : ١) واعترض عليه ابن السيد بنحو : ياهناه ، وبأسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها ، وب « جِير » ، و « عوض » ، و « لمرك » ، و « آمين الله » فكلها خارجة عن هذا التحديد . انظر إصلاح الخلل ٦ وما بعدها .

(٢) ذكره المبرد في المقتضب : ١٤١/١ وعورض بكيف ، وإذا ، وصه ، ومه ، واحتجَّ له الزجاجي في الإيضاح : ٥٢ ، ٥١ .

(٣) حكاه ابن السِّيد عن علي بن سليمان الأخفش عن المبرد (انظر إصلاح الخلل : ٨) .

(٤) الرعد : ١٦/١٣ ، الزمر : ٦٢/٣٩ .

(٥) لذي الخرق الطُّهْرِيُّ . وقبله :

أتاني كلامُ الثَّعلبيِّ ابنِ دَيْسَاقٍ ففي أيِّ هذا ، وبله يتَرَعُّ ؟
يقولُ الحَنِّي ، وأبغضُ العُجمِ ، ناطقاً إلى ربه ، صوت الحِمَارِ اليُجْدَعِ

أراد : « الذي يُجْدَعُ » فحذف الذال والياء ، وهو من أقبح ضرورات الشعر . واليُجْدَعُ : الذي تقطع أذنه . وهو في نوادر أبي زيد ٢٧٦ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٦٨/١ ، والإنصاف : ١٥٢/١ ، واللسان : « جدع » ٤١/٨ ، والمغني : ٥٠/١ ، وشرح شواهده للسيوطي : ١٦٢/١ ، والهمع : ٢٩٤/١ ، والخزانة : ٣١/١ .

و « الصَّبِيَّ الْيُخَدَّعُ »، و صُغِرَ ؛ نحو: « مَا أَحْيَسَنَ زَيْدًا » في التعجب .
وكلُّ كلمةٍ صَلَحَ مَعَهَا « قَدْ » واختلفَ لفظُها للزمانِ فهيَ فعلٌ ، إلَّا ألفاظًا
يسيرةٌ مشهورةٌ لا تدخلُ عليها « قَدْ »، ولا يختلفُ لفظُها للزمانِ ؛ نحو: « نِعَمَ » ،
و « بئسَ » ، و فعلِ التَّعَجُّبِ ، و « لَيْسَ » ، و « حَبَّذَا » ، و « عَسَى » .
والحرفُ لا يصلُحُ معه شيءٌ من هذا كله .

والحدثُ: عبارةٌ عن جميعِ ما يحدِّثُه الفاعلُ ؛ نحو: « الأكلِ » ، و « الشربِ »
و « النومِ » ، و « الضَّرْبِ » ، و « القعودِ » ، و « الخروجِ » ، ويُسمَّى مصدرًا ،
وأكثرُ ذلك إذا انتصبَ على فعلِهِ، وهو الذي اشتقَّ المثالُ منه ؛ نحو: « قَامَ قِيَامًا » ؛
فالقيامُ مصدرٌ وحدثٌ ، و « قامَ » مثالٌ له للزمانِ ، وهو مأخوذٌ من القيامِ .

[ويريدُ] ^(١) بقوله : (**وَالْحَدَّثُ : الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ اسْمُ الْفِعْلِ ،**
وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ) ^(٢) ؛ أنَّ المصدرَ هو الحدثُ ؛ وهو بيانٌ لِمَا أحدثهُ
الفاعلُ، الذي هو القيامُ، والأكلُ، والشربُ، والأمثلةُ التي هي : « قَامَ يَقُومُ ،
وَقَعَدَ يَقْعُدُ » مأخوذٌ من الحدثِ ، وسمَّاها فِعْلًا . فالفعلُ الأوَّلُ في قوله : (**وَهُوَ**
اسْمُ الْفِعْلِ) : « المصدرُ والحدثُ » ، وهو المعنى الذي أحدثهُ الفاعلُ . والفعلُ
الثاني في قوله : (**وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ**) : « المثالُ » ، وهو الذي سمَّاه النحويونَ
« فِعْلًا » ، فهو عبارةٌ عن اللَّفْظِ الذي هو أحدُ الأقسامِ الثلاثةِ ؛ يريدُ أنَّ المثالَ
مشتقٌّ من الحدثِ .

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) الجمل : ١ .

بَابُ الإِعْرَابِ (١)

الإِعْرَابُ : [مأخوذٌ مِنْ (٢) قولِهِم : أعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ وَحَاجَتِهِ ؛ إِذَا بَيَّنَّ ، وَلَمْ تَقْصِدِ الْعَرَبُ بِهِ تَغْيِيرًا] وَلَا تَحْسِينًا (٣) . وَهُوَ اخْتِلَافُ (٢) الْعَلَامَةِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا عَلَى وَفْقِ الْعَامِلِ [دَلَالَةً] (٢) / عَلَى مَعْنَاهُ .

[٥]

وإن شئت قلت : الإعرابُ : تغييرُ أواخرِ الكلمِ بالعواملِ الداخلةِ عليها (٤) لفظًا أو تقديرًا (٤) .

مثالُ كونه لبيانِ المَحَلِّ في الأسماءِ : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » - في التَعْجُبِ - و « مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ » - في النفي - و « مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟ » - في الاستفهامِ .

ولا يَتَبَيَّنُ في الفعلِ معنىٌ إلَّا في الجواباتِ نصبًا ، وجزمًا ، ورفعًا ، وسيأتي بيانها في أبوابها - إن شاء الله تعالى - ولذلك صيَّره النحويونَ في الفعلِ فرعيًّا .

(١) الجمل : ٢ .

(٢) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) أعاد ابن خروف هذا القول في باب البناء ص ١٥٥ ، واعترضه ابن بريزة بقوله : « وهذه دعوى منه ، لأنَّ صرف الإعراب على هذه المعاني بين ، فادعاء أنَّ العرب لم تقصد كذا حكم على الغيب » غاية الأمل ١٢/١ .

والذي ذهب إليه ابن خروف هو السائد بين النحويين . انظر الإيضاح في علل النحو ٩١ ، والإيضاح العضدي ٥٦ ، والخصائص ٣٥/١ ، وشرح الحدود للفاكهي ١٥٨ .

(٤) هذا حدُّ الفارسيِّ في الإيضاح ٥٦/١ . وقد اعترض عليه بأنَّه غير جامع ولا مانع ، وأنَّ فيه مجازًا . انظر غاية الأمل ١٣/١ .

وهو على أربعة أوجه ، وألقابه : رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم .

والبناء : لزوم الآخر على حال واحدة ، بعامل يدخل ، وبغير عامل .
وألقاب البناء ما يدخل عليه : ضم ، وفتح ، وكسر ، وسكون .

فأصل الإعراب للأسماء^(١) ؛ لأنها لم تتغير لتوارد المعاني التي دل
الإعراب عليها^(٢) .

وأصل البناء للأفعال والحروف ؛ لأن المعاني التي دل عليها الإعراب
لا تلحقها ، لا لأن صيغها تغيرت لتغير تلك المعاني فدلّت عليها - كما زعم
بعضهم -^(٣) بل تغير صيغها - كتغير صيغ الأسماء - للمعاني اللاحقة لها ؛
كالمصدر ، واسم المكان ، واسم الزمان ، واسم الفاعل ، والمفعول ، والصفات
التي للمبالغة وغيرها . وهذا كتغير الفعل من الماضي إلى المضارع ، والأمر ، والنهي ،
ولا حظ لهذه المعاني في الإعراب ، وإنما أعرب منها ما أعرب بشبه الاسم وهو

(١) وهو رأي البصريين . وعند الكوفيين : أصل في الأسماء والأفعال . وعند بعض المتأخرين : أن الفعل
أحق بالإعراب من الاسم . انظر : الإيضاح للزجاجي : ٧٧ وما بعدها ، والإرتشاف : ٤١٤/١ ، والهمع :
٤٤/١ ، ٤٥ .

(٢) المعاني التي تعرض للأسماء على نوعين : معانٍ تعرض قبل التركيب : كالتصغير ، والجمع ، والمبالغة ،
والمفاعلة ، والمطاوعة ، والطلب . فهذا النوع تدل عليه الصيغ المختلفة ، ولأحاجة إلى الإعراب ليدل عليه .
ومعانٍ تعرض مع التركيب : كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة
واحدة فتفتقر إلى الإعراب ليميز بعضها عن بعض (انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/١) وهو
الذي قصده ابن خروف ، وجميع النحويين على هذا القول إلا قطرباً فإنه عاب عليهم هذا
الاعتلال ، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ؛ لأننا نجد في
كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني وأخرى عكس ذلك . وإنما أعربت العرب كلامها
لمعاينة الإسكان في الوقف . انظر الإيضاح في علل النحو ٧٠ .

(٣) وهم الكوفيون في بعض احتجاجاتهم ، وابن شقير ، وقد ردّ عليهم الزجاجي . انظر الإيضاح :

بعض المضارع - وسيأتي الشبه في بابهِ (١) إن شاء الله تعالى - واشترك مع الاسم في الرفع والنصب ، وانفردت الأسماء بالخفض بحق الأصل ، ولكون المعاني التي يدل عليها الجر لا تدخل الأفعال . وخص المضارع بالجزم كالعوض من الجر .

وتنفرد الأسماء بالتنوين ؛ وهو نون ساكنة في النطق ، وحركة مثل حركة المُعَرَّب في الخط تلحق الاسم المنصرف اختصاصاً به لكمالهِ في التمكن يفصله من غيره ، ويشبهه تنوين التثنية في القوافي (٢) ، وتنوين العوض في « يَوْمَئِذٍ » ، و « جَوَارٍ » ، وتنوين التنكير في « إِيَّاهِ » ، و « سَيَبْوَئِهِ » ، وتنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم مع التسمية به ، ولها مواضع تذكر فيها . وما عرض شبه الفعل فيه مُنِعَ الصرف ، وشبه الحرف بُنِيَ .

ولمَّا لَمْ يَكُنْ لِلألفِ واللام ، والنعت ، والتصغير ، والنداء معنى في الفعل لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ التصرف ، فاختلفت الذوات لاختلاف المعاني . وتشارك فيها الأسماء والأفعال - كما ذكرنا - ولا تصح في الأفعال معاني التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتذكير الحقيقي ، والتنكير الذي يإزائه التعريف ، ولا الفاعلية ، ولا المفعولية ، ولا الابتدائية ؛ فانفردت الأسماء بها .

ولأوجه الإعراب الأربعة علامات تسع تبين في الباب بعد - إن شاء الله

تعالى .

(١) انظر : ص ٢٧٣ من هذا الشرح .

(٢) وهو تنوين يلحق القوافي المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق التي هي : (الألف ، والواو ، والياء) ، وذلك في إنشاد بني تميم . فالمراد : تنوين عدم التثنية ، فهو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . انظر : الكتاب : ٢٠٦/٤ ، وسر الصناعة : ٥٠١/٢ وما بعدها ، وشرح التسهيل : ١٠/١ ، والجنى الداني : ١٤٥ ، ١٤٦ ، والمغني : ٣٧٨/١ ، وشرح الكافية : ١٤/١ .

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ (١)

وهي تسع ؛ ثلاث حركات ، وأربعة أحرف ، وحذف ، وسكون .
فالضمة : علامة للرفع في كل اسم صحيح مفرد ، وجمع تكسير
وما في معناه ، / وجمع مؤنث سالم . فإن كان جميع هذا معتلاً ؛ نحو : [٦]
« عَصَا » ، و « مَثْنَى » ، و « مُعْطَى » ، و « عَم » ، و « قَاضٍ » ،
و « جَوَارٍ » ؛ كانت الضمة فيه تقديرًا .

وهي علامة الرفع في كل فعل (٢) صحيح الآخر لم تدخله نون
ثقيلة ولا خفيفة ، ولا نون جماعة المؤنث السالم ، ولم يُسند إلى ضمير
الاثنين والجماعة والمؤنث المخاطبة . فإن كان معتلاً حذفت منه استقلالاً
لها ؛ نحو : « يَقْضِي » ، و « يَغْزُو » ، و « يَخْشَى » .

والألف : علامة الرفع في تثنية الأسماء (٣) الظاهرة . والتثنية ؛ أن
تزيد على الاسم مطلقاً زيادتين ؛ إحداهما : الألف في حال الرفع ، وياء
في حال النصب والجر . والثانية : نون مكسورة ، وهما عوض من تكرير
الاسم إيجازاً واختصاراً .

(١) الجمل : ٣ .

(٢) كان ينبغي أن يقيد بكلمة « مضارع » .

(٣) اختلف في الألف والواو والياء في التثنية والجمع :

- فالكوفيون يرون أنها إعراب بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة .

- والبصريون يرون أنها حروف إعراب بمنزلة التاء من (قائمة) ، والألف من (حيلى) .

- والأخفش والمازني والمبرد يرون أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على

الإعراب ، والحركات مقدرة فيما قبلها .

والواو : علامة الرفع في جمع المذكر السالم ^(١) ؛ وهو أن تزيد على اللفظ الظاهر المفرد زيادتين ؛ إحداهما : واو في الرفع ، وياء في الجر والنصب ، والثانية : نون التثنية مفتوحة تخفيفاً . وأقل الجمع ثلاثة ، ولها أحكام تذكر في أبوابها - إن شاء الله تعالى - وعلة ابن بابشاذ ^(٢) في كون الواو في الجمع لأنها أكثر من الحركة ، والجمع أكثر من الواحد ^(٣) ، سخافة [لا تقال إذ] ^(٤) كيف توصف الحروف بالكثرة والقلة ، والحروف علامة الإعراب في « تفعلين » وليس هناك كثرة ؟ !

وأما الأسماء الستة المعتلة المضافة التي جرت بالواو في حال الرفع ، والألف في حال النصب ، والياء في حال الخفض ؛ وهي : « أخوك » ، و « هنوك »

= - وأبو عمر الجرمي يرى أن عدم انقلاب الألف والواو في الرفع ، وانقلابهما في النصب والجر هو الإعراب .

- ونسب إلى الزجاج أن التثنية والجمع مبيان .

انظر : الإيضاح للزجاجي : ١٣٠ وما بعدها ، وسر الصناعة : ٦٩٥/٢ وما بعدها ، والإنصاف : ٣٣/١

وما بعدها ، وشرح المفصل : ١٣٩/٤ ، وشرح الكافية : ٣٠/١ ، والهمع : ١٦١/١ .

(١) ينظر هامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أبو الحسن النحوي المصري ، تصدر للإقراء في جامع عمرو بن العاص

وتزهد في آخر عمره . مات سنة أربع وخمسين وأربعمائة ، وقيل بعد ذلك .

من تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ، والمحاسب في النحو ، وشرح النخبة ، وكتاب المفيد وغيرها .

انظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٩٥/٢ ، وفيات الأعيان : ٥١٥/٢ ، إشارة التعيين : ١٥١ ، وبغية

الوعاة ١٧/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٨/١ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

وأخواتهما فلها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم حال ليست لغيرها ؛
 وذلك أن حروف العلة فيها أصول كحاليها في التثنية بنص سيبويه ، قال - رحمه
 الله - في بعض أبواب النسب : « أمّا ما لا يتغيّر فـ « أب » ، و « أخ » ونحوهما ؛
 تقول : هذا أبوك وأخوك ، كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ؛ لأنّ العرب
 لمّا ردّته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في
 التسمية ، كما تركته في التثنية على حاله » (١) ، هذا نصّ بأصالتها ،
 وإعرابها بتقدير الحركات (٢) . وإليه ذهب أبو علي (٣) في إيضاحه (٤) ، وهو الذي
 يدلّ عليه كلام سيبويه في آخر كتابه (٥) ؛ لأنّه جعل الحروف فيها أصولاً ،
 وحركة ما قبلها تابعة لحركتها بمنزلة « امرئ » ، فتقديرها في الرفع « أخوك »

(١) الكتاب : ٤١٢/٣ .

(٢) وهو مذهب جمهور البصريين . ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف إعراب تقدر
 عليها الحركات - كما يقول البصريون - بل هي دلائل على الإعراب .
 انظر : الكتاب ٤/١ ، والمقتضب ١٥٣/٢ ، والإنصاف ١٧/١ .
 - والكوفيون يرون أنها معربة بالحركات والحروف معاً . وانظر بقية الآراء في أسرار العربية ٢٣ ،
 والإنصاف ١٧/١ .

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ؛ أبو عليّ الفارسيّ النحويّ . من شيوخه الزجاج ، وابن
 السراج . ومن تلاميذه ابن جني . من مصنفاته : التذكرة ، والحجة ، والاغفال ، والإيضاح ، وغيرها .
 توفي سنة ٣٧٧ هـ .

انظر تاريخ العلماء النحويين ٢٦ ، وإنباه الرواة ٣٠٨/١ ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢ ، وإشارة التعمين ٨٣ ،
 وبغية الوعاة ٤٩٦/١ .

(٤) انظر الإيضاح ٤٨/٢ ، ٤٩ .

(٥) ٤١٢/٣ النص السابق .

بضميتين [وَحُذِفَتْ] ^(١) حركة الواو استثقلاً لَهَا فبقي «أُخَوَك». وفي
النصب «أُخَوَك» تحركت الواو وانفتح ما قبلها. فانقلبت ألفاً. وفي
الجر «أُخَوَك» فسُكِّنَت الواو استثقلاً لحركتها فانقلبت [يَاء] ^(١)
فصار «أُخِيكَ»، ونص الفارسي في «الإيضاح» ^(٢) على الإتيان فيها.
والواو في «فُوكَ» عَيْنٌ، واللام هاء لقولهم: «أَفَوَاهُ»، وهي في
«ذُو» عَيْنٌ أيضاً، واللام ياء لكون العين واواً. وجميعها في
الإفراد ^(٣) كـ «يَدٍ»، و«دَمٍ»، ولا يفرد «ذُو» لكونه على حرفين
آخرهما حرف علة؛ فلو أفرد ل بقي على حرف واحد منون ولا مثيل
إلى ذلك. ويعوض من عين «فِيكَ» الميم في الإفراد؛ فيقال: «فَمٌ». وفيه سبع لغات ^(٤): «فَمٌ»، «فِمٌ»، «فُمٌ»، وتشديد الميم في الشعر،
وتأبأ الفاء لحركة الميم في الأحوال الثلاثة، والكثير / «فَمًا» ^(٥) في
الأحوال الثلاثة، وعليه تُنْي «فَمِيَانٍ»، و«فَمِيَيْنٍ»، وقيل في الجمع
«أَفَمَامٌ» عن أبي زيد ^(٦). والسابعة: «فُوكَ»، و«فَاكَ»، و«فِيكَ».

[٧]

(١) مطموسة في الأصل.

(٢) ٤٩/٢.

(٣) المراد بالإفراد هنا عدم الإضافة.

(٤) انظر اللسان: (فمم) ٤٥٩/١٢.

(٥) أي مقصور مثل «عَصَا»، وهي لغة بلحارث. انظر شرح المفصل ٥٣/١. وقال ابن بري: (وقد جاء في الشعر «فَمًا» مقصور مثل «عَصَا» اللسان «فوه» ٥٢٧/١٣ ومجيئه في الشعر يدل على قلته، وابن خروف يقول بكثرته.

(٦) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، أبو زيد الأنصاري الخزرجي، من أئمة اللغة والنحو والشعر، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، كان كثير السماع من العرب، ثقة =

و « هَنْ » كنايةٌ عن كلِّ اسمٍ عاقلٍ نكرةٍ كفلانٍ في الأعلام ، وفيه لغتان :
« هُنُوكَ » ، و « هُنْكَ » (١) ك « يَدُكَ » .

و « الأحماء » : قرابةُ زوجِ المرأةِ (٢) ، الواحدُ « حَمٌّ » ، والخطابُ بهِ للمرأةِ ،
ولذلك كُسِرَتِ الكافُ ، و « الأختانُ » : قرابةُ المرأةِ ، و « الصُّهْرُ » يجمعُ
الصُّنْفَيْنِ ، وفيه خمسُ لغاتٍ (٣) : « حَمُوكِ » - ك « أَبُوكِ » - ، و « حَمُكِ »
- ك « يَدُكِ » - ، و « حَمُوكِ » - ك « دَلُوكِ » - ، و « حَمُوكِ » - ك « خَبُوكِ » - ،
و « حَمَاكِ » - ك « عَصَاكِ » - .

ووزنُ جميعِها « فَعْلٌ » ؛ لجمعِها على « أفعالٍ » ؛ ولفتحِها . وهي معتلَّةٌ
في الثانيةِ .

= ثبت غلب عليه اللغات والنوادر والغريب . له مؤلفات كثيرة منها : « الإبل » ، و « خلق الإنسان » ،
و « المطر » ، و « اللغات » ، و « النوادر » ، و « الجمع والثنية » ، و « اللبن » ، و « الهمز » ، و « الفرق » ،
و « فعلت وأفعلت » ، وغيرها . مات سنة ٢١٥ هـ بالبصرة .

انظر ترجمته في : « أخبار النحويين البصريين : ٦٨ » ، و « الفهرست : ٨١ » ، و « تاريخ العلماء
النحويين : ٢٢٤ » ، و « إنباه الرواة : ٣٠/٢ » ، و « وفيات الأعيان : ٣٧٨/٢ » ، و « إشارة التعيين :
١٢٨ » ، و « غاية النهاية : ٣٠٥/١ » ، و « بغية الوعاة : ٥٨٢/١ » . وما نسب إلى أبي زيد من جمع
« فم » على « أفمام » هو في الجمهرة : ٤٨٤/٣ .

وجاء في اللسان (« فوه » ٥٢٦/١٣) أن « أفمام » ليس بجمع « فم » ، وإنما هو من باب ملامح
ومحاسن .

(٣) انظر اللسان « هنا » ٣٦٥/١٥ .

(٣) جاء في اللسان « حما » : ١٩٧/١٤ « وَحَمَوُ الرجل : أبو امرأته أو أخوها أو عمها ، وقيل : الأحماء
من قبل المرأة خاصة . والأختانُ من قبل الرجل ، والصهر يجمع ذلك كله » . وانظر المخصص ١٥٢/٣ .

(٤) انظر اللسان « حما » : ١٩٧/١٤ .

النون : كل فعل مضارع أو مستقبل اتصل به ضميرٌ مرفوعٌ - « واوٌ » أو « ألفٌ » أو « ياءٌ » ، - مثنيٌ أو مجموعاً ، أو مؤنثةٌ مخاطبةٌ ؛ فعلامه رفعه ثباتُ النونِ في آخره - إن لم يمنع من ذلك نونا التوكيدِ الثقيلةُ والخفيفةُ - نحو : « يَفْعَلَانِ » و « تَفْعَلَانِ » ، و « يَفْعَلُونَ » و « تَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلِينَ » ، وحذفها علامةُ الجزمِ والنَّصبِ . وهي مفتوحةٌ في الجمعِ والمؤنثِ ، ومكسورةٌ في التثنيةِ .

النَّصْبَةُ : علامةٌ للنصبِ في كل ما دخلتهُ الرفعُ علامةٌ للرفعِ لفظاً أو تقديرًا إلا جمعَ المؤنثِ السالمِ فإنَّ الكسرةَ فيه علامةٌ للنَّصبِ بالحملِ على الجرِّ كما حُمِلَ نصبُ جمعِ المذكرِ السالمِ على جرِّه ، والتنوينُ فيه يَازاءِ النونِ في ذلك الجمعِ لا للصرفِ (١) ، ودليله أنَّك إذا سميتَ به مذكراً أو مؤنثاً أبقيتَ إعرابه على حاله في الجمعِ ، وأثبتَّ التنوينَ ، ولو كان تنوينَ الصرفِ لمُنِعَ الصرفُ للتأنيثِ والتعريفِ ؛ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ (٢) ، ومنه :

* تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ * (٣)

(١) ممن جعل التنوين في جمع المؤنث السالم للصرف الرباعي ، والزمخشري . انظر الكشف ٣٤٨/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٦/١ ، والخزانة : ٥٦/١ .

(٢) البقرة : ١٩٨/٢ .

(٣) البيت لامريء القيس ، وقامه :

يَثْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرُ عَالٍ وَأَهْلَهَا

ويروى : بكسر التاء بلا تنوين ، وبالفتح مع حذف التنوين لمنع الصرف ، والأشهر الكسر مع التنوين للصرف . ومعنى تَنَوَّرَتْهَا : أي إبصرت نارها ، وأذْرَعَاتٍ : بلد في أطراف الشام .
والبيت في ديوانه : ٣١ ، والكتاب : ٢٣٣/٣ ، والمقتضب : ٣٣٣/٣ ، والأصول : ١٠٦/٢ ، وإيضاح الشعر : ٢٤٩ ، وسر الصناعة : ٤٩٧/٢ ، وشرح المفصل : ٤٧/١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٤/١ ، والهمع : ٦٨/١ ، والخزانة : ٥٦/١ .

هذا في اللّغة الشائعة (١).

وقد تقدم النّصبُ بالياء (٢) ، وب حذفِ النونِ (٣) ، وليستِ الألفُ بعلامةٍ

نصبٍ .

الخفضُ : علامةُ الجرِّ في كلِّ ما كانت فيه الرفعُ علامةَ الرفعِ من الأسماءِ

مما ينصرفُ ، أو دخلته الألفُ واللامُ والإضافةُ مما لا ينصرفُ ؛ نحو : « الأحمر » ،
و « أحمرِ القوم » .

والفتحةُ : علامةُ الخفضِ فيما لا ينصرفُ ما لمْ تدخله ألفٌ ولامٌ

ولأضيفَ . وقد تقدّم الخفضُ بالياءِ في تثنية المنصوبِ وجمعه (٤) .

الجزمُ : كلُّ فعلٍ صحيحٍ الآخرِ فجزمه بسكونٍ آخره . وكلُّ فعلٍ معتلٍّ

الآخرِ فجزمه بحذفٍ آخره . وكلُّ فعلٍ رفعه بالنونِ فجزمه بحذفِها . وعلامةُ

النصبِ متكررةٌ في النصبِ والخفضِ ، [والنصبِ] (٥) والجزمِ . وبقيَ في البابِ

أشياءٌ لذكرها مواضعٌ أولى بها من هذا الباب .

(١) وهي الكسر مع التنوين ، وغير الشائعات : الكسر من غير تنوين ، والفتح وحذف التنوين .

(٢) انظر ص ٢٦٣ .

(٣) انظر ص ٢٦٨ .

(٤) انظر ص ٢٦٣ .

(٥) إضافة يتحقق بها معنى التكرير في الأسماء والأفعال : في الأسماء الفتحة تكون للنصب والخفض .

وفي الأفعال الحذف يكون للنصب والجزم .

بَابُ الْأَفْعَالِ (١)

الأفعال حقيقة : الأحداث ، وما اشتق منها للزمان يُسمى أفعالاً وأمثلة . وهي تنقسم بأقسام الزمان :

مثال للماضي : كـ « فَعَلَ » . ومثال مشترك بين الحال والاستقبال : كـ « يَفْعَلُ » . ومثال للمستقبل : كـ « اضْرِبْ » ، و « لَتَضْرِبَ » ، و « لَا تَضْرِبْ » . وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة (٢) ؛ فلفظ الماضي قد ينتقل عن موضوعه فيقع موقع الحال ؛ نحو قوله تعالى :

﴿ أَوْجَاءُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٣) .

ويقع موقع المستقبل بعد حروف الشرط ؛ نحو : « إِنْ قُمْتَ قُمْتَ » . ولفظ المشترك يقع للماضي مع أربعة أحرف : « لَمْ » ، و « لَمَّا » ، و « لَوْ » ، و « رُبَّمَا » . وأمّا :

[٨]

﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ / وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (٤) .

و ﴿ رَبَّمَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥) .

(١) الجمل : ٧ .

(٢) أي أنه سكت عن المشترك .

(٣) النساء : ٩٠/٤ .

(٤) الأنعام : ٢٧/٦ .

(٥) الحجر : ٢/١٥ .

- وإن كانا لم يقعا - فهما في تأويل الواقع . ويقع للحال بقرينة وبغير قرينة ؛
فالقرينة « الآن » وما في معناها . وغير القرينة قوله تعالى :

﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي ۖ ﴾ (١)

وهو الأغلب عليه . ويقع للمستقبل بقرينة ، وغير قرينة ، وقرائنه كثيرة ؛
المخصوصة به : « السين » ، و « سوف » ، - وحكى بعضهم : « سَفَ أَفْعَلُ » (٢) -
ثم القَسَمُ ، وحروف النَصْبِ كُلُّهَا ، وحروف الجزمِ إلّا « لَمْ » ، و « لَمَّا » ،
وجميعُ الجواباتِ ، ولأَمِ الأمرِ ، و « لا » في النهي ، والدُّعاء ، ونونا التَّوكِيدِ ،
وظروفُ الزمانِ المتعلِّقة به . وغيرُ القرينة اللفظية كثيرة جداً ؛ منها قوله تعالى :

﴿ وَكَذَلِكَ يَجْنِبُكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ
عَلَيْكَ وَعَلَى آلٍ يَعْقُبُ ﴾ (٣)

ومثال المستقبل - وهو فعلُ الأمرِ ، والنَّهْيِ ، والدُّعاء - لا قرينة له تُزِيلُهُ عن
موضوعه .

فالماضي منها مبنيٌّ على الفتح لفظاً أو تقديرًا . وَيَصْلُحُ مَعَهُ « أَمْسٍ » ،
إِلّا الأفعالُ التي لا تتصرفُ ، وهي : « ليس » ، و « عسى » ، و « نِعَم » ، و « بئس » ،
وفعلا التعجب ، و « حَبَّذَا » ، وما وقعَ موقعَ الشرطِ .

(١) القصص : ٢٥/٢٨ .

(٢) حكاها بعض الكوفيين . انظر الإنصاف ٦٤٧/٢ ، والجنى الداني : ٤٥٨ ، وقيل : إن هذا الحذف

ضرورة لا لغة . انظر الهمع : ٣٧٦/٤ .

(٣) يوسف : ٦/١٢ .

والمشترك ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع : « الهمزة » ، و « النون » ،
و « الياء » ، و « التاء » ؛ ف « الهمزة » : للمتكلم - ذكراً كان أو أنثى - . و « النون » :
لشئتيهما وجمعيهما ، وتكون للواحد المعظم نفسه . و « الياء » : للغائب وتثنيته
وجمعه ، والغائبات . و « التاء » : للخطاب كله ، والغائبة ومثناها ؛ قال الله
تعالى :

﴿ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ ^(١) امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ ^(٢).

وهذا الصنف هو المُعَرَّبُ إلا ما دخله نون جماعة المؤنث ، ونونا
التوكيد ؛ وإنما أُعَرِّبَ لَشَبَهِهِ بِالأَسْمَاءِ ^(٣) ؛ وذلك : أَنَّهُ يَقَعُ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ
كَمَا أَنَّ الأَسْمَ يَقَعُ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ وَاحِدٍ ، فَوْقَ عَمُومَاتٍ ثُمَّ خُصِّصَ بِالحَرْفِ
الْمَخْتَصِّ بِذَلِكَ فَصَارَ مُسْتَقْبَلًا ؛ نَحْوُ : « سَوْفَ يَخْرُجُ » ، و « سَيَخْرُجُ » ، كَمَا
خُصِّصَ الأَسْمُ بِالحَرْفِ فَصَارَ وَاقِعًا عَلَى مُعَيَّنٍ ؛ نَحْوُ : « الرَّجُلِ » ، فَأُعَرِّبَ
لِذَلِكَ وَدَخَلَتْهُ لَامُ التَّوَكِيدِ فِي خَبَرِ « إِنَّ » ، وَوَقَعَ مَوْقِعَ الأَسْمِ فِي « مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ يَقُومُ » . وَرَفَعَهُ لِعَدَمِ الْجَازِمِ وَالنَّاصِبِ لَا لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الأَسْمِ ^(٤) فِي

(١) فِي الأَصْلِ « مِنْ دُونِهِمَا » تَحْرِيفٌ .

(٢) القِصَصُ : ٢٣/٢٨ .

(٣) وَهُوَ رَأْيُ البَصْرِيِّينَ ، وَالكُوفِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّهُ أُعَرِّبَ لِدُخُولِ المعَانِي المُخْتَلِفَةِ والأَوْقَاتِ الطَّوِيلَةِ . انْظُرْ فِي عِلَّةِ
إِعْرَابِ المَضَارِعِ : الكِتَابُ : ١٤/١ ، الإِيضَاحُ العِضْدِيُّ : ٥٩/١ ، الإِنْصَافُ (م ٧٣) ٥٤٩/٢ ،
وشرح الأشموني : ٥٩/١ وما بعدها .

(٤) الأولُ رَأْيُ أَكْثَرِ الكُوفِيِّينَ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ خُرُوفٍ وَابْنُ مَالِكٍ ، وَذَهَبَ الكَسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالزَّائِدِ فِي
أَوَّلِهِ ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ . انْظُرْ : الكِتَابُ : ٩/٣ ، ١٠ ، وَالْإِنْصَافُ : ٥٥٠/٢ ، وَشرح التسهيل
٥/٤ ، وَالْمُسَاعَدُ ٥٩/٣ ، وَالْهَمْعُ ٥٤/١ .

الصفة، والحال، والخبر - كما زعم الفارسي (١) - لأن ذلك لا يطرد له ولا يعم، ولو لم يمثل بهذه الثلاثة لوافق سيويه (٢) في كون الرفع فيها لوقوعها موقع الأسماء، وليبانه موضع غير هذا.

والجازمُ : « لَمْ » ، و « لَمَّا » ، ولأَم الأمرِ ، و « لا » في النهي ، وحرفُ الشرطِ ؛ وهو « إِنْ » وما وقعَ موقعُهُ ^(٣) ، وبيانُ أحكامِها في مواضعِها أُولَى .

والنواصبُ : عشرةٌ ؛ أربعةٌ منها تَنْصِبُ بأنفسِها « أَنْ » ، و « لَنْ » ، و « إِذَنْ » ، و « كَيْ » - في أحدِ وجهَيْها (*) . [٠٠٠٠] ^(٤) بإضمارِ « أَنْ » ، و « كَيْ » في الوجهِ الثاني ^(٥) . ولها أحكامٌ كثيرةٌ ومعانٍ غريبةٌ تذكُرُ في مواضعِها ^(٦) - إِنْ شاءَ اللهُ تعالى .

والعربُ لا تجزمُ بـ «كَيْفَ»، و «كَيْفَمَا» البتَّة. وفيهما معنى الجزاء^(٧).

(١) انظر الإيضاح العضدي : ٥٩/١ ، ٣١٨ غير أن الفارسي لم يحصر وقوع الفعل موقع الاسم في هذه الثلاثة فيما اطلعت عليه من كتب الفارسي . والأمثلة التي مثل بها الفارسي هي : « مررتُ برجلٍ يقومُ » ، و « هذا رجلٌ يقومُ » ، و « رأيتُ رجلاً يقومُ » .

(۲) انظر الكتاب: ۹/۳، ۱۰.

(۳) یريدُ سائر حروف الشرط وأسمائه .

(*) وهي المصدرية .

(٤) غير واضحة في الأصل ، ويستقيم الكلام بنحو : « وستنصب بإضمار أن ، وهي : حتى ، ولام الجحود ، والفاء ، والواو ، وأو ، ولام كي في الوجه الثاني » . وانظر ما سيأتي ص ٧٨٩ .

(٥) وهي التعليلية .

(٦) انظر ص ٧٨٩ من هذا الشرح .

(٧) ردّ على الزجاجي إذ عدّهما من حروف الجزاء وجزم بهما (انظر الجمل: ٢١١) وقد أجاز الكوفيون ذلك، والبصريون لا يجيزونه إلاّ قطرياً. انظر الكتاب: ٦٠/٣، والإصلاح: ٢٦٤، والإنصاف: ٦٤٣/٢، والمغنى: ٢٢٥/١.

وَقِسْمَةُ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ ؛ صَحِيحٌ ^(١) ، وما تقدّم له في أوّل

بابٍ مجازٍ ^(٢) .

وقوله : (وَفِعْلُ الْحَالِ يُسَمَّى الدَّائِمَ) ^(٣) صحيحٌ ، كقول

سيبويه : « وما هو كائنٌ لم ينقطع » ^(٤) ؛ يريدُ الحالَ التي قصدَها العربُ ؛

ولذلك تقولُ : « اخرج الآن » . / وحقيقةُ الحالِ زمانٌ لا يتمُّ فيه فعلٌ ^(٥) ، [٩]

وهو الزمانُ الموجودُ الذي يقعُ فيه الحدثُ ، شيئاً بعدَ شيءٍ ، ولولا وجودُهُ

لم يقعَ حدثٌ ما ، وهو دقيقٌ جداً .

واختلفَ في الأسبقِ من الثلاثةِ ؛ أفعَلُ الحالِ ؟ أم المستقبلِ ؟ أم

الماضي ؟ ^(٦) . وكلّما اتّسعَ به يخرجُ من البابِ في العبارةِ . وإيقاعُ العامِّ

(١) يشير إلى تقسيم أبي القاسم في الجمل : ص ٧ .

(٢) تقدم في أوّل كتاب الجمل : « والفعلُ ما دل على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ »

(ص ١) ، ولم يذكر الحالَ وذكره هنا ، فتعقبه ابن السيد ، قال : « ولولا هذا التقسيم المذكور

في باب الأفعال ، لأوهم كلامه أنه من الفعّة التي تنفي فعل الحال ... » . (إصلاح الخلل :

١٧ ، ١٨) .

وقد أنكر وجوده جماعة من الفلاسفة أولعوا بالجدل واستخدام علم الكلام في تغيير

الحقائق ، ولابن السيد في الرد على هذه الشبهة كلام حسن . انظر لإصلاح الخلل :

٢٠ ، ١٩ كما ردّ عليهم ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٧ .

(٣) في الجمل : ٧ « وفعل في الحال يسمى الدائم » . وقد تعقب عليه قوم هذا القول ، وردّه

عليهم ابن السيد . انظر الإصلاح : ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) الكتاب : ١/١٢ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) انظر هذا الخلاف في الإيضاح : ٨٥ .

موقع الخاص ؛ فلأنه اتكل على المطرّق (١) ، وذهب مذهب العرب في الاختصار لفهم المعنى ، فلا تعقّب في مثل هذا ؛ لأنّ غرضه بالبَابِ بيانُ قسمةِ الأفعالِ لفظًا ومعنى ، وأسمائها ، وأحكامها ومواضع حروف المضارعة ، وذكر الجوازم ، والنواصب ، والمشارك من غير المشارك ، والمختص .

قلت : ولا فائدة في ذكر تقديم نحو هذا في الأبواب ، فلذلك سكّته عنه .

(١) المطرّق : المعبد : وهو المدرّس والأستاذ .

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ (١)

ينقصُ من الترجمة التي على حدِّها : التثنيةُ في الأسماءِ والصفاتِ المتفقةِ اللَّفْظِ ، عوضٌ من العطفِ في المختلفةِ اللَّفْظِ ، تخفيفًا واختصارًا . وهو أنَّ يلحقَ الاسمَ المفردَ الظاهرَ مذكرًا كانَ أو مؤنثًا ، معربًا أو مبنياً ، زيادتان ؛ إحداهما : ألفٌ علامةٌ للرفعِ ، أو ياءٌ علامةٌ للجَرِّ والنَّصبِ (٢) . والثانيةُ : نونٌ مكسورةٌ (٣) للسَّاكنينِ ، ثابتةٌ إلَّا مع الإضافةِ لتضادَ معنيهما . وليست عوضاً من الحركةِ (٤) ؛ لدخولها فيما لا حركةَ فيه ؛ ولأنَّ الألفَ والياءَ قد نابا منابها ، بل دخلتْ لُتَمَكَّنَ للمثنى بلزومِ الإعرابِ إيَّاهُ ، وفَقَدِ تثنيةُ الفعلِ (٥) ؛ ولذلك قال سيبويه - رحمه الله - : « كأنَّها عوضٌ لما مُنِعَ من الحركةِ والتنوينِ » (٦) .

فإنَّ كانَ على حرفين ؛ نحو : « يدٍ » ، و « دمٍ » بقيَ على حاله - في الأشهر - وقد قيلَ : « يديانٍ » ، و « دميانٍ » (٧) .

(١) الجمل : ٩ .

(٢) انظر باب معرفة علامات الإعراب من هذا الشرح : ٢٦٣ .

(٣) البصريون لا يجيزون فيها إلَّا الكسر مطلقاً ، وأجاز الكسائي والفراء فتحها في حال النصب والجر ، قال الكسائي : هي لغة لبني زياد بن قعس . وقال الفراء : لغة لبني أسد وفتحها بعضهم في موضع الرفع أيضاً . وحكى أن من العرب من ضم النون في نحو : « الزيدان » ، و « العمران » ، ومنهم من يجعل الإعراب في النون . انظر : سر الصناعة : ٤٨٨/٢ ، ٤٨٩ ، وارتشاف الضرب : ٢٥٦/١ .

(٤) نسب إلى الزجاج القول بأنها عوض من حركة الواحد . انظر الارتشاف : ٢٦٤/١ .

(٥) وانظر بقية الآراء حول نون التثنية في سر الصناعة : ٤٤٩/٢ ، وما بعدها ، والارتشاف : ٢٦٥/١ ، والهمع : ١٦٣/١ ، ١٦٤ .

(٦) الكتاب : ١٨/١ .

(٧) قيل : شاذ . وقيل : ليس بشاذ وإنما هو على لغة القصر فيها مثل « فتى » . انظر : الارتشاف : ٢٦٠/١ ، والهمع : ١٥٠/١ .

فإن كان معتلاً ما قبلَ علّته حرفٌ ساكنٌ ؛ نحو : « دَلِيْ » ، و « نَحْيِ » ،
و « غَلِيْ » جَرَى مَجْرَى الصّحيح .

فإن كان مقصوراً ، نحو : « عَصَا » ، و « رَحَى » رددت ألفه إلى أصلها ؛
نحو : « عَصَوِيْنَ » ^(١) ، و « فَتَيَيْنِ » .

فإن زادَ على الثلاثة رددتها ياءً أبداً ؛ نحو قولك : « مَلْهَيَانِ » ، و « حُبْلَيَانِ » ،
و « مَثْنَيَانِ » ، إلّا « مَذْرَوَيْنِ » ^(٢) فإنه بُنيَ على التثنية .

فإن كان منقوصاً أظهرت الياءَ مفتوحةً ؛ نحو قولك : « عَمِيَانِ » ،
و « مَذْرَيَانِ » ، و « مَثْنَيَانِ » .

فإن كان ممدوداً ، وكانت همزته أصلاً صَحَتْ ؛ نحو قولك : « قُرْأَانِ » ^(٣) .
فإن كانت زائدةً للتأنيثِ قلبتْ واواً ؛ نحو قولك : « حَمْرَاوَانِ » ، وقد قيل :
« حَمْرَايَانِ » بالياءِ شاذّاً ^(٤) . فإن كانت منقلبةً عن أصلٍ فالتحقيقُ الوجهُ ؛ نحو

(١) في الأصل : « عصيين » - بالياء - تحريف لأن أصله الواو . أمّا « رَحَى » ففيه لغتان : رحوان ، ورحيان .
والياء أكثر . انظر اللسان « رحا » ٣١٢/١٤ ، وشرح التسهيل ٩١/١ . وفي تمثيله خلل ؛ إذ بدأ بـ «
عصا » ، و « رَحَى » وثناهما على « عصوين » و « فتين » إلّا أن يكون سهو من الناسخ فاسقط من المفرد
« فتى » ومن التثنية « رحين » فالثلاثة متلازمة في التمثيل .

(٢) مَثْنَيَانِ : واحدها « مثنى » ، وهو زمام الناقة . انظر اللسان « ثنى » ١٢٠/١٤ .

ومَذْرَوَانِ : أطراف الإليتين ليس لهما واحد والواو فيه كـ « عنفوان » . انظر اللسان « ذرا » ٢٨٥/١٤ .
(٣) مفردها قُرْأَاءٌ - بضم القاف - وهو الناسك . انظر اللسان : « قرأ » ١٣٠/١ . وقد قلبت الهمزة الأصلية
واواً فيقال : « قُرْأَوَانِ » . انظر شرح التسهيل : ١٠١/١ .

(٤) وهي لغة لبني فزارة . وأجاز الكوفيون في همزة « حمراء » القلب والإقرار . حكاه أبو حاتم ، وابن
الأنباري . انظر ارتشاف الضرب : ٢٥٩/١ ، والهمع : ١٤٨/١ .

قَوْلِكَ : « كِسَاءَانِ » (١) ، و « كِسَاوَانِ » . فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً لِلإِخَاقِ فَالتَّحْقِيقُ
الْوَجْهُ أَيْضًا ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « عِلْبَاوَانِ » ، و « عِلْبَاءَانِ » (٢) .

فهذا هو المقصودُ بالتثنية . وهي لفظٌ ومعنى ثم قد تأتي لفظًا لا معنى ؛
نحو : « أَبَانَيْنِ » (٣) ، و « الرِّقْمَتَيْنِ » (٤) لموضع .

وتأتي معنى لا لفظًا ؛ نحو : « هما » ، و « كما » ، و « أنتما » ، و « كلا » .

وتأتي في اللفظين المختلفين ؛ نحو : « العُمَرَيْنِ » في أبي بكرٍ وعمر - رضي
الله عنهما - و « القَمَرَيْنِ » في الشمس والقمر ، وهو كثيرٌ مع شذوذه عن القياس .

وتأتي لم يستعمل لها واحدٌ ؛ نحو : « عَقَلْتُهُ بَيْنَانَيْنِ » (٥) ، و « مَذْرَوَيْنِ »
لأطرافِ الأليتين ، ونحو منه : « أَلْيَانِ » ، و « خُصَيَانِ » .

وأما « هَذَانِ » ، و « اللَّتَانِ » ، و « اللَّذَانِ » (٦) فَإِنَّ كُلَّ [كَلِمَةٍ] (٧) قَدْ
حُذِفَ مِنْهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ وَلَمْ يَحْرُكْ قَطْ ؛ فَحُذِفُوهُ لِلْسَّاكِنِينَ تَخْفِيفًا .

(١) هذا مذهب الجمهور ، وأجازوا قلبها واوًا . وورد قلبها ياءً ، فحكى « كسايان » لغة لبني فزارة وقاسه
الكسائي ، وخالفه غيره منهم ابن مالك .

انظر : ارتشاف الضرب : ٢٥٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٠٢/١ ، والهمع : ١٤٨/١ .

(٢) العلباء : عصب العنق . انظر اللسان : « علب » ٦٢٧/١ . ورجع القلب في هذه الهمزة ابن مالك .
انظر شرح التسهيل : ١٠٢/١ .

(٣) أَبَانَان : جيلان في البادية ، وقيل : الأسود منهما لبني أسد ، والأبيض لبني فزارة . وهو اسم علم لهما ،
وإنما قيل : أَبَانَانِ وَأَبَانٌ أحدهما ، والآخر مُتَالَعٌ ، كما يقال القمران فالتثنية في اللفظ والمعنى . انظر
اللسان « ابن » ٥/١٣ ، ومعجم البلدان ٦٢/١ .

(٤) الرقمتان : موضع قرب المدينة . انظر معجم البلدان ٥٨/٣ .

(٥) غير مهموز ، لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفي حبل . اللسان : « ثني » ١٢١/١٤ .

(٦) نُسِبَ للمحققين أنها صيغ وضعت للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي وعليه ابن الحاجب وأبو حيان .
انظر شرح الكافية ٤٧١/٢ ، وارتشاف الضرب ٥٢٧/١ ، والهمع ١٤٠/١ .

(٧) غير واضحة في الأصل .

والجمعُ جمعانٍ : جمعُ تكسيرٍ وما ينوبُ منابه / - ويأنه في [١٠]
 أبوابه - وجمعُ سلامةٍ ؛ وهو نوعانٍ : مذكرٌ ، ومؤنثٌ بالالفِ والتاء ،
 وهو أيضاً عوضٌ من العطفِ في الأسماءِ المختلفةِ ؛ وهو أن يلحقَ آخرَ
 الاسمِ المفردِ المذكرِ صحيحاً كانَ أو معتلاً ، زيادتانٍ ؛ إحداهما : واوٌ
 مضمومٌ ما قبلها في الصحيحِ والمعتلِّ المنقوصِ ؛ نحو قولك : « زِيدُونَ » ،
 و « قَاضُونَ » ، ومفتوحٌ ما قبلها في المعتلِّ المقصورِ نحو : « عِيسُونَ » ،
 و « مُوسُونَ » و « مُصْطَفُونَ » . أو ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها في الجرِّ والنَّصبِ
 في الصحيحِ والمنقوصِ ، ومفتوحٌ ما قبلها في المقصورِ (١) ؛ نحو :
 « عِيسَيْنَ » ، و « مُوسَيْنَ » ، و « مُصْطَفَيْنَ » .

وإن كانَ ممدوداً جرى مجرى الثنيةِ في كلِّ ما ذكرنا في ثباتِ
 الهمزة ، وقلبها واواً في حالِ التسميةِ به .

والثانيةُ : نونٌ كنونِ الثنيةِ مفتوحةٌ - في الأعرافِ (٢) - وحكمها
 حكمها فيما ذكرَ .

(١) أجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور كالصحيح والمنقوص . انظر الهمع :
 ١٥٤/١ ، ١٥٥ .

(٢) وقد ورد كسرها عن العرب وقيل : ضرورة ، وقيل : ذلك خاص بحالة الياء بخلاف حالة الرفع .
 انظر : الارتشاف : ٢٦٢/١ ، والهمع : ١٦٤/١ .

وشروطه : ألا يتغير لفظ المفرد إلا أن يكون معتلاً أو مهموزاً ، لما يطرأ عليه من الاعتلال . وأن يكون عاقلاً ومُشَبَّهاً به ؛ نحو :

﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَعِيدِينَ ﴾ (١) .

وأن يكون مذكراً . وألاً يكون في مفرد تاء التأنيث (٢) . (*)

.....

وتنفرد الصفات بأن يُجمع مؤنثها بالالف والتاء - في الغالب - لقولهم :
« صَنَعُونَ » ، و « صَنِيعُونَ » (٣) ، و « قومٌ جُدُونَ » (٤) للمجدودين ، و « جَدُرُونَ » ،
و « نَدُسُونَ » (٥) ، و « يَقْظُونَ » (٦) ، وهو كثير .

وقد تأتي هاتان الزادتان فيما لا يعقل عوضاً من محذوف من الكلمة
[لفظاً] (٧) نحو : « سِنِينَ » ، أو تقديراً ؛ نحو : « أَرْضِينَ » (*) - في الغالب -

(١) يوسف : ٤/١٢ .

(٢) أجاز الكوفيون في الاسم الذي في مفرد تاء التأنيث أن يجمع بالواو والنون نحو : « طلحة »
« طَلْحُونَ » ووافقهم ابن كيسان إلا أنه يفتح العين فيقول : « طَلَّحُونَ » . انظر الانصاف : (٤ م)
٤٠/١ .

(*) في هذا الموضع من الأصل علامة إلحاق منعطفة شمالاً ١ وفي الحاشية كتابة غير واضحة .

(٣) « صَنَعُونَ » : يقال : رجل صِنَعٌ : للحاذق الصَّنعة . وقوم صَنَعُونَ . وامرأة صِنَاعٌ . اللسان « صنع »
٢٠٩/٨ .

(٤) « جُدُونَ » : مفرد « جُدٌّ » أي محظوظ . اللسان « جدد » ١٠٧/٣ .

(٥) في الأصل : « قدسون » بالقاف تحريف . ورجلٌ نَدَسٌ ، ونَدَسٌ ، ونَدَسٌ : أي قَهْمٌ مريع السمع فَطِنٌ
اللسان « ندس » ٢٢٩/٦ .

(٦) ذكر سيبويه أن ما كان على وزن « فَعْلٌ » تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون وساق الأمثلة السابقة .
انظر الكتاب : ٦٣٠/٣ .

(٧) إضافة يقتضيها السياق .

(*) أي الأصل أن تكون بالتاء .

لقولهم : « إَوْزُون » ، و « إِحْرُون » ^(١) ، و « عِشْرُون » وبأبه ، وهو ضربٌ من جمع التكسير وليس منه ، وقد يغيّر له لفظ الواحد إعلماً بخلافه لجمع السلامة ؛ نحو : « ثُبُون » ^(٢) ، و « سِنُون » ، و « عِشْرُون » ، والذي لا يغيّر : « عِضُون » ^(٣) ، و « إِحْرُون » ، و « ثَلَاثُون » ، وما بعده .

وكما لا يُجمع كثيرٌ من الأسماء المذكورة العاقلة لجمع السلامة ؛ كذلك لا يُجمع كثيرٌ من المؤنث بالالف والتاء ؛ من ذلك : « فَعْلَاءُ أَفْعَلُ » صفة ، و « فَعَلَى فَعْلَانُ » ، و « حَائِضٌ » ، و « طَامِثٌ » ، و « بَازِلٌ » ^(٤) ، وبأبه كثيرٌ مما استوى في لفظه المذكر والمؤنث ما دامت صفات ، فإذا انتقلت إلى الأسماء واستعملت استعمال الأسماء ، جُمِعَتْ بالالف والتاء ؛ كـ « صَحْرَاوَاتٍ » ، و « بَطْحَاوَاتٍ » . وإذا كان المؤنث بغير علامة زدت ألفاً وتاءً . فإن كان بالتاء حذفته . وإن كان [بالالف] ^(٥) قلبتها ياءً ؛ نحو : « حُبَلِيَّاتٍ » . وإن كان بالهمزة أبدلتها واواً كـ « بَطْحَاوَاتٍ » .

(١) إِحْرُون : جمع الحرّة وهي أرض ذات حجارة سود نخيرات كأنها أحرقت بالنار . اللسان « حرر » ١٧٩/٤ .

(٢) ثُبُون : واحدها « ثُبَّة » وهي الجماعة . الهاء فيها بدل من الياء الأخيرة وأصله من الواو . انظر اللسان « ثبا » ١٠٧/١٤ .

ذكر سيوييه أن ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث إذا جمعه بالواو والنون كسروا الحرف الأول وغيروا الاسم . انظر الكتاب : ٥٩٨/٣ .

(٣) عِضُون : واحدها عِضَّة وهي القطعة والفرقة ، وأصلها « عِضْوَةٌ » فنقصت الواو . اللسان : « عضا » ٦٨/١٥ .

(٤) بازِل : يقال : جمل بازِل وناقة بازِل : وهو أقصى أسنان البعير ، سمي بازلاً من البزل ، وهو الشق ، وذلك أن نابه إذا طَلَعَ يقال له بازِل لشقه اللحم عن منبته . انظر اللسان « بزل » ٥٢/١١ .

(٥) في الأصل « بالياء » .

بَابُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ (١)

قد تقدّم رسمُ الفاعلِ (٢) ، فكلُّ فعلٍ ذُكِرَ على طريقةِ « فَعَلَ » ، و « يَفْعَلُ » ، طالب بفاعلٍ مذكورٍ مظهرٍ أو مضميرٍ ، ولادليلٍ فيه على انفرادِهِ ولا تثنيته وجمعه ؛ ولذلك قال بعضهم : « قَامَا أَخَوَاكَ » ، و :

* يَعْصِرَنَّ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ * (٣)

فأتى بعلامةٍ للتثنية والجمع في آخرِ الفعلين (٤) .

فإن كان مؤنثاً مفرداً أو مثنى يازائه ذكرٌ ؛ دلَّ عليه بتاءِ التأنيثِ ساكنةٌ ؛ نحوُ : « قَامَتْ هِنْدٌ » ، وربّما حذفَتْ في قولِ سيبويه ؛ حكى عن العربِ : « قالَ فلانة » ، قالَ : « وأحسنه مع الفصلِ ؛ نحو : « حَضَرَ الْقَاضِيَّ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ » (٥) .

(١) الجمل : ١٠ .

(٢) انظر ص ١٣ من هذا الشرح .

(٣) البيت بتمامه :

« وَلَكِنْ دِيَاْفِيَّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرَنَّ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ » ،

وقائله الفرزدق يهجو عمرو بن عفراء الضبيّ بأنّه قروي من « دِيَاْف » ، وهي قرية بالشام ، والسليط : الزيت . وهو في ديوانه : ٤٦/١ ، وانظر : الكتاب : ٤٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٤٨ ، والتكملة : ٨٦ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ٤٥٦/١ ، وشرح المفصل : ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل : ٨٠/٢ ، والهمع : ٢٥٦/٢ ، والخزانة : ٢٣٤/٥ .

(٤) هذه اللغة تسمى « لغة أكلوني البراغيث » وتنسب إلى بلحارث بن كعب ، وطبيّء ، وأزد شنوءه . وكان ابن مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ، وردّه عليه السيوطي . انظر التسهيل ٢٢٦ ، والهمع ٢٥٧/٢ ، والاقتراح ١٨ ، ١٩ .

(٥) عبارة سيبويه : « وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حَضَرَ الْقَاضِيَّ امْرَأَةٌ ؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ... » ٣٨/٢ .

فإن كان جمعاً ، أو كان غير حقيقي استوى الإتيان أيضاً بالعلامة وتركها ؛ نحو : « مَالِ الشَّجَرَةِ » ، و « مَالَتِ الشَّجَرَةُ » .

فإن كان المضمّر / عائداً إلى مذكورٍ لزمّت العلامة في هذا كله ؛ [١١]
نحو : « المَرَّاةُ قَامَتْ » ، و « الشَّجَرَةُ مَالَتْ » - في الأعراف - لقولهم - :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ إِبْقَالَهَا * (١)

وهو مرفوعٌ أبداً (٢) ، لفظاً أو تقديرًا ؛ فعلٌ أَوْ لَمْ يفعلْ ، في النفي والإيجاب ؛ الإيجاب : « قَامَ زَيْدٌ » ، و « سَقَطَ الْحَائِطُ » ، والنفي : « مَاقَامَ زَيْدٌ » ، و « لَمْ يَسْقُطِ الْحَائِطُ » .

(١) صدره : * فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا *

وهو لعلمار بن جوين الطائي (جاهلي) ، يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث ، والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء ، والودق : المطر ، وأبقلت : أخرجت البقل ، وهو من النبات ما ليس بشجر .

والشاهد فيه : حذف التاء من « أبقلت » لضرورة الشعر ، ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان . وقيل : حذفت لأن التأنيث ليس بحقيقي . ويروى : (ولا أرض أبقلت إبقالها) بحذف الهمزة والقاء حركتها على التاء . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٥٦٠/١ . والبيت في الكتاب : ٤٦/٢ ، وشرح أبياته للنحاس ١٤٩ ، ولابن السيرافي : ٥٥٧/١ ، والتكملة : ٨٧ ، والخصائص : ٤١١/٢ ، ونتائج الفكر : ١٦٨ ، وشرح المفصل : ٩٤/٥ ، والبسيط : ٢٦٥/١ ، ورصف المباني : ٢٤١ ، والمغني ٧٣١/٢ ، ٧٤٦ ، والخزانة : ٤٥/١ .

(٢) وقال ابن الطراوة : « إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت » انظر قوله ورد ابن أبي الربيع عليه في البسيط : ٢٦٣/١ . وانظر القضية في المغني ٧٨١ / ٢ ، والهمع ٣ / ٨ ، و « ابن الطراوة النحوي » ٢٤٧ - ٢٤٩ .

وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِمْ: « مَا جَاءَ نِي مِنْ أَحَدٍ » ، و« بِحَسَبِكَ

أَنْ تَفْعَلَ » ، و« أَفْعَلْ بِهِ » - فِي التَّعَجُّبِ ، فِي رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ^(١).

فَالْمَرْفُوعُ فِي اللَّفْظِ: « قَامَ زَيْدٌ » ، وَتَقْدِيرًا: « قَامَ [الْفَتَى]^(٢) » ، وَالْجَوَارِي » ،

و« قَامَ هَذَا » ، و« قُمْتُ » ، وَمَا فِي حَكْمِهِ تَمَّا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ

الْمَرْفُوعَةِ^(٣) . وَلَا دَلَالَةَ فِي الْفِعْلِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ مَا لَمْ يُعْلَمْ مَعْنَاهُ . وَأُضِيفَ الْعَمَلُ

إِلَى الْفِعْلِ مَجَازًا مِنْ حَيْثُ لَزَمَهُ ، وَالرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ الْمُتَكَلِّمُ ، وَلَوْ أُضِيفَتْ الْأَعْمَالُ

كُلُّهَا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَقَعْ بَيَانٌ فِي تَعَلُّقِ الْأَشْيَاءِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ^(٤).

وَيُخْتَصُّ الْفَاعِلُ بِأَشْيَاءَ لَا تَكُونُ فِي الْمَفْعُولِ مِنْهَا : أَنَّهُ لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ .

وَمِنْهَا : تَسْكِينُ آخِرِ الْفِعْلِ لَهُ ؛ نَحْوُ : « ضَرَبْتُ » . وَمِنْهَا : مَجِيءُ عِلَامَةِ

الْإِعْرَابِ بَعْدَهُ فِي « يَفْعَلَانِ » ، و« يَفْعَلُونَ » ، و« تَفْعَلِينَ » ؛ جَاءَتْ عِلَامَةُ

(١) الْبَصْرِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ (أَفْعَلْ بِهِ) لَفْظَةً لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ .

وَالْكُوفِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّهُ أَمْرٌ حَقِيقَةٌ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ مَفْعُولٍ ، وَالْبَاءُ إِمَّا زَائِدَةٌ أَوْ لِلتَّعْدِيدِ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَالزَّجَّاجِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ وَابْنِ خُرُوفٍ (انْظُرْ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ : ٣٥/٣)

وَالَّذِي يَتَضَحُّ مِنْ كَلَامِ ابْنِ خُرُوفٍ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ ٤٧٦ أَنَّهُ يَذْهَبُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فِي هَذِهِ

الْقَضِيَّةِ . وَانْظُرْ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْأَصُولُ : ١٠١/١ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ : ١٤٧/٧ ، ١٤٨ ، وَالْأَشْبَاهُ

وَالنِّظَائِرُ : ٣٥٣/٣ ، ٣٥٤ .

(٢) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ .

(٣) أَيُّ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلَهُ .

(٤) يَرِدُ عَلَى ابْنِ مِضَاءٍ الَّذِي اعْتَرَضَ عَلَى النُّحَاةِ فِي تَسْمِيَّتِهِمْ لِلْفِعْلِ بِأَنَّهُ « عَامِلٌ » مَعَ أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ

الْمُتَكَلِّمُ . انْظُرْ الرَّدَّ عَلَى النُّحَاةِ : ١٢ ، وَمَابَعْدَهَا ، ٧٠ .

الإعراب بعد الفاعل . ومنها : أنه لا بُدَّ من العِوضِ منه إذا حُذِفَ من بابِ الفعلِ .
ومنها : مرتبته التقديمُ .

وقد يُقدِّمُ المفعولُ عليه ، وعلى الفعلِ اهتماماً به إذا دلَّ عليه دليلٌ من لفظٍ - وهو الإعرابُ - أو معنى ؛ نحو : « أَكَلَ الْحُوَّارِيُّ ^(١) مُوسَى » ، أو صفةً ، أو بدلياً ، أو غير ذلك مما يدلُّ .

وقد يُقدِّمُ عند الحاجةِ إلى القافية ^(٢) ، وعند السَّجعِ .

وقد يجبُ تقديمه لإعادة ضميرٍ عليه ، قد أُضيفَ الفاعلُ إليه ؛ نحو :
« ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ » - في الغالب - لقوله :

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٌ * ^(٣)

(١) الحُوَّارِيُّ : أجود الدقيق ، وما حُوِّرَ من الطعام أي بُيِّضَ . اللسان « حور » ٢٢٠/٤ .

(٢) نحو قول النابغة :

وكانت لهم ربيَّةٌ يحذرونها إذا خضخضت ماء السماء القبائل

: انظر مجالس ثعلب : ٩٥ ، وإصلاح الخلل : ٦٠ ، وشرح ابن عصفور على الجمل : ١٦٤/١ .

(٣) عجزه : * جزاء الكلابِ العاويات وقد فعل * .

نسبه ابن جني في الخصائص ٢٩٤/١ للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٩١ بصدر مختلف . وهو مما نسب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٢٤ ، وقيل : لعبدالله بن همارق . وهو في : الجمل : ١١٩ ، والخلل ١٥٦ ، وأمالى ابن الشجري ١٥٣/١ ، والفصول والجمل ل ١٢٦ ، وشرح المفصل : ٧٦/١ ، واللسان « عوي » : ١٠٨/١٥ ، وشرح ابن عقيل : ٤٩٦/١ ، والهمع : ٢٣٠/١ ، والخزانة : ٢٧٧/١ . والشاهد فيه « جزى ربُّه ... عديٌّ » حيث قدم الفاعل (ربُّه) المتصل بضمير المفعول (عدي) ولم يقدم المفعول . والجمهور على أنه ضرورة ، وأجازه الأخفش وابن جني قياساً قال لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار كالأصل (انظر الخصائص ٢٩٨/١) . كما أجازه أبو عبدالله الطُّوَال من الكوفيين ، وابن مالك (في التسهيل : ٧٩) ، وانظر الخزانة : ٢٧٧/١ .

وإذا كَانَ مستفهماً عنه ، أَوْ دخلَهُ معنى الشرط ؛ نحو : « مَنْ تَضْرِبُ ؟ » ،
و « مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ » .

وكذلك إذا دخلتْ عليه « إلا » في نحو : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو » ،
ونحو هذا .

وإذا اتصلَ ضميرُ المفعولِ بالفعل ؛ نحو : « ضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وشبهه .

ولا يثنى الفعلُ ولا يُجمعُ لآنهُ وُضِعَ مبهماً للقليلِ والكثيرِ ، بدليلِ قولهم :
« قَامَ رَجُلٌ » ، و « قَامَ أَلْفُ رَجُلٍ » ، فأقلُّ ما قَامَ الرجلُ قومةً واحدةً ، وأقلُّ ما قامَ
الرجالُ أَلْفُ قومةٍ ، فإذا أرادوا القليلَ دلّوا عليه [بالمرّة] ^(١) الواحدة ، أَوْ
الاثنين من المصدرِ ؛ نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، و « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » ، و ضَرَبَاتٍ ،
و « ضَرَبْتُ ضَرْبًا كَثِيرًا » ؛ فلو لا صلاحيتُهُ للقليلِ والكثيرِ لَمْ يُوَكِّدْ بِهِ ، ولم يقلْ
أحدٌ : « قَامَا زَيْدٌ » إذا أرادَ قِيَامَيْنِ ، ولا « قَامُوا زَيْدٌ » إذا أرادَ قِيَامًا كَثِيرًا ، فدلَّ
على أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا الفعلَ ، وما ذكره بعضهم - من أَنَّهُ لَمْ يَثْنِ وَلَمْ يَجْمَعْ لِأَنَّ
مدلوله وهو المصدرُ جنسٌ ولا يصحُّ في الأجناسِ ؛ فلا يصحُّ في الدليلِ ^(٢) -
فاسدٌ بما ذكرناه .

فإن كَانَ فيه ضميرٌ ثَنِيّ ذلكَ الضميرُ وُجِمِعَ ؛ نحو : « الزَّيْدَانِ قَامَا » ،
و « الزَّيْدُونِ قَامُوا » ، وهو الذي أرادَ أبو القاسم - رحمه الله - بقوله :

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) عُرِيَ هذا القول إلى أبي جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه . انظر الأشباه والنظائر :

(٢٨٩/٢) .

(ثُنِيَ وَجُمِعَ لِلضَّمِيرِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ) (١) ، فاتسعَ في إضافةِ
 التثنيةِ والجمعِ إلى الفعلِ لاتصالِ الضميرِ به، وقد صرَّحَ بذلكَ في آخرِ
 الكتابِ (٢)، فلا عذرَ لَهُ فِيهِ إِلَّا الاتساعُ . ويمكنُ أَنْ يجعلَ « اللامَ » عذرًا ؛
 لَأَنَّهُ ثُنِيَ وَجُمِعَ مِنْ أَجْلِ الضميرِ الذي اتصلَ بِهِ وقد صُيِّرَ مِنْ نَفْسِ
 الفعلِ فلحقتهُ التثنيةُ .

وتقدّمَ « إِبْرَاهِيمُ » (٣) - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ليعودَ الضميرُ عليه . وكذلكَ
 « النَّفْسُ » فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ (٤) . وقدّمَ اسْمَهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الثَّالِثَةِ (٥) / [١٢]
 تشريفًا وتعظيمًا . و « اللَّحُومُ » مضافةٌ إِلَى ضميرِ « الْبُذْنِ » (٦) .

(١) عبارة أبي القاسم : « وَإِنَّمَا قُلْتُ « قَمَ » وَلَمْ تَقُلْ « قَامُوا » وَهِيَ جَمَاعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَقَدَّمَ
 الْأَسْمَاءَ وَحْدًا ، وَإِذَا تَأَخَّرَ ثُنِيَ وَجُمِعَ الضَّمِيرُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْجُمْلُ : ١٠ . والنسخ
 تختلف ؛ ففي بعضها « لِلضَّمِيرِ » بِاللَّامِ ، وَفِي بَعْضِهَا « الضَّمِيرِ » . وذكر ابن بَرَزِيَّةَ أَنَّ
 الصَّحِيحَ (الضَّمِيرِ) قَالَ : « وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ » غَايَةُ الْأَمَلِ :
 ٦٩/١ . وقد تعقبه النحويون فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ . انظر إصلاح الخلل : ٥٥ ، ونتائج الفكر :
 ١٦٤ ، وَغَايَةُ الْأَمَلِ : ٦٩/١ ، وَالبسيط : ٢٧١/١ .

(٢) لم أقف عليه فِي الْجُمْلِ .

(٣) أَي فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْجُمْلِ : ١١ :

(وَإِذَا ابْتُلِيَ إِبْرَاهِيمُ بِهِ بِكَلِمَاتِ) الْبَقَرَةِ : ١٢٤/٢ .

(٤) وَهِيَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْجُمْلِ : ١١ :

(لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا) الْأَنْعَامِ : ١٥٩/٦ . وَهِيَ فِي تَرْتِيبِهَا فِي الْجُمْلِ الثَّالِثَةِ .

(٥) وَهِيَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْجُمْلِ : ١١ :

(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) فَاطِر : ٢٨/٣٥ . وَهِيَ فِي تَرْتِيبِهَا فِي الْجُمْلِ الرَّابِعَةِ .

(٦) وَهِيَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْجُمْلِ : ١١ :

(لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤُهَا) الْحَجِّ : ٣٨/٢٢ . وَهِيَ فِي تَرْتِيبِهَا فِي الْجُمْلِ الثَّانِيَةِ .

وذهب بعضُ أشياخنا إلى أن حروف المدِّ في الاثنين والجمع وخطابِ المؤنثِ ، حروفُ إعرابٍ (١) ، بمنزلتها في الأسماءِ ، ودالةٌ على تثنيةِ الفاعلِ وجمعه وتأنثيه، وأنها ليستُ ضمائرَ، واستحسنه ، ووجهَ قولَ أبي القاسمِ عليه ، ولأبي القاسمِ النزاهةُ عن هذه السخافةِ ؛ لما فيها من قلةِ الفطنة ، فليت شعري !! هل هي علاماتُ رفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جزمٍ ؟! ولمَ حذفتِ النونُ في النصبِ والجزمِ ؟ ولمَ دخلتْ هذه الحروفُ على الماضي في « قاما » ، و « قاموا » ؟ إلى غيرِ ذلك ممَّا [يلزمه] (٢) الفسادُ .

(١) النحويون في ألف الاثنين وواو الجماعة إذا اتصلت بالفعل المتقدم على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه وليست ضمائر .

الثاني : أنها ضمائر وما بعدها بدل منها .

الثالث : أنها ضمائر وما بعدها مبتدأ والجملة السابقة خبر .

وسيبيويه على الأول (انظر الكتاب : ٤٠/٢) وكذا السهيلي : (انظر نتائج الفكر : ١٦٦) ، وابن عصفور : (انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٦٨) ، وابن أبي الربيع (انظر البسيط : ٢٧١) ، وأبو حيان (انظر الارتشاف : ٣٥٤/١) . وانظر الهمع : ٢٥٧/٢ . أما الرأي الذي نسبته ابن خروف لبعض أشياخه - وهو أنها حروف إعراب - فقد نسبته ابن الطراوة - في كتابه الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح - للفارسي ولم أقف عليه في الإيضاح ، وقد ردُّ الدكتور عيَّاد الثبتي على ابن الطراوة . انظر الإفصاح ١٢ ، وابن الطراوة النحوي ٩٣ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

نَوْعٌ مِنْهُ آخَرُ^(١)

يعني مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ^(٢). وفصله من الأول من حيث جعل أحد الاسمين يعقل، والثاني لا يعقل، وأحدهما مبهماً، والثاني غير مبهم؛ ولذلك صحَّ له التفريق الذي قصد؛ لأنَّ من الأفعال ما إذا كان فاعله غير عاقل، لم يكن مفعوله إلا عاقلاً؛ نحو: «أَسْخَطَنِي»، و«أَرْضَانِي»، و«سَرَّنِي» ولا يصحُّ أن يكون مفعولها ما لا يعقل؛ لأنَّه لا يقع منه السَّخَطُ والرَّضَى والسُّرُورُ. ومن الأفعال ما لا يكون فاعله أبداً إلا من يعقل؛ نحو: «أَحْبَبْتُ»، و«اشْتَهَيْتُ»، و«كَرِهْتُ»، وأنتَ في هذه الأفعال فاعلٌ، فاسمُك بالتاء، وغيرُك ممن يعقل مرفوعٌ، وأنتَ في الأول منصوبٌ فاسمُك بالنون والياء^(٣)، وغيرُك ممن يعقل منصوبٌ.

ومسائله مبنية على «ما»، وهي لما لا يعقل في مذهبه^(٤) ومذهب أصحابه، وهي عند سييويه والمحققين بمنزلة «الذي»، و«التي» تقع على ما لا يعقل، ومن يعقل^(٥)، ودليله قوله تعالى:

﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٦)

(١) الجمل: ١١.

(٢) قال ابن أبي الربيع: «الهاء عائدة على الباب، ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال: نوع منهما». البسيط: ٢٧٩/١.

(٣) في العبارة تسامح فلا سم في «سرنى» ونحوه «الياء» وحدها، والنون للوقاية.

(٤) انظر الجمل: ١٢.

(٥) انظر الكتاب: ٢٢٨/٤.

(٦) الجمعة ١/٦٢، التغابن ١/٦٤.

﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ (١)

﴿ وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي ﴾ (٢) وهو آدم - عليه السلام -.

وتقع على صفات من يعقل (٣) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٤).
وعلى الأنواع ، كقوله تعالى :

﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ﴾ (٥).

أي اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً .

والأسماء النواقص عشرة : « الذي » ، و « التي » ، و « أي » . ومؤنثها ،

ومثنىها ، ومجموعها : « اللذان » ، و « اللتان » ، و « آيان » ، و « أيتان » (٦) ،

و « الذين » (٧) ، و « اللاتي » - و « آلات » ، و « اللوات » ، و « اللواتي » (٨) ،

(١) النحل : ٤٩/١٦ .

(٢) ص : ٧٥/٣٨ .

(٣) تعقب ابن بزيمة ابن خروف في هذا القول ، وقال : إن في كلامه سقوطاً من وجهين : الأول : أنها عنده في الآية واقعة على الصفة وليس كذلك . والثاني : قوله : « صفة من يعقل » وهو لفظ غير مباح إطلاقه على الحق تبارك وتعالى عند أهل السنة . انظر : غاية الأمل : ٧٩/١ وقد سبق ابن خروف إلى مثل هذا القول ابن السيد في إصلاح الخلل ٦٢ . وقال به بعد ابن خروف ابن أبي الربيع في البسيط ٢٨٦/١ ، وابن لب في تقييده ٨٣/١ . وانظر المسألة في نتائج الفكر ١٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، وشرح المفصل ١٤٥/٣ ، والهمع ٣١٥/١ .

(٤) الشعراء : ٢٣/٢٦ .

(٥) النساء : ٣/٤ .

(٦) جاء في خصائص مذهب الأندلس النحوي ٨٨ ، ٨٩ أن ثنية (أي وأية) هو مذهب ابن خروف وهو من الأراء الجديدة للأندلسيين ، وانظر شرح المفصل ٢٢/٤ .

(٧) في الأصل « واللذين » .

(٨) في الأصل « اللاتي » معادة .

و «اللاء» (١)، و «اللائي» ، و «الألى» (٢) في معناها . و «من» . و «ما» .
و «ذو» - في لغة طييء (٣) - و «ذا» في حذف «ما» من «ماذا» . و «ما»
المصدرية إذا قُدرت بـ «الذي» .

والحروف الجارية مجراها أربعة (٤) :

«أن» الناصبة للفعل ، والداخله على الماضي ، وعلى الأمر في قولهم :
«يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ» ، و «أَنْ قَامَ زَيْدٌ» ، و «أَمَرْتُ بِأَنْ أَفْعَلَ» . و «أَنْ»
المشددة والخفيفة (٥) . و «الألف واللام» ، و «ما» في قول سيبويه والأخفش (٦)
وغيرهما من المتقدمين - رحمهم الله - ومن ذكر خلافاً بينهما أخطأ عليهما (٧) ،

(١) في الأصل «اللائي» وستأتي بعدها مباشرة .

(٢) في الأصل «الأولى» بالواو . قال ابن هشام في شرح اللوحة البدرية ٢٧٠/١ وتكتب بغير واو .

(٣) انظر شرح الكافية ٢٢/٣ .

(٤) الموصولات الحرفية المتفق على حرفيتها : «أن» ، و «أَنْ» ، والمختلف فيها : «ما» ، «كي» ، و «ال» ،
و «لو» . انظر شرح التسهيل : ٢٢٢/١ ، والهمع : ٢٧٩/١ .

(٥) أي «أن» المشددة التي سكنت نونها للتخفيف ، وليست الساكنة النون أصالة .

(٦) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة . أحذق أصحاب سيبويه ، وكان المرجع إلى فهم الكتاب . توفي سنة
٢١٥ وقيل : ٢٢١ هـ . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٦٦ ، وطبقات الزبيدي ٧٢ ،
وتاريخ العلماء النحويين ٨٥ ، والإنباه ٣٦/٢ ، والبيغة ٥٩٠/١ .

(٧) جاء في المغني : «وزعم ابن خروف أن «ما» المصدرية حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافاً ،
والصواب مع ناقل الخلاف ...» ٣٣٨/١ .

والواضح من كلام ابن خروف غير ما ذكر ابن هشام ، فقد قال بأنها تحتل الوجهين في قول
سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين ، فهي حرف إذا قدرت بلفظ المصدر ، وهي اسم إذا قدرت بـ
«الذي» .

وما قاله ابن خروف إنّما هو استنتاج من كلام سيبويه والأخفش ، إذ أنهما لم يقولوا بذلك صراحة ، فقد
جاء في الكتاب عن الخليل أن قوله : «هذا القول لا قولك» نصبه كنصب «غير ما تقول» لأن
«لاقولك» في ذلك المعنى (٣٧٨/١) وهي نفس أمثلة ابن خروف . وقال في موضع آخر : =

تقول العرب: « هذا القول لا ما تقول » ، و « هذا القول غير ما تقول » ،
 أي: (١) « هذا القول لا قولك » ، ف « مَا » في هذه المواضع (٢) تحتل
 تأويلين في التقدير ؛ إن شئت جعلتها اسماً بمنزلة « الذي » ، وإن شئت
 حرفاً موصولاً بمنزلة « أن » . وكلا القولين لسيوييه والأخفش - رحمهما
 الله - فلمّا قدرّاها بـ « الذي » كانت اسماً ، ولمّا قدرّاها بلفظ المصدر
 كانت حرفاً / وهي مع صلتها اسمٌ ، و « الذي » واقعةٌ على المصدر ، [١٣]
 والمعنى: « لا الذي ، وغير الذي تقول » ، و « لا قولك ، وغير قولك » .
 و « الذي » تقع على كل شيء : حدثٍ وغيره ، فحين قدرّاها بـ « الذي »
 جعلّاها اسماً وهي مصدرٌ هنا ، وحين قدرّاها بتقدير « أن » والفعل
 جعلّاها حرفاً ، وحكى الفراء « أبوك بالجارية الذي يكفل » ، و « أبوك

= « ائني بعدما تفرغ » فما و « تفرغ » بمنزلة الفراغ ، و « تفرغ » صلة ، وهي مبتدأة ، وهي
 بمنزلتها في « الذي » إذا قلت « بعد الذي تفرغ » ١١/٣ . وانظر أيضاً الكتاب : ١٠٢/٣ ،
 ١٥٦ . وانظر معاني القرآن للأخفش : ٤٠/١ ، ٤١ ، ١٠٢ ، ٢٠٩ ، ٣٠٧/٢ ، ٣٦١ ،
 ٥٣٩ . وانظر الأزهية في علم الحروف : ٨٧ .

إلا أن الخلاف بينهما مشهور ، وتناقله النحاة ، انظر شرح المفصل : ١٤٢/٨ ، وشرح الكافية
 ٤٢/٢ ، ٥٤ ، ووصف المباني : ٣٨١ ، وارتشاف الضرب : ٥١٩/١ ، والجنى الداني :
 ٣٣٢ ، والمغني : ٣٣٨/١ .

قال ابن بزيمة بعد أن ساق كلام ابن خروف : « والذي قاله حسن لولا أن الخلاف بينهما قائم
 ومشهور » غاية الأمل ٧٤/١ .

(١) في الأصل : « و » .

(٢) في الأصل : هذه المواضع .

بِالْجَارِيَةِ مَا يَكْفُلُ» ، قَالَ : « وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمَصْدَرِ » : (١) ، أَيْ : « أَبُوكَ
بِالْجَارِيَةِ كَفَالَتْهُ » ، فَأَوْقَعَهَا عَلَى [الْمَصْدَرِ] : (٢) ، وَقَدِّمْتَ الْأَخْبَارُ . وَتَقُولُ :
« أَعْجَبَنِي مَا قُلْتَ » ، يَجُوزُ فِي تَقْدِيرِهِ : « أَعْجَبَنِي قَوْلُكَ » ، وَ « أَعْجَبَنِي الَّذِي
قُلْتَ » فَهِيَ مَصْدَرٌ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ ، وَهِيَ فِي تَقْدِيرِهَا بـ « الَّذِي » اسْمٌ ، وَفِي
الْمَصْدَرِ حَرْفٌ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا « كَيْ » النَّاصِبَةُ فَبِمَنْزِلَةِ « إِذَنْ » ، وَ « لَنْ » ، وَلَيْسَتْ فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ ،
وَلَا ضَرُورَةَ تَحَوُّجٍ إِلَى ذَلِكَ .

* * *

وَيُوصَلُ جَمِيعُهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالْجَمْلِ كُلِّهَا الَّتِي يَدْخُلُهَا الصِّدْقُ
وَالْكَذِبُ اسْمِيَّاتٍ وَفَعْلِيَّاتٍ ، وَلَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْبِطُهَا بِالْمَوْصُولِ ، وَقَدْ يَحْذَفُ
فِي الشَّائِعِ إِذَا كَانَ فَضْلَةً .

وَتُوصَلُ بِالظُرُوفِ ، وَالْمَخْفُوضَاتِ : (٣) ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورِ ، وَهِيَ بِتَقْدِيرِ جَمْلٍ
لِتَعْلُقِهَا بِأَفْعَالٍ .

وَأَمَّا « أَنْ » فَقَدْ ذُكِرَتْ صَلَتُهَا : (٤) .

(١) وهو أيضاً قول ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) كذا في الأصل ، ولم يتبين لي وجهه ، ولعلها « المختصة » ، وتكرر هذه الكلمة فيما بعد ص ٣٠٢ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٩٤ .

و « أن » المشددة وخفيفتها توصلان بالجملة الابتدائية نصباً للاسم ، ورفعاً للخبر .

والغالبُ على صلة « ما » الجملة الفعلية .

وأما « الألف واللام » فلا تُوصَلُ إلا باسمٍ مشتقٍ من فعلٍ ، وهو في تقدير فعلٍ ، نحو : « القَائِم » ، و « القَائِمَة » ، و « الضَّارِب » ، و « الضَّارِبَة » ، و « الحَسَن » ، و « الحَسَنَة » ، و « الكَرِيم » ، و « الكَرِيمَة » ؛ والمعنى : « الذي قَام » ، و « التي قَامَتْ » ، و « الذي ضَرَب » ، و « التي ضَرَبَتْ » ، و « الذي حَسَن » ، و « التي حَسَنْت » .

ولها أحكام كثيرة ستذكرُ في بابِ الصلَات : (١) - إن شاء الله تعالى - .

ولا يتقدمُ شيءٌ من الصلةِ على الموصولِ ، ولا يُحالُ بينَ بعضها وبعضٍ بما ليسَ منها ، ولا يُعاملُ شيءٌ منها مُعاملةَ اسمٍ تامٍ حتى تتمَّ بصلاتها .

و « ما » في قوله : ([ما] : (٢) دَعَا زَيْدًا إِلَى الْخُرُوجِ ؟) : (٢) استفهامٌ ، وهي اسمٌ تامٌ بلا صلةٍ ولا عائدٍ ، وأدخلها في البابِ لكونِ الضميرِ العائدِ الذي في « دَعَا » هو الفاعلُ ، وكونِ الضميرِ المتكلمِ مفعولاً : (٣) ، ولا يجوزُ فيها غيرُ ذلك ؛ لأنَّكَ تقولُ : « دعاني الأمرُ إلى كذا » ولا تقولُ : « دعوتُ الأمرُ إلى »

(١) في الجزء الذي لم يحقق .

(٢) الجمل : ١٢ ، و « ما » ساقطة من الأصل .

(٣) لا يريد الضمير الموجود في العبارة وإنما أراد ضمير المتكلم في نحو : « ما دعاني إلى الخروج » انظر

الجمل : ١٢ .

كذا ، فلما كنت مفعولاً في المسألة كان غيرك في موضعك منصوباً ممن يعقل . ولو جعلت « ما » نفيًا لجاز رفع « زيد » ونصبه ؛ فرفعه على حذف مفعول ، ونصبه على إضمار فاعل عائد إلى غائب ، ولا تكون من الباب .
وكذلك : (مَا كَرِهَ أَخُوكَ مِنَ الْخُرُوجِ ؟) : (١) ، « ما » مفعولة لـ « كَرِهَ » ، و « أَخُوكَ » الفاعل ، ولا يجوز العكس ، فإذا جعلت ضميرك عوض « الأخ » كان بالتاء ؛ لأنه فاعل - كما تقدم - فتدبره .

(١) الجمل : ١٢ .

بَابُ النَّعْتِ (١)

الترجمة الأولى لأربعة أبواب وهي ما ذكر: (١)، ثم رفع « باب النعت » على التبعية ؛ أي : من ذلك : باب النعت ، ومن ذلك : باب العطف ، ومن ذلك : باب التوكيد ، ومن ذلك : باب البدل . ونقص من باب / التوابع عطف البيان ، وقد ذكره في « باب الاسمين اللذين [١٤] لفظُهُما واحدٌ والآخر مضافٌ منهما » : (٢) ، ولا يكون إلا بالأسماء المعارف الجامدة - في قول بعضهم : (٣) - ويجري على الاسم جري النعت في الاتساع ، ولو لا باب النداء لم يوجد عطف البيان ، ولكان بدلاً ؛ لأنك تقول : « يا أخانا زيداً » ، ولو كان بدلاً لقلت : « يا أخانا زيد » فتضم . فكل موضع يكون فيه عطف البيان يجوز فيه البدل إلا في النداء : (٤) . وأما قولهم : « مررت بالضارب الرجل زيد » فالأحسن فيه

(١) ذكر قبل باب النعت « باب ما يتبع الاسم في إعرابه » وذكر فيه النعت ، والعطف والتوكيد والبدل . انظر الجمل : ١٣ .

(٢) الجمل : ١٥٧ .

(٣) وهم البصريون . وربما جاء في النكرات أثبتة الكوفيون وجماعة . انظر الفصول لابن الدهان ٣٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/٣ ، والارتشاف ٦٠٥/٢ ، والهمع ١٩١/٥ .

(٤) انظر المواضع التي يفترق فيها عطف البيان عن البدل في : إصلاح الخلل : ٦٧ وما بعدها ، وشرح المفصل : ٧١/٣ وما بعدها ، وشرح ابن الناظم : ٥١٧ - ٥١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٥/١ وما بعدها ، وارتشاف الضرب : ٦٠٥/٢ وما بعدها ، والمغني : ٥٠٧/٢ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل : ٢٢١/٢ ، ٢٢٢ ، والهمع : ١٩٣/٥ وما بعدها .

العطف - ويجوز: (١) البدل - لأنَّ الأوَّل لا يُنَوَّى به الطَّرْحُ فيحُلُّ الثاني مَحَلَّهُ؛
ودليلُ جوازِهِ: «رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»، و «كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا»: (٢)، و «زَيْدٌ
ضَرَبْتُ أَخَاهُ وَعَمْرًا»، و «يَا زَيْدُ وَالرَّجُلُ»، وكلُّ هذا لا يجوزُ أَنْ يحلَّ الثاني
فيه محلَّ الأوَّل. ويجري على الأوَّل في جميع ما يجري فيه النعتُ، إلَّا التنكيرُ؛
لأنَّه الأوَّل بعينه. ولا يحتاجُ في وضعه إلى أكثر من هذا.

وفائدةُ النعتِ تخصيصُ التَّكرَرِ، ورفعُ الاشتراكِ المتوهمِ في المنعوتِ المعرفةِ.
ويجيءُ للتوكيدِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ اكْزِلْهُ بِذُنُوبِهِ وَسَخِّلْ لِي شَأْنَهُ﴾: (٣)،
و ﴿لَا تَنْخِذُوا لِلَّهِينِ آتِينَ﴾: (٤)، و ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾: (٥)،
و ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾: (٦).

ويجيءُ للمدحِ؛ كقوله: ﴿رَبِّكَ الْكَافِرُ الْكَافِرُ الرَّجِيمُ﴾: (٧).
وللذمِّ؛ كقوله: ﴿الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ﴾: (٨). وبأبهما القطعُ.

(١) في الأصل: «ولا يجوز». وفي الحاشية: «ولا يمتنع».
(٢) السَّخْلَةُ: وَلَدُ الشَّاةِ مِنَ الْمَرْءِ وَالضَّأْنِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَالْجَمْعُ: سَخَلٌ، وَسِخَالٌ، وَسِخْلَةٌ،
وَالْأَخِيرَةُ نَادِرَةٌ، وَسُخْلَانٌ. (اللسان «سخل» ٣٣٢/١١).

(٣) البقرة: ١٦٣/٢.

(٤) النحل: ٥١/١٦.

(٥) البقرة: ١٩٦/٢.

(٦) الحاقة: ١٣/٦٩.

(٧) الفاتحة: ٣، ٢/١.

(٨) آل عمران: ٣٦/٣، النحل: ٩٨/١٦.

وشرطه : أن يكون مشتقاً أو في حكمه ، ويكون هو المنعوت ، ويتبعه في عشرة أشياء : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتنكير ، والتعريف .

وإن كان لسببه لزم فيه الإعراب ، والتعريف ، والتنكير - لا غير - .

والعرب تصفُ بكلِّ صفةٍ فيها مدحٌ ؛ نحو : « العاقل » ، و « الكريم » ، و « الشجاع » ، و « البطل » . أو فيها ذمٌ ؛ كـ « الفاسق » ، و « الخبيث » و « اللّيم » . أو العاريةِ منهما ؛ كـ « الضارب » ، و « القائم » ، و « الخياط » ، و « التاجر » ، و « البزاز » ، و « البتات » : (١) ، فيجري جميعها على الموصوف لفظاً ومعنى ، أو لفظاً لا معنى في السببية : (٢) ؛ تقولُ : « مررتُ برجلٍ أزرق » ، و « أبيض » ، و « أكحل » ، و « طويل » ، و « قصير » ، و « جميل » ، و « قبيح » ، و « طويل أبوه » ، و « جميل غلامه » ، و « مررتُ برجلٍ قائم » و « قاعد » ، و « قائم أبوه » ، و « قاعد غلامه » ، و « برجلٍ شجاع » و « كريم أبوه » ، و « كريم غلامه » و « برجلٍ عالم » ، و « فقيه » ، و « عالم أبوه » ، و « برجلٍ بزاز » ، و « خياط » ، و « عوّاج » : (٣) ، و « عالم » ، و « بزاز غلامه » ، و « عوّاج أخوه » . ويكونُ نسباً ؛ كـ « رجلٍ قرشيٍّ » ، و « تيميٍّ » ، و « بصريٍّ أبوه » . وتستوي في هذا المعارفُ والنكراتُ . وجميعُ هذا أربعةُ أقسامٍ :

(١) البت : الطيلسان من خزٍ ونحوه . والبتات والبتى : الذي يعملهُ أو يبيعه . اللسان : ٨/٢ « بت » .

(٢) أي في النعت السببي ، وفي الأصل : « وفي السببية » بزيادة الواو .

(٣) العوّاج : بائع العاج . اللسان : ٣٣٤/٢ « عوج » .

- أن تكون الصفة فعلاً للموصوف أو لسيبه ؛ نحو : « ضارب » ،
و « شاتم » .

- أو حلية لهما ، ك : « ظريف » ، و « قصير » ، و « أحمر » .
- أو صناعة .
- أو نسباً .

وتوصف النكرات بـ « ذي » بمعنى : « صاحب » ، وتضاف : (١)
إلى الأجناس . وتوصف أيضاً بالجميل كلها ، و بالجار والمجرور ، والظرف
والمخفوض : (٢) ؛ تقول : « مررتُ برجلٍ يقوم » ، و « برجلٍ يضربُ عمراً » ،
و « برجلٍ يخرجُ غلامه » ، و « برجلٍ أخوه منطلق » ، قال الله تعالى :
﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ : (٣) ،

فـ « أنزلناه » صفةٌ للكتاب ، و « مررتُ برجلٍ في الدار » ،
و « برجلٍ عندك » ، تقديره : « برجلٍ ثابتٍ أو كائنٍ أو مستقرٍ عندك وفي
الدار » . والجميل كلها نكراتٌ ، وكذلك الجارُ / و : (٤) المجرورُ والظرفُ ، [١٥]
و [المختصُّ من] : (٥) الزمان والمكان . وتوصفُ بالأجناس التي في
[معنى] : (٦) المشتق ، نحو : « مررتُ برجلٍ أسدٍ ، و أسدٍ أبوه » ؛ أي :

(١) في الأصل : « ولا تضاف » .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها « المختص » وقد سبق ص ٢٩٥ .

(٣) الأنعام : ٩٢/٦ ، ١٥٥ .

(٤) في الحاشية كتابة غير واضحة .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) إضافة يقتضيها السياق .

« شديد » ، و « برجلٍ حمارٍ » ؛ أي : « بليدٍ » ، و « بسَرْجٍ خَزٍ » ؛ أي : « لينة » ،
و « يَجُبُّ ثمانينَ قامةً » ، أي : « عميقٍ » ، و « بقومٍ عربٍ أجمعونَ » ،
ف « أجمعونَ » تأكيدٌ للمضمرِ في « عربٍ » ؛ لأنَّ المغنى : « فصحاء » ،
و « بقاعٍ عرفَجٍ كُلُّهُ » ؛ أي : « خشنٍ » ، و « كُلُّهُ » تأكيدٌ للمضمرِ في « عرفَجٍ » .
والمعارفُ أيضاً توصفُ بـ « الذي » ، و بـ « التي » ، و بالمبهماتِ ، بما
فيه من معنى الإشارةِ ، و بـ « ذو » الطائفةِ ؛ لأنَّها موصولةٌ كـ « الذي » ،
و بـ « الأولى » : (١) ، و يجمعُ ذلكَ كُلُّهُ أَنْ تكونَ مشتقةً أو في حكمِ المشتقِّ .

وَمِنْ شَرْوِطِهَا أَلَّا تَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَوْصُوفِ .

وعلَّتْهم في منعِ صفةِ النكرةِ بالمعرفةِ ، والمعرفةِ بالنكرةِ : (٢) - وهي شبهُ
النكرةِ بالجموعِ لعمومِها ، وشبهُ المعرفةِ بالآحادِ للخصوصِ الذي فيها ؛ من حيثُ
لَمْ يوصفِ الواحدُ بالجمعِ ، ولا الجمعُ بالواحدِ : (٣) - علَّةٌ فاسدةٌ ، ويلزمُهم عليه
أَلَّا يُبدَلَ أَحدهما مِنَ الْآخَرِ بَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وهما لعينٍ واحدةٍ ؛ مِنْ حَيْثُ

(١) في الأصل : « الأولى » انظر ص ٢٩٣ من هذا الشرح هامش رقم (٢) .

(٢) جوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف ، وجعل منه قوله تعالى :
(فَأَخْرَانِ يَتَاقَمَانِ) المائدة : ١٠٧ ، قال : « الأوليان » صفة
لـ « آخران » ؛ لأنه لما وصف تخصَّصَ . انظر معاني القرآن ١/٢٦٦ .
وجوز قوم عكسه أي وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً .

وجوز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف لا يُوصفُ به غيره . واستنتج
الدكتور عياد الثبتي أن السجستاني قد سبق ابن الطراوة في ذلك . انظر (ابن الطراوة النحوي ٢٠٥
ومابعدهما) . والقضية بالتفصيل في الهمع ٥/١٧٢ ، ١٧٣ .

(٣) هذا التعليل للفراسي (انظر الإيضاح : ٢٨٦/١) وقد اعترض ابن بزيعة على ابن خروف ردّه علي
الفراسي (انظر غاية الأمل : ٩١/١) .

لا يكون الواحدُ جمعاً ، وقد قالوا : « مررتُ برجلٍ مُحمَّدٍ » ، و « بأخيكَ رجلٍ صالحٍ » ولا فرق بين النعت في هذا والبدل .

والنكرة : كلُّ اسمٍ لا يُعيَّنُ واحداً من أمتِه ، وتصلحُ فيه الألفُ واللامُ إلا
باب « أفعلَ من كذا » ، وتصلحُ إضافتُه وجريه على النكرة ، ودخولُ « رُبُّ »
عليه و « كَمَ » ، و « كُلُّ » .

والعرفة : خمسة أنواع : المضمراتُ على أنواعِها ، والأعلامُ ، والمبهماتُ (*) ،
ومادخله الألفُ واللامُ ، والمضافُ إلى واحدٍ منهما إضافة تعريفٍ لامجازٍ
وتخفيفٍ .

أصلُ المضمِرِ أن تفسره المشاهدة ؛ نحو : « أَنَا فَعَلْتُ » وما في حكمه .
وأن يتقدمَ مذكورٌ لفظاً أو معنى يعودُ عليه ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ » ،
و « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ » ، وما في حكمه . ثم يأتي مُفسراً بما بعده ؛ إما
بمفردٍ - نحو : « نِعَمَ رَجُلًا » ، و « بَيْسَ غُلَامًا » ، و « رَبُّهُ رَجُلًا » ، و « ضَرَبَنِي
وَضَرَبْتُ زَيْدًا » على إعمالِ الثاني - وإما بالجملة ، وهو ضميرُ الأمرِ
والشأن . وقد يفسره سياقُ الكلامِ والحالِ مِن غيرِ مذكورٍ ؛ كقوله تعالى :
﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا ﴾ : (١) . و ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ : (٢) ،
ونحو قوله تعالى : ﴿ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ : (٣) .

(٥) أراد بالمبهم اسم الإشارة (انظر ص ٣٠٨) وبهذا أسقط الموصول .

(١) النور : ٤٠/٢٤ . أي الهاء في يده تعود على الإنسان ولم يرد له ذكر .

(٢) ص : ٣٢/٣٨ . الضمير في توارت يعود على الشمس ولم يرد لها ذكر .

(٣) المائدة : ٨/٥ .

أي: «العدل هو أقرب للتقوى» ؛ كقولهم : « من كذب كان شراً له ».

وتنقسم المضمورات - من جهة الإعراب - ثلاثة أقسام : ضمائر رفع ، ونصب ، وجر ، كلها مبني . المرفوعات منها قسمان : منفصل ، ومتصل . والمنصوبات متصلة كلها ، وواحد منفصل ، وهو : « إِيَّاكَ »^(١) . والمجرورات كلها متصل ؛ إلا أن العرب قد أكّدت ضمائر الجر والنصب بضمائر الرفع المنفصلة ؛ نحو : « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » ، و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » . وأوقفعتها مواقع ضمائر الجر ؛ نحو قول بعضهم وقد سئل عن الصعلوك : « هو الغداة كَأَنَّا » ، وهو قليل .

فضمير الرفع المنفصل يقع في كل موضع رفع غير أنه لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً لم يسم فاعله مع الفعل إلا بتوسط « إلا » . ويكون تأكيداً للمنصوب والمخفوض ، وفصلاً لا موضع له من الإعراب .

والمرفوع المتصل لا يقع إلا فاعلاً وما في معناه ؛ كاسم « كان » ، ومفعول لم يسم فاعله ، ولا علامة له إلا « التاء » - مضمومة ومفتوحة ومكسورة - والنون والألف في « فَعَلْنَاهُ » ، و « الألف » و « الواو » و « الياء »

- في تثنيته / و [جمعه ومخاطبة] ^(٢) مؤنثه - ونون جماعة المؤنث . [١٦]

(١) ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن « الكاف ، والهاء ، والياء » من « إِيَّاكَ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّايَ » هي الضمائر المنصوبة و « إِيَّا » عماد . وذهب البصريون إلى أن « إِيَّا » هي الضمير ، ومازاد حروف لا موضع لها من الإعراب . وقيل : « إِيَّاكَ » بكمالها هي الضمير . انظر المسألة في الكتاب : ٣٥٥/٢ ، وسر الصناعة : ٣١٢/١ ، والإنصاف : ٦٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٢/٢ ، ورصف المباني : ٢١٥ ، والهمع : ٢١١/١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

والصفة إذا جرت على غير من هي له عوض منها ضمير منفصل مظهر.

وضمير النصب المتصل يقع في كل موضع فيه الاسم الظاهر حقيقة ومجازاً ما لم يتقدم، أو دخلت «إلا»، أو كان الفاعل هو المفعول، إلا «عَدِمْتَنِي»، و «فَقَدْتَنِي»، وباب الظن أجمع؛ نحو: «ظَنَنْتَنِي عَالِماً». وفي اتصاله بالصفة التي فيها الألف واللام خلاف؛ نحو: «الضَّارِبُكَ»، أفي موضع نصب أم خفض؟ (١). وقد يقع بعد «لولا»، و «عسى»، وفيه خلاف (٢). وضميره المنفصل يقع مقدماً بعد «إلا»، وفي خبر «كان» وأخواتها، وفي كل موضع لا يصلح فيه المتصل.

ونون الوقاية تلزم ياء المتكلم، مع الماضي والمضارع المُعَرَّبِ بالحركات، ولا تلزم في المُعَرَّبِ بالنون؛ نحو: ﴿فَيَمْرُبُشِرُونَ﴾ (٣). وحكمها مع «إن» وأخواتها يُذكر في بابها (٤).

(١) فيه ثلاثة مذاهب:

النصب، وهو مذهب الأخفش والمبرد. والخفض، وهو مذهب الجرمي والمازني والمبرد في القول الثاني. وجواز الوجهين وذلك باعتبار الظاهر الذي ليس فيه الألف واللام ولا هو مضاف لما فيه الألف واللام. وهو مذهب سيبويه.

انظر الكتاب: ١٨٢/١، ١٨٧، والمقتضب: ٣٩٨/١، والإرتشاف: ١٨٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٧/١.

(٢) الكوفيون والأخفش على أن موضعه رفع بالابتداء. والبصريون على أن موضعه جرب «لولا». ومنع أبو العباس المبرد أن يقال ذلك.

انظر المسألة في الكتاب: ٣٧٣/٢، ٣٧٤، والمقتضب: ٧٣/٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٦٣/١، والإنصاف: ٦٨٧/٢، وشرح المفصل: ١١٨/٣، وشرح الكافية: ١٩/٢.

(٣) الحِجْر: ٥٤/١٥.

(٤) انظر ما سيأتي ص ٤٥١.

وضمائر الجر تتصل بحروف الجر، والأسماء الجارة لها. ويدخل على بعضها نون الوقاية في «مَنِي»، و«عَنِي». وأنت مخير في «قَدْ»، و«قَطْ»؛ فتقول: «قَدَنِي»، و«قَطَنِي»، و«قَدِي»، و«قَطِي».

الاعلام نوعان: علم للعقلين يمتاز به مفردهم، وعلم لغير العقلين يمتاز به جنسها من غيره؛ نحو: «ثُعَالَة» للذئب، و«أبي الحارث» للأسد، ولا يمتاز به واحد منها إلا ما استعمله العاقلون بينهم كـ «الخيَل»، و«الإبل». والكنية أو اللقب في العقلين تجري مجرى علمهم.

ويكون محكيًا وغير محكي؛ فالمحكي: «تَأَبَّطَ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ». وغير المحكي يكون: مفردًا، وغير مفرد؛ فغير المفرد: مركب، ومضاف؛ فالركب مُعَرَّبٌ؛ كـ «حَضَرَمَوْتُ»، و«بَعْلَبَكْ». والمضاف: كنية؛ كـ «أبي بكرٍ»، وغير كنية؛ كـ «عَبْدِ اللَّهِ»، و«زَيْدِ بَطَّةً». وهي على ضربين: منقولة، ومرجلة؛ فالنقل من الأجناس؛ كـ «عُمَرُ»، و«جَعْفَرٍ»، و«زَيْدٍ»، و«فَضْلٍ». أو من المشتق منها؛ كـ «مَالِكٍ»، و«حَارِثٍ». أو منقول من الفعل؛ كـ «يَزِيدٍ»، و«يَشْكُرُ». أو منقول من العجمة في العلمية كـ «إِبْرَاهِيمَ»، و«إِسْحَاقَ».

والمرتجل: ما ليس له أصل نقل منه؛ كـ «زَيْنَبَ»، و«سُعَادَ»، و«جِيئَالَ»^(١) و«عِمْرَانَ»، و«مَرْيَمَ»، و«مَدِينَ»، و«مَكْوَرَةَ». وصحح معتلها ما لم تجر على «فَعَلَ». وقد تكون «مَرْيَمُ»، و«مَدِينُ» أعجميتين.

(١) غير واضحة في الأصل. وجيئال: الضبع، والضخم من كل شيء. اللسان «جأل» ٩٦/١١.

ومن المنقول ما ترك على أصله لم يُغيّر عند النقل ، وهو الشائع الكثير . ومنه ماغيّر فعُدِلَ عنه فَمُنِعَ الصَّرْفُ ؛ كـ « عُمَر » ، و « زُفَر » (١) . ومنه ماغيّر عن قياسه بفك إدغام ؛ كـ « حَيَوَة » ، و « مَحَبَب » . وتغيّر حركة ؛ كـ « مَوْهَب » ، و « مَوْجَل » و « مَوَكَّه » .

وقد يغلب الاسم على واحد بعينه من سائر أمته فتدخله الألف واللام ، والإضافة لغلبته على مسماه ؛ نحو : « الثريا » ، و « الدبران » ، و « السمك » (٢) ، و « ابن عمر » ، و « ابن عباس » . وقد يوافق لفظ الصفة معناها في المسمى ، فتدخل الألف واللام إعلاما بالموافقة ؛ كـ « الحسن » ، و « الفضل » ، و « العباس » ، وما أشبه ذلك . فإن لم يوافق لم تدخل ، وهي التي تدخل لإبقاء معنى الصفة .

التبهم : هو المشار إليه ؛ تقول للواحد « ذا » ، وتثنيته « ذان » ، وجمعه « أولاء » . وتزاد « هاء » لتنبية المخاطب ؛ فيقال : « هذا » ، و « هذان » ، و « هؤلاء » . وتزاد الكاف للخطاب / وهي حرف ؛ فيقال : [١٧] « ذاك » ، و « ذانك » ، و « أولئك » ، و « أولاك » . ويجمع بينهما تأكيدا ؛ فيقال : « هذاك » ، و « هذانك » ، و « هؤلاءك » . وتزاد اللام مع الكاف لغفلة المخاطب وتراخيه ؛ فيقال : « ذاك » ، و « ذانك » ، و « ذانك » مشدودة إن شئت . والجمع : « أولئك » ، و « أولالك » وقد تدخل بعضها في التثنية والجمع .

(١) زُفَر : الجمل الضخم ، والأسد ، والرجل الشجاع والجواد . انظر اللسان « زفر » ٣٢٥/٤ .

(٢) انظر معناها ص ٢٤٦ من هذا الشرح .

وللمؤنث الواحدة « ذي » ، وتبدلُ مِنْ يائها الهاءُ ؛ فيقالُ : « ذِهْ » ، و « ذِهْ »
 - ساكنةٌ ، ومكسورةٌ - وتُزَادُ عليها الياءُ تشبيهاً بضميرِ الجرِّ ؛ فيقالُ : « ذِهِي » ،
 والوقفُ بحذفِ الياءِ وسكونِ الهاءِ .
 وتُزَادُ الألفُ والهاءُ في أوَّلِها جُمعٌ ؛ فيقالُ لها : « هاذي » ، و « هاتا » ،
 و « هاتي » ، و « تيك » ، و « تلك » .
 والمتنَّى مِنْ جميعِها « تا » ؛ فيقالُ : « تان » ، و « هاتان » ، و « تانك » ، و « تالك »
 في الرِّفْعِ ، وبالياءِ في النصبِ والجرِّ .
 ووقفُ تننيةٍ جميعِها على « تا » دليلٌ أنَّ درجَتَها في الإشارةِ واحدةٌ .
 وجمعُها كجمعِ المذكرِ سواءٌ .
 الألفُ واللامُ : في الأسماءِ عهديَّةٌ ، وجنسيَّةٌ ، وغليبيَّةٌ ؛ فالعهديَّةُ :
 ماتفيدُ معرفةً معيَّنَ ، وتدخلُ على معهودٍ بالذكرِ أو العِلْمِ ، ولا يُستثنى منه إلَّا
 أنْ يكونَ جمعاً .
 والجنسيَّةُ : بالعكسِ لا يتقدَّمُ ما تدخلُ عليه ذكرٌ ، ولا تُفيدُ معرفةً معيَّنَ ،
 ويجوزُ الاستثناءُ منه ؛ نحو قوله تعالى :
 ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (١) .
 والغليبيَّةُ ما ذكرناه في « الثُّرَيَّا » ، وتكونُ في الصفاتِ بمعنى « الَّذي » ،
 و « الَّتِي » ، وهي الموصولةُ المتقدِّمةُ ذكرُها (٢) ، ولإبقاءِ معنى الصفةِ كما ذكرنا في
 « الفضل » ، و « العباس » (٢) ، وكلُّ ما تدخلُ عليه معرفةٌ .

(١) العصر : ١٠٣ / ٢ ، ٣ .

(٢) انظر ص ٢٩٦ من هذا الشرح .

وأما العَوْضُ التي ذكرَ ابنُ بابشاذ (١) في « حَسَنِ الْوَجْهِ » ففاسدٌ ! وإنما هي للجنسِ كالتّي في صفةِ « الطويلِ » .

وما أضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعةِ على جهةِ التخصيصِ يتعرّفُ به .
ومراتبها في التعريفِ : المضمّرُ مقدّمٌ على العلمِ عندَ بعضهم - وسيبويه
يسوّي بينهما (٢) - وهو الحقُّ .

ثمّ المبهّمُ بعدهما - إلّا في قولِ الفراءِ ؛ فإنّه مقدّمٌ عنده على العلمِ (٣) ، وتابعه
ابنُ السّراجِ (٤) ، فاحتجّ : أنّه تعريفٌ من جهتين ، وقولُ سيبويه - رحمه الله -
الصوابُ ؛ لأنّ العلمَ لم يفتقرْ إلى حضورٍ ولا إشارةٍ ؛ وإنّما هو موضوعٌ على
مسمّاهُ وضعاً واحداً .

(١) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ٢٩٦/١ .

(٢) لم يصرح سيبويه برأيه في أعرف المعارف ؛ فتأول النحويون عباراته في الكتاب (انظر ٥/٢ - ٧) .
والمشهور عنه أن المضمّر هو أعرف المعارف . (انظر الإنصاف ٧٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ ،
٨٧/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١ ، والارتشاف ٤٥٩/١ ، والهمع ٩١/١ . كما نُسب إليه
القول بأن العلم هو أعرف المعارف . انظر الهمع ١٩١/١ .

ونُسب إليه التسوية بينهما ابن خروف - كما في النص - وشيخه ابن طاهر كما في غاية الأمل ٩٢/١ .
(٣) انظر الإنصاف ٧٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٢٧/١ ، والهمع ١٩١/١ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري . أخذ عن المبرد وغيره . وأخذ عنه الزجاجي والسيрани والفارسي
والرمانى . وانتهت إليه رئاسة النحو بعد المبرد . من مصنّفاته : شرح كتاب سيبويه ، والأصول في النحو .
توفي سنة ٣١٦ هـ .

انظر طبقات النحويين واللغويين : ١١٢ ، وتاريخ العلماء النحويين : ٤٠ ، والإنباه : ١٤٥/٣ ، والبغية :
١٠٩/١ .

وانظر مذهبه في الأصول ٣٢/٢ .

والرابع : ما فيه الألف واللام .

والخامس : ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام .

وسائر المضافات تابعة لما أضيفت إليه في الدرجة الثانية منه ^(١).

فالمضمر لا يوصف ^(٢) لبيان ما يفسره ، ولا يوصف به لكونه غير مشتق ،

ولا [نائب] ^(٣) منابه .

والعلم يوصف بجميع ما بعده ، ولا يوصف به لعل المضمر من حيث

كان جامدا لا معنى فيه للصفة ، وقال ابن بابشاذ : لم يوصف المبهم بالعلم لأن العلم أعرف منه ^(٤) . ولا معنى هنا للتعريف ، والمانع له من الوصف ما ذكرناه .

والمبهم على ضربين : مبهم لا يوصف البتة ، ومبهم يوصف ^(٥) بما فيه

الألف واللام على طريقة الجنس ، ولا يفصل بينه وبين صفته ؛ لا يقال :

(١) نقل السيوطي عن ابن خروف أنه يرى أن المضاف في مرتبة ما أضيف إليه مطلقا . (انظر الهمع : ١٩٣/١) .

(٢) أجاز الكسائي نعت مضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم نحو : « مررت به المسكين » ، وقولهم : « اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم » وغيره يجعله بدلا . انظر الارتشاف ٥٩٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣ ، والهمع ١٧٦/٥ ، ١٧٧ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٩٤/١ .

(٥) منع الكوفيون ، والزجاج ، والسهيلي أن ينعت اسم الإشارة أو ينعت به ، وأجازه أكثر البصريين وابن مالك مستشهادين بقوله تعالى : (بل فعله كبيرهم هذا) (الأنبياء ٦٣/٢١) . و (أرى يتك هذا الذي كرمت علي) (الإسراء ٦٢/١٧) . انظر الكتاب ٧/٢ ، ٨ ، والأصول ٣٢/٢ ، وإيضاح الفارسي ٢٩٠/١ ، ونتائج الفكر ٢١٤ ، وشرح المفصل ٥٧/٣ ، والارتشاف ٥٩٧/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/٣ ، والهمع ١٧٧/٥ .

«مررتُ بهذينِ : الغلامِ ، والرجلِ» ؛ لأنَّكَ فصلتَ بينَ أحدِ الوصفينِ .

[١٨] فإنْ كانتِ الصفةُ مشتقةً فأحسنهُ أنْ تأتيَ بالنوعِ / الأخصُّ ؛ نحو : « مرَّرتُ بهذا العاقلِ » ، ويَقْبَحُ « بهذا الطَّويلِ » .

وكلُّ مضافٍ ممَّا ليسَ فيه ألفٌ ولا مٌ يوصفُ بالمبهمِ ، وبكلِّ مضافٍ ، وبما فيه الألفُ واللامُ .

وما فيه الألفُ واللامُ يوصفُ بمثلهِ ، وبجميعِ المضافاتِ ؛ تقولُ : « مرَّرتُ بالرجلِ صاحبِك ، وصاحبِ زَيْدٍ هذا ، وصاحبِ القَوْمِ » ، والمنعُ من مثلِ ذلكَ تكلفٌ ^(١) .

وإنْ قلتَ : « رأيتُ أبا بكرٍ الكاتبَ » ؛ فإنْ أردتَ به الكُنيةَ لمْ تَنَعْتَ به « بكرًا » ونَعْتَ المضافَ فنصبتَ « الكاتبَ » . وإنْ كانَ بكرٌ ابنُهُ جازَ نعتُهُما معًا ؛ فتقولُ : « رأيتُ أبا بكرٍ الكاتبَ العاقلِ » ، وكذلكَ جميعُ نوعِهِ .

واعلمْ أنَّ نَعْتَ النُّكْرَةِ إذا تقدَّمْ عليها ينتصبُ على الحالِ مِنَ الذي كانَ نعتًا لَهُ ، والعاملُ فيه العاملُ في صاحبِها .

ونعتُ المعرفةِ إذا تقدَّمْ عليها أعربَ بإعرابِها ، وصارتِ المعرفةُ بدلًا منه ؛ نحو : « جاءَني زَيْدُ العاقلِ » ؛ فإذا قدَّمتَ « العاقلَ » صيرتُهُ فاعلاً ، وجعلتَ « زيدًا » بدلًا منه . فإنْ نُكِّرَ نعتُها صارَ بدلًا ؛

(١) منعه الزمخشري . انظر المفصل ١١٦ ، وشرحه ٥٨/٣ .

نحو: «جَاءَ نِي زَيْدٌ رَاكِبٌ»، على تقدير: «جاء نِي زَيْدٌ رَجُلٌ رَاكِبٌ»،
والنكرة لا تفيدُ في البدلِ لا النعت. وإن شئتَ نصبتَه على الحالِ، والمعاني
مختلفةٌ غيرَ أنَّ النَّصْبَ على الحالِ أقربُ إلى موضوعِ الكلامِ. وشروطُ الحالِ
وحكمه ستأتي في موضعه - إن شاء الله تعالى - .

وقوله: (وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النَّعُوتُ) ^(١) لا يلزمُ هذا الشرطُ؛ بل إذا لم
يُردْ ^(*) بالنعتِ البيانُ قُطِعَ عن الأولِ، ورُفِعَ على خبرِ الابتداءِ، ونُصِبَ على
إضمارِ فعلٍ لا يظهرُ؛ نحو: «أَخْصُ»، أو «أَذْكُرُ»، أو «أَمْدَحُ»، أو «أَذْمُ»،
أو «أَسْتَمُ»، ونحو ذلك، ولا يُقدَّرُ فيه «أعني»؛ لأنَّهُ ليسَ موضعَ بيانٍ ^(٢).
ولا يكونُ المدحُ بكلِّ صفةٍ و[لا] ^(٣) الذَّمُّ. ولا يُمدحُ بـ «البزَّارِ»، و«التَّاجِرِ»
و«العطَّارِ»، ومأشبه ذلك. وإنما يُمدحُ بـ «العالمِ»، و«الكرِّيمِ»، و«العَاقِلِ»،
و«الظَّريفِ» ونحوها.

ويجوزُ الإتيانُ بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ • الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ مَا لِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴿٤﴾.

(١) الجمل ١٥. وتمة العبارة: «فإن شئتَ أتبعتهَا الأولُ، وإن شئتَ قطعتهَا منه، ونصبتها بإضمار

(أعني)، أو رفعتها بإضمار المبتدأ». وقد اعترضه عليه ابن السيد. انظر إصلاح الخلل ٨٠.

(٥) في الأصل: «إذا أريد» وصواب المعنى: «إذا أريد بالنعت البيان وجب الإتيان»، وإذا لم يُرد به البيان

قُطِعَ عن الأول» وانظر إصلاح الخلل ٨٠.

(٢) خلافاً للزجاجي. انظر الجمل ١٥.

(٣) تكملة يلتم بها السياق.

(٤) الفاتحة: ١/١، ٢، ٣.

جميعها نعتٌ على جهة المدح . ويجوزُ قطعُ بعضها وإتباعُ بعضٍ إذا وقعَ به البيانُ ، ولا يجوزُ الإتيانُ بعدَ القطعِ ، وترفعُ منها ما شئتَ ، وتنصبُ ما شئتَ ؛ فالرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ لا يظهرُ ، ويجوزُ القطعُ في أوّلِ صفةٍ كانت مفردةً ، أو مع غيرها .

وقوله (١) :

(لَا يَعْدَنُ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ (٢)
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ) (*)

البيتانِ لِهِنْدِ بِنْتِ هِفَانَ الْقَيْسِيَّةِ (٣) ، ووقعَ في كتابِ سيبويه (٤) - رحمه

(١) في الأصل : « وقوله البيتان » بإقحام « البيتان » .

(٢) الجمل ١٥ . وانظر ديوان الخرنق ٤٣ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، ٦٤/٢ ، ومعاني القرآن للقراء ١٠٥/١ ، والأصول ٤٠/٢ ؛ والمحتمس ١٩٨/٢ ، والحلل ١٥ ، والفصول والجمل ل ٦٦ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، ونتائج الفكر ٢٤٥ ، وشرح الكافية ٣١٦/١ ، والبسيط ٣١٧/١ ، ٣١٩ ، والهمع ١٨٣/٥ ، والخزانة ٤١/٥ .

(٥) في الهامش كتابة لم أتبينها إلّا بعد لأيٍ شديد ، وهي :

« بعد هذين :

قوم إذا ركبوا سمعت لهم	لغطاً من التأينه والرُّجَرِ
إن يشربوا يهبوا وإن يندروا	يتواعظوا عن منطق الهَجَرِ
والخالطين نحيثهم بضارهم	وذوي الغنى فيهم بذوي الفقرِ
هذا ثنائي ما بقيت لهم	فإذا هلكتُ أُجَنِّي قبري » .

(٣) شاعرة جاهلية ، ماتت قبل الإسلام بنحو ستين سنة . و « الخرنق » - بكسر الخاء والنون وسكون الراء -

لقبها ، ومعناه ولد الأرنب . انظر ديوانها ٢٨ ، والخزانة ٥١/٥ ، ٥٥ ، وأعلام النساء ٢٤/١ .

(٤) انظر الكتاب ٦٤/٢ .

الله - للخِرنِقي ، وهي هند بنت بدر بن هفان بن مالك بن تيم بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ؛ أخت طرفة ^(١) لأمه . ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ، وابنها علقمة بن بشر وأخويه ؛ حسان ، وشرجيل . وقولها : « لا يَّعدن » : دعاء ، والماضي منه : « بعد » - بكسر العين - إذا هلك . وشبههم بالسِّم لكونه قاتلاً ، يقال : « سَم » ، و « سُم » ، وحكى الأخفش « سِم » - بالكسر ^(٢) . و « العداة » : جمع « عاد » ؛ وهو العدو نفسه ؛ قالوا : « أشتت الله بك عاديك » أي : « عدوك » ؛ وهو ك « رام ، ورماة » ، [و « قاض » ^(٣) ، وقضاة » . و « آفة الجزر » ؛ أي : جازروها للأضياف ، و « الجزر » : جمع جزور ؛ وهي ما يتخذ من الإبل للنحر ، / وسكنت الزاي تخفيفاً ك « رُسل » و « رُسل » . [١٩]
و « المَعْقِد » للإزار ، و « الحُجْزة » للسراويل ^(٤) - وهو المشهور .
ويعني بـ « النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِك » : نزولهم عن الخيل إلى المضاربة بالسيوف على الأقدام ، يدعون حينئذ : « نَزَالِ نَزَالِ » فينزلون . وقيل :

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان ، واسمه عمرو . من شعراء المعلقات في المرتبة الثانية بعد امرئ القيس . قال الشعر صغيراً . وقتل بإيعاز من ملك الحيرة عمرو بن هند . انظر خبر موته صفحة ٢٦٠ من هذا الشرح ، وسيترجم له ابن خروف في صفحة ٣١٧ ، وانظر طبقات الشعراء ١/١٣٧ ، والشعر والشعراء ١/١٨٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ١١٧ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٩٥ ، والخزانة ٤١٩/٢ .

(٢) في كتاب (إكمال الإعلام بثلاث الكلام ٣١٤/٢) يكسر ويفتح ويضم .

(٣) تكملة ياتم بها السياق .

(٤) انظر اللسان « حجز » ٣٣٢/٥ .

يفعلون ذلك مرتين : يفعلون ذلك حين ينزلون عن الإبل إلى الخيل ، وعن الخيل إلى الأرض^(١) . ويجوز في « الذين » أن يكون في موضع رفع ، ونصب على القطع ، وأن يكون تابعا للنعت .

وشاهده في البيت : نصب « النازلين » ، ورفع « الطيبين » ، ويروى بالعكس^(٢) ، ويروى نصبهما معا ، ورفعهما^(٣) ، وفي الكتاب العزيز :

﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٤) ، وفيه :

﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾^(٥) .

فإن عطف بعض النعوت على بعض جاز لاختلاف معانيها ؛ فإن كانت مجتمعة على النعوت في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو . وإن لم تكن مجتمعة عليه ؛ نحو قوله :

يا لهف زِيَابَةَ لِالحَارِثِ الصَّابِحِ ، فَالْغَانِمِ ، فَالْآيِبِ^(٦)

(١) انظر الجلال ٢٢ . والفصول والجمال ورقة ٦٨ .

(٢) قاله سيبويه عن يونس . انظر الكتاب ٦٥/٢ .

(٣) رفعهما على الإتياع لـ « قومي » أو على القطع بإضمار « هم » . ونصبهما بإضمار « أمدح » أو « أذكر » . ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكر . وعكسه على القطع فيهما . انظر أوضح المسالك ٣١٦/٣ .
وجميع هذه الأوجه في الكتاب ٦٥/٢ .

(٤) النساء : ١٦٢/٤ .

(٥) البقرة : ١٧٧/٢ .

(٦) لابن زِيَابَةَ ، واسمه عمرو بن لُأَي ، وقيل : سلمة بن ذُهل ، وقيل : عمرو بن الحارث بن همام ، وزِيَابَةُ أمه . والحارث ، هو الحارث بن همام بن مرة بن ذهل بن شيان . والبيت في البسيط ٣١٨/١ ، والهمع ١٨٤/٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٦٥/١ ، والخزانة ١٠٧/٥ .

جازَ العطفُ بجميعِ حروفِ العطفِ إلاَّ « حتَّى » ، و « أمَّ » .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ إذا اختلفَ إعرابُ الأسماءِ التي تنعتُ لاختلافِها . وأمَّا الجمعُ بينَ النعوتِ إذا اختلفتِ العواملُ فلا يخلو أن تكونَ العواملُ ممَّا يجوزُ أن يُعبَّرَ عنها بعاملٍ واحدٍ ، أو لا يُمكنُ ؛ فإنَّ لم يَمُكنْ ذلكَ فيها فلا يجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ ؛ نحو : « هَذَا زَيْدٌ ، وَقَامَ عَمْرُو » ؛ فأحدُ العاملينِ ابتداءً ، والثاني فعلٌ ، ولا يَمُكنُ جمعُهما إلى عاملٍ واحدٍ ، والممكنُ فيه ذلكَ قولُك : « قَامَ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَمْرُو » ، و « خَرَجَ بَكْرٌ ، وَأَكَلَ خَالِدٌ » ، و « مَشَى زَيْدٌ ، وَتَكَلَّمَ عَمْرُو » فيجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ في مثلِ هذا ؛ لأنَّه يُمكنُ أن يُعبَّرَ عن الفعلينِ والأفعالِ بفعلٍ واحدٍ ؛ تقولُ : « فَعَلَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، و « فَعَلَ بَكْرٌ وَخَالِدٌ » ، وهذا كقولهم : « هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ » ، وقد عادَ من الخبرينِ ضميرانِ مختلفانِ على المبتدأ ،

فلولا أن المعنى : « هَذَا مُزٌّ » وتخلَّصَ اللَّفْظُ إِلَيْهِ ؛ لَمْ يَجُزْ ، وهذا مذهبُ جماعةٍ مِنَ النحويينَ مِنْهُمْ سيبويه (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو حسنٌ . وفي الجمعِ بينَ النعتينِ خلافٌ لا يُحتاجُ إليه (٢) .

(١) انظر الكتاب ٦٠/٢ . ووافقه الكسائي والفراء . ومنعه المبرد وابن السراج والزجاجي . انظر المقتضب

٣١٥/٤ ، والأصول ٤١/٢ ، والجمل ١٦ .

(٢) انظره بالتفصيل في الهمع ١٨٠/٥ وما بعدها .

بَابُ الْعَطْفِ (١)

العطفُ معناه: الحملُ والرَّدُّ ؛ يُقالُ: « عطفَ الفارسُ على قِرْنِه » : إذا حَمَلَ عليه. وهو في عبارة النحويين على وجهين : عطفُ بيانٍ ، ونَسَقٍ . فعطفُ البيانِ تابعٌ كالنعتِ في المعنى ، وكالبدلِ في اللفظِ ؛ أمَّا كونه كالنعتِ فلأنَّه من تمامه ، والمقصودُ الأوَّلُ ، وجيءُ بالثاني للبيانِ كالنعتِ . وأمَّا كونه كالبدلِ فلأنَّه جامدٌ مثله ، ويخالفُه في أنَّ البدلَ من المجرورات (٢) ، بتكريرِ العاملِ في المجروراتِ ، والمقصودُ من البدلِ مجموعُ الاسمين .

ويُخالفُ النعتَ والبدلَ في كونه لا يكونُ إلَّا بالأعلامِ - في الأمثلِ من القولين (٣) - . ولولا بابُ النداءِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البدلِ في قولهم في البدلِ : « يا أَخَانَا زَيْدٌ » - بغيرِ تنوينٍ - وفي عطفِ البيانِ : « يا أَخَانَا زَيْدًا » - بالنصبِ والتنوينِ - .

وأمَّا العطفُ بالحرفِ فهو بالأسماءِ المختلفةِ عَوْضٌ من التثنية والجمعِ في الأسماءِ المتفقةِ . ويكونُ في الأفعالِ كما يكونُ في الأسماءِ . وَيَشْرَكُ الثاني الأوَّلَ في الإعرابِ : الرفعِ ، والنَّصبِ ، والجرِّ ، والجزمِ . وقد يشتركان في المعنى / .

[٢٠]

(١) الجمل : ١٧ .

(٢) جاء في شرح الكافية ٣٠٠/١ « ولا تكرر في اللفظ في البدل من العوامل إلَّا حرف الجر لكونه كـبعض حروف المجرور » .

(٣) من النحاة من يجري عطف البيان في المعارف كلها ، ومنهم من قصره على العلم دون سائر المعارف ، ومنهم من أجازَه في المعرفة والنكرة . انظر الهمع ١٩١/٥ ، ١٩٢ .

ولَهُ أدواتٌ تسعُ^(١) تنوبُ [مناب]^(٢) العاملِ ، وتغني عنه ؛ وهي :
« الواو » ، و « الفاء » ، و « ثم » ، و « أو » ، و « أم »^(٣) ، و « لا » ، و « بل » ،
و « لكن »^(٤) ، و « حتى » . وأمّا « إمّا » فليست بحرفٍ عطفي^(٥) لاستعمالها
مع « الواو » ولا يدخلُ حرفُ عطفي على مثله ، والمرادُ بدخولِ « الواو » هنا : أنَّ
ما قبلَ « إمّا » وما بعدها قد اجتماعا في الشكِّ ، والإبهامِ ، والتخييرِ ، والإباحةِ ،
وكلُّ موضعٍ كانت فيه « أو » كانت فيه « إمّا » . وتنفردُ « إمّا » بتكريرها في
أولِّ الكلامِ ؛ ليكونَ بناءُ الكلامِ على المعنى الذي جيءَ بها له .

(١) عدَّ بعض النحاة من حروف العطف : « إمّا » ، و « ليس » ، و « أي » ، و « هلا » ، و « لا » ، و « أين » ،
و « لولا » ، و « متى » ، و « كيف » . انظر الهمع ٢٢٣/٥ - ٢٦٥ .

(٢) مطموسه في الأصل .

(٣) أنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ومحمد بن مسعود الغزني ، وزعم ابن كيسان أن أصلها « أو » .
انظر الجنى الداني ٢٠٥ ، والهمع ٢٣٧/٥ ، ٢٣٨ .

(٤) أنكرها يونس ، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها . انظر شرح الجمل لابن عصفور
٢٢٤/١ ، والجنى الداني ٥٨٧ .

(٥) وهو مذهب يونس ، وابن كيسان ، والفارسي ، وابن السيد ، وابن مالك . ونقل ابن عصفور الإجماع
على ذلك .

انظر : الإيضاح للفارسي ٢٩٧/١ ، وإصلاح الخلل ٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/١ ، والمغني
٦٢/١ ، والهمع ٢٥٢/٥ ، ٢٥٣ .

ومن النحاة من قال بأنها عاطفة ؛ وهم : ابن السراج ، والزجاجي ، والصيمري ، والجزولي . ونقل ابن
مالك أنها حرف عطفي عند أكثر النحويين . وكذا قال ابن هشام . وذكر المالقي أنه ظاهر مذهب
سيبويه . انظر الأصول ٥٦/٢ ، والجمل ٦٧ ، والتبصرة ١٣١/١ ، والمقدمة الجزولية ٧٢ ، وشرح
التسهيل ٣٤٤/٣ ، والمغني ٦٢/١ ، ورصف المباني ١٨٢ ، ١٨٣ .

ف « الواو » : تجمع بين الشيئين لفظاً ومعنى ، وليس فيها دليل على الأول

منهما (١) .

و « الفاء » : تُشرك في اللفظ وفي المعنى ، غير أن الثاني بعد الأول

لازمان بينهما (٢) ، وأما قوله تعالى :

﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا ﴾ (٣) .

ومجيء « البأس » قبل « الهلاك » فعلى حذف مضاف تقديره : « أردنا

هلاكها فجاءها بأسنا » (٤) - والله أعلم - وأما قول الشاعر :

* يَبِينُ الدُّخُولُ فَحَوْمَلِ * (٥)

(١) هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أنها تعطي الترتيب ، وقيل : لها معنيان : معنى اجتماع ، ومعنى اقتران . انظر رصف المباني ٤٧٤ ، والجنى الداني ١٥٨ ، والمغني ٣٩٢/١ ، والهمع ٢٢٣/٥ وما بعدها .

(٢) هذا رأي البصريين ، وقيل : أنكره طائفة من الكوفيين ، وقيل : أنكره الفراء مطلقاً ، وأنكره الجرمي في الأماكن والمطر . انظر رصف المباني ٤٤٠ ، والجنى الداني ٦٢ ، ٦٣ ، والمغني ١٧٣/١ ، والهمع ٢٣٢/٥ .

(٣) الأعراف : ٤/٧ .

(٤) وقيل : الفاء في الآية عاطفة للمفصل على الجمel ، وقيل : للترتيب الذكرى أي في اللفظ دون المعنى . انظر الجنى الداني ٦٢ ، والمغني ١٧٣/١ ، والهمع ٢٣٢/٥ . وقيل : هلاكاً من غير استئصال فجاءها بأسنا فهلك هلاك استئصال . انظر شرح الجمel لابن عصفور ٧٣٠/١ .

(٥) البيت بتمامه :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو مطلع معلة امرئ القيس . وهو في ديوانه ٨ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، ومجالس ثعلب ١٤٠ ، والأصول ٣٨٥/٢ ، وشرح القصائد السبع ١٥ ، وشرح القصائد التسع ٩٨/١ ، وشرح القصائد العشر ٢٠ ، والمغني ١٧٤/١ ، والهمع ٢٢٥/٥ ، ٢٣٢ ، والخزانة ٦/١١ .

فكقولہ :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ (١)

لأنها مواضعٌ مشتملةٌ على نواحي (٢) ، وجهاتٍ ، وعرصاتٍ .

و « ثُمَّ » : مثلُ الفاءِ (٣) إلاَّ أنَّها لتنفيسِ الزمنِ . فأما قوله تعالى :

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (٤)

وحواءُ مخلوقةٌ من آدمَ - عليهما السلامُ - قبلَ ذريتهما ، فليسَ العطفُ على « الخلقِ » بلْ هو عطفُ حديثٍ على حديثٍ ، وخبرٍ على خبرٍ ؛ كأنه قالَ - واللهُ أعلمُ - : « أخبرُكم بكذا وكذا » ، و « اعلّموا أنَّي خلقتُكم من نفسٍ واحدةٍ ، ثُمَّ اعلّموا أنَّي خلقتُ من تلكَ النفسِ زوجها » (٥)

ومثله قولُ الشاعرِ :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ (٦)

(١) لعدي بن الرعلاء الفسائي . وهو في الأزهية ٨٢ ، ٩٤ ، ورصف المباني ٢٧١ ، ٣٨٣ ، والمغني

١٤٦/١ ، وشرح شواهد للسيوطي ٤٠٤/١ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، والخزانة ٥٨٢/٩ .

(٢) هكذا في الأصل على لغة ضعيفة . انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٨ ، والقياس لإعلالها إعلال »

قاضي .

(٣) انظر رصف المباني ٢٥٠ ، والمغني ١٢٤/١ - ١٢٦ ، والجنى الداني ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، والهمع ٢٣٦/٥ .

(٤) الزمر ٦/٣٩ .

(٥) ذكر ابن هشام أربعة أوجه أخرى في توجيه العطف في هذه الآية ، وذكر أنها أنفع من هذا الجواب .

انظر المغني ١٢٥/١ ، ١٢٦ .

(٦) لأبي نواس ، الحسن بن هانيء ، ورواية الديوان ٤٩٣ :

== قبله ثم قبل ذلك جدّه قل لمن ساد ثم ساد أبوه

أي : قل لمن ساد ، ثم قل لمن أساد أبوه ، ثم قل بعد ذلك لمن ساد جدّه (١) .

ويجوز حملُ الجملةِ على « واحدة » صفةً للنفس ، قاله الفراء (٢) ، وهو

جيدٌ .

ولا تكون « الفاء » إلّا لترتيب ، ولا تكون « ثم » إلّا للتراخي (٣) .

و« حتى » (٤) تشريك في اللفظ والمعنى أيضاً ، والثاني بعد الأول (٥) . ولا يكون

مابعدھا إلّا جزءاً ممّا قبلھا . ولا تُذكرُ إلّا في تعظيم ، أو تحقير ، أو ضعف ، أو قوّة .

ولا تُعطفُ بها الجملُ (٦) . ويراعى بها اعتدالُ الكلام في باب الاشتغال . والعطفُ

بها في الأسماء المفردة لغة (٧) قليلةٌ .

== وهو في رصف المباني ٢٥٠ ، والجنى الداني ٤٢٨ ، والمغني ١٢٥/١ ، والهمع ٢٣٦/٥ ، والخزانة ٣٧/١١ .

(١) قال ابن هشام : « وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجدّ أتاه السؤدد من قبل الأب ، والأب من قبل الابن ... » المغني ١٢٦/١ ، وانظر الجنى الداني ٤٢٩ .

(٢) قال الفراء : « والوجه الآخر : أن تجعل خلقه الزوج مردوداً على (واحدة) كأنه قال : خلقكم من نفسٍ وحدّها ، ثم جعل منها زوجها . ففي (واحدة) معنى خلقها واحدة » معاني القرآن ٤١٥/٢ .

(٣) جاء في الهمع ٢٣٦/٥ ، ٢٣٧ ، أن التراخي فيها قد يتخلف .

(٤) انظر الجنى الداني ٥٤٦ ، والمغني ١٣٧/١ ، والهمع ٢٥٨/٥ .

(٥) أي للترتيب ، قال بذلك الزمخشري (انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٨) ، وقال ابن مالك « من زعم انها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه » (شرح التسهيل ٣٥٩/٣) .

(٦) أجازها ابن السيد (انظر إصلاح الخلل ١٦٤) ، وبذلك ينتفي شرط الجزئية لأنها لا تنأى إلّا في

المفردات . انظر الجنى الداني ٥٥١ ، والمغني ١٣٦/١ ، والهمع ٢٥٩/٥ .

(٧) في الأصل « لعله » . وانظر الجنى الداني ٥٤٦ ، والمغني ١٣٧ ، والهمع ٢٦٠/٥ .

وأما « بَلْ » فلا يكون ما بعدها إلا موجباً ، كانت بعد نفي أو إثبات ، وكذلك « لا بَلْ » ؛ لذلك مُنِعَ النصبُ بعد « ما » الحجازية في قولهم : « ما زيد قائماً بَلْ قاعداً » ، فلو كانت لنفي حكم الأول - كما زعم بعضهم (١) - لم يمنع النصب مانعاً ، والإجماعُ منعقدٌ على منعه (٢) .

أما « لكن » فما أظنك تجدها يا نحويّ بغير « واو » (٣) ، فهي إذا للاستدراك ، و « الواو » هي العاطفة - ك « إمّا » - ولا تستعمل إلا بعد نفي ، وما بعدها موجبٌ ، قال سيبويه - رحمه الله - : « وأما « لكن » فتوجبُ بها بعد نفي ، وإن وقعت بعد إيجابٍ لم يكن ما بعدها إلا كلاماً تاماً مضاداً لما قبلها ؛ نحو : قام زيدٌ لكن عمرو قاعدٌ ، وهو زيدٌ قعدٌ ولكن خرج عمرو » (٤) . وغفَلَ أبو القاسم عن قوله : « مضاداً لما قبلها » - وهو مراده - وتمثيله يدلُّ عليه (٥) .

(١) وهو المبرد . انظر المقتضب ١٥٠/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٩/١ ، ورصف المباني ٢٣١ ، والجنى الداني ٢٣٦ ، والمغني ١٢٠/١ ، والهمع ٢٥٥/٥ . وانظر أساليب الإضراب والاستدراك في القرآن الكريم ٢١ - ٢٥ .

(٢) في حاشية الأصل : « وقد يجوز على الغلط ، في أنه أراد أن يقول : « ما زيدٌ قاعداً » فغلط أو نسي فقال : « ما زيدٌ قائماً » ، ثم أضرب فقال : « بل قاعداً » ، أي : « بل ما زيدٌ قاعداً » ، فالفعل متفي ، وذلك هو المقصود وهذا قريب مما ذكره أبو حيان . انظر الارتشاف ١٠٦/٢ ، ١٠٧ .

(٣) اقتفى ابن خروف يونس ، وتابعهما ابن مالك في شرح التسهيل ، وناقض قوله في شرح الكافية الشافية وذكر زعم ابن خروف . وقد تعقب ابن بزيمة ابن خروف ورد عليه . انظر الجنى الداني ٥٨٨ ، والمغني ٣٢٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٠/٣ ، ١٢٣١ ، وغاية الأمل ١١٤/١ .

(٤) عبارة الكتاب : « وأما لكن خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي » ٢٣٢/٤ . ولم أقف على بقية العبارة

في كتاب سيبويه المطبوع . وانظر إصلاح الخلل ٩٣ .

(٥) ينظر عبارة سيبويه السابقة ، والجمل ١٩ .

وما بعد « لا » مخالف لما قبلها، ولا تقع إلا بعد إيجاب، أو أمر^(١) ؛
 نحو: « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو »، [و « اضْرِبْ »]^(٢) زَيْدًا لَا بَكْرًا ، ومنع
 في كتابه في « معاني الحروف »^(٣) العطف بها بعد الماضي، وهو فاسد؛
 لقول امرئ القيس : /

[٢١]

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابٌ تُنَوِّفِي لِأَعْقَابِ الْقَوَاعِلِ^(٤)
 وقولهم : « جَدُّكَ لَا كَدُّكَ »^(٥) ؛ أي : « المَعْوَلُ عَلَيْهِ جَدُّكَ » ،
 وهو كثير.

ولـ « إمّا » ، و « أو » أربعة مواضع : الشك والإبهام ؛ وبأيهما
 الخبر . والتخيير والإباحة ؛ وبأيهما الأمر والنهي .
 فالشك : « قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » .
 [والإبهام]^(٦) ؛ قال الله تعالى :

-
- (١) أو دعاء، أو تحضيض أو نداء . انظر الهمع ٢٦٠/٥ .
 (٢) مطموسة في الأصل .
 (٣) انظر حروف المعاني ٣١ . وانظر إصلاح الخلل ٨٩ - ٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور
 ٢٤٠/١ ، والجنى الداني ٢٩٥ ، والمغني ٢٦٧/١ ، والهمع ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ .
 (٤) البيت في ديوانه ٩٤ . وفي مجالس ثعلب ٣٩٨/٢ ، والخصائص ١٩١/٣ ، وإصلاح
 الخلل ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ ، والجنى الداني ٢٩٥ ، والمغني ٢٦٧/١ ،
 وشرح شواهد للسيوطي ٤٤/١ ، والبسيط ٢٣٩/١ ، والخزانة ١١٧/١ .
 (٥) الأمثال لابن سلام ١٩٣ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٧٢/١ ، وفيه : « يروى بالرفع على
 معنى : جدُّك يغني عنك لا كدُّك » ، ويروى بالفتح أي ابغ جدُّك لا كدُّك » .
 (٦) الكلمة موضوعة في الهامش بتحويلة صغيرة ، وهي مقتضى تقسيمه السابق . وتعقبه ابن
 بريزة في غاية الأمل ١١٣/١ زاعماً أن الآية التالية مثال آخر على الشك ، وكلام ابن
 خروف اللاحق دليل على خلاف ما نيزه به ابن بريزة . وانظر الجنى الداني ٢٢٨ ، والمغني
 ٦٤/١ ، والهمع ٢٤٧/٥ ، وانظر بدائع الفوائد لابن القيم ١٩٩/١ .

﴿ وَإِنَّا أَقْرَبُ إِلَيْكُمْ لَعَلَّاهُدىْ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (١)

لأنه - صلى الله عليه وسلم - قد علم أنه على هدى ، وأنهم على ضلال ، ولو صرَّح لهم بذلك لسبَّوا واعتدوا .

والتخييرُ : « كُلُّ سَمَكًا أَوْ اشْرَبْ لَبَنًا » .

والإباحةُ : « جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ » ؛ خِيَرَهُ فِي الْأَوَّلِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وفي الثاني أَبَاحَ مَجَالَسَةَ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ، ومَجَالَسَتَهُمَا مَعًا .
وَكُلُّ مَا أَتَى فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْمَعَانِي ؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٢)

جاءتْ عَلَى الْإِبْهَامِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَكًّا فِي حَقِّهَا ؛ أَيْ :
أَرْسَلْنَاهُ إِلَى أُمَّةٍ لَوْ رَأَيْتُمُوهَا لَقُلْتُمْ : هِيَ مِائَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (٤)

جاءتْ عَلَى الْإِبْهَامِ (٥) - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

(١) سبأ : ٢٤/٣٤ .

(٢) الصافات : ١٤٧/٣٧ .

(٣) أي أنها تحتمل الشك والإبهام ، وبه قال ابن عصفور . انظر شرحه على الجمل ٢٣٦/١ . وانظر معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٤/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٣/٣ ، ومعاني الحروف للرماني ٧٨ ، والكشاف ٣٥٤/٣ ، والإنصاف ٤٧٨/٢ ، ورفص المبانى ٢١١ ، والجنى الداني ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والمغني ٦٧/١ .

(٤) الإنسان : ٣/٧٦ .

(٥) وقيل هي في الآية للتفصيل . انظر الجنى الداني ٥٣٠ ، والمغني ٩٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/٣ ، والهمع ٢٥٢/٥ .

والظاهرُ في قوله تعالى :

﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ (١)

أن يكونَ على حكمِ الإباحةِ ، لأنَّه قد تكونُ وصيةٌ ولا يكونُ دينٌ ، ويكونُ دينٌ ولا تكونُ وصيةٌ ، وقد يكونانِ معاً غيرَ أن هذا خبرٌ (٢) .
وكذلكَ قوله - عزَّ وجلَّ - :

﴿ وَلَا تَطْعَمِنْهُمْ إِنْ أَتَاكُمْ كُفُورًا ﴾ (٣)

جاءت على عكسِ [الإباحة] (٤) ؛ أي : لا تطعمهما مجتمعين ولا مفترقين .

(١) النساء : ١١/٤ .

(٢) ذكر ابن بزيمة أن ابن خروف حمل آيات كثيرة على غير ما هي عليه في التأويل ، وذكر من بينها هذه الآية ، وأنه حملها على الإباحة . قال : « وليس كذلك ؛ إذ ليس الموضع موضع إباحة وإنما هو موضع تقسيم وتنويع وإخبار عن الحكم » (غاية الأمل ١١٣/١) . وقد حملها على الإباحة قبل ابن خروف علماء هم من أئمة النحاة والمفسرين ؛ منهم الزجاج (انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٣/٢ ، ٢٤) ، والنحاس (انظر معاني القرآن الكريم ٣٢/٢) ، والزمخشري (انظر الكشاف ٥٠٨/١) .

(٣) الإنسان : ٢٤/٧٦ . وزعم ابن بزيمة أن ابن خروف حملها على الإبهام . قال : « وليس موضع الإبهام بوجه من الوجوه ، وأقرب ما تكون بمعنى الواو ، والمعنى : النهي عن طاعتها مجتمعين أو مفترقين » (غاية الأمل ١١٣/١) ولم يحملها ابن خروف على الإبهام - كما ذكر ابن بزيمة ، بل قال أنها « جاءت على عكس الإباحة ، أي : لا تطعمهما مجتمعين ولا مفترقين » . ولكن كلمة « الإباحة » غير واضحة في المخطوط ، ولعلها تراءت لابن بزيمة « الإبهام » ؛ والتصويب من « تنقيح الأبواب » في شرح غوامض الكتاب لابن خروف « إذ قال في « باب أو في غير الاستفهام » بعد أن ذكر عدة أمثلة ومن ضمنها هذه الآية : « وأو في المسائل كلها التي قبل الآية وفي الآية وفي قوله « خذ بما عز أو هان » إباحة ... إلى أن يقول : « ودليله أيضاً الآية ؛ لأنه عكسُ الإباحة ، والمعنى لا تطعم واحداً منهما مفترقين ، ولا مجتمعين » . ص ٤٩ مخطوط .

(٤) غير واضحة في الأصل والتصويب من « تنقيح الأبواب » في شرح غوامض الكتاب ص ٤٩ . مخطوط .

وذكر بعضهم (١) لها قسمًا خامسًا وهو التنويع؛ كقولك: «لا يخلو الجسم أن يكون ساكنًا أو متحركًا»، وهذا هو المعنى الذي للشك؛ لأنه علم أحدهما من غير تعيين، كذلك هذا علم أنه لا بُدُّ له من أحدهما من غير تعيين. و«أم» على وجهين: منفصلة، ومتصلة، وإن شئت قلت: معادلة، ومنقطعة.

فالمتصلة؛ لا يُعطفُ بها إلا بعد همزة الاستفهام خاصة. وتقع بين اسمين، وجملتين: فعليتين واسميتين، متصلتين ومنقطعتين. فالمفرد: «أقام زيدٌ أم عمرو؟»، و«أزيدٌ عندك أم عمرو؟». والجملتان الفعليتان: «أقام زيدٌ أم قعد؟»، و«أضربُ عمرًا أم تشتمُ زيدًا؟». والاسميَّةُ المنفصلةُ: «أزيدٌ قام أم خرجَ مُحَمَّدٌ؟» (٢) و«أزيدٌ عندك أم عمرو في الدار؟».

وأنشد سيويه - رحمه الله -:

مَا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزَنِ تَيْسٌ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ (٣).

فقدَّره سيويه - رحمه الله - فقال: «ما أبالي أيُّ الفعلين كان» (٤)، وهما جملتان منفصلتان، وتقْدَرُ «أيُّهما»، و«أيُّهم». ولا يُلْتَفَتُ لمن خالف في

ذلك (٥) لاستقامة التقدير، وصحة المعنى.

(١) وهو ابن السيد. انظر «إصلاح الخلل ٨٧» وأورد فيه المثال الذي ذكره ابن خروف.

(٢) هذا المثال على وقوع «أم» بين جملتين مختلفتين.

(٣) لحسان بن ثابت الأنصاري، وهو في ديوانه ٤٣٤، وفي الكتاب ١٨١/٣، والنكت للشتمري

٨٠٥/٢، والمقتضب ٢٩٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢١٣/٣، والخزانة ١٥٥/١١.

(٤) الكتاب: ١٨١/٤.

(٥) وهم: أبو عبيدة، فقد ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، وابن كيسان فقد كان يقول بأن أصلها «أو»،

ومحمد بن مسعود الغزني الذي نفى كونها حرف عطف. انظر الجنى الداني ٢٠٥، =

والجوابُ عن هذا كله بتعيينِ أحدِ المسؤلَيْنِ عنهما ، والأحسنُ في هذا الباب أن يقعَ الاسمُ الذي لا يُسألُ عنه بينَ الفعلينِ المسؤلِ عن أحدهما ، والفعلُ الذي لا يُسألُ عنه بينَ الاسمينِ المسؤلِ عن أحدهما ، بتوسِطةِ الذي لا يُسألُ عنه (١) ؛ كقولك : « أزيْدُ قامَ أمَ عمرو » ، و « أقامَ زيْدُ أمَ قعدَ » .

فإن لم تقع بعدَ همزةِ الاستفهامِ كانتَ منقطعةً ، ولا يكونُ بعدها إلا كَلامٌ تامٌّ لفظاً أو تقديرًا ، أو تقدَّرُ بـ « بَلْ » وهمزةِ الاستفهامِ ؛ كقولك : « إنَّها لإبِلٌ أمَ شاءَ » تقديره : « بَلْ أهْيَ شاءَ » ؛ فـ « شاءَ » خبرٌ ابتداءً بمضمرٍ ، وجوابه : « نعم » ، أو « لا » ، ومثله قوله تعالى :

﴿ ١ ﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَارِيبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ
﴿ ٢ ﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ ﴿ ٢ ﴾ .

المعنى - والله أعلم - : « بل يقولون افتراه » ، وهو تقريرٌ ، ولا جوابَ عنه .

وقيلَ لها معادلةٌ لاستواءِ الطرفين / في السؤالِ (٣) عن تعيينِ أحدهما . [٢٢]

= والارتشاف ٦٣١/٢ ، ٦٣٢ ، والهمع ٢٣٧/٥ ، ٢٣٨ ، وانظر ابن كيسان النحوي حياته ، واثاره ، وأراؤه ١٢٢ ، ١٢٣ .

(١) قال ابن الطبراة إما تقدم الاسمين مضمومًا أحدهما إلى الآخر ، أو تؤخرهما ، ومنع من التوسط ، وقال غيره لا يجوز إلا تقديم المستفهم عنه ، وتأخير ما ليس بمستفهم عنه ، وقد مثل سيبويه بجواز الثلاثة . والارتشاف ٦٥٤/٢ . وانظر الكتاب : ١٧٩/٣ ، ١٨٠ ، وابن الطراوة النحوي ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) السجدة (١/٣٢ ، ٢ ، ٣) . وجعلها أبو زيد في الآية زائدة . انظر الجنى الداني ٢٠٧ ، والارتشاف ٦٥٧/٢ ، والإجماع على أنها تقدَّر بـ « بَلْ » والهمزة . انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٣/٤ ، ومعاني القرآن الكريم للنحاس ٢٩٨/٥ .

(٣) قال ابن هشام : لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني . انظر المغني ٤٠/١ .

فإن وقعت الهمزة قبلها تقريراً، [أو تويخاً، أو إنكاراً] (١) لم تكن متصلةً .
وكذلك إن قلتَ : « أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ لَا » لم تكن متصلةً ؛ لأنك لم تأتِ بما
يُعادِلُ الأوَّلَ ، وبنيتَ كلامَكَ على الانقطاع .

ومدارُ الاتصالِ ، والانفصالِ على قصدِ المتكلمِ في ابتداءِ كلامِهِ .
وقوله : (لَأَنَّ « أَمْ » لَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِسْتِفْهَامِ) (٢) ، يريدُ :
بعدَ الهمزةِ التي مثَّلَ بها واكتفى بالتمثيلِ .
وقوله تعالى :

﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ (٣)

هي فيه منقطعة؛ لأنَّ الاستفهامَ قبلها تقريرٌ، واعتقادُ الزيادةِ فيها فاسدٌ (٤) .
والمضمرُ المتصلُ المرفوعُ لا يُعْطَفُ عليه إلا بعدَ التأكيدِ ، أو فصلٍ يقومُ
مقامَهُ بأيِّ شيءٍ كانَ (٥) ، إلا في الشعرِ .

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) الجمل : ١٩ .

(٣) الزخرف : ٥١/٤٣ ، ٥٢ .

(٤) وهو مذهب أبي زيد الأنصاري . انظر المقتضب ٢٩٦/٣ ، والمغني ٤٨/١ . وذهب إلى انقطاعها في
الآية المبردة ، وابن الأنباري ، والعكبري . وأجازه الزمخشري . وبه أخذ ابن خروف . انظر المقتضب
٢٩٥/٣ ، ٢٩٦ ، والكشاف ٤٩٢/٣ ، والبيان ٣٥٤/٢ ، والبيان ١١٤٠/٢ . وبه قال أبو حيان في
البحر المحيط ٢٢/٨ . وانظر الارتشاف ٦٥١/٢ ، ٦٥٢ . وانظر أساليب الإضراب والاستدراك في
القرآن الكريم ٢٠٩/١ - ٢١٥ .

(٥) نحو قوله تعالى : (كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَائُكُمْ) الأنبياء ٥٤/٢١ ، والمشهور عن الكوفيين جوازه بلا فصل
اختياراً ، نحو : « كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ » . انظر الإنصاف المسألة ٦٦ (٤٧٤/٢) ، والهمع ٢٦٨/٥ .
وقد نفى المختار أحمد ديره أن يكون هنا خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة . انظر دراسة في
النحو الكوفي ٣٥٨ .

وكذلك المجرور لا تُعطفُ عليه إلا بإعادة الخافضِ إلّا في الشعر (١) .

ومن الأفعال ما لا يستغني بفاعلٍ حتى يَشْرَكَهُ فيه غيره ؛ نحو :
«الافْتِتَالِ» ، و«الاختِصَامِ» ، و«الاصْطِلَاحِ» ، و«التَّقَاتِلِ» ، و«التَّضَارُبِ»
و«التَّخَاصُمِ» ، إلّا أن يكون مثنى أو مجموعاً ، فيكتفي الفعل ؛ نحو :
«اِخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ» ، و«تَقَاتَلَ الزَّيْدُونَ» . فإن كان أحدهما معطوفاً
فلا بُدَّ من «الواو» ؛ لأنها تجمعُ بين الفاعلين في الفعل ؛ نحو : «اِخْتَصَمَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو» ، ولا يجوزُ «فَعَمْرُو» ؛ لأنَّ الثاني لا يجتمعُ مع الأولِ ، وكذلك سائرُ
حروفِ العطفِ ، وتقولُ على هذا : «إنَّ الْمُصْطَلِحَ هُوَ وَأَخُوهُ ، وَزَيْدًا
مُخْتَصِمَانِ» ، عطفَ «الأخ» على المُضْمَرِ في «المُصْطَلِحِ» بعدَ التأكيدِ ،
ووقعَ «الاصْطِلَاحُ» من نفسيين ، ولو قلتَ : «قائمٌ» لثمَّ الكلامُ دونَ المنصوبِ ،
فلمّا قلتَ : «مختصمانِ» احتجتَ إلى الاسمِ الثالثِ ليكونَ «الاختصامُ» بينه
وبين المصطلحِ مع أخيه ، فقلتَ : «وزيدًا» ، كأنك قلتَ : «إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا
مُخْتَصِمَانِ» ، ويجوزُ : «إنَّ الْمُصْطَلِحَ وَأَخَاهُ ، وَزَيْدًا مُخْتَصِمَانِ» ، ويكونُ
«الأخُ» مفعولاً معه ؛ أي : إنَّ الْمُصْطَلِحَ مع أخيه زَيْدًا مختصمانِ ، ف«زيدٌ»
محمولٌ على اسمِ «إنَّ» ، و«مختصمانِ» خبرٌ عنهما .

(١) نسب ابن الأنباري جواز العطف على الضمير المنخفض للكوفيين ، وتابعه السيوطي وأضاف إليهم
يونس والأخفش . وأجازهم الجرّمي والزبيدي إذا أكد .

انظر الانصاف (م ٦٥) ٤٦٣/٢ ، والهمع ٢٦٨/٥ ، ٢٦٩ . وقد نفى الدكتور محمد خير الحلواني
أن يكون ثمة خلاف بين الفريقين . انظر الخلاف النحوي ٢٥٧ . وانظر دراسة في النحو الكوفي ٣٥١ .

بَابُ التَّوَكِيدِ (١)

يُقَالُ : « تَوَكَّدَ » أَوْ « تَأَكَّدَ » ؛ الْأَوَّلُ مُصَدَّرٌ « وَكَّدَ » ، وَالثَّانِي مُصَدَّرٌ « أَكَّدَ » .

و « التَّأَكَّدُ » : تَكَرَّرَ لَفْظٌ أَوْ مَعْنَى . وَإِثْبَاتٌ مَعْنَى فِي النَّفْسِ . وَرَفْعٌ [مُجَازٍ] (٢) يُحْتَمَلُ ؛ بِتَكَرَّرِ لَفْظٍ يَكُونُ فِي الْكَلِمِ الثَّلَاثِ ، وَالْجُمْلِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي (٣)

مَعْنَاهُ : التَّحِيَّةُ .

وَتَكَرَّرَ الْمَعْنَى ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَغَرَّابُ سُودٌ ﴾ (٤) ، وَ « الْغَرَّابُ » : « السُّودُ » ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (٥)

و ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾ (٦)

و كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٧) ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ « ثَلَاثَةٌ » ، وَ « سَبْعَةٌ » ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، فَذَكَرَ الْأَيَّامَ مَعَ أَحَدِهِمَا . وَفَائِدَةُ هَذَا

(١) الْجُمْلُ : ٢١ .

(٢) إِضَافَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٣) الْحَمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ ، دِيَوَانُهُ ١٣٣ وَفِيهِ : « بَلَى فَا سْلَمِي » . وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَصُولِ ١٩/٢ ، وَشَرَحَ الْمَقْصَلَ ٣٩/٣ ، وَرَصَفَ الْمَبْنِيَّ ٥١٤ .

(٤) فَاطِرُ ٢٧/٣٥ .

(٥) النَّسَاءُ ١٥٥/٤ ، وَالْمَائِدَةُ ١٣/٥ (مَا) لِتَوَكِيدِ الْأَمْرِ . انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ١٢٧/٢ ، ١٥٩ .

(٦) آلُ عِمْرَانَ ١٥٩/٣ . (مَا) لِتَوَكِيدِ الْمَعْنَى . انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ٤٨٢/١ .

(٧) الْبَقَرَةُ ١٩٦/٢ وَبِدَايَةُ مَوْضُوعِهَا : (... فَإِذَا أَمَنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ

الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ...) .

التكرير وقوع المعنى في النفس وتحقيقه ؛ ومنه قوله - عليه السلام - :
« هِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ »^(١) ، وهو كثير في كلام صاحب
الشريعة - صلى الله عليه وسلم - .

ويُراد بالتأكيد المقصود في هذا الباب رفع المُحتمِل ، وإثبات
الحقيقة .

وهو بألفاظ سبعة ؛ اثنان منها عزيزة الوجود ؛ وهما « أَبْصَعُ » ،
و « أَبْتَعُ »^(٢) .

و « النفس » ، و « العَيْنُ » حقيقة الشيء . ومعنى الباقي إحاطة
وعموم ، حقيقة ومجازاً .

وفائدة ألفاظ الحقيقة ؛ رفع التجوُّز من الكلام ، وموافقة / اللَّفْظِ [٢٣]
المعنى .

وفائدة تكرير ألفاظ العموم ؛ رفع الخصوص المحتمل .

(١) أخرجه النسائي بسنده عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
« مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ » . سنن
النسائي ، كتاب الافتتاح ، « باب ترك قراءة بسم الله في فاتحة الكتاب » ١٣٥/٢ . وخداج :
غير تامة .

(٢) عدّها بعضهم ستة ، وبعضهم تسعة ، وعد ابن عصفور منها : « نفسه » ، « عينه » ، « كله » ،
« أجمع » ، « أكتع » . قال : « وزاد أهل الكوفة أبصع ، وأهل بغداد أبتع » شرح الجمل :
٢٦٤/١ .

و « أَكْتَعُ » : مأخوذ من قولهم : أتى عليه حولٌ كَتِيعٌ ، أي : تآم - اللسان « كتع » ٣٠٥/٨ .
و « أَبْتَعُ » : كلمة يؤكد بها . اللسان « بتع » ٥/٨ .
و « أَبْصَعُ » : مأخوذ من البصع ، وهو الجمع . اللسان « بصع » ١٢/٨ .

و « النفس » ، و « العين » متقدمتان على جميعها ، و « كُلُّ » بعده ،
و « جُمعُ » بعده ، و « أكتعُ » بعده ، و « أبصعُ » ، و « أبتعُ » آخرها .

و تُستعملُ مفردات ، ومجموعات . وتتبعُ الاسمَ المؤكَّدَ في جميع ما يتبعُ
فيه النَّبْتُ المنعوتَ إِلَّا التنكيرَ ؛ من حيثُ لَمْ تُؤكَّدِ النكرةُ ؛ لَأَنَّهَا أُحْوجُّ إلى
التعريفِ ، فإذا عُرِفَتْ دخلها اللَّبْسُ فأكدتْ . واللَّبسُ الذي يدخلها من جهةِ
المجازِ أو العمومِ ؛ وذلك أن تقولَ : « جَاءَ نِي زَيْدٌ » ، ولمْ يجيء إِلَّا أَمْرُهُ ، أو
خبرُهُ . و « سَمِعَهُ كَلَامَ زَيْدٍ » ، ولمْ يسمعْ [كلامه] ^(١) منْ فِيهِ ، وإِنَّمَا قُرِيءَ
عليه كَلَامُهُ . قالَ اللَّهُ تعالى :

﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ ^(٢)

ولا يوصفُ تعالى بالانتقالِ ؛ وإِنَّمَا جاءَ أَمْرُهُ - واللَّهُ أعلم . وقال تعالى :

﴿ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ ^(٣)

وَلَمْ يَسْمَعْ إِلَّا حكايةَ كَلَامِهِ . وقال تعالى :

﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(٤)

وموسى سمعَ حقيقةَ الكلامِ . وكذلك قولهم : « قَبَضْتُ المَالَ » يُحتملُ
أنْ يقبضَ جميعَ المالِ ، أو بعضه ، فرفعَ اللَّبسَ والخصوصَ بالتأكيدِ ؛ فقال : « كُلُّهُ » ،
أو العمومَ بالبدلِ ، فقال : « بعضه » .

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) الفجر ٢٢/٨٩ .

(٣) التوبة ٦/٩ .

(٤) النساء ١٦٤/٤ .

ولا يُؤكِّدُ بـ «كُلٌّ» وما بعدها إلا ما يتبعُضُ ، والتبعيضُ يكونُ في الاسمِ ؛ نحو : «قَامَ الْقَوْمُ» ، وفي الفعلِ ؛ نحو : «رَأَيْتُ زَيْدًا» ، و «ضَرَبْتُ عَمْرًا» ، والرؤيةُ والضربُ يتبعضانِ على المرثي والمضروبِ .

و «النَّفْسُ» ، و «العَيْنُ» يؤكِّدُ بهما ما تثبتُ حقيقتهُ - تبعُضَ أو لَمْ يتبعُضَ - وكان الأصلُ أنْ يقالَ : «جَاءَ نِي الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا عَيْنَاهُمَا» (١) فعدلَ بهما إلى الجمعِ أو المفردِ لاجتماعِ تثنيَتَيْنِ وهُمَا شَيْئَانِ مِنْ شَيْئَيْنِ ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٢) . ولا يجريانِ على المضمرِ المتصلِ المرفوعِ إلا بعدَ تأكيدِهِ ؛ نحو : «قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ» ، و «قُمْتَ أَنْتَ عَيْنُكَ» .

و «كِلاَ» للمذكرَيْنِ ، و «كلتا» للمؤنثَيْنِ . في حالِ الرَّفْعِ بالألفِ ، وفي النَّصْبِ والخفضِ بالياءِ في حالِ إضافتهما إلى المضمرِ . وليستَ مثناةً (٣) ،

(١) ذكر أبو حيان أن بدر الدين بن مالك قد أجاز هذا القول تابعاً لأبيه ، قال : « ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين » . الارتشاف ٦٠٨/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم على الألفية ٥٠١ ، وأوضح المسالك ٣٢٨/٣ .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط أن القياس « أن يُعبرَ بالثنى عن المثني ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى » .

وقال : « والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثني ، والتثنية دون الجمع ، كما قال الشاعر :

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترفع » .

انظر البحر المحيط ٢٩٠/٨ - ٢٩١ ، والهمع ١٩٧/٥ .

فظاهر كلامه الجواز مع ترجيح الجمع فيكون بذلك موافقاً لابن مالك وولده - والله أعلم وذكر ابن أبي الريبع أن من العرب من يقول : « قلباكما » . انظر البسيط ٣٦٥/١ وهذا دليل آخر على الجواز .

(٢) التحريم ٤/٦٦ .

(٣) أي أنها مفردة في اللفظ مثناة في المعنى وهو رأي البصريين . والكوفيون على أنها مثناة تثنية لفظية ومعنوية ، والألف فيهما للتثنية . انظر الإنصاف (المسألة ٦٢) ٤٣٩/٢ وما بعدها ، وانظر نتائج الفكر ٢٨١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، ٥٥ . وانظر ما سيأتي صفحة ٨٨٦ من هذا الشرح .

ولو كانتُ مُشْنَأَةً لرجعتُ الألفُ إلى أصلِها ، فقالوا : « جاءني الرَّجُلَانِ كَلَوَاهُمَا » ، ورأيتُ الرَّجُلَيْنِ كَلَوِيَهُمَا » ك « عَصَى » و « رَحَى » لَمْ يَحْذَفْ . وكذلك « كَلَتَاهُمَا » لو كانتُ مُشْنَأَةً لَمْ تُحْذَفْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ ، كما لَمْ تُحْذَفْ أَلِفُ « حُبَلِي » ، و « مِعْزَى » ، فكانوا يقولون : « كَلَتِيَاهُمَا » ، و « كَلَتِيِيَهُمَا » ، ك « حُبَلِيَّان » ، و « حُبَلِيَيْن » ؛ وإنَّما أُجْرُوهُمَا مع المضمَرِ مُجْرَى « عَلَى » ، فقالوا : « كَلِيَهُمَا » ، و « كَلَتِيِيَهُمَا » ، كما قالوا : « عَلِيَهُمَا » .

فإذا أُضِفْتَ إلى الظاهرِ لَمْ يُغَيَّرْ لفظُهُما ، ومعناهُما التَّشْنِئَةُ ؛ تقولُ : « كَلَا الرَّجُلَيْنِ جَاءَنِي » ، و « [كَلتا] ^(١) المَرَاتَيْنِ جَاءَنِي » . قال اللهُ تعالى : ﴿ كَلَّا الْخَنَنِينَ إِنَّتْ أَكْلَهَا ﴾ ^(٢)

فأفردَ [الفعل] ^(٣) ، ومن العربِ من يقولُ : « جاءاني » ^(٤) فيشني ، قال الشاعرُ :

كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيَهُمَا رَأْيِي ^(٥)
فحملَ مرَّةً على اللَّفْظِ ، و مرَّةً على المعنى ، فقال : « أَقْلَعَا » ، ثُمَّ قَالَ : « رَأْيِي » . وَأَصْلُهَا « كَلَوُ » ^(٦) ثُمَّ أَبْدَلْتَ التَّاءَ مِنَ الْوَاوِ ك « تُرَاثٍ » ، و « تُخَمَّةٍ » ، وَأَصْلُهَا « كَلُوا » وَالْأَلْفُ لِلتَّأْنِيثِ ، وَلَيْسَتْ التَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ لَكُونِهَا مُتَوَسِّطَةً .

(١) في الأصل : « كلا » .

(٢) الكهف ٣٣/١٨ .

(٣) في الأصل : « العرب » تحريف أو سهو من الناسخ متأثراً بما بعدها .

(٤) انظر الإنصاف ٤٤٦/٢ .

(٥) البيت للفرزدق . وهو في ديوانه ٣٤ ، وفي نوادر أبي زيد ٤٥٢ ، وكتاب الشعر ١٤٦ ، والخصائص

٤٢١/٢ ، ٣١٤/٣ ، والإنصاف ٤٤٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، والمغني ٢٢٤/١ ، وشرح شواهد

اللسيوطي ٥٥٢/١ ، والهمع ١٣٧/١ .

(٦) قال السهيلي أن من ادعى أن لامها « واو » « وأنه من غير لفظ « كل » فليس له دليل يعضده ،

ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده « نتائج الفكر ٢٨٤ » .

وإذا نسبتَ إليهما قلتَ : « كِلَوِي » فيهما في قولِ سيبويه
والخليل (١) - رحمهما الله - .

وحكى أبو الحسن بن بابشاذ ، والفارسيّ أن إضافة « كلا » إلى
ضمير الاثنين دليلٌ على إفراده ؛ قال : إنه لو كان مثنى لفظاً أو معنى
لم يجز / إضافته إلى ضمير الاثنين لإضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنه لا
يُقالُ : « [قام] » (٢) الرجلان اثناهما (٣) ، قلتُ : فيلزمُهما ألا يُجزا
« قامَ القومُ ثلاثتهم وأربعتهم » إلى العشرة ؛ لأنَّ الأول هو الثاني ،
وكذلك « الثالث » و « الرابع » والبابُ كُلُّهُ (٤) ، وكذلك : جاءني
الرجلان أنفسُهما أعينُهما « والأول هو الثاني لا محالة .

وقياسُ تشنية « أفعل » ، و « فعلاء » في هذا الباب (٥) قياسُ
« أحمر » و « حمراء » ، ومن منع تشنيتهما فقد تكلفَ وادّعى ما لا دليلَ
عليه (٦) ، ولم يمنعهما أحدٌ من الأئمة فتبعه (٧) ، وليس قلة استعمالها
بمخرجها عن القياس .

(١) انظر الكتاب ٣/٣٦٣ . وقيل : « كِلَتَوِي » . انظر غاية الأمل ١/١٢٤ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر كتاب الشعر للفارسي ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/٥٥ ، ٥٦ .

(٤) انظر رد السهيلي على هذا القول في « نتائج الفكر » ٢٨٤ .

(٥) يريد : « أجمع » ، و « جمعاء » .

(٦) أمامها في الهامش الأيسر كتابة غير واضحة .

(٧) منعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والأخفش . انظر إصلاح الخلل ٩٥ ، ٩٦ ، ونتائج

الفكر ٢٨٧ ، والمقدمة الجزولية ٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٥ ، وشرح الكافية

١/٣٣٤ ، والبسيط ١/٣٦٨ ، وأوضح المسالك ٣/٣٣٢ ، والهمع ١/١٤٤ .

= وقد رد أبو علي الشلوين على هذه المسألة ردّاً مطولاً ثم قال :

وَلَمْ يَنْصَرَفْ «أَجْمَعُ» وما بعده للوزن والتعريف ، و «جمعاء» وأخواتها
 لهزمة التأنيت ، و «جَمَعُ» وأخواتها للعدل والتعريف . ومعنى «ال عدل» : أنَّ
 «فَعْلَاءَ» إذا كانت صفةً تُجمعُ على «فُعْلٍ» ، ك «حمراء» ، و «حُمَرٍ» ،
 وإذا كانت اسماً جُمعتُ على «فَعَالِي» (١) ، ك «صحراء» و «صحارى» (١)
 وهذه أسماءٌ لصفاتٍ فبأبها «فَعَالِي» (١) : «جَمَاعِي» ، و «كَتَاعِي» ، فَعُدَلْ
 [إلى] (٢) «جَمَعَ» و «كُتَعَ» ، وإنما «فَعَلٌ» جَمَعُ «فُعْلِي» ؛ ك «الْفُضْلِي» (٣)
 و «الْفُضْلُ» .

وتعريفها عند سيوييه - رحمه الله - بتقدير الإضافة (٤) ، واعتراض عليه
 بعض المتأخرين (٥) ؛ بأنها (٦) لو كانت في نية الإضافة لكانت مصروفة . قلتُ :
 وهو فاسد ؛ لأن الإضافة لا توجب صرفاً ، كما لم يوجبهُ التصغير (٧) .

= « وإنما أشبعت القول في هذه المسألة لأنني رأيت بعض أصحابنا وهو ابن خروف لم يلق لها بالاً ، ورأى
 أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين ،
 وهيئات فالقوم أعلى مما تخيله فيهم » شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٨٠/٢ ، ٦٨١ .

(١) في الأصل : «فعال» ، و «صحار» وهي جائزة لأن صحراوات تجمع على صحار وصحارى
 وصحراوات . إلا أن ما أثبتته منظور فيه إلى تمثيله بـ «جَمَاعِي» و «كَتَاعِي» .
 (٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) في الأصل «كالغضي» تحريف .

(٤) انظر الكتاب ٢٠٣/٣ ، ١١٥/٢ ، ويوافقه السهيلي وابن مالك . انظر نتائج الفكر ٢٨٩ ، وشرح
 التسهيل ٢٩٢/٣ ، وانظر الهمع ٢٠٢/٥ .

(٥) وهو ابن بابشاذ . انظر شرحه على الجمل ٥٥/١ . وانظر البسيط ٣٧٥/١ .

(٦) في الأصل : «لأنها» .

(٧) اعترض ابن يزيه على رد ابن خروف هذا بقوله : « وهذا الذي قاله غير محقق في النظر ؛ لأن التصغير
 والإضافة أولى أن يردا الاسم إلى أصله ، ويقطعا الشبه العارض بينه وبين الفعل ، وإذا قطعت الألف
 واللام ذلك وأبعدت الشبه لزم ذلك في سائر الخواص اللازمة للأسماء ، إلا أنه ثبت عن العرب أنها
 اعتبرت في قطع هذا الشبه بعض الخواص دون بعض ، فيكون الرجوع للسمع لا لمقتضى القياس » غاية
 الأمل ١٢٢/١ .

وقد قطعوا من الإضافة . ويُنوى في « قَبْلُ » ، و « بَعْدُ » ، وهي مرادة .
 وقطعوا عنها وأعربوا ونَوَّسُوا في « كُلُّ » ، و « بَعْضٌ » . فإذا قطعوا ولم
 ينووها^(١) رَجَعَ الاسمُ إلى نكرته . وبعضهم يجعلها أعلاماً في هذا الباب^(٢) .

ويلزم من قول ابن بابشاذ^(٣) فيها أن تكون معدولة كـ « سحر » - ليوم بعينه
 - فلا ينصرف كـ « ضحى » ، و « صباح » ، و « مساء » ، و « ضحوة » - ليوم
 بعينه .

ولا تعطف ألفاظُ التوكيدِ بعضها على بعضٍ ، ولا على المؤكِّدِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ
 هو الثاني من غير زيادةٍ معنى ، وقد تقدَّم لمَ جاز في التَّعْتِ^(٤) .
 وقد جاء تأكيدُ النكرةِ ، والفصلُ بين المؤكِّدِ والمؤكِّدِ ؛ وزعم الأصمعيُّ^(٥)
 أن أعرابياً نظراً إلى جاريةٍ حسناءٍ تحملُ صبيّاً ، فإذا بكى قبلته فيسكت ،
 فأعجبَ بها ؛ فقال :

(١) في الأصل بواو واحدة .

(٢) كالفرني ، وابن الحاجب ، وابن أبي الريح ، وأبي حيان . انظر شرح الكافية ٤٣/١ ، والبسيط
 ٣٧٦/١ ، وارتشاف الضرب ٦١١/٢ . وانظر الهمع ٢٠٣/٥ .

(٣) انظر شرحه على الجمل ٥٤/١ . فقد ذكر من أحكام التوكيد : « أنها كلّها تجرّ في موضع الجرِّ إلا
 أجمع وجمعاء وجمع وأخواتهن ، فإنَّهن يَكُنَّ في موضع الجرِّ مفتوحات ، لأنَّهن لا ينصرفن » .

(٤) انظر ص ٣١٦ من هذا الشرح . وانظر غاية الأمل ١٢٨/١ .

(٥) هو عبد الملك بن قريب الباهلي ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر ، روى عن أبي عمرو
 بن العلاء وغيره ، وله مصنفات كثيرة في اللغة ، منها : غريب القرآن ، والاشتقاق ، وما اتفق لفظه
 واختلف معناه ، وكتاب الفرق وغيرها . مات سنة ست عشرة - وقيل : خمس عشرة - ومائتين ، عن
 ثمان وثمانين سنة . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٧٢ ، والفهرست ٨٢ ، وطبقات الزبيدي
 ١٦٧ ، وتاريخ العلماء النحويين ٢١٨ ، وإنباه الرواة ١٩٧/٢ ، وطبقات القراء ٤٧٠/١ ، ووفيات
 الأعيان ١٧٠/٢ ، وإشارة التعيين ١٩٣ ، والبغية ١١٢/٢ .

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَعًا تُرَضِعُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَ لَيْتَنِي أَرْبَعَا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا (١) .

فَأَكَّدَ « حَوْلًا » ، وفصلَ بـ « أَبْكِي » . والكوفيون يجيزون تأكيد مثل
هذه النكرة (٢) ؛ فيقولون : « قَبَضْتُ دَرَهْمًا كُلَّهُ » ، وهو من كلام العرب .
وَيَتَّبِعُ هَذِهِ الْأَبْوَابَ بَعْضُ الْهَوِجِ بِخَزَعِبَلَاتٍ طَوِيلَةٍ الذِّلِّ ، قَلِيلَةِ النَّيْلِ ،
نَزَّهَتْ الْكِتَابَ عَنْ ذِكْرِهَا .

(١) لم أقف للأبيات على نسبة ، وهي في الإرتشاف ٦١٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٩٥/٣ ، والبسيط
٣٨٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٩٧/١ ، والمغني ٦٧٩/٢ ،
وشرح ابن عقيل ٢١٠/٢ ، وتقييد ابن لب ١٥٧/١ ، والهمع ٢٠١/٥ ، والخزانة ١٦٨/٥ .
(٢) بشرط أن تكون متباعدة ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ ، والخزانة ١٦٨/٥ .

بَابُ الْبَدَلِ (١)

معناه : إعلام السامع بمجموع الاسمين على جهة البيان (٢) . وقد يأتي على جهة التأكيد كـ « أجمعين » .

وهو على خمسة أضرب ؛ الأربعة كما ذكر (١) ، والخامس : بدل الإضراب ، ذكره سيبويه (٣) - رحمه الله - ومعناه معنى العطف بـ « بَلْ » ، والثاني فيه غير الأول . ويكون بداءً (٤) ، وغير بداءٍ ، وعليه يدل قوله تعالى :

﴿ قِيلَ اصْحَبِ الْأَخْذُودِ ۖ النَّارِذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ (٥)

وهو فيه أظهر من بدل الاشتمال .

-
- (١) انظر الجمل ٢٣ . وبجانب النص في المخطوط كتابة غير واضحة .
(٢) وبه قال ابن بابشاذ وابن عصفور - مع اختلاف يسير - واعترضه ابن الفخار . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٧/١ ، ولابن عصفور ٢٧٩/١ ، ولابن الفخار ٢٠٣/١ .
(٣) انظر الكتاب ١٥٢/١ .
(٤) هو الإخبار بالثاني بعد الإخبار بالأول من غير إبطال له . انظر شرح كتاب الحدود في النحو ٢٦٩ . وقد فسر ابن أبي الربيع بدل الغلط بأنه هو بدل الإضراب وجعله على ثلاثة أوجه : الغلط ، والنسيان ، وبدل بداء . انظر البسيط ٤٠٨/١ ، وشرح ابن الفخار ٢٠٣/١ .
(٥) البروج ٤/٨٥ ، ٥ . ورأي ابن خروف في هذه الآية مخالف لما عليه أكثر النحويين والمفسرين ، وزعم ابن مالك أنه مذهب الزجاجي ، قال : « وليس ما ذهب إليه بصحيح » (شرح التسهيل ٣٣٥/٣) . وانظر معاني القرآن للقراء ٢٥٣/٣ ، والمقتضب ٢٩٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٥ والإيضاح للفراسي ٢٩٤/١ ، والكشاف ٢٩٧/٤ ، وشرح المفصل ٦٤/٣ ، والجامع ٢٨٧/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/١ ، والبحر المحيط ٤٥٠/٨ . وقد استنكر السهيلي على الفراسي بشدة قوله من أنه بدل اشتمال وحمل عليه دون سائر النحويين ، وجعله من بدل الشيء من الشيء ، واستحسنه ابن بريزة . انظر نتائج الفكر ٣٠٨ ، وغاية الأمل ١٥٣/١ . وأجاز ابن الضائع فيه الوجهين : بدل الإضراب والاشتمال . انظر شرحه على الجمل ٢ (مخطوط) .

ولا بدّ في بدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال من ضمير منفصل ، أو متصل لفظاً أو تقديرًا (١) ؛ فالمقدّر : « مُطَرْنَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ » ، و « ضَرَبْتُ زَيْدًا الظُّهْرَ وَالْبَطْنَ » . ويجوز أن يكون هذا من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، وأجاز في هذا النوع ابنُ بابشاذ البدلَ / والتأكيد ؛ فأما التأكيد ففاسدٌ ؛ لأنه ليس من ألفاظ [٢٥] التأكيد (٢) ، وإنما ذكر سيبويه التأكيد في المعنى (٣) ؛ أراد: بدلاً على جهة التأكيد ؛ أي عِلِمَ منه قبل البدل ما عِلِمَ منه بعده - وهو كثير .

وبدل الاشتمال يكون في المصادر ؛ نحو : « أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا » . ولغير المصادر ؛ نحو : « سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ ، وَثَوْبٌ لَهُ » ، و « سُرِقَ عَمْرٌو غُلَامُهُ ، وَغُلَامٌ لَهُ » .

ويُبدلُ الفعلُ من الفعل - وهو في القرآن كثير .

ويتبعُ البدلُ المُبدَلُ منه في الإعراب ؛ في الرّفْع ، والنّصب ، والجرّ ، والجزم . ويزيدُ بدلُ الشيء من الشيء وهما لعين واحدة الأفراد ،

(١) لم يشترط ابن مالك هذا الشرط ، قال : « ولكن وجوده أكثر من عدمه » شرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٩/١ . وقد رد ابن بزيّة على ابن خروف بقوله : « وهو تعسف منه عليه ، فردّه على سيبويه أولى ، لأن ابن بابشاذ ما زاد على ما سماه سيبويه في مواضع عديدة ، فبالوجه الذي تأول كلام سيبويه ، وزعم أنه إنما ذكر التوكيد وأراد البدل ؛ كذلك يتأول كلام ابن بابشاذ ، وكيف يجهل ابن بابشاذ وغيره أنه ليس من ألفاظ التوكيد ؟ » غاية الأمل ١٣٦/١ .

(٣) الكتاب ١٥٨/١ والعبارة فيه : « قالبدلُ أن تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، وضرب زيد الظهر والبطن ، وقلب عمرو ظهره وبطنه ، ومطرنا سهلنا وجبلنا ، ومطرنا السهل والجبل . وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً » .

والثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث من حيث كان الأول الثاني ، يتبعه في ثلاثة أشياء .

ويُتصور في هذه الأبدال مسائل : معرفة من معرفة ، ونكرة من نكرة ، ومعرفة من نكرة ، ونكرة من معرفة .

وبدل المضمير من الظاهر : « ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ »^(١) . وبدل الظاهر من المضمير قولهم : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمَكَ » بنصب « القوم » - بنص سيبويه^(٢) ، وأنشد :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةَ

تُنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودِ إِسْحِلِ^(٣)

بخفض « العود » وإضمار الفاعل في « ضَرَبَنِي » ، والمفعول الذي لم يسم فاعله في « تُنْخَلُ » على شريطة التفسير .

(١) منعه ابن مالك ، قال : « لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان تأكيداً لا بدلاً » شرح التسهيل ٣٣٢/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٧٨/١ ، ٧٩ .

(٣) المصدر السابق ، والبيت لعمر بن أبي ربيعة وقيل لطفي الغنوي . وهو في ديوان عمر ٣٣٩ ، وفي ديوان طفيل ٣٧ ، والنكت للشنتمري ٢١٤/١ ، والإيضاح للفراسي ١١٠/١ ، وشرح شواهد ٩٧/١ ، وشرح المفصل ٧٩/١ ، والهمع ٢٣٢/١ .

والأراك ، والإسحِل : شجر يستاك به . و « تُنْخَلُ » اختير .

والمعنى : أنها إذا لم تستك بعود أراكَةَ ، تُنْخَلُ عُودُ إِسْحِلِ فاستاكت به أي أنها تستاك دائماً بأجود أنواع السواك .

والشاهد فيه : إبدال الظاهر « عُودِ إِسْحِلِ » من المضمير في « تُنْخَلُ » . ورواية الكسر ذكرها عفيف الدين الكوفي ؛ فأجاز جرَّ (عُودِ إِسْحِلِ) بدلاً من المضمير في (به) تفسيراً للفاعل المضمير . قال : « وهو وجه مقبول يغني عن التقديم والتأويل » .

انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٥٣/٢ هامش رقم (١) .

وبدل المضمير من المضمير: « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ إِيَّاهُ » (١)، ويقول: « ضَرَبْتُكَ يَدَكَ ورَأْسِي وجهي » (٢).

ويجوز بدل الظاهر من ضمير المتكلم، والمخاطب في كل الأبدال إلا في بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة؛ لأن الظاهر لا يقع فيه على وجه، مع عدم الفائدة. فإن أفادَ جازَ (٣)؛ كقولهم: « ادْخُلُوا أَوْلَكُمْ وَآخِرُكُمْ وَصَغِيرُكُمْ وَكَبِيرُكُمْ »؛ لأن معناه: « كُلُّكُمْ ».

وبدل النكرة من النكرة في القرآن كثير؛ منه قوله تعالى:

﴿ وَشَرُّهُ شَمَنٌ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ (٤)

﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ ﴾ (٥)

﴿ وَإِنَّ لِلْمُسْقِينَ لِحُسْنَ مَآبٍ ﴿٤١﴾ جَنَّاتٍ عَدْنٍ ﴾ (٦).

ولا تبدل النكرة من النكرة، ولا من المعرفة إلا أن تكون موصوفة، أو بها إفادة (٧).

ويجوز في بدل النكرة القطع على التبعيض؛ كقوله تعالى:

(١) منع مثل ذلك الكوفيون، وحملوه على التوكيد. انظر الهمع ٢١٩/٥، ٢٢٠، وصححه ابن مالك. انظر شرح التسهيل ٣٣٢/٣.

(٢) هكذا في الأصل، وهو غير متجه، وقد تكون: « ضَرَبْتُكَ يَدَكَ، ورَأَيْتَنِي وَجْهِي » وهو من بدل المظهر من المضمير.

(٣) أجازه مطلقاً الكوفيون والأخفش قياساً على الغالب. انظر الهمع ٢١٨/٥.

(٤) يوسف ٢٠/١٢.

(٥) النبأ ٣١/٧٨، ٣٢.

(٦) ص ٤٩/٣٨، ٥٠.

(٧) وهو رأي الكوفيين والبغداديين في بدل النكرة من المعرفة، وأجازه الجمهور مطلقاً، انظر الهمع ٢١٨/٥، وغاية الأمل ١٤٠/١.

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ (١)

أي: منها كذا ، ومنها كذا (٢) . وقريء « كافرة » بالخفض على البدل (٣) .
فإن كان البدل أقل من المبدل منه عدداً ، كان الرفع في البدل على التبعيض ؛
كقولهم : « رأيتُ آبَاءَكَ (٤) زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، وكقوله :
تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لِأَيَّا أَيْنُهُ وَنُؤْيٍ كَجِذَمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ (٥)
رفع « الرماد » والبواقي على التبعيض ؛ أي: من الآيات رمادٌ ، ومنها نُؤْيٌ .
ولا يجوزُ الإتيانُ إلا أن يستوي العددُ .
وقوله :

(وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ) (٦)

-
- (١) آل عمران ١٣/٣ .
(٢) في الأصل : « كذي » .
(٣) وهي قراءة الحسن ومجاهد . انظر شواذ القرآن لابن خالويه ١٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٥٠/١ ، والبيان لابن الأنباري ١٩٣/١ .
(٤) في الأصل : « أبوك » ولا يتحقق بذلك كون البدل أقل من المبدل منه عدداً .
(٥) البيتان للنابغة الذبياني ، وهما في ديوانه ٣٠ ، والكتاب ٦٨/٢ ، والنكت للشتمري ٤٨٥/١ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ ، والأصول ١٥١/١ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٥٥/٢ ، والصاحبي ١٤٩ ، وشرح شواهد الشافعية ١٠٨ .
(٦) الجمل : ٢٤ . وهو لكثير عزة من تائيته المشهورة ، وهو في ديوانه ٥٥ ، وانظر الكتاب ٢١٥/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، والجلل ٢٦ ، والفصول والجمل ٧٠ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، والمغني ٥٢٤/٢ ، والخزانة ٢١١/٥ . ويروى « رجلٌ صحيحَةٌ ... ورجلٌ » على القطع .

البيت لكثير^(١) عزة ينسبُ بها ، وهي أم عمرو الضمريّة^(٢) ،
وبذكره لها في أشعاره نُسِبَ لها .

والقصيد الذي منه هذا البيت من منتخباته . ويكنى « أبا صخر » ،
من شعراء الدولة الأموية ، ولا يُعرفُ معنى البيت إلا بما قبله ، وهو :

فَلَيْتَ قَلُوصِي عِنْدَ عَزَّةٍ قِيدَتْ بِحَبْلِ ضَعِيفٍ غَرَّ مِنْهَا فَضَلَّتْ^(٣)
تَمْنَى أَنْ تَضِيعَ قَلُوصَهُ ، فَيَقِيمَ عِنْدَهَا ، فَيَكُونُ كَمَنْ لَهُ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ
وَيَذْهَابُ قَلُوصَهُ كَمَنْ لَهُ رَجُلٌ سَقِيمَةٌ ، وَيَقْوَى مَرَادَهُ قَوْلُهُ بَعْدُ :

أُرِيدُ الثَّوَاءَ عِنْدَهَا وَأَطْنُهَا إِذَا مَا أَطْلَنَّا عِنْدَهَا الْمَكْثَ مَلَّتْ^(٤) .

وشاهده : بدلُ الرجلِ الصحيحةِ والسقيمةِ / من الرجلين . [٢٦]
ووقعت [الثانية بصفتاتها « رمى » وما بعدها صفة للرجل الأخيرة .

واعتذاره]^(٥) عن « الكل » ، و « البعض » لا يحتاجُ إليه^(٦) ؛ لأنه
جائزُك « الجزء » ، و « الربع » ، و « النصف » ، وأخواتها ؛ تستعملُ

(١) هو كثيرُ بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر ، خزاعي . انظر ترجمته في الشعر
والشعراء ٥٠٣/١ ، والحلل ٢٦ ، والخزانة ٢٢١/٥ .

(٢) هي عزة بنت حميل بن حفص من بني حاجب بن غفار ، وكنيتها كما ذكر نسبة إلى قبيلة
ضمرة ، وكثيراً ما يطلق عليها الحاجبية نسبة إلى جدها الأعلى .

انظر ترجمتها في وفيات الأعيان ١٠٧/٤ ، والخزانة ٢٢١/٥ ، والأعلام ٢٢٩/٤ .

(٣) انظره في ديوانه ٥٥ ، والخزانة ٢١٨/٥ .

(٤) ديوانه ٥٦ ، والخزانة ٢١٨/٥ ، ٢٢٣ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) انظر الجمل ٢٤ ، ٢٥ . وقد تعقب النحويون الزجاجي في الاعتذار المشار إليه . انظر

إصلاح الخلل ٩٦ ، وغاية الأمل ١٤٥/١ ، والبسيط ٤٠٠/١ ، وشرح قطر الندى ٣٠٩ .

نكرات ومعارف ، بالألف واللام ، والإضافة ، غير أن العرب قطعت « كلاً »
و « بعضاً » عن الإضافة ، واستعملتها معارف ؛ تقول : « مررتُ بكلِّ قاعدٍ ،
وبعض قائماً » ، ومنه قوله عز وجل :

﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ وَكُلًّا تَبَرَّأْنَا نَتَبَرَّكَ ﴾ (١) .

﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقَنَّهِنَّ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ (٢) .

وهي كثيرة في القرآن . ولا تدخل الألف واللام على هاتين المعرفتين
لاحقيقة ولا مجازاً ؛ وإنما تدخل عليهما قبل الإضافة في حال التنكير ،
ك « النصف » و « الربع » .

ونصب « الكل » و « البعض » (٣) على المصدر من المعنى ؛ على تقدير :
« وإنما قلنا هاتين الكلمتين بالألف واللام » ؛ لأنك تقول : « قلتُ كلامه » كما
تقول : « قلتُ قولاً » ، والقول يقع على ما يفيد ، وما لا يفيد . و (مجازاً) (٤)
منصوبٌ على المصدر في موضع الحال ؛ أي : قلنا متسعين فيها . و (مسامحة) (٤)
كذلك ؛ أي : مسامحين ، وهو حالٌ من (الجماعة) (٤) .
ويجوز في « مَنْ » (٥) ثلاثة أوجه :

(١) الفرقان ٣٩/٢٥ .

(٢) هود ١١١/١١ .

(٣) انظر الجمل : ٢٤ .

(٤) في عبارة الزجاجي : « وإنما قلنا البعض والكل مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة » الجمل ٢٤ ،
٢٥ .

(٥) في الآية التي ذكرها الزجاجي :

﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ آل عمران ٩٧/٣ .

- البديل من « الناس »^(١)، وهي موصولة، والضمير محذوف تقديره: « منهم ». و « لِّلَّهِ » خبر « حِجَّ ». و « عَلَى النَّاسِ » في موضع الحال من المضمر الذي تضمنه الخبر، ولا يجوز أن يكون « على الناس »؛ لأن الجار والمجرور الأول إن جعلته حالاً من الضمير الذي كان يحتمله « على الناس »؛ كان العامل معنى، ولا يتقدم الحال عليه؛ لا يجوز « قائماً في الدار زيداً ».

والوجه الثاني: أن تكون « مَنْ » فاعلة بـ « حِجَّ »^(٢)؛ لأنه مصدر مضاف إلى المفعول، تقديره: « أن يحج الناس البيت من استطاع إليه سبيلاً ».

والثالث: أن تكون شرطاً، وجوابها محذوف تقديره: « مَنْ استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج »، وهو أضعفه^(٣)، ويعزى هذا القول إلى الكسائي^(٤)، والمعنى واحد.

(١) وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، ووافقهم ابن السراج. انظر الكتاب ١/١٥٢، والمقتضب ١٦٥/١، ومعاني القرآن للزجاج ١/٤٤٧، والأصول ٢/٤٧، والجمل ٢٥، ونتائج الفكر ٣٠٩، والبيضاوي ١/٤٠٤.

(٢) نسبته ابن أبي الريبع إلى بعض الكوفيين (انظر البسيط ١/٤٠٣) ونسبه ابن الفخار وابن لب إلى الفراء (انظر شرح الجمل لابن الفخار ١/٢١٢، وتقييد ابن لب ١/١٦٢) ولم أجده في معاني القرآن المطبوع، وأشار محققه في ١/٢٢٧ هامش رقم (١) إلى أن الكلام كأن فيه سقطاً.

ونسبه ابن هشام إلى ابن السيد. انظر المغني ٢/٥٩٠. وانظر نتائج الفكر ٣١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٦، وتقييد ابن لب ١/١٦٢، وشرح الجمل لابن الفخار ١/٢١٢.

(٣) واستحسنه ابن عصفور (انظر شرحه على الجمل ١/٢٨٥)، وصححه ابن الفخار ولكن رجح القول الأول (انظر شرحه على الجمل ١/٢١٤)، واستبعده ابن أبي الريبع (انظر البسيط ١/٤٠٤) وانظر رد ابن بريزة على من اختار هذا الرأي في (غاية الأمل ١/١٤٧).

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة، مولى بني أسد. أخذ عن الرؤاسي، وأدب ولد الرشيد وهو من أئمة الكوفيين. توفي سنة تسع وثمانين ومائة. انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢٧. وانظر قوله في البحر المحيط ١١/٣.

وقوله :

(لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ

تُقَضَّى لِبَنَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ)^(١)

البيت للأعشى ميمون بن قيس ، ويكنى « أبا بصير » ، وهو جاهلي ، لحق الإسلام ولم يسلم . وخبره مشهور^(٢) .

والبيت من قصيد يعاتب به يزيد بن مسهر الشيباني^(٣) ، وأوله :

هُرَيْرَةٌ ودُعْهَا وَإِنْ لَمْ لَأْمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ^(٤)

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ البيت

و « الثَّوَاءُ » : الإقامة ، يُقال : ثوى بالمكان ، وأثوى . ويروى : « تَقَضَّى

لِبَنَاتٍ » بخفض « اللَّبَنَاتِ » ، وبضم « يَسَامُ »^(٥) . والنصب بإضمار « أَنْ » ،

وهي^(٦) مع الفعل بتأويل المصدر ، ومعطوف على « تَقَضَّى » ، وهو اسم « كان » ؛

أي : كان قضاء حاجات ، وسامة سائم في حَوْلٍ . وأصل^(٧) « تَقَضَّى » تَفَعَّلَ ،

كُسِرَ « الضَّادُ »^(٨) ك « التَّمَنِي » وبابه .

(١) الجمل ٢٦ . والبيت في ديوان الأعشى ١٢٧ ، والكتاب ٣٨/٣ ، والمقتضب ٢٩٧/٤ ، والأصول

٤٨/٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٦٠/١ ، والحلل ٣٠ ، والرد على النحاة ١٢٥ ، وشرح المفصل

٦٥/٣ ، والبسيط ٤٠٧/١ ، والارتشاف ٦٢٣/٢ ، والمغني ٥٦٠/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي

٨٧٩/٢ .

(٢) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٥٧/١ ، والخزانة ١٧٥/١ .

(٣) وهو ابن عم الأعشى وانظر خبره في الخزانة ٣٩٦/٨ .

(٤) في ديوانه ١٢٧ ، والحلل ٣١ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٩/٢ .

(٥) انظر جميع الروايات التي في البيت في الحلل ٣٢ ، والفصول والجمل ٧٣ ، ٧٤ .

(٦) في الأصل : « وهو » .

(٧) في الأصل « وأسل » .

(٨) في الأصل : « الياء » .

ويُروى أيضاً : « تُقَضَّى لَبَانَاتٌ » فرفع « اللَّبَانَاتِ » بـ « تُقَضَّى » على ما لم يُسمَّ فاعله . ورفع « يَسَامُ » على العطف على « تُقَضَّى » (١) ، وهو خبر « كَانَ » ، واسمها مضمَّر فيها ، وهو ضمير الأمر ، وتفسره الجملة . و « في حول » متعلق بالفعل الذي هو « تُقَضَّى » .

والشاهد : في بدل « الثَّوَاءِ » من « الحَوْلِ » ؛ وتقديره : لقد كان في إقامة حول قَضَاءُ حَوَائِجٍ ، وسَامَةٌ سَائِمٍ . و « السَّامَةُ » : الملل ، وهو بدل اشتمال - كما ذكر (٢) ومن ذهب إلى أنه بدل بعض من كل على حذف مضاف من لفظ الزَّمان فقد عدل عن الصواب (٣) .

[٢٧] واختلَفَ في المشتمل / ما هو [فبعضُهم] (٤) قال : [المشتمل] (٤) الأول . وبعضُهم قال : [الآخر] (٤) . وبعضُهم : الخبرُ متقدماً كان أو متأخراً (٥) . وهذا اختلاف لا حقيقة له . والصَّوابُ أن يقال : لمَّا لم يكن الثاني الأوَّل ولا بعضه وهو منه بسبب ؛ عبَّرَ النحويون عنه بعبارة لم يعدوا بها المعنى ، فقالوا : بدل اشتمال ، ولا شك أن الاسم الثاني

(١) وهي رواية الخليل ، قال : « ولا أعرف فيه غيره ؛ لأن أول الكلام خبر وهو واجب » الكتاب ٣٨/٣ .

(٢) انظر الجمل ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) نسبة ابن هشام لابن سيده . انظر المغني ٥٦٠/٢ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) الأوَّل مذهب الفارسي في الإيضاح (٢٩٤/١) ، والرماني - كما في الهمع (٢١٣/٥) ، وابن السراج في الأصول (٤٧/٢) .

وعزي الثاني إلى الفارسي والرماني أيضاً ، انظر الهمع ٢١٤/٥ .

ونسب القول الثالث إلى المبرد ، والسيرافي ، وابن جني ، وابن الباذش ، وابن أبي العافية ، وابن الأبرش ، انظر الهمع ٢١٤/٥ .

وهناك قول رابع : بأن كل واحد منها مشتمل على صاحبه . انظر البسيط ٣٩٢/١ ، وشرح ابن الفخار ٢١٥/١ ، والهمع ٢١٤/٥ .

بَدَلٌ مِنَ الْاسْمِ الْأَوَّلِ ؛ فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ الثَّانِي مِمَّا يَحْتَوِي عَلَيْهِ الْأَوَّلُ فَهُوَ ذَاكَ .
وكذلك إن لم يفهم من لفظ الأول الاحتواء على الثاني وفهم من المعنى - كان
هناك فعلٌ أو لم يكن - ولهذا يجوز : « سُرِقَ زَيْدٌ غُلَامُهُ » ، ولا يجوز : « ضُرِبَ
زَيْدٌ أَبُوهُ » ، ولا « أخوه » ، ولا « صاحبه » ، وما أشبه ذلك .

و « ثَوِيَّتُهُ » في موضع الصِّفَةِ لـ « ثَوَاء » ، و « الهَاء » عائدةٌ عليه ، وهي
في موضع نصبٍ على المصدر ، والضميرُ الذي يعودُ من البَدَلِ محذوفٌ تقديرُهُ :
« فيه » . فإنَّ عادَ الضميرُ إلى « الحَوْلِ » كان زمانًا منصوبًا على السَّعَةِ ، والجملةُ
صفةٌ لـ « الحَوْلِ » إذا قمتَ فيه ، والأوَّلُ أجودُ .

ومن روى « ثَوَاءً » بالنصب (١) ؛ فوجهُ روايةِ النَّصْبِ ؛ على المصدرِ
لـ « ثَوِيَّتُهُ » ، و « الهَاءُ » ظرفٌ متسعٌ فيه تقديرُهُ : ثَوِيَّتٌ فِيهِ ثَوَاءً .

وجميعُ هذه الأبدالِ على تقديرِ عاملٍ آخرَ ، وقد ظَهَرَ في قوله تعالى :

﴿لِلَّذِينَ اسْتِزَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ (٢)

وفي قوله تعالى :

﴿مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ٣٠﴾ مِنْ فِرْعَوْنَ (٣)

ولذلك بُنِيَ المفردُ في النداءِ على الضم (٤) بعدَ المضافِ والمطولِ في قولهم :
« يَا أَخَانَا زَيْدٌ » .

وأما (٥) بدلُ الغلطِ فقد يكونُ في الكلامِ الفصيحِ ، والقرآنُ مُنَزَّهُ عنه ،
وأكثرُهُ في غيرِ الفصيحِ .

(١) انظر هذه الرواية في الفصول والجمال ٧٤ .

(٢) الأغراف ٧٥/٧ .

(٣) الدخان ٣٠/٤٤ ، ٣١ .

(٤) في الأصل : « في الضم على النداء » .

(٥) في الأصل : « والا » .

بَابُ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ فِي التَّعْدِي (١)

زادَ بعضهم في الترجمة : « وغيرِ التَّعْدِي » (٢) ؛ وليسَ في أصلِ الكتاب ؛ وإنما زادَ لما بدأ الكلامَ بغيرِ التَّعْدِي ؛ وإنما بدأ بغيرِ المتعدي لبني عليه الأقسامَ المتعدية .

ومعنى التَّعْدِي : التَّجَاوُزُ ، من قولهم : عَدَوْتُ مَوْضِعَ كَذَا أَي : جُزَّئْتُهُ ، وَعَدَا فلانٌ طَوْرَهُ أَي : جَاوَزَهُ .

فالمتعدي مِنَ الْأَفْعَالِ : ما جَاوَزَ الْفَاعِلِينَ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ فَكْثَرُ - في اصطلاح النحويين - وَلَمْ يَرْتَبْهَا عَلَى ما يجب (٣) .

وهي ستة أقسام :

أحدها : فعلٌ لا يتعدى إلى مفعولٍ به ، - نحو ما ذكرَ (٣) - وكذلك فعلٌ مختصٌّ بما لا يتعدى ، وكذلك لكلِّ فعلٍ فاعلٌ يدلُّ عليه بلفظه ؛ لأنه الذي يوقعه ، ولا يدلُّ على المفعولِ دلالته على الفاعلِ ؛ لأنَّ كثيراً من الأفعالِ لا يُعْلَمُ تعديها إلى ما تتعدى إليه إلاَّ بالسماعِ والاستعمالِ وفهمِ المعنى ؛ دليلٌ ذلك أنَّكَ تجدُ لفظَ الفعلِ يتعدى تارةً ولا يتعدى أخرى ؛ نحو : « غاضَ الماءُ ، وَغَضِئُهُ » و « نَقَصَ الشَّيْءُ ، وَنَقَصَتْهُ » ، و « عَكَفَ الشَّيْءُ ، وَعَكَفَتْهُ » قال :

(١) الجمل ٢٧ .

(٢) في الأصل : « وغيرِ المتعدي » ، لم أقف على من زادها من شرح الجمل . ولكن الزمخشري زادها في المفصل (٢٥٧) . وقد تعقب النحويون الزجاجي على هذه الترجمة (انظر إصلاح الخلل ٣٠٢ ، وغاية الأمل ١٥٥/١) ، واعتذر عنه ابن أبي الربيع بنحو ما اعتذر عنه ابن خروف . انظر البسيط ٤١٢/١ ، ٤١٣ .

(٣) انظر الجمل ٢٧ .

* يَكْفِنَ مِثْلَ أَسَاوِدِ الْبُومِ لَمْ تَعْكِفْ بِزُورٍ * (١)

وقد يكونُ الفعلانِ بمعنى واحدٍ ، وأحدهما يتعدى ،
والثاني لا يتعدى . وَذَكَرَ فِيمَا لَا يَتَعَدَى « تَفَاعَلَ » (٢) ، وقد يتعدى ،
قال :

* تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا وَأَهْوَالَ مَعْشَرٍ * (٣)

والثاني : فعلٌ يتعدى بحرفٍ جرٍّ إلى مفعولٍ بهٍ ، نحو : « مررتُ
بزيدٍ » .

والثالثُ : ما يتعدى إلى مفعولٍ بهٍ ، نحو : « ضربتُ زيداً .
ويُحذفُ حرفُ الجرِّ من بعضِ الأوَّلِ وَيَلْحَقُ بهذا ، وذلك مسموعٌ
لامقيسٍ » (٤) .

والرابعُ : ما يتعدى إلى اثنين ، أحدهما بحرفٍ جرٍّ ؛ نحو :
« وَهَبْتُ لَكَ دِينَارًا » ، و « اخترتُ / مِنَ الرُّجَالِ عَمْرًا » .

[٢٨]

(١) لم أقف عليه .

(٢) انظر الجمل ٢٧ . وقد تعقبه ابن السيد في إصلاح الخلل ١٠٢ ، وكذا ابن بزيّة في غاية
الأمل ١٥٧/١ .

(٣) صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة . وعجزه :

* عَلَيَّ حِرَاصٌ لَوْ يَسْرُونَ مَقْتَلِي *

ولبيت عدة روايات لا تغير موضع الاستشهاد . وهو في ديوانه ١٣ ، وشرح القصائد السبع
الطوال ٤٩ ، وإصلاح الخلل ١٠٢ ، وشرح الفصيح ١٨٥ ، وغاية الأمل ١٥٧/١ ، والبسيط
٤١٥/١ ، والمغني ٢٩٤/٢ ، وشرح شواهد للسيوطي ٦٥١/٢ ، والخزانة ٤٩٦/٤ .
والشاهد فيه : استعمال « تجاوزت » متعدياً ، وقد ذكر أبو القاسم « تفاعل » فيما لا يتعدى .
(٤) نحو : « شكرتُ له ، وشكرته » ، و « نصحتُ له ، ونصحته » .

والخامس : ما يتعدى إلى مفعولين من غيرِ حرفٍ جرٍّ - وله [حكمان
يفسران بعدُ] (١) - إن شاءَ اللهُ تعالى - وهو : « أعطيتُ زيداً درهماً » ، و « ظننتُ
زيداً منطلقاً » .

ويُتسعُ فيما يتعدى إلى الثاني بحرفٍ جرٍّ ، فيُحذفُ الحرفُ منه ، ويُنصبُ
فيلحقُ (٢) بـ « أعطيتُ » ، نحو : « اخترتُ الرجالَ زيداً » ، أو :

* أمرْتُكَ الخَيْرَ* (٣)

وهو موقوف على السماع (٤) .

والسادس : ما يتعدى إلى ثلاثة ، نحو : « أعلمتُ » وأخواته .

وقد يُنصبُ الظرفانِ والمصدرُ على السعةِ في جميعِ هذهِ الأفعالِ تشبيهاً
بالمفعولِ بهِ ، فيزيدُ بهِ الفعلُ مفعولاً ، تقولُ : « اليومَ قمتُ » و « اليومَ ضربتُ
زيداً » و « اليومَ أعطيتُ زيداً درهماً » ، و « اليومَ ظننتُ زيداً عالمًا » ، و « اليومَ
[أعلمتُ زيداً] (٥) عَمراً أخاك » ، والمعنى : قمتُ فيه ، وضربتُ فيه ، وأعطيتُ
فيه ، وأعلمتُ فيه ؛ فلولا أنَّه منصوبٌ على السعةِ لم يصلِ الفعلُ إلى ضميرِ
الظرفِ بنفسِهِ ؛ لأنَّ مضمرةً لا ينصبُّه الفعلُ على الظرفِ ، ولا بُدَّ فيه من
حرفِ الجرِّ .

(١) مطموسة في الأصل . وانظر صفحة ٣٦١ .

(٢) في الأصل (فيخلق) تحريف .

(٣) سيأتي في ص ٣٥٨ بالتفصيل .

(٤) أجاز الأخفش الصغير - على بن سليمان - وابن الطراوة حذف حرف الجر في كل ما لا لبس فيه .

انظر نتائج الفكر ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، والهمع ١٨/٥ - ٢٠ .

(٥) مطموسة في الأصل .

ويجوزُ حذفُ المفعولِ بدليلٍ ، وغيرِ دليلٍ ، وكذلك الاثنانِ إذا كانَ الأولُ غيرَ الثاني في نحو : « أُعْطِيتُ زَيْدًا دَرَهَمًا » .

ولا يجوزُ تقديمُ أحدهما على الثاني ، ولا على الفاعلِ إلاَّ بدليلٍ من لفظٍ أو معنى ؛ فـدليلُ اللفظِ الإعرابُ ، ودليلُ المعنى : « أَكَلَ الْحُبَارَى مُوسَى » و « ضَرَبْتُ لَيْلَى عِيسَى » ، والذي لا يُعْلَمُ إلاَّ بالترتيب لا يتقدّمُ ؛ نحو : « أُعْطِيَ مُوسَى عِيسَى زَكْرِيَا » ؛ فالترتيبُ يُعْلِمُ الفاعلَ والمفعولَ الأولَ والثاني .

ونصبَ « ذَنْبُهُ ^(١) » و « قَوْمُهُ ^(١) » على السَّعةِ بعدَ إسقاطِ الحرفِ ^(٢) ، وكذلك « الرِّجَالُ » ^(١) وهو المفعولُ الثاني . وبعضُهم يجعلُ « السَّبعِينَ » ^(١) بدلاً من « القومِ » ^(١) ويحذفُ المفعولَ ^(٣) ، وهو ضعيفٌ . وقوله :

(أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ

فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ) ^(٤) .

(١) إشارة إلى الأمثلة التي أوردها في الجملِ وهي : « اخْتَرْتُ الرُّجَالَ عَمْرًا » أي : من الرجالِ و « اسْتَغْفَرَ زَيْدٌ رَبَّهُ ذَنْبُهُ » أي : من ذنبه .

وقوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) الأعراف ١٥٥/٧ .

أي : من قومه . انظر الجمل ٢٨ .

(٢) وهو مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٣٧/١ . وانظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٦١٣/١ .

(٣) ذكره ابن بريزة وابن أبي الربيع ولم ينسباه . انظر غاية الأمل ١٦٣/١ ، والبسيط ٤٢٤/١ . وذكر ابن لب في تقييده وجهًا ثالثًا ؛ وهو أن يكون « سبعين » حالاً من « قومه » . واستحسن قول سيبويه « لقلة الحذف فيه وسلامته من المجاز » ١٨٥/١ .

(٤) الجمل ٢٨ . وهو في ديوان عمرو بن معدى كرب ٤٧ ، وديوان خفاف بن ندبه ١٢٦ ، وديوان العباس ٤٦ ، وهو في الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٥/٢ ، ٣٢٠ ، والأصول ١٧٨/١ ، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٤٦١/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٠٥/٢ ، والحلل ٣٤ ، والفصول والجمل ورقة ٧٥ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٥/١ ، والمغني ٣٥٠/٢ ، وشرح شواهد ٧٢٧/٢ ، والخزانة ٣٣٩/١ .

اختلفَ في قائله ، فقيلَ : هو عمرو بن معدى كرب^(١) ، وقيلَ : للعباسِ
بنِ مرداس^(٢) ، وقيلَ : لزُرْعَةَ بنِ السَّائبِ^(٣) ، وقيلَ : لأعشى طرود من قَهم ،
واسمُه إياس بن موسى^(٤) يقولُه لابنِه .

فمن قالَ إِنَّه لعمرو أو العباسِ أنشدَ قبلَه :

فَقَالَ لِي قَوْلَ ذِي رَأْيٍ وَمَقْدَرَةٍ مُجْرِبٍ عَاقِلٍ نَزَهَ^(٥) عَنِ الرِّيبِ
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ...

ومن قالَ إِنَّه لأعشى طرود أنشدَ قبلَه :

لَا تَبْخُلَنَّ بِمَالٍ عَنْ مَذَاهِبِهِ فِي غَيْرِ زَلَّةٍ إِسْرَافٍ وَلَا تَقْبِ^(٦)
فَإِنَّ وُرائَهُ لَنْ يَحْمَدُوكَ بِهِ إِذَا أَجْنُوكَ بَيْنَ اللَّبْنِ وَالْخَشَبِ
وقيلَ بعده :

(١) الزبيدي ، من مذحج . يكنى أبا ثور . من فرسان العرب وشعرائهم . انظر الشعر والشعراء ٣٧٢/١ .

(٢) يكنى أبا الهيثم ، وقيل : أبو الفضل . أحد فرسان الجاهلية وشعرائهم . أسلم قبل فتح مكة . وستأتي

ترجمته ص ٦٢٣ . انظر الشعر والشعراء ٣٠٠/١ ، ٧٤٦/٢ ، والأغاني ٦٢/١٣ ، ومعجم الشعراء
٩١ ، والإصابة ٤٣٣/٣ .

(٣) لم أقف على ترجمته .

(٤) شاعر إسلامي ، من قيس عيلان ، كنيته أبو الخطاب ، زاهد ورع ، كف بصره في كبره . انظر شرح
شواهد المغني ٧٢٨/٢ ، والخزانة ٣٤٣/١ .

(٥) في الأصل : « في نزه » بإقحام « في » . والبيت في ديوان عمرو بن معدى كرب ٤٦ .

(٦) في الأصل : « ولا يعب » - بالياء والعين - ولم أقف عليها بهذا اللفظ . والتصويب من الفصول
والجمل ورقة ٧٥ ، والخزانة ٣٤٢/١ .

فَاتْرُكْ خَلَاتِقَ قَوْمٍ لَا خَلْقَ لَهُمْ وَاعْمِدْ لَخَلْقِ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْأَدَبِ
قَدْ نَلْتَ مَجْدًا فَحَازِرٌ أَنْ تُدْنِسَهُ أَبَا كَرِيْمًا وَجَدًا غَيْرَ مُؤْتَشِبٍ (١) .

المالُ عندَ العربِ : الإبلُ ، وقد يكونُ المواشيَ كُلُّهَا ، والصحيحُ أَنَّهُ جميعُ ما يملكُ ؛ لقوله تعالى :

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ (٢)

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٣)

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ (٤)

﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (٥)

فلا تختص بشيء دون شيء .

وأما النَّشْبُ : فالصحيح أيضاً أَنَّهُ العقار مثل الدور والضِّياع ونحوها .

والتغْبُ : جمعُ تَغَبَةٍ (٦) ، وهي السَّقْطَةُ وما يُعَابُ بِهِ . و « ذا » منصوبٌ

على الحال ، ودخلت الفاءُ الثانيةُ لمكانِ الأمرِ الذي هو « أَفْعَلُ » ، والمعنى : إن

(١) البيتان في ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي ٤٧ ، وديوان العباس بن مرداس ٤٦ ، والفصول والجمل

ورقة ٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢ ، ٧٢٨ ، والخزانة ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ مع اختلاف في الرواية .

(٢) النساء ٥/٤ .

(٣) النساء ٢/٤ .

(٤) البقرة ١٨٨/٢ .

(٥) النساء ٣٨/٤ .

(٦) في الأصل : « اليعب جمع يعبة » - بمثناة تحته فعين مهملة - ولم أقف عليها بهذا اللفظ في المعاجم .

والتصويب من الفصول والجمل ورقة ٧٥ ، والخزانة ٣٤٥/١ ، وانظر اللسان « تعب » ٢٣٢/١ .

فعلتَ ما أمرتُك به فحقُّ لآتي^(١) تركتُك غنيًّا . والفاءُ الأولى للترتيب ؛
حملَ جملةً أمرٍ على جملةٍ الخبرِ .

وشاهدُهُ : / حذفُ حرفِ الجرِّ من «الخبرِ» ، وقد أظهرَ في [٢٩]
«أمرت» .

وقولُهُ : (وفعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين ، ولا يجوزُ الاختصارُ على
أحدهما دون الآخر)^(٢) فصلُهُ مِنَ الأوَّلِ لأنَّ أحكامَهُ مخالفةٌ لأحكامِ
الذي قبلَهُ - وأحكامُ ذلكَ قد ذكرها - وهما في التعديةِ سواءٌ ، وفائدتهُ
في الفعلِ والفاعلِ ، والمفعولانِ تبعٌ .

وفائدةُ هذا في المفعولينِ ، والفعلُ والفاعلُ مبنيانِ عليهما ؛ لأنهما
مبتدأٌ وخبرٌ كاسمِ « كانَ » و « إنَّ » وخبرِهما .

وكذلكَ جازَ في البابِ الإلغاءُ والإعمالُ والتعليقُ .

ولا يجوزُ حذفُ أحدِ المفعولينِ لغيرِ دليلٍ - كما جازَ في
[الأوَّلِ]^(٣) - وهو الذي يُسمى « اقتصاراً » . فإنَّ كانَ فيه دليلٌ على
المحذوفِ جازَ^(٤) كما يجوزُ حذفُ المبتدأِ للدليلِ ، وكذلكَ الخبرُ .

(١) في الأصل « لأنك » .

(٢) الجمل ٢٨ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) ذكر ابن بزيمة أن حذف أحد المفعولين اقتصاراً ممتنع بنص سيويهِ (انظر الكتاب ٣٩/١ ،

وغاية الأمل ١٧٢/١) وفصل ابن عصفور في ذلك ؛ فأجازه في باب « أعطيت » دون

اشتراط الدليل ، ومنعه في باب « علمت » . انظر شرحه على الجمل (٣١٠/١ ، ٣١٢) .

وفي الهمع (٢٢٦/٢) جاء المنع مطلقاً .

والإعمالُ ، مع تقديم الفعل - لا غير^(١) . ومع توسيطِ الفعلِ ، الإلغاءُ والإعمالُ ، والإلغاءُ أكثر^(٢) . فإن تقدّمَ الفعلَ معمولٌ للخبرِ ، وفي الكلام الاستفهامُ ؛ جازَ الإلغاءُ ، نحو : « متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ؟ » ، و « أين ترى زيدٌ سائرٌ ؟ » .

والمشهورُ من هذه الأفعالِ ثمانية ؛ ما ذكر^(٣) ، و « جَعَلْتُ » و « وَجَدْتُ » . قالَ الله تعالى :

﴿ وَجَعَلَكُمْ مَلُوكًا ﴾^(٤) ، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾^(٥)

وما بعده ،

﴿ وَجَعَلُوا أَمَلَيْكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ ﴾^(٦) .

و « جعلَ » هذه بمنزلة السبعة في الإعمالِ ؛ لأنَّ الثاني فيها الأولُ ، والمعنى : صَيَّرَكُمْ مَلُوكًا . وليس قوله تعالى :

﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾^(٧) منه ؛ لقوله تعالى في الأخرى :

(١) وهو رأي البصريين . وأجاز الكوفيون والأخفش فيه الإلغاء ، وكذا ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده

أحسن . انظر الهمع ٢/٢٢٩ ، وابن الطراوة النحوي ١٦٥ وما بعدها .

(٢) وقيل : إعماله أولى . انظر الهمع ٢/٢٢٨ .

(٣) وهي : « ظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَتَبَيَّنْتُ ، وَأَعْلِمْتُ ، وَأُبَيِّنُ » وما تصرف منها وفي بعض النسخ إضافة إلى هذه الأفعال : « تَوَهَّيْتُ ، وَوَجَدْتُ » . انظر

الجمل : ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) المائدة ٢٠/٥ .

(٥) النبأ ٩/٧٨ .

(٦) الزخرف ١٩/٤٣ .

(٧) النساء ١٢٥/٤ .

﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَّهُمُ خَوَارٌ ﴾ (١)،
 فالمعنى - والله أعلم - واتخذ الله [من] (٢) إبراهيم خليلاً، ولقوله في الآية
 الأخرى : ﴿ لَوِشْتُمْ لَنَخَذَتْ عَلَيْهِ آجُرًا ﴾ (٣)

فعدل إلى واحد (٤).

والمفعول الثاني في هذا الفصل ، هو ما يصلح أن يكون خبراً للمبتدأ مما
 يدخله الصدق والكذب :

ومن هذه الأفعال ما لا يخرج من هذا الباب إلى غيره ، وذلك : « حَسِبْتُ ،
 وَخَلْتُ » .

فأما « ظَنَنْتُ » في هذا الباب فتكون بمعنىين ؛ أحدهما : العِلْمُ (٥)، وهي
 التي في قوله تعالى :

﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ (٦)
 ﴿ فَظَنُّوا (٧) أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾ (٨) .

(١) الأعراف ١٤٨/٧ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) الكهف ٧٧/١٨ .

(٤) نقل عن ابن برهان أن « اتخذ » و « اتخذ » لا يد أن تتعدى إلى اثنين (انظر شرح التسهيل ٨٣/٢ ،

والارتشاف ٦١/٣) . وأنكره بعضهم (انظر الهمع ٢١٨/٢) . وقال ابن مالك إذا كانت بمعنى « صير

« تنصب مفعولين ، وإذا كانت بمعنى « اكتسب » تنصب مفعولاً واحداً . (انظر شرح الكافية الشافية

٥٤٢/٢ - ٥٥٠) .

(٥) في الأصل : « القلب » .

(٦) التوبة ١١٨/٩ .

(٧) في الأصل « وظنوا » بالواو تحريف .

(٨) الكهف ٥٣/١٨ .

والثاني : تردّد بين شكٍ و يقينٍ ، فقد يغلبُ الشكُّ ، قالَ اللهُ تعالى :

﴿ إِنِّي بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ (١)

وعليه ينتصبُ قوله تعالى :

﴿ وَحَسِبُوا أَنَّ الْتَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (٢)

وقد يغلبُ اليقينُ ، وعليه ارتفعَ : ﴿ الْتَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (٢) ، وهي المستعملةُ من أحكامِ الشريعة ، أعني غلبة اليقينِ .

والثالثة : بمعنى التهمة ، وهي تتعدى إلى واحدٍ كـ « علمتُ » . و« رأيتُ » بمعنيين : بمعنى « علمتُ » ، وهي رؤيةُ القلبِ يتعدى إلى اثنين . والثانية : للبصر تتعدى إلى واحدٍ كـ « أبصرتُ » . وتكونُ رأياً تقولُ : « رأيتُ في الرأيِ كذا وكذا » . وتدخلُ في الباب [« أرى » مركباً] (٣) للمفعول ، كقولهم : « كَمْ تُرى الحرورُيةَ رجلاً » (٤) بمعنى : « تظنُّ » .

(١) الحجرات ١٢/٤٩ .

(٢) المائدة ٧١/٥ .

قرئت « تكونَ » بالنصب على أن « حَسِبَ » على بابها من الشك كـ « خَشِيتُ » ، و« خِفْتُ » ، و« أن » هي الخفيفة الناصبة للفعل المستقبل . وهي قراءة أهل الحرمين . وقرئت بالرفع على أن « حسب » تفيد اليقين كـ « عَلِمْتُ » و« عَرَفْتُ » ، و« أن » مخففة من الثقيلة . وتقديره : وحسبوا أنه لا تكونُ فتنة . وهي قراءة الكوفيين وأبي عمرو والكسائي . انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٥/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢ ، ٣٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٤١٦/١ ، والبيان ٣٠١/١ ، والبيان ٤٥٢/١ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) الحرورُية : جماعة من الخوارج تنسب إلى حروراء - موضع بظاهر الكوفة - لأنه كان أول اجتماعهم بها وتحكيمهم حين خالفوا علياً . انظر اللسان « حرر » ١٨٥/٤ ، ومعجم البلدان ٢٤٥/٢ .

و « علمتُ » بمعنى واحدٍ ، إلا أنَّها في التعدّي على وجهين :
تكون مرةً كـ « عَرَفْتُ » تعدّى إلى واحد ، وأخرى على بابها تتعدّى
إلى اثنين كـ أخواتها . والمعرفةُ علمٌ ، والعلمُ معرفةٌ .

و « وَجَدْتُ » المتعدّية على معنيين : بمعنى « عَلِمْتُ » ، تتعدّى
إلى اثنين ، تقولُ : « وَجَدْتُ زَيْدًا عَالِمًا وَجودًا » ، ومنهُ قوله تعالى :

﴿ بِمَجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا ﴾ (١)

فـ « الهاءُ » المفعولُ الأوّلُ ، و « خير » المفعولُ الثاني ، و « هو »
فَصْلٌ بينهما ، ولا يكونُ إلا بينَ المبتدأ والخبر ، وفي نواسِخه .

والثاني : بمعنى « أَصَبْتُ » ، تعدّى إلى واحدٍ ، تقولُ : « وَجَدْتُ
الضالّةَ » إنْ أَصَبْتَهَا .

وتكون بمعنى « غَضِبْتُ » ، وبمعنى « اسْتَغْنَيْتُ » .

و « زَعَمْتُ » تكونُ رأيًا ، وهي للمتَّهم كـ « كَذَبَ » ؛ قالَ اللَّهُ تعالى :

﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ (٢) .

و « جَعَلَ » تُسْتَعْمَلُ على أربعةِ أوجهٍ :

« جَعَلَ » بمعنى « عَمِلَ » ؛ قالَ تعالى :

﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (٣) .

(١) المزمل ٢٠/٧٣ .

(٢) التغابن ٧/٦٤ .

(٣) الأنعام ١/٦ . وذكر النحاة والمفسرون أن جعل في هذه الآية بمعنى خلق ؛ قال النحاس :

وجعل الظلمات والنور بمعنى خلق ، فإذا كانت جعل بمعنى خلق لم تتعد إلا إلى مفعول

واحد . إعراب القرآن ٥٥/٢ .

وقال ابن عطية : « وجعل هنا بمعنى خلق لا يجوز غير ذلك » (المحرر الوجيز ٢/٦) . =

وبمعنى « ألقى » ، قال عز من قائل :

﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾^(١)

أي : يُلقِيهِ ، و « بَعْضُهُ » بدلٌ من الخبيث .

وتكون من أفعال المقاربة ، تقول : « جَعَلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا » .

وتكون بمعنى « صير » ، وهي التي ذكرنا أنها تتعدى إلى مفعولين كـ « ظننت » .

وقوله : ﴿بِظَنِّينَ﴾^(٢) بمعنى « مظنون » ، أي : ما هو بمتهم على إخفاء شيء من الوحي ، وبالضاد ليس من الباب .

وظاهر كلام سيبويه - رحمه الله - أنه لا يجوز الاختصار في هذه الأفعال عن المفعولين إلا في « ظَنَنْتُ » و « حَسِبْتُ » و « خِلْتُ »^(٣) فقط^(٤) ؛ لأنها مسموعة ، والقياس أن لا يجوز ذلك فيها ؛ لأن الفائدة في مفعولين ، فإذا اقتصرت عنهما ذهبت الفائدة كـ « كَانَ » و « إِنَّ » وأخواتهما ؛ فائدتها في الاسم والخبر ، وقد بين ذلك في الضمائر سيبويه^(٥) .

= قال القرطبي : « وعليه يتفق اللفظ والمعنى في النسق » . الجامع لأحكام القرآن ٣٨٦/٦ . وذكر القرطبي لجعل معان أخرى غير التي ذكرها ابن خروف وهي : خلق ، وسجى ، وأخذ . انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/١ .

(١) الأنفال ٣٧/٨ .

(٢) التكويد ٢٤/٨١ .

بالطاء قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي . وبالضاد قراءة الباقيين على معنى « يبخيل » . انظر الإيضاح

العصدي ١٦٩/١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٣٦٤/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٠/١ ، ٣٦٥/٢ ، ٣٦٦ .

(٤) في الأصل « قط » .

(٥) انظر الكتاب ٣٦٥/٢ وما بعدها .

والسادسُ يتعدى إلى [ثلاثة] ^(١) مفعولين . وذكر سيبويه ^(٢) - رحمه الله - أنها ثلاثة أفعال : « أَعْلَمَ » ، و « أَرَى » - وهما منقولان من « عَلِمْتُ » و « رَأَيْتُ » - بالهمزة . والثالث : « نَبَّأْتُ » . وأصله أن يتعدى إلى ثلاثة : اثنان منها بحرفي جر ؛ تقول : « نَبَّأْتُ زَيْدًا عَنْ عَمْرٍو بِكَذَا » ، ثم أدخلت في هذا الباب ، فتعدت إلى ثلاثة ، وليس ذلك بقياسٍ عنده ، وزاد غيره « أَنْبَأْتُ » ؛ لكون المعنى واحداً ^(٣) .

وزادَ غيرُهما « أَخْبَرْتُ » ، و « خَبَّرْتُ » و « حَدَّثْتُ » ^(٤) ، قال الشاعرُ :

..... فَمَنْ حَدَّ ثُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ ^(٥) .

فعُدِّي إلى اثنين ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع المفعول الثالث . ويجوز أن يكون كالبيت الذي أنشده سيبويه ^(٦) :

نُبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَيْمًا صَمِيمًا ^(٧)

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) انظر الكتاب ٤١/١ .

(٣) في الأصل : « واحد » .

(٤) زاد ابن هشام اللخمي « أَنْبَأْتُ » وأفعال أخرى .

وزاد الفراء « خَبَّرَ » ، و « أَخْبَرَ » . وزاد الكوفيون والزمخشري وابن مالك « حَدَّثَ » . وزاد آخرون

أفعال أخرى . انظر الهمع ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ .

(٥) البيت بتمامه :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّ ثُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

وهو للحارث بن حلزة اليشكري من قصيدته المشهورة . وهو في ديوانه ٤٣ ، وفي شرح القصائد العشر

٣٨٧ ، وشرح المفصل ٦٥/٧ ، ٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١ ، والهمع ٢٥٢/٢ .

(٦) الكتاب : ٣٩/١ .

(٧) البيت للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب ٣٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٦/١ ،

والبسيط ٤٥٣/١ ، ٤٥٥ ، وتقييد ابن لب ١٧٨/١ .

على تقدير : نُبِئْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، و « أَصْبَحْتُ » تفسير للنبا ، فلا تكون
من الباب ، وعليه قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا نَبَاَ هَايَهُ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ۖ ﴾ (١)

تقديره - والله أعلم - من أنباءك بهذا ، فعدى بحرف الجر ، ثم حذف .
وما وجد منها ، قد نصب ثلاثة مفعولين - وهو عزيز الوجود - كان من الباب عند
الجميع . و « عبد الله » قبيلة (٢) .

وتكون « أعلمت » و « أريت » (٣) من باب « أعطيت » ؛ الأول فيها غير
الثاني ؛ إذا أردت النقل بالهمزة من « علمت » المتعدية إلى واحد ؛ تقول : « عَلِمَ
زَيْدٌ عَمْرًا » ، ثم تقول : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا » . وكذلك : « رَأَيْتُ » الذي بمعنى
« أَبْصَرْتُ » إذا نقلتها بالهمزة ، تعدت إلى اثنين ، وأحدهما غير الأول ، تقول :
« رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا » ، ثم تنقل بالهمزة ، فتقول : « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » ، ومنه قوله :
* أَحَارَ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِيضُهُ * (٤)

(١) التحريم ٣/٦٦ .

(٢) هم بنو عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . انظر جمهرة أنساب
العرب ٢٢٩ .

(٣) في الأصل : « رَأَيْتُ » والصواب ما أثبت حتى يصح دخولها في الباب الذي ذكر .

(٤) لامريء القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

* كلمع اليدين في حبي مكلل *

وهو في ديوانه ٢٤ ، والكتاب ٢/٢٥٢ ، والمقتضب ٤/٢٣٤ ، والكمال ٢/٢٤٤ ، والخصائص
١/٦٩ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٣١٥ ، والإنصاف ٢/٦٨٤ ، وشرح المفصل ٩/٨٩ ، ورصف المباني
١٤١ ، والحبي : السحاب . المكلل : المتراكم .

ولا يتقدم أحدهما عن الآخر إذا التبس . والمفعول الثالث فيما يتعدى إلى ثلاثة هو الثاني فيما يتعدى إلى اثنين من باب الظن .

والأمثلة التي ذكر - وهي : « نَصَحْتُ ، وشَكَرْتُ ، وكَلْتُ ، ووزَنْتُ » ^(١) كلها من باب « اخْتَرْتُ » ، و « أَمَرْتُ » ، تتعدى إلى اثنين ، أحدهما بالحرف - فمن حذف الحرف من الثاني ، والمفعول الأول محذوف ؛ والتقدير : « شَكَرْتُ لَكَ صَنِيعَكَ » ، و « كَلْتُ لَكَ الطَّعَامَ » ، و « وزَنْتُ / لَكَ الْبُرَّ » . و ﴿ أَنْ أَشْكُرَ ﴾ ^(٢) بمعنى : أي اشكر ، [٣١] وهي حرف عبارة وتفسير .

و [وقع] ^(٣) في الكتاب : « رَكِبْتُ إِلَيْكَ » - بالباء - و « رَكَنْتُ » - بالنون - ^(٤) وكلاهما صَوَابٌ ؛ أمَّا بالباء فيمنزلة « وزَنْتُ لَهُ » و « شَكَرْتُ لَهُ » ، ويتعدى إلى اثنين ، أحدهما بحرف جر . وبالنون لا يتعدى [إلَّا] ^(٥) إلى واحد ، وكلاهما قد وصل الفعل إليه بالحرف .

(١) انظر الجمل ٣١ .

(٢) لقمان ٣١/١٢ ، ١٤ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في الجمل ٣١ : « رَكِبْتُ إِلَى أَبِيكَ » . وذكر ابن السيد أنها وقعت في بعض النسخ بالباء وفي بعضها بالنون ، قال : « والأشبه به أن يكون بالنون » . إصلاح الخلل ١٠٣ .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

بَابُ مَا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيَّةِ (١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ : الْمَصْدَرُ ، وَالظَّرْفِينَ ، وَالْحَالَ .

وَجَمِيعُ مَا يَتَعَدَّى مِنَ الْأَفْعَالِ وَمَا لَا يَتَعَدَّى فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَيْهَا سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ لَفْظَةٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا بِلَفْظِهِ أَوْ مَعْنَاهُ .

وَكَذَلِكَ يَتَعَدَّى إِلَى التَّمْيِيزِ ، وَإِلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ - إِذَا كَانَ مَصْدَرًا -
وَإِلَى الْمُسْتَثْنَى بِوَاسِطَةٍ ، وَغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، نَحْوُ : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » ، وَ « قَامَ (٢)
الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » . وَإِلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ نَحْوُ : « جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ » .

وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بَعْدَ إِسْقَاطِ الْحَرْفِ ، نَحْوُ : « شَكَرْتُكَ » . وَقَدْ
ذَكَرْتُ تَعْدِيلَهَا إِلَى الْمَصْدَرِ وَالظَّرْفِينَ عَلَى السَّعَةِ ، (٣) إِلَّا مَا لَا يَتَصَرَّفُ مِنَ الْأَفْعَالِ ،
فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَهِيَ : « نِعَمَ » ، وَ « بئسَ » ، وَفَعْلًا
التَّعَجُّبِ ، وَ « حَبَّذَا » ، وَ « عَسَى » .

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ مِنَ الْمَصْدَرِ (٤) ؛ يَرِيدُ : أَنَّ الْفِعْلَ مِنَ
الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ أَسْبَقُ مِنْهُ (٥) ، وَدَلِيلُهُمْ أَشْيَاءٌ مِنْهَا : أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَكُونُ [إِلَّا] (٦)
مِنَ الْأَسْمِ . وَمِنْهَا : أَنَّهُ يُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ ، وَالْإِضْمَارُ فَرْعٌ . وَكَذَلِكَ دَلَالَتُهُ عَلَى
الزَّمَانِ ، وَالْمَصْدَرُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَزِيَادَةُ الْمَعْنَى فَرْعٌ .

(١) الْجُمْلُ ٣٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ « قَالَ » .

(٣) انْظُرْ ص ٣٥٧ .

(٤) انْظُرِ الْإِنْصَافَ (م ٢٨) ٢٣٥/١ ، وَأَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ١٧١ ، وَانْظُرِ الْخِلَافَ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ ٢٠٣ وَمَابَعْدَهَا .

(٥) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الزَّجَاجِيِّ فِي الْجُمْلِ : ٣٢ « فَأَمَّا الْمَصْدَرُ : فَهُوَ اسْمُ الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ » .

(٦) تَكْمِلَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْمَعْنَى إِذْ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ مِنَ الْمَصْدَرِ .

ومذهب الكوفيين^(٢) اشتقاق المصدر من الفعل ، ولا حجة لهم إلا كونه عاملاً فيه^(٣) . قالوا : والعامل قبل المعمول ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ يعملُ في اسمٍ غير مصدرٍ ، ليس بمشتقٍ منه ، والاسمُ أحدثه مع عمله فيه ؛ فإضافة العملِ للفعلِ عبارةٌ مجازيةٌ للتفهيم .

ويريدُ بقوله : (إِذَا أَطْلَقْتَ الْفِعْلَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ)^(٣) إذا جئتَ به من لفظِ الفعلِ المقدمِ عليه ، أو معناه ، والفعلُ قد استغنى عنه بمعمولاته ؛ كان منصوباً على التأكيد . فالذي من اللفظِ : « قَعَدْتُ قَعُوداً » . والذي من المعنى : « قَعَدْتُ جُلُوساً » ، و « ضَرَبْتُ سَوَطاً ، وَقَضِيّاً » . ويكونُ محدودَ العددِ للمرَّاتِ . وموصوفاً . ومضافاً . وهيئةٌ ؛ نحو : « قَعَدْتُ قَعْدَةً » ، و « رَكِبْتُ رَكْبَةً » ، و « قَعَدْتُ الْقَرْقُصَاءَ » - وهي قَعْدَةٌ مُجْتَمِعَةٌ - و « اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى »^(٤) ومشبَّهاً ؛ نحو : « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ » .

وتُضافُ أسماءُ إلى هذه المصادرِ فتصيرُ مصادرَ^(٥) ؛ نحو : « أَكَلْتُ بَعْضَ أَكْلٍ » ، و « كُلُّ أَكْلٍ » ، و « أَيُّ أَكْلٍ » .

(١) انظر الإنصاف (م ٢٨) ٢٣٥/١ ، وأسرار العربية ١٧١ ، وانظر الخلاف بين النحويين ٢٠٣ وما بعدها .

(٢) هناك حججٌ أخرى للكوفيين . انظر الإنصاف (م ٢٨) ٢٣٥/١ وما بعدها .

(٣) الجمل ٣٢ . بعد قوله : (وهو منصوبٌ أبداً) .

(٤) القَرْقُصَاءُ هي أن يجلسَ على إيتيه ، ويلزقَ فخذه به ويحتبي بيديه . (اللسان : « قرفص » ٧١/٧) .

- واشتَمَلَ لَصْمَاءَ : تجلَّسَ بثوبه ، ولا يرفعُ منه جانباً ، وإنما قيلَ لها صماءُ لأنه إذا اشتَمَلَ بها سدَّ على يديه ورجليه المنافذَ كلها . اللسان « صمم » ٣٤٦/١٢ .

- و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » : رجعَ إلى الخلف . اللسان « قهقر » ١٢١/٥ .

(٥) في الأصل : « مصادرًا » بالتنوين بالفتح .

وإذا جئتَ بهِ المرّةِ الواحدةَ - أو مافي معناها؛ نحو : « القَضِيْبِ » ،
و « السُّوطِ » - ثَبِتَ وجمعتَ من حيثُ ذكرتَ المرّةِ الواحدةَ ، وكذلكَ
إذا اختلفَ أنواعُ الفعلِ ، دلٌّ بالثنيةِ والجمعِ^(١) على ذلك - وإنْ لَمْ يتعينَ - .
وظروفُ الزمانِ : ما احتوى عليه اللَّيْلُ والنَّهَارُ . وله أسماءٌ كثيرةٌ ،
منها : المَبْهُمُ ، والمَوْقْتُ ، والمَخْتَصُّ ، وجميعها إليها سواءٌ .

وامتناعُ « سَحَرَ » من الصَّرْفِ ، للعدلِ والتعريفِ ؛ وذلكَ أنَّه إذا
أريدَ/ من يومٍ بعينه ، كانَ مِنْ حَقِّكَ أَنْ تَعْرِفَهُ بِالْألفِ واللامِ ، وبالإضافةِ ،
[٣٢] كما يتعرفُ في قولِهِم : « خَرَجْتُ السَّحَرَ الْأَعْلَى » ، و « كانَ سَحَرْنَا
مباركًا » ، فعدلوه عن ذلكَ ، ونووا بهِ التعريفَ ، فخرجَ عن أصلِهِ ،
فمنعوه الصَّرْفَ ، وهو غيرُ متصرفٍ^(٢) .

و « غَدَوَةٌ » و « بُكْرَةٌ » علماَنِ للسَّاعَتَيْنِ من يومٍ بعينه ، فامتنعتا
مِنِ الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ والتَّأْنِيثِ^(٣) ، وهما متصرفانِ .

(١) المصدر المعداد تجوز تثنيته وجمعه باتفاق .

وما ليس بمعداد سمع تثنيته وجمعه ؛ نحو : « الحُلُومُ والأشْفَالُ ، والألْبَابُ ، والعُقُولُ » ؛
فأجاز بعضهم القياس على ذلك منهم الزجاجي ، ومنعه بعضهم ووقف عند المسموع منه .
وهو الظاهر من كلام سيويه ، والفارسي .

انظر الكتاب ٦١٩/٣ ، والجمل ٣٣ ، والتكملة ١٧٥ ، والبسيط ٤٧٣/١ ، وتقييد ابن لب
٢٣٢/١ .

(٢) وذهب ابن الطراوة النحوي ، وصدر الأفاضل الخوارزمي إلى أن « سحر » مبني واختلفا في
علة بنائه . انظر « ابن الطراوة النحوي » ٢٨٨ ، والتخمير ٤٠٠/١ .

(٣) وذهب الخليل إلى جواز صرفهما معرفتين كـ « ضحوة » ، وحكاة أبو الخطاب عن
العرب في « بكرة » . انظر الكتاب ٢٩٤/٣ ، وتقييد ابن لب ٢٤٠/١ .

من غير المتصرف أيضاً «سُحَيَّرًا المَعْرِفَةُ»، و «بُكَيَّرًا»، و «عِشَاءً»،
و «مَسَاءً»، و «عَتَمَةً»، و «ضَحْوَةً»، و «عَشِيَّةً»^(١)، و «ضُحَىً»،
ونحوها إذا أردتها من يوم بعينه وهي نكرات اللفظ، معرفة بالمعنى على غير
وجه التعريف^(٢).

ولا يخرج واحد منها من النصب على الظرف إلا فيما سُمِعَ. وإذا كان
حالاً، أو خبراً، أو صفةً، أو صلةً، تعلق باستقرار أو ما في معناه، وفي سائر
المواضع بظاهري وما في حكمه.

منها متصرفٌ منصرفٌ - وهو أكثرها - ومتصرفٌ لا منصرفٌ: «غُدُوَّةٌ»،
و«بُكْرَةٌ». وغيرُ منصرفٍ ولا متصرفٍ: «سَحَرٌ» ليوم بعينه. ومنصرفٌ غيرُ
متصرفٍ، نحو: «ضُحَىً»، و «صَبَاحٍ»، و «مَسَاءٍ»، و «ضَحْوَةٍ»،
و «عَشِيَّةٍ» إذا أردتها من يوم بعينه.

ومنها مبنيٌّ كـ «إِذْ»، و «إِذَا» و «أَمْسٍ»^(٣) و «الآن».

وتقول في أيام الأسبوع: «اليَوْمَ الجُمُعَةُ» و «اليَوْمَ السَّبْتُ» بالنصب
على الخبر؛ لأنَّ العمل وقع فيهما، وترفع في بقية الأيام؛ نحو: «اليَوْمَ الأحدُ»،
و «الاثنان»، و «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، و «الخميس»؛ لأنه لم يقع فيها عملٌ.

(١) بعض العرب يدع فيه التثوين كما ترك في «غُدُوَّةٍ». انظر الكتاب ٢٩٤/٣.

(٢) أجاز الكوفيون تصريف ما عين من هذه الظروف، فتقول: «سير عليه عَتَمَةٌ، وضُحْوَةٌ، وليلٌ،
ونهارٌ» الهمع ١٤٠/٣.

(٣) في الأصل: «الأمس» و «ال» مقحمة.

وفي بنائه خلاف بين أهل الحجاز وتميم. انظره في شرح المفصل ١٠٦/٤ وشرح الكافية الشافية
١٤٨١/٣، والارتشاف ٢٤٨/٢.

وذكر ابن مالك عن ابن خروف أن «لا علة لبناء أمس إلا إرادة التخفيف تشبيهاً بالأصوات». شرح
الكافية الشافية ١٤٨٢/٣.

ويراد بالجمعة : الاجتماع ، وبالسبت : القطع ، أي : اجتمعت المخلوقات فيه ، وانقطع العمل .

وتقول : « الصَّيَّامُ الْيَوْمُ » بالرفع إذا أردت العمل في كله على تقدير^(١) حذف مضاف ، أي : « الصَّيَّامُ صِيَّامُ الْيَوْمِ » ، كقوله :

﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾^(٢)

ويجوز النصب ، فإن كان الصيام في بعضه لم يجز إلا النصب ؛ كقولك : « الصَّيَّامُ الْيَوْمَ » أي : « في الْيَوْمِ » ؛ كقولك : « الأكلُ الْيَوْمَ » .

ومما لا يقع العمل في بعضه أسماء الشهور ، كـ « المُحَرَّمِ » ، و « صَفَرِ » ، وسائرهما ؛ تقول : « سِرْتُ المُحَرَّمِ » ، ولا تقول : « لَقِيتُهُ المحرم » ، فإن قلت : « لَقِيتُهُ شَهْرَ المُحَرَّمِ » جاز أن يقع العمل فيه كله ، أو في بعضه ؛ لأن « المُحَرَّمِ » علمٌ لثلاثين يوماً ، فلا تنفصل^(٣) - وليس الشهر كذلك^(٤) - وكذلك « سِرُّهُ السَّبْتِ » ، و « لَقِيتُهُ يَوْمَ السَّبْتِ » ، وسائر أسماء الأيام كذلك .

(١) في الأصل : « تقدم » .

(٢) البقرة ١٩٧/٢ .

(٣) يوافق سيبويه والجمهور . انظر الكتاب ٢١٧/١ ، والزجاج لا يفرق بينهما فيجوز في كل منها أن يكون العمل في كله وفي بعضه . انظر الارتشاف ٢٣١/٢ ، والهمع ١٤٦/٣ ، وانظر نتائج الفكر ٣٨٢ ، والبسيط ٤٨٩/١ .

(٤) ذكر السيوطي في الهمع ١٤٦/٣ ، ١٤٧ رأي ابن خروف هذا واعتراض أبي حيان عليه بقوله : « وما زعمه باطل ، لأن الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة ، علماً أو غيره ، وإنما التفرقة بين أسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضيف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضيف فالعمل في جميعه ، لأنه يراد به ثلاثون يوماً ، ولا يجوز أن يكون في بعضه . وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها ، لأنها من قبيل المختص غير المحدود ، ويعمل فيه المتطاوّل وغيره فسواء أضيف إليه يوم أم لا » ولم أجد في الارتشاف إلا رأي ابن خروف . انظر الارتشاف ٢٣١/٢ .

وما قُطِعَ منها عن الإضافة - وهي « قَبْلُ » ، و « بَعْدُ » - لا تكونُ خبراً ،
ولاصفةً ، ولا حالاً .

وظروفُ المكان : ما أحاطَ بالشيء من جميع جهاتِه ، وهي ستُ جهاتٍ :
« قُدَّام » ، و « وَرَاء » ، و « تَحْتَ » ، و « فَوْق » و « شَمَال » ، و « يَمِين » وما
احتوتُ عليه من الأسماء .

وهي مبهمَةٌ : ك « عِنْدَ » . وموقَّتَةٌ أي : معلومةُ المقادير : ك « مِيل » و « فَرَسَخ »
و « بَرِيد » . ومختصةٌ نحو : « الدِّيَارِ » ، و « داخلِها » ، و « خارجِها » ، و « المسجدِ » ،
و « البيتِ » ، و « السوقِ » ، و « الطريقِ » وما أشبه ذلك .

ولا يتعدى الفعلُ من النوعِ المختصُّ إلا بالحرفِ إلا شاذاً يوقف فيه عند
السماعِ ؛ نحو : « هو مُني مَعْقِدَ الإِزَارِ » ، و « مَقْعَدَ القَابِلَةِ » ، و « مَنَاطَ
الثُّرَيَّا » ، و « مَزَجَرَ الكَلْبِ » (١) ، وأشباه ذلك . وكذلك : « دخلتُ البيتَ » ،
والدَّارَ ، والمسجدَ » ، عدَّوه إلى جميعِ المختصةِ . وكذلك : « ذهبْتُ الشَّامَ » ،
و « الكوفةَ » ، و « البصرةَ » ، وزادَ الفراءُ « انطلقتُ » (٢) ، عدَّوهما إلى جميعِ البلدانِ
والتواحي . وما في الشعرِ مما حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ ، فموقوفٌ على السماعِ (٣) .

(١) كُنَايَاتُ عَنِ الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ . وانظرها في الكتاب ٤١٢/١ - ٤١٤ . والإيضاح العضدي ٢٠٧/١ ،
والإرتشاف ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/١ ، والارتشاف ٢٥٣/٢ ، والهمع ١٥٣/٣ .

(٣) وذلك كقول ساعدة بن جؤية الهذلي :
لَدُنْ بِهِزَّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ
أي في الطريق . انظر الارتشاف ٢٥٤/٢ ، والهمع ١٥٤/٣ .

وأبو عُمرَ الجَرَمِيّ^(١) / يجعلُ « دَخَلْتُهُ » متعدّيًا^(٢)، ويرِدُ عليه قولهم : [٣٣]
« دخلتُ في الأمرِ » ، فلم يُعدّوه إلّا بالحرفِ .

ويجوزُ قطعُها عن الإضافة ، وبناءُها كـ « قَبْلُ » ، و « بَعْدُ » ؛
كقولك : « قمتُ خَلْفُ ، ووراءُ » . ويجوزُ نصبُها بتنوينٍ إذا لم تنو
الإضافة .

ولا يصلُ الفعلُ إلى ضميرِ الظرفِ إلّا بالحرفِ ، إلّا أن
يُنصبَ على السّعة ، والنّاصبُ إذا كانَ خبرَ الابتداءِ يُذكرُ في بابِ
الابتداء - إن شاء الله - .

ومنها متصرفٌ ، وغيرُ متصرفٍ ؛ وهو الذي لا يخرجُ عن الظرفِ ،
ولا يدخلُه رفعٌ ، ولا نصبٌ ، ولا جرٌّ .

ودلالةُ الفعلِ على المصدرِ دالتانِ : لفظيّةٌ ، ومعنويّةٌ ؛ لأنّه من
لفظه . ودلالتهُ على الزمانِ دالتانِ معنويتانِ : بناءً لفظه له ، وأنّه لا يقعُ
من فاعله إلّا في زمانٍ . ودلالتهُ على المكانِ دلالةٌ واحدةٌ : أنّه لا يقعُ إلّا
في المكانِ .

(١) هو صالح بن إسحاق ، مولى لجَرَم بن رِيّان . أخذ عن أبي الحسن الأخفش ، وأبي عبيدة ،
وأبي زيد ، والأصمعي . اختصر « الكتاب » ، توفي سنة ٢٢٥ هـ .

انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٤ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٧٤ ،
وابناء الرواة (٨٠/٢) .

(٢) وهو أيضًا مذهب الفارسي ومن وافقه . انظر الإيضاح العضدي ١٩٧/١ ، وانظر بقية
الآراء في الارتشاف ٢٥٣/٢ ، والهمع ١٥٣/٣ . وانظر رد ابن بريزة على الجرمي وابن
السراج في غاية الأمل ١٨٦/١ .

وكذلك الحال ، دلالتُه معنوية . ويتعدى الفعلُ إلى جميعها تعدياً واحداً على حسب الحاجة إليها . والقوة والضعف لا معنى لهما (١) .

وقوله : (أن الزمان حركة الفلك) (٢) تجوز . والحركة غير الزمان ، وإنما الزمان ، المدة التي تقع فيها الحركة . والحركة شيء ، والزمان شيء آخر . والزمان والدهر شيء واحد .

وأما الحال : فتأتي لتبين حالة يكون عليها الخبر . وتأتي متصلة ومنفصلة . وتكون صفة من الصفات ، وخبراً من الأخبار ، فلا يلزم فيها الاشتقاق .

وبأبه النصب إذا كانت مفردة . وأن تكون نكرة . وأن يتم الكلام قبل مجيئها . وأن تكون من معرفة . وأن تقدّر بـ « في » . وشرط التأخرون فيها الاشتقاق والانتقال (٣) ، وذلك فاسد ؛ أما الاشتقاق فلا حاجة إليه إذا كانت خبراً ، والخبر لا يلزم فيه الاشتقاق ، وتخيلهم لما جاء منها غير مشتق بارد ولا يمكن في كل موضع ، ولابن السّيد (٤) فيها هذيان طويل (٥) .

(١) إشارة إلى قول الزجاجي - رحمه الله - : « واعلم أن أقوى تعدي الإفعال ، إلى المصدر .. » الجمل : ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) الجمل ٣٥ . وقد اعترض ابن السّيد على عبارة الزجاجي هذه . (انظر إصلاح الخلل ١٠٤) ، وكذا السّهيلي (انظر نتائج الفكر ٣٨٨ ، ٣٨٩) ، وقال ابن بزيمة : « كلام قاتر وتشبيه بعيد » غاية الأمل ١٨٧/١ . وانظر تقييد ابن لب ٢٤٤/١ .

(٣) منهم ابن السّيد ، وابن عصفور ، انظر إصلاح الخلل ١٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١ . ويوافق السّهيلي ابن خروف في عدم اشتراط الاشتقاق (انظر نتائج الفكر ٤٠٢) ، وأكثر النحاة على أن الغالب فيها الاشتقاق والانتقال وليس على الوجوب . انظر شرح التسهيل ٣٣٤/٢ ، والبسيط ٥١٤/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٦٩/١ - ٢٧١ ، وتقييد ابن لب ٢٤٦/١ .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيد البطليوسي ، ولد في مدينة بطليوس سنة ٤٤٤ هـ . إمام في اللغة والنحو . من مؤلفاته إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والخلل في شرح أبيات الجمل وغيرهما . توفي سنة ٥٢١ هـ . انظر ترجمته في الإنباه ١٤١/٢ ، والبغية ٥٥/٢ .

(٥) انظر إصلاح الخلل ١٠٨ .

وأما الانتقال فلا يلزم فيها^(١): تكون منتقلة كقولهم: «جاء زيد ركباً»، وغير منتقلة كقولهم: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها» ف«يديها» بدل من الزرافة، و«أطول» منصوب على الحال، ولا ينتقل الطول، وقال تعالى:

﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٢)

ولا يزال مصدقاً، وما وجهه ابن بابشاذ^(٣)، وغيره هذيان، وكذلك البطليوسي^(٤). وقال تعالى:

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٥)

والخلود دائم، وهو في القرآن كثير.

ثم قد تأتي معرفة في كثير من الكلام، وليس ذلك بقياس عند الجميع؛ نحو:

* أُرْسَلَهَا الْعِرَاقُ ... *^(٦).

(١) أسد ابن عصفور هذا الزعم، وعلل مجيء «أطول» حالاً وهي صفة غير منتقلة؛ مجيئه بعد «خلق»، وقال بأن التصديق في الآية غير لازم للحق. انظر شرحه على الجمل ١/٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) البقرة ٩١/٢.

(٣) انظر شرحه على الجمل ١/٧٥، وتوجيهه للآية بأنها حال مؤكدة.

(٤) وهو ابن السيد. وتوجيهه للآية أن الحال فيها في حكم المنتقل، لأنها كالهية الثابتة، وقال: «والحق لا يفارقه التصديق ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدق به حقاً آخر، وقد يذكره لذاته من غير أن يقصد به إلى تصديق غيره أشبهت الحال المنتقلة حين كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر». إصلاح الخلل ١٠٨. وانظر نتائج الفكر ٣٩٧، والإرتشاف ٢/٣٣٦.

(٥) هود: ١٠٨/١١.

(٦) أي أرسل الإبل إلى الماء وهي معتركة؛ أي تتزاحم على وروده وهو جزء من بيت للبيد بن ربيعة، وهو: فأرسلها العراق ولم يدها ولم يشفق على نغص الدخال

انظر ديوانه ١٦٢ و الكتاب ١/٣٧٢، والمقتضب ٣/٢٣٧، وشرح المفصل ٢/٦٢، وإصلاح الخلل

. ١٠٦

و « جَاءَ وَالْجَمَاءُ الْغَفِيرَ » ، و « ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَأَوَّلَ » ، و « طَلَبْتُهُ
جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ » ، و « كَلَّمْتُهُ فَأُهُ إِلَى فِي » . وُقِرِيَ :

﴿ لِيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ ﴾ (١)

- بفتح الياء ، وضم الزاي (٢) - أي : « لِيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا ذَلِيلًا » ،
و « أَرْسَلَهَا مَعْتَرَكَةً » ، و « جَاءَ وَاجْمِيعًا » ، و « ادْخُلُوا أَوَّلًا فَأَوَّلًا » ، و « طَلَبْتُهُ
مُجْتَهِدًا » ، و « كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً » .

والمبرد (٣) ومن تابعه - وهم كثير - ينصب ما جاء منها مصدرًا ، على
المصدر ، لاعلى الحال ، بفعلٍ مضميرٍ من فعله ، والجملة هي الحال عنده ،
وتقديره : « طَلَبْتُهُ تَجْتَهِدُ جَهْدَكَ » ، و « أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ عِرَاكًا » (٤) . والمصدر هو
الذي يدل على فعله هنا ، فيلزم على هذا أن يكون ذلك في كل مصدر ؛ لأنه
دل على فعله ، معرفة كان ، أو نكرة . فمجيئها في مواضع معلومة لا يقاس

(١) المناقون ٨/٦٣ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٣٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٣٦ ، والتبيان ٢/١٢٢٤ ، ولم
تنسب لقاريء .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد البصري ، إمام النحو في زمانه ، أخذ النحو عن الجريري والمازني .
ومن أصحابه الزجاج وابن كيسان . من تصانيفه : المقتضب ، والكمال . ولد سنة ٢١٠ هـ . وتوفي سنة
٢٨٦ هـ .

انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ١٠٥ ، وطبقات الزبيدي ١٠١ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٣٦ وما بعدها . وانظر الأصول ١/١٦٤ ، والإيضاح العضدي ٢٢١ ، وأمالى ابن
الشجري ١/٢٣٥ ، وشرح المفصل ٢/٦٢ . وقال ابن أبي الربيع : « ولا أعلم خلافا بين النحويين
المتقدمين في هذا » البسيط ١/٥١٨ .

عليها دليلٌ على أنَّ نصبَهَا على شيءٍ آخر لا يدلُّ المصدرُ عليه ، والنَّاصِبُ لها / الفعلُ الظاهرُ . وانظر حقيقتها في غير هذا الموضع من [كلامه] [٣٤] عنه [(١)] .

وقد تأتي من نكرة ؛ نحو قولهم : « عَلَيْهِ مِائَةٌ يِضًا » ، و « هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا » - في أحد وجهيه (٢) - وقرئ :

﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلنَّاسِ لَيْنٌ ﴾ (٣)

بالنصب ، وهو كثير .

وقد تأتي والكلام لم يتم ؛ وذلك من باب حذف الخبر (٤) ، نحو : « ضَرَبِي (٥) زَيْدًا قَائِمًا » ، « فَقَائِمًا » ، « حَالٌ سَدُّ مَسَدٌ مَا حُذِفَ مِنَ الْخَبَرِ » ، والتقدير : « ضَرَبِي زَيْدًا إِذْ كَانَ قَائِمًا » ، « أَوْ إِذَا كَانَ قَائِمًا » (٥) ،

(١) غير واضحة في الأصل . وانظر المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٦٩ فقد صرح بنصب المصدر على الحال ، قال : « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالاً لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، واغنى غناؤه وذلك قولهم : قتلته صَبْرًا ؛ إنما تأويله : صابراً أو مصبراً ، وكذلك جثته مشياً ، لأن المعنى : جثته ماشياً » .

(٢) الوجهان هما : الحال ، والتمييز . انظر المقتضب ٢٦٠/٣ ، ٢٧٢ ، والمغني في قوله : « هذا مألوك ذهباً » ٥١٥/٢ . وانظر غاية الأمل ١٨٩/١ .

(٣) فصلت ١٠/٤١ . ونصب « سواء » على الحال قراءة الجمهور . والرفع قراءة أبي جعفر أي « هو سواء » . والخفض نعتاً لأربعة أيام قراءة زيد بن علي ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وعمرو بن عبيد ، وعيسى ، ويعقوب . انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٠/٤ ، والبحر المحيط ٤٨٦/٧ .

(٤) في الأصل : « من حذف باب الخبر » . وانظر العبارة صفحة ١٤٩ .

(٥) في الأصل : « (ضربني) زَيْدًا (إذا) كان (قاعداً) أو إذا كان قائماً » وهو تحريف . والتصويب من كتب النحو : انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٧٤/١ ، وإصلاح الخلل ١١٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٩/١ .

وكذلك: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا» (١)، وشبهه، والظرف هو خبر المبتدأ، والحال التي سدت مسد الخبر أتت والكلام ناقص فتم الكلام بها، وقوله صلى الله عليه وسلم: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ» (٢)، فهذه جملة حال سدت مسد الخبر.

والعامل فيها يكون فعلاً، وغير فعل؛ فإن كان فعلاً تقدمت وتأخرت (٣) إن لم يمنع مانع.

وإن كان غير فعل لم تقدم عليه، نحو: «هذا زيد قائماً» (٤)، و«هذا قائماً زيد»، و«ها قائماً ذا زيد». ولا يجوز: «قائماً هذا زيد» (٥). فمن قدم «قائماً» على «ذا» (٦) من «هذا» كان العامل عنده معنى التنبيه الذي دلّت عليه «ها». ومن اعتقد أن العامل الإشارة التي دلّ عليها «ذا» لم يقدم.

(١) انظرها بالتفصيل في تقييد ابن لب ٢٨٢/١.

(٢) الحديث في صحيح مسلم، بشرح النووي ٢٠٠/٤، وسنن النسائي: كتاب التطبيق / باب أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل ٢٢٦/٢. حديث رقم ١١٣٧.

(٣) أجاز البصريون سواء كان صاحب الحال ظاهراً أم مضمراً. ومنعه الكوفيون مع الظاهر وأجازوه مع المضمّر. انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٧٦/١، والإنصاف (مسألة ٣١) ٢٥٠/١، وشرح التسهيل ٣٤٢/٢، والهمع ٢٨/٤.

(٤) أجاز الجمهور أن ينتصب (قائماً) بحرف التنبيه، أو باسم الإشارة، أو بهما. ومنعه السهيلي. وواقفه ابن أبي العافية في حرف التنبيه، ووافق الجمهور في اسم الإشارة. وفي كل هذه المذاهب لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها في هذا المثال. انظر نتائج الفكر ٣٩٨، وشرح التسهيل ٣٥١/٢، والهمع ٣٥/٤.

(٥) اتفق البصريون والكوفيون على استحالته. انظر الارتشاف ٣٥٢/٢.

(٦) في الأصل «ها» تحريف.

وكذلك: « في الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ » العاملُ ما في الجار والمجرورِ مِنْ معنى الاستقرارِ الذي نابَ منابَهُ؛ ولذلك لَمْ يَجْزُ تقدُّمُهُ عليه، فلا تقولُ: « قائمًا في الدَّارِ زَيْدٌ »، ولا « زَيْدٌ قائمًا في الدَّارِ » (١). وقد جاءَ في بيتِ النابغةِ (٢):

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْعَةَ بْنِ حُذَارٍ (٣)
فقدَّم الحالَ مع تقديمِ المبتدأ، والعاملُ الاستقرارُ الذي نابَ « فيهم » منابَهُ، وهو شاذٌّ (٤). وأجازَهُ قومٌ، وليسَ بشيءٍ لتأخيرِ العملِ.

ومنعَ ابنُ بابشاذ (٥)، وكثيرٌ مِنَ المتأخرينَ: « هو زَيْدٌ قائمًا » من كلِّ وجهٍ، وأجازَهُ سيبويه - رحمه الله - في موضعٍ على معنى، ومنعَهُ في البابِ على معنى آخر؛ أجازَهُ مع الإفادة، ومنعَهُ مع عدمِها (٦)، ذكر ذلكَ في « بابِ ما ينتصبُ

(١) موافقًا لشيخه ابن طاهر. انظر الهمع ٣٢/٤.

(٢) هو زياد بن معاوية، أحد شعراء الجاهلية وفحولهم. من بني ذبيان. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٥٧، والخزانة ١٣٥/٢.

(٣) البيت في ديوان النابغة ٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، وشرح الكافية الشافية ٧٣٣/٢، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢، وتقييد ابن لب ٢٨٧/١، وشرح الأشموني ٥٥٢/٢. ومعناه: جعلوها خلفهم موضع الحقائق. وابن كوز: يزيد بن حذيفة، وريعة بن حذار: رجل من بني أسد.

(٤) يوافق البصريين، وأجازَهُ القراء والأخفش مطلقًا، وأجازَهُ الكوفيون فيما كانت الحالُ فيه من مضمَر نحو: « أنت قائمًا في الدَّارِ ». وأجازَهُ ابن مالك محكومًا بضعفه. انظر شرح التسهيل ٣٤٦/٢، والهمع ٣٢/٤، ٣٣، وشرح الأشموني ٥٥١/٢.

(٥) انظر شرحه على الجمل ٧٦/١. ومنعه السهيلي. انظر الهمع ٣٦/٤.

(٦) أجازَ سيبويه « هو زَيْدٌ معروفًا » في الكتاب ٧٨/٢ على جهة التوكيدِ لِمَا ذكرته وأخبرت به، كما لو قلنا: « لا شك فيه ». فالقائمُ عليه المعنى « هو زَيْدٌ »، و« معروفًا » بمثابة « لا شك فيه » فهي من باب الزيادة والتوكيد. بينما منعه في مثل: « هو زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » (في الكتاب ٨١/٢) لأنه أراد أن يخبره بالانطلاق، وفائدة الخبر تنعقد بـ « منطلقًا » فهي ليست من باب الزيادة والتوكيد.

ومدار ذلك يتوقف على المعنى الذي قصده المتكلم. انظر النكت في كتاب سيبويه للأعلم ٤٨١/١ وما بعدها.

لأنه خبرٌ للمعروفِ المبني على ما قبله من الأسماءِ المبهمةِ (١) - وليبانه موضعٌ غير هذا - وهو من أبدعِ كلامه .

وتقع الجملةُ الاسميةُ موقعَ الحالِ ؛ فإن كان فيها ضميرٌ يعودُ على صاحبها ، لم يفتقر إلى غيره ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ثِيَابُهُ عَلَيْهِ » (٢) . فإن لَمْ يَكُنْ فيها ضميرٌ ، احتاجت إلى واو (٣) الحالِ ؛ نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو خَارِجٌ » . ويجوزُ دخولُ الواوِ في الأوّلِ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَثِيَابُهُ عَلَيْهِ » ، وتُسمى واو الابتداءِ ، وواو الحالِ .

وكذلك الفعليةُ إذا كانت ماضيةً لفظاً ومعنى ، وكان فيها ضميرٌ لَمْ تحتجِ إلى الواوِ ؛ نحو :

* نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنَفِلِ * (٤) .

وقال عَزَّ مَنْ قائل :

﴿ أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٥)

(١) الكتاب ٧٧/٢ .

(٢) ذهب القراء والزمخشري إلى أنه لا بد من الضمير والواو معاً ، وانفراد الضمير نادرٌ شاذٌ . وذهب ابن

مالك إلى جواز خلوها منهما معاً ، وإفراد الضمير عنده أقيس من إفراد الواو . وذهب أبو حيان في مثل

ذلك إلى تقدير الضمير . وابن هشام إلى تقدير أحدهما . وابن جني إلى تقدير الضمير عند وجود الواو

منفردة . انظر الارتشاف ٣٦٥/٢ - ٣٦٧ ، وشرح التسهيل ٣٦١/٢ ، وما بعدها . والهمع ٤٧/٤ ، ٤٨ .

(٣) في الأصل : « ضمير الحال » . وهو خطأ .

(٤) لامريء القيس من معلقته المشهورة ، وصدره :

* إذا قامت تَضُوعُ المسك منها *

وهو في ديوانه ١٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٩ ، وشرح القصائد التسع لابن النحاس

١٠٧/١ ، والخزانة ١٦٠/٣ .

(٥) النساء ٩٠/٤ .

ولا يحتاج فيها إلى « قد »^(١)، وقراءة الحسن^(٢): ﴿ حَصْرَةٌ
صُدُّورُهُمْ ﴾، وليست بدعاء^(٣)، ونصبها يدلُّ على الحال . وزعم ابنُ
بابشاذ أنَّ سيويهِ يجعل « حَصْرَتْ » صفةً لـ « قوم »^(٤)، ولم يفعلْ
ذلك سيويهِ .

فإنَّ لَمْ يكنْ فيها ضميرٌ، احتجتْ إلى الواو، نحو: « جَاءَ زَيْدٌ ،
وَقَدْ خَرَجَ عَمْرُو »، ولا بدُّ في هذا مِنْ « قَدْ » .

فإنَّ كانتْ معنىً لا لفظاً ؛ نحو: « جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَخْرُجْ عَمْرُو »
احتاجتْ إلى الواو - كانَ فيها ضميرٌ، أو لَمْ يكنْ^(٥) . -

فإنَّ كانَ الفعلُ مضارعاً ؛ لَمْ تدخلْ الواو ، ولزمَ الضميرُ ، نحو :

« جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ » . فإنَّ دخلتْ / [الواو كان على تقدير الجملة ، [٣٥]
وصارت الجملة اسمية]^(٦) .

(١) يوافق رأي الكوفيين ، ويوافقهم ابن مالك وأبو حيان . وأوجب البصريون لجواز وقوع الماضي
حالاً اقترانه بـ « قد » ظاهرة أو مضمرة أو بما يقربه من الحال « انظر الإنصاف (م : ٣٢) ٢٥٢/١ .
وقال ابن مالك : « وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة » (شرح التسهيل ٣٧٣/٢) وانظر رد
ابن الفخار على ابن خروف وابن مالك ، في شرحه على الجمل ٢٥٧/١ - ٢٥٩ .

(٢) في الأصل : « وقد من الحسن » ، و « حصرت » بالتاء المفتوحة ، والصواب ما أثبت . وفي
الآية توجيهات كثيرة وقراءات أخرى انظرها في معاني القرآن للقرءاء ٢٤/١ ، ومعاني القرآن
للزجاج ٨٩/٢ ، ومعاني القرآن للنحاس ١٥٥/٢ ، والبحر المحيط ٣١٧/٣ ، والارتشاف
٣٦٩/٢ ، والهمع ٤٩/٤ . والحسن هو الحسن البصري ، أحد قراء البصرة (ت ١١٠ هـ) .
وكذلك هي قراءة قتادة ، ويعقوب الحضرمي . انظر البحر المحيط ٣١٧/٣ .

(٣) كما قال المبرد . انظر المقتضب ١٢٤/٤ ، ومعاني القرآن للنحاس ١٥٥/٢ .

(٤) لم أجد ما يشير إلى ذلك في شرحه . والذي قبله : « والحال يكون بالمفرد وبالجملة ؛
وجملته أن كل ما جاز أن يكون خبراً جاز أن يكون حالاً ، إلاَّ الفعل الماضي فإنه لا يحسن أن يقع
حالاً إلاَّ ومعه « قد » لفظاً أو تقديراً ؛ فأما اللفظ فقولك : « هذا فلان قد ضحك » و « جاء زيد قد
ظفر » . والمقدر مثل قوله عز وجل : (أو جاء وكم حصرت صدورهم) وهذا قول سيويهِ ،
شرح ابن بابشاذ ٧٨/١ . وذكر ابن مالك ما قاله ابن خروف عن ابن بابشاذ ودفاعه عن سيويهِ ، ثم
قال « صدق أبو الحسن - رحمه الله - وغفر لابن بابشاذ » شرح التسهيل ٣٧٣/٢ .

(٥) قال ابن مالك : « والمستعمل بخلاف ما قال » (شرح التسهيل ٣٧٠/٢) أي لا يحتاج إلى

الواو ، ورده السيوطي بالسماع . انظر الهمع ٤٨/٤ .

(٦) غير واضحة في الأصل .

باب الابتداء (١)

الابتداء في اصطلاح النحويين : ذكرُك الاسم في أول الكلام مرفوعاً ،
لِتُسْنِدَ إِلَيْهِ خَبَرًا ؛ وذلك الاسم مبتدأ ، فإن تقدم الخبر عليه ، لم يزل ذلك الاسم
من أن يكون مخبراً عنه ؛ فالمبتدأ هو المقصود بإضافة الفائدة إليه ، والخبر مظنة
الفائدة .

ويكون المبتدأ معرفة ، ونكرة بشرط الفائدة فيها (٢) ، وهي التخصيص معنى .
وأكثر ما تحصل الفائدة في النكرة بتقديم الاستفهام ؛ نحو : « أفي الدار
رجل ؟ » . وبتقديم حرف النفي ؛ نحو : « ما أحدٌ خيرٌ منك » . وبالصفة ؛ نحو :
« رجلٌ من ألك قاصدك » .

وأكثر ما يكون ذلك مع تقديم الخبر ظرفاً ، وجاراً ومجروراً ؛ نحو : « في
أخيك خصلة جميلة » . وفي العموم ؛ نحو :

﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (٣) .

ويدخل معنى الدعاء فيها ؛ نحو : ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكَ ﴾ (٤) .

(١) الجمل ٣٦ .

(٢) عد بعضهم مواضع الابتداء بالنكرة ستة (انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٨١/١) . وجعلها ابن أبي
الربيع عشرة (البسيط ٥٣٧/١) . وجعلها ابن لب ثمانية عشر شرطاً (انظر تقييده ٣٠٠/١ - ٣٠٤) .
وجعلها ابن الفخار عشرين (انظر شرحه على الجمل ٢٦٦/١) وفي الهمع خمسة وعشرون
(٢ / ٢٩ - ٣٠) . وضبطها بحصول الفائدة أبلغ وأوجز .

(٣) آل عمران ١٨٥/٣ ، الأنبياء ٣٥/٢١ ، والعنكبوت ٥٧/٢٩ .

(٤) مريم ٤٧/١٩ .

وقد يفيدُ بغيرِ قرينةٍ لفظيةٍ ؛ قال - صلى الله عليه وسلم - : «خَمْسٌ صَلَوَاتٌ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ» ^(١)، ومنه : «أَمْتُ فِي الْحَجَرِ لِأَفِيكَ» ^(٢) - وهو كثيرٌ - وجواز هذا على حصولِ الفائدةِ ؛ فما لَمْ يَفِدْ ، لَمْ يَجْزْ .

وخبرُ المبتدأ - وهو المحدثُ به عنه - كلُّ ما وقعتْ بهِ الفائدةُ مِنْ اسمٍ مفردٍ نكرةٍ ، أو معرفةٍ ، أو جملةٍ اسميةٍ ، أو فعليةٍ ^(*) . وينقسمُ إلى نِيفٍ على ^(٣) سبعين قسمًا ^(٤)، ذكرتها في غيرِ هذا الكتابِ ، وهو (شرحُ سيبويه - رحمه الله -) ^(٥) . والمحتاجُ إليه منها هنا أَنَّهُ ينقسمُ - أولاً - قسمينِ : مفردٌ ، وجملةٌ ^(٦) .

فالجملةُ الاسميةُ : كلُّ جملةٍ تقدّمَ فيها المبتدأُ على أنواعِها . وتُسمى عهدية . والفعليةُ : كلُّ جملةٍ تقدّمَ فيها الفعلُ على أنواعِها مِنْ كونِها خبرًا موجبًا ؛ نحو : « خَرَجَ زَيْدٌ » ، و « يَخْرُجُ زَيْدٌ » . ونفيًا ؛ نحو : « مَا خَرَجَ زَيْدٌ » ،

(١) سنن النسائي (باب المحافظة على الصلوات الخمس) ٢٣٠/١ ، والموطأ : كتاب الصلاة / الأمر بالوتر ٨٨ ، وجعل ابن الفخار جواز الابتداء بالنكرة في هذا الحديث لأنها مضافة (انظر شرحه على الجمل ٢٧٠/١) ، وقريب منه قول السيوطي إذ علّله بأنها عاملة جرًا . (انظر الهمع ٢٩/٢) .
(٢) الأمت : الاعوجاج . ومعناه : الاعوجاج في الحجر لأفيك . انظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٠/١ . ونسب إلى سيبويه أَنَّهُ جعله إخبارًا محضًا ، ولم يصرح بذلك في الكتاب .
وجعله المبرد خبرًا مرادًا به الدعاء . وقال ابن جنّي : ليس خيرًا في المعنى وإنما هو دعاء ومسألة . انظر الكتاب ٣٢٩/١ ، والخصائص ٣١٨/١ ، وانظر اللسان « أمت » ٥/٢ . ونتائج الفكر ٤١٠ ، وشرح المفصل ٨٧/١ ، والبسيط ٥٤٠/١ .

(*) في الأصل : « فعلية » .

(٣) هكذا في الأصل .

(٤) ذكر ابن بزيّة ذلك عن ابن خروف ، وقال : « جعل في ذلك جزءًا مستقلًا بنفسه رويناه عن أصحابه عنه ، وأشار إليه في شرح كتاب سيبويه » غاية الأمل ١٦٧/١ .

(٥) وهو (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) ، وهو ليس في الجزء الموجود منه .

(٦) يوافق في تقسيمه ابن السراج وتلميذه الفارسي (انظر الأصول ٦٢/١ ، والايضاح ٨٢/١) . وانظر رد

ابن أبي الريب (في البسيط ٥٤٧/١) على من خطأ قول النحويين بأن الخبر ثلاثة أنواع .

و «لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ» ، وَشَرَطًا ، وَجَزَاءً . وَقَسَمًا ، وَأَمْرًا ، وَنَهْيًا ، وَدَعَاءً ، وَعَرْضًا ، وَتَحْضِيضًا ، وَاسْتِفْهَامًا ، وَثَنَاءً ، وَذَمًّا ؛ نَحْوُ : «نَعَمْ الرَّجُلُ» ، وَ «يُسَ الرَّجُلُ» ، وَتَعْجِبًا ؛ نَحْوُ : «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» ، وَدَعَاءً ؛ نَحْوُ : «غَفَرَ اللَّهُ لَكَ» . وَطَمَعًا ؛ نَحْوُ : «لَعَلَّ زَيْدًا يَحُجُّ» . وَإِشْفَاقًا ؛ نَحْوُ : «لَعَلَّ الْأَسَدَ يَأْكُلُ زَيْدًا» . وَجَمِيعُ هَذَا يَكُونُ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ لَفْظًا وَمَعْنَى إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لِسَبَبِهِ ؛ نَحْوُ : «زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوهُ ، وَلَمْ يَخْرُجْ غُلَامُهُ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا .

وَلَا بَدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْبِطُ الْجُمْلَةَ بِالْإِبْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُهُ .

وَتَرْجِعُ الضَّمَائِرُ عَلَى وَفْقِ الْمَبْتَدَأِ ، غَائِبٌ لَغَائِبٍ ، وَمَخَاطَبٌ لِمَخَاطَبٍ ، وَمَتَكَلِّمٌ لِمَتَكَلِّمٍ ؛ نَحْوُ : «أَنَا خَرَجْتُ» ، وَ «أَنَا أَخْرَجْتُ» . وَكَذَلِكَ التَّنْيِةُ ، وَالْجَمْعُ ، وَالتَّائِيثُ ؛ نَحْوُ : «هَذَا تَقُومُ» ، وَ «الْهِنْدَانِ تَقُومَانِ» ^(١) ، وَ «الْهِنْدَاتُ يَقْمْنَ» ، وَ «أَنْتَ تَقُومِينَ» ، وَ «أَنْتُنِ تَقْمَنَّ» ؛ كَانَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مَجْرُورًا ، وَلَا بُدَّ أَلَايَ مِنْ [أَيِ] ^(٢) مَوْضِعٍ وَقَعَ فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ، فَمِمَّا عَادَ فِيهِ ضَمِيرُ الْغَائِبِ مِنْ صِلَةِ فَاعِلِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ الْمَبْتَدَأُ قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ ^(٣)

عَادَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فِي «يُضِلُّ» عَلَى اسْمِ «إِنَّ» ، وَهُوَ الَّذِي رَبَطَ الْخَبْرَ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «يَقُومَانِ» - بِالْيَاءِ - .

(٢) فِي الْأَصْلِ : مِنْ «أَيْنَ» .

(٣) النحل ٣٧/١٦ .

ومأ عادَ فيه ضميرُ [المخاطب] (١) من فَضلةِ الجملةِ على
المبتدأِ قوله :

* وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ * (٢) .

عادت التاءُ في « استدبرته » على المبتدأ الذي هو « أَنْتَ » ،
والظرفُ / الذي هو « إِذَا » وصلته ، متعلقٌ بـ « سَدَّ فَرْجَهُ » ، والتقديرُ : [٣٦]
« أَنْتَ سَدَّ الفرسَ فرجه إِذَا استدبرته » ، كقولك : « أَنْتَ يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا
أَمَرْتَهُ » . فَإِنْ جعلتها شرطاً ، كانت الجملةُ الخبرَ ، والمعنى : « وَأَنْتَ إِذَا
استدبرتَ الفرسَ ، رَأَيْتَ لَهُ ذَنْباً طَوِيلاً » .

والخبرُ المفردُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : مفردٌ ، وظرفٌ ، وجارٌ ومجرور .
والظرفُ ظرفانِ : مكانٌ ، وزمانٌ ، وكلاهما يكونُ خبراً عن الأشخاصِ ،
والمعاني (٣) . ويكونانِ للمبتدأ ؛ نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، ولسببه ؛ نحو :
« عَمْرُو عِنْدَكَ أَبُوهُ » .

(١) في الأصل : « المتكلم » .

(٢) لامرئ القيس ، وعجزه :

* بِضَافٍ فُوَيْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعَزَلِ *

وهو في ديوانه ٢٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٩٠ ، وشرح
القصائد التسع المشهورات لابن النحاس ١٧٤/٢ .

وفيها « ضليع إِذَا . . . » ولا شاهد فيها على ذلك .

وانظر الرواية الأخرى في شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٩١ .

(٣) يوافق ابن الطراوة ، ويوافقهما ابن مالك في جواز وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجشة
والجمهور على المنع ، وما جاء منه تأوله بعضهم وقيدته بحصول الفائدة . وقد رد ابن أبي
الربيع على ابن الطراوة . انظر نتائج الفكر ٤٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١ ،
والبسيط ٦٠٠/١ ، وما بعدها ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، والهمع ٢٣/٢ ،
(و) ابن الطراوة النحوي (٢٣٧) .

فحتى يكون فيه ظرفُ الزمانِ خبراً عن الشخصِ يقولُ القائلُ : « أيُّ زمانٍ نحن ؟ » و « أيُّ يومٍ نحن ؟ » ، و « أيُّ سنةٍ ؟ » ، وأيُّ شهرٍ ؟ ، وأيُّ ساعةٍ ؟ » ؛ فجوابه : « نحنُ زمانُ الصيفِ ، وزمانُ كذا ، وشهرُ كذا ، ويومُ كذا ، وغدوةٌ ، وعشيّةٌ » ، وما أشبه ذلك ، فقد وقعَ ظرفُ الزمانِ خبراً عن الأشخاصِ حينَ أفادَ ؛ فما أفادَ يجوزُ ، وإذا كانَ الكلامُ كاملاً من جميعِ جهاته .

والجارُّ والمجرورُ يكونُ معرًى ^(١) للمبتدأ ، ولسببه ؛ نحو : زيدٌ في الدارِ ، و « عمروٌ في الدارِ أبوه » .

والاسمُ المرفوعُ ينقسمُ أربعةَ أقسامٍ : جامدٌ . ومشتقٌ . ومُضمَّنٌ ^(٢) معناه . ومنزَّلٌ منزله .

فالجامدُ : « زيدٌ أخوك » ، و « عمروٌ أبو عبدِ الله » ، ولا ضميرَ فيه لأنّه الأوّلُ من غيرِ زيادةٍ معنى فعلٍ .

والمشتقُ : يكونُ للأوّلِ ؛ نحو : « زيدٌ قائمٌ » ، و « عمروٌ مضروبٌ » ، وفيه ضميرٌ لكونه مشتقاً ، لا لكونه خبراً ؛ لأنّ الجامدَ لا يحتاجُ إليه . ويكونُ لسببه ؛ نحو : « زيدٌ قائمٌ أبوه » ، و « عمروٌ سائرٌ إليه » ، و « عمروٌ معطٍ أخاهُ خالداً » . ولا بُدُّ في هذا القسمِ من ضميرٍ في آخرِ معمولاته لكونه للأوّلِ لفظاً ، ولغيره معنى . وهو لفظاً من قبيلِ الأسماءِ المفردةِ لتسلُّطِ العاملِ عليه من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ ، ولو كانَ من قبيلِ الجملِ - كما زعمَ بعضهم ^(٣) - لم يعملْ في لفظه عاملٌ ، وليسَ في الكلامِ إلّا جملةٌ أو مفردٌ .

(١) في الأصل « معرا » .

(٢) في الأصل : ومضمّر .

(٣) وهو أبو علي الفارسي . انظر الإيضاح ٩٠/١ حاشية رقم (٢٢) . وانظر ما سيأتي صفحة ٣٩٥ .

والمضمن^(١) معنى المشتق يكون للأول ولسببه أيضاً، نحو: «زَيْدٌ تَمِيمِيٌّ»، و «قَيْسِيٌّ أَبَوُهُ» و «هَؤُلَاءِ عَرَبٌ أَجْمَعُونَ»، و «أَعْرَابٌ آبَاؤُهُمْ»، و «القَاعُ عَرَفَجُ كُلُّهُ»، و «عَرَفَجٌ وَسَطُهُ». والعرفج: الخشن. ورفع فاعلاً لتضمنه معنى الاشتقاق. وكذلك أَكْد الضمير في «عربٍ» بـ «أجمعون»، وفي «عرفجٍ» بـ «كُلُّهُ».

والمنزّل منزَلَتَه^(٢) ينقسم أربعة أقسام: علماً^(٣)، جنساً، مصدرًا، صفة. فالعلم: «أَبُو يُوسُفَ أَبِي حَنِيفَةَ» و «زَيْدٌ زُهَيْرٌ»، و «عَبْدُ اللَّهِ حَاتِمٌ». والجنس: «زَيْدُ الْأَسَدِ»، والمصدر: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ»، و «غَمْرٌ»، و «صَوْمٌ»، و «فِطْرٌ»، و «زَوْرٌ».

وكل واحد من هذه يتأول فيه وجهان: أحدهما حذف مضاف، أي: «أَبُو يُوسُفَ مِثْلُ أَبِي حَنِيفَةَ»، و «زَيْدٌ مِثْلُ الْأَسَدِ»، و «مِثْلُ زُهَيْرٍ»، و «مِثْلُ حَاتِمٍ سَخَاءً»، و «مَا أَنْتَ إِلَّا ذُو سَيْرٍ»، و «ذُو صَوْمٍ»، و «ذُو فِطْرٍ»، و «ذُو زِيَارَةٍ». وكلها فيه ضمير للمعنى الذي تضمنه من المثلية.

والوجه الثاني: أن يكون الأول الثاني مبالغة، من غير اعتقاد حذف مضاف، أي يغني غناه، ويسد مسدّه، ولا يكون حتى يكون الفعل واقعاً منه كثيراً، فحيث يُخبر به عنه لكثرة وقوعه منه.

وأما الصفة فنحو: «نَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ»، أخبروا عن الليل والنهار، وهم يريدون الصائم والقائم فيهما، مبالغة حيث كثر ذلك من الخبر عنه.

(١) في الأصل: «المضمّر».

(٢) أي منزل منزلة المبتدأ.

(٣) هكذا في الأصل منصوب، وكذا ما بعده.

ويقع موقع الخبر أيضاً : الفاعل ، والجواب المجزوم ، والحال ، وواو «مع» فما تدخل عليه مرفوعاً ، فيفيد كل هذا ما يفيد الخبر . فالفاعل قولهم : « أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ ؟ » ، والمعنى : « أَقُومُ / أَخَوَاكَ ؟ » . والجواب [٣٧] المجزوم : « حَسْبُكَ (١) يَنِمُّ النَّاسُ » - والخطاب للمؤنث - أي : « اِكْتَفِ (٢) يَنِمُّ » ، الفعل دائماً أمر بالسكوت .

وأما خبر المبتدأ في الشرط فمجزوم اللفظ ، مرفوع الموضع ؛ نحو : مَنْ يَقُمْ « وَمَنْ يَخْرُجْ » . والحال « ضَرَبِي زَيْدًا قَاتِمًا » (٣) ، وهو من باب حذف الخبر وإبقاء بعضه ، وأين منه في هذا قوله عليه السلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ » (٤) ، فالجملَةُ حالٌ سَدَّتْ مسدَّ الخبر ؛ لأنَّ المعنى : « إِذْ هُوَ سَاجِدٌ » ، وبذلك قدرها سيبويه - رحمه الله - في قوله تعالى :

﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٥)

قال : « إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ » (٦) .

(١) نسب إلى أبي عمرو بن العلاء والجزمي أن الضمة في (حَسْبُكَ) ضمة بناء وهو اسم فعل . والجمهور على أن الضمة فيه ضمة إعراب ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : « حَسْبُكَ السكوت ينم الناس » .

ونسب إلى جماعة منهم الأخفش أنه مبتدأ لا خبر له ، والتقدير : « اِكْتَفِ » وهو اختيار ابن طاهر . انظر الارتشاف ٣٣/٢ ، والهمع ٤٤/٢ .

(٢) في الأصل : اِكْتَفِ .

(٣) هذه المسألة موضع خلاف بين النحويين وقد بسط القول فيها السيوطي . انظر الهمع ٤٤/٢ وما بعدها .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٨٢ .

(٥) آل عمران ١٥٤/٣ .

(٦) الكتاب ٩٠/١ .

وأما واو «مع» فقولهم: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» ^(١)، أي: «مع ضيعته»،
و «ما زلتُ وزيدًا حتَّى فعلَ» ^(٢)، وقد نصَّ عليه - رحمه الله - في بعض
أبواب الأحوال، وهو باب «فاه إلى في» ^(٣). ولا يُحتاج فيه إلى حذف خبر
لتمامه، وصحة معناه، فإن قدر «مقرونان» ^(٤) فليان المعنى ^(٥).
وجميع هذه الأخبار، العاملُ فيها المبتدأ ^(٦) - في قول سيبويه - عملٌ في
الظرف نصبًا، كما عملَ في المفردِ رفعًا. وليسَ عملُه النصبَ بأبعدَ من عمله
للرفع، ونصَّ على ذلك في عدَّة مواضع، وشبَّه عمله في الظرف بـ «عشرين
درهمًا»، ويقولهم: «أنتَ الرجلُ علمًا» ^(٧)، منها قوله في «باب ما ينتصبُ
من الأماكنِ والوقتِ» قال: «فصارَ هوَ خَلْفَكَ، وزيدٌ خَلْفَكَ بمنزلة ذلك،
والعاملُ في «خلفك» الذي هو موضعٌ له، والذي هو في موضع خبره، كما
أنتَ إذا قلتَ: عبدُ الله أخوكَ فالآخر قد رفعه الأولُ، وعملَ فيه، وبه استغنى
الكلام» ^(٨) وكرر ذلك في غير موضع.

(١) في الكتاب ٢٩٩/١.

(٢) في الكتاب ٢٩٨/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٩١/١.

(٤) انظر الكتاب ٣٠٠/١.

(٥) رد ابن مالك على ما ذهب إليه ابن خروف، وعلى ما أوَّل به كلام سيبويه - (وهو أنه قدر مقرونان لبيان

المعنى لا لبيان الإعراب) - بأنَّه يلزمه «أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر»

شرح التسهيل ٢٧٧/١، ونحو منه رد التنسي عليه في شرحه على التسهيل (مخطوط) ٩٤ أ.

وما ذهب إليه ابن خروف يؤول إلى مذهب الكوفيين بأن لا خبر محذوف لتمام الكلام وصحة المعنى.

انظر رأي الكوفيين في الارتشاف ٣٢/٢، والنسخ ٤٤/٢.

(٦) ذكر السيوطي رأي ابن خروف هذا في الهمع ٢١/٢، وانظر المسألة في الإنصاف (م) ٤٤/١.

(٧) الكتاب ٤٠٤/١.

(٨) الكتاب ٤٠٦/١.

وفائدة ذكر العامل هنا أنه لا يُضمَرُ شيءٌ لشدة بيان المعنى ، ونيابة الظرف في بابه، ثم فسّر المعنى بالفعل حين احتاج إلى بيانه، فقال: «استقرّ في الدار» ، وقد تمّ فلم يضاف العمل للفعل^(١) . وأبو الحسن الأخفش ، ومن تابعه ، علّقه باسم فاعلٍ من لفظ الاستقرار، أو الكون ، أو الثبوت^(٢) . والفارسيّ علّقه بالفعل ، واعتقده من قبيل الجملي ، ذكره في إيضاحه^(٣) . ولا فائدة للخلاف في هذا ، إذ العربُ تظهرُ ذلك على وجه التأكيد ، فتقولُ : «زيدٌ استقرّ في الدار» ، وثبتَ فيها ، ومستقرٌّ ، وثابتٌ » ومنه قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ (٤)

ولو قال : « رآه عنده » لكان المعنى واحداً^(٥) . والله أعلم .

والحال والصفة في هذا كالخبر^(٦) . والظاهر أن الخبر ليس كالصفة ؛ لكون الخبر أصله الاسم المفرد ، والصفة أصلها الفعل ؛ ولذلك يتجه وقوع الصفة موقعَ الموصوف ، والخبر ليس كذلك ، فالصفة تطلب الفعل . والحال كالصلة والصلة كالفعل ، والثلاثة محمولة على الفعل في المعنى ، والخبر ليس كذلك .

(١) انظر الكتاب ٨٧/٢ . ومذهب ابن خروف أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ . وتأول كلام سيبويه

عليه . انظر رد ابن مالك على ابن خروف ، وعلى الأوجه التي احتملها كلام سيبويه في شرح التسهيل

٣١٤/١ - ٣١٨ .

(٢) تابعه ابن مالك وأبو حيان . انظر شرح التسهيل ٣١٧/١ ، ٣١٨ ، والارتشاف ٥٤/٢ .

(٣) ٨٧/١ ، وانظر حاشية (٢٢) ص ٩١ منه .

(٤) النمل ٤٠/٢٧ .

(٥) رد ابن أبي الريع على من احتجّ بهذه الآية على ظهور المقدر ، بأن « مستقراً » هنا بمنزلة « جالس » ،

ولما الذي يحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواء . انظر البسيط ٥٤٩/١ . وانظر غاية الأمل

١٩٥/١ .

(٦) في الأصل : « الخبر » .

واختلفوا في عامل الخبر المرفوع أيضاً ، فمذهبُ سيبويه - رحمه الله - ما قدمتُ من المبتدأ وهو بمنزلة « لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » في إعمال « لَمْ » في « يَقُمْ » ، و« يَقُمْ » في الاسم . وكذلك الابتداء عاملٌ في المبتدأ ، والمبتدأ عاملٌ في الخبر ^(١) ؛ ووجهُ ذلك أَنَّ الابتداء لما كان سببَ رفعِ المبتدأ ، نُسِبَ الرفعُ إليه ، ولَمَّا كان المبتدأ سببَ رفعِ الخبرِ نُسِبَ العملُ إليه ، كما أَنَّ « لَمْ » سببُ جزمِ الفعلِ ، والفعلُ سببُ رفعِ الاسمِ . والرافعُ المتكلمُ على هذه الصفة .

ومنْ أعملَ الابتداءَ والمبتدأَ ^(٢) فقد جعله بمنزلة « إِنْ تَقُمْ أَقُمْ » ؛ جزمَ الفعلَ بـ « إِنْ » ، وجزمَ / الجوابَ « بِيَانٌ » والفعلَ معاً ؛ ووجهُ ذلك [٣٨] أَنَّهُ لَمَّا رَأَى الابتداءَ سببَ المبتدأ ، وهما جميعاً سببُ الخبرِ ، أضافَ العملَ إليهما ، كما كانَ حرفُ الشرطِ سببَ جزمِ الفعلِ الأوَّلِ ، و « إِنْ » والفعلُ سببُ جزمِ الفعلِ الثاني .

ومنْ أعملَ الابتداءَ في المبتدأ والخبرِ ^(٣) ، جعله بمنزلة الفعلِ الذي يعملُ في المرفوع وتابعه ؛ ووجهُ ذلك أَنَّهُ لَمَّا كانَ الابتداءُ سببَهما ، نُسِبَ العملُ له ، كما كانَ الفعلُ سببَ رفعِ الفاعلِ وتوابعه ، فأضيفَ العملُ له . وسببُ السببيةِ لهما أَنَّهُ لا يُوجدُ شيءٌ من ذلك إلا على تلك الصفة .

(١) انظر الكتاب ١٢٦/٢ ، وانظر رد ابن الأنباري في الإنصاف (٥م) ٤٧/١ ، ورد ابن عصفور في شرحه على الجمل ٣٥٧/١ .

(٢) وهو مذهب المبرد وابن السراج . انظر المقتضب ١٢٦/٤ ، والأصول ٥٨/١ وانظر رد ابن عصفور في شرحه على الجمل ٣٥٧/١ .

(٣) وهو مذهب جماعة من البصريين . انظر الإنصاف ٤٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٠/١ .

ومن أعمل المبتدأ^(١) في الخبر ، والخبر في المبتدأ^(٢) - وهو مذهب أبي زكريا
الفراء ، وبه قال ابن جني^(٣) - جعله بمنزلة « مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبَ » ، و « مَنْ تُكْرِمُ
أَكْرِمَ » ، و : ﴿ أَيَّامَاتٌ دَعَا فَلَهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(٤)

جزموا الفعل ، ونصبوا الاسم العامل فيه بالفعل المجزوم به ؛ ووجه ذلك
أنه لما رأى المبتدأ محتاجاً إلى الخبر ، والخبر محتاجاً إلى المبتدأ ، وأن كل واحد
سبب للآخر ، نسب العمل لهما ، كما كان الشرط سبب جزم الفعل ، والفعل
سبب نصب اسم الشرط الجازم .

ومن ذهب إلى الشبه بالفاعل - وهو أبو القاسم^(٥) - أراد أن رفعهما من باب
واحد ، من حيث احتاج كل واحد منهما إلى ما يحتاج إليه الآخر ، وهو تشبه
الأصل بالفرع .

وذهب بعض العقلاء من المتأخرين ؛ أن العامل في المبتدأ كونه مبدوءاً به ،
محتاجاً إلى خبر . وأن العامل في الخبر كونه خبراً محتاجاً إلى مبتدأ^(٦) .

(١) في الأصل : « الابتداء » . انظر الانصاف ٤٤/١ ، وانظر ما سيأتي بعد .

(٢) وهو مذهب الكوفيين واختاره أبو حيان والسيوطي . انظر الإنصاف ٤٤/١ ، ٤٩ ، وشرح الجمل لابن
عصفور ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١ ، والهمع ٩/٢ ، ودراسة في النحو الكوفي
٣٢٤ . ورد بأنه يؤدي إلى التدافع . انظر غاية الأمل ١٩٥/١ .

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، إمام في العربية ، صاحب الفارسي وأخذ عنه ، صنف الخصائص ، وسر
الصناعة ، وشرح تصريف الفارسي ، واحتسب في شواذ القراءات . مات سنة ٣٩٢ هـ . وقيل غير
ذلك . انظر ترجمته في الإنباه (٣٣٥/٢) ، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ، والبغية ١٣٢/٢ ، وانظر
مذهبه في اللمع ١٠٩ ، ١١٠ وفيه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ .

(٤) الإسراء ١٧/١١٠ .

(٥) انظر الجمل ٣٦ .

(٦) وهو الظاهر من كلام الجزولي على ما فسرهُ الشلويين ، قال : « ان الابتداء إنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو
الذي يطلب الخبر ، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ » شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٤٣/٢ .
وعلى هذا فلا أرى فرقاً بينه وبين مذهب سيبويه (انظر ما سبق ٣٩٦) وقريب منه مذهب ابن يعيش .
انظر المفصل ٨٥/١ . وذكر ابن بزيمة ما ذكره ابن خروف عن بعض العقلاء ، قال : « وهذا لا يعقل »
غاية الأمل ١٩٥/١ .

وكلُّها صحيحُ المعنى ، قريبٌ بعضُهُ من بعضٍ وإن اختلفت العبارةُ .

ويتقدَّم الخبرُ على المبتدأ ، إلا إذا كانَ فعلاً مفرداً فيه ضميرُهُ ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » فإنه لا يتقدَّم عليه^(١) . فإذا قيلَ : « قَامَ زَيْدٌ » كانَ فعلاً وفاعلاً باتفاقٍ . فمن زعمَ أَنَّهُ إذا تقدَّم يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ، ويحتجُّ لظهورِ الفاعلِ في التثنية والجمع ، في قولهم : « يقومانِ الزيدانِ » و « يقومونَ الزيدونَ »^(٢) ، و :

* يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ *^(٣) .

و « أَكلوني البراغيث »^(٤) ، و « يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ ... »^(٥) ؛ فوجهُ تخطئته ما يَقْطَعُ به قولُهُ ؛ وذلكَ أَنَّ الذي يَثْنَى ويجمعُ مع التقديمِ قليلٌ جداً ؛ وذلكَ أَنَّ العربَ لا تثنى ولا تجمعُ ، فإفراذه عند الجمهورِ دليلٌ قاطعٌ ، إذ ليسَ بخبرٍ مقدَّم .

(١) ومنع قوم التقديم مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الأفراد لأنه الأصل ، انظر المقتضب ١٢٨/٤ ، والإنصاف (٩ م) ٦٥/١ ، وأسرار العربية ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح المفصل ٩٢/١ ، وشرح الكافية ٢٥٨/١ ، والهمع ٣٣/٢ .

(٢) انظر هذا القول والرد عليه في إصلاح الخلل ٣٧ وما بعدها ، والهمع ٢٥٧/٢ .

(٣) في الأصل : « يعصرون » . وقد سبق تخريجه ص ٢٨٣ .

(٤) لغة تنسب إلى بلحارث بن كعب ، وطيء ، وأزد شنوءة . وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : « سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقته » مجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٣٤/٢ . وانظر الكتاب ٧٨/١ ، ٢٠٩/٣ ، والأصول ٧١/١ ، وسر الصناعة ٦٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٨٩/٣ . والذي نبه إلى نسبة هذه العبارة إلى الهذلي هو الدكتور محمود الطناحي - جزاه الله خيراً - في كتاب الشعر لفارسي ٤٧٣/٢ حاشية رقم (٤) .

(٥) صحيح البخاري : كتاب التوحيد / باب قوله تعالى : (تعرج الملائكة والروح إليه) . وسنن النسائي : كتاب الصلاة / باب فضل صلاة الجماعة ٢٤٠/١ . والموطأ : كتاب الصلاة / باب جامع الصلاة ١١٨ .

وقول أبي القاسم : (لأنَّ الفِعْلَ أَقْوَى مِنْهُ) (١) - يعني من الابتداء -
لاحجة فيه ؛ لأنَّ الفعلَ لو تقدَّم على ذلك لتقدَّم مشغولاً بفاعله ، فلا سبيل له
إلى المبتدأ .

كما يتقدَّم إذا رفع (٢) السبب ، نحو : « قَامَ غُلَامُهُ زَيْدٌ » ، وهو مشغول
بفاعله ، فيجوز : « قَائِمٌ زَيْدٌ » ، وفي القرآن :

﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعَ الْفَجْرُ ﴾ (٣)

و « قَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، و « أَبُوهُ قَائِمٌ زَيْدٌ » ، قال الفرزدق (٤) :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كُلِّبٌ تُصَاهِرُهُ (٥) .

أراد : « إلى ملكٍ أبوه ما أمُّه من محاربٍ » فإنَّه مبتدأ ، و « ما أمُّه من
محاربٍ » خبره ، و « ما » نفي . قدَّم الجملة وهي خبر الأب .

فإنَّ كان الخبر معرفةً ، أو منزلاً منزلة المشتق ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ » ،
و « زَيْدٌ الْقَائِمُ » ، و « أَبُو يَوْسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » (٦) ؛ لم يجز تقديمه للبس ، فإنَّ

(١) الجمل : ص ٣٧ .

(٢) في الأصل : وقع .

(٣) القدر ٥/٩٧ .

(٤) هو أبو فراس همام بن غالب التميمي ، من شعراء الطبقة الأولى الإسلامية . توفي سنة ١١٠ هـ . انظر
ترجمته في الشعر والشعراء ٤٧١ .

(٥) من قصيدة يمدح الوليد بن عبد الملك . وهو في ديوانه ٢٥٠/١ ، كتاب الشعر ١٠٩/١ ،
والخصائص ٣٩٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٤/١ ، والمغني ١٢٤/١ ، وشرح شواهد
اللسيوطي ٣٥٧/١ ، والهمع ٩١/٢ .

(٦) هذا المثل يجوز فيه تقديم الخبر لوجود قرينة معنوية وهي العلم بخبرية المقدم . انظر شرح التسهيل
٢٩٧/١ ، والمغني ٥٠٤/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٣٣/١ ، والهمع ٣٢٢/٢ ، وشرح الألفية
للأشموني ٣١٤/١ ، وأبو حنيفة ، هو أبو حنيفة النعمان ، إمام المذهب المشهور (ت ١٥٠ هـ) . =

تقدّم كان مبتدأ واختلف المعنى، لأنّ المجهول هو الذي تقع به الفائدة، وهو الخبر.

وضمير الأمر والشأن لا يتقدّم خبره، وكذلك ما دخله الشرط، أو الاستفهام من المبتدآت.

[٣٩] وقد يتقدّم الخبر ولا يجوز / تأخيرُه إذا دخله معنى الاستفهام ؛ نحو : « أَيْنَ زَيْدٌ ؟ » ، و « كَيْفَ عَمْرُو ؟ » . وكذلك إِنْ كَانَ فِي المبتدأ ضميرٌ يرجعُ إلى الخبر ؛ نحو : « عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا » . وكذلك لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ الخبرِ فيها إذا كانت مبتدأة .

ويُحذفُ المبتدأ تارةً ، والخبرُ أخرى ، لازماً ، وغير لازم ؛ فمن اللازم : النعوتُ المقطوعةُ على المدح والذم . والخبرُ بعدَ « لولا » . وبعدَ المبتدأ في القسم . وخبر « لَيْتَ شِعْرِي » .

ومن غير اللازم قوله تعالى :

﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ ^(٢)

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ محذوفَ الخبرِ ، ومحذوفَ المبتدأ ؛ فَإِنْ قُدِّرَتْ المبتدأ قلتَ : « أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ » ، وَإِنْ قُدِّرَتْ الخبرُ قلتَ : « صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ » ، وَلَا يُحذفُ واحدٌ منهما إِلَّا بِدَلِيلٍ .

= انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤٠٥/٥ .

وأبو يوسف ، هو يعقوب بن إبراهيم ؛ قاضي القضاة ، صاحب الإمام أبو جنيّة وتلميذه

(ت ١٨٢ هـ) . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ .

(١) سورة محمد - صلى الله عليه وسلم - ٢١/٤٧ .

(٢) يوسف ١٨/١٢ .

وقوله : (إلا إذا كان فعلاً)^(١) ، يريدُ : فعلاً فيه ضميرُ المبتدأ ، وبه مثلاً وقد تقدمَ بيانه^(٢) .

وقوله : (لا يجوزُ سيبويه غير ذلك)^(٣) ، قد ذكره سيبويه - رحمه الله - في بابِ الابتداءِ عن الخليل^(٤) . والذي منعه لم يمنعهُ^(٥) . والذي صرحَ بجوازه ، أبو الحسنِ الأخفش^(٦) ، إذا كانَ بعدَ الاستفهام ؛ كانَ الوجهُ أن يكونَ مبتدأ ، وما بعدهُ فاعلٌ به ؛ لقولهم : « أقائمُ أخواك؟ »^(٧) ، فلو كانَ خبراً مقدماً ، لكانَ مثني على وفقِ المبتدأ . وتجوزُ فيه التثنيةُ والجمعُ ، على قولٍ من قالَ : « أكلوني البراغيثُ » .
وقوله ، في ظروفِ الزمانِ : (لا تكونُ أخباراً عن الجُثثِ)^(٨) ، على هذا مضى جماعةُ النحويين ، وقد قدمتُ أن ذلكَ جائزٌ ، وأثبتُ بالأمثلةِ^(٩) ، وإنما أطلقوا القولَ بذلك ؛ لأنَّ الإفادةَ بها قليلةٌ في هذا الكلام .
والجُثَّةُ : شخصُ الإنسانِ غيرَ قائمٍ .

(١) الجمل ٣٧ .

(٢) انظر صفحة ٣٩٩ .

(٣) الجمل : ٣٧ . والعبارةُ بأكملها : (وإذا قلت : « قائمٌ زيدٌ » ، قلت في التثنية : « قائمان الزيدان » ، وفي الجمع : « قائمون الزيدون » ، ثبت قائماً وجمعتهُ ، لأنه خبر مقدم ، ولا يجوزُ سيبويه ذلك) .

(٤) انظر رأيَ الكتاب ١٢٧/٢ ، وحاشية رقم (٢) من الإيضاح العضدي ٨٢/١ .

(٥) أي الذي منعه الزجاجي لم يمنعه سيبويه - وهو جعل « قائم » في نحو : قائم زيد مبتدأ بل أجازهُ على قبح قال سيبويه : « فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيد وقام زيد قبح لأنه اسم » الكتاب ١٢٧/٢ . قال ابن مالك : « ومن زعم أن سيبويه لم يُجزِ جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاماً أو نفيّاً فقد قوّله ما لم يقل » شرح التسهيل ٢٧٣/١ .

(٦) انظر شرح المفصل ٧٩/٦ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١٩٢/١ ، والبسيط ٥٨٣/١ .

(٧) في الأصل : « أخوك » .

(٨) الجمل ٣٨ .

(٩) انظر ص ٣٩١ .

وقد يكون المبتدأ نكرةً ، والخبرُ معرفةً في قولهم : « مَنْ زَيْدٌ ؟ » ، و « كَمْ مَالُكَ » ، و « كَمْ جَرِيْبًا ^(١) أَرْضُكَ ؟ » ، و « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْهُ أَبَوُهُ » ، ف « مَنْ » ، و « كَمْ » ، و « مُذْ » ، و « خَيْرٌ » ، نكراتٌ ، وهي المبتدأ وما بعدها أخبارُها ، وهو قولُ سيبويه ^(٢) - رحمه الله - وهو القياسُ في جميعها .

واسمُ الفاعلِ إذا جرى على غيرِ مَنْ هو له ، وجب إبرازُ الضميرِ الفاعلِ في الصفة - في قولِ البصريين ^(٣) - نحو قولهم : « هُنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ » ، تنزَّلَ منزلةً : « هُنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ أُمُّهَا » ؛ لأنَّ الصفةَ خبرٌ عن زيدٍ ، والفعلُ لهنْدٍ ، والأُمُّ هي فاعلةٌ . ولو كانَ فعلاً لم يظهرْ ، فتقولُ : « هُنْدٌ زَيْدٌ تُضْرِبُهُ » ، لظهور الضميرِ الكائنِ في الفعلِ في التثنيةِ والجمعِ ، ولا يظهرُ في الصفةِ التي ذكرَ في هذا البابِ مَنْ رَفَعَ الفاعلَ باسمِ الفاعلِ مَنْ غيرِ اعتمادٍ ؛ نحو : « قائمٌ زَيْدٌ » ، وهذا مذهبُ أبي الحسنِ الأخفش ^(٤) . والصوابُ ، ألا يرفعَ إلا إذا اعتمد ، واعتمادهُ أن يكونَ صفةً ، أو حالاً ، أو خبراً ، أو بعدَ همزة الاستفهامِ ، أو ما النافية . والأخفش يرفعُ بالجارِّ والمجرورِ ^(٥) ، والفاعلُ بعدهُ في قولهم : « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، ويجيزُ الرفعَ بالابتداءِ ، فلا يلزمُه ما رُدَّ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمِ الضميرِ في قولهم : « فِي بَيْتِهِ زَيْدٌ » ، ولدخولِ « إِنَّ » عَلَيْهِ ، فتدبرُهُ .

(١) الجَرِيْبُ من الأرض : مقدارٌ معلومُ الذراع والمِسَاحَةِ ، ويقدر ب ٤١٦ . ١٣٦٦ متراً مربعاً . انظر

اللسان « جرب » ٢٦٠/١ ، والإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان (فهرست وحدات القياس ٨٩) .

(٢) انظر الكتاب ١٦٠/٢ .

(٣) انظر الإنصاف (٨م) ٥٧/١ .

(٤) انظر حاشية رقم (٢) من الإيضاح العضدي ٨٢/١ ، ونتائج الفكر ٤٢٥ ، والمراجع المذكورة في

حاشية (٦) ص ٤٠١ من هذا الشرح .

(٥) انظر مذهب الأخفش في حاشية (٢٢) من الإيضاح العضدي ٩٠/١ ، ٩١ ، والبسيط ٥٨٥/١ .

بَابُ اشْتَغَالِ

الْفِعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِضَمِيرِهِ (١)

هذا البابُ مغيّرٌ من بابِ الفاعلِ والمفعولِ به ؛ وهو أن يتقدّم فيه اسمٌ من فضلاتِ الفعلِ الذي بعده ؛ للاهتمامِ به والعناية ، فيشتغلُ الفعلُ عنه بضميره ، أو باسمِ خافضٍ لضميره ، ويصلحُ ذلكَ الفعلُ أن يكونَ / [٤٠] خبراً عنه ، أو يكونَ خبراً لمبتدأ في موضع خبره .

فالذي يشتغلُ بضميره : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » ، و « عَمْرُو مَرَرْتُ بِهِ » ، و « بَكْرٌ اشْتَرَيْتُ لَهُ ثَوْبًا » ، و « خَالِدٌ نَزَلْتُ عَلَيْهِ » ، و « عَبْدُ اللَّهِ كَاثَرْتُ عَلَيْهِ » ، وأصله : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، و « مَرَرْتُ بِعَمْرٍو » ، و « اشْتَرَيْتُ لِبَكْرٍ ثَوْبًا » ، و « نَزَلْتُ عَلَى خَالِدٍ » ، و « كَاثَرْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ » .
فما كان منصوباً قدّم وشغلَ الفعلُ عنه ، وما كان مجروراً حذفَ الجرُّ وقدّم .

فمن البابِ ما يكونُ فيه الرُّفْعُ والنَّصْبُ ، والرفْعُ أحسنُ ، وهو ما ذكرتُ لأمرين ؛ أحدهما : كونُ الكلامِ جملةً واحدةً .

والثاني : ألا يكونَ في الكلامِ إضمارٌ أحسنُ من الإظهارِ (٢) .

ومنه ما يكونُ فيه النَّصْبُ أحسنَ من الرُّفْعِ على حكمين ؛ أحدهما : طلبُ الموضعِ للفعلِ ، والثاني : اعتدالُ الكلامِ .

(١) الجمل ٣٩ . وهناك عدّة ردود واعتراضات على هذه التسمية لأن الفعل لا يشتغل بالضمير حتى يرتفع المفعول بالابتداء . والعذر لأبي القاسم أنه نظر في ذلك باعتبار الأصل . وانظر البسيط ٦١٥/٢ .

(٢) في الأصل : الإضمار .

ومنه ما يستويان فيه ، وهو على حكيمين . ومنه ما لا يجوز فيه إلا الرفع ؛ وهو نوعان (١) . وذكر النحويون هذا القسم في الباب وليس فيه شرائطه .

فمن رفع في القسم الأول الذي تقدم فيه الاسم من غير مراعاة لشيء قبله ، ولا له موضع يطلب الفعل وهو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » فعلى الابتداء ، وما بعده خبره ، والجملة واحدة . ومن نصب راعى كونه مفعولاً في المعنى لا غير ، ودل عليه بلفظ النصب ، وأضمر فعلاً لا يجوز إظهاره ، وصار الفعل الظاهر بدلاً منه .

ودليل النصب في هذا قولهم : « أَيُّهُمْ تَرَهُ يَأْتِكَ » (٢) - بالنصب - و « خَطِيئَةُ يَوْمٍ [لا] (٣) أَصِيدُ فِيهِ » ، فلم يتقدم شيء يعتمد عليه وهو بمنزلة : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، والكلام جملتان ؛ لأنه في نية : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » - وإن لم ينطق به - فإن أظهرته حذف الثاني فقلت : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ؛ فما تعدى إلى ضميره بنفسه تضرر له فعلاً من [لفظه] (٤) . وما تعدى إليه بالحرف تضرر له فعلاً من المعنى نحو : « جُزْتُ زَيْدًا » : مررت به ، أو « لَقِيتُ زَيْدًا » : مررت به ، و « كَسَوْتُ زَيْدًا » : اشتريت له ثوباً ، و « قَصَدْتُ زَيْدًا » ،

(١) الأول : أن يقع الاسم قبل أداة لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ نحو : زيدٌ أتضرره ؟ وعمرؤكم مرة أهنته ، وزيدٌ إن تكرمه يكرمك .

والثاني : أن يكون الضمير الذي شغل به الفعل في موضع رفع ، نحو : زيدٌ ذهبَ به ، وضربَ أبوه ، وانطلقَ به .

انظر شرح المفصل ٣٥/٢ ، وغاية الأمل ٢٠٧/١ ، وتقييد ابن لب ٤٢٧/٢ .

(٢) في الأصل : « يَأْتِيكَ » . من أمثلة سيبويه ٨٤/١ .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام ، وهو من أمثلة الكتاب ٨٤/١ ، وكتاب الشعر للفارسي ٩٤/١ ، والبسيط

٨٦٤/٢ . وفي اللسان « خطأ » ٦٨/١ : « ويقال : خطيئة يوم يمر بي أن لا أرى فيه فلاناً ، وخطيئة

ليلة تمر بي أن لا أرى فلاناً في النوم ، كقوله : طيل ليلة وطيل يوم » .

(٤) غير واضحة في الأصل .

أو « زُرْتُ زَيْدًا » ، : نزلتُ عليه ، و « أَكْرَمْتُ زَيْدًا » : كابرْتُ عليه .
وكذلك : « الْخَوَانُ ، أَكَلْتُ عَلَيْهِ اللَّحْمَ » ، أصله : « أَكَلْتُ اللَّحْمَ عَلَى
الْخَوَانِ » ، فلما قَدِّمْتُ ارتفعَ بالابتداء ، أو انتصبَ بفعلٍ مِنَ المعنى
تقديره : لا بستُ الخوانَ . ومنه : « زَيْدٌ جَلَسْتُ عِنْدَهُ » ، و « عمروٌ
دخلتُ دارَهُ » أصله : جَلَسْتُ (١) عندَ زيدٍ ، ودخلتُ دارَ عمرو . وتقديرُ
الفعلِ الناصبِ له : قصدتُ أو زرتُ زيدا : جلستُ عنده ، وآثرتُ عمرا :
دخلتُ دارَهُ ، أو زرتَهُ .

والذي يشتغل الفعلُ عنه باسمٍ خافضٍ لضميره : « زَيْدٌ أَكْرَمْتُ
أَخَاهُ » ، و « بَكَرْتُ أَهْنْتُ أَخَاهُ » ، و « عَمَرُوْا مَرَرْتُ بِأَيِّهِ » ، و « خَالِدٌ
اشْتَرَيْتُ لِأَخِيهِ ثَوْبًا » ، و « مُحَمَّدٌ جَلَسْتُ عِنْدَ أَبِيهِ » ، ونزلتُ على
أَخِيهِ ، وكابرْتُ على صَاحِبِهِ » ، وأصلُ هذا أيضا : « أَكْرَمْتُ أَخَا زَيْدٍ ،
[وأهنتُ أَخَا بكرٍ] (٢) ، ومررتُ بِأَيِّ (٣) عمرو ، واشتريتُ لِأَخِي خَالِدٍ
ثَوْبًا ، وجلستُ عندَ أَيِّ محمد ، ونزلتُ على أَخِي محمد ، وكابرْتُ
على صَاحِبِ محمد » ، فقدمَ الاسمَ على الفعلِ ، وخلفه ضميرُ يعودُ
عليه مخفوضٌ . فبعضُهم رفعَ الاسمَ المتقدمَ - وهو الوجه - وبعضُهم
نصبه على ما ذُكِرَ ، والنصبُ فيه على السَّعَةِ ؛ لأنَّ الفعلَ لَمْ يَقَعْ به ،
وإنَّما وقعَ بسببه ، وهو أضعفُ مِنَ النصبِ / في الأوَّلِ . والنصبُ في [٤١]
بعضِها أضعفُ مِنْ بعضٍ على حسبِ الإضمارِ وتفسيرِ الفعلِ باللفظِ أو
بالمعنى ؛ فما فُسِّرَ باللفظِ كانَ النَّصْبُ فيه أقوى مِنَ النَّصْبِ فيما فُسِّرَ

(١) في الأصل « دخلت » وما أثبت مناسب للمثال الذي مضى .

(٢) تكلمة يتم بها ترتيب الكلام .

(٣) في الأصل : « بأخي » وما أثبت أنسب للمثال الذي سبق .

بالمعنى ، فالنصبُ في : «زيدٌ ضربتهُ» أقوى من النَّصبِ في : «زيدٌ ضربتُ أخاهُ»
و «عمرًا مررت بأخيه» .

وتقديرُ الفعلِ في هذا النوعِ من المعنى وإن اتفقَ الفعلُ في بعضها ؛ نحو :
«أكرمتُ زيدًا : أكرمتُ أخاهُ ، وأهنتُ زيدًا : أهنتُ أخاهُ ؛ لأنَّ إهانةَ أخي زيدٍ
إهانةٌ لزيد ، ولا يستُ زيدًا : مررتُ بأخيه ، وأكرمتُ زيدًا : اشتريتُ لأخيه ثوبًا .
والملايسةُ صالحةٌ فيما لا يمكنُ فيه فعلٌ من اللَّفظِ ولا من المعنى .

وكلُّ ما تقدَّم يصلحُ أن يكونَ خبرًا عن الاسمِ المتقدِّم . والذي هو خبرٌ
للمبتدأ في موضعِ خبره : «عبدُ اللَّهِ أنتَ تضربهُ» ، و «زيدٌ أنتَ ترغبُ فيه» ،
و «عمرُّو أنتَ ضاربُه غداً» ، و «أنتَ مكرمٌ أخاهُ بعدَ غدٍ» ، و «أنتَ نازلٌ في
داره الساعةَ» ، وأصلُ هذا : «أنتَ تضربُ عبدَ اللَّهِ» ، و «أنتَ ترغبُ في
زيد» (١) ، و «أنتَ ضاربٌ زيدًا غداً» ، و «أنتَ مكرمٌ أخا (٢) زيدٍ غداً» ،
و «أنتَ نازلٌ في داره الساعةَ» ، تقدمتِ الأسماءُ وخلفها ضميرُها فرُفعتْ
ونُصبتْ على ما تقدَّم ، والرَّفْعُ الوجهُ لما ذكرنا .

فإن كان اسمُ الفاعلِ بمعنى المضيِّ لم يجز النَّصبُ في الأوَّل ؛ لأنَّه
بمنزلةِ «غلام» و «صاحب» لا يعملُ شيئًا ، ولا يفسرُ ما يعملُ ، وتقديرُ الناصبِ
في جميعها كالتقديرِ فيما تقدَّم .

والموضعُ الذي يكونُ فيه النَّصبُ أحسنُ من الرَّفعِ لطلبِ الموضعِ للفعلِ :
الأمرُ ، والنهيُ (٣) ، والعرضُ ، والتحضيضُ ، والدعاءُ ، وبعضُ الاستفهامِ ؛ نحو : «

(١) في الأصل (في عبد اللَّهِ) وما أثبت أنسب للمثال المذكور سابقًا .

(٢) في الأصل (أبا) وما أثبت أنسب للمثال المذكور سابقًا .

(٣) قسمهما ابن بابشاذ إلى أقسام . انظر شرحه على الجمل ٩٣/١ ، وانظر التبصرة ٣٣٤/١ وإصلاح

الخلل ١٣١ وما بعدها ، والهمع ١٥٤/٥ .

زَيْدًا اضْرِبْهُ» ، و «السَّارِقَ فاقْطَعْ يَدَهُ ، وكلَّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَأكْرِمْهُ» ، و «عَبْدَ اللَّهِ لَا تَشْتُمَهُ» ، و «زَيْدًا هَلَّا تُضْرِبَهُ» ، و «زَيْدًا يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ» ، و «أَزِيدًا ضَرَبْتَهُ ؟» (١) .

ومن الاستفهام ما يكون فيه الرفع أجود من النصب ، وهو الذي بالأسماء ؛ نحو : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ ؟ ؛ لأنَّ الموضع للابتداء كـ « زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ » . وكذلك إذا فصلت ما بين الاستفهام والاسم الذي يجوز فيه الرفع والنصب باسم آخر ؛ نحو « أَأَنْتَ (٢) زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟ » ، سبويه يضعف فيه النصب (٣) ، والأخفش يقدمه على الرفع (٣) ، والقول قول سبويه - رحمه الله - وليبانه موضع غير هذا .
وموضع آخر لا يجوز فيه النصب وهو إذا تقدّم الاسم وتأخّر الاستفهام ، وقد ذكرته بعد (٤) .

وإنما كان النصب فيما ذكرنا أحسن وأكثر لطلبها الفعل وبعدها من الابتداء ، وكل ما جاز فيما تقدّم يجوز فيها ، من اشتغال الفعل بضمير الأول ، وبضمير السبب ، وإن تعدّى الفعل بنفسه ، أو بحرف الجر ، وذلك قولهم : « زَيْدًا أكرّمه ، وأكرّم أخاه ، واشتر له ثوبًا ولأخيه ، وعمرًا أمرز بأخيه » .

وأما حروف العرض ، والتحضيض ، والدعاء إذا تقدّمت على الأسماء فلا يجوز فيما بعدها الابتداء ؛ فما انتصب بعدها فيإضمار فعل يفسره ما بعده ؛

(١) في الأصل : « أضربته » ولا معنى لتكرير الاستفهام .

(٢) في الأصل : « أنت » بألف واحدة .

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٠٤ ، ١٠٥ ، وإصلاح الخلل ١٢٩ ، ١٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٩ ،

وشرح الكافية ١/ ٤٥٩ ، والهمع ٥/ ١٥٥ .

(٤) انظر ص ٤١٠ .

نحو: «إن زيدا تضربه يضربك»^(١)، و «هلاً زيدا تضربه» وما ارتفع^(٢) فياضمار بفعل أيضاً على المفعول الذي لم يسم فاعله؛ نحو: «إن زيدا تكرمهُ / يُكرمك»، تقدير الأول: «إن تضرب زيدا تضربه يضربك»، [٤٢] وتقدير الثاني: «إن يُكرم زيد»^(٣) تكرمهُ يكرمك»، والنصب أجود وهو الكثير، ومنه قوله:

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته
فقام بفأس بين وصلتك جازراً^(٤)
يروى برفع «الابن وبلال» ونصبهما^(٥)، على تقدير: إذا بلغ ابن أبي موسى، وإذا بلغت ابن أبي موسى.

واتكل أبو القاسم في بيان هذا الفصل على المعلم؛ لأنه اختصر على عادته.

وأما النصب لاعتدال الكلام فهو بعد الجملة الفعلية، نحو: «ضربت زيدا وعمراً أكرمتُهُ، ومررتُ به وأخاه لقيتُهُ»، وكذلك: «قام زيدٌ، ومحمداً كرمته»^(٦) لما تقدم الفعل وكانت الجملة فعلية قبح

(١) في الأصل: «إن زيدا (إن) تضربه يضربك» بزيادة «إن» الثانية.

(٢) في الأصل: «وما انتصب» وانظر البسيط ٦٣٧/٢.

(٣) في الأصل: «إن تكرم زيدا». والصواب ما أثبت لأنه تقدير للمرفوع على المفعول الذي لم يسم فاعله..

(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٢٥٣، وانظر الكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٤/٢، والخصائص ٣٨٠/٢، والتبصرة ٣٣٣/١، والنكت للشتمري ٢١٧/١، وأما ابن الشجري ٤٩/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، ٩٦/٤، والمغني ٢٩٨/١، وشرح شواهده للسيوطي ٦٦٠/٢، والخزانة ٣٢/٣، ٣٧.

(٥) انظر الخزانة ٣٢/٣.

(٦) الأكثر: «محمداً أكرمته» - بالهمزة - وقد آثرت المحافظة على الرسم. ولا يمكن أن تكون «محمداً أكرمته» لأنه صرح بقبح الرفع إذا عطفت جملة اسمية على فعلية.

الرُّفْعُ بالابتداء في الجملة الثانية ؛ لحملِ جملة اسمية على فعلية ، فإذا انتصبَ كانت (١) الجملة فعلية فوافقت الأولى واعتدلَ الكلام ، والرفعُ مع ذلك جائزٌ .

وأما استواءُ الرفعِ والنصبِ فإن يتقدّمَ المبتدأ ، وخبرُه فعلٌ ؛ نحو : « زيدٌ ضربته » ، وقد صارت الجملة محتويةً على جملتين ؛ الأولى : اسمية ؛ وهي المبتدأ والخبرُ ، والثانية : فعلية ؛ وهو الخبرُ ، وتُسمى كبرى وصغرى ، فإن راعيتَ الكبرى وحملتَ عليها رفعتَ فقلت : « زيدٌ أكرمتُهُ ، وعمروُ ضربته » (٢) ، وإن حملتَ على الصغرى وراعتها نصبتَ فقلت : « زيدٌ ضربته ، وعمراً أكرمتُهُ » .

وجازَ حملُ الجملة الآخرة وليس فيها ضميرٌ يرجعُ إلى « زيدٍ » على « ضربته » وهو خبرٌ لزيدٍ ، كما جازَ « زيدٌ ضربته وعمراً » ؛ عطفتَ « عمراً » على الهاءِ في « ضربته » ، ولا يحلُّ محله ، وهو في الجملة أخرى ؛ لأنها تستقلُّ بنفسها ولمْ تدخلْ على الأولى في حكمها ، وإنما عادلتها بها ، والعطفُ على الجملة الكبرى (٣) . وجعلها ابنُ أبشاذٍ معطوفةً على جملة الخبرِ ، وقدرَ ضميراً (٤) ولا دليلَ عليه من لفظٍ ولا معنى . والرفعُ عند الفارسي أقوى من النصبِ فيحملُها على الكبرى (٥) . وما ذكرته الصَّوابُ ، وهو مرادُ سيبويه - رحمه الله - في بابهِ (٦) .

(١) في الأصل : « كان » .

(٢) الأولى : « زيدٌ ضربته ، وعمروُ أكرمتُهُ » لأنه بدأ بذلك .

(٣) انظر رأي ابن خروف هذا في تقييد ابن لب ٤٧٤/٢ . وردّه ابن عصفور في شرح الجمل ٣٦٨/١ .

(٤) انظر شرحه على الجمل ٩٥/١ .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٦٨/١ : « وهذا أسدُ المذاهب في هذه المسألة ، وهو الذي

يعضده كلام العرب » وانظر البسيط ٦٥٠/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٩١/١ . (باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل) .

وكذلك الرفعُ والنصبُ في النفي مستويان ؛ نحو : « ما زيداً ضربته »
و « ما زيدٌ ضربته » ، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويه^(١) ، لأنَّ الموضعَ لا يختصُّ
بالفعلِ دونَ الاسمِ .

وأما الذي لا يجوزُ فيه إلاَّ الرفعُ ؛ فأنَّ يتقدَّم اسمٌ ويتأخَّر فعلٌ يرفعُ ضميرَ
الأوَّل أو شيئاً من سببه مضافاً إلى ضميره أو يسندُ إلى مجرورٍ فيه ضميره ؛ نحو :
« زيدٌ قامَ » و « زيدٌ قامَ أبوه » و « عمرو انطلقَ به » ، وانطلقَ بأخيه » فكلُّ هذا
مرفوعٌ لفظاً أو نيةً ، فارتفع الأوَّل .

وكذلك إنَّ تقدَّم الاسمُ الذي يجوزُ نصبه في هذا الباب ، وحالُ بينه وبينَ
فعله الذي يُسندُ إليه ؛ ما لا يجوزُ أنْ يعملَ [ما] ^(٢) بعده فيما قبله ؛ لم يجرِ
النَّصبُ ؛ وذلك في الاستفهام ، والشرط ، و « كم » وأشباهاها من الموصولاتِ
والصفات ، و « ما » في النفي .

وأما « ليس » فمن حيثُ كانت فعلاً جازاً أنْ ينتصبَ قبلها^(٣) ويُفسَّرَ عاملاً
فيه « ليس » وما بعدها ؛ كأنه « نافيةٌ زيداً ؛ لستُ مثله » ؛ في قولٍ مَنْ قال :
لا يقدمُ خبره^(٤) ، وعليه يُحملُ قولُ سيبويه^(٥) - رحمه الله - .

(١) جاء في الكتاب ١/١٤٥ ، ١٤٦ : « وذلك قولك : ما زيداً ضربته ... ثم يقول : « وإن شئت
رفعت والرفع فيه أقوى ... انتهى . كما نسب إليه الرفع ابن عصفور وأبو حيان (انظر شرح الجمل
لابن عصفور ١/٣٦٩ ، والارتشاف ١٠٨/٣) . وما اختاره ابن خروف من التسوية بين الرفع والنصب
سببه إليه ابن الباذر . والجمهور يختارون النصب ، وإليه يذهب ابن مالك . انظر شرح التسهيل
١٤١/٢ ، والارتشاف ١٠٨/٣ .

(٢) إضافة ياتم بها الكلام .

(٣) أي الاسم .

(٤) وهم جمهور الكوفيين ، وبعض البصريين . انظر ما سيأتي صفحة ٤١٨ .

(٥) وهو : « ومثل ذلك أعبد الله كنت مثله ، لأن كنت فعلٌ والمثل مضاف إليه وهو منصوب . ومثله أزيداً
لست مثله ، لأنه فعل ، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيت أخاه . وهو قول الخليل » الكتاب ١/١٠٢ .
وانظر النكت ١/٢٣٢ .

وأما سائر حروف النفي فيجوزُ النَّصبُ مع التقديم كما يجوزُ مع التأخير ؛ نحو : « زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْهُ وَلَا أَضْرِبْهُ » / والتقديرُ مع « لا » [٤٣] ضعيفٌ .

والذي لا يجوزُ فيه النَّصبُ ؛ نحو : « زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ ؟ » ، و « زَيْدٌ كَمْ ضَرْبَةً ضَرْبَتْهُ ؟ » ، و « زَيْدٌ إِنْ تَكْرَمْتُهُ يَكْرُمَكَ » .

وذكره [الجزء١] (١) مع الأمرِ والنهي (٢) فاسدٌ ؛ لكونِ الاسمِ بعده في حالِ نصبِهِ ورفعِهِ لإضمارِ بفعلٍ . وقد بُيِّنَ (٣) .
وقوله :

(أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السُّلَاحَ وَلَا

أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذُّبَّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَ) (٤)

هما للرَّبيعِ بنِ ضُبَيْعِ الْفَزَارِيِّ (٥) ، وسيأتي خبرُهُ . والبيتُ الأوَّلُ كُلُّهُ فعليَّةٌ . و « وحدي » منصوبٌ على المصدرِ في موضعِ الحالِ ، تقديرُهُ :

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) انظر الجمل ٣٩ .

(٣) انظر ص ٤٠٧ .

(٤) الجمل ٤٠ . وهما في الكتاب ٩٠/١ ، والنوادر ، ٤٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٦ ، والمحتسب ٩٩/٢ ، والحلل ٣٧ ، والفصول والجمل ورقة ٧٦ ، والرد على النحاة ١٠٧ ، والخزانة ٣٨٤/٧ .

(٥) وهو شاعر جاهليٌّ ، وقيل من المخضرمين ، وهو من المعمرين . انظر ترجمته في الحلل ٣٧ ، والخزانة ٣٨٣/٧ . وسيأتي خبره صفحة ١٠٠١ من هذا الشرح .

منفرداً . وجوابُ الشرطِ الأولِ والثاني محذوفانِ لدلالةِ ما قبلَ عليهما .
و « الذئب » منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لتقدمِ الجملِ الفعلية . ويُروى : « أَنْ يَقْرَأَ »^(١)
- بفتحِ الهمزة ، والياءِ المفتوحة ، والقافِ المكسورة - من « الوقار » . والمعنى :
« أَنْ يَسْكُنَ » ف « أَنْ » مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ بدلٌ من « رأسِ البعيرِ » بدلُ
اشتمالٍ . و « البعيرُ » يقعُ للذكرِ والأنثى^(٢) تقولُ : « هذهِ بعيرٌ يا فتى » .

ولمَّا تعدَّى [« أعدَّ »]^(٣) إلى ضميرِ « الظالمين »^(٤) بحرفِ جرٍّ قدَّرَ لـ
« الظالمين »^(٥) فعلٌ متعدُّ بنفسه بالمعنى وهو : « يعذَّبُ » أو « عَذَّبَ » ، وهو قطعٌ
على مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ كافريناً . ومنه :

* وَتِيْمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِذْعَ نَخْلَةٍ *^(٦) .

تقديرُهُ : « هَدَمَ تيماء ، و خَرَّبَ تيماء » بمعنى : « لم يترك » لأنَّهُ تعدَّى
بالحرفِ لضميرِها .

(١) انظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ٧٧ .

(٢) في اللسان « بعير » ٧١/٤ : « البعير : الجملُ البازل ، وقيل : الجذْعُ ، وقد يكونُ للأنثى ، حكى عن
بعض العرب : شربت من لبنِ بعيري وصرعتني بعيري أي ناقتي » . وانظر أدب الكاتب ٣١٦ ، والبلغة
٧٤ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في الأصل : « الفاعلين » .

(٥) يشير إلى الآية التي أوردها الزجاجي في الجمل ٤٠ ، وهي قوله تعالى :

(يدخل من يشاء في رحمته ، والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) الإنسان : ٣١/٧٦ .

(٦) صدر بيت من معلقة امرئ القيس في وصف السيل ، وعجزه :

* وَلَا أَطْمَأْ إِلَّا مَشِيدًا بِجَنْدَلٍ *

وهو في ديوانه ٢٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ١٠٥ ، وشرح القصائد التسع لابن النحاس

. ١٩٦/١

واكتفى بالآية عن أن يقدم من المسائل ما يشبهها ، ورد مثل هذا عليه لامعنى له (١) .

ورد عليه أيضاً ابن بابشاذ الأمر وقسمه إلى ثلاثة أقسام ، فقال : الأمر ينقسم ثلاثة أقسام : قسم يختار فيه الرفع ، وهو كل أمر يراؤ به العموم ، كقوله تعالى :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً ﴾ (٢)
 ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ﴾ (٣)

فهذا القسم يختار فيه الرفع لما دخله من العموم والإبهام . وقسم يختار فيه النصب ، وهو كل أمر يراؤ به الخصوص ، نحو : « زيداً اضربه » . وقسم لا يجوز فيه إلا الرفع ؛ وهو كل أمر كان بأسماء الأفعال ؛ نحو : « زيداً دراكه » ؛ لأن هذا النوع لا يعمل فيه ما بعده (٤) . قلت : أما الأول ففاسد ؛ لأنك تقول : « كل رجل يأتيني فاضربه » ، و « كل من يأتيني فأكرمه » ، ولا خلاف بين الجماعة أن النصب فيه هو المختار ، وقد اجتمع فيه معنى الشرط والعموم والإبهام ، ونص سيبويه - رحمه الله - على أن النصب فيما ذكر أحسن من الرفع وأقوى (٥) .

(١) رده عليه ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ١٣٣ .

(٢) المائدة : ٣٨/٥ .

(٣) النساء : ١٦/٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٣/١ ، ٩٤ . وفي غاية الأمل ٢٠٣/١ : « وهذا الذي قاله مبني على

أنه لا يفسر إلا ما يعمل ، وهي قاعدة غير مسلمة » .

(٥) جاء في الكتاب في (باب الأمر والنهي ١٣٧/١ - ١٤٤) أنه يختار فيهما النصب ، ثم أورد الآيتين

السابقتين بقراءة النصب ، وقال : « وهو في العربية [أي النصب] على ما ذكرت لك من القوة .

ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع » ١٤٤/١ .

وذكر بعضهم أنه يختار الرفع . انظر البسيط ٥٧١/١ ، ٥٧٦ ، وتقييد ابن لب ٣٦١/٢ .

والرَّفْعُ فِي الآيَاتِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَإِضْمَارِ الْخَبَرِ . وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فَمَنْ أَعْمَلَهَا فِيمَا قَبْلَهَا أَجَازَ النَّصْبَ^(١) . وَهُوَ لَمْ يُجْزْ عَمَلَهَا فِيمَا قَبْلَهَا كَسَيِّوِيهِ^(٢) وَإِنَّمَا تَفْسَرُ عَامِلًا . وَقَدْ حَمَلَ عَلَيْهِ :

﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾^(٣)

- فِي أَحَدٍ وَجْهِهِ^(٤) - وَقَالُوا : « زَيْدٌ عَلَيْكَ » .

وَقَدْ حَمَلُوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ :

* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُونَكَا *^(٥) .

- فِي أَحَدٍ وَجْهِهِ^(٦) - ، فـ « دَلُّوِي » مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يَفْسَرُهُ « دُونَكَا » وَتَقْدِيرُهُ : دُونَكَا دَلُّوِي دُونَكَا ، فَقَدْ تَعَدَّى لِمُضْمِرِ « الدَّلُو » ، وَنُصِبَ « الدَّلُو » مُتَقَدِّمًا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ . وَالنَّهْيُ عِنْدَهُ كَالْأَمْرِ فِيمَا ذَكَرَ^(٧) .

(١) وهو الكسائي وجماعة من الكوفيين . انظر الانصاف (٢٧م) ٢٢٨/١ ، والارتشاف ١٠٤/٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٠٦٣/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٩٤/١ .

(٣) النساء ٢٤/٤ .

(٤) الأول نصب (كتاب) على أنه مفعول مطلق ، والثاني : نصبه على أنه مفعول به .

ويجوز فيه الرفع . انظر الكتاب ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، ومعاني القرآن للقراء ٢٦٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٥/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٠٦٣/٣ .

(٥) لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم . ونسب لجارية من مازن . وهو في معاني القرآن للقراء ٢٦٠/١ ، والإنصاف ٢٢٨/١ ، وشرح المفصل ١١٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٠٦٣/٣ ، والمغني ٦٧٤/٢ ، والخزانة ٢٠٠/٦ .

(٦) أحدهما : ما ذكر . والآخر : على أن (دَلُّوِي) مفعول به مقدم لدونك . ويجوز فيه الرفع على الابتداء . وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله .

(٧) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٤/١ .

بَابُ « كَان » وَأَخْوَاتِهَا (١)

لا معنى لتسمية هذه الأفعال حروفاً ، إذ هي أفعالٌ حقيقيةٌ ، فأحكامُها أحكامُ الأفعالِ في كُلِّ شيءٍ / إلاَّ أنَّها لا تُؤكِّدُ في مصادرها ؛ [٤٤] لأنَّها لا فائدةَ في ذلك ، وهي مأخوذةٌ من أحداثِها ، بدليلِ أنَّ أخواتها تُستعملُ استعمالَها في الرفعِ والنصبِ بها ؛ تقولُ : « أعجَبَنِي كَوْنُ زَيْدٍ عَالِماً ، وَ[كَوْنُ] (٢) الْخَالِقِ يَخْلُقُ مُسْتَحِيلًا » ، إلاَّ « لَيْسَ » فَإِنَّهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ ، لا يُستعملُ منها غيرُ لفظِها ، لكونِها مجردةٌ لِلنفيِ ، كـ « ما » ، شُبِّهَتْ بها ، فَإِنْ كَانَ أَطْلَقَ عَلَيْهَا حروفاً كما يُطْلَقُ سيبويه - رحمهُ الله - على كُلِّ كلمةٍ حرفاً ، فذلكَ جائزٌ لغةً لا اصطلاحاً .

وهذه الأفعالُ مِنْ نواسخِ الابتداءِ والخبرِ ، وليستَ محصورةٌ ، وجمعَ النحويونَ منها ثلاثةَ عشرَ فعلاً (٣) [سوى] (٤) أفعالِ المقاربةِ [...] (٥) . ومنها قولُهم : « مَا جَاءَتْ حَاجَّتُكَ ؟ » (٦) ، أي : ما صارت ؟ ، و « ما » استفهامٌ في موضعِ نصبٍ على خبرِ « جاءَتْ » . وبعضُهم

(١) الجمل ٤١ . وفيه : « باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار » وقد تعقب النحاة الزجاجي في هذه التسمية . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٦/١ ، وإصلاح الخلل ١٣٤ ، وغاية الأمل ٢٠٩/١ ، والبسيط ٦٦١/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣١١/٢ ، وتقييد ابن لب ٤٩٢/٢ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر الإيضاح للفارسي ١٣٤/١ ، واللمع ٨٥ ، وشرح اللمحة البدرية ١٧/٢ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) وهو من أقوال العرب ، وأوَّل من تكلم به الخوارج لابن عباس - رضي الله عنه - حين أرسله علي - رضي الله عنه إليهم ، انظر شرح المفصل ٩١/٧ ، والهمع ٧٠/١ . وقد رواه سيبويه بالرفع عن يونس عن رؤية . انظر الكتاب ٥١/١ . وانظر البسيط ٦٦٨/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣١٢/٢ ، والهمع ٧٠/٢ .

ينصبُ « الحاجة » ويؤنثُ على المعنى؛ لأنَّ « ما » هي « الحاجة » ، وهي مبتدأة ، و « حاجتك » خبرٌ « جاءت » .

وقالوا : « شَحَذَ شَفَرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ »^(١) بمعنى « صارت » ، ولا يتعديان هذا الموضعَ فلا يكونُ « جاء » و « قعد » ك « كان » في كلِّ موضع . وأما « عاد » ، و « غدا » ، و « راح » فلا تُستعملُ استعمالَ « كان » ، وإنَّ انتصبَ ما بعدها فعلى الحال^(٢) ، وتُعديها بحرف جر - نحو : « عادَ إلى كذا » ، و « عادَ إليه » ، و « راحَ إلى المسجد » - يدلُّ على ذلك .

وأما « آض » فلا سبيلَ إلى النصبِ بعدها^(٣) ، وإنما يقالُ : « آضَ إلى كذا » أي : رجعَ إليه^(٤) .

ونقصَ أبو القاسمِ مِنَ الثلاثةَ عشرَ « دام »^(٥) ، و « ما » فيها مصدريةٌ موصولةٌ ، تفتقرُ إلى كلامٍ تتعلقُ به ، ولا تكونُ إلَّا للحالِ نحو ما تقدَّم ، أي « يدوم » ، ولا يتقدَّم خبرُها عليها ؛ لأنَّها في الصلة .

(١) حكاه ابن الأعرابي كما في التهذيب ٢٠١/١ ، واللسان « قعد » ٣٦٣/٣ . وانظر شرح المفصل ٩١/٧ ، والبسيط ٦٦٩/٢ ، والهمع ٧٠/٢ .

(٢) وهو مذهب الجمهور ، وألحقها بأفعال هذا الباب جماعة منهم الزمخشري ، والجزولي ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع . انظر شرح المفصل ٩٠/٧ ، والمقدمة الجزولية ١٠٤ ، وغاية الأمل ٢١٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٦٨/٢ ، والارتشاف ٧٢/٢ ، ٧٣ ، والهمع ٧٠/٢ .

(٣) أجازَه ابن مالك وغيره من النحويين . انظر شرح المفصل ٩٠/٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٨/١ ، والهمع ٦٨/٢ .

(٤) في اللسان (« أبيض » ١١٦/٧) عن الليث : « الأبيضُ : صبرورةُ الشيء شيئاً غيره . وآض كذا أي صار . يقالُ : آض سوادُ شعره بياضاً » .

(٥) ذكر محقق الجمل أنها ساقطة من النسخة (م) (المطبوعة السابقة) انظر الجمل ٤١ . وأثبتها أكثرُ شراح الجمل . انظر لإصلاح الخلل ١٣٨ ، وشرح ابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٧٣/٢ .

ومعاني هذه الأفعال مختلفة . وليست « كان » و « يكون » لمجرد الزمان (١)
 بدليل قولهم : « زَيْدٌ كَانَ أَخَاكَ » ولا دلالة فيها على زمان ؛ وكذلك « كَوْنُ زَيْدٍ
 أَخَاكَ أَوْ مُنْطَلِقًا » جنس لا دلالة فيه على زمان أيضاً . وتقع للدوام بلفظ
 الماضي ، نحو :

﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٢).

وقد يدخلها معنى « صار » في نحو قولهم :

* * * * * كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا * (٣)

وكل ما كان مبتدأ ، يكون اسم هذه الأفعال ، وكذلك كل ما كان خبراً
 له مما يدخله الصدق والكذب يكون خبرها ما لم يمنع منه مانع من استفهام أو
 غيره .

(١) أي أنها قد تدل على الحدث . ويوافقه أبو عبد الله بن أبي غالب ، وابن عصفور . ومنع دلالتها على
 الحدث جماعة منهم المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن بابشاذ ، والجرجاني ، وابن
 برهان ، وابن أبي الربيع .

وقد عرض ابن لب كلا المذهبين واحتجاج كل منهما بالتفصيل . انظر تقييده على الجمل ٥٧٥/٢ -
 ٥٨١ . وانظر المقتضب ٩٧/٣ ، والأصول ٨٢/١ ، والإيضاح ١٣٤/١ ، ١٣٥ ، وشرح الجمل لابن
 بابشاذ ١٠٥/١ ، والمقتصد ٣٩٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ ، والبسيط ٦٦٤/٢ ،
 والهمع ٧٤/٢ .

(٢) النساء ٩٦/٤ ، ١٠٠ ، ١٥٢ . والفرقان ٧٠/٢٥ ، والأحزاب ٥/٣٣ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ .

(٣) في الأصل * كانت لي فيها فراخاً يبوضها *
 وسيأتي على الصواب صفحة ٤٣٨ .

وهو عجز بيت لابن أحمر الباهلي ، وتام البيت :

« بتهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد »

ونسبه ابن يعيش (١٠٢/٧) لابن كنزة ، ونسبه البغدادي في الخزانة (٢٠٥/٩) لابن أحمر ، وهو في
 ديوانه ١١٩ ، والتكملة ١٥٨ ، وأسرار العربية ١٣٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٨٩/٢ ، وشرح
 المفصل ١٠٢/٧ ، وشرح الكافية ١٨٩/٤ .

ويتقدم الخبر تارةً على اسمها وعليها أخرى ما لم يمنع من ذلك مانعٌ كما منع في الابتداء^(١).

ومنع الفراء، وغيره من تقديم خبر ما في أوله حرف نفي^(٢) مما هو ثابت، وهو «ما زال» و«ما برح» و«ما انفك»، و«ما فتية» - بالكسر في التاء والفتح - وأجاز ذلك الأخفش^(٣)، لكون الكلام موجباً - وهو الصواب - .

وإذا كان الخبر استفهاماً أو شرطاً لزم التقديم.

وفي خبر «ليس» خلاف^(٤)، والذي يتأول عليه قول سيبويه - رحمه الله - أنه لا يتقدم لعدم تصرفها وشبهها بالحرف، ولا دليل في إجازته «أزیداً»^(٥)

(١) أجاز البصريون تقدم خبرها على اسمها، ومنعه الكوفيون مطلقاً أما تقدم أخبارها عليها ففيه تفصيل .

انظر الإنصاف (م ٩) ٦٩/١ ، وتقييد ابن لب ٥٤٣/٢ وما بعدها ، والهمع ٨٧/٢ وما بعدها .

(٢) موافقاً للبصريين . وأجازه الأخفش - كما ذكر ابن خروف - وابن كيسان ، وكثير من الكوفيين ،

ووافقهم ابن خروف . انظر الإنصاف ١٥٥/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٧ ، والبسيط ٦٧٤/٢ ، وتقييد

ابن لب ٥٥١/٢ ، والهمع ٨٨/٢ ، وابن كيسان النحوي (للدكتور محمد البنا) ١٨١ وما بعدها .

(٣) انظر هامش رقم (٢) السابق في هذه الصفحة .

(٤) أجاز تقديم خبر ليس عليها الأخفش - كما في الحلبيات - والفراء ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن

برهان ، والزمخشري ، وابن عصفور . ومنعه المبرد - كما في الحلبيات ، والإنصاف ، والبسيط - وابن

السراج ، والجرجاني ، وأبو البركات الأنباري ، وابن مالك . ونسب الجواز للبصريين ، والمنع للكوفيين -

وفيه نظر - واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب إليه المنع ، كما نسب إليه الجواز . ونسب السيوطي

المنع للفارسي ، والمشهور عنه الجواز - كما في الإيضاح ، والحلبيات .

انظر الأصول ٨٩/١ ، ٩٠ ، والإيضاح ١٣٨/١ ، والحلبيات ٢٨٠ ، والمقتصد ٤٠٨/١ ، والإنصاف

(م ١٨) ١٦٠/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، وشرح الكافية ٢٠٤/٤ ،

والبسيط ٦٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ ، وتقييد ابن لب ٥٥١/٢ وما بعدها ، والهمع

٨٨/٢ .

(٥) في الأصل : «ان زيداً» .

لَسْتُ مِثْلَهُ»^(١)؛ لَأنَّه يفسرُ ما لا يعملُ فيه ^(٢)؛ نحو: «زَيْدًا عَلَيْكَ»،
و «زَيْدًا ضَرْبًا»؛ ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٣). وبابُها
النفي لما في الحال . وقد تكونُ آخرة ^(٤).

وقوله : (وَاَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ ، فَإِنَّهُ
يَكُونُ خَبْرَ هَذِهِ الْخُرُوفِ ، مِنْ فِعْلٍ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ ، وَظَرْفٍ
وَجُمْلَةٍ) (٥).

فيه تسامحٌ من وجهين ؛ أحدهما : أَنَّهُ لَمْ يَسْمِ الْفِعْلَ وَمَا اتَّصَلَ / [٤٥]
به جملةً ، كما سَمِيَ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ ، وَقَدْ سَمَّاهُ جُمْلَةً فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ،
وَالْجُمْلُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ : الْفِعْلُ وَمَعْمُولَاتُهُ ، وَالْمَبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَأَمَّا الظُّرُوفُ وَالْمَجْرُورَاتُ فَلَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلِ وَإِنْ
عَمِلَتْ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ^(٦) مَبْنِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهَا ، مُفْتَقِرَةٌ إِلَى عَامِلٍ فِيهَا ، وَلَيْسَ
فِيهِ تَعْقِيبٌ عَلَيْهِ^(٧).

(١) انظر الكتاب ١٠٢/١ . وانظر غاية الأمل ٢١٨/١ .

(٢) ذكر ابن بركة (في غاية الأمل ٢١٨/١) أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ زَعَمُوا أَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ [أي سيبويه] أَنَّ
يفسر ما لا يعمل . وذكر الأمثلة التي في النص ، قال : « وهذه كلها مواضع اختلاف
واضطراب ، فلا تقوم بها حجة ، لاحتمال أن يكون المجرور فيها بياناً لا موضع له من
الإعراب ، أو معمولاً للعامل الظاهر ، أو لعامل يفسره الظاهر ، والله أعلم » .

(٣) يوسف ٢٠/١٢ .

(٤) هكذا في الأصل ولم يتبين لي وجهه .

(٥) الجمل ٤٢ . وفيه : « ... من فعل وما اتصل به من فاعل ومفعول ... » .

(٦) كذا في الأصل . والمشهور : « أسماء » .

(٧) انظر إصلاح الخلل ١٤٥ . فقد تعقبه بنحو ما ذكر ابن خروف في الوجهين .

والوجه الثاني : أن كل ما كان خبرَ المبتدأ يكون خبرَ هذه الحروف ، فأطلق القولَ وينقصه : « إلا ما منع منه مانعٌ من جهة المعنى » ، كالاستفهام ، والأمر ، والنهي^(١) ونحوها بما يُفسدُ المعنى . ولم يجهله ، ولكنه اتكل فيه على بيان المُطَرِّق^(٢) ، ولم يقصد الاستيعابَ فيلزم ذلك .

وإذا قلتَ : « كان في الدار زيدٌ قائماً »^(٣) جازَ فيه وجهان ، أحدهما : أن يكونَ المجرورُ الخبرَ ، و « قائماً » حالٌ من « زيد » ، والعاملُ « كان » ، أو من المضمر في الخبرِ ، أعني الجارَ والمجرورَ ، وعلى مذهبِ النحويين فالعاملُ الاستقرارُ ، ويجوزُ تقديمُه على « زيد » ، ولا يجوزُ تقديمُه على المجرورِ ؛ لأنَّ الحالَ لا يتقدمُ على العاملِ إذا كانَ معنًى ، وإذا كانَ من « زيد » والعاملُ « كان » تقدمتْ وتأخرتْ .

والوجه الثاني : أن يكونَ الخبرُ « قائماً » والمجرورُ متعلقٌ به ، فالأحسنُ تأخيرُه عن الخبرِ ، لكونه لمعنى .

وفيه وجهٌ ثالثٌ وهو أن يكونَا خبرينِ^(٤) لـ « كان » كما كانا خبرينِ للمبتدأ - وهو الصوابُ - .

وإذا قلتَ : « كان زيدٌ قائماً أبوه » كانَ النصبُ أحسنَ من الرفعِ ؛ لأنَّ « كان » تطلبُه بتقدمِها . ويجوزُ رفعُه على وجهين ؛ أحدهما : الرفعُ على خبرِ

(١) انظر النصَّ مع بعض التغيير في غاية الأمل ٢١٨/١ .

(٢) المُطَرِّق : المُعْبَد : وهو المدرِّس والأستاذ .

(٣) الجمل ٤٣ .

(٤) أي « في الدار » ، و « قائماً » في المثال السابق . وأجاز ذلك الخليل - كما في شرح ابن بابشاذ -

وابن جني ومنعه ابن درستويه - كما في إصلاح الخلل ١٤٩ ، وغاية الأمل ٢٢٠/١ . وانظر الخصائص

١٥٨/٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١ ، ٩٩ ، والبسيط ٦٨٩/٢ .

«الأب» ، ويثنى ويُجمع كما ذكرَ . الثاني : على الابتداء ، و «الأب» فاعلٌ به ، ويسدُّ مسدَّ الخبرِ ، والجملةُ خبرٌ «كان» - على مذهبِ الأخفش - (١) ولا يثنى ولا يُجمعُ لأنَّه كالفعلِ المقدمِ على فاعلِهِ ، إلّا في قولٍ مَنْ قال : «أكلوني البراغيث» ، ومن الدليل على تركِ تثنيته وجمعه قولهم : «أقائم أخواك ؟» ، وقوله :

(فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هُلْكًا وَاحِدًا)

وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدُمَا (٢)

البيتُ لعبدَةِ بنِ الطبيبِ ، واسمُ الطبيبِ : عبدَةُ (٣) بنُ عمرو . و «عبدَةُ» ساكنُ الباءِ . وليسَ في الأسماءِ «عبدَةُ» بتحريكِ الباءِ إلّا «علقمةُ بنُ عبدَةَ» (٤) . وابنُ الطبيبِ مخضرمٌ لحقَ الجاهليَّةَ والإسلامَ فأسلمَ (٥) . والبيتُ من قطعةٍ

(١) مذهبه هو عمل اسم الفاعل غير معتمد . انظر شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١ ، شرح اللمحة البدرية ٩٠/٢ .

(٢) الجمل ٤٤ . وهو في ديوانه ٨٨ ، والكتاب ١٥٦/١ ، والأصول ٥١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٧٥/١ ، والخلل ٤٣ ، والفصول والجمل ٧٨ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٩ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، ٥٥/٨ ، والبسيط ٦٩٨/٢ ، والخزانة ٢٠٤/٥ .

(٣) كذا في الأصل . والصواب : اسمه يزيد بن عمرو بن وعله بن أنس بن عبد الله . انظر الفصول والجمل ٧٨ ، والأغاني ١٦٣/١٨ ، والإصابة ١١٢/٥ ، وحاشية المفضليات صفحة ١٣٤ .

(٤) هو علقمة بن عبدَةَ بن ناشرة بن قيس ، من بني تميم ، يلقب بالفحل . وهو شاعر جاهلي ، معاصر لامرئ القيس . انظر طبقات الشعراء ١٣٩/١ ، والشعر والشعراء ٢١٨/١ ، والخزانة ٢٨٢/٣ .

(٥) هو عبدَةُ بن يزيد (الطبيب) بن عمرو ، من تميم : شاعر ، فحل ، شجاع ، من لصوص الرياب . انظر الشعر والشعراء ٧٢٧/٢ ، والأغاني ١٦٣/١٨ ، والإصابة ١١٢/٥ ، وحاشية المفضليات صفحة ١٣٤ .

يَرِثِي بِهَا قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ الْمِنْقَرِيَّ^(١) . وَفَدَّ قَيْسُ^(٢) عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَقَالَ فِيهِ : « هَذَا سَيِّدُ أَهْلِ الْوَبْرِ » ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْمَالِ^(٣) .

وَحَكَى صَاحِبُ الْأَغَانِي^(٤) أَنَّ عَبْدَةَ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَيْسٍ لِحَاءٌ^(٥) فَهَجَرَهُ قَيْسٌ ، ثُمَّ تَحَمَّلَ عَبْدَةُ دِمَاءً فِي قَوْمِهِ فَخَرَجَ إِلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ يَسْأَلُ مَا يَحْمِلُ ، فَجَمَعَ إِبِلًا ، فَسَأَلَ قَيْسٌ عَنْ شَأْنِهِ فَأَخْبَرَ ، فَسَاقَ إِلَيْهِ الدِّيَةَ كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ وَقَالَ : « قُولُوا لَهُ : يَنْتَفِعُ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ ، وَيُدْفَعُ هَذِهِ بِمَا تَحَمَّلَ » ، فَقَالَ عَبْدَةُ : « لَوْلَا أَنْ يَكُونَ صُلْحِي إِيَّاهُ بِعَقَبِ هَذَا الْفَعْلِ [عَارًا]^(٦) عَلَيَّ لَصَالِحَتُهُ ، وَلَكِنِّي أَعُودُ فَأُصَالِحُهُ » ، وَمَضَى بِالْإِبِلِ ، ثُمَّ عَادَ فَوَجَدَهُ مَيِّتًا ، فَوَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ^(٧) فَقَالَ :

عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ وَرَحْمَتُهُ مَا شَاءَ أَنْ يَتَرَحَّمَا^(٨)

الْأَيَّاتِ الَّتِي فِيهَا :

* فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ^(٩) *

(١) هُوَ قَيْسُ بْنُ عَاصِمِ بْنِ سَنَانَ الْمِنْقَرِيِّ السَّعْدِيِّ التَّمِيمِيِّ ، مِنْ أَمْرَاءِ الْعَرَبِ وَسَادَاتِهِمْ . كَانَ حَكِيمًا ،

عَاقِلًا ، شَجَاعًا ، شَاعِرًا . انْظُرِ الْأَغَانِي ١٢/١٤٣ ، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ١/١٨٣ ، وَالْإِصَابَةُ ٥/٤٨٣ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « ابْنُ قَيْسٍ » .

(٣) انْظُرِ الْأَغَانِي ١٢/١٤٥ ، وَالْفُصُولُ وَالْجُمَلُ ٧٨ ، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ١/١٨٣ ، وَالْإِصَابَةُ ٥/٤٨٣ .

(٤) هُوَ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ ، عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ، مِنْ أُمَمَةِ الْأَدَبِ . مِنْ أَشْهُرِ مُؤَلِّفَاتِهِ كِتَابُ الْأَغَانِي . تُوُفِيَ

سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ . انْظُرِ أَنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٢/٢٥١ ، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٣/٣٠٧ .

(٥) اللَّحَاءُ : الشَّتْمُ وَالْمَنَازَعَةُ . انْظُرِ اللَّسَانَ « لَحَا » ١٥/٢٤٢ .

(٦) إِضَافَةٌ يُلْتَمَسُ بِهَا الْكَلَامُ . وَانْظُرِ الْفُصُولُ وَالْجُمَلُ ٧٩ ، وَالْخَزَانَةُ ١٢/١٤٨ .

(٧) انْظُرِ الْقِصَّةَ فِي الْأَغَانِي ١٢/١٤٨ ، وَالْفُصُولُ وَالْجُمَلُ ٧٨ ، ٧٩ .

(٨) الْبَيْتُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ٢/٧٢٨ ، وَالْأَغَانِي ١٢/١٤٨ ، وَالْخُلَلُ ٤٤ ، وَالْفُصُولُ وَالْجُمَلُ ٧٩ ،

وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ١/١٨٣ .

(٩) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص ٤٢١ .

والهَلْكَ : الموتُ ، يُقالُ : هَلَكَ يَهْلِكُ هُلُكًا وَهَلَاكًا ، ومعنى البيتِ كمعنى بيتِ امرئِ القيسِ :

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسًا (١)

وقالت امرأة من العرب :

وَلَكِنَّ الرِّزْيَةَ فَقَدْ حُرَّ يَمُوتُ بِمَوْتِهِ / بَشَرٌ كَثِيرٌ (٢) [٤٦]

[يقول : إنه كان عزًا للعشيرة ، ومأوىً للأضياف والمساكين ؛ فكأنهم هلكوا بهلاكه ، وضرب بهدم البنيان مثلاً لذلك . وشاهده : (٣) رفع « هلك واحد » ونصبه ؛ فمن نصب أبدل « هلكه » من « قيس » بدل اشتمال ، و « هلك واحد » الخبر . ومن رفع جعل « هلكه » مبتدأ ، و « هلك واحد » خبره ، والجملة خبر كان ، وهذا [لا يصلح أن] (٤) يكون إلا في بدل الاشتمال ، وبدل البعض من الكل .

وقوله : (وَ إِذَا تَقَدَّمَ اسْمُ « كَان » عَلَيْهَا رُفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ) (٥) فيه تسامح ، [والوجه] (٤) أن يقول : « وإذا كان الاسم الذي تدخل عليه « كان »

(١) البيت في ديوانه ١٠٧ وشرح القصائد التسع لابن الأنباري ٤٢٣ ، والفصول والجمال ٧٩ .

(٢) البيت في الفصول والجمال ٧٩ ، وسمط اللآليء ٦٠٣ ، وأمالى ابن الشجري ٢١٧/٣ ، وقبله :

لَعَمْرُكَ مَا الرِّزْيَةُ فَقَدْ مَالٍ وَلَا شَاةٌ تَمُوتُ وَلَا بَعِيرُ

(٣) ما بين المركبتين تكملة من الهامش ، وهي غير واضحة في الأصل ، وفي نهايتها : « صحح من الأم » ، فاستعنت لقراءتها بالفصول والجمال ٧٩ إذ إن ابن خروف قد تأثر به كثيراً في شرح الأبيات .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) الجمال ٤٤ . وقد تعقبه النحاة في ذلك . انظر شرح الجمال لابن بابشاذ ١٠٠/١ ، وإصلاح

الخلل ١٥٠ ، والبسيط ٦٩٩/٢ ، وشرح الجمال لابن الفخار ٣٢٣/٢ .

متقدماً عليها » ، وَلَمْ يُرَدْ أَنَّ الاسمَ المرفوعَ بـ « كَانَ » هو الذي تقدّم . هذا الحكمُ ثابتٌ في كلِّ اسمٍ ارتفعَ والفعلُ قبله ، فمتى تقدّمَ على الفعلِ ارتفعَ بالابتداءِ ، أو أضمَرَ فيه الفعلُ مما يعودُ عليه ما يحتاجُ إليه مِنْ فاعِلٍ أو مفعولٍ لَمْ يُسَمَّ فاعِلهُ (١) .

وتجوزُ زيادةُ « كَانَ » مع التوسطِ ، فتقولُ : « أَزِيدُ كَانَ قائمٌ » ، وفيها ضميرُ « زيد » أو ضميرُ المعنى ، كأنه قالَ : « زيدٌ قائمٌ كَانَ ذلك » ولا يُشْنَى على هذا ولا يُجْمَعُ ، ومنعُ ابنُ بابشاذٍ أَنْ يكونَ فيه ضميرٌ (٢) ، وهو قولُ ابنِ السَّراجِ (٣) ، وليس بشيءٍ .

وكذلكَ قوله : (لا يليكَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ما انتصبَ بغيرِها) (٤) فيه عمومٌ ؛ لأنَّهُ يليها متقدماً عليها ، لكنَّهُ اتَّكَلَّ في البيانِ على ما مثَّلَ به . ويجوزُ الفصلُ بالجارِّ (٥) والمجرورِ ، والظرفِ ، وهذا الحكمُ أيضاً ثابتٌ في كلِّ فعلٍ ، فلا يُفَصَّلُ بينَه وبينَ مرفوعِه بمعمولٍ غيرِه ، مثاله : « رَأَى زَيْدٌ الحُمَّى تَأْخُذُ عَمْرًا » ؛ فلو قدَّمتَ « عمراً » قبلَ « زيد » لَمْ يَجُزْ ، وكذلك : « جَاءَ رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدًا » ، لو قلتَ : « جَاءَ زَيْدًا رَجُلٌ ضَارِبٌ » لَمْ يَجُزْ ، فهذا الحكمُ لا يختصُّ بهذا البابِ وحده دونَ غيره .

وسواءٌ قدَّمتَ الخبرَ على الاسمِ أو أخرتهُ ، فعلاً كانَ ، أو اسماً مشتقاً : « كَانَتْ زَيْدًا (٦) الحُمَّى تَأْخُذُ ، أو تَأْخُذُ الحُمَّى » ، و« كَانَ طَعَامُكَ زَيْدًا أَكَلًا »

(١) مثل : « أَزِيدُ قَامَ » ، و« أَزِيدُ قُتِلَ » .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠٠/١ .

(٣) انظر الأصول ٨٧/١ .

(٤) الجمل ٤٥ . وقد تعقبه النحاة في هذه العبارة . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠١/١ ، وإصلاح

الخلل ١٥١ .

(٥) في الأصل : « بين الجار » .

(٦) في الأصل : « كان زيد » .

و كَانَ طَعَامَكَ آكَلًا زَيْدٌ ؛ كُلُّ هَذَا لَا يَجُوزُ بِنَصِّ سَيَبَوِيهِ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِأَنَّ
الْعِلَّةَ كَانَ مَا انْتَصَبَ بِغَيْرِهَا وَلَيْسَ بِاسْمِهَا وَلَا خَبَرِهَا (٢) ، وَأَجَازَ ابْنُ بَابِشَاذَ :
« كَانَ طَعَامَكَ آكَلًا زَيْدٌ » (٣) ، وَلَا وَجَهَ لَهُ ، فَإِنْ أَضْمَرْتَ لِلأَمْرِ وَالشَّأْنِ جَازًا ،
وَكَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبَرًا مَفْسُورَةً لَهُ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنَّ الْأَسْمَ يَكُونُ الْمَعْرِفَةَ ، وَالنَّكَرَةَ الْخَبَرَ (٤) .

وَإِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ جَازَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمُبْتَدَأَ ، وَالْآخَرُ الْخَبَرَ ،
وَالْمَعْنَى الَّذِي يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ مُخْتَلَفٌ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا
قُلْتَ : « زَيْدٌ أَخُوكَ » « فَلِأَخَوَةِ » هِيَ الْمَجْهُولَةُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، وَ « زَيْدٌ » مَعْلُومٌ
عِنْدَهُ . وَإِذَا قُلْتَ : « أَخُوكَ زَيْدٌ » فَ « زَيْدٌ » هُوَ الْمَجْهُولُ ، وَ « الْأَخَوَةُ » مَعْلُومَةٌ ،
فَعَلِمَ أَنَّ لَكَ أَخًا ، وَلَا يَعْلَمُ أَزَيْدٌ أَمْ غَيْرُهُ (٥) ، عَلَى هَذَا [لَا] (٦) يَكُونُ قَوْلُ ابْنِ
بَابِشَاذَ : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » أَحْسَنَ مِنْ « كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا » (٧) ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مُخْتَلَفٌ .

(١) أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ . وَعَلَّلَ الْفَارْسِيُّ الْمَنْعَ بِوُقُوعِ فَاصِلِ أَجْنَبِيٍّ بَيْنَ كَانَ وَاسْمِهَا .

انظر الكتاب ٧٠/١ ، والإيضاح ١٤٤/١ ، والبصريات ٤٣٤/١ ، والبسيط ٧٠٥/٢ ، والأشباه
والنظائر ١١٩/٣ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ . وَيُرِيدُ : لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ إِيلَاءُ كَانَ مَا انْتَصَبَ بِغَيْرِهَا وَلَيْسَ بِاسْمِهَا وَلَا خَبَرِهَا .
وَلَعَلَّهُ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « زَيْدًا » . وَانْظُرْ شَرْحَ ابْنِ بَابِشَاذَ ١٠١/١ .

(٤) انظر ص ٣٨٧ من هذا الشرح .

(٥) رد أبو علي الشلوين رأي ابن خروف في اعتبار المعلوم والمجهول في المعرفتين ، وأثبت فساده بالأدلة ،
كما أثبت صحة ما قاله ابن بابشاذ . وتابعه في ذلك ابن لب الغرناطي . انظر شرح المقدمة الجزولية
٧٥٠/٢ ، وتقييد ابن لب ٥٢١/٢ وما بعدها . ونسب أبو حيان (في الارتشاف ٨٩/٢) ، والسيوطي
(في الهمع ٩٣/٢) إِلَى ابْنِ خُرُوفِ أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى التَّخْيِيرِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ بَلِ الَّذِي يَرَاهُ هُوَ اعْتِبَارُ
المعلوم والمجهول لدى المخاطب ، وواقفه ابن عصفور (انظر شرحه للجمل ٣٩٩/١) .

(٦) تَكْمَلَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْمَعْنَى .

(٧) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠٢/١ .

وكذلك العَلَمُ مع المبهم ، والمبهم مع الألفِ واللام ، والألفُ واللامُ مع
المضاف ليسَ أحدهُما أحسنَ من الآخرِ لاختلافِ [المعنى]^(١)، ولو اتفقَ المعنى
لكانَ ما ذَكَرَ.

ونواسخُ الابتداءِ في هذا كالمبتدأ . وكونُ الاسمِ في هذه الأفعالِ ، أو
المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً فاسدٌ^(٢) ؛ لأنه عكسَ موضعَ الكلام . [ولو كان]^(٣)
الاسمُ جنسًا وأفادَ تنكيره ما يفيدُ تعريفه جازًا ، ولا يكونُ إلّا في [الشعر]^(٣)
لقباحةِ اللفظِ . وأمّا قولُ حسان ^(٤):

(كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ

يَكُونُ مِرْأَجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ)^(٥)

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) أجازهُ سيبويه على ضعف ؛ قال : « وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام » . الكتاب ٤٨/١ ،
كما أجاز : « إن قريباً منك زيدٌ » (انظر الكتاب ١٤٢/٢) .

وروى عن الأعمش ، عن عاصم أنه قرأ : (وما كان صلاتهم عند البيت إلّا مكاءً وتصديّةً) الأنفال
٣٥/٨ ، بالنصب في « صلاتهم » ، والرفع في « مكاء » ، وتصديّة « فقبل للأعمش : » وإن لحن عاصم
تلحن أنت ؟ » السبعة ٣٠٥ ، ٣٠٦ . كما أجازهُ أيضاً ابن مالك بشرط الفائدة . انظر شرح التسهيل
٣٥٦/١ ، والارتشاف ٩٢/٢ ، والهمع ٩٦/٢ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) هو حسان بن ثابت بن منذر بن حرام ، من بني النجار ، شاعر الرسول - ﷺ - توفي سنة ٥٠ للهجرة .
انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٢١٥/١ والشعراء ٢٥٠/١ .

(٥) الجمل ٤٦ ، وانظر ديوان حسان ٥٩ ، والكتاب ٤٩/١ ، ومعاني القرآن ٢١٥/٣ ، والمقتضب
٩٢/٤ ، والأصول ٨٣/١ ، والمحاسب ٢٧٩/١ ، والمقتصد ٤٠٤/١ ، والنكت ١٨٦/١ ، والحلل ٤٦ ،
والقصول والجمل ورقة ٧٩ ، وشرح المفصل ٩٣/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/١ ، وشرح
التسهيل ٣٥٦/١ ، والبسيط ٧١٨/٢ ، والمغني ٥٠٥/٢ ، ٧٧٥ ، والأشباه والنظائر ٢٧١/١ ، والهمع
٩٦/٢ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٨٩ .

فليس بضرورة^(١)؛ لأنه يجوز أن يرتفع « المزاج »، و « العسل »
 على الابتداء / والخبر، ويضمّر في « يكون » ضمير الأمر والشأن^(٢). [٤٧]
 وهو من أحسن الكلام. ويجوز رفع « المزاج » ونصب « العسل » على
 الاسم والخبر، ويرتفع « الماء » يا ضمير [فعل]^(٣)، أي: « وما زجّها
 ماءً »^(٤). كما قال:

* إلّا مُسَحَّتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ * (٥)

وكما قال:

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابِنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً

حُصَيْنٍ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ^(٦)

(١) استشهد به سيبويه على أنه ضرورة. وتابعه كثير من النحاة. وفي البيت توجيهات أخرى.
 انظر الكتاب ٤٨/١، ٤٩، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٠/١، والحلل ٤٨، وضرائر
 الشعر ٢٩٦، والخزانة ٢٢٤/٩ وما بعدها.

(٢) ذكره ابن السيرافي عن بعضهم برفع « مزاجها » على الابتداء، وقال بجوازه، إلا أن سيبويه
 أنشده بالنصب على ما روته الرواة. انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥١/١.

(٣) مطموسة في الأصل.

(٤) نسبت هذه الرواية والتوجيه لأبي عثمان المازني. انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي
 ٥٠/١، ٥١، والحلل ٤٩.

(٥) جزء من بيت للفرزدق وهو بتمامه:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلف

وهو في ديوانه ٢٦/٢، والخصائص ٩٩/١، والجمل ٢٠٤، والحلل ٢٨١، وإصلاح
 الخلل ٢٥٩، والفصول والجمل ورقة ٨٣، والانصاف ١٨٨/١. وفي البيت روايات أخرى.
 وشاهده: إرتفاع « مسحت » و « مجلف » بفعل محذوف. والتقدير: لم يبق من المال
 إلا مسحت أو مجلف. ولعل الرواية المقصودة: « إلّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا » برفع « مجلف »
 على الابتداء والتقدير: أو مجلف كذلك. أو على الخبر، والتقدير: أو هو مجلف.

(٦) للفرزدق. وهو في ديوانه ٢٥٤/١، والجمل ٢٠٤، والحلل ٢٧٩، والانصاف ١٨٧/١.

أَيُّ : وحلت له الخمر .

« تَكُونُ » بالتاء مع رفعهما ، فيضمُرُ « كَأَنَّ » ما يعودُ إلى « السبيئة » ،
والجملة خبرٌ . ونصبَ بعضُهم « المزاج » على الظرف^(١) ، وليسَ معهوداً في
الظروف ، ولا دليلَ عليه . فإذا كانت هذه الأوجهُ حسنةً سائغةً فلا ضرورةَ فيه .
والذي حسنَ ما رُوِيَ أَنَّ تنكيرَ العسلِ يفيدُ ما يفيدُ تعريفه^(٢) . و « السبيئة » : الخمرُ
المشترأة للشرب . وبيتُ رأسٍ : موضعٌ بعينه ، وقيلَ : رأسٌ : خمارٌ . و « البيت »
مضافٌ إليه . وقيلَ : أرادَ الرئيسَ ، وشرابُ الملوكِ أطيبُ من غيره ، والعسلُ
يكسبُها حلاوةً ، ويُزيلُ عنها بعضَ مرارتها^(٣) والماءُ يبرِّدُها . وخمرُ الجنةِ لذیذةٌ ،
وبذلك وصفها تعالى بقوله :

﴿ لَذَّةٌ لِلشَّارِبِينَ ﴾^(٤) .

ويُروى : « كَأَنَّ سُلَاقَةً »^(٥) : وهو أولُ ما يسيلُ من ماءِ العنبِ . وخبرُ
« كَأَنَّ » البيتُ بعده وهو :

عَلَى آتِيَابِهَا أَوْ طَعْمَ غَضٍّ مِنْ التَّفَّاحِ هَصْرَةُ الْجَنَاءِ^(٦)

(١) وهو أبو علي الفارسي كما في المغني ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والخزانة ٩/٢٨٣ ، ٢٨٤ ولم أقف عليه فيما
اطلعت عليه من مؤلفات الفارسي .

(٢) لأنها من الأجناس تؤدي نكرته عن معرفته في المعنى . انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥١ ،
والمختصب ١/٢٧٩ ، والحلل ٤٨ .

(٣) في الأصل « بضاعتها » وفي الفصول والجمال ٨١ « وأنه يذهب بمرارتها » .

(٤) سورة محمد - صلى الله عليه وسلم - ٤٧/١٥ .

(٥) انظر الرواية في الحلل ٤٧ ، والفصول والجمال ورقة ٨١ .

(٦) البيت في ديوانه ٥٩ ، والحلل ٤٩ ، والفصول والجمال ورقة ٨٠ ، والخزانة ٩/٢٢٧ .

ويُروى : « اجتناء »^(١) . ويصفُ امرأةً يُشَبِّبُ بِهَا ، وعطفَ « أَوْطَعَمَ غَضٍ » على « سبيئة »؛ شَبَّهَ ماءَ فِيهَا بِالْخَمْرِ الْمَوْصُوفَةِ ، وبطعمِ الغَضِّ مِنَ التَّفَاحِ ، وزادَ الرَّائِحَةَ .

ويهجُو بالقصيدةِ أبا سفيانَ بنَ الحارثِ^(٢) ، وكانَ هجَا رسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأولُهُ :

عَفَتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاءُ إِلَى عَذْرَاءَ مَنْزِلُهَا خَلَاءُ^(٣)

ثم قالَ بعدَ أبياتٍ :

لِشَعَثَاءَ أَلْتِي قَدْ تَيَّمَتُهُ فَلَيْسَ لِقَلْبِهِ مِنْهَا شِفَاءُ

كَأَنَّ سَبِيئَةَ . . . الْبَيْتِ

ويروى أَنَّهُ أَنشَدَهُ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « جَزَاؤُكَ عَلَى اللَّهِ الْجَنَّةُ

يَا حَسَنَ »^(٤) ، فَلَمَّا أَنشَدَ قَوْلَهُ فِيهِ :

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِزِّي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءُ

(١) انظر الرواية في الخزانة ٢٢٧/٩ .

(٢) قيل : إن اسمه المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب . ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخوه من الرضاعة . من الشعراء المطبوعين - أسلم يوم فتح مكة وحسن إسلامه . ترجمته في وفيات الأعيان ٣٥١/٦ .

(٣) البيت وما بعده في شرح ديوان حسان ٥٧ - ٦٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٥٠/٢ - ٨٥٣ ، والخزانة ٢٣١/٩ - ٢٣٢ .

(٤) انظر الفصول والجمال ٨٠ ، والخزانة ٢٣٦/٩ .

فقال رسولُ الله - ﷺ - : « وَاكَّ اللَّهُ يَا حَسَنُ حَرَّ النَّارِ » (١) . فلَمَّا أُنشِدَهُ :

أَتَهْجُوهُ وَكَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ فَشَرُّكُمْ لِخَيْرِكُمَْا الْفِدَاءُ

قالَ مَنْ حضرَ : « هذا أنصفُ بيتٍ قالتهُ العربُ » (١) .

وكنيةُ حسانٍ ، أبو الوليدِ ، وقيلَ : أبو الحسامِ ، وعاشَ في الجاهليةِ ستينَ سنةً ، وفي الإسلامِ ستينَ سنةً ، وماتَ في خلافةِ معاويةَ .

وكذلك البيتُ الثاني :

(قَفِي قَبْلَ التَّغْرِقِ يَا ضُبَاعَا)

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا (٢)

لا ضرورة فيه (٣)؛ لأنه كان يمكن أن يقولَ : « ولايكُ موقفِي منكِ الْوَدَاعَا » ، وقد رُوي (٤) . ولكنه لما أفاد التأكيد ما كان يفيدُه التعريفُ جازَ ، وبقي فيه قبحُ اللَّفْظِ . والشاعرُ القطاميُّ (٥) ، وهو عميرُ بنُ شَيْمٍ ، ولُقِّبَ الْقُطَامِيُّ [بيت] (٦) قاله وهو :

يَصُكُّهِنَّ جَانِبًا فَجَانِبًا صَكَ الْقُطَامِيُّ الْقَطَا الْقَوَارِبَا (٧)

(١) انظر المصدرين السابقين .

(٢) الجمل ٤٦ ، وهو للقطامي ، في ديوانه ٣٧ ، وفي الكتاب ٢/٢٤٣ ، والمقتضب ٤/٩٤ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٨٦ ، ولابن السيرافي ١/٤٤٤ ، والحلل ٥١ ، والفصول والجمل ورقة ٨٣ ، وشرح المفصل ٧/٩١ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٦ ، والبسيط ٢/٧٢١ ، والمغني ٢/٥٠٥ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢/٨٤٩ ، والهمع ٢/٩٦ ، والخزانة ٩/٢٨٤ .

(٣) ذكره الزجاجي وجماعة من النحويين على أنه ضرورة . انظر الجمل ٤٦ ، والفصول والجمل ٨٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ، والبسيط ٢/٧٢١ ، والخزانة ٩/٢٨٦ .

(٤) ذكر هذه الرواية ابن السيد في الحلل ٥٢ .

(٥) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧٢٣ ، والأغاني ١٩/١١٨ ، والخزانة ٢/٣٧٠ . وتكرر ترجمته

ص ٥٤٢

(٦) مطموسة في الأصل .

(٧) البيت في الحلل : ٥٢ وفيه « صل » بدل « صك » ، وهو في الخزانة ٢/٣٧١ .

وضباعة: اسمٌ ممدوحته^(١)، ورخمها. ويجوز أن يقفَ عليها بالهاء، ثمَّ أبدلَ الألفَ من الهاءِ، فلا يكونُ فيه ترخيمٌ - في قول بعضهم -^(٢)، ومنعَ ذلكَ سيبويه^(٣).

وحذفَ النونَ من « يَكُ » لكثرة الاستعمال، وعلامةُ الجزمِ سكونُها. ويجوزُ أن يكونَ راغباً ومستعطفاً، ويجوزُ أن يكونَ داعياً، أي: لا جعلَ الله ذلكَ الموقفَ منكِ آخرَ موقفٍ. وعطفَ ذلكَ على الأمرِ؛ جملةً على جملةٍ. وطلبَ منها أيضاً نظرةً يتزودها^(٤) حينَ أرادَ الرحيلَ عن أبيها.

يمدحُ به زُفرَ بنَ الحارثِ الكلابيَّ^(٥) / وكانَ أسره، فمنَّ عليه، [٤٨]
وأعطاهُ مائةً من الإبلِ، وردَّ عليه ماله، فمدحه القطاميُّ بهذا القصيدِ،
وبعدَه:

قَفِي فَادِي أَسِيرِكَ إِنَّ قَوْمِي
وَ قَوْمَكَ لَا أَرَى لَهُمَ اجْتِمَاعًا^(٦)

(١) الممدوح هو زفر بن الحارث الكلابي، وضباعة هي ابنته، والقصيدة في مدح زفر ولكنه بدأها بالتشبيب بابنته على عادة الشعراء الجاهليين. وسيأتي ذكره ص ٥٤٢.

(٢) نقل البغدادي عن الدماميني في شرح التسهيل: «قد يقال: لا نسلم أن هذه الألف عوض عن التاء المحذوفة، بل هي ألف الإطلاق. وهذه المسألة لا يستدل عليها بالشعر، فإن ثبت في الشعر مثل ذلك تمت الدعوى، ولأفلا» الخزنة ٣٦٧/٢.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٤٢.

(٤) في الأصل: «بتزودها».

(٥) هو زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي، أبو الهذيل، أمير، من التابعين، عاش في عصر بني أمية. ترجمته في الأغاني ١٩/١١٨، والخزنة ٢/٣٧٢.

(٦) البيت والأبيات بعده في ديوانه ٣٩ والأغاني ١٩/١٣٨، والفصول والجمال ٨٤، والخزنة ٣٦٨/٢، ٣٦٩.

وفيه حكمٌ كثيرةٌ منها قوله :

وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهْبُ سَاعًا

ومنها :

أُمُورٌ لَوْ تَلَا فَاهَا حَلِيمٌ إِذَا لَنَهَى وَهَيْبٌ مَا اسْتَطَاعَا

ومنها :

وَلَكِنَّ الْأَدِيمَ إِذَا تَفَرَّى [بَلَى وَتَعِينَا غَلَبَ] ^(١) الصَّنَاعَا

ومنها :

وَمَعْصِيَةُ الشَّفِيقِ عَلَيْكَ مِمَّا يَزِيدُكَ مَرَّةً مِنْهُ اسْتِمَاعَا

ومنها :

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبَعَهُ أَتْبَاعَا

وقوله : (مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَدًا) ، و (مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَدًا) ^(٢) ،

كلاهما مجازٌ ؛ لأنَّك في الأوَّلِ : نفيتَ المثلِّيَّةَ عنه ، ولا يصحُّ نفيُّها من كلِّ وجهٍ ، لأنها إن انتفت من وجهٍ لَمْ تنتف من وجهٍ آخر . وفي الثانية : نفيتَ البشريَّةَ عنه ، ولا يصحُّ ذلك حقيقةً ، ويصحُّ مجازاً على تعظيمه وإدخاله في جنسِ الملائكة ؛ إمَّا لأفعاله ، وإمَّا لشخصه الفائق ، كما قال تعالى :

﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٣)

(١) في الأصل : « وبعى علة » .

(٢) الجمل ٤٧ .

(٣) يوسف ٣١/١٢ .

فنفى عنه البشرية ، ولقد كان بشراً فصار ملكاً ، ولم يَرَيْنَ منه أكثر من الشخص ومثله البيت المستشهد به^(١) . ويستعمل أيضاً في التحقير والكون من الشياطين وغيرهم مما يذم به .

وقوله :

(فَلَسْتَ لِلْإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَكٍ)

تَنْزُلُ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ^(٢) .

البيت اختلف في قائله ؛ فمنهم من قال : لعلمة بن عبدة ، وأثبتته مع بيت آخر بعد قوله :

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْبُ^(٣)
تَعَالَيْتَ أَنْ تُعْزَى إِلَى الْإِنْسِ جَلَّةً وَلِلْإِنْسِ مَنْ يَعْزُوكَ فَهُوَ كَذُوبُ^(٤)
فلسْتَ لِلْإِنْسِي . . . البيت

وبعده :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا قَبِيلُهُ مُسَاوٍ وَلَا دَانَ لِذَلِكَ قَرِيبُ^(٥) .
وهذا البيت لا يشبه ما قبله ؛ لأنه أوجب له الإنسانية بعد نفيها عنه ، فجعل الذي يساويه من الناس قبيله .

(١) وهو الذي سيأتي بعد قليل .

(٢) الجمل ٤٧ . وهو في زيادات ديوان علقمة ٨٣ ، الكتاب ٣٨٠/٤ ، والأصول ٣٣٩/٣ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٠٣/٢ ، ٣٥/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٨٧ .

(٣) البيت في شرح ديوان علقمة ٣١ ، الكتاب ٤٧١/٤ ، والشعر والشعراء ٢٢١/١ ، والنكت ١٢٦٨/٢ .

(٤) انظر شرح أبيات الشافعية ٢٩٠ .

(٥) البيت في شرح ديوان علقمة ٣١ الفصول والجمل ٨٥ .

وحكى أبو عبيدة (١) أنه لرجلٍ من عبدِ القيسِ ، في كلمةٍ يمدحُ بها
النعمان (٢) .

وحكى السيرافي (٣) أنه لأبي وَجْزَةَ السُّلَميَّ (٤) ، من قصيدةٍ يمدحُ بها
عبدالله بن الزبير (٥) ، وإنما جعله من « الملك » لأنَّ الناسَ لا يقدرونَ على مثلِ
أفعاله . و « يصبُّ » : ينزلُ من علُوٍّ ، وهو في موضعِ الحالِ من فاعلِ « تنزَّلَ » .
و « تنزَّلَ من جوِّ السماءِ » : صفةٌ « لملاك » ، ويريدُ : أنه لا عهدَ له بالمقامِ مع
البشرِ لئلا تلحقَه طباعُهم (٦) . و « لملاك » : معطوفٌ بـ « لكن » على « لأنسي » ،
و « لكن » يوجبُ بها بعدَ النفي ، والمعنى : أنتَ لملاكٌ (٧) ، وهو مقلوبٌ
من « مَألك » ؛ لأنَّ الهمزةَ فاءُ الكلمةِ بقولهم : « ألوكه » ، و « ألوك » وهي

(١) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد ، وأبو
حاتم ، والمازني . صنف في غريب القرآن والحديث وأيام العرب ومعاني القرآن وغيرها . مات سنة
٢١١ هـ . وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٠ ، وطبقات النحويين واللغويين
١٧٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٩٤ .

(٢) هو النعمان بن عمرو بن المنذر الغساني ، من ملوك آل غسان في الجاهلية . انظر تاريخ العرب قبل
الإسلام ١٨٦ .

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان ، نحوي بصري . من مؤلفاته شرح كتاب سيبويه ، وشرح
شواهد ، وشرح لإصلاح المنطق ، وأخبار النحويين البصريين . توفي سنة ٣٦٨ هـ . انظر ترجمته في
إنباه الرواة ١/٣٤٨ ، ووفيات الأعيان ٢/٧٨ ، وبغية الوعاة ١/٥٠٧ .

(٤) هو يزيد بن عبيد من بني سليم . ونشأ في بني سعد كان شاعراً راوية للحديث . توفي بالمدينة سنة
١٣٠ هـ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧٠٢ ، والخزانة ٤/١٨٢ .

(٥) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، من الخلفاء الفرسان الخطباء ، وهو أول مولود في
المدينة بعد الهجرة . قتل بمكة عام ٧٣ هـ . انظر ترجمته في الإصابة ٤/٨٩ .

(٦) في الأصل : « ضباعهم » .

(٧) في الأصل « مللك » .

الرسالة، و « مَلَكٌ » مسهّلُ الهمزة بالنقلِ من « ملأك »^(١) . وقيل : هو من « لَأَكْ » إذا أُرسلَ [رسالة]^(٢) وذهبَ القاسمُ بن سلام^(٣) أن وزنَه : « مَفْعَلٌ »^(٤) ، ولمْ تُقلبِ العينُ ، ووزنُ « ملائكة » : مَفَاعِلَةٌ . وذهب [غيره]^(٥) إلى أَنَّهُ « فَعَلٌ » من « مَلَكٌ يَمْلِكُ »^(٦) ، فالهمزة زائدةٌ كـ « شمأل » ، وهو بعيدٌ في اللفظِ والمعنى . والجوُّ : ما بين السماء والأرض . ويُروى : « ولكنَّ ملأكًا »^(٧) على حذفِ الخبرِ ، أرادَ : أنتَ . وفيه الاسمُ نكرةٌ والخبرُ معرفةٌ ، ويُحسِّنُه حذفُ الخبرِ لأنَّه لمْ يَتَصَرَّحْ بالمنكرِ .

واعلم أن « إلَّا » تُستعملُ في الاستثناءِ بعدَ النفيِ والإيجابِ إذا تمَّ الكلامُ بمجموعهما ، فإن لمْ يتمْ وكانَ مفرغًا لما بعدها لم تستعملْ إلَّا بعدَ النفيِ ، نحو : « ما رأيتُ إلَّا زَيْدًا » / و « ما قامَ إلَّا زَيْدٌ » ، و « ما مررتُ إلَّا بِزَيْدٍ » . و « ما انفكَّ زَيْدٌ » ، و « ما فتىءَ عَمْرُو » ،

(١) في الأصل من (ملك) والصواب ما أثبت . وهو مذهب الكسائي . انظر اللسان « ملك » ٤٩٦/١٠ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، إمام أهل عصره . أخذ عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، واليزيدي ، والكسائي ، والفراء وغيرهم ... تصانيفه : الغريب المصنف ، وغريب القرآن ، وغريب الحديث وغيرها . مات سنة ثلاث - أو أربع - وعشرين ومائتين . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٩٩ ، وإنباه الرواة ١٢/٣ ، وبغية الوعاة ٢٥٣/٢ .

(٤) انظر الحلل ٥٥ .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) وهو مذهب ابن كيسان . انظر الحلل ٥٥ .

(٧) في الأصل : « ملكًا » . وانظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ٨٦ .

و « مَازَالَ عَمَرُو » ، و « مَا بَرِحَ بَكَرٌ » ، و « مَا دَامَ خَالِدٌ » - كُلُّهَا معناها الإيجابُ ، أي : « ثَبِتَ زَيْدٌ » ، و الكلامُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِخَبَرٍ - فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ « إِلَّا » عَلَى خَبَرٍ وَاحِدٍ مِنْهَا ، كَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرٍ « كَانَ » وَأَخَوَاتِهَا مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ حَرْفِ نَفْيٍ ، وَكَمَا لَا يُقَالُ : « كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا » (١) ، وَلَا يَثْبُتُ « زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا » ، لَا يُقَالُ هَذَا .

وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : (تَوْجِبُ بِقَوْلِكَ « مَا انْفَكَ » الْخَبَرَ) (٢) أَيَّ مَعْنَى « مَا انْفَكَ » الْإِيجَابُ ، وَمَعْنَاهُ : ثَبِتَ ، وَمَا بَعْدَ « إِلَّا » فِي الْإِيجَابِ مُخَالَفٌ (٣) لِمَا قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا » فزَيْدٌ مَنْفِيٌّ عَنْهُ الْقِيَامُ الَّذِي وَجِبَ لِلأَوَّلِ ، فَلَمْ يَجْزُ دُخُولُ « إِلَّا » فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْمَوَاضِعِ (٤) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكَ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا (٥)

فَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّمَامِ (٦) ، أَيَّ : مَا تَنْفَكَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَ « مَا » فِيهَا نَفْيٌ صَرِيحٌ دَخَلَ عَلَى « تَنْفَكَ » كَمَا تَقُولُ : « مَا خَرَجَ زَيْدٌ إِلَّا ضَاحِكًا » .

(١) أَجَازَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ . انْظُرِ الْإِنْصَافَ (م ١٧) ١٥٦/١ ، وَغَايَةَ الْأَمَلِ ٢٢٧/١ .

(٢) الْجَمَلُ ٤٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مُخَالَفًا » بِالنَّصَبِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « الْخَمْسَةُ مَوَاضِعَ » ، وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ ، لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الْإِضَافَةِ ، وَهُوَ إِضَافَةُ الْمَعْرِفَةِ إِلَى النِّكَرَةِ . انْظُرِ الْكِتَابَ ٢٠٦/١ ، وَإِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ ٣٠٢ ، وَالْمُقْتَضَبَ ١٧٣/٢ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابِنِ عَصْفُورٍ ٣٧/٢ . وَيَتَكَرَّرُ ذَلِكَ صَفْحَةَ ٤٦٨ فِي قَوْلِهِ (الْأَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ) ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٥) لِذِي الرُّمَّةِ . وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٧٣ ، وَالْكِتَابُ ٤٨/٣ ، وَالْمَحْتَسَبُ ٣٢٩/١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٣٧٣/٢ ، وَالْإِنْصَافُ ١٥٦/١ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلِ ١٠٦/٧ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابِنِ عَصْفُورٍ ٣٩٨/١ ، وَالْمَغْنِي ٧٦/١ ، وَالْهَمْعُ ٩٧/٢ ، ٢٧٤/٣ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٤٧/٩ .

(٦) وَفِي الْبَيْتِ تَخْرِيجَاتٌ أُخْرَى انْظُرْهَا فِي الْإِنْصَافِ ١٥٨/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٤٨/٩ .

واعلم أن هذه الأفعال تكون على قسمين : ناقصة وتامة . والناقصة على وجهين : أحدهما ما ذكر ، والثاني : ما يُذكر بعد من دخولها على جملة الأمر والشأن ، فيضمَر فيها الاسم مذكراً أو مؤنثاً ، بمعنى : الأمر ، والشأن ، والقصّة . ويكون الخبر جملة اسميّة وفعليّة ؛ فالاسميّة : « كان زيد قائم » ، وقال الله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١)

والفعليّة : « كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ » ، قال الله تعالى :

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٢).

ومواضع الأمر والشأن : الابتداء ، و« كان » وأخواتها ، و« إن » وأخواتها ، والظن وأخواته .

وإذا كانت الجملة المفسرة مذكّرة ، جاز التأنيث في الضمير ، والتذكير أجود . وإذا كانت مؤنثة جاز التذكير فيه ، والتأنيث أحسن (٣) ، تقول : « كان هند قائمة » و« كانت هند قائمة » ، بتقدير : كانت القصّة ، وكان الأمر ، و« كان زيد قائم » [وكانت زيد قائم] (٤) على تقدير : كان الأمر ، وكانت القصّة أيضاً .

(١) الإخلاص : ١/١١٢ .

(٢) الحج ٤٦/٢٢ .

(٣) نسب إلى أهل الكوفة منع التأنيث إذا كان المبتدأ مذكراً ، نحو : « كانت زيد قائم » ، والتذكير إذا كان المبتدأ مؤنثاً ، نحو : « كان هند قائمة » وهو جائز في القياس . انظر غاية الأمل ٢٢٨/١ ، وشرح

الجمال لابن عصفور ٤١١/١ .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

ومعناها في الوجهين : الزمن ، والزيادة ، وقد يُرادُ بها ماضية الدوامُ بقرينة كقوله تعالى :

﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(١).

وقد يدخلها معنى « صار » كقولهم :

* كَانَتْ فِرَاحًا يُوضُّهَا *^(٢) .

والوجهُ الثاني^(٣) : التام ، وهو على حكمين : زائدة ، وغير زائدة . وتكتفي باسم واحد يكون فاعلها . وسُتذكرُ الزائدة بعد . فغيرُ الزائدة يختلفُ معناها ؛ فتكونُ بمعنى الحدوث ، والوقوع ، والثبات ، والدوام ؛ يقالُ : « كانَ الله ، ولا مكان »^(٤) ، أي : دام ، وثبت .

وأما « ليس » فإنَّها لا تكونُ تامةً ؛ لأنَّها نفيٌ صريحٌ ، والمنفيُّ إنما هو الخبرُ ، كحرفِ النفي الذي هو « ما » ، فلا يقالُ : « ليسَ زيدٌ » كما لا يُقالُ : « ما زيدٌ » ، فإن قلتَ : « ما قامَ زيدٌ » نفيتَ القيامَ عن زيد ، وكذلك تقولُ : « ليسَ زيدٌ قائماً » ، نفيتَ القيامَ عن زيدٍ أيضاً . وهي فعلٌ ؛ لأنَّها جرت على حكم أخواتها في العمل ، والإضمارِ فيها ، وإيصالِها بالفاعل وتسكينِ الفعل له . ولم تتصرفْ لكونها بمعنى حرفِ النفي . وأصلُها « لَيْسَ » فسُكِّنَتْ تخفيفاً ، وكانَ قياسُها « لاس »^(٥) ، فتقلبَ الياءُ ألفاً لتحريكِها وانفتاحِ ما قبلها ، ومثلُها في

(١) الأحزاب ٥/٣٣ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ . والفتح ١٤/٤٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٧ .

(٣) يريد : القسم الثاني . انظر التقسيم ص ٤٣٧ .

(٤) قالها علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عندما سئل : أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ فقال علي - رضي الله عنه - : « أين ، سؤال عن مكان ، وكان الله ولا مكان » الكامل ٩٨/١ .

(٥) في الأصل « ليس » والصواب ما أثبت . انظر في اعتلال « ليس » المنصف ٢٥٨/١ ، والمتع ٤٤٠/٢ ،

واللسان « ليس » ٢١٢/٦ .

الإعتدال « صَيْدَ البعير » لِصَادَ (١). وبعضُ العربِ - وهم بنو تميم -
يُجرونها مُجرى النفي في الحرفيّة فلا يُعملُها ، فيقولون : « ليس الطيبُ
إِلَّا المسكُ » (٢) ، فيرتفعُ بالابتداءِ والخبرِ ، وأدخلت « إلّا » على خبرِ
المبتدأ / لمكان النفي ، كما تدخلُ في قوله تعالى :

[٥٠]

﴿ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ (٣)

فلم يُعملِها في شيءٍ . ورأى أبو عليّ أنّ « ليس » على بابِها ووجه
هذا على حذفِ الخبرِ ، وما بعد « إلّا » صفةٌ ، أو بدلٌ للطيبِ (٤) ،
وهو قولُ سيويه : « وَمَا كَانَ الطيبُ إِلَّا المسكُ » ، فنصبَ على الخبرِ
بـ « كان » ، وهو الذي يقولُ : « ليسَ الطيبُ إِلَّا المسكُ » ؛ فهو خبرٌ في
الحالتين ، وبه يصحُّ المعنى . فإن جعلَ الخبرَ محذوفًا فسَدَ المعنى ، ولهذا
جاء سيويه بقوله : « وما كانَ الطيبُ إِلَّا المسكُ » (٥) ، وهو بديعٌ .

وأما « أصبحَ » ، و « أمسى » ، و « أضحى » الناقصةُ فثبتت
لأسمائها الإخبارُ في هذه الأوقاتِ . وقد تقعُ للدوامِ ، ودليلُه قوله :
* أَصْبَحَ الْمُلْكُ ثَابِتَ الْأَسَاسِ * (٦) ،

(١) في الأصل : « ضمير البعير لصادا » .

وصَيْدَ البعير : أصابه الصَيْدُ ؛ وهو داء يصيب الإبل في رؤوسها .

(٢) انظر هذه القضية في مجالس العلماء ٣ ، وإصلاح الخلل ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ٥٢/٥ ،
والزهر ٢٧٧/٢ .

(٣) الأحقاف ٩/٤٦ .

(٤) انظر المسائل الحليّات ٢٢٧ - ٢٣٠ ، والهمع ٨١/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٤٧/١ ، والنكت ٢٧٠/١ .

(٦) صدر بيت لشبل بن عبد الله مولى بني هاشم في التحريض على بني أمية ، وعجزه :

* بالبهايل من بني العباس * انظر الكامل ٨/٤ .

وقوله : * فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ * (١) ، وقوله تعالى :

﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسْكِنَهُمْ ﴾ (٢)

﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ ﴾ (٣)

وكثُرَ هذا في لفظ « أصبح » لكونها في ابتداء زمان يُبتغى فيه فضلُ الله لأنصاره وأنسبته (٤) .

و « ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا » : استقرت له الصفةُ نهاره .

و « بات » استقرَّ له ليله .

وأما قوله تعالى :

﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ (٥)

فعلى الباب لظهور الصفة فيها نهاراً ، والمراد الدوامُ .

ومعنى « صار عالمًا » ثبتَ علمه . وكذلك « مازَالَ زَيْدٌ عَالِمًا » ، و « ما قَتِيَ »

و « ما برح » ، و « ما انفك » . فإن ذكرت لفظ المضارع والمستقبل ، فإنما

أردت أن تخبر بما هو في الحال ، وما هو سيكون . ودخول الماضي فيما استعمل

(١) صدر ريت للفرزدق ، وعجزه : * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ إِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ

وهو في ديوانه ١٨٥/١ والكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي

١٦٢/١ ، وأسرار العربية ١٤٦ ، والهمع ١١٣/٢ ، ٢٣٢/٣ ، والخزانة ١٣٣/٤ .

(٢) الأحقاف ٢٥/٤٦ .

(٣) القصص ٨٢/٢٨ .

(٤) كذا في الأصل .

(٥) النحل ٥٨/١٦ ، والزخرف ١٧/٤٣ .

منها للحال منعه بعضهم^(١)؛ وهي: «ليس»، و«صار»، و«ما زال»، و«ما فتىء»، و«ما انفك»، و«ما برح»، و«ما دام». ولا يمتنع «أليس زيد قام؟»^(٢).

ومنعه بعضهم من أن يقع الماضي في خبر «كان»، و«أمسى»، و«أصبح»، و«أضحى» إلا بـ «قد»^(٣)، ويرد عليهم قوله تعالى:

﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلٍ﴾^(٤)

و﴿قَدْ مِنْ دُبُرٍ﴾^(٥)، وقول عبدة:

* أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا *^(٦)

(١) منعه ابن بابشاذ وابن السيد، وابن مالك، وذكر الاتفاق على هذا المنع أبو حيان والسيوطي .
انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١، وإصلاح الخلل ١٤٥، وشرح التسهيل ٣٤٤/١، والارتشاف ٨٥/٢، والهمع ٧٢/٢.

(٢) منعه ابن بابشاذ، وابن السيد . وروى ابن عصفور وأبو حيان الاتفاق على جوازه .
انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١، وإصلاح الخلل ١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/١، والارتشاف ٨٥/٢. وانظر الكتاب ١٤٧/١، والهمع ٧٣/٢.

(٣) نسب السيوطي هذا الشرط إلى الكوفيين، ولم يشترطه أبو حيان .
انظر الهمع ٧٣/٢، والارتشاف ٨٥/٢.

(٤) يوسف ٢٦/١٢.

(٥) يوسف ٢٧/١٢.

(٦) للناطقة الديواني، ولم أجد من نسب له عبدة غير ابن خروف . وعجزه:

* أحنى عليها الذي أحنى على لبد *

وهو في ديوان النابتة ١٦، وشرح القصائد التسع للنحاس ٧٣٩/٢، وشرح المعلقات العشر للزوزني ٢٩٣، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٤٩، وإصلاح الخلل ١٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١، والهمع ٧٦/٢، والخزانة ٨، ٥/٤.

وقول الآخر :

* وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَةٍ * (١)

وهو كثيرٌ . وجميعُها إذا كانَ تامًّا تغيّرَ المعنى ؛ ف « أصبح » ، و « أمسى » ، و « أضحى » التامة معناها دخلَ في هذه الأوقات . وكذلك « ظَلَّ زَيْدٌ » « قَامَ نَهَارَهُ » . و « بات » : نامَ ليلَه . و « صَارَ زَيْدٌ إِلَى كَذَا » : انتقلَ إليه وتنحى . و « زال » : « ذهب » (٢) ، ومضارعُها « يزول » ، وإذا دخلت عليها « ما » فهي حرفُ نفي . وكذلك « ما انفك » ، يُقالُ : « انفككتُ عن كذا » ، و « ما انفككتُ عنه » . و « بَرِحَ الْخَفَاءُ » (٣) ، و « ما برح » ، و « لَمْ يبرح » ، و :

﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ (٤)

أي : لا أزولُ . ويثبت ، وما يثبت (٥) .

وقوله : « نَظْرَةٌ » (٦) مرفوعٌ على خبر ابتداء مضمَر تقديره : فأمرُه نظْرَةٌ ، أو حكمُه نظْرَةٌ ، أو حكمُه أن يؤخرَ إلى أن يُوسِرَ ، وقوله :

(١) لزهير بن أبي سلمى . وعجزه : « فلا هو أبداها ولم يتجمجم » .

وهو في ديوانه ١٠٨ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني ١٤٦ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٣٣٦/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٨٧ ، وإصلاح الخلل ١٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨١/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، والخزانة ٣/٤ .

(٢) في الأصل : « ذهب » .

(٣) أي انكشف الأمر وظهر السر . وأول من تكلم به شقّ الكاهن . انظر كتاب الأمثال ٥٦٠ / ومجمع الأمثال ٩٥/١ ، والمستقصى في أمثال العرب ٧/٢ .

(٤) الكهف ٦٠/١٨ .

(٥) كذا في الأصل .

(٦) من الآية التي استشهد بها الزجاجي في الجمل ٤٩ وهي قوله تعالى :

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ البقرة ٢٨٠/٢ .

(إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي)

فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ (١)

هو للرَّيِّعِ بْنِ ضُبَيْعٍ الْفَزَارِيِّ ، وشاهده : تمام « كان » ، وما بعدها فاعلٌ . ومعنى « أدفوني » : دثروني بالثياب ، لقوله في بيت بعده :

فَأَمَّا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ فَسِرْبَالٌ رَقِيقٌ أَوْ رِداءُ (٢)

ويهدمه : يضعفه .

وتختص « كان » وحدها بالزيادة من بين سائر أخواتها ، إلا ما حكى الأخفش : « ما أصبح أبردها » ، و « ما أمسى أدفأها » (٣) ، وهو ثقة فيما نقل ، و « ها » في « أبردها » ضميرُ غدوة ، وفي « أدفأها » ضميرُ عشية لم يجر لهما ذكر في المعنى .

ولا بدَّ لكَانَ مِنْ فاعِلٍ عائدٍ على مذكورٍ كالبيت ، أو يكون ضميرُ مصدرٍ يُقدَّرُ مِنْ معنى الكلام ، كقولهم : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ / لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ » (٤) ؛ أي : لَمْ يَوْجَدْ مِثْلُهُمْ كَانَ ذَلِكَ . وكقوله :

(١) الجمل ٤٩ ، وهو في الحلل ٤٠ ، ٥٧ ، وأسرار العرية ١٣٥ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ ،

والبسيط ٧٣٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ ، والهمع ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

(٢) البيت في الحلل ٥٧ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

(٣) نسب إلى الكوفيين زيادة « أصبح » و « أمسى » . وانظر ما حكاه الأخفش في شرح المفصل

١٥١/٧ ، ١٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ ، والبسيط ٧٥٤/٢ ، والهمع ١٠٠/٢ .

(٤) قائله قيس بن غالب البدرى ، في فاطمة بنت الخرشب الأثمارية ، وهي إحدى المنجيات ،

أنجبت : أنس ، وعمارة ، وقيس ، وريبع ؛ كل واحد منهم أبو قبيلة ، وأبوهم زياد بن عبد الله

العَبْسِيّ . انظر الكامل ٢٢٦/١ ، ومجمع الأمثال ٤٠١/١ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٥٠ ، وشرح

المفصل ١٠٠/٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٨٩/١ ، وللأشموني ٤٢٤/١ ، والخزانة

٣٦٤/٨ - ٣٦٦ .

سَرَاةُ [بني] ^(١) أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا

عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ ^(٢)

أَرَادَ : عَلَى الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ كَانَ ذَلِكَ . وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بِنِ السَّرَاجِ إِلَى أَنَّهَا لَا فَاعِلَ لَهَا ^(٣) . وَهُوَ قَوْلٌ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهَا فَعْلٌ وَلَا بَدَّ لِلْفَعْلِ مِنْ فَاعِلٍ وَلَا شَذُوذٌ فِي تَقْدِيرِ فَاعِلٍ كَهَذَا ^(٤) .

وَقَوْلُهُ :

(فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ)

وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ ^(٥)

(١) سقطت من النص ، والبيت كما أثبت وهو مشهور .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٩٨/١ ، وإصلاح الخلل ١٥٧ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، وشرح المفصل ٩٨/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١ ، والهمع ١٠٠/٢ ، والخزانة ٢٠٧/٩ ، ١٨٧/١٠ .

(٣) وافقه الفارسي ، وكثير من النحويين . انظر الأصول ٩٢/١ ، ٢٥٨/٢ ، وحاشية الإيضاح ١٣٥/١ . والرأي الآخر أن كان الزائدة لا بد لها من فاعل ، وعليه السيرافي ، والصيمري وهو رأي ابن خروف . واختلف العزو في شرح ابن عصفور عن بقية المصادر ففيه رأي الفارسي معزو إلى السيرافي ، والعكس . انظر التبصرة ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ٩٩/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٦١/١ ، والارتشاف ٩٦/٢ ، وتقييد ابن لب ٤٩٦/٢ ، والهمع ١٠١/٢ .

(٤) في الأصل : « هكذا » .

(٥) الجمل ٤٩ . وهو في ديوان الفرزدق ٢٩٠/٢ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، وإصلاح الخلل ١٥٦ ، والخلل ٥٩ ، والفصول والجمل ٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٦١/١ ، والبسيط ٧٤١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١ ، والخزانة ٢١٧/٩ .

ويروى : « فكيف إذا رأيتُ ديارَ قومٍ » ^(١)، ووقع في « الجمل » ^(٢) مررتُ - بفتح التاء - ، والصوابُ ضمُّها ؛ لأنه يخبرُ عن نفسه . والبيتُ للفرزدقِ ، من قصيدٍ يمدحُ به هشامُ بن عبد الملكِ . وقبله وهو أولُ القصيدِ :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ
فَقَالُوا إِنْ فَعَلْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دُمُوعًا غَيْرَ رَاقِيَةِ السَّجَامِ
وبعدَه :

فكيف إذا مررتُ البيت
وبعدَه :

أَكْفَكِفُ عِبْرَةَ الْعَيْنِينَ مِنِّي وَمَا بَعْدَ الْمَدَامِيعِ مِنْ مَلَامٍ ^(٣)
سَيَلِّغُهُنَّ وَحْيَ الْقَوْلِ عَنِّي وَيُدْخِلُ هَامَهُ تَحْتَ الْقِرَامِ
أُسَيْدُ ذُو خُرَيْطَةَ نَهَارًا مِنَ الْمُتَلَقَطِي قَرَدِ الْقُمَامِ ^(٤)
والبيتُ الذي بعده يدلُّ على أنه أرادَ نفسه . و « أُسَيْدُ » فاعل « سَيَلِّغُهُنَّ » ، وهو تصغيرُ « أسود » صغَرَه بأصغره ، وهو الذي كان يوصلُ أخبارَه إليها على هذه الصفةِ . و « القَرَدُ » : ماسقط عن الإبل والغنم من الوبرِ والصوفِ . والقُمَامُ :

(١) وهي رواية الديوان ٢٩٠/٢ ، ورواية الخليل - كما في الكتاب ١٥٣/٢ - ، والمبرد في المقتضب ١١٦/٤ ، وهي رواية متصلة السند عن الفرزدق نفسه ذكرها علي بن حمزة البصري في كتاب التنبيه على أغلاط أبي زياد الكلابي في نوادره . ذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٢٢١/٩ .

(٢) الجمل ٤٩ . وهو ضبط قلم لا ضبط بالحروف .

(٣) الأبيات من أولها إلى هذا البيت في الخزانة ٢٢٢/٩ .

(٤) البيت في الخصائص ١٥٦/١ .

والأبيات من أولها إلى هذا البيت في الديوان ٢٩٠/٢ .

الكناسة . وشاهدُه : زيادةُ « كانَ » ، وضميرُها عائِدٌ على « الجيرانِ » . ومذهبُ سيبويه - رحمهُ الله - زيادتها في البيتِ ، ولا يمنعُ عنده أن تكونَ ناقصةً^(١) ، وإنما قدَّمَ الزيادةَ فيها لأنَّ الجارَّ والمجرورَ الذي قبلها قد اكتنفهُ شيْتان : منهما ما يطلبه لنفسه ؛ « الجيرانُ » يطلبُه بأن يكونَ صفةً له . و « كانَ » تطلبُه بخبرها ، والحكمُ للمتقدِّم . ومثله كثيرٌ في الكلامِ ؛ ومنه قولُهم : « كانَ زَيْدٌ قائماً أبوه » ؛ النَّصبُ فيه على خبرِ « كانَ » أحسنُ من الرفعِ على خبرِ « الأبِ » . ومنه : « مرَّرتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِدٌ به »^(٢) ارتفعَ « الصقرُ » بـ « مَعَهُ » لأنَّه في موضعِ الصفةِ لـ « رجلٍ » ولم يرفعْ على خبرِ « الصقرِ » .

وذهبَ أبو العباسِ رحمه الله - إلى أنَّها ناقصةٌ وخبرُها « لنا »^(٣) ، والأوَّلُ أوجهٌ .

وأما ما ذهبَ إليه الفارسيّ وابنُ جنِّي من أنَّ الضميرَ في « كانَ » أصله أن يكونَ منفصلاً تأكيداً للضميرِ الذي تحمَّله الجارُّ والمجرورُ الذي هو « لنا » لكونه صفةً ، ثمَّ دخلتْ عليه « كانَ » فاتصلَ بها فصارَ ضميراً متصلاً^(٤) ؛ فهو^(٥) هذانِ من القولِ لا يلتفتُ إليه ؛ لأنَّ هذا الموضعَ لا معنى للتأكيد فيه . وما أقبحَ أن لو قالَ : « وجيرانِ لنا هم كرام » ، وأيضاً فلم يعدلَا عن الزيادةِ فيها . وإنما أدخلَ « كانَ » ليعْلَمَ [أنَّ]^(٦) مجاورتهم كانت فيما مضى ، وأكَّدَ ذلكَ باتصالِها بضميرِهم ، فعْلِمَ بذلك أنَّ الإشارةَ إلى « الجوارِ » لا إلى « الكرامِ » .

(١) على قبح . انظر الكتاب ١٥٣/٢ ، والنكت ٥٢٣/١ .

(٢) انظر الكتاب ٤٩/٢ ، والمسائل البصريات ٥٠٩/١ ، والبسيط ٩٩٧/٢ .

(٣) انظر المقتضب ١١٧/٤ ، والنكت ٥٢٣/١ ، والخزانة ٢١٧/٩ .

(٤) انظر المسائل البصريات ٨٧٦/٢ ، وإصلاح الخلل ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٥) في الأصل : « وهذا » .

(٦) إضافة يلتزم بها الكلام .

وقوله :

(إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ

وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ) (١)

البيت للعجيز (٢) ، واسمُه عمرُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سُلُول ،
ويكنى أبا الفرزدق ، وأبا الفيل . من شعراء الدولة الأموية . مقلٌّ .
وكانت له بنت عم يُحبُّها فخطبها إلى أبيها ، ثم خطبها رجلٌ من بني
عامر موسرٌ ، فخيرها أبوها فاختارت العامري ، فقال العجيز القصيدة التي
فيها البيت (٣) .

و « إذا » يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً تعلقَ بـ « كان » و « مت » في موضع
خفضٍ به . ويجوزُ أَنْ يكونَ شرطاً يتعلّقُ بـ « مت » وهو في موضع
جزمٍ به ، و « كان » / جوابُها ، وهو أضعفُ الوجهين . و « الناسُ » [٥٢]
صنفانٌ مبتدأ وخبرٌ في موضعٍ خبرٍ « كان » ، واسمُها مضمَرٌ فيها ،
والجملةُ خبرٌ لها مفسرةٌ للضمير . ويروى : « صِنْفَيْنِ » بالنصبِ على
خبرٍ « كان » (٤) . و « الناسُ » اسمُها . و « شامتٌ » ، و « آخرُ » مرفوعانِ
على التبعيضِ . ويجوزُ بدلُها من « الصِنْفَيْنِ » بدلُ الشيءِ من الشيءِ

(١) الجمل ٥٠ ، وهو في الكتاب ٧١/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٤٤/١ ، والنكت
٢٠٨/١ ، والحلل ٦٤ ، وأسالي ابن الشجري ١١٦/٣ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، والفصول
والجمل ٨٨ وشرح المفصل ٧٧/١ ، ١١٦/٣ ، ١٠٠/٧ ، والبسيط ٧٦٠/٢ ، والخزانة
٧٢/٩ .

(٢) انظر طبقات فحول الشعراء ٥٩٣/٢ ، والأغاني ١٤٦/١١ .

(٣) انظر الأغاني ١٥١/١١ .

(٤) انظر الرواية في الحلل ٦٤ ، والفصول والجمل ل ٨٩ .

وهما لعينٍ واحدةٍ ؛ لأنه جعلَ الناسَ شَامَتَيْنِ ومُثْنَيْنِ ، وأفردَهُما لقولِهِ :
« صِنْفَانِ » ، فأرادَ : صِنْفًا كَذَا ، وصِنْفًا كَذَا . ويجوزُ فيها النعتُ ، وهو الأولى .
و « أَصْنَعُ » خبرُ « كان » . والجملةُ صلةٌ لـ « الذي » ، والعائدُ محذوفٌ ، أرادَ :
« أَصْنَعُهُ » . و « مثنٍ » منقوصٌ ، أرادَ : « مثنِي » ، فحُذِفَتِ الضمةُ استئقلاً لها ،
فاجتمعتِ الياءُ ساكنةً ، والتنوينُ ساكنٌ ، فحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وانتقلَ
التنوينُ إلى النونِ ، فهو مرفوعُ الموضع . والجملةُ التي هي خبرُ ضميرِ الأمرِ والشأنِ
لا يحتاجُ إلى ضميرٍ يعودُ منها لأنَّها ضميرٌ في المعنى .
وقوله :

(هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا)

وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ (١)

هو لهشام (٢) أخي ذي الرِّمَّة (٣) ، و « الشِّفَاءُ » : البرءُ ، و « الدَّاءُ » : الألمُ ،
و « مَبْدُولٌ » من بذلَ يَبْذُلُ إذا وهبَ عن طيبِ نفسٍ . وأرادَ : وصَّالُها شِفَاءُ
دَائِي ، ودَاؤُهُ حُبُّها ؛ ولذلك أخبرَ . تحدثَ عن الشخصِ ، ثم وصفَها بأنَّ ذلكَ
منها غيرُ مَبْدُولٍ ، فلا يُوصَلُ إليها لعفَافِها ، وبذلكَ يوصَفُ النساءُ ، ومنه قولُ
امرئ القيس :

(١) الجمل ٥٠ . وهو في الكتاب ٧١/١ ، والمقتضب ١٠١/٤ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٤٧٤ ، والنكت ٢٠٩/١ ، والخلل ٦٦ ، والفصول والجمل ٩٠ ، وشرح المفصل ١١٦/٣ .
(٢) هو هشام بن عتبة العدوي ، أكبر من أخيه ذي الرِّمَّة ، وهو الذي رياه وبينهما مساجلات في الشعر .
انظر خبره في طبقات الشعراء ٥٥٧/٢ ، والشعر والشعراء ٥٢٨/١ ، ومجالس ثعلب ٣١/١ ،
والأغاني ١٠٧/١٦ .

(٣) هو غيلان بن عتبة بن بُهَيْش ، ويكنى أبا الحارث . شاعر فحل من الطبقة الثانية من فحول الاسلام .
انظر طبقات الشعراء ٥٤٩/٢ ، والشعر والشعراء ٥٢٤/١ ، ومجالس ثعلب ٣١/١ ، والأغاني ١٠٦/١٦ .

مَنْيْتِنَا بَعْدَ وَبَعْدَ غَدٍ حَتَّى بَخِلْتَ كَأَسْوَى الْبَخْلِ (١)
وَقَالَ كَثِيرٌ :

كَأَنِّي أَنَادِي صَخْرَةً حِينَ أَعْرَضْتُ
مِنَ الصَّمِّ لَوْ تَمْشِي بِهَا الْعُصْمُ زَلَّتْ
صَفُوحًا فَمَا تَلْقَاكَ إِلَّا بِخَيْلَةٍ
فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَصْلَ مَلَّتْ (٢)

ومنه قول الأعشى :

وأخو (٣) الغوانِ متى يَشَانُ صَرَمَهُ

وَيَعْدُنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ (٤)

أَرَادَ متى أَظْهَرَ حَبَّهُ لَهْنِ صَرَمِهِ وَنَفَرْنَ عَنْهُ . وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : «بُعَيْدٌ وَدَادٍ»
إِلَى مَا كَانَ مِنْ قَبْلِ مَنْ أَنْسَ إِلَيْهِنَّ وَمَجَاوِرَةٍ .

و « مِنْهَا » متعلقٌ بـ « مَبْذُولٍ » . وشاهدهُ إضمارُ الأمرِ والشأنِ في « لَيْسَ » ،
والجملَةُ الجَبْرُ . ويجوزُ أَنْ تكونَ الجملَةُ في البابِ خبراً لا عملَ لَهَا كما في
قَوْلِهِمْ : « لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ » ، وَمَنْعَ ابْنِ بَابِشَاذٍ مِنْ عَمَلِ « كَانَ » فِي

(١) البيت في ديوانه ٢٣٦ ، والفصول والجمل ل ٩٠ .

(٢) البيتان في ديوانه ٥٥ ، الخزائن ٢١٨/٥ .

(٣) في الأصل : « وَأَخ » .

(٤) انظر ديوان الأعشى ١٧٩ ، وهو في الكتاب ٢٨/١ ، والأصول ٤٥٧/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ ،

والنكت ١٥٦/١ ، والإنصاف ٣٨٧/١ ، ورواية الديوان وفي جميع المصادر :

« متى يشأ يصرمه » . ولم أقف على رواية ابن خروف .

الحال والظرفين^(١)، وأضاف^(٢) ذلك إلى المحققين^(٣). وليس كما زعم من حيث كانت فعلاً حقيقياً. ومنع أيضاً من دلالتها على الحدث^(٤)، وليس كذلك؛ لأنه قد استعمل حدثها في الباب؛ فاستعمالها في قولهم: «يُعْجِبُنِي كَوْنُ زَيْدٍ عَالِماً»، لكنك لا تذكره معها على جهة التأكيد؛ لا يُقال: «كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً كَوْنًا» لقلة الفائدة في ذلك. وقال: إنَّ «كَانَ» ليست بزائدة عند المحققين^(٥) في قوله:

* وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامَ *^(٦)

وهي عند سيويه - رحمه الله - زائدة^(٧). والمبرّد قوله فيه مشهور^(٨). ولم تُردّد «كَانَ» وأخواتها إلى ما لم يُسمّ فاعله^(٩) للزوم حذف الاسم، وإبقاء الخبر لغير دليل، ولا يجوز حذف أحدهما من غير دليل.

(١) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/ ١٠٥.

(٢) في الأصل: «أطاف».

(٣) في الأصل: «إلى ذلك إلى المحققين» فـ «إلى» الأولى زائدة.

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/ ١٠٥.

(٥) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/ ١٠٧.

(٦) سبق تخريجه ص ٤٤٤.

(٧) انظر الكتاب ١/ ١٥٣، والنكت ١/ ٥٢٣، وانظر الخزانة ٩/ ٢١٧.

(٨) وهو أن «كَانَ» فيه ناقصة. انظر المقتضب ٤/ ١١٧.

(٩) بناء كان للمفعول فيه خلاف؛ فمن النحويين من أجازه وهم: الكسائي، والفراء والسيрани، وهشام، ومنهم من منعه وهم: القاسمي، والسهيلي، وابن طاهر، وابن خروف، والشلّويزن، وابن أبي الربيع، وهو اختيار أبي حيان. تأوّل كل فريق كلام سيويه وفق مذهبه. ونسب الصيمري المنع للبصريين، والجواز للكوفيين. انظر أقوال النحويين في ذلك. وتوجيهاتهم لكلام سيويه بالتفصيل في تقييد ابن لب ٢/ ٥٨٤ - ٥٩٢. وانظر الكتاب ١/ ٤٦، والتبصرة ١/ ١٢٥، وإصلاح الخلل ١٦٠ وما بعدها، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٥، والبسيط ٢/ ٧٧٣ وما بعدها، والارتشاف ٢/ ١٨٤، والهمع ٢/ ٢٧١. وانظر ما يأتي ص: ٥٢٤، ٤٥٣.

بَابُ الْحُرُوفِ

الَّتِي تَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ (١)

هذه حروفٌ معانٍ . وهي خمسةٌ . و « أَنْ » مغيرةٌ مِنْ « إِنْ » .
وهي مختصةٌ بالأسماءِ . وهي من نواسخِ الابتداءِ .

ومعنى « إِنْ » و « أَنْ » التأكيدُ . وكذلك / « لَكِنْ » ، بزيادةِ [٥٣]
الاستدراكِ . و « لَيْتَ » تمنٍ . و « كَأَنَّ » تشبيهٌ . و « لَعَلَّ » ترجٍ ، وتوقعٌ
وهو التخوفُ (٢) ؛ فالترجى قولهم : « لَعَلَّ اللَّهَ [يغفر] (٣) لنا » ، والتوقعُ :
« لَعَلَّ اللَّهَ يعذبُ زيدا » .

وتُستعملُ بنونِ الوقايةِ وبحذفِها ؛ يقالُ : إنَّني وإنِّي ، ولكئنِّي
ولكنِّي ، وكأئنِّي وكأئنِّي ، وليئنِّي وليئنِّي - أكثرُ بالنونِ - ولعلَّنِّي ولعلَّيْ -
أكثرُ بغيرِ نونٍ - . وفيها لغاتٌ سبعٌ (٤) : لَعَلَّ ، وَلَعَنَّ ، وَلَغَنَّ ، وَعَلَّ ، وَعَنَّ ،
وَلَأَنَّ ، وَأَنَّ وقد ملحَ بعضهم فيها معنى التمني (٥) ، وعليه قراءةُ عاصم (٦) :

(١) الجمل ٥١ .

(٢) هكذا ، وفيه قصر التوقع على المخوف ، ويستخدم النحاة مكانه ترجٍ وإشفاق وهو أدل . انظر
الجنى الداني ٥٨١ ، والمغني ٣١٨/١ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) وأوصلوها إلى ثلاث عشرة لغة . انظر الجنى الداني ٥٨٢ ، والهمع ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

(٥) قال الزمخشري : « وقد ملحَ فيها معنى التمني من قرأ فأطَّلَعَ بالنصب وهي في حرف عاصم »
المفصل ٣٠٣ . وهي أيضاً قراءة الأعرج ، وأبي حيوة ، وزيد بن علي ، والزعفراني ، وابن
مقسم ، وحفص عن عاصم . انظر البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، وانظر معاني القرآن للقراء ٩/٣ ،
والكشف ٢٤٤/٢ ، وشرح المفصل ٨٦/٨ ، ورفض المباني ٤٣٥ ، والجنى الداني ٥٨١ ،
والمغني ٣١٨/١ .

(٦) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود ، شيخ الإقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة . توفي سنة
١٢٠ هـ . وقيل غير ذلك . انظر غاية النهاية ٣٤٦/١ .

﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ ﴾ (١) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ (٢)

بنصب « أطلع » على معنى التمني . واللام الأولى زائدة (٣) .

وعملت رفعاً ونصباً لضعفها عن الفعل ، وإنما عملت لشبه الفعل (٣)
لابمعانيها كما ذهب إليه طائفة من المتأخرين (٤) ؛ لأنها لو عملت بما تضمنت
من المعاني لعمل جميع الحروف (٥) ؛ كحروف النفي ، والاستفهام ، والأمر ،
والنهي ، والعرض ، وغير ذلك من حروف المعاني ؛ لأن معنى حرف النفي : أنفي ،
وحرف الاستفهام : أستفهم ، وأمر ، وأنهى ، وأعرض . وأدخلها العرب على
مبتدأ وخبر ، فنصبت المبتدأ ، ورفعت الخبر (٦) تشبيهاً لها بالفعل الذي قُدِّمَ مفعوله
على فاعله تشبيهاً لفظياً ، فجرت كالفعل في بعض أحكامه . وحُرِّكَتْ
أواخرها لالتقاء الساكنين . وفتحت تخفيفاً كما فتحت غيرها من الحروف
والأسماء والأفعال .

وما جاز أن يكون مبتدأ من معرفة ونكرة ، وغير ذلك جاز أن يكون اسمها -
ما لم يمنع من ذلك مانع من استفهام أو شرط أو غير ذلك .
وكل خبر يدخله الصدق والكذب يكون خبرها ، من مفرد وجملة - ما لم
يمنع من ذلك مانع من طريق المعنى .

(١) غافر ٣٦/٤٠ ، ٣٧ .

(٢) يوافق البصريين . والكوفيون يرونها أصلية . انظر الإنصاف (م ٢٦) ٢١٨/١ .

(٣) انظر أوجه الشبه في شرح المفصل ١٠٢/١ . وانظر العلة في إعمالها في البسيط ٧٦٨/٢ وما بعدها .

(٤) منهم السهيلي . انظر نتائج الفكر ٧٤ وما بعدها ، ٣٤١ - ٣٤٥ .

(٥) انظر رد السهيلي على هذا الاعتراض في نتائج الفكر ٧٤ .

(٦) وهو رأي البصريين . والكوفيون يرون أن الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها . انظر الإنصاف (م ٢٢) ١٧٦/١ .

وقوله : (. . . فهو كائنٌ ومَكُونٌ)^(١) استدلَّ به على تصرفها ،
 وأنها فعلٌ ، وهو قولُ سيبويه^(٢) - رحمه الله - ولا يُقالُ : « مَكُونٌ » كما لا يقالُ :
 « كائنٌ » دونَ خبرٍ ؛ وإنما قصدَ إلى أَنَّهُ يُستعملُ منها اسمُ فاعليٍّ ، وَلَمْ يقصدْ
 عملاً ولا غيره ، واسمُ المفعولِ من « كين » - لَو قيلَ - . وَلَمْ يمنعْ منه ضعفُ « كان »
 عن التصرفِ ، والمانعُ منه أَنَّهُ لا تُردُّ إلى ما لَمْ يُسمَ فاعلهُ إلا بحذفِ الاسمِ من
 غيرِ دليلٍ ، فكما لا يُحذفُ المبتدأُ إلا بدليلٍ لا يُحذفُ اسمُها إلا بدليلٍ ، ولا دليلَ
 في بنيةِ المفعولِ على الفاعليِّ .

وجازَ تقديمُ الخبرِ إذا كانَ ظرفاً أو مجروراً لاتساعِ فيهما ، والفصلِ بهما
 بينَ المضافِ والمضافِ إليه ؛ كقولهم :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٣)
 وكما قالَ أيضاً :

كَانَ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٤)

(١) جاءت هذه العبارة في الجمل ٥٢ لبيان مفارقة هذه الحروف لباب « كان » ، من حيث أن هذه الحروف لا تتصرف ، أما « كان » فتتصرف ؛ تقول : « كان يكون » ، فهو كائنٌ ومَكُونٌ .

(٢) انظر الكتاب ٤٦/١ . وانظر ما سبق صفحة ٤٥٠ ومراجع هامش رقم (٩) .

(٣) لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ ، وهو في الكتاب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والأصول ٤٦٧/٣ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والنكت ٢٨٩/١ ، وأمالى ابن الشجري ٥٧٧/٢ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، والخزانة ٤١٩/٤ .

(٤) لذي الرِّمَّة ، وهو في ديوانه ٧٦ ، والكتاب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، والأصول ٤٠٣/١ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، والنكت ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٤٣٣/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، والخزانة ١٠٨/٤ . والإيغال : الإبعاد . أواخر : أي أواخر الرحل الذي يستند إليه الراكب . والمَيْس : شجر يتخذ منه الرحال . يريد : أن أصوات أواخر الرحل إذا جد بهم السير كأصوات صفار الدجاج .

ففصلَ بـ «يوما» وبالجارينِ والمجرورينِ بينَ «أصوات» ، و «أواخر»، وهو في هذه الحروف أحسنُ .

وقوله : (وَلَوْ قُلْتُ : « إِنَّ الْيَوْمَ بَكْرًا رَاحِلًا » ، وَ « إِنَّ غَدًا أَخَاكَ قَادِمًا » لَمْ يَجْزُ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ)^(١) يريدُ : أنه لا يجوزُ أن يكونَ ظرفُ الزمانِ خبراً عن الجُئَةِ^(٢) ، فكما لا يجوزُ : « بكرُ اليوم » و « أخوك غدا » لا يجوزُ نصبُ الحالِ بعدها ؛ لأنَّ الحالَ بعده لا تكونُ إلَّا بعدَ تمامِ الكلامِ .

ويجوزُ حذفُ خبرِ « إِنَّ » مع النكراتِ جوازاً حسناً ، نحو قولهم : « إِنَّ مَالاً ، وَإِنَّ وَلَدًا » ، وهو جوابُ لمن قال : « إلكم مالٌ ؟ ، وألكم ولدٌ ؟ » ، فيقولُ القائلُ : « إِنَّ مَالاً ، وَإِنَّ وَلَدًا » ، أي : « إِنَّ لَنَا » . وقال :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَوْا مَهَلًا^(٣)

أي : « إِنَّ لَنَا » فحذفَ ، وقد جاءَ حذفُه مع المعارفِ في مثلِ قوله

- عليه السلام - للمهاجرين / : « أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . [٥٤] قال^(٤) : فَإِنَّ ذَلِكَ »^(٥) ، حذفَ لدلالةِ المعنى ، وفيهِ جوابُ التقريرِ بـ «نعم» ، وهو غريبٌ^(٦) .

(١) الجمل ٥٣ . وفيه : « عمراً » بدلاً من « أخاك » .

(٢) أجازَه ابن خروف ، وأثبتَه بالأمثلة ، وقيدَه بحصول الفائدة انظر ماسبق صفحة ٣٩١ ، ٤٠١ .

(٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٨٣ ، وفي الكتاب ١٤١/٢ والمقتضب ١٣٠/٤ ، والأصول

٢٤٧/١ ، والخصائص ٧٣/٢ ، والمختضب ٣٤٩/١ ، والتبصرة ٢١١/١ ، وأمالِي ابن الشجري

٦٣/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٤/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١ ، وشرح

التسهيل ١٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٧٦/٤ ، والهمع ١٦١/٢ ، والخزانة ٢٢٧/٩ ، ٤٥٢/١٠ .

(٤) في الأصل : « قالوا » والصواب ما أثبت .

(٥) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧١/٢ ، والفائق للزمخشري ٦٢/١ ، والنهاية ٧٧/١ ،

والبيان والتبيين ٢٧٨/٢ ، وأمالِي ابن الشجري ٦٤/٢ ، وأمالِي السهيلي ٤٦ ، وشرح

الكافية ٣٧٧/٤ .

(٦) ورد مثله في كتاب سيبويه (١٩/٢) . وانتقده عليه ابن الطراوة ، وردَّ العلماء قول ابن

الطراوة وحكموا بصحة استعماله . انظر ابن الطراوة النحوي ٢١٥ ، وشرح الجمل =

واللام تدخل في خبر « إن » ، وهي لام الابتداء التي في قولهم : « لزيد » (١)
 قائم ، فلما دخلت « إن » لم يجتمع حرفان بمعنى واحد ، فأخترت اللام للخبر
 أو للاسم إذا تأخر . وقد اجتمعتا معاً في القسم ، وأبدلوا من الهمزة هاء ، وقالوا :
 « لهنك رجل صدق » (٢) . وأنشدوا :

* لهنك من برقي علي كريم * (٣)

وتدخل على الخبر حيث كان ما لم يتصل بـ « إن » ، وعلى معمول الخبر
 إذا تقدم عليه ؛ نحو : « إن زيدا لفي الدار لقائم » (٤) . فإن تقدم الخبر مجروراً أو
 ظرفاً ، وتأخر الاسم دخلت عليه حيث كان ، قال الله تعالى :

﴿ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى ﴾ (٥)

والمستفاد من الجملة هو الخبر ، وهو المؤكّد بـ « إن » .

= لابن عصفور ٢/٤٨٥ ، ٤٨٦ ، والمغني ١/٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(١) في الأصل : « زيد » بدون لام .

(٢) من أمثلة الكتاب ٣/١٥٠ .

(٣) لرجل من بني نعيم ، وصدره : * ألا يا سني برق على قلل الحمى *

وهو في مجالس ثعلب ٩٣ ، والخصائص ١/٣١٥ ، ١٩٥/٢ ، وشرح المفصل ٨/٦٣ ، ٢٥/٩ ،

٤٢/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣ ، والبسيط ٢/٧٨٥ ، والمغني ١/٢٥٤ ، وشرح

شواهد للسيوطي ٢/٦٠٢ ، والهمع ٢/١٧٩ ، والخزانة ١٠/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ .

(٤) ذكر السيوطي رأي ابن خروف هذا في الهمع ٢/١٧٤ . بينما ذكر ابن بريزة (في غاية الأمل ١/٢٤٢)

عن ابن خروف منع دخول اللام على الفضلة تقدمت أو تأخرت ، وخطأه عليه ، وذكر أن هذا المنع

مذكور في شرح كتاب سيبويه ولم أقف عليه في الموجود منه .

وانظر المسألة في سر الصناعة ١/٣٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٢ ، والارتشاف ٢/١٤٤ ،

١٤٥ .

(٥) سورة ص ٣٨/٤٠ .

واللام لا تدخل على الماضي إذا وقع خبراً لـ «إن» (١) .

وقوله: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ) (٢) يعني ثعلباً (٣)، وقد ذكره في غير هذا الكتاب (٤) . وهو معنى مستحيل ، وليس بلازم ؛ وذلك أن الإيجاب قبل النفي ، كأن قائلًا قال : « ما زيدٌ قائماً » جواباً لمن قال : « زيدٌ قائمٌ » ، ف قيل له : « إنَّ زيدا قائمٌ » ، ف قيل له : « ما زيدٌ بقائمٍ » فأكدَّ بالباءِ النفي كما أكدَّ الثاني الإيجاب بـ «إن» ، فردَّ عليه بقوله: « إنَّ زيدا لقائمٌ » ، فصارت «إن» بإزاء «ما» ، وصارت اللام بإزاء الباء .

ووقفُ التأكيد (٥)، واعتلاله بمنع دخول اللام على سائر الحروف بانقطاعها مما قبلها ؛ فاسدٌ غير متحقق ؛ لأنها علَّةٌ في دخول اللام على «إن» ، ألا تراه يقول: (وَأَمَّا «إِنَّ» فَهِيَ صِلَةٌ لِلْقِسْمِ ، وَابْتِدَاءٌ لِكَلَامٍ مُسْتَأْنَفٍ) (٦) وابتداءُ الكلامِ المستأنفِ هو الانقطاعُ نفسه ، وقد تكونُ صِلَةٌ للقسم وقد لا تكونُ . والذي أوجبَ ألا تدخلَ على «إن» (٧) كونها مع ما بعدها بتقدير اسم

(١) وهو المشهور عند الجمهور . وقد ذكر ابن بزيمة في غاية الأمل ٢٤٢/١ هذا المنع عن ابن خروف وقال بجوازه موافقاً للكسائي وهشام .

وانظر المسألة في سر الصناعة ٣٧٤/١ ، وإصلاح الخلل ١٦٧ ، وشرح التسهيل ٢٨/٢ ، والارتشاف ١٤٤/٢ ، والجنى الداني ١٢٥ ، والمغني ٢٥٢/١ .

(٢) الجمل ٥٤ . والعبارة بتمامها : « وإنما دخلت هذه اللام توكيداً للخبر كما دخلت إن توكيداً للجملة . وقال بعضهم : إنما هذا الكلام يقع جواباً بعد النفي » .

(٣) هو أبو العباس ، أحمد بن يحيى ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، من مصنفاته «الفصيح» مات سنة إحدى وتسعين ومائتين . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٤١ ، وإنباه الرواة ١٧٣/١ ، بغية الوعاة ٣٩٦/١ .

(٤) انظر كتاب اللامات ٦٠ ، وانظر إصلاح الخلل ١٦٨ .

(٥) في قوله : « إنما دخلت هذه اللام توكيداً للخبر ، كما دخلت «إن» توكيداً للجملة » الجمل ٥٤ ، وانظر إصلاح الخلل ١٦٩ .

(٦) الجمل ٥٤ .

(٧) في الأصل : « كان » .

معمول لما قبله . والذي أوجب ألا تدخل على « كأن » ، و « ليت » ، و « لعل » ما دخلها من المعاني فأزال عنها حكم الابتداء ؛ ولذلك لم يجز الرفع بعد أخبارها إذا لم يكن فيها ضمير .

وأما « لكن » فلم يقو معنى الفعل فيها ، فجاز الرفع بعد خبرها ، وجاز دخول اللام على خبرها - نادراً - كقوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ * (١)

والأكثرُ الأعرافُ ألا تدخل (٢) ؛ لتضمنها معنى الاستدراك ، واتصالها بما قبلها من طريق المعنى .

وأما « إن » فلم يُزل معنى الابتداء عما كان عليه ، ولم يحدث إلا التأكيد ؛ فلذلك اختصت بما اختص به الابتداء من اللام والرفع بعد الخبر ؛ ولذلك جاز الرفع بعد الخبر في « أن » لما لم يتغير فيها معنى الابتداء ، ولم تدخل في الخبر معنى زائداً ، ولم يُراعَ كون الكلام (٣) معها بتقدير اسم - كما ذهب إليه جماعة من المتأخرين (٤) .

(١) لم ينسبه أحد فيما اطلعت عليه . قال ابن هشام في المغني ٣٢٣/١ : « ولا يعرف له قائل ، ولا تتمه ، ولا نظير » . وهو عجز يت قيل : إن صدره :

* يلوموني في حب ليلى عواذلي *

وهو في معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والإنصاف ٢٠٩/١ ، وشرح الفصل ٦٢/٨ ، ٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١ ، والبسيط ٧٨٤/٢ ، والمغني ٢٥٧/١ ، ٣٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، والهمع ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٦١/١٠ .

(٢) وهو مذهب البصريين . وأجاز دخولها الكوفيون . انظر الإنصاف (م ٢٥) ٢٠٨/١ .

(٣) في الأصل : « الاسم » .

(٤) لم أقف - فيما اطلعت عليه - على من ذهب إلى ذلك من المتقدمين على ابن خروف . وانظر شرح الفصل ٧١/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١ ، والبسيط ٨٣١/٢ ، ٨٣٢ .

وأما العطفُ فيجوزُ قبلَ الخبرِ وبعده ، فمن قدّمه على الخبرِ نصبَ وثنيَ الخبرِ ؛ فقالَ : « إنَّ زيداً وعمراً قائمان » ، ويجوزُ : « إنَّ زيداً وعمراً قائم » ، على قوله تعالى :

﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (١)

على أن يقومَ المفردُ مقامَ المثنى في قولِ سيبويه (٢) - رحمه الله - . وغيره بحذفِ خبرِ الأوّلِ لدلالةِ الثاني عليه . ويجوزُ الرفعُ مع التقديمِ على قوله :

* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ * (٣)

وغيره . ويُروى بالرفعِ على التقديمِ والتأخيرِ ، وهو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ ، ويُروى بالنصبِ (٤) ، ومثله قوله [تعالى] (٥) :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ ﴾ (٦)

الآية.

(١) التوبة ٦٢/٩ .

(٢) انظر الكتاب ٧٦/١ . قال بعد أن أورد بعض الآيات : « فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد » الخ . وقال أيضاً بعد بيت للرزدي : « ترك أن يكون للأوّل خبر حين استغنى بالآخر » الخ . فقال بكلا الرأيين كما نرى . وقد تنبه ابن بريّة إلى ذلك ، وأشار إليه في غاية الأمل ٢٤٤/١ وما بعدها .

(٣) عجز بيت لضابيء بن الحارث البرجمي ، وصدره :

* فمن يك أمسى بالمدينة رحله * وهو في ديوانه ٣٦٩ (ضمن مجموعة شعر بني تميم)

وفي الكتاب ٧٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، والنوادر ١٨٢ ، والأصول ٢٥٧/١ ، والإنصاف ٩٤/١ ، وشرح المفصل ٦٨/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/١ ، والمغني ٥٢٧/٢ ، ٦٨٨ ، وشرح شواهد السيوطي ٨٦٧/٢ ، والخزانة ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠ .

(٤) وهي رواية الكتاب ٧٥/١ ، وهي أيضاً في معاني القرآن ٣١١/١ ، والنوادر ١٨٢ ، وفي أغلب المصادر بالنصب .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) المائدة : ٦٩/٥ .

رفع « الصَّابِئِينَ » على التقديم [والتأخير]^(١) وهو المبتدأ ، وخبره [٥٥]
محذوف يدلُّ عليه « من آمن » جملة الشرط وجوابه ، وهي خبر « الذين » .
فإذا تأخر المعطوفُ جازَ فيه الرفعُ والنصبُ ؛ النصبُ على حذفِ
الخبرِ ، وحمله على اسمِ « إن » ، والرفعُ على وجهين إن كان في الخبرِ
ضميرٌ ؛ فأحدهما : العطفُ على ذلك الضميرِ ، وأحسنُ ذلك أن يؤكَّدَ ،
أو يوقعَ بعده شيءٌ يقومُ مقامَ التأكيدِ ؛ نحو : « إنَّ زيداً قائمٌ في الدارِ
وعمرُو » ، و « إنَّ زيداً ضاربٌ عمرًا وخالداً » . والوجهُ الثاني : أن يرتفعَ
بالابتداءِ ويضمُرُ الخبرُ لدلالةِ ما قبله^(٢) عليه ، ويراعى في « إن » حكمُ
الابتداءِ . والوجهانِ ذكرهما سيبويه وغيره من المحققين^(٣) .

و « أن » مثلها في هذا الحكم حيث لم يتغير معنى الابتداء وإن
تغيرَ في اللفظِ .

وكذلك « لكن » لم يتغيرَ فيها معنى الابتداءِ كلَّ التغيرِ فيدلُّ
خبرُها على الخبرِ المحذوفِ ، ولم يزدْ معنى يُخرجُ الكلامَ عن معنى
الابتداءِ كما زادَ في التمني والتشبيه والترجِّي .

فإن لم يكن في أخبارها ضميرٌ لم يجزَ في المرفوعِ بعدَ الخبرِ إلا
الابتداءُ وإضمارُ الخبرِ .

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الأصل : « ما بعده » .

(٣) انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، والمقتضب ١١١/٤ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/١ ،

والبسيط ٧٩٣/٢ .

وأما « كَأَنَّ » و « لَيْتَ » ، و « لَعَلَّ » ، فإنَّ كَانَ في أخبارِها ضميرٌ جازَ
 الرُّفْعُ على العطفِ على ذلكَ الضميرِ كما تقدَّم ، وإنَّ لَمْ يَكُنْ فيه ضميرٌ لَمْ
 يَجْزِ الرُّفْعُ البتَّةَ ؛ لأنَّه [لا] ^(١) خبرَ له ، ولا ما يدلُّ عليه ؛ لأنَّ الخبرَ مُتَمَتَّى في
 « لَيْتَ » ، ومشبَّهٌ في « كَأَنَّ » ، ومرتجىٌّ ومتوقَّعٌ في « لَعَلَّ » ، ولا يدلُّ خبرٌ في هذه
 الصفات على خبرٍ ليست فيه ، وبذلك زالَ عنها مراعاةُ الابتداءِ ، وهذا المعنى
 أوجبَ الرُّفْعَ بعدَ « إِنَّ » ؛ الرُّفْعُ على الابتداءِ لدلالةِ الخبرِ على خبرِ الثاني ؛ لأنَّه
 في معناه ، وخلطَ فيها كثيرٌ من المتأخِّرين .

والوجهُ الثاني الذي ذكره أبو القاسم ، هو وجهُ الرُّفْعِ بالابتداءِ ^(٢) ؛ لأنَّه
 لو كَانَ من عطفِ المفرداتِ لثنى الخبرَ ، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ من عطفِ الجملِ ،
 وخبرُهُ محذوفٌ فرجَعَ الأمرُ إلى الابتداءِ وإضمارِ الخبرِ ، واستغنى عن إظهاره ،
 بالذي ظهرَ بمنزلةِ : « زيدٌ قائمٌ وعمرو » . وتشبيهُهُ بالمعطوفِ على خبرٍ « ليس »
 فاسدٌ ^(٣) ؛ لأنَّ ذلكَ مفردٌ محمولٌ على مفردٍ داخلٍ في حكمِهِ ، وقبلَهُ ما يطلبُهُ
 بالعملِ فيه ؛ وهو « ليس » يطلبُهُ بالنَّصبِ ، فحملَ مرَّةً على لفظِ الجرورِ قبلَهُ ،
 و [مرَّةً] ^(٤) على موضِعِهِ ، واستقلَّ الكلامُ ، وليسَ هنا ما يطلبُ الموضعَ غيرُهُ .
 إنَّ الكلامَ معناه معنى الابتداءِ ، ولا يستقلُّ المفردُ فيه حتَّى يَكُونَ له خبرٌ كالأوَّلِ

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) انظر الجمل ٥٥ . وانظر إصلاح الخلل ١٧٠ ، والبسيط ٨٠٢/٢ .

(٣) في الشاهد الذي سيأتي قريباً :

* فلسنا بالحيال ولا الحديداء *

انظر الجمل ٥٥ ، وانظر الكتاب ٦٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/١ ، ٤٥٦ .

(٤) إضافة يلزم بها الكلام .

الذي حُمِلَ عليه ، ألا ترى أن الاسم لا يُنعتُ على الموضع ، ولا يُبدلُ منه ، ولا يُؤكدُ لمَّا لم يكن له موضعٌ على انفراده ، فكذلك لا يُعطفُ عليه عطفُ المفردات .

وقوله :

(معاويَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاَسْجَعْ)

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (١)

رواه سيبويه - رحمه الله - منصوباً (٢) ؛ وردَّ النصبَ المبرد (٣) ، وقال هو مخفوضٌ . والبيتُ من قصيدتين إحداهما لعقيبة الأسدي (٤) ، الذي دفعه لمعاوية (٥) ، وهذا البيت أولُهُ ، وبعده :

فَهَبْنَا أُمَّةً هَلَكْتَ ضِيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدِ (٦)

(١) الجمل ٥٥ ، وهو لعقبة بن هيرة الأسدي ، ونسب إلى عبد الله بن الزبير ، الأسدي وروي بخفض القافية أيضاً . انظر الكتاب ٦٧/١ ، والمقتضب ١١٢/٤ ، والحلل ٦٨ ، وإصلاح الخلل ١٧١ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، والفصول والجمل ٩١ ، والبسيط ٨٠٠/٢ ، والمغني ٥٣٠/١ ، وشرحه للسيوطي ٨٧٠/٢ ، والخزانة ٢٦٠/٢ ، ١٦٥/٤ ، ٣٠١/١٠ ، ٣٩٧/١١ .

(٢) انظر الكتاب ٦٧/١ .

(٣) استشهد المبرد بالبيت السابق منصوباً حملاً على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب (٣٣٧/٢) ، ١١٢/٤ ، ٣٧١) ، ولم أقف على رد النصب فيه وكذا ذكر البغدادي عن المبرد أنه ردَّ على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب قال : وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف . انظر الخزانة ٢٦٠/٢ .

(٤) شاعر مخضرم ، وفد على معاوية بن أبي سفيان ، ودفع إليه القصيد الذي منه بيت الشاهد ، فقضى حوائجه . انظر الخزانة ٢٦٠/٢ .

(٥) كذا في الأصل . ويريد : « من القصيد الذي دفعه لمعاوية » .

(٦) البيت في الحلل ٧٠ ، والفصول والجمل ٩١ ، وشواهد المغني للسيوطي ٨٧٠/٢ ، والخزانة ٢٦٠/٢ .

ولا يجوزُ هنا النصبُ .

والقصيدُ الثاني لعبدِ اللَّهِ بنِ الزَّيْبِرِ الأَسَدِيِّ (١) :

رَمَى الحَدَثَانِ نِسْوَةَ آلِ زَيْدٍ بمقدارِ سَمَدَنْ لَهُ سُمُودَا

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا (٢)

ومعنى « اسجج » : سَهَّلَ وأَرْفَقَ ، ومنه : هي ناقةٌ سَجَجٌ ، أي

سهلةُ المشي ، ومنه قولُ عائشةَ - رضي الله عنها - : « قد ملكتْ

فأسجج » (٣) / والشاهدُ فيه عطفُ المنصوبِ على موضعِ « بالجبال » ؛ [٥٦]

لأنه في موضعِ نصبٍ على خبرِ « ليس » . وقد رُويَ بعدَ البيتِ :

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا (٤)

وإن لم يكن البيتُ من هذا القصيدِ فسيبويه أعلمُ بما روى ، والثقةُ

فيما روى ، ولا تردُّ روايةُ الثقاتِ بإنكارٍ من أنكرها لقلّةِ حفظه .

ووقعت الآيةُ في كتابِ سيبويه - رحمه الله - :

﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (٥)

(١) هو عبد الله بن الزبير بن الأشيم بن الأعشى بن بجرة . و « الزبير » - بفتح الزاي وكسر

الموحدة - شاعر كوفي من شعراء الدولة الأموية ، مات في خلافة عبد الملك بن مروان .

انظر الخزانة ٢٦٤/٢ .

(٢) البيتان في ديوانه ١٤٣ ، و الحلل ٧٠ ، والفصول والجمل ٩٢ ، والخزانة ٢٦٤/٢ .

وفي الحلل : « آل عمرو » ، وفي الخزانة : « آل حرب » .

(٣) قالته لعليّ - رضي الله عنه - يوم الجمل ، حين ظهر على الناس . انظر كتاب الأمثال ١٥٤ ،

ومجمع الأمثال ٢٨٣/٢ ، والمستقصى في أمثال العرب ٣٤٨/٢ ، والفائق ١٥٧/٢ ،

واللسان « سجج » ٤٧٥/٢ .

(٤) البيت في ديوانه ١٤٥ ، الحلل ٧٠ ، والخزانة ٢٦٢/٢ .

(٥) التوبة ٣/٩ .

بالفتح والضم^(١) على الوجهين جميعاً^(٢) . وجاء في شعر الحماسة حملُ

جملة الابتداء والخبر على « أن » واسمها وخبرها ، قال :

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ لِلْعَدَى

بَشْيِيءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُكُمْ

وَلَا أَنَّنِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ^(٣)

فحمل جملة الابتداء على « أن » ، ثم ثنى بـ « أن » مفتوحة . ويروى :

* وَلَا أَنَّ نَفْسِي يَزْدَهِيهَا وَعِيدُكُمْ *^(٤)

والرفع بالابتداء^(٥) في الآية أحسن من العطف بغير تأكيد فاعلمه .

وبقي في الباب أشياء يجب ذكرها فيه وهو عمل هذه الحروف مخففة ،

والفرق بينها .

(١) في الأصل : والكسر .

(٢) انظر الكتاب ٢٣٨/١ ، ١٤٤/٢ ولم يذكر فيهما إلا الرفع .

قرأ الجمهور « رسوله » بالرفع . وقرأ ابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي بالنصب . وقرئ

بالجر شاذاً ورويت عن الحسن ، وخُرِجَتْ على العطف على الجوار ، وقيل هي واو القسم .

انظر مشكل إعراب القرآن ٣٢٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٧٠/٨ ، والبحر المحيط ٦/٥ .

(٣) لجعفر بن عُلْبَةَ الحارثي . وهو في شرح ديوان حماسة أبي تمام ٥٨/١ ، ٥٩ ، وإصلاح ما غلط فيه أبو

عبدالله النمري (٣٨٥هـ) في معاني أبيات الحماسة ٣٢ ، والخزانة ٣٠٣/١٠ .

(٤) انظر شرح الحماسة للتبريزي ٢٨/١ .

(٥) في الأصل : « في الابتداء » .

فأما « إن » فعلى وجهين : من العرب من يعملها إذا خفها عملها مثقلة ،
وهم أهل المدينة ، وقيل : [منها] ^(١) قراءة نافع ^(٢) :

﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقُنَّهُمْ ﴾ ^(٣)

يشبهها بالفعل المحذوف . وسائر العرب لا يعملها ، ويدخلها على الجمل
الاسمية والفعلية ؛ فيقول : « إن زيداً ^(٤) لقائم » ، و :

﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ ^(٥)

و ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ ^(٦) ،

و « نعم [صالحاً] ^(٧) قد علمنا إن كنت لمؤمناً » ^(٨) . وتلزمها اللام التي في
خبر « إن » فرقاً بينها وبين « إن » التي للنفي في نحو قوله تعالى :

﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ بِهَذَا ﴾ ^(٩) .

وأما « أن » المخففة فكل العرب يعملها في كل مضمَر . وتقع بعدها الجمل
الاسمية والفعلية ، وهي في موضع خبرها ؛ فالاسمية :

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ، أحد القراء السبعة ، مات سنة تسع وستين ومائة . انظر
ترجمته في غاية النهاية ٣٣٠/٢ .

(٣) هود ١١١/١ . وهي أيضاً قراءة ابن كثير ، وأبي بكر . وقرأ الباقون بالتشديد . انظر الكشف ٥٣٦/١ ،
والتيسير ١٢٦ .

(٤) في الأصل : « زيداً » .

(٥) الأعراف ١٠٢/٧ .

(٦) الشعراء ١٨٦/٢٦ .

(٧) غير واضحة في الأصل .

(٨) من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الرضوء / باب من لم يتوضأ إلا من الغشي
المثقل) ٥٨/١ . والرواية فيه : « نعم صالحاً ، فقد علمنا إن كنت لمؤمناً » . وانظر الارتشاف ١٤٩/٢ ،
وشرح ابن عقيل ٣٨٠/١ ، وتقييد ابن لب ٦٨٥/٢ ، والهمع ١٨٢/٢ ، وشرح الأشموني ٥٨١/١ .

(٩) يونس ٦٨/١٠ .

﴿وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، معناه :

«آته الحمد لله» ، والفعلية :

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾^(٢) ،

و﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٣) .

و « علمت أن قد قام زيد » . وأكثر استعمالها بالفصل بـ « السين »

وبـ « سوف » مع الإيجاب ، وبـ « قد » مع الماضي ، وبـ « لا » مع النفي .

وقد تستعمل بغير حرف ؛ نحو : « علمت أن تقوم » ، ولا يقع إلا بعد أفعال

العلم والتحقيق بخلاف الناصبة للفعل .

ولا تعمل « لكن » إلا مثقلة ، و « كأن » تعمل مثقلة ومخففة ؛ نحو قوله :

* كأن ظبية تغطو إلى وارق^(٤) السَّلم *^(٥)

محذوف الخبر ، ويروى بالخفض على زيادة « أن » ، وبالرفع على

خبر « أن » وإضمار اسمها^(٦) ، أي : « كأنها ظبية » .

(١) يونس ١٠/١٠ .

(٢) المزمل ٧٣/٢٠ .

(٣) طه ٨٩/٢٠ .

(٤) في الأصل : « تغطوا » بآلف ، و « وارق » بدون ألف .

(٥) لبأغت بن صريم اليشكري ، وقيل : لعلياء بن أرقم اليشكري :

* ويوماً توافينا بوجه مقسم *

وهو في الكتاب ١٣٤/٢ ، والأصمعيات ١٥٧ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ٢٠٢/١ ، وشرح

المفصل ٨٣/٨ ، والمغني ٣٢/١ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٩ ، والهمع ١٨٨/٢ ،

والأشموني ٦٠٤/١ ، والخزانة ٤١١/١٠ .

(٦) ذكر المبرد الروايات الثلاث في الكامل ٨٣/١ عن التوزي عن أبي زيد عن العرب .

وحكى الكوفيون نصب « كَأَنَّ » و « لَيْتَ » لمعمولين^(١) .

وأما إذا دخلتُ عَلَيْهَا « مَا » أجمع ، كانتْ كَافَةً لَهَا عن عَمَلِهَا إذا وليَتْهَا الجُمْلُ الاسْمِيَّةُ ، وإنْ وليَتْهَا الفَعْلِيَّةُ كانتْ مهيئةً لدخولِهَا على الفعلِ .
ومن العربِ من يَعْمَلُهَا في الاسمِ بَعْدَهَا ، كحَالِهَا قَبْلَ دخولِ « مَا » ، ويجعلُ « مَا » زائدةً ، كقوله :

...أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ ، فَقَدْ^(٢)

يُروى بالنصب والرفع ، على المذهبين^(٣) ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ يَحْكِ سيبويه - رحمه الله - فيها إِلَّا الإلغَاءَ^(٤) .

وتسامح في الباب في عبارات لا مزية لها كما فعل في غيره^(٥) . وخطأ ابن بابشاذ في مواضع منه ، وقد نبهتُ عن أكثرها .

(١) في الأصل : « بمفعولين » . وانظر مذهب الكوفيين في رصف المباني ٣٦٦ ، والجنى الداني ٤٩٢ .

(٢) أول البيت : « قالت : ألا ليتما » ، وفيه « أو نصفه » .

وهو للناطقة الذيباني ، وهو في ديوانه ٣٥ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، والإنصاف ٤٧٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١ ، والمغني ٦٦ ، ٣١٦ ، ٣٤١ ، والهمع ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٢) انظر الروايتين في شرح المفصل ٥٨/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١ ، والمغني ٣١٦/١ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٤) انظر الكتاب ١٣٧/٢ .

(٥) يمثل ذلك تعقبه ابن السيد ، انظر إصلاح الخلل ١٦٢ وما بعدها .

بابُ الْفَرْقِ بَيْنَ «إِنَّ» وَ «أَنَّ» (١) /

«أَنَّ» مُغَيَّرَةٌ مِنْ «إِنَّ» (٢)، وكلاهما حرفُ تأكيدٍ؛ لأنَّ «إِنَّ» وما عملت فيه بتقديرِ جملةٍ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ، قد تكونُ في موضعِ رفعٍ ونصبٍ وجرٍ، فسائرُ الجملِ على حسبِ الموضعِ الذي تقعُ فيه. و «أَنَّ» وما عملت فيه بتقديرِ اسمٍ مفردٍ يقعُ موقعَ الأسماءِ المفرداتِ مِنْ كونِها فاعلةٌ ومفعولةٌ ومجرورةٌ.

وكلُّ موضعٍ صلحَ فيه ذلكَ وقعت فيه المفتوحةُ، إلا أنَّ تدخلَ اللامُ في خبرِها فتعودُ إلى الكسْرِ؛ نحو: «علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ»، والموضعُ للاسمِ المفردِ.

وكذلكَ بعدَ «لو»؛ فإنَّها وقعتْ مفتوحةٌ أيضاً وهو مِنْ مواضعِ الجملةِ الاسميَّةِ، ولا يكونُ هذا إلا في هذينِ الموضعينِ.

وكلُّ موضعٍ للجملتينِ الاسميَّةِ والفعليةِ؛ وقعتْ فيه «إِنَّ» مكسورةٌ؛ فمنْ ذلكَ: وقوعُها في أوَّلِ الكلامِ؛ نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ». وفي خبرِ المبتدأ، وفي الصلَّةِ. وبعدَ القسمِ. وبعدَ القولِ إذا لم يكنْ ظناً. وبعدَ واوِ الحالِ. وبعدَ «حتى». وبعدَ «ألا»؛ قال الله تعالى:

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ (٣).

(١) الجمل: ٥٧.

(٢) وهو مذهب الجمهور. وقيل: المفتوحة أصل للمكسورة. وقيل: كلاهما أصل.

انظر الجني الداني ٤٠٣، والمغني ٣٩/١، والهمع ١٧٠/٢.

(٣) البقرة ١٣/٢.

وبعدَ «أما» - في إحدى اللغتين^(١) .. وبعدَ «إذا» ؛ كقولهم: «مررتُ به فإذا إنَّه يقولُ كذا» وهي التي للمفاجآت ، وتُفتحُ بعدها على معنَى آخر^(٢). وإذا كانت اللامُ في خبرها ؛ لأنَّها مواضعُ تقعُ للجملِ كُلِّها ، وهي راجعةٌ إلى الابتداءِ . فاكتمى بذكرِ الأربعةِ المواضعِ^(٣) عَنْ تَعْدَادِهَا^(٤) . ومن فتحَ في موضعٍ [من]^(٥) هذه المواضعِ فعلى تأويلِ المفردِ .

ولا يجوزُ فتحُها في القسمِ - لا سماعاً ولا قياساً^(٦) .

وللعربِ في القولِ ثلاثُ لغاتٍ ، إحداها : حكايةُ الجملِ بعدهُ بألفاظِها - وهو الأكثرُ . والثانيةُ مثلُ الأولى إلّا أنَّ هؤلاءِ يخالفونَ الأولينَ^(٧) في النصبِ بشرطِ أن تكونَ بعدَ الاستفهامِ ، وللمخاطبِ بلفظِ المستقبلِ ، مفرداً كانَ أوْ مثني

(١) وهي التي تكون فيها «أما» حرف استفتاح ، واللغة الثانية التي تفتح معها «أن» فتكون بمعنى «حقاً» . انظر الكتاب ١٢٢/٣ ، والجنى الداني ٤١٢ .

(٢) وهو إذا قُدِّرَت مع ما بعدها بمفرد ؛ نحو : «فإذا قوله كذا» .

انظر الجنى الداني ٤١١ .

(٣) في الأصل : «الأربعة مواضع» انظر ما سبق ص ٤٣٦ هامش (٤) .

(٤) انظر الجمل ٥٧ ، ٥٨ . وأربعة المواضع هي : الابتداء ، وإذا كان في خبرها اللام ، وبعد القسم ، وبعد القول . وانظر أيضاً اعتراض ابن السيد في إصلاح الخلل ١٧٧ - ١٨٠ ، واعتذار ابن أبي الربيع في البسيط ٨٢٨/٢ .

(٥) إضافة يلثم بها الكلام .

(٦) وهو مذهب البصريين . وأجاز الكوفيون الفتح إذا وقعت جواباً للقسم دون لام ، واختاره الكسائي والبيهقيون ، وأوجب الفراء . وذكر المرادي قول ابن خروف هذا ووافقه عليه ، وخطأه عليه ابن بزينة .. انظر الأصول ٢٧٠/١ ، ومعاني الحروف المنسوب للرماني ١١٠ ، وغاية الأمل ٢٥٥/١ ، والجنى الداني ٤١٣ ، والهمع ١٦٦/٢ .

(٧) في الأصل : «الأولون» .

أَوْ مَجْمُوعًا ، أَوْ مَذْكَرًا أَوْ مُؤَنَّثًا ؛ نَحْوُ : « أَتَقُولُ : زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؟ ، وَأَتَقُولِينَ : زَيْدًا قَائِمًا ؟ ، وَهَلْ تَقُولُ : عَمْرًا ذَاهِبًا ؟ ، وَأَيْنَ تَقُولُ : زَيْدًا ؟ » ، فَإِذَا أَدْخَلُوا « أَنْ » هُنَا فَتَحُوهَا - وَهُمْ الْأَقْلُ . وَالثَّالِثَةُ : إِجْرَاؤُهَا مُجْرَى الظَّنِّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، فَيَنْصَبُونَ ^(١) بِهِ مَفْعُولًا ^(٢) ، فَإِذَا دَخَلَتْ « أَنْ » فَتَحُوهَا - وَهُمْ بَنُو سُلَيْمٍ ^(٣) . وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ اسْمٌ مَفْرُودٌ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مَعْنَاهُ نَصَبُوهُ عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ نَحْوُ : « قُلْتُ قَوْلًا » ، وَ « قُلْتُ حَقًّا » ، وَ « قُلْتُ خَيْرًا » ، وَ « قُلْتُ صَوَابًا » .

وَقَوْلُهُ : (وَإِنَّمَا كَانَتْ مُقَدَّرَةٌ قَبْلَ « إِنْ ») ^(٤) ، يَرِيدُ : أَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، دَخَلَا لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ كَمَا دَخَلَتْ « اللَّامُ » فِي الْإِبْتِدَاءِ لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ وَ « اللَّامُ » كَذَلِكَ ^(٥) أَيْضًا مَعَ « إِنْ » ، فَتُرِكَتْ « إِنْ » أَوَّلًا وَأُخِّرَتْ « اللَّامُ » اسْتِقْبَاحًا لِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي « إِنْ » لِتَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ مُجَازٌ ^(٦) . وَلَمَّا دَخَلَتْ اللَّامُ فِي الْآيَةِ ^(٧) عَلَى خَبَرٍ ، وَجِبَ كَسْرُ « إِنْ » ، وَ « الْعِلْمُ » مَعْلُوقٌ

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَيَنْتَصِبُونَ » .

(٢) ذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ ابْنَ خُرُوفٍ يَذْهَبُ إِلَى إِجْرَاءِ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ فِي الْعَمَلِ خَاصَّةً وَلَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ . انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ ١/٤٦٣ .

(٣) انْظُرْ الْكِتَابَ ١/١٢٤ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ ١/٤٦٢ .

(٤) الْجَمَلُ : ٥٧ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « وَكَذَلِكَ » - بِزِيَادَةِ « الْوَاوِ » - .

(٦) انْظُرْ مَا سَبَقَ صَفْحَةَ ٤٥٥ . قَالَ : « وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجُمْلَةِ هُوَ الْخَبَرُ ، وَهُوَ الْمُؤَكَّدُ بِإِنْ » ، وَانْظُرْ الْجَمَلُ ٥٤ .

(٧) يُشِيرُ إِلَى الْآيَةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْجَمَلِ : (ص ٥٧) ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ ﴾ الْعَادِيَاتِ

١١٠٠٩/١١٠٠ .

عليها ؛ فهي إما في موضع مفعولٍ واحدٍ ، أو مفعولين لـ « يَعْلَمُ »^(١) . و
« في القبور » صلة لـ « ما » ، والعائد الضمير الذي تحمله الاستقرار ،
وكذلك « في الصدور » . ولا شاهد له في آية الطور^(٢) ؛ لأنَّ فيها شيئين
أوجبَ كلُّ واحدٍ منهما كسرَها ، فإنَّ قالَ : كُسِرَتْ للقسم ، قيلَ : بل
كُسِرَتْ للآم ، وبالعكس . وشاهدُ كسرِها للقسم قوله تعالى :

﴿ حَمِّ ١ ﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿ ٢ ﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
الْمُبْرَكَةِ ﴿ ٣ ﴾

﴿ حَمِّ ١ ﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿ ٢ ﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا
لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿ ٤ ﴾

فكسرَها للقسم بغيرِ لامٍ ، ولم يُسمعَ فتحُها بعدَ اليمينِ ، ولا وجهَ
لَهُ / في القياس .

[٥٨]

والكلمة هي عيسى - عليه السلام -^(٥) وسماهُ تعالى بـ « كلمة »
من حيثُ كانَ من عباراتٍ ، بقوله « كُنْ » . و « منه » صفةٌ للكلمة .

(١) في الأصل : « لعلمت » .

(٢) وهي التي استشهد بها الزجاجي في الجمل ٥٨ ﴿ والطور وكتاب مسطور ﴾ ثم قال :
﴿ إن عذاب ربك لواقع ﴾ الطور : ١/٥٢ ، ٢ ، ٧ . وانظر تعقب ابن بزيمة لابن
خروف في غاية الأمل ٢٥٧/١ .

(٣) الدخان ١/٤٤ ، ٢ ، ٣ .

(٤) الزخرف ١/٤٣ ، ٢ ، ٣ .

(٥) إشارة إلى الآية التي أوردها الزجاجي في الجمل ٥٨ ، وهي قوله تعالى :

﴿ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يشرك بكلمة منه اسمه المسيح ﴾

آل عمران ٤٥/٣ .

والضميرُ المضافُ إليه الاسمُ عائدٌ إليها ، على النبي^(١) الذي هو عيسى - صلى الله عليه وسلم .

مسألة من هذا الباب : « أولُ ما أقولُ : إني أحمدُ الله »^(٢) - بفتح الهمز من « أن » وكسرها - فمن فتح جعلها بتأويل المصدر ، خبراً عن « أول » كأنه قال : أولُ قولي حمدُ الله ، أخبرَ بمعنى عن معنى ، و « ما » مصدريةٌ ، أو نكرةٌ موصوفةٌ^(٣) ، أو موصولةٌ والعائدُ محذوفٌ وهو مفعولُ القول ، ويجوزُ إظهاره .

ومن كسر الهمزة جعلَ « إن » وما بعدها خبرَ « أولُ » على الحكاية ، فكأنه قال : أولُ قولي الحمدُ لله ؛ كقوله عليه السلامُ : « أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنبِيُّونَ من قبلي لا إلهَ إلاَّ اللهُ »^(٤) ، دليله أنَّك تقولُ : أولُ ما قُلْتُهُ . فإذا ظهرَ الضميرُ لم يكن في « إن » إلاَّ الكسرُ على الحكاية ، ولا سبيلَ إلى حذف خبرٍ ؛ لأنَّه يتغيرُ المعنى ، والكلامُ تامٌ دونَه ، و « ما » على ما كانت عليه في القبح ، وعلى هذا حملها سيبويه^(٥) . وكثيرٌ من المتأخرين - رحمهم الله - لم يصنّفوا فيها شيئاً .

(١) فذكره مراعاة للمعنى .

(٢) انظر هذه المسألة في : الكتاب ١٤٣/٣ ، والإيضاح العضدي ١٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٤/١ ، والبسيط ٨٣٣/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٥٣/٢ وما بعدها ، والهمع ١٦٩/٢ .

(٣) ذكر أبو حيان قول ابن خروف هذا . وقال : « والصحيح منعه » الارتشاف ١٤١/٢ وأجاز ابن الفخار أيضاً أن تكون نكرة موصوفة . انظر شرحه للجمل ٣٥٣/٢ .

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب القرآن ٣٢ ، والحج ٢٤٦ .

وانظر شرح الكافية الشافية ٣٤٤/١ ، ٤٨٨ ، وشرح التسهيل ٣١١/١ ، وشرح الكافية ٣٤٥/٤ .

(٥) انظر الكتاب ١٤٣/٣ .

بَابُ حُرُوفِ الْخَفْضِ (١)

تَقْدَمُ أَنَّ الْخَفْضَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ (٢). وَلَهُ أَدَوَاتٌ ؛ حُرُوفٌ ، وَأَسْمَاءٌ - ظُرُوفٌ ، وَغَيْرُ ظُرُوفٍ - . وَمِنْهَا مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ ، وَمِنْهَا مَا لَا يَلْزِمُهَا ، وَتَأْتِي الْأَسْمَاءُ بَعْدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَالْأَصْلُ فِي الْخَفْضِ لِلْحُرُوفِ مَظْهَرَةٌ . وَمَقْدَرَةٌ فِي الْإِضَافَةِ (٣) .

وَبَدَأَ بِالْحُرُوفِ ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ حَرْفًا ، مِنْهَا :

« مِنْ » ؛ وَهِيَ لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْأَمَاكِنِ ؛ نَحْوُ : « خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ » .

وَتَكُونُ فِي الزَّمَانِ (٤) ؛ نَحْوُ : « صَمْتُ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ » ، فـ « مِنْ » لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَلِانْتِهَائِهَا . وَتَقُولُ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا كَتَبْتَ كِتَابًا : « مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ » .

وَتَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ (٥) ؛ نَحْوُ : « هَذَا مِنَ الثَّوبِ » ، وَ « هَذَا مِنْهُمْ » ، أَيْ بَعْضُهُمْ .

وَتَكُونُ لِتَبْيِينِ الْجِنْسِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) الجمل : ٦٠ .

(٢) انظر صفحة ٢٦٩ من هذا الشرح .

(٣) خطؤه في ذلك ابن بزيمة مستدلاً بكلام سيبويه والفارسي .

انظر غاية الأمل ٢٥٩/١ . وانظر الكتاب ٤٠٤/١ ، ٤٠٦ ، ٢١٩ ، والإيضاح العضدي ٢٦٤/١ .

(٤) وهو مذهب الكوفيين ، وجماعة من البصريين ، وصححه ابن مالك . وتأول البصريون ما ورد منه .

انظر : الإنصاف (م ٥٤) ٣٧٠/١ وما بعدها ، واتلاف النصرة ١٤٢ ، وشرح المفصل ١٠/٧ ، ١١ ،

وشرح التسهيل ١٣٠/٣ ، وشرح الكافية ٢٦٣/٤ وما بعدها ، وجواهر الأدب ٣٣٦ ، والجنى الداني

٣٠٨ ، ٣٠٩ ، والهمع ٢١٢/٤ .

(٥) أنكره بعض النحويين . انظر الأصول ٤٠٩/١ ، وغاية الأمل ٢٦٠/١ ، والجنى الداني ٣١٥ ، والهمع

٢١٣/٤ .

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(١).

وتكون غايةً ، كقولك : « رأيتُ من ذلك الموضع » ، أردتَ الابتداءَ والانتهاءَ ؛ وتقولُ : « شممتُ من داري الريحانَ من الطريقِ » ، الأولُ للابتداءِ ، والثاني للانتهاءِ .

وتكونُ زائدةٌ لاستغراق الجنسِ بعدَ النفي والاستفهام^(٢) ، تدخلُ على الفاعلِ والمفعولِ والمبتدأِ ؛ نحو: « ما جاءني من أحدٍ » ، و « ما رأيتُ من أحدٍ » ، و « هل في الدارِ من أحدٍ ؟ » . قال سييويه : « لأنَّه موضعُ تبعيضٍ ؛ أرادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهِ بعضُ الرجالِ ، وكذلك : ويحهُ من رجلٍ ، تعجَّبَ من بعضِ الرجلِ ، ولي ملؤه^(٣) من عسلٍ ، مبعضةً . قال : وكذلك هوَ أفضلُ من زيدٍ ، أرادَ أَن يفضِّلَهُ على بعضٍ ولا يعمُّ . وجعلَ زيدًا الموضعَ^(٤) الذي ارتفعَ منه ؛ نحو: خيرٌ من زيدٍ . أو سفلَ^(٥) منه ؛ نحو: شرٌّ من زيدٍ . وكذلك : أخزى اللهَ الكاذبَ مِنِّي ومِنكَ^(٦) ، و « من » ليستُ بزائدةٍ في هذينِ الموضعينِ ؛ لأنَّها تُوصلُ الأمرَ إلى ما بعدَها^(٧) .

(١) الحج ٣٠/٢٢ . وأنكره أكثرُ المغاربة ، وقالوا هي في الآية لابتداء الغاية . انظر الجنى الداني ٣١٠ ، والهمع ٢١٣/٤ ، ٢١٤ .

(٢) يوافق مذهب البصريين . والكوفيون يشترطون لزيادتها تنكير مجرورها . والكسائي وهشام يريان زيادتها بلا شرط . وهو مذهب الأخفش وابن مالك . انظر الإنصاف ٣٧٦/١ ، وشرح التسهيل ١٣٧/٣ - ١٣٩ ، والجنى الداني ٣١٨ ، والهمع ٢١٥/٤ .

(٣) في الأصل : « منه » .

(٤) في الأصل : « في الموضع » .

(٥) في الأصل : « وأسفل » .

(٦) في الأصل : « من بيني وبينك » .

(٧) العبارة محرفة كما ترى ، والتصويب من الكتاب ٢٢٥/٤ ، وانظر الأصول ٤١٠/١ فالنص منقول فيه أيضًا .

وتكون زائدة في الإيجاب في الفاعل والمفعول - في قول الأخفش^(١)

- وعليه يُحمل قوله تعالى :

﴿ يَنْقُومَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٢)

وليس موضع تبعيض^(٣) .

[و «إلى» : منتهى لابتداء الغاية ، تقول : «من كذا إلى كذا»^(٤) ،

وتقول : «إنما أنا إليك» أي «إنما أنت غايتي» .

وتدخل «حتى» معها في ابتداء الغاية ، / ولا تدخل هنا . وهي [٥٩]

أعم من «حتى» في الكلام ، تقول : «قمت إليه» فتجعله غايته من

مكانك ، ولا تقول : «حَتَاهُ» فتضيفها إلى المضمَر .

و «على» معناها : الإتيان من فوق ، وقال :

* كَجُلْمُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ *^(٥)

(١) انظر جواهر الأدب ٣٣٤ ، وشرح التسهيل ١٣٨/٣ ، والجنى الداني ٣١٨ ، والهمع ٢١٥/٤ .

(٢) الأحقاف ٣١/٤٦ .

(٣) في الأصل : «بتبعيض» .

(٤) إضافة يقتضيها السياق والكلام عن «إلى» بأكمله يوافق عبارة الكتاب ٢٣١/٤ .

(٥) لامريء القيس من معلقته المشهورة ، وصدره :

* مَكْرٌ مَقْرٌ مَقْبَلٌ مَذِيرٌ مَعَا *

وهو في ديوانه ١٩ ، والكتاب ٢٢٨/٤ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٨٣ ،

وشرح شذور الذهب ١٠٧ ، والهمع ١٩٦/٣ ، والخزانة ٣٩٧/٢ ، ١٥٨/٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،

٥٠٦/٦ .

وتقولُ : « قعدتُ عليه » أي : فوقه .

و « عَنْ » لِمَا عَدَا الشَّيْءَ ، تقولُ : « رميتُ عن القوسِ » أي : « عَدَا السهمُ القوسَ »^(١) ، و « أَخَذْتُ عَنْهُ » أي : عَدَا مَا عَنْدَهُ إِلَيَّ ، وتقولُ : « أَطْعَمَهُ عَنْ جَوْعٍ » ، و « كَسَاهُ عَنْ عُرْيٍ » ، و « سَقَاهُ عَنْ عَيْمَةٍ »^(٢) ؛ جعلَ الجَوْعَ والعُرْيَ تَارِكَةً لَهُ . و « جَلَسَ عَنْ يَمِينِهِ » : تَرَكَ أَمَامَهُ ، وَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى يَمِينِهِ ؛ وكذلك : « أَضْرَبْتُ عَنْهُ » ، و « أَعْرَضْتُ عَنْهُ » : تَرَكَهُ وَجَاوِزَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ .

وقد تقولُ^(٣) « مِنْ » هذا المَوْقِعَ ؛ يُقَالُ : « أَطْعَمَهُ مِنْ جَوْعٍ » ، و « كَسَاهُ مِنْ عُرْيٍ » ، و « سَقَاهُ مِنْ عَيْمَةٍ »^(٢) .

و « فِي » للوَعَاءِ ؛ تقولُ : « هذا فِي الكَيْسِ » ، و « هذا فِي الْبَيْتِ » ، و « فِي بَطْنِ أُمِّهِ » . وَإِنْ اتَّسَعَتْ فِي الْكَلَامِ فَهِيَ عَلَى هَذَا فَإِنَّمَا يَكُونُ كَالْمَثَلِ يَجَاءُ بِهِ فَتَقَارِبُ الشَّيْءَ وَلَيْسَ مِثْلَهُ .

و « رُبَّ » حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ مَعْنَاهُ التَّقْلِيلُ وَالتَّكْثِيرُ ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَمْرُهُ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ أَيْضًا^(٤) .

(١) لم يثبت لها البصريون سوى هذا المعنى ، وجعلها ابن مالك في هذا المثال للاستعانة كالباء . انظر شرح

التسهيل ١٦٠/٣ ، والجنى الداني ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والمغني ١٥٧/١ ، ٥٩ .

(٢) الْعَيْمَةُ : شَهْوَةُ اللَّبَنِ . وَالْعَيْمَةُ : شِدَّةُ الْعَطَشِ .

انظر الكتاب ٢٢٦/٤ ، واللسان « غيم » ٤٤٦/١٢ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « تَقَدَّمَ » .

(٤) انظر ص ٥٤٧ ، ٥٤٨ .

و « حاشا » حرفٌ خفضٍ في الاستثناء ، ومعناها معنى « غير » ، وقد تكونُ فعلاً في قول بعضهم^(١) ، وحكى أبو عمرو الشيباني^(٢) : « حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ »^(٣) ، فنصبَ بها ، - وسيأتي بيان ذلك في الاستثناء . وتكونُ حرفاً وفعلاً في الاستثناء^(٤) .

و « مُنْذُ » لا ابتداءٍ الغاية في الزمان - وسيأتي بيان ذلك في بابهِ^(٥) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى . -

و « الباءُ » للإلصاقِ والاختلاطِ ؛ نحو : « مررتُ بزيدٍ » ، و « ضربتُ بالسوطِ » ، و « كتبتُ بالقلمِ » . وفيها استعانةٌ ، فما اتسعَ مِنْهَا فهذا أصله .

(١) « قد » مقحمة ؛ يريد : « وتكون فعلاً ... » وهو مذهب الكوفيين ، وسيبويه يرى أنها حرف أبداً . ومن النحاة من يرى أنها حرف ، وقد تكون فعلاً وهم أبو زيد ، والأخفش ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج .

انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والإنصاف (م ٣٧) ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٨ ، ٤٩ ، وجواهر الأدب ٥٢٤ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٢٩/١ وما بعدها ، والهمع ٢٨٥/٣ ، ٢٨٦ . وانظر دراسة في النحو الكوفي ٤٢٠ وما بعدها .

ونسب إلى الزجاج اسميتها . وصححه ابن مالك وابن هشام .

انظر شرح التسهيل ٣٠٨/٢ ، والجنى الداني ٥٦٠ ، والمغني ١٣٠/١ .

(٢) هو إسحاق بن مرار الكوفي ، واسع العلم باللغة والشعر . صنف كتاب الجيم والنوادر . مات سنة ست - أو خمس - ومائتين وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٩٤ ، البغية ٤٣٩/١ .

(٣) في الأصول ٢٨٨/١ حكاه المازني عن أبي زيد ونصّه : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ » . وانظر شرح المفصل ٤٨/٨ ، وشرح الكافية ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٣١/١ .

(٤) انظر ص ٩٥٩ .

(٥) انظر ص ٦٦١ .

وتكون زائدة لتأكيد النفي كـ « من » ؛ في نحو : « لست بزيد » . وقد تزايد
لغير هذا في الفاعل والمفعول والمبتدأ ؛ نحو :

﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ^(١) ،

﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٢) ،

و « بحسبك أن تفعل » . وقال امرؤ القيس :

* فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجْرِبِ * ^(٣)

وتكون للمصاحبة ؛ نحو : « جاء زيد بشيابه » . وعزوا لوقوع الأمر ^(٤)
كاللام . وتقع في موضع [في] ^(٥) ؛ نحو : « زيد بالبصرة » . و « الكاف »
للتشبيه . وتكون زائدة ؛ نحو قوله :

* فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَبَعَصَفٍ مَأْكُولٍ * ^(٦)

و « اللام » للملك حقيقةً ومجازاً . والاستحقاق ، والتخصيص ؛ نحو : « العبد
لزيد » ، و « السرج للدابة » ، و « الباب للدَّارِ » ، و « الأخ [لزيد] » ^(٧) ، والصاحب

(١) الرعد ١٣/٤٣ ، والإسراء ١٧/٩٦ .

(٢) البقرة ٢/١٩٥ .

(٣) صدره : * فَإِنْ تَأْتَاهَا حَقْبَةٌ لَا تُلَاقِيهَا * .

وهو في ديوانه ٤٢ ، والهمع ١/٣٠٥ ، ٢/١٢٨ .

(٤) كأنه يريد معنى التعليل ؛ نحو : (فكلاً أخذنا بذنبه) العنكبوت ٢٩/٤٠ . وانظر معاني الباء في
شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٣ ، وشرح التسهيل ٣/١٥٠ ، والجنى الداني ٣٦ وما بعدها .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

(٦) لرؤية ، وقيل : لحמיד الأرقط . وقبله : * ترميهم حجارة من سجيل * .

وهو في ملحق ديوان رؤية ١٨١ ، والكتاب ١/٤٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٠٣ ، والمقتضب
١٤١/١ ، ٣٥٠ ، والأصول ١/٤٣٩ ، وسر الصناعة ١/٢٩٦ ، والمغني ١/١٩٦ ، وشرح أبياته

للسيوطي ١/٥٠٣ ، والهمع ٢/٢١٧ ، والخزانة ١٠/١٨٤ .

(٧) مطموسة في الأصل .

لِعَمْرٍو» ، هو بمنزلة : «عَبْدِكَ» ، و «باب الدار» ، و «صاحب عمرو» ،
و «أخي زيد» ، والمعنى في ذلك واحدٌ. ويدخلها التعجبُ في باب القسم أيضاً ،
وستأتي في بابها^(١) - إن شاء الله .

و «الواو» المصاحبة لـ «رُب» ، تُحذفُ معها «رُب» كثيراً ، فنسبتُ إليها ،
وليسَت الخافضة^(٢) ، لأنها قد حُذفت «رُب» مع «الفاء» ؛ نحو :

* فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ * (٣)

وحُذفتُ مع «بل» ، قال :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتَمُهُ * (٤)

وتحذف من غير شيء يكون قبلها ، قال :

* رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْلِهِ * (٥)

فدلَّ كلُّ هذا أنَّ «الواو» ليست الخافضة .

(١) انظر ص ٥٠١ . من هذا الشرح .

(٢) يوافق البصريين . ويرى الكوفيون والمبرد أنَّ الحذف بها لا بـ «رُب» المحذوفة . انظر الإنصاف

(م ٥٥) ٣٧٦/١ ، واثلاف النصرة ١٤٥ ، والجنى الداني ١٥٤ ، والمغني ٤٠٠/١ .

(٣) لامريء القيس من معلقته ، وتكملته :

* ومرضع فآلهيتها عن ذي توائم محول *

وهو في ديوانه ١٢ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٩ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ١٢٠/١ ،

وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٣ ، والجنى الداني ٧٥ ، والمغني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٢ ،

وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٢/١ .

(٤) لرؤبة بن العجاج . وبعده : * لا يشتري كنانه وجهرمه *

وهو في ديوانه ١٥٠ ، والإنصاف ٥٢٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٧/٢ .

(٥) لجميل بن معمر . وعجزه : * كدت أقضى الحياة من جللة *

وهو في ديوانه ٥٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٩ ، وسر الصناعة ١٣٣/١ ، =

و «حتى» لانتهاءِ الغايةِ كـ «إلى» ، ولا تجرُّ مضمراً ، وتذكرُ في بابها (١) .

ومنها ما يشتركُ لفظُهُ بينَ الاسمِ والحرفِ ؛ نحو : «عَنْ»
و «على» (٢) ؛ إذا خَفَضْنَا كائناً حرفين ، وإنْ [دخلَ عليهما خافضٌ*] (٣)
كائناً اسمين ، ودليلُ ذلك ما ذكرَ (٤) .

و «مذٌ» و «منذٌ» إذا خَفَضَا كائناً حرفين ، وإنْ ارتفعَ ما بعدهما
كائناً اسمين (٥) . / ولا يدخلانِ إلّا على الزمانِ ، ويقعانِ لابتداءِ الغايةِ ، [٦٠]
ولاستيفاءِ الغايةِ ، ويذكرانِ في بابهما بعدُ .

و «الكافُ» أيضاً تكونُ اسماً وحرفاً . دليلُ الجرِّ فيها قولهم :
«مَرَرْتُ بِالذِّكْرِ كَزِيدٍ» ؛ فوقعتْ صلةٌ للجارِّ والمجرورِ ، ولو كانت اسماً
لمْ تقعْ صلةٌ في جميعِ كلامِهِمْ ؛ لأنّها كـ «مثل» ، وكانت فيه اسماً ،
ولا يقعُ المثلُ صلةً في الشائعِ مِنْ كلامِهِمْ ؛ لأنَّهُ مفردٌ .

= والإِنْصَافُ ١/٣٧٨ ، وشرحُ المِفْصَلِ ٣/٢٨ ، ٧٩ ، ٥٢/٨ ، ورِصْفُ المِجَانِي ٢٣٣ ، ٢٦٩ ،
٣٢٧ ، ٤٥٠ ، والجِنْيُ الدَّانِي ٤٥٥ ، والمَغْنِي ١/١٢٩ ، ١٤٥ ، وشرحُ شَوَاهِدِ السِّيَوطِي
١/٣٦٥ ، ٤٠٣ ، والخَزَانَةُ ١٠/٢٠ .

(١) انظر ص ٤٩١ .

(٢) نقل بعض النحويين لابن خروف رأياً آخر ، وهو أنَّ «على» اسم ، ولا تكون حرفاً . انظر
الارتشاف ٢/٤٥١ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والهمع ٤/١٨٨ ، والخزانة ١٠/١٤٨ .

(٣) في الأصل : «ارتفع ما بعدهما» . وكأنه سهو من الناسخ سببه انتقال النظر .

(٤) انظر الجمل ٦٠ . فقد ذكر فيه بيت القطامي ، الذي فيه : «من عن يمين الحبيا» وسيأتي .

(٥) بعده في الأصل : «لابتداء الغاية ولاستيفاء الغاية» ويذكران في بابهما . ويتكرر هذا بعد ؛
فهو سهو من الناسخ .

ومنها ما يكون حرفاً وفعلًا نحو: «خلا» ؛ هي حرفٌ إذا خَفَضْتَ ، وفعلٌ إذا نَصَبْتَ ما بعدها . وكذلك «حاشا» في قول بعضهم (١) .

وتقول: «على زيد ثوبٌ» ، و «علا زيدُ الجبل» ، و «جئتُ من عليه» ، أي من فوقه . وفيها لغاتٌ ؛ يقالُ : «جئتُ مِنْ عليه» ، و «مِنْ علاه» ، و «مِنْ علُو» ، و «علُو» ، و «علُو» ، و «مِنْ مُعالٍ» ، و «مِنْ عالٍ» ، و «مِنْ عَلٍ» ، و «مِنْ عَلٍ» (٢) .

وَمِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ «لولا» في قولِ سيبويه (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - إذا دخلتْ على المضميرِ في «لولاك» ، و «لولاي» ، وقوله :

(فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَنْ عَلَا بِهِمْ

مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ) (٤)

البيت للقطامي ، وقد تقدّم اسمه ، ولم يُقْبَلْ به (٥) . و «الركبُ» : اسم جمع (٦) ك «نَقَرٍ» و «رَهْطٍ» ، وهو واقعٌ على كُلِّ راكبٍ ؛ قالَ اللَّهُ تعالى : ﴿ وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ (٧) .

(١) انظر ما سبق صفحة ٤٧٧ .

(٢) بالإضافة إلى ما ذكر يجري على الواو مع سكون اللام الحركات الثلاث فيقال : «من علُو» ، ومن علُو» ، ومن علُو» . تنظر هذه اللغات في إصلاح المنطق ٢٥ ، ٢٦ ، وشرح المفصل ٣٤/٣ ، واللسان «علا» ٨٣/١٥ .

(٣) وهو رأي البصريين . والكوفيون يرون أن الضمير بعدها في موضع رفع .

انظر الكتاب ٣٧٣/٢ ، والإنصاف (م ٩٧) ٦٨٧/٢ ، ودراسة في النحو الكوفي ٣٦٤ .

(٤) الجمل ٦٠ . وهو في ديوانه ٥ ، والحلل ٧٥ ، والفصول والجمل ٩٣ ، وشرح المفصل ٤١/٨ ، والبسيط ٨٤٨/٢ ، ٨٧٢ ، ووصف المباني ٤٢٩ ، والجنى الداني ٢٤٣ .

(٥) انظر صفحة ٤٣٠ .

(٦) وهو مذهب سيبويه . وعند الأخفش جمع راكب . انظر الكتاب ٦٢٤/٣ ، والحلل ٧٥ ، وشرح الشافية ٢٠٣/٢ .

(٧) الأنفال ٤٢/٨ .

وَلَمْ يَكُونُوا إِلَّا أَصْحَابَ خَيْلٍ لَا أَصْحَابَ إِبِلٍ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَهُوَ يَوْمٌ بَدْرٍ.
و «علا» في البيت فعلٌ ماضٍ . و «أَنْ» زائدةٌ . و «الباءُ» في «بِهِمْ» للتعدي
ك «الباءُ» في : ذَهَبْتُ بِهِ «بمعنى أَذْهَبْتُهُ ؛ أَي : أَعْلَيْتُهُمُ النَّظْرَةَ ، بمعنى :
جَعَلْتُهُمْ يَعْلُونَ . و «الْحُبَيَّا» موضعٌ بناحية الشام . و «النظرةُ» فاعلةٌ بـ «علا» .
و «قَبْلُ» مستقبلةُ المنظورِ إِلَيْهِ ، ويقالُ : هِيَ الْمُتَابَعَةُ الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْهَا نَظْرَةً ^(١) .
و «قَبْلُ» : نَعَتْ لِلنَّظَرَةِ . وَيُرْوَى «عَلَتْ» ^(٢) بِتَأْنِيثِ «النظرةِ» . و «علا» ؛
لِكَوْنِ التَّأْنِيثِ غَيْرِ حَقِيقِي . وَجَوَابُ «لَمَّا» مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ
عَلَيْهِ . وَبَعْدَ الْبَيْتِ :

أَلْمَحَّةُ مِنْ سَنَا بَرَقٍ رَأَى بَصْرِي

أَمْ وَجْهَ عَالِيَةٍ اخْتَالَتْ بِهِ الْكَلِيلُ ^(٣)

والبَيْتُ مُحْكِيٌّ لِلْقَوْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : «لَمَّا أَنْ عَلَتْ بِهِمْ نَظْرَةً قُلْتُ لَهُمْ :

أَلْمَحَّةُ ... الْبَيْتِ

وَقَوْلُهُ :

(غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ ^(٤) بَعْدَهَا تَمَّ ظِمُّوْهَا

تَصَلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَرَاءَ مَجْهَلٍ) ^(٥)

(١) قاله ابن السيد في الحلل ٧٥ ، وابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ٩٣ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٧٦ ، والفصول والجمل ورقة ل ٩٣ .

(٣) ديوان القطامي ٥ ، والحلل ٧٥ .

(٤) في الأصل : « غدت عليه من عليه » بزيادة « عليه » الأولى .

(٥) الجمل ٦١ . والبيت في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والحلل ٧٨ ، والفصول والجمل ل ٩٤ ،

وشرح المفصل ٣٨/٨ ، وشرح الكافية ٣٢٣/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ ،

البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي^(١) ، وصف قطاة في قوله قبله :

أَذَلِكْ أَمْ كُذْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقِيَ بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعِيلِ^(٢)
واستعار « الظَّمء » للقطاة وهو للإبل خاصة . و « تَصِلُّ » : يُصَوْتُ جَوْفُهَا
مِنْ شِدَّةِ الْعَطَشِ ، وهو صوت الشيء اليابس^(٣) ، قال :
* صَلِيلُ زُيُوفٍ يَنْتَقِدْنَ بَعْبَقَرًا *^(٤)

وقيل : هو صوت جناحها في طيرانها ، والأوّل أشبهُ بمعنى « تصلُّ » .
و « القِيض » : قشر البيض الأعلى ، ويُقالُ له : « الخِرْشَاء » . و « الغَرْقيءُ » : القشرُ
الرقيقُ الذي تحتهُ ، و « الآخُ » : بياضها ، و « المَحُّ » و « المَاحُ » : صُفْرَتُهَا^(٥) .
و « زِيَاء » موضعٌ - بكسر الزاي ، والإضافة إلى « مجهل » - ، وهو في موضع
الصفة « للقِيض »^(٦) . ويروى : « بيضاء »^(٧) ، وهي القفراء التي تُبِيدُ مَنْ دَخَلَهَا ،

= والبسيط ٨٧٣/٢ ، ورصف المباني ٤٣٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٥/١ ، والخزانة ١٤٧/١٠ .

(١) جعله ابن سلام في الطبقة العاشرة من الشعراء الإسلاميين . وانظر ترجمته في طبقات الشعراء ٧٦٩/٢ ، والأغاني ١٥٠/١٧ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٦/١ .

(٢) البيت في الحلل ٧٨ ، وشرح المفصل ٣٩/٨ ، والخزانة ١٥٠/١٠ .

(٣) قاله أبو زيد (في نوادره ٤٥٤) ، وأبو حاتم . انظر الحلل ٨٠ ، والفصول والجمل ل ٩٤ .

(٤) لامريء القيس ، صدره : * كَأَنَّ صَلِيلَ الْمَرْوَحِينَ تَطِيرُهُ *
والزيوف : الدراهم .

والبيت في ديوانه ٦٤ ، والمحتسب ٣٠٦/٢ ، وأسرار البلاغة ١٨٧ ، والبسيط ٨٧٤/٢ .

(٥) انظر اللسان « خرش » ٢٩٤/٦ ، و « محج » ٥٨٩/٢ .

(٦) كأنما يريد أن الجار والمجرور « بزياء » في موضع الصفة .

(٧) وهي رواية سيبويه في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمبرد في المقتضب ٥٣/٣ وابن السيد في الحلل ٧٨ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٤٢٦/١ .

وقيل: سُمِّيَ بذلك لسُكْنِي اليَدِ فِيهِ وَهِيَ الْوَحْشُ. و«زِيَاء» فِعْلَال
كـ «زِلْزَال»، و بعضُهُم يرويه: «بَزِيَاء» - بفتح الهمزة والزاي^(١) -
غير مصروف، هو «فَعْلَاء»، وامتنع من الصرفِ لَهْمَزَةِ التَّأْنِيثِ
كـ «يَدَاء». و «مَجْهَلٍ» نعتٌ لَهَا، ومن قال: «بَزِيَاء» - بكسرِ
الزاي وفتح الهمزة - فوجههُ أَنْ يَكُونَ «فِعْلَالًا» مضاعفًا كالأول،
وَمَنَعَ الصَّرْفَ لِتَأْنِيثِ الْبَقْعَةِ وَالتَّعْرِيفِ، و «مَجْهَلٍ»: بدلٌ منه إِنْ صَحَّ
ما زعم. ولم يأتِ «فَعْلَاء» / ولا «فُعْلَاء» - بكسرِ الفاء^(٢) وضمّه -
والهمزةُ لِلتَّأْنِيثِ فِي الْكَلَامِ، وَأَجَازُهُ قَوْمٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ^(٣)، وَالْقِيَاسُ يَمْنَعُهُ
وَالسَّمَاعُ، وَاحْتَجُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ ﴾^(٤)،
ولا شاهدٌ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُضَاعَفِ أَوْ مُلْحَقٌ، وَامْتَنَعَ صَرْفُهُ [فِي]^(٥)
التَّأْنِيثِ لِأَنَّهُ بِقَعَةٍ. و «الْكُدْرِيَّةُ»: نَوْعٌ مِنَ الْقَطَا وَلَوْثُهَا يَضْرِبُ إِلَى
السَّوَادِ. و «الَّلَقَى»: الْمَطْرُوحُ الْمَهْمَلُ. و «شَرَوْرَى»: مَوْضِعٌ. و «المَعِيلُ»:
الْفَقِيرُ، مِنْ عَالٍ يَعِيلُ عَيْلَةً. وَشَبَّ الْفَرَخُ بِالْفَقِيرِ الْيَتِيمِ حِينَ أَفْرَدَتْهُ
الْقَطَاةُ. وَالْقَطَاةُ لَا تَتَّخِذُ عَرْشًا^(٦) فِي شَجَرَةٍ إِلَّا فِي الْأَرْضِ فِي مَفَاحِصَ

(١) وهي لغة هذيل. انظر شرح المفصل ٣٩/٨، وشرح شواهد المغني ٤٢٧/١.

(٢) في الأصل: «العين».

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٣، والحلل ٨١.

(٤) المؤمنون ٢٣/٢٠. وسيناء - بكسر السين قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو. وفتحتها -

قراءة عاصم، وابن عامر، وحزمة والكسائي.

انظر السبعة ٤٤٤، ٤٤٥، ومعاني القرآن للقراء ٢٣٣/٢.

(٥) في الأصل: «من».

(٦) كذا في الأصل، ولعله «عشًا» فهو الذي للطائر.

ونُقِرَ ؛ ولذلك قالَ : « لَقِيَ بِشَرَوْرَى » . وقيلَ للأصمعيّ : « كيفَ قالَ : « غدتُ من عليه » ، والقطا إنما تذهبُ للماءِ ليلاً ؟ » ، فقالَ : لَمْ يُرِدْ الغدوَّ وإنَّما ذكره مثلاً للتعجيلِ ، والعربُ تقولُ : « بَكَرَ إليَّ العشيَّةُ » ^(١) ، وأنشدوا :

* بَكَرَتْ تَلُومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ فِي النَّدى * ^(٢)

ومعنى « من عليه » : من فوقه ، وقيلَ : من عنده ، وهو قولُ أبي عبيدة ^(٣) ، وقصدَ شرحَ المعنى ؛ لأنَّها بعدَ خروجِ الفَرخِ مِنَ البيضةِ [انتقلَ من الفوقيةِ إلى العنيديةِ] ^(٤) ، فصارت عنده لا عليه . قلتُ : بل الفوقيةُ ثابتةٌ ما دامَ صغيراً ، وإن لَمْ [يكنْ تحتها ، فالفوقيةُ] ^(٥) بجَنَاحيها .

وفي البيتِ شاهدانِ : كونُ « على » اسماً لدخولِ حرفِ الجرِّ عليها ^(٦) ، وكونُ « عن » اسماً لعطفِها ، على تقديرِها : « وَمِنْ عَنْ قِيضٍ » ، ويجوزُ أن يكونَ حرفاً ، ولا يُريدُ الحملَ على حرفِ الجرِّ ، أي : غدتُ عن قِيضٍ .

(١) انظر القصّة في الحلال ٧٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٧/١ ، والخزانة ١٠/١٥١ .

(٢) لضمرة النهشلي ، وعجزه : * بسلّ عليك ملامتي وعثاني *

وهو في ديوانه ٢٨٢ والحلل ٨٠ ، واللسان « بسل » ٥٥/١١ ، والخزانة ١٠/١٥٢ .

(٣) انظر الحلال ٧٩ ، والفصول والجمل ٩٤ .

(٤) في الأصل : « انتقلت الفرقة إلى القشرية » تصحيف .

(٥) في الأصل : « تكن تحملتها ما أقويته » تصحيف . وما أثبت في النص منظور فيه إلى ما في الخزانة ١٤٧/١٠ .

(٦) نسب المرادي إلى الزبيدي ، وابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابن معزوز ، والشلوين - في أحد قوليهِ - القول بأن « على » اسم ولا تكون حرفاً . قال : « وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه » ، ثم أوضح صواب مذهب سيبويه . وتبعه البغدادي في ذلك . والذي قاله ابن خروف هو أنها اسم في بيت الشاهد . وقد صرح - فيما سبق ص ٤٨٠ - بأنها مما يشترك لفظه بين الاسم والحرف . انظر الكتاب ٣٨/١ ، ٤٢٠ ، والإفصاح لابن الطراوة ١٢٧ ، والجني الداني ٤٧٣ ، والخزانة ١٠/١٤٨ .

واعلم أن « وَسَطَ » بسكون السين ظرف، وبفتحها اسم^(١) لا ينصبها الفعل ولا يصل إليها إلا بحرف الجر؛ تقول: « جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ » أي: في موضع من الوَسَطِ؛ بالسكون يقع على كل جزء من الوَسَطِ - بالتحريك. [وهو]^(٢) بالتحريك اسم لجميع ما تحويه حيطان الدار. وتقول: « حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ » أي: جزءاً منها، ولاتقول: « حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَشْراً » - بفتح السين - إلا أن نَعَمْ ما يقع عليه الاسم بالحفر.

و « بَيْنَ » لا يقع إلا بين شيئين؛ فلذلك لم يُعطف على مخفوضها إلا بالواو. فأما قوله:

* بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ * (٣)

فبمنزلة قول الآخر:

* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ * (٤)

أراد: بين نواحي بُصْرَى.

و « حِذَاءَ » و « إِزَاءَ » بمعنى واحد: « جَلَسْتُ حِذَاءَكَ »: إلى جانبك.

(١) وقال الفراء: إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفاً، وإن لم يحسن فاسم. وقريب منه قول ثعلب إذ جعل الساكن لما تفرق أجزاؤه، والمتحرك لما ليس كذلك. وبقية الكوفيين لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين.

قال السيوطي: ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك، والسكون أحسن في الظرف، والتحريك أحسن في الاسم. انظر الهمع ١٥٧/٣. وانظر شرح الفصيح ١٧٦.

(٢) مطموسة في الأصل.

(٣) سبق تخريجه صفحة ٣٢١.

(٤) سبق تخريجه ص ٣٢٢.

و « تَلْقَاءَكَ » : أَمَامَكَ ، وَعِنْدَكَ ، وَمَعَكَ ؛ يَحْتَمِلُ الْجِهَاتِ كُلَّهَا .
و « الْمِثْلُ » و « الشَّيْءُ » قَدْ يَكُونَانِ بِمَعْنَى التَّشْبِيهِ بِالْمُبَالِغَةِ ، وَبِأُحَدِهِمَا أَلَّا
تَكُونَ فِيهِمَا مِبَالِغَةٌ فِي الشَّبَه .
و « الْحِدْنُ » و « اللَّدَّةُ » و « التَّرْبُ » و « التَّرْبُ » بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ الَّذِي
عَلَى سِنِّكَ .

وقدّم المبتدأ في قوله : (زَيْدٌ عَلَى فِرَاشِهِ)^(١) ، ولا تدخل تحت
الفصل لأنه معرفة ، وكل ما مثله في الفصل نكرة .
والمخفوض بـ « رُبُّ » في قولك : « رُبُّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ » في موضع ابتداء ؛
لأنَّ « رُبُّ » حرف زائد ، والفعل بعدها في موضع الخبر ، ويجوز أن يكون
في موضع نصب من باب الاشتغال ، والفعل في موضع التفسير - وسيأتي بيان
ذلك^(٢) إن شاء الله .

والحكمان اللذان ذكرا لـ « خلا » و « حاشا »^(٣) ؛ أن ينصبا مفعولاً في باب
الاستثناء . وسيدكران^(٤) - إن شاء الله تعالى - .
و « سَوَى » بمعنى « غير » .

(١) الجمل ٦٢ ، وفيه : « زيدٌ على فراشه » . واعترض عليه ابن السيد في هذا المثال ، قال : « كان يجب أن
يقول : على فراشه زيدٌ ، فيقدم المجرور ؛ لأنه أراد أن يخبرنا أن ما بعد المجرور يرتفع بالابتداء إلا أن
يدخل عليه عامل . وهذا شيء جرى مجرى السهو » الحلل ١٨١ .

(٢) انظر صفحة ٥٤٨ .

(٣) إشارة إلى ما جاء في الجمل ٦٢ : (ولـ « خلا وحاشا » حكم آخر يذكر في باب الاستثناء إن شاء الله)
وانظر ص ٩٥٩ من هذا الشرح .

(٤) انظر ما سيأتي صفحة ٩٥٩ .

وقد ذكرت الإضافة بعد^(١)، وهي على قسمين : محضة ، وغير محضة ، فالمحضة : ما أفادت تعريفاً ، أو تخصيصاً .

وغير المحضة : ما لم تُفد ذلك ، وهي على أقسامٍ وقد بينها في بابها . ومهما أضفت اسماً إلى اسم فلا بد من حذف التنوين والنون / من [٦٢] الأول وخفض الثاني لما ذكر^(٢) . ويُسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه . ويجري الأول بوجه الإعراب إن كان [غير]^(٣) معتلاً الآخر ، ويدخله الجر إن كان لا ينصرف ؛ فإن كان معتلاً بقي الآخر على سكونه أضيف إلى ظاهر أو مضمير إلا أن تكون حركته نصباً ؛ نحو : « رأيت قاضي مصر » .

فإن أضفت الصحيح إلى ياء المتكلم كسرت آخره أبداً ، وفتحت الياء وسكنتها .

فإن أضفت المعتل إليها ؛ إن كان الآخر ألفاً تركتها على حالها ؛ فقلت : « فتاي وعصاي » ، ويجوز : « فتَيَّ ، وعَصَيَّ »^(٤) تَقْلِبُ الألف

(١) انظر ما سيأتي صفحة ٦٧٥ .

(٢) قال الزجاجي : « لأنها مؤدية معنى التنوين وعوض منه » الجمل ٦٣ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) وهي لغة بعض قيس وهذيل (انظر شرح أشعار الهذليين ٧/١) ، ورواها الفراء عن بعض سليم (انظر معاني القرآن ٣٩/٢) وعُزيت لطبيء - (في اللسان « هوا » ٣٧٢/١٥ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ١١/٤ ، والفائق للزمخشري ٩١/٣ ، والنهاية لابن الأثير ٩٤/٤) - ، وعزيت لقريش (في شرح الألفية للأشموني ٢٨٢/٢) وعزيت لحمير وأهل السراة . انظر ذلك في كتاب (من تراث لغوي مفقود) للدكتور أحمد علم الدين الجندبي صفحة ٨٥ ، ٨٦ .

ياءٌ وتُدغمُهما ، إلاَّ ألفَ التثنيةِ فلا سبيلَ إلى قلبِها للالتباسِ بالمنصوب . فإنَّ
كانَ الآخرُ ياءً أدغمتْ في الياءِ ؛ نحو : « قاضيٌّ ، وغازيٌّ وغلاميٌّ ، ومُسلميٌّ »
في جمعِ السلامةِ منصوبةٌ ومخفوضةٌ .

فإن كانَ الآخرُ واوًا قلبتْها وأدغمتْ ، فقلتَ في « مسلمون » : « هؤلاءِ
مُسلميٌّ » كما قلتَ في الأوَّلِ .

وأما « أخوك » وبأبه فإضافته إلى الياءِ كإضافة « يدٍ » و « دمٍ » من غيرِ
ردٍّ ؛ تقولُ : « هذا أخي ، وأبي^(١) ، وحمي ، وهني » . إلاَّ « الفمُّ » فإنَّكَ تقولُ
فيه : « فَمِيٌّ » ، وإن شئتَ « فيٌّ » في الأحوالِ الثلاثةِ ، لأنَّ الحرفَ المعتلَّ فيه ؛
عينُ الكلمةِ ، فلمْ تحذفْ إلاَّ مع العوضِ ، فجرى بالميمِ مجرى الصحيحِ ، ومن قالَ
« فيٌّ » . كسرَ الفاءِ إتياعًا للكسرةِ التي أوجبَتْها ياءُ المتكلمِ قبلَ الإدغامِ ، ثمَّ
سُكِّنتْ وأدغمتْ في ياءِ المتكلمِ .

وأما « ذو » فلا تضافُ [إليها]^(٢) . كما لا تجتمعُ في الإضافةِ معها ؛ لمْ
يجتمعْ واحدٌ منهما مع الثاني مراعاةً لذلك .

واجتمعت الواوُ والنونُ مع الألفِ واللامِ ؛ لكونِها مصاحبةً لعلامةِ التثنيةِ
والجمعِ ، وقوتها بالحركةِ .

(١) في الأصل : « وابني » .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

وقد ثبتت الألف واللام مع الإضافة في موضعين : في الصفة المشبهة
لَمَّا يَأْتِي ذَكَرُهُ فِي بَابِهَا^(١) . وفي اسم الفاعل المثنى والمجموع^(٢) ، وما جرى
مَجْرَاهُ ؛ نحو : « هُمَا الضَّارِبَا زَيْدٌ » ، و « هُمُ الضَّارِبُو عَمْرٍو » مِنْ حَيْثُ
ثَبَّتَ النُّونُ^(٣) مَعَهَا فِي هَذَا النُّحُو وَلَمْ يَجْتَمِعْ تَعْرِيفَانِ .

وقوله : (وَلَا يَجْتَمِعُ عَلَى الْإِسْمِ تَعْرِيفَانِ مُخْتَلِفَانِ)^(٤) [و]^(٥)
لا متفقان ، فيدخل على الاسم علامتا تعريف ، وقد تقدمت إضافة هذا الجنس .

(١) انظر باب الصفة المشبهة ٥٦٣ .

(٢) انظر باب اسم الفاعل ٥٣٣ .

(٣) من حيث ثبتت النون مع الألف واللام في نحو هذه الأمثلة ؛ فيجوز « هما الضاربان زيداً » ، و « هم الضاربون عمراً » . راجع الجمل ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) الجمل ٦٤ . وفيه : « وَلَا يُجْمَعُ » .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

بَابُ « حَتَّى »

فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْجُمَلِ (١)

« حَتَّى » حرفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْنَى ، وَمَعْنَاهَا انْتِهَاءُ الْغَايَةِ ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ (٢) :

- تَكُونُ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهَا.
- وَتَكُونُ حَرْفَ عَطْفٍ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ (٣) ؛ تَعَطَّفُ الْمَفْرَدَاتِ وَلَا تَعَطَّفُ الْجُمْلَ ، وَلَكِنْ تُعَادِلُ مَا يَبِينُ الْجُمْلَةَ فِي بَابِ الْاِسْتِغَالِ (٤) .
- وَتَكُونُ حَرْفَ جَرْكٍ « إِلَى » ؛ وَهِيَ فِي هَذَا الْقِسْمِ عَلَى وَجْهَيْنِ :
- يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ « أَنْ » ، وَ « أَنْ » مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ (٥) فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِهَا ، وَتَقْدَرُ بـ « إِلَى » وَ « لِكَيْ » ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي بَابِهِ (٦) - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

- (١) الْجُمْلَةُ ٦٦ . وَفِيهِ : « بَابُ حَتَّى فِي الْأَسْمَاءِ » .
- (٢) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ حَكْمًا رَابِعًا ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ نَصْبٍ يَنْصَبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ . وَزَادَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ قِسْمًا خَامِسًا ، وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى الْفَاءِ . انْظُرِ الْجَنِّي الدَّانِي ٥٤٢ وَمَا بَعْدَهَا .
- (٣) أَنْكَرَ الْعَطْفَ بِهَا الْكُوفِيُّونَ ، وَيَعْرَبُونَ مَا بَعْدَهَا عَلَى إِضْمَارٍ عَامِلٍ . وَرَوَى الْعَطْفَ بِهَا سِيبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ مِنْ أُمَّةِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا لُغَةٌ . انْظُرِ الْكِتَابَ ٩٦/١ ، وَالْمُقْتَضَبَ ٣٨/٢ ، وَانْظُرِ الْجَنِّي الدَّانِي ٥٤٦ ، وَالْمَغْنِي ١٣٧/١ ، وَالْهَمْعَ ٢٦٠/٥ .
- (٤) وَتَكُونُ عِنْدُنَا ابْتِدَائِيَّةً وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ : « ضَرَبْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زِيدًا ضَرَبْتَهُ » ؛ فزِيدًا مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ ، وَالتَّقْدِيرُ : ضَرَبْتَ زِيدًا ضَرَبْتَهُ . وَلِلنَّصْبِ وَجْهٌ آخَرٌ ؛ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ « حَتَّى » عَاطِفَةً ، وَ « ضَرَبْتَهُ » تَوْكِيدًا . انْظُرِ الْجَنِّي الدَّانِي ٥٥١ . وَأَجَازَ ابْنُ السَّيِّدِ عَطْفَهَا لِلْجُمْلَةِ . انْظُرِ الْحُلُلَ ٨٧ . وَانْظُرِ الْجَنِّي الدَّانِي ٥٥٧ ، وَالْمَغْنِي ١٣٦/١ .
- (٥) فِي الْأَصْلِ : « وَهِيَ » .
- (٦) انْظُرِ بَابَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ ، وَبَابَ مِنْ مَسَائِلِ « حَتَّى » فِي الْأَفْعَالِ .

- والوجه الثاني : خفضُ الأسماءِ بها .

وتُسمى في هذينِ الموضعينِ غايةً .

ولانتفعُ في العطفِ إلّا بعدَ جمعٍ ؛ نحو : « قامَ القومُ حتّى زيدٌ » ،
ويكونُ ما بعدها داخلاً فيما قبلها . والخافضةُ يكونُ ما بعدها جزءاً مما
قبلها ؛ نحو : « قامَ القومُ حتّى زيدٌ » .

ولا تذكرُ هذه إلّا لتعظيمٍ ، أو تحقيرٍ ^(١) ؛ فالتعظيمُ : « ماتَ الناسُ
حتى الأنبياءُ » . والتحقيرُ : « قَدِمَ الحُجَّاجُ حتّى المشاةُ » . وهي التي
يجوزُ / فيها العطفُ ، ويدخلُ ما بعدها فيما قبلها . قال ابنُ بابشاذ : [٦٣]
« فإن قلت : رأيتُ القومَ حتّى زيداً أيضاً ، كانَ الأولى نصبه ؛ لأنَّ « أيضاً »
مؤذنةٌ بأنَّ زيداً قد دخلَ في الرؤيةِ فجعلها عاطفةً » ^(٢) . قلتُ : هذا
الكلامُ يدلُّ على أنَّ الخافضةُ لا يدخلُ ما بعدها فيما قبلها ، والنبيُّ -
صلَّى الله عليه وسلم - يقول : « كلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حتّى
العَجْزِ والكَيْسِ » ^(٣) - بالخفض - وفي الحديثِ أيضاً : « حتّى الجنّةِ
والنَّارِ » ^(٤) . ويجوزُ ألا يدخلَ إذا جرَّت .

(١) التي لا تذكرُ إلّا لتعظيمٍ أو تحقيرٍ هي العاطفة ؛ نحو : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ ، وقدمَ
الحجَّاجُ حتى المشاةُ . انظر الأزهية ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٥/٨ ، ٩٦ ، ووصف المباني
٢٥٨ ، والجنى الداني ٥٤٨ .

وكلام ابن خروف فيما بعد يشير إلى أنها الجارة ؛ بقوله : « وهي التي يجوز فيها العطف » .
(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ١٤٥/١ .

(٣) رواه ابن عمر - رضي الله عنه - وهو في الموطأ ٦٤٨ كتاب الجامع / النهي عن القول
بالقدر . وفيه : « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس » .

(٤) روته أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ . وبدايته =

وقد تقع الجارة بعد مفردٍ ؛ نحو قولهم : « صمتُ النهارَ حتَّى الليلِ ، وصمتُ النهارَ حتَّى يومِ الفطرِ » ، ولادليلَ في لفظها على ذلك إلا من الشرع^(١) ، ولو قال : « سرتُ النهارَ حتَّى الليلِ » لكانَ الظاهرُ أنه سارَ الليلَ ، لما يدخلُ « حتَّى » من معنى التعظيم ، فإذا دخلَ ما بعدَ « إلى » فيما قبلها ؛ ف « حتَّى » أخرى بذلك . وقوله :

(فِيا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِنِي)

كَانَ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ (٢)

شاهدُه : رفعُ ما بعدَ « حتَّى » بالابتداءِ والخبرِ ، ف « حتَّى » حرفُ ابتداءٍ ، وهي هنا للتحقيرِ . والمعنى : كلُّ الناسِ يسبُّني حتَّى كليبٌ على حقارتِها . ولو خفضَ « كليباً » على المعنى لجازَ^(٣) . ومعناها كمعنى الجارة . ونصبُ « عَجَبًا » على المصدرِ تقديرُه : [يا]^(٤) هؤلاءِ اعجبوا عَجَبًا .

= « ما من شيء كنت لم أَرَه إلا قد أَرَيْتَه في مقامي هذا ، حتَّى الجنَّةِ والنارِ » . وهو في الموطأ ١٢٨ ماجاء في صلاة الكسوف ، وصحيح البخاري كتاب العلم ٣٢/١ ، وكتاب الوضوء ٥٧/١ ، وكتاب الجمعة ٢٣٢/١ ، وباب الصلاة في كسوف الشمس ٢٦٧/١ ، وكتاب الاعتصام ٥٥٦/٣ .

(١) كذا في الأصل وكأتما في الكلام نقص ، والمراد : أن عدم دخول ما بعدها فيما قبلها مستفاد من المشروع في الصوم .

(٢) الجمل : ٦٦ . والبيت للفرزدق . وهو في ديوانه ٤١٩/١ ، والكتاب ١٨/٣ ، والمقتضب ٣٩/٢ ، والحلل ٨٣ ، والفصول والجمل ٩٥ ، وشرح المفصل ١٨/٨ ، ٦٢ ، والبسيط ٩٠٦/٢ ، والمغني ١٣٧/١ ، وشرح شواهد ١٢/١ ، ٣٧٨ ، والهمع ١٦٩/٤ ، والخزانة ٤٠٤/٥ ، ٤٧٥/٩ .

(٣) انظر الخزانة ٤٧٦/٩ .

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام .

ويمكن أن يكون منادى منكوراً ، فيه معنى العجب الذي يدخل في الاستغاثه ، كأنه قال : « يا عجباً تعال فهذا وقتك لأجل سب كليب إياي على حقارتها ، كأنها ترجع إلى نهشل أو مجاشع » .

و « كليب » : قبيلة جرير^(١) . و « نهشل أو مجاشع » : أبناء دارم و « مجاشع » : قبيلة الفرزدق . و « نهشل » : أعمامه وهما أشرف من كليب . ويروى : « فياعجبا » - من غير تنوين - على الإضافة وقلب الياء ألفاً^(٢) .
والبيت للفرزدق يهجو جريراً . وقبله :

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ

أَشَارَتْ كُليبٌ بالأكفِ الأصابعُ^(٣)

« قبيلة » : منصوبٌ على التمييز لـ « أفعل » ، و « الأصابع » : فاعلةٌ بـ « أشارت » ، و « كليب » : خبرٌ ابتداءً مضمير ، أي أشارت الأصابعُ مع الأكفِ : هي كليب . فتاب « أشارت »^(٤) مناب « قل »^(٥) ، كأنه قيل : قل^(٦) : كليب ، وأول القصيدة :

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلابي اليربوعي من تميم ، شاعر إسلامي من شعراء النقائص ، هجاء لم يثبت أمامه سوى الفرزدق والأخطل . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٣٧٤/١ ، والشعر والشعراء ٤٦٤/١ ، والأغاني ٣٥/٧ ، والحلل ١٢٤ ، والخزانة ٧٥/١ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٨٣ ، والفصول والجمل ورقة ٩٦ .

(٣) البيت في ديوانه ٤٢٠/١ ، و شرح شواهد المغني ١٢/١ .

(٤) في الأصل : « إشارة » .

(٥) في الأصل : « قول » .

(٦) في الأصل : « أول » .

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرُّجَالُ سَمَاحَةً

وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَارِعُ^(١)

أَرَادَ : اخْتِيرَ مِنَ الرُّجَالِ .

وقوله :

(سَوَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ)

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَرَّنَ بِأَرْسَانِ)^(٢)

البيتُ لامرئ القيس^(٣) . والقيسُ : الشدة ، لغةٌ يمنيةٌ^(٤) . واسمُه جُنْدَحٌ ، ويكنى أبا الحارث ، وأبا وهب . وأمُّه فاطمة بنتُ ربيعةَ بنِ الحارث ، أختُ مهلهل^(٥) . ومن خاله أتاؤه الشعرُ ، والذين أتاَهُم الشعرُ من أخوالهم جماعةٌ ، منهم : امرؤ القيسِ هذا ، وزهير^(٦) خاله بشامة^(٧) ، ومنهم الأعشى

(١) انظر ديوان الفرزدق ٤١٨/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٢/١ .

(٢) الجمل ٦٧ ، وهو في ديوان امرئ القيس ٩٣ ، الكتاب ٢٧/٣ ، ٦٢٦ ، والمقتضب ٣٩/٢ ، والحلل ٨٦ ، والفصول والجمل ٩٦ ، وشرح المفصل ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، ١٩ ، والمغني ١٣٦/١ ، وشرح شواهد ٣٧٤/٢ ، والهمع ٢٥٩/٥ .

(٣) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٥١/١ ، والشعر والشعراء ١٣٧/١ ، والأغاني ٦٠/٨ .

(٤) رواه علي بن حمزة البصري ، وقيل : اسم صنم . انظر الحلل ٨٦ ، وانظر اللسان « قيس » ١٨٧/٦ .

(٥) هو عدي بن ربيعة أخو كليب الذي هاجت بمقتله حرب بكر وتغلب ، وهو جد عمرو بن كلثوم ، أبو أمه ليلي . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٩٧/١ .

(٦) هو زهير بن ربيعة بن قُرْط ، راوية أوس بن حجر ، في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية . انظر ترجمته

في طبقات الشعراء ١٥/١ ، والشعر والشعراء ١٣٧/١ ، والأغاني ١٣٩/٩ ، والخزانة ٣٣٢/٢ .

(٧) هو بشامة بن عمرو بن هلال المري ، جاهلي من شعراء المفضليات ، ولد مقعداً ولا ولد له . انظر

المفضليات ٥٥ ، ٤٠٧ ، وطبقات الشعراء ٧٠٩/٢ .

وخاله أبو الفضة؛ المسيّب بن علس^(١)، ودرید بن الصّمة^(٢) وخاله عمرو بن معدي كرب^(٣). وقيل: إن أمّ امرئ القيس تملك^(٤). ويقال: سرى، وأسرى، والسرى: مشي الليل. ويروى: مطوت بهم^(٥)، ومددت بهم أي: أكثرت السير. والضمير في «بهم» عائذ إلى «المجر»^(٦) في البيت قبله^(٧)، وهو الجيش العظيم. و«تكل»: تعيي. والحياد: الخيل العتاق، واحدا جواد. ويريد: أنها لا تقاد لشدة إعياها. وشاهده: وقوع الجملة بعد «حتى» فهي حرف ابتداء، ولا يمكن فيها غير ذلك. وإن كان معناها كمعنى الأول - لأنها في تأويل: «وحتى تكلّ الحيات» - فمعناها واحد. وفيه شاهد آخر، وهو نصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وهو بتأويل المصدر / في موضع خفض ب «حتى»، [٦٤] ويروى: «غزّاتهم»^(٨) جمع غاز.

(١) واسمه زهير بن علس بن عمرو بن قمامة، من شعراء بكر بن وائل، وهو جاهلي لم يدرك الإسلام. انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٥٦/١، والشعر والشعراء ١٧٤/١.

(٢) هو دريد بن الصّمة بن بكر بن علقمة، أحد الفرسان الشعراء، أدرك الإسلام ولم يسلم. ترجمته في الشعر والشعراء ٧٤٩/٢، والأغاني ٢/٩. وستأتي ترجمته وأخباره صفحة ٨٢٦.

(٣) هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي، من مذحج، ويكنى أبا ثور، وهو ابن خالة الزبير بن بدر التميمي واخته ربحانة أم دريد بن الصّمة. وهو أحد الفرسان الشعراء، أدرك الإسلام وأسلم. ترجمته في الشعر والشعراء ٣٧٢/١، والاشتقاق ٤١١، والمؤتلف والمختلف ١٥٦، ومعجم الشعراء ٢٠٨.

(٤) انظر الأغاني ٦٠/٨.

(٥) وهي رواية الديوان ٩٣. وانظر الرواية في الفصول والجمال ورقة ٩٧.

(٦) في الأصل: «المذكور».

(٧) وهو قوله: ومجر كفلاًن الأنعيم بالبحر ديار العدو ذي زهاء وأركان

(٨) انظر الرواية في الحلل ٨٦، والفصول والجمال ل ٩٦.

وقوله: (وَلَا تَقْعُ فِي الْوَجْهَيْنِ إِلَّا بَعْدَ جَمْعٍ) (١) لما ذكرنا (٢).

وقوله: (وَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ») (٣)،

يجوزُ في هذه المسألة ثلاثة أوجه: النصب، والرفع، والخفض؛ فالنصب فيها من وجهين:

أحدهما: إضمارُ فعلٍ يفسرُه «ضَرَبْتُهُ»، وهو من باب الاشتغال، وهو أجودُ من الرفع لتقدم الفعل، و«حَتَّى» في هذا الوجه حرفُ ابتداء؛ لأنها دخلت على جملة.

والوجه الثاني من النصب: العطفُ على «القوم»، و«ضَرَبْتُهُ» تأكيدٌ لـ «ضَرَبْتُ» الأولى.

والرفعُ على الابتداء والخبر، و«حَتَّى» حرفُ ابتداء.

والخفضُ على الغاية، و«ضَرَبْتُ» تأكيدٌ أيضاً لا موضعَ له من الإعراب.

وقوله: (كَانَ(*) الْوَجْهَ الْخَفْضُ) (٤)، يريدُ: أَنَّ العطفَ بـ «حَتَّى»

لغة قليلة (٥). والرفعُ لا يجوزُ من غيرِ خبرٍ، وأجازه الكوفيون (٦)، ولا وجهَ لجوازه لحيء «حَتَّى» على ما لا يستغني أن تكونَ عليه، والرأسُ مأكولٌ.

(١) الجمل ٦٧. وفيه: «في كلا الوجهين». والوجهان هما الخفض والعطف.

(٢) انظر ما سبق صفحة ٤٩٢ من هذا الشرح.

(٣) الجمل ٦٨.

(٤) في الأصل: «لأن».

(٤) الجمل ٦٨. والعبارة بتمامها: (فإن قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، كان الوجه الخفض).

(٥) نص السيوطي على أن العطف بها قليل ولم يذكر أنه لغة. انظر الهمع ٢٦٠/٥، وانظر ما سبق صفحة

٤٩١.

(٦) انظر إصلاح الخلل ١٨٧.

وقوله :

(أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَ رَحْلُهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا) (١)

يُروى بثلاثة أوجه : الرُّفْعُ على الابتداء والخبر . والخفضُ على الغاية .
والنصبُ على العطفِ (٢) . و « ألقاها » في الوجهين تأكيدٌ . والوجه الثاني في
النصب : أن يكونَ بإضمارِ فعلٍ وهو أجودُها . وإنْ كَانَ ما بعدَ « حَتَّى »
لا يدخلُ فيما قبلها لَمْ يصح تأكيدُهُ .

والبيتُ للمُتَمَلِّس (٣) ، واسمُه جريرُ [بنُ] (٤) عبدِ المسيح بن عبد الله ،
وقيل : ابن عبد العزى (٥) ، ويكنى أبا عبد الله ، ولُقِبَ بالمتلمس . ووزنه « مُتَفَعِّلٌ »
مِنَ اللَّمسِ ؛ لبيتِ قاله ، وهو :

هَذَا أَوْ أَنَّ الْعَرَضُ حَيَّ ذُبَابُهُ زَنَائِيرُهُ وَالْأَزْرَقُ الْمُتَمَلِّسُ (٦)

(١) الجمل . وهو في ديوانه ٣٢٧ ، والكتاب ٩٧/١ ، والخلل ٨٩ ، والفصول والجمل ٩٧ ، وشرح المفصل
١٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٩/١ ، والبسيط ٩٠٨/٢ ، ووصف المباني ٢٥٨ ، والجنى
الداني ٥٤٧ ، ٥٥٣ ، والمغني ١٣٦/١ ، وشرح شواهد للسيوطي ٣٧٠/١ ، والهمع ١٧١/٤ ،
والخزانة ٢١/٣ ، ٤٧٢/٩ .

(٢) انظر الروايات الثلاث في الخلل ٩٢ ، والفصول والجمل ل ٩٨ .

(٣) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٥٥/١ ، والشعر والشعراء ١٧٩/١ ، ووفيات الأعيان ٩٢/٦ ،
والخزانة ٣٤٥/٦ ، ومقدمة محقق ديوانه ٨ وما بعدها .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل : « عبد العزيز » . وانظر الشعر والشعراء ١٨١/١ ، والاشتقاق ٣١٧ ، والأغاني ١٤٢/٢١ ،
والخزانة ٣٤٥/٦ ، ومقدمة الديوان ٨ .

(٦) البيت في ديوانه ١٢٣ وطبقات الشعراء ١٥٦/١ ، والشعر والشعراء ١٨١/١ ، والاشتقاق ٣١٧ ،
ووفيات الأعيان ٩٢/٦ ، والخزانة ٢٩١/٧ وفي جميعها : « حيَّ » كما في النص . وفي الشعر والشعراء
١٨١/١ ، والأغاني ١٢٠/٢١ « جَنَّ » .

و « الزناير » ، بدلٌ من « الذُّبابِ » . وأضاف «أوان» (١) إلى جملةِ المبتدأ والخبرِ في قولٍ من رفعِ « العِرضُ » . والبيتُ مرفوعٌ كُلُّهُ في هذه الرواية .

والبيتُ لم يوجد - وهو المستشهدُ به - في شعره . وقيل : هو لابن مروان النحوي (٢) - شيخ سيبويه - يذكرُ فعلَ المتلمسِ بالصحيفة ، وبعد البيت :
وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا (٣)

وللبيتِ خبرٌ ؛ وذلكَ أَنَّهُ كَانَ ينادمُ عمرو بن هند هو وطَرْفَةُ بنُ العَبْدِ فَهَجَوَاهُ ، فكتبَ لهما كتابينِ إلى عاملِهِ على البحرين ، أوهمَهُما أَنَّهُ أمرُ لهما بجوازئِ ، وهو قد أمرَهُ بقتلهما ، فلمَّا بلغا بعضَ الطريقِ مرًّا بشيخٍ يُحَدِّثُ ، ويأكلُ ، ويتناولُ القملَ من ثيابه فيقتلُها ، فقالَ المتلمسُ : « ما رأيتُ كالْيَوْمِ شَيْخًا أَحْمَقَ ! » ، فقالَ له الشيخُ : « ما رأيتُ من حمقي ؟ أخرجُ الدَّاءَ ، وآكلُ الدَّواءَ ، واقتلُ الأعداءَ ، أحمقُ - واللَّهِ - مني مَنْ يَحْمِلُ حَتْفَهُ بِيَدِهِ » ، فاسترابَ المتلمسُ من قولِهِ ، وطلَّعَ عليه غلامٌ حيرى ، فقالَ لَهُ المتلمسُ : « أتقرأ يا غلام ؟ » قال : « نعم » ، ففكَّ الصحيفةَ ودفعها إليه ، فقرأَ فيها : « إذا وصلَ إِلَيْكَ الْمُتَلَمِّسُ فاقطعْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، وادفنهُ حَيًّا » ، فقالَ لَطَرْفَةُ : « ادفعْ إِلَيْهِ صَحِيفَتَكَ ففِيهَا تَمَّا فِي صَحِيفَتِي » ، فقالَ طَرْفَةُ : « لَمْ يَكْ لِي جَتْرِيءٌ عَلَيَّ ،

(١) في الأصل : « الأول » .

(٢) قاله سيبويه في الكتاب ٩٧/١ ، وابن السيد في الحلل ٨٩ ، وابن هشام اللخمي في الفصول والجمال ورقة ٩٧ . وفي الخزانة ٢٥/٣ عن ابن خلف أنه « لأبي مروان النحوي » . وفي معجم الأدباء ٢٦٩٨/٦ أنه لمروان بن سعيد .

وترجمته : مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة . أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين فيه . انظر معجم الأدباء ٢٦٩٨/٦ ، وبغية الوعاة ٢٨٤/٢ .

(٣) البيت في ديوانه ٣٢٧ ، والحلل ٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٧١/١ ، والخزانة ٢٢/٣ .

فَإِنْ قَبِيلَتِي لَيْسُوا كَقَبِيلَتِكَ » ، فرمى المتلمسُ صحيفته في نهرِ الحيرةِ
ومضى وجهته ، قال :

قَذَفْتُ بِهَا فِي النَّهْرِ مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ

كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قِطٍّ مُضَلِّلٍ (١)

وَضُرِبَ المِثْلُ بِصَحيفته ، ومشى طَرْفَةً إلى البحرينِ فَقُتِلَ
بِهَا ، وَخِيَّرَ فِي القَتْلِ فَاخْتَارَ أَنْ يُسْقَى شَرَابًا وَيَفْصَدُ فِي الْأَكْحَلِ ،
فَفَعَلَ بِهِ ذَلِكَ فَمَاتَ / نَزَفًا ، وَرَوَى أَنَّ الْعَامِلَ لَمَّا دَخَلَ إِلَيْهِ وَقَرَأَ [٦٥]
كِتَابَهُ قَالَ لَهُ : « أَرَأَيْكَ أَحَدٌ حِينَ دَخَلْتَ ؟ » قَالَ : « لَا » فَقَالَ لَهُ :
اُنْجُ بِنَفْسِكَ ، فَإِنَّ الْأَمِيرَ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِكَ » فَقَالَ : « لَا وَاللَّهِ إِنَّمَا تَرِيدُ
أَخْذَ جَائِزَتِي » فَلَمَّا رَوَّى عَنْهُ أَمَرَ بِسَجْنِهِ ، وَكُتِبَ إِلَى عَمْرٍو : « إِنِّي
لَا أَقْتُلُ طَرْفَةً » وَاسْتَعْفَاهُ فَوَجَّهَهُ إِلَى الْحِيرَةِ (٢) مِنْ قَتْلِهِ .

و « الصَّحِيفَةُ » الْكِتَابُ ، وَيُرْوَى : « الْحَقِيقَةُ » (٣) ، وَهِيَ مَا يَكُونُ
خَلْفَ الرَّكَابِ ، وَيُرْوَى ، « الْحَشِيَّةُ » (٣) وَهِيَ الْبَرْدَعَةُ لِأَنَّهَا مُحْشَوَةٌ ،
وَيُرِيدُ : أَلْقَاهَا فِي النَّهْرِ ، وَبَالِغُ الْبَقَاءِ الزَّادِ وَالنَّعْلِ لِيُخَفَّ مِنَ الْفَرَارِ مِنَ
الْعَامِلِ الَّذِي وَجَّهَهُ إِلَيْهِ .

(١) البيت في ديوانه ٦٥ ، والشعر والشعراء ١٧٩/١ ، والخلل ٩١ ، والخزانة ٢٣/٣ . وفي
الأصل : « قَذَفْتُهَا ... مِنْ حَيْثُ » .

وكافر : نهر بالحيرة . (معجم البلدان ٤/٤٣١) . وأقنو : أجزي وأكافئ (اللسان « قنا »
٢٠٣/١٥) والقط : الكتاب (اللسان « قطط » ٣٨٢/٧) .

(٢) كذا ذكر السيوطي أيضاً في شرح شواهد المغني ، والثابت أنه قتل في البحرين ، والذي
أمر بقتله هو عمرو بن هند اللخمي ملك الحيرة . انظر القصة في الشعر والشعراء ١٧٩ ، والخلل ٩٠ ،
والفصول والجمال ل ٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٧١/١ ، والخزانة ٤١٩/٢ ، ٣٤٥/٦ .

(٢) انظر الرواية في الخلل ٩٢ ، والفصول والجمال ل ٩٨ .

بابُ الْقَسَمِ (١)

القسمُ جملةٌ يؤكدُ بها الخبرُ ، وهو الجوابُ ؛ فهما جملتانِ تكونانِ اسميتينِ وفعليتينِ ؛ يُقالُ : أقسمَ الرجلُ ، وحلفَ ، وآلى . والمقسمُ : هو الحالفُ . والمقسمُ به : هو المخْلُوفُ به . والمقسمُ عليه : هو الجوابُ .

فمثالُ كونِ الجملةِ الأولى فعليةً : « أقسمُ باللهِ ، وأحلفُ ، وأولي » .

ويُحذفُ الفعلُ كثيرًا ، ويبقى المقسمُ به ، فيقالُ : « بهِ لأفعلن » .

وتُبدَلُ من الواوِ التاءُ (٢) ؛ نحو : « تالله » - وقد يدخلُها معنى التعجبِ - ولا يدخلُ إلا على « الله » وحده - أعني هذا اللفظَ - وحكوا أنَّ بعضهم كان يقولُ : « تريي » (٣) .

وتدخلُ اللامُ أيضًا ، ويلزمُ التعجبُ معها ، فيقالُ : « لله لأفعلن » ، ولا تدخلُ في غيرِ هذا الاسمِ أيضًا .

وتدخلُ « مِن ، ومَنْ » - بالكسرِ والضمِّ أكثرُ - على رأيي ، فيقالُ : « مِنْ ربي لأفعلن » ، وبعضُهُم يقولُ : « مَنْ الله » (٤) . وقد يُقالُ : « تالله » ، و« باللهِ لأفعلن » ، و« أمَّا الله » ، و« لاها الله » . ويُقالُ : « الله » مِنْ غيرِ حرفٍ جرٍّ ولا غيره .

(١) الجمل ٧٠ . وفيه : « بابُ القسمِ وحروفه » .

(٢) في الأصل : « وتبدل من التاء الواو » .

(٣) حكى الأخفش دخولها على « الرب » ؛ قالوا : « تربُّ الكعبة » . وقالوا : « تالرحمن » ، و« تحياتك » . وهو شاذ . انظر الجنى الداني ٥٧ ، والمغني ١/١٢٣ ، والهمع ٤/٢٥٣ .

(٤) مذهب سيبويه أنها حرف بمنزلة الواو والباء . ومذهب بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مقصورة

من « آمين » ، ومكسورتها مقصورة من « يمين » . انظر الكتاب ٣/٤٩٩ ، وشرح الشافية ٤/٣٠٠ .

ويُحذفُ المقسَمُ به ، ويبقى الفعلُ ، وقد يُحذفُ . وقد يُحذفُ مع الفعل ويبقى الجواب ؛ قالَ اللهُ تبارك وتعالى :

﴿ لَا قِطْعَنَ أَيْدِيكُمْ ﴾ ^(١) ، و ﴿ لَسْتُمْ عَلَيَّ الْبَاقِينَ ﴾ ^(٢)

و ﴿ لَسْتُمْ جَنَّاتٍ وَلَا بَنَاتٍ مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴾ ^(٣) .

ومثالُ كونِ الجملةِ اسميةً : « لَعَمْرُكَ ، وَآمَنُ اللهُ ، وَيَمِينُ اللهُ ، وَعَهْدُ اللهِ وَأَمَانَتُهُ » وما أشبه ذلك ؛ الأسماءُ مبتدأةٌ ، وأخبارُها مضمرةٌ مقدرةٌ لدلالةِ المعنى ، والتقديرُ : « لَعَمْرُ اللهِ ما أحلفُ به » ، و « آمِنُ اللهُ ما أقسمُ به » ، و « أمانةُ اللهِ لازمةٌ لي ، وعهدُ اللهِ » .

ولا بُدَّ للجوابِ ممَّا يُتلقى به ، ويُسمى ذلك وُصْلَةً ، وهو اللامُ ، والنونُ الشديدةُ والخفيفةُ ، أو « إن » أو « ما » ، أو « إن » الساكنةُ بمعناها ، أو اللامُ و « قد » .

فإن كانت جملةُ الجوابِ اسميةً موجبةً دخلتُ عليها اللامُ و « إن » ؛ فيقالُ : « واللهِ لزيدٌ قائمٌ » ، و « واللهِ إن زيدا قائمٌ » .

وإن كانت منفيةً دخلتُ عليها « ما » ؛ نحو : « واللهِ ما زيدٌ قائمٌ ، وقائماً »

على اللغتين ^(٤) .

وإن كانت فعليةً فلا تخلو أن تكونَ موجبةً ، أو منفيةً . فإن كانت موجبةً فلا يخلو أن يكونَ الفعلُ ماضياً أو مستقبلاً . فإن كان ماضياً دخلتُ عليه

« لقد » ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَى ﴾ ^(٥) .

(١) الأعراف ١٢٤/٧ ، والشعراء ٤٩/٢٦ .

(٢) العلق ١٥/٩٦ .

(٣) يوسف ٣٢/١٢ .

(٤) الرفع على اللغة التميمية ، والنصب على اللغة الحجازية .

(٥) الأنعام ٩٤/٦ .

وربما حذفت اللام ؛ قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ (١) ،

وربما حذفت « قد » ؛ قال امرؤ القيس :

* لَنَا مُوَا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ * (٢)

وربما حذفنا معاً ، قال تعالى :

﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ (٣) ثم قال :

﴿ قَلِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴾ (٤) .

فإن كان الفعل مستقبلاً دخلته اللام والنون ؛ نحو : « والله

[٦٦]

لَيَقُولَنَّ » ، / وربما حذفت اللام في الشعر (٤) قال :

* وَقَتِيلَ مُرَّةً [أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ * (٥)

(١) الأعلى ١٤/٨٧ .

(٢) صدره : * حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ * .

وذكر ابن هشام أن (قد) فيه مضمرة . انظر ديوان امرئ القيس ٣٢ ، والأصول ٢٤٢/١ ،
وشرح المفصل ٢٠/٩ ، ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٧/١ ، والبسيط ٩١٥/٢ ،
٩٣٠ ، والمغني ١٨٨/١ ، ٧٠٨ ، والهمع ٢٤٨/٤ ، والخزانة ٧١/١٠ .

(٣) البروج ١/٨٥ .

(٤) البروج ٤/٨٥ .

(٥) هذا رأي البصريين . والكوفيون أجازوه في غير الضرورة ووافقهم الفارسي . انظر الإيضاح
٢٧٧/١ ، وضرائر الشعر ١٥٧ ، وشرح الكافية ٣١١/٤ ، والهمع ٢٤٦/٤ .

(٦) صدر بيت لعامر بن الطفيل العامري ، وعجزه :

* فِرْعٌ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يُقْصَدِ *

وهو في ديوانه ٥٦ ، والمفضليات ٣٦٤ ، والأصمعيات ٢١٦ ، وضرائر الشعر ١٥٧ ،
والهمع ٢٤٦/٤ ، والخزانة ٦٠/١٠ .

وأنشدوا [(١)] :

لَعِنَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنِّي وَاسِعٌ (٢)

وربما حُذِفَ النونُ في الشعرِ أيضاً ، قال :

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ (٣)

وأنشدوا في حذفِ اللام :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيْتُ (٤)

وربما جاؤوا في الشعرِ بجوابِ الشرطِ عوضاً من جوابِ القسمِ ، قال :

لَعِنَ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمٌ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا (٥)

وأنشد الفراءُ :

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدَلِّجِ اللَّيْلَ لَا يَزِلُّ أَمَامَكَ يَتُّ مِنْ يُيُوتِي سَائِرُ (٦)

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) للكميت بن معروف . وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦٦ ، ٢/١٣١ ، وشرح الكافية ٤/٣١٢ ، والخزانة ١٠/٦٨ .

والشاهد فيه : اكتفاء المضارع الواقع جواباً للقسم باللام لدلالته على الحال ، والمعنى : « لَيَعْلَمُ الآنَ رَبِّي »

(٣) لزيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبي (جاهلي) . وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٨ ، وشرح الكافية ٤/٣١٢ ، والهمع ٤/٢٤٦ ، والخزانة ١٠/٦٥ .

(٤) للسموأل بن عادي ، وهو في ديوانه ٨١ ، والهمع ٤/٤٠٢ .

(٥) البيت لامرأة من عقيل ، وهو في معاني الفراء ١/٦٧ ، ٢/١٣١ ، وشرح الكافية ٤/٤٥٧ ، والمغني ١/٢٦١ ، وشرح شواهد السيوطي ٢/٦١٠ ، والهمع ٤/٢٥٢ ، والخزانة ١١/٣٣٦ .

(٦) لم أقف له على نسبة ، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦٩ ، ٢/٢٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٩ ، ٢/١٩٩ ، وشرح الكافية ٤/٤٥٧ ، والخزانة ١١/٣٤١ .

ألغى القسمَ لجوابِ الشرطِ ولم يأتِ باللامِ والنونِ ، وهو شاذٌّ . وقد قرأ
قُتَيْلُ (١) : ﴿ لَا قِسْمَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢) وهي قراءةٌ شاذةٌ (٣) ؛ لأنَّ النونَ
لا تحذفُ في السَّعةِ .

وإنَّ كانتَ الجملةُ منفيَّةً والفعلُ ماضٍ ؛ دخلتْ عليها « ما » ، و « إن »
النافيةُ ؛ نحو : « واللَّهِ ما قامَ زيدٌ » ، و « واللَّهِ إنَّ قامَ إلاَّ زيدٌ » ، ولا تصلحُ هنا
« ما » .

فإنَّ كانَ الفعلُ مستقبلاً دخلتْ عليه « لا » ، ويجوزُ دخولُ « ما » ؛ ولذلك
قالَ : (وَرُبَّمَا حُذِفَتْ « ما » أَوْ « لا ») (٤) ، وجازَ حذفُ إحداهما لما ذُكِرَ ،
والأشهرُ « لا » .

وقوله :

(فَحَالِفٌ فَلَا وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً)

مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلدُّلِّ عَارِفٌ (٥)

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد ، أبو عمر الخزومي ، شيخ القراء بالحجاز ، روى القراءة عن البرقي ،

توفي سنة واحد وتسعين ومائتين . انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١٦٥/٢ .

(٢) القيامة ١/٧٥ . يحذف الألف من « لا » على أنَّ اللام لام القسم حذفت نونه شذوذاً .

(٣) حملها ابن جني على أنَّ اللام لام الابتداء ، أي : لأنَّا أقسمَ بيوم القيامة ، قال : لأنَّ حذفَ النون هنا

ضعيف خبيث . انظر المحتسب ٣٤١/٢ . وانظر البيان لابن الأنباري ٤٧٦/٢ ، والإقناع ٧٩٨/٢ .

(٤) الجمل : ٧٠ .

(٥) الجمل : ٧١ ، وهو اللَّقِيط بن زُرَّارة ، وذكر في الحلل ٩٣ أنه نسب توهماً لمزاحم العقيلي وهو غير

موجود في ديوانه . وانظر الكتاب ١٠٥/٣ ، وشرح شواهد لابن السيرافي ١٣٣/٢ ، والفصول والجمل

لابن عصفور ٥٢٩/١ ، ١٩٩/٢ ، وشرح الكافية ٤٥٧/٤ ، الخزانة ٣٤١/١١ .

البيت للقيط بن زُرارة^(١). ومعنى « فحالف » : عاقد وعاهد . و« التلعة » : مجرى الماء من فوق إلى أسفل . يقول : « حالف من تعثر بهم ، فلا يلحقك ذل ولا ضيم ، فإن لم تفعل لحقك الذل والضميم » . و« للذل » متعلق باسم الفاعل . وما بعد « إلا » جملة في موضع الحال من الضمير في « تهبط » ، واستغنى عن واو الحال بالضمير الذي في الجملة ، وهو « أنت » . وشاهده : حذف الوصلة التي هي « لا » من « تهبط » ، و« لا » الأولى دخلت للتأكد ، ولنعلم أن القسم على شيء منفي قبل ذكر الجواب . وادعاء تقدم « لا » الوصلة على المقسم به فاسد^(٢) . ويجتمعان فيقال : « لا والله لا أفعل » ، قال :

رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ فلا بك ما أسال ولا أغاماً^(٣)

و« تلعة » منصوبة على الظرف .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾^(٤)

ف« مصرًا » منصوب على المفعول به ؛ لأن الهبوط هنا ليس على حقيقته ؛ لأنه ليس من علو ، والمعنى : اقصدوا مصرًا من الأمصار ، وأتوا مصرًا ، يقال : « هبطت من البادية أو جئت ، أو أتيت » ، والعرب تكني عن الانتقال بالهبوط .

(١) شاعر جاهلي ، من أشرف تميم ، قتل يوم جيلة عام مولد النبي صلى الله عليه وسلم . ترجمته في الشعر والشعراء ٧١٠/٢ .

(٢) ذكر هذا الادعاء ابن بزيمة وابن أبي الربيع ورداه ، ولم يعينا صاحبه . انظر غاية الأمل ٢٨٣/١ ، والبسيط ٩٢٢/٢ .

(٣) البيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة ، وهو في النوادر ٤٢٢ ، والإيضاح العضدي ٢٦٨/١ ، والخصائص ١٩/١ ، وسر الصناعة ١٠٤/١ ، ١٤٤ ، وإصلاح الخلل ١٨٩ ، وشرح المفصل ٣٤/٨ . ١٠١/٩ .

(٤) البقرة ٦١/٢ .

وقوله :

(تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ)

بمشمخٍ به الظَّيَّانُ وَالْأَسُ (١)

البيتُ لِمَالِكِ الْحُنَاعِيِّ (٢) ، من هُذَيْلٍ ، وفيهِ خِلَافٌ ، وثبتَ في ديوانِ شعرِهِ ،

وقبله :

يَا مَيُّ إِنَّ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدْتِهِمْ أَوْ تُخْلَسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَاسُ

عَمَرُوا وَعَبْدُ مَنْأَفٍ وَالَّذِي عَهْدَتْ بِيَطْنِ مَكَّةَ أَبِي الضَّمِيمِ عَبَّاسُ

يَا مَيُّ إِنَّ سِبَاعَ الطَّيْرِ هَالِكَةٌ وَالْعُفْرُ وَالْأَدْمُ وَالْآرَامُ وَالنَّاسُ (٣)

تَاللهِ يَبْقَى البيت

ويروى : « لَلَّهِ » (٤) ، وفيهِ معنى التعجب ، و « ذُو حَيْدٍ » : الوعلُ ،

و« الْحَيْدُ » : اعوجاجٌ في قرنه . وقيل : قرناه . وقيل : مصدر حَادٍ يَحِيدُ حَيْدًا ،

(١) الجمل : ٧١ . كما نسب إلى أبي ذؤيب الهذلي ، وإلى عبدمناف الهذلي ، وإلى أمية بن أبي عائذ

الهذلي ، وإلى أبي زيد الطائي ، وإلى الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

وهو في الكتاب ٤٩٧/٣ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والحلل ٩٦ ، وإصلاح الخلل ١٨٨ ، وأمالي ابن

الشجري ١٤٠/٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ ، وشرح المفصل ٩٨/٩ ، والبسيط ٦٧٢/٢ ، ٩٢١ ،

٩٢٢ ورصف المباني ١٩٨ ، ٢٤٧ ، ٢٩٦ ، والجنى الداني ٩٨ ، والمغني ٢٣٦/١ ، وشرح شواهد

للسيوطي ٥٧٣/٢ ، والهمع ٢٠١/٤ ، ٢٣٦ ، والخزانة ١٧٦/٥ ، ٩٥/١٠ .

(٢) انظر ترجمته في الخزانة ١٧٨/٥ .

(٣) الأبيات في الحلل ٩٨ ، والخزانة ١٧٤/٥ ، ٩٥/١٠ . والأول من هذه الثلاثة في شرح أبيات الكتاب

لابن السيرافي ٤٩٧/١ .

(٤) وهي رواية سيويه ٤٩٧/٣ ، وانظر الرواية في الحلل ٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ .

ففتح ضرورةً ، ويُروى: « حَيْدًا »^(١)؛ جمع حَيْدَةٍ ، كحِيضَةٍ وَحِيضٍ ، وهي العقدة في قرنه . و « المَشْمَخِر » : [الجبل]^(٢) العالي . و « الظَّيَّان » : يَاسْمِينُ الْبَرِّ . والآسُ - هنا - قالوا : هي بقيةُ العسلِ في موضعِ النحلِ ، سُمِّيَ بذلك كما سُمِّيَ بَقِيَّةُ [السمنِ]^(٣) في النَّحْيِ كعَبَا ، والآسُ أيضًا : المَشْمُومُ ، ولا يَمْتَنِعُ أن يريده هنا . والآسُ أيضًا : بقيةُ الرمادِ في الأثافي^(٤) . / وشاهدُه حذفُ « لا » من الجوابِ . [و « بمشْمَخِرٍ » : [٦٧] في موضعِ صفةٍ]^(٥) لـ « ذِي حَيْدٍ » . و « به » في موضعِ الصفةِ لـ « مُشْمَخِرٍ » . و « الظَّيَّانُ » فاعلٌ به . أقسمَ أن المَوْتَ مدركٌ كلِّ حيٍّ حتَّى هذا التيسَ الجبليُّ الذي لا يُدْرِكُ ، متعجبًا لذلك .

وقوله: (**وَاعْلَمَ أَنَّ الْوَاوَ وَالْبَاءَ**)^(٥) إلى البيتِ قد بُيِّنَ . و « الباءُ » هي الأصلُ ؛ لأنها التي تُذكرُ مع الفعلِ ، وهي الحرفُ الذي يَجْرُ . و « التُّراثُ »^(٦) أصلُه « وُراثٌ » ؛ لأنه من « وَرِثْتُ » . و « التُّخَمَةُ »^(٦) أصلُها من « وَخَمَ الطَّعَامُ »^(٧) وَخَامَةً ؛ إذا لَمْ يُسْتَمَرَّ ؛ يُقالُ : استوخمته ، وتَوَخَّمْتُهُ ، يُقالُ : تَخَمَ يَتَخِمُ ، وَتَخِمَ يَتَخِمُ .

(١) انظر الرواية في الحلال ٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) في الأصل « النحي » .

(٤) انظر الجوهرة ١٨٠/١ ، واللسان « أوس » ١٩/٦ .

(٥) الجمل : ٧١ . وتسمية العبارة : « تدخلان على كل محلوف به » . والبيت قبل هذه العبارة وليس بعدها .

(٦) كلمتا « التراث » و « التخمعة » وردتا في الجمل ٧٢ تنظيرًا لإبدال التاء من الواو في « تالله » .

(٧) في الأصل : « العظام » وهو تحريف . انظر اللسان : « وخم » ٦٣١/١٢ .

وَنَصَبُ «أمانة الله»^(١) على وجهين : على المفعول الأول ، والثاني مُضْمَرٌ - كما ذكرَ - ، وأصله حرفُ الجرِّ ، فلمَّا حُذِفَ ونُصِبَ أضمرَ له فعلٌ من المعنى^(٢) . والوجهُ الثاني : أن يكونَ من بابِ «اخترتُ» ،^(٣) و :

* أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ *^(٤)

ويقول الأول^(٥) رفعها بالابتداء ، وإضمارِ الخبرِ على معنى النصب .
وليست ألفُ الاستفهامِ عوضاً من الخافضِ^(٦) ؛ وإنَّما دخلتْ لمعناها لا لل عوضٍ ، وقد حالت ألفُ^(٧) بينها وبينَ المقسمِ بهِ في قولهم : «آلله» ، ونصبُ اسمِ اللهِ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ لا غير^(٨) .

(١) يشير إلى تقدير أبي القاسم : «ألزم نفسي أمانة الله» مع أن تقديره يقتضي أن تكون «أمانة الله» هي المفعول الثاني وليس الأول كما ذكر ابن خروف . انظر الجمل ٧٢ .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٤٤/١٠ : «وأجاز ابن خروف وعصفور أن ينتصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه ، تقديره : ألزم نفسي بيمين الله . ورد بأن «ألزم» ليس بفعل قسم ، وتضمن الفعل معنى القسم ليس بقياس» . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/١ .

(٣) أي على نزع الخافض .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٥٨ .

(٥) إشارة إلى ما جاء في الجمل ٧٢ : «ومنهم من يقول : عهد الله لأخرجن ، ويمينُ الله وأمانةُ الله يرفعه بالابتداء ويضمّر الخبر» .

(٦) يعترض على أبي القاسم في قوله : «وربما جعلوا ألف الاستفهام عوضاً من الخافض ، فخفضوا بها ، فقالوا : «آلله لأخرجن» . الجمل : ٧٢ .

وقد ذكر ابن بريزة في غاية الأمل ٢٨٤/١ ذلك عن ابن خروف ، وقال بصحته .

(٧) في الأصل : «الفا» .

(٨) قال ابن هشام في المغني ١٦٩/١ : «وقولهم : (لا غير) لحن» . وقد استخدمه القراء في المقصور والممدود ٣٩ ، وابن السكيت في إصلاح المنطق ١١٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩١/٢ .

وقوله :

(فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا)

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي (١)

البيت لامريء القيس ، ويقال إنه وفد على قيصر فرأى بنته حين دخوله عليها فعلقها ، وأرسل إليها فأجابته إلى ما أراد فلما حصل في قصرها خافت عليه ، فأمرته بالانصراف ، فأبى عليها حتى يصل منها مراده .

و « الأوصال » : جمع « وِصل » بالكسر ، ويقال بالضم ، وهي الأعضاء .

وشاهده : حذف « لا » من « أبرح » (٢) ، كما حذف في قوله تعالى :

﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ ﴾ (٣)

وحذفت في الأفعال الأربعة التي بمنزلة « كان » ، قالوا : شبه لفظها

بلفظ المنفية . كما أدخلوا اللام في قوله :

* لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصَحَنِي * (٤)

(١) الجمل : ٧٣ . وهو في ديوان امريء القيس ٣٢ ، الكتاب ٥٠٤/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، ٤١٣ ، والمقتضب ٣٢٥/٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٢٠/٢ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، والحلل ٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ ، وشرح المفصل ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١ ، والبسيط ٩٢٩/٢ ، والهمع ٢٣٣/٤ ، والخزانة ٢٣٨/٩ ، ٤٣/١٠ .

(٢) استشهد أبو القاسم بهذا البيت على جواز الرفع والنصب في (يمين الله) ، لا على حذف حرف النفي من « أبرح » كما ذكر ابن خروف متابعاً لابن بابشاذ . انظر الجمل ٧٣ ، وشرح ابن بابشاذ ١٥٠/١ .

(٣) يوسف ٨٥/١٢ .

(٤) صدر بيت للناطقة الذيباني ، عجزه : * وكيف ومن عطائك جلّ مالي * وهو في ديوانه ٩٧ ، والأصول ٤٣٥/١ ، والمغني ٧٥٧/٢ .

و « ما » نفياً ؛ لشبهها بلفظ الموصولة . وكما قال الآخر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَن ثَوْبِي شَمَالَاتُ^(١)

وقالوا أيضاً : أدخلَ النونَ الخفيفةَ مراعاةً لِلْفَظِ « ما » النافية^(٢) ، - وإنْ كانتْ في البيتِ زائدةً -، قلتُ: وهذا كلهُ فاسدٌ؛ لأنَّ النونَ الثقيلةَ والخفيفةَ لا تدخلانِ على صريحِ النفي؛ فالعلةُ فاسدةٌ؛ وإنَّما حُذِفَتْ «لا» في أربعةِ مواضعٍ^(٣)، كما حذفتْ مع النفي الصريحِ لعدمِ اللبسِ بالإيجابِ، والعلةُ واحدةٌ لالشبهِ اللَّفْظِ .

ونَصَبُ « يمينَ الله » على أحدِ الوجهينِ المتقدمينِ في « أمانةَ الله »^(٤). ورفعه على إضمارِ الخبرِ، وهو ملتزمٌ لإضماره في القسمِ .

و « أيمينُ الله »، و « لعمرُ الله » لا يكونانِ في القسمِ إلا مرفوعينِ بالابتداءِ، والخبرُ مُلتزمٌ حذفه أيضاً، تقديره : « لَعَمْرُكَ ما أَقْسِمُ بِهِ »، ولا يقالُ في القسمِ إلا مفتوحَ العينِ، وفيه في غيرِ القسمِ لغتانِ : « عَمْرٌ »، و « عُمْرٌ »^(٥) .

(١) لجدية الأبرش ملك الحيرة، وهو في الكتاب ٥١٨/٣، والنوادر ٥٣٦، والمقتضب ١٥/٣، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٨١/٢، والأزهية ٩٤، ٢٦٥، وأمالى ابن السجري ٥٦٥/٢، وشرح المفصل ٤٠/٩، ورصف المباني ٤٠٠، والمغني ١٤٣/١، ١٤٦، ٣٤٣، وشرح شواهد السيوطي ٣٩٣/١، ٧٢٠/٢، ٧٦١، والهمع ٢٣٠/٤، ٤٠١، والخزانة ٤٠٤/١١ .

(٢) انظر الفصول والجمل ل ١٠٢ . وانظر الخزانة ٤٠٤/١١ . ونسب السيوطي هذا الرأي للفراسي في شرح شواهد المغني ٣٩٤/١ . وجعلها النحاة ضرورة . وذكر الشيخ محمود محمد شاكر في حواشي طبقات الشعراء ٣٨/١ انها لغة قديمة لم يجلبها اضطرار .

(٣) أربعة المواضع هي التي في الأبيات الثلاثة السابقة، والآية؛ وهي : «تهبط»، و«يقي»، و«أبرح»، و«تفتأ» . وقد تكون : «لا يزال»، و«لا يرح»، و«لا يفتأ»، و«لا ينفك» .

(٤) انظر صفحة ٥٠٩ .

(٥) في اللسان «عمر» ٦٠١/٤ أنهم لغتان فصيحتان . وذكر لغة ثالثة وهي : «العمر» بضم العين والميم .

ولا يُستعملُ « أَيْمُنُ » إلا في القسم ، ولكونه غير منصوب ،
فُتَحَتْ همزته تشبيهاً بهمزة الحرفِ العربِ ، فخُولِفَ بحركتها
حركة جميع همزاتِ الوصل .

وفي « أَيْمِنَ » لغات : « أَيْمُنُ » ، « إِيْمُنُ اللّهِ » ، « أَيْمُ اللّهِ » ، « إِيْمُ
اللّهِ » ، « أُمُ اللّهِ » ، « مُمُ اللّهِ » ، « مِ اللّهِ » ^(١) ، وبعضهم يقول : « هَيْمُ اللّهِ »
أبدلَ من الهمزة هاءً .

والهمزة عند سيويه همزة وصل . وهو الصواب ^(٢) ؛ فحذفها ؛ في
كل لغة في الموصول ، وإثباتها في الابتداء . ولادليل في كسرها لأنها لغة .
ويزعمُ الفراء أنها ألف قطع في الجمع ، وواحدُها « يمين » ^(٣) . ومعناه
صحيحٌ ، غيرَ أنَّ حذفها في الموضع الذي / تحذف فيه همزة الوصل ،
ورثباتها في الموضع الذي تثبت فيه دليلٌ قاطعٌ . ووزنه « أَفْعُلْ » ، وليسَ
في بناءِ المفرداتِ « أَفْعُلْ » في مذهبه ، والقولُ أنه ثابتٌ في الكلام ، من
حكايةٍ غيره ^(٥) ، وذلك « أَسْنَمَةٌ » ^(٦) . وأيضاً فهمزة الوصل في الأسماءِ

(١) انظر اللسان « يمين » ٤٦٢/١٣ .

(٢) يوافق البصريين . والكوفيون يرون أنها همزة قطع . يراجع لهذه المسألة : الكتاب ٣٢٤/٣ ،
٥٠٣ ، وإصلاح الخلل ١٩٠ ، والإنصاف (م ٥٩) ٤٠٤/١ ، والجنى الداني ٥٣٨ ،
والمغني ١٠٥/١ ، واتلاف النصرة ٥١ .

(٣) انظر الجمل ٧٤ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) يراجع في هذه القضية الإنصاف ٤٠٨/١ . وانظر (من تراث لغويٍّ مفقود ٧٥) .

(٦) أَسْنَمَةٌ : اسم موضع ، وقيل : جبال من الرمل كأنها أسنمة الإبل . انظر معجم البلدان
١٩٠/١ .

غير المصادر نادرة ، ولا يُعتدُّ بما هي فيه بناءً ، ألا ترى إلى « امريء » و « ابنم » في حال الرفع لا نظيرَ لها ؛ ليسَ في الكلامِ « أَفْعُل » ولا « فَعْلُل » فهذا بتلك المنزلة . ولا يُعتدُّ بهمزة الوصل في الأبنية ، إلا إذا زيدت مع غيرها فيما زاد من الأفعال على الثلاثة . ولو كانت ألف قطع لم تُكسر . وهو حسن . وقوله :

(فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لِمَا نَشَدْتُهُمْ)

نَعَمْ وَفَرِيقٌ لِيَمُنَّ اللَّهُ مَا نَدْرِي (١)

البيتُ لُصَيْبِ بْنِ رِيَّاحِ الْأَكْبَرِ (٢) ، وكانَ عبداً أسودَ لرجلٍ من أهل القرى (٣) ، فكاتبَ على نفسه ، ثم أتى عبدَ العزيزِ بنَ مروانَ (٤) فمدحه [وأجره] (٥) ، وأدى عنه كتابته . وقيل : إنه من « بلي » (٦) ، وكانت أمه [أمة] (٧) سوداء ، وأبوه حرٌّ ، فمات ، فباعه عمه من عبدِ العزيزِ بنِ مروان .

(١) الجمل ٧٣ . وهو في ديوانه ٩٤ ، الكتاب ٥٠٣/٣ ، ١٤٨/٤ ، والمقتضب ٣٦٣/١ ، ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ، والأصول ٤٣٤/١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٨٨/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وسر الصناعة ١٠٦/١ ، ١١٥ ، ٣٨٣ ، والأزهرية ٢١ ، والخلل ١٠٠ ، والفصول والجمل ل ١٠٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ، والبسيط ٩٤٢/٢ ، ورصف المباني ١٣٣ ، والمغني ١٠٦ ، والهمع ٣٢٩/٤ .

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٦٧٥/٢ ، والشعر والشعراء ٤١٠/١ ، والأغاني ١٢٥/١ ، والخلل ١٠٠ .

(٣) أي : وادي القرى : وهو وادي بين الشام والمدينة ، وفيه منازل قضاة ثم جُهينة وعذرة وبلي . انظر معجم البلدان ٣٣٨/٤ .

(٤) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وأحد خلفاء بني أمية . ولي مصر ، ومات فيها سنة ٨٥ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما في الأعلام ٢٨/٤ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) قبيلة عظيمة من قضاة ، من القحطانية ، تنسب إلى بلي بن عمرو بن الحفافي بن قضاة . انظر جمهرة أنساب العرب ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٧) إضافة يقتضيها السياق . وهي مضافة في الفصول والجمل ل ١٠٢ فوق السطر فلم يتنبه لها .

وقيلَ غيرَ ذلكَ . وقيلَ : لَمَّا وَلَدَ قَالَ سِيدُهُ : ائْتُونَا بِمَوْلودِنَا أَنْظِرْهُ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا رَأَهُ قَالَ إِنَّهُ لَمُنْصَبُ الْخَلْقِ فَسَمَّاهُ نُصَيْبًا . وَيُكْنَى : أَبَا مُحَجَّنٍ ، وقيلَ : أَبَا حُجَّنٍ . وَكَانَ مُسْلِمًا مِنْ شُعْرَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ . حِجَازِيًّا . وَرَوَى أَنَّهُ لَمَّا أَنْشَدَ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ (١) الْقَصِيدَ الَّذِي مِنْهُ هَذَا الْبَيْتُ :

فَعَاجُوا فَاتُّنُوا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَوْ سَكَتُوا أَتَيْتَ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ (٢)

قِيلَ لِلْفَرَزْدَقِ : وَكَيْفَ تَرَاهُ ؟ ، فَقَالَ الْفَرَزْدَقُ : هُوَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ ، فَقَالَ سُلَيْمَانُ : وَأَهْلُ جِلْدَتِكَ ، فَخَرَجَ الْفَرَزْدَقُ وَهُوَ يَقُولُ :

فَخَيْرُ الشُّعْرِ أَشْرَفُهُ رِجَالًا وَشَرُّ الشُّعْرِ مَا قَالَ الْعَبِيدُ (٣)

وقبلَ البيتِ المُستشهدِ به :

ظَلِمْتُ بِذِي دَوْرَانَ أَنْشُدُ بِكَرْتِي وَمَالِي عَلَيْهَا مِنْ قُلُوصٍ وَلَا بَكْرٍ (٤)

وَمَا أَنْشُدُ الرُّعْيَانَ إِلَّا تَعَلَّةً بَوَاضِحَةَ الْأَنْيَابِ طَيِّبَةَ النَّشْرِ

فَقَالَ لِي الرُّعْيَانُ لَمْ تَلْتَبِسْ بِنَا فَقُلْتُ: بَلَى، قَدْ كُنْتُ مِنْهَا عَلَى ذُكْرٍ

وَقَدْ ذُكِرْتُ لِي بِالكَثِيبِ مُؤَالِفًا قِلَاصَ سُلَيْمٍ أَوْ قِلَاصَ بَنِي وَبَرٍ

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ الْبَيْتِ

فَالْمُنْشُودَةُ هِيَ مَحْبُوبَتُهُ . وَرَوَى « بَذَكَرُ الْبَكْرِ » ، وَيُرْوَى :

(١) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، الْخَلِيفَةُ الْأُمَوِي ، كَانَ عَاقِلًا فَصِيحًا ، وَمُدَّةَ خِلَافَتِهِ سِتَانٌ وَثَمَانِيَةٌ أَشْهُرَ تَوَفَّى سَنَةَ ٩٩ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ ١٢٦/٨ .

(٢) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ٥٩ ، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٤١١ ، وَالْفُصُولُ وَالْجَمْلُ ل ١٠٣ ، وَاللِّسَانُ « حَدَّثَ » ١٣٣/٢ ، وَشَرَحَ شَذُورُ الذَّهَبِ ٣٠ .

(٣) الْبَيْتُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءُ ٤١١ ، وَالْأَغَانِي ١٣٠/١ ، وَالْفُصُولُ وَالْجَمْلُ ل ١٠٣ .

(٤) الْأُيُيَاتُ فِي دِيْوَانِهِ ٩٣ ، ٩٤ ، وَالْأَغَانِي ١٣٥/١ ، وَشَرَحَ أُيُيَاتُ الْكِتَابِ لِابْنِ السِّيرَافِيِّ ٢٨٨/٢ ، وَالْحَلَلُ ١٠٣ .

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَا ، وَفَرِيقُهُمْ نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ قَالَ : وَيَحْكُ مَا نَدْرِي (١)

ولا شاهد فيه . و « الفريق » : الجماعة ، قال تعالى :

﴿ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ (٢) .

ويُقالُ : نشدت الضالة : إذا طلبتها ، وأنشدتها : إذا عرفتها (٣) ، قال :

تُصَيِّخُ لِلنَّبَاةِ أَسْمَاعُهُ إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ (٤)

و « نعم » حرفُ جوابٍ ، معمولُ القولِ ؛ لأنَّه في موضعِ « ندري » ، وهو مع الماضي تصديقٌ ، ومع المستقبلِ عِدَّةٌ . وشاهدُه : حذفُ الهمزةِ في الوصلِ .

وأما « جَيْرِ » : فحرفُ تأكيدٍ بمعنى « حقاً » (٥) . ولا تستعملُ إلا في القسمِ كـ « إِي » بمعنى حقاً ؛ يقالُ : « إِي وَاللَّهِ لأفعلن » ، و « جَيْرِ وَاللَّهِ » - بالفتح والكسر - ، ويُقالُ : « إِي لأفعلن » ، و « جَيْرِ لأفعلن » . والمقسمُ به محذوفٌ ، قالَ اللَّهُ تعالى :

﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ (٦)

(١) انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/٢٩١ ، والفصول والجمل ل ١٠٣ .

(٢) الشورى ٧/٤٢ .

(٣) اللسان « نشد » ٣/٤٢١ .

(٤) للمثقب العبدى . وهو في ديوانه ٤١ ، والكمال ١/٦٠٩ ، وشرح المفصل ٢/٩٤ .

(٥) وقال قوم حرف جواب بمعنى « نعم » ، وصححه ابن مالك ، وقال إلحاقها بنعم أولى . وقال قوم اسم

فعل واختاره ابن أبي الربيع وأبو حيان . وقال قوم ظرف بمعنى أبداً . انظر شرح التسهيل ٣/٢١٩ ،

والبسيط ٢/٩٤٦ ، والارتشاف ٢/٤٩٤ ، والمغني ١/١٢٨ ، والهمع ٤/٢٥٩ .

(٦) يونس ١٠/٥٣ .

و « جَيْر » في هذا القول حرفٌ لاعتقاد إضمار المقسم به .
 وإن لم يعتقد ذلك جاز أن يكون اسماً مقسماً به - وهو قولُ سيبويه
 رحمه الله^(١) - إنها اسمٌ . وإن صحَّ ما حكى بعضهم من تنوينها في
 بيت^(٢) فيكون شاذاً كشذوذهِ في « فداء لك » ، وإن كان اسماً للفعل في
 الخبر ، ويمكن أن يكون تنوين ترنم / عوضاً مما لا بد منه^(٣) في الوزن ، [٦٩]
 كقوله :

« . . . (٤) ، و « عساكا »^(٥) ، و « العتابا »^(٦) »

ومنها من يقول : « إي واللّه » ، بفتح الياء ، وسكونها أحسنُ ،
 وحذفها ؛ فهي ثلاث لغات ، ويُقال : « إي لعمري » « إي هاللّه ذا » .

(١) انظر الكتاب ٢٩٩/٣ ، ١٥٢/٤ ، ١٥٣ .

(٢) وهو البيت الذي يُنسب إلى ذي الرُّمة ، وليس في ديوانه ، وهو :

وقائلة : أسيّت ، فقلتُ : جَيْرٍ أسيّ إني من ذاك إنّه

وانظر توجيه هذا البيت في الجني الداني ٤٣٥ ، والمغني ١٢٨/١ ، والخزانة ١١١/١٠
 وما بعدها .

(٣) في الأصل « منها » .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) جزء من بيت هو : * يا أبنا علك أو عساكا * نسب إلى رؤبة في الكتاب ٣٧٥/٢ ،

وكتاب الشعر ٤٩٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢ ، وفرحة الأديب ١١٩ . وهو بلا

نسبة في المقتضب ٧١/٣ ، وسر الصناعة ٤٠٦/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٩٦/٢ .

قال البغدادى : « والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة بن العجاج لا للعجاج » الخزانة

٣٦٨/٥ . وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ .

(٦) جزء من بيت لجري ، وهو :

أقلى اللرم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

وهو في ديوانه ٨١٣/٢ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، والأصول ٣٨٦/٢ ، وكتاب الشعر ١٤/١ ،

١٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢ ، وسر الصناعة ٤٧١/٢ ، وأمالى ابن الشجري

٢٤١/٢ ، والخزانة ٦٩/١ .

وأما «عَوْضُ» (١) ففيها الفتح والضمُّ ، وحكى المازنيُّ الكسرَ (٢) . وهي من أسماءِ الدهرِ (٣) . وهي في موضع نصبٍ على الظرفِ ، وبُنيتْ كـ «حيثُ» في الحالتين ، والدليلُ على أنَّها ليست بمقسمٍ به بناؤها واجتماعُها مع المقسم به في البيت الذي أنشدَهُ ، ولا عِلَّةُ لبنائها (٤) ، وهو قوله :

(وَضِيعِي لِبَانٍ ثَدْيِي أَمْ تُخَالِفَا)

بأسحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَنْتَفِرُقُ (٥)

البيتُ لأعشى بكرٍ - وقد تقدَّم اسمُه وكنيته في بابِ البدل - (٦) يمدحُ به المخلِّقَ (٧) . وسميَ المخلِّقُ لأنَّ بغيره عضُّه (٨) في وجهه فترك به أثراً كالحلقة . وقيل : اكتوى بحلقة . وكان المخلِّقُ حاملَ الذكر ، وكان له بناتٌ لا يُخطِّبنَ رغبةً عنهنَّ ، فمرَّ به الأعشى ، فأحسنَ قرأه ، ونحرَ له ناقةً لم يكن عنده غيرها ،

(١) قال أبو حيان : « عوض » في القسم مذهب كوفي ، والبصريون لا يعرفون القسم به » انظر الارتشاف ٤٩٤/٢ .

(٢) انظر إصلاح الخلل ١٩٥ ، والإنصاف ٤٠٢/١ .

(٣) انظر الأزمنة وتلبية الجاهلية ٥٩ .

(٤) قيل : إنَّها بنيت لشبهها بالحرف في إبهامه ؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان . انظر الهمع ٢١٢/٣ .

(٥) الجمل ٧٥ ، والبيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٧٥ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، والصاحبي ٢٣٥ ، والخلل ١٠٤ ، والإنصاف ٤٠١/١ ، والفصول والجمل ل ١٠٤ ، وشرح المفصل ١٠٧/٤ ، والبسيط ٩٤٧/٢ ، والمغني ١٦١/١ ، والهمع ٢١٢/٣ ، والخزانة ١٣٨/٧ .

(٦) انظر ص ٣٥١ .

(٧) هو عبد العزى بن حنم بن شداد بن ربيعة بن عامر بن صعصعة كان سيِّداً في الجاهلية . انظر ترجمته في الخزانة ١٥٣/٧ .

(٨) في الأصل : « عض » . وما أثبت منظور فيه إلى ما جاء في الفصول والجمل ل ١٠٤ .

فلجأ أصبح قال له الأعشى : ألك حاجة ؟ قال : نعم ، تُشيدُ بذكري فلعلني
أشهرُ ، ويرغبُ في بناتي ، فنهض الأعشى إلى « عكاظ »^(١) ، وأنشد هذه
القصيدة ، فلم يمسِ حتى خُطبَ إليه بنأته^(٢) . وقبل البيت :

لعمري لقد لأحت عيون كثيرةً إلى ضوء نارٍ في يفاع تحرقُ^(٣)
تُشبُّ لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلقُ

رضيحي لبان البيت

« يفاع » : مرتفع الأرض ، وهو أشهر للنار لقصدها . و « تُشبُّ » : تُوقدُ .
و « المقرور » : الذي أصابه القُر وهو البردُ . « يصطليانها » : يسخنان بها . « الندى » :
الكرم . و « رضيحي لبان » منصوبٌ على خبر « بات » ، و « على النار » خبرٌ
ثانٍ أو في موضع الحال . ويجوز أن يكون « رضيحي لبان » منصوبٌ على المدح ،
وأضاف إلى المفعول وهو فعيلٌ للمبالغة . و « اللبان » : لبني آدم ، قالوا :
ولا يقال فيه « لبن » ؛ وإنما اللبنُ لسائر الحيوانات^(٤) ، وهذا غير صحيح ؛ لأنَّ
النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء عنه : « اللبنُ للعجل »^(٥) ، والعجل هنا الزوج ،
لكنَّ اللبان في بني آدم أكثرُ ويُروى « ثدي أم » بالنصب والخفض ؛ فمن خفض
أبدل من اللفظ ، ومن نصب أبدل على الموضع ؛ وكلاهما حذفٌ مضاف .

(١) في الأصل : « عكاك » .

(٢) انظر القصة في الفصول والجمال ل ١٠٤ ، والخزانة ١٤٥/٧ .

(٣) في ديوانه ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، و الحلل ١٠٥ ، والخزانة ١٤٤/٧ .

(٤) انظر الخزانة ١٦١/٧ .

(٥) في النهاية ٢٢٧/٤ : « إن لبن الفحل يحرم » . وفي فتح الباري ٥٤/٩ كتاب النكاح ، ٢٢ باب لبن
الفحل .

ويجوزُ النصبُ بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ : « رضع ثدي أم » . و « الأسحم » : الأسود ، واختلِفَ في معناه ، والأشهرُ أن يُرادَ بها « اللَّيْلُ » ويريدُ بذلك وصفَه ، وهو المقسم به . و « عَوْضَ » منصوبٌ على الظرفِ متعلّقٌ بـ « نتفرّق » ، أي : لا نتفرّقُ أبداً ، ويؤيده قولُ العربِ : لا أفعلُ ذلكَ عَوْضَ العائِضينَ ^(١) . وقالوا : « عَوْضَ » : اسمُ صنمٍ لبكرٍ ^(٢) ، قبيلةُ الأعشى ، ولا يصلحُ هنا لذكرِ المقسمِ قبله ولبنائه ، ولا علةٌ له في البناء ^(٣) .

وأيضاً لا يجوزُ حذفُ أحرفِ الجرِّ من المقسمِ به إذا ذُكرَ الفعلُ ؛ لا يُقالُ : « أقسمُ الله » لا مخفوضاً ولا منصوباً . ولا يجوزُ : « لَعَمْرُ لأفعلنَّ » بالرفعِ ، إلّا أن يكونَ مضافاً ؛ نحو : « عهدُ الله » ، و « أمانةُ الله » ، و « أئمنُ الله » . وقالَ : « لا نتفرّقُ » على الحكايةِ ، ولو جاءَ به على الإخبارِ عنهما على لفظِ « تحالفا » لقالَ : « لا يتفرّقان » ، كقوله تعالى :

﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ ^(٤) ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ لِيَخْرُجُنَّ ^(٤) ﴾ والأوّلُ كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ^(٥) ﴾ ولو كانَ على القسميّةِ لقالَ : « لَتُبَيِّتُنَّهُ » بالتاءِ ^(٦) وضمُّ التّاءِ [الأخرى] ^(٧) .

(١) انظر اللسان « عوض » ١٩٣/٧ .

(٢) المرجع السابق . الصفحة نفسها . وانظر الأصنام لابن الكلبي ٧٦ .

(٣) قيل : بني لشبهه بالحرف في إيهامه ، لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان . انظر الهمع ٢١٢/٣ .

(٤) النور ٥٣/٢٤ .

(٥) النمل ٤٩/٢٧ .

(٦) في الأصل : « بالهاء » .

(٧) تكملة يلتزم بها الكلام ، والمراد تاء الخطاب .

ومما ألحق بباب القسم وليس منه وإنما هي استعطافات : « عَمَرَكَ
 اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ » ، و « قَعَدَكَ اللَّهُ لَمَّا ^(١) فَعَلْتَ » ، و « نَشَدَكَ اللَّهُ أَنْ لَوْ
 فَعَلْتَ » ، و « قَعِيدَكَ اللَّهُ أَفْعَلْ وَلَا تَفْعَلْ / وَهَلْ فَعَلْتَ ؟ » . ولا يكون [٧٠]
 فيها إلا النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فَعَلٍ . وتلقى أجوبتها بأحد ستة أشياء وهي :
 الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، و « إِلَّا » ، و « لَمَّا - مخففة - » ، و « أَنْ »
 على ما مثلنا ؛ والمعنى : ما أسألك إِلَّا كذا وهي مضافات إلى الفاعل ؛
 لأن حقيقة التقدير : « أسألك بوصفك لِلَّهِ في البقاء » ^(٢) .

(١) في الأصل : « ما » .

(٢) انظر هذا التقدير وما يتعلق به من الملحق بالقسم في الارتشاف ٤٩٦/٢ وما بعدها .

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (١)

هذا البابُ مغيّرٌ من بابِ الفاعلِ ، وفيهِ ثلاثُ تغييراتٍ : حذفُ الفاعلِ ؛ ولا يُحذفُ إلّا لمعنى ، والمعاني التي يُحذفُ لها كثيرةٌ . وتغييرُ الفعلِ من بناءٍ إلى بناءٍ . ورفعُ المفعولِ أو ما يقومُ مقامه ؛ فإذا رُفِعَ جَرَتْ عليه أحكامُ الفاعلِ كُلِّها . فإذا كانَ الفعلُ الماضي ثلاثياً ، صحيحَ العينِ ، أو رباعياً فأكثرَ - بدونِ زيادةٍ - ضُمَّ أولُهُ ، وكُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ ؛ نحو : « ضَرَبَ ، وأَكْرَمَ ، ودُحِرَجَ ، وانطَلَقَ ، واستُخْرِجَ » .

وإنْ كانَ مستقبلاً : ضُمَّ أولُهُ ، وفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ ؛ نحو : « يُضْرَبُ ، ويُكْرَمُ ، ويُدَحْرَجُ ، ويُنطَلَقُ ، ويُستخرجُ » .

وإنْ كانَ معتلَّ العينِ ثلاثياً ؛ كانَ فيه ثلاثُ لغاتٍ (٢) : مَنْ قالَ : « قِيلَ ، وبِيعَ » ، فكسرَ الأوَّلَ ، وسكَّنَ الثاني ؛ حذفَ ضمةَ الأوَّلِ ، ونقلَ إليه حركةَ الثاني ؛ لأنَّ الأصلَ : « قُولَ ، وبِيعَ » - كما ذكرنا في الصحيح - ولما كُسِرَ القافُ من « قُولَ » ، وسكَّنَ الواوَ صارَ « قُولَ » فقلبها ياءً ؛ لأجلِ الكسرةِ قبلها ، كما قالوا : « مِيزَانُ » ، وأصلُها « مِوزَانُ » ، قلبوا الواوَ ياءً لَمَّا انكسرَ ما قبلها ؛ لأنَّهُ من « وَزَنَ » .

ومن أَشَمَّ الضمِّ أشارَ إلى ضمِّ شفتيه عندَ آخرِ نطقه بكسرِ القافِ والباءِ ، ليُعلمَ أنَّ أصلها الضمُّ ، وكيفيته تُعلمُ بالمشافهةِ .

(١) الجمل : ص ٧٦ .

(٢) انظر المنصف ٢٤٨/١ ، والمتعم ٤٥١/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٧ .

واللغة الثالثة: « قُولَ ، وَبُوعَ » تَرَكَ الضمة على حالها، وسكَّنَ الثاني، فصارَ « قِيلَ ، وَبُيعَ » فقلبَ مِنَ الياءِ وَاوًا لانضمام ما قبلها، كما قالوا: « مُوقِنَ » وأصله: « مُيَقِنَ » لَأَنَّهُ مِنَ « أَيْقَنَ » ، وهذه لغة قليلةٌ .

وإن كَانَ المعتلُّ زائداً على الثلاثة نُقلتْ حركةُ عينه إلى ما قبلها، وسُكنتْ ، فقليلٌ: « أَصِيبَ ، وَأُخْتِيرَ ، وَاسْتُجِيرَ » ، وَأجازَ فيه الإشمام (١) .

وإن كَانَ مضارعاً قلبت عينه ألفاً بعدَ نقلِ حركتها إلى ما قبلها ، فقليلٌ: « يُقَالُ ، وَيُبَاعُ ، وَيُصَابُ ، وَيُخْتَارُ ، وَيُسْتَجَابُ » .

وقوله: (فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ لَمْ يَجْزُ رَدُّهُ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ) . (وَقَدْ أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ) (٢) ، فاسدٌ كُلُّهُ (٣) ؛ مِنْ ذَلِكَ إِطْلَاقُهُ أَنَّ مَا لَا يَتَعَدَّى لَا يُرَدُّ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَلَيْسَ الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، بَلْ يُرَدُّ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِذَا كَانَ مَعَ الْفِعْلِ جَارًّا وَمَجْرورًا (٤) ، أَوْ ظَرْفًا ، أَوْ مَصْدَرًا مُحَدَّدًا أَوْ مَوْصُوفًا ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدُ (٥) ، وَالَّذِي يُخْرِجُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ أَنْ يُرِيدَ بِالتَّعَدِّيِّ هُنَا أَنْ يَصِلَ الْفِعْلُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ فِي بَابِهِ ، بَلْ التَّعَدِّيِّ عِنْدَهُ الَّذِي يَنْصَبُ مَفْعُولًا بِهِ فَأَكْثَرُ .

(١) انظر الجمل ٧٦ .

(٢) الجمل ٧٧ ، وفيه: « فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ » . وانظر الكتاب ٣٤/١ وما بعدها ، ٢٢٨ وما بعدها .

(٣) اعترضه ابن السيد في إصلاح الخلل ١٩٦ بنحو ذلك . وذكر ابن بزيمة في غاية الأمل ٢٩٢/١ اعترض ابن خروف ، واعتراض غيره ، وقال إن اعتراضهم عليه تعسف .

(٤) في الأصل: « أَوْ مَجْرور » .

(٥) انظر الجمل ٧٩ ، ٨٠ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِيهِ : (عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ) ^(١) ، وَلَا

يَجِيزُ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ رَدَّ الْفِعْلِ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى إِضْمَارِ

الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ ^(٢) فِي مِثْلِ مَا ذَكَرَ ^(٣) ؛ لَمْ يَجْزُ « قَعِدَ ، وَضَحِكَ » مِنْ

غَيْرِ شَيْءٍ يَكُونُ بَعْدَ الْفِعْلِ . ثُمَّ ادَّعَاؤُهُ أَنَّهُ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ ^(٤) . - رَحْمَةُ

[٧١]

اللَّهِ - فَاسِدٌ / ؛ لِأَنَّ سِيبَوِيهِ لَا يَجِيزُ إِضْمَارَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ فِي هَذَا ، وَالَّذِي

أَجَازَهُ سِيبَوِيهِ - رَحْمَةُ اللَّهِ - لَا يَمْنَعُهُ بَشَرٌ ، وَهُوَ إِضْمَارُ الْمَصْدَرِ

الْمَعْهُودِ ^(٥) ، يُقَالُ ذَلِكَ لِمَنْ يَتَوَقَّعُ فِعْلاً وَيَنْتَظِرُهُ ، فَيُقَالُ لَهُ : « قَدْ فُعِلَ

وَقَعِدَ وَخَرَجَ ، وَسُوفَرَ ، وَقَعِدَ الْقَعُودُ ، وَخَرَجَ الْخُرُوجُ ، وَفُعِلَ الْفِعْلُ ،

وَسُوفَرَ السَّفَرُ الَّذِي يُنْتَظَرُ وَقُوعُهُ » ، وَالْفِعْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا النُّوعِ مِنْ

(١) الجمل ٧٧ .

(٢) ذكر ابن السيد جوازه عن الكسائي ، والفراء ، وهشام . انظر تفصيل ذلك في إصلاح
الخلل ١٩٦ .

كما أنكر ابن بريزة على ابن خروف قوله بأن إضمار المصدر المؤكد لا يجيزه أحد من
النحويين ، قال : « وليس كذلك ، فقد أجازه بعض البصريين ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم ،
وابن بابشاذ وغيرهما » غاية الأمل ٢٩٣/١ . وانظر الجمل ٧٧ ، وشرحه لابن بابشاذ
١٥٤/١ .

(٣) في الأصل : « ماكر » تحريف .

(٤) ردّ النحاة على أبي القاسم هذه النسبة ؛ قال ابن السيد في إصلاح الخلل ١٩٦ : « والذي
نسب إلى سيبويه من إجازته ، ليس بمشهور عنه ، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس في كتابه
المقنع ، وقال : هذا القول غلط على سيبويه » . وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٩٦٨/٢ : «
لا يثبت ، وقد ذكرت أن كلام سيبويه يقتضي بطلان ذلك ؛ لكن لسيبويه كلام يقتضيه
بظاهره ، ولا بدّ من تأويله ؛ لأن الصبغة تخالفه على حسب ما ذكرته » .

(٥) انظر الكتاب ٣٤/١ ، ٢٢٩ . وشرح عيون كتاب سيبويه لهارون بن موسى ١٠٥ ،
والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٢/١ .

المصادر، والذي يدل عليه أمر آخر، فقوله : (لَأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَرِهِ) (١) فاسدٌ .

ولا يجوز ردُّ « كَانَ » وأخواتها إلى ما لم يُسمَّ فاعله (٢) ، لحذف المبتدأ من غير دليل عليه .

ولا رفع الحال ولا التمييز على ما لم يُسمَّ فاعله .

ولا يجوز إقامة شيء من الفضلات مقامَ الفاعل وفي الكلام مفعول به ، إلا ما جاء في الشعر من قوله :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابَا (٣) .

فنصبَ المفعول (٤) به ، وأقامَ الفضلة - إمَّا الجارَّ والمجرور ، أو المصدر (٥) المقدَّر - مقامَ الفاعل .

وأحسنُ ذلك أن تنصبَ « الكلاب » على التشبيهِ بالمفعول به ؛ لما أضمرَ السبَّ وجعله المسبوبَ مبالغةً واتساعاً في كثرة وقوع الفعل ؛ أخرج « الكلاب » على التفسير لبيان حقيقة المسبوب ، فنصبه على التشبيه ، كما جاء :

(١) الجمل : ٧٧ . وهذا التعليل لمن أجاز ردَّ الفعل اللازم إلى ما لم يسمَّ فاعله على إضمار المصدر .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٤٥٠ ، ٤٥٣ .

(٣) نسب لجرير وليس في ديوانه . وهو في تأويل مشكل القرآن ٥٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٤/٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٥٠ ، والخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالى ابن الشجري ٥١٨/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ ، والهمع ٢٦٦/٢ ، والخزانة ٣٣٧/١ .

(٤) في الأصل : المفعول .

(٥) في الأصل : « والمصدر » .

« أَنْ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَقُ الدَّمَاءَ »^(١) ، والأصل : أَنَّ امرأةً كَانَتْ تُهْرَقُ دِمَاؤَهَا ، فلما جُعِلَتِ المرأةُ هِيَ المَهْرَاقَةُ مبالغةً ، رُفِعَ ضميرُها بـ « تُهْرَقُ » ، وَنُصِبَ « الدَّمَاءُ » على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ على جهةِ البيانِ لحقيقةِ « المهرق » .

ونصبَ ابنُ بابشاذ « الكلابَ » بـ « وَلَدَتْ » ، ونصبَ « جَرَوْ كَلْبَ » على التَّدَاءِ^(٢) ، فقد أَفْسَدَ اللَّفْظَ والمعنى ؛ تأوَّلَ اللَّفْظَ على غيرِ موضِعِهِ ، وجعلَ جوابَ « لَوْ » غيرَ مرتبطٍ بِهَا ، وقلبَ المعنى ؛ لِأَنَّهُ جعلَ « الكلابَ » هِيَ المولودةُ ، والمسبوبَ غيرَها بسببِ الجارِّ والمنادى^(٣) . كَأَنَّهُ قالَ : « لَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةُ الكلابِ لَسُبَّ السَّبُّ بِكَ يا جَرَوْ كَلْبَ » . وحقيقةُ المعنى الذي وُضِعَ له اللفظُ : « لَوْ وَلَدَتْ القفيرةُ جَرَوْ كَلْبَ لَسُبَّ الكلابُ بهِ » .

(٤) وَيَجُوزُ فِي « سِيرَ بَزِيدٍ يَوْمَيْنِ ، فَرَسَخَيْنِ » أَنْ تَرْفَعَ أَحَدَ الظرفينِ وَتَنْصِبَ الثَّانِي عَلَى الظرفِ وَعَلَى المفعولِ عَلَى السَّعَةِ ، وَهُوَ التَّشْبِيهُ الَّذِي ذَكَرَ^(٥) . وَيَجُوزُ نَصْبُهُمَا مَعًا عَلَى الظرفِ ، وَعَلَى المفعولِ عَلَى السَّعَةِ ، وَالمفعولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ الجارُّ والمجرورُ ، أَوِ المَصْدَرُ مُضْمَرًا يَدُلُّ عَلَيْهِ الفِعْلُ

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهُوَ فِي سَنَنِ النَّسَائِيِّ : كِتَابُ الْحَيْضِ ، بَابُ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ ١٨٢/١ وَفِيهِ : تَهْرَاقُ الدَّمُ وَهُوَ فِي النِّهَايَةِ ٢٦٠/٥ ، وَالْمَوْطَأُ / كِتَابُ الطَّهَارَةِ / بَابُ الْمُسْتَحَاضَةِ ٥١ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لابنِ بابشاذ ١٥٥/١ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ . وَقَدْ تَكُونُ تَحْرِيقًا صَوَابِهِ : « الْجَرَوُ الْمُنَادَى » .

(٤) فِي الْجَمَلِ ٨٠ بَدَايَةِ (بَابُ مَنْ مَسَائِلُ مَا لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ) .

(٥) انْظُرْ الْجَمَلِ ٨٠ وَفِيهِ : « تَقُولُ : سِيرَ بَزِيدٍ يَوْمَانِ فَرَسَخَيْنِ ، فَتَقِيمُ الْيَوْمَيْنِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَتَنْصِبُ الْفَرَسَخَيْنِ عَلَى الظرفِ ، وَإِنْ ثَبَتَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ » .

كَأَنَّهُ قَالَ : « سِيرَ السَّيْرُ بِزَيْدٍ يَوْمَينِ فَرَسَخَيْنِ » ، وَجَازَ لِفَائِدَةِ الْكَلَامِ بغيره . وَكَذَلِكَ لَوْ جَاءَ مُظْهِراً لِرُفْعٍ أَيْضاً ، وَنَصَبُهُ عَلَى الظَّرْفِ وَعَلَى السَّعَةِ ؛ وَقُرِيءَ : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (١)

بِالرُّفْعِ وَالْخَفْضِ ، عَلَى اللَّفْظِ ، وَعَلَى الْمَوْضِعِ . وَلَا يَجُوزُ الرُّفْعُ فِي : « سِيرَ بِزَيْدٍ » عَلَى الْمَوْضِعِ ، لَا يَجُوزُ « سِيرَ بِزَيْدٍ الْعَاقِلُ » عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَالْمَوْضِعُ لِلْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِجَمَلِيَّتِهِ ؛ فَالْبَاءُ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ هُنَا ، وَ « مِنْ » زَائِدَةٌ هُنَاكَ ، فَالاسْمُ هُوَ الْمَرْفُوعُ فِي الْمَعْنَى . وَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مُحَدَّوداً أَوْ مَوْصُوفاً كَانَ رَفْعُهُ أَوْلَى مِنْ رَفْعِ الظَّرْفَيْنِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَكُلُّهُ اتِّسَاعٌ وَمَجَازٌ (٢) .

وَقَوْلُهُ : (أُعْطِيَ الْمُعْطَى دِينَارَيْنِ ، ثَلَاثِينَ) (٣) ، يَجُوزُ فِيهِ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ ، وَتَمْتَنِعُ ثَلَاثَةٌ ، أَحْسَنُهَا مَا ذَكَرْتُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَرْكَبَةٌ مِنْ عَامِلَيْنِ يَطْلُبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا / مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً أَحَدُهُمَا : [٧٢] « أُعْطِيَ » وَهُوَ يَطْلُبُ مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَمَفْعُولاً ثَانِياً . [وَالْعَامِلُ] (٤) الثَّانِي : « الْمُعْطَى » وَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ « أُعْطِيَ » ، وَيَطْلُبُ مَفْعُولاً

(١) الْأَعْرَافُ ٧/٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

قَرَأَ الْكَسَائِيُّ بِالْخَفْضِ ، جَعَلَهُ صِفَةً لـ « إِلَه » ، وَلِمُوَافَقَةِ اللَّفْظِ الْمَعْنَى ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرُّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « إِلَه » ، وَدَخَلَتْ (مِنْ) مُؤَكِّدَةً .

انْظُرِ الْحِجَّةَ لَا بَيْنَ خَالَوِيهِ ١٥٧ ، وَلَأَيِّ زُرْعَةٍ ٢٨٦ ، وَالْكَشَفُ ١/٤٦٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : اتِّسَاعاً وَمَجَازاً .

(٣) الْجَمَلُ : ٨٢ .

(٤) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ .

ثانيًا ، ولَمَّا دخلتِ الألفُ واللامُ - وهي بمعنى « الذي » - صارتُ موصولةً ، وهي حرفٌ من حروفِ المعاني فأضمِرَ في « المُعْطَى » مرفوعُهُ ، ويعودُ على مادخلتِ عليه الصفةُ من الموصوفِ ، ونصبَ مفعولُهُ الثاني - وهو « دينارين » - فتمَّ « المُعْطَى » بصلته ، وصارَ مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلهُ لـ « أُعْطِيَ » ، وانتصبَ « الثلاثونَ » على المفعولِ الثاني لـ « أُعْطِيَ » ، فصارتِ المسألةُ بمنزلةِ « أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا » .

ومن رفعَ « الدرهمَ » ونصبَ « زيداً » قالَ : « أُعْطِيَ المُعْطَى إِيَّاهُ دينارانِ ، ثلاثونَ ديناراً » ؛ رفعَ « الدينارينِ » لأنَّه جعلهما مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلهُ لـ « المُعْطَى » ، ونصبَ الضميرَ الذي [كانَ] ^(١) في « المُعْطَى » مرفوعاً ، فأبرزه على المفعولِ الثاني له ، ورفعَ « الثلاثينَ » لأنَّه جعلَ « المُعْطَى » مفعولاً منصوباً لـ « أُعْطِيَ » ، ورفعَ « الثلاثينَ » على المفعولِ الذي لَمْ يُسمَّ فاعلهُ لـ « أُعْطِيَ » .

ويجوزُ رفعُ « الثلاثينَ » مع نصبِ « الدينارينِ » . ورفعَ « الدينارينِ » مع نصبِ « الثلاثينَ » ، فمنَّ جعلَ هذا خالفَ بينَ المسألتينِ ، وصارَ « للمُعْطَى » - في هذا الوجهِ - « الدينارانِ » و « الثلاثونَ » .

فإنْ أدخلتَ حرفَ الجرِّ على أحدهما رفعتَ الثاني ، ولا بدَّ له [من] ^(١) مفعولٍ به ؛ فتقولُ : « أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارينِ ثلاثونَ » رفعتَ « الثلاثونَ » لمَّا خفضتَ « المُعْطَى » فصارَ كقولهم : « أَخَذَ مِنْ زيدٍ درهمٌ » .

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

وتقولُ : « أُعْطِيَ الْمُعْطَى به دينارانِ ، ثلاثون ديناراً » ، رفعت «الدينارين»
لما خفضتَ الضميرَ الذي كانَ في « المُعْطَى » .

وتقولُ : « أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى به دينارانِ ، ثلاثون ديناراً » رفعتَهما لما
خفضتَ « المُعْطَى » والضميرَ لما ذكرنا .

فلو أقمْتَ المجرورَ مع نصبِ المفعولِ لكانَ في المسألةِ ثلاثةُ أوجهٍ ، وهي التي
لا تجوزُ .

و « الباءُ » في هذه المسائلِ كُلُّها بَاءُ السببِ ، فإذا أدخلتها على « المُعْطَى »
لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا « الدينارانِ » . وإنْ أدخلتها على الضميرِ الذي في « المُعْطَى » لَمْ
يَكُنْ لَهُ إِلَّا « الثلاثون » . وإنْ أدخلتها في الموضعينِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ ؛ لأنَّ
« الثلاثين » أُعْطِيََتْ بِسَبَبِهِ ، و « الدينارين » أيضاً كذلك ؛ لأنَّ المفعولينِ
الأوَّلينِ لـ « أُعْطِيَ » و « المُعْطَى » محذوفانِ ؛ كأنَّه قالَ : « أُعْطِيَ زَيْدٌ ثلاثون
بسببِ المُعْطَى عمرو بسببِهِ دينارين » .

فإنْ حذفتَ مِنَ المسألةِ المفعولَ جازَ فيها أوجهٌ ؛ تقولُ : « أُعْطِيَ المُعْطَى
دينارانِ ثلاثين ديناراً » على حذفِ المفعولِ الأوَّلِ من « المُعْطَى » .

ويجوزُ حذفُ الثاني مع الإضمارِ في « المُعْطَى » ، فتقولُ : « أُعْطِيَ
المُعْطَى ثلاثين ديناراً » .

ويجوزُ نصبُ « المُعْطَى » ورفعُ « الثلاثين » في المسألتينِ .

ويجوزُ حذفُ « الثلاثين » ؛ فتقولُ : « أُعْطِيَ المُعْطَى دينارانِ » على حذفِ
مفعولِ « المُعْطَى » الأوَّلِ . و « أُعْطِيَ المُعْطَى دينارانِ » على الإضمارِ في « المُعْطَى » .

ويجوزُ حذفُهما ؛ فتقولُ : « أُعْطِيَ الْمُعْطَى » مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ
المفعولين ، فهذه سبعُ مسائلٍ أيضاً جائزة .

ويجوزُ أيضاً مع دخولِ الباءِ على « الْمُعْطَى » ثلاثةُ أوجهٍ سواء ؛
وهي : « أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى إِيَّاهُ وَالْمُعْطَاهُ دِينَارَانِ ثَلَاثُونَ دِينَاراً » . و « أُعْطِيَ
بِالْمُعْطَى دِينَارَيْنِ ثَلَاثُونَ دِينَاراً » على أَنْ يَكُونَ فِي « الْمُعْطَى » ضميرٌ .
و « أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى ثَلَاثُونَ » وفي « الْمُعْطَى » ضميرٌ .

فإنَّ أَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَى ضَمِيرِ « الْمُعْطَى » جازَ فيه : « أُعْطِيَ
الْمُعْطَى بِهِ دِينَارَانِ ثَلَاثِينَ » - وهي / المتقدمة - و « أُعْطِيَ الْمُعْطَى بِهِ [٧٣]
دِينَارَانِ ثَلَاثُونَ دِينَاراً » ، على « أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ » ، و « أُعْطِيَ الْمُعْطَى
بِهِ دِينَارَانِ » . ولا تدخلُ الثلاثينَ كما تقدّم . فهذه خمسُ مسائلٍ
جميعُها تسعُ عشرةُ مسألةً فتدبرُها .

وقوله : (كُسِبَ الْمَكْسُوبُ)^(١) بمنزلة : « أُعْطِيَ الْمُعْطَى » ،
جميعُ ما جازَ فيها يجوزُ في هذه ، فتدبرُها بالإعرابِ .

ويجوزُ في « زَادَ » أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَيَتَعَدَّى إِلَى
اثْنَيْنِ ؛ تقولُ : « عَمْرُو زَادَ اللَّهُ فِي رِزْقِهِ عَشْرِينَ دِينَاراً » . و « عَمْرُو
زَادَهُ اللَّهُ فِي رِزْقِهِ عَشْرِينَ دِينَاراً » . فإذا رددتَ إلى ما لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ ؛
قلتَ : « عَمْرُو زِيدَ فِي رِزْقِهِ عَشْرُونَ دِينَاراً » فرفعتَ « العشرين » ؛ لأنَّه
لا مفعولَ معه غيرَ « العشرين » . وإن رددتَ الثاني إلى ما لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ ؛

(١) الجمل : ٨٣ .

قَلَبَ : « عمرو زَيْدٌ في رزقه عشرين ديناراً » ، فأضمرت في « زَيْدَ » المفعول الأول ، ويظهر في الشبهة والجمع .

وقوله : (لَأَنْهَمَا يَتَعَاقَبَانِ)^(١) يعني أَنَّ الهمزة تُعَدِّي الفعل إلى مفعولٍ ، والباءُ تُعَدِّيهِ إلى ذلك المفعول ؛ تقولُ : « ذهبَ زيدٌ ، وأذهبته » ؛ فصَيَّرَتِ الهمزةُ الفاعِلَ مفعولاً . وتقولُ : « ذَهَبْتُ بِزيدٍ » صَيَّرَتِ الباءُ الفاعِلَ مجروراً [في]^(٢) اللفظِ ، مفعولاً في المعنى . ومعنى « ذهبْتُ به » هنا: أذهبته ، قالَ اللهُ تعالى :

﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٣) ،

والمعنى : « أذهبَ سَمْعَهُمْ » ، فلا يجتمع الهمزة والباءُ ؛ لأنَّ هذه تنصبُ وهذه تجرُّ ، ولا يجتمعُ في الاسم الواحدِ نصبٌ وخفضٌ .

(١) الجمل : ٨٣ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) البقرة ٢٠/٢ .

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ (١)

اسمُ الفاعلِ المقصودُ في هذا البابِ - في اصطلاحِ النحويين - كلُّ صفةٍ جاريةٍ على الفعلِ المضارعِ المتعدي ، جرتُ عليه في عددٍ حروفه وحركاته وسكناته ؛ الساكنُ يَزاءُ الساكنِ ، والمتحركُ يَزاءُ المتحركِ (٢) ؛ نحوُ : «ضَارِبٍ ، وَقَاتِلٍ ، ومُكْرِمٍ ، ومُعْطٍ ، ومُعَلِّمٍ ، ومُسْتَخْرِجٍ» .

وما كانَ على مثالِ هذا وفعله غيرُ متعديٍّ ؛ فليسَ منَ هذا البابِ ، وتُسمى (٣) صفاتِ الفاعلِ اصطلاحًا ، وأسماءُ الفاعلينَ لغةً (٤) ؛ نحوُ : «قَائِمٍ ، وقَاعِدٍ ، ولاحِقٍ» ، فهيَ بمنزلةِ : «كريمٍ ، وظريفٍ ، وحسنٍ» وأشباهِها ، وهيَ لاحقةٌ ببابِ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ ، وفيه تذكُّرٌ .

ويدخلُ في البابِ أسماءُ المفعولينِ مِنَ الفعلِ المتعدي [إلى واحدٍ أو] (٥) إلى اثنين ، جاريًا كانَ فعله الماضي أو غيرَ جارٍ ؛ على نحوِ : «مُكْرِمٍ ، ومُعَلِّمٍ ، ومُسْتَخْرِجٍ ، ومَكْسُورٍ ، ومَظْنُونٍ» وما أشبهَ ذلكَ .

(١) الجمل : ٨٤ .

(٢) ينظر في حده ، شرح الكافية ٤١٣/٣ ، وكتاب التعريفات ٤٢ ، وشرح كتاب الحدود في النحو ١٨٦ .

(٣) في الأصل «تسم» .

(٤) هذه تسميته وتسمية شيخه ابن طاهر . والمتقدمون وأكثر المتأخرين يسمون هذه الصفات «اسم الفاعل» لغة واصطلاحًا . قال ابن بزيّة في غاية الأمل : ٢٩٧/١ «وأول من لم يسلم له هذا الاصطلاح سيويوه والفارسي والزجاجي والزمخشري وغيرهم من الأكابر ، فكلهم يدخل غير المتعدي في الباب ، ويمثل به ويستعمله استعمال المتعدي» .

وانظر الكتاب ٢٨٠/٤ - ٢٩٩ ، والإيضاح ١٤١/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٧٨/٦ .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

وَعَمِلَ الْجَارِي بِالشَّبَهِ الْمَذْكُورِ^(١) ، وَعَمِلَ غَيْرُ الْجَارِي بِالْحَمَلِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مِنْ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ ، وَعُدِلَ بِلَفْظِهِ عَنِ الْجَارِي .

وَلَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا رَفْعًا أَوْ نَصْبًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَابِعًا عَلَى أَصْلِهِ عَلَى أَيْ نَوْعٍ كَانَ الْإِتْبَاعُ^(٢) مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً ، أَوْ حَالًا ، أَوْ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ ، أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ ؛ نَحْوُ : « مَا ضَارِبٌ أَخْوَكُ زَيْدًا » ، وَ « أَضَارِبٌ أَخْوَاكَ عَمْرًا ؟ » ، أَوْ تَكُونُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ نَحْوُ : « الضَّارِبُ » ، وَالْقَائِمُ .

وَلَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا مُصَغَّرًا^(٣) وَلَا مُوصُوفًا ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بَعْدَ الْعَمَلِ .

وَإِنْ تَعَدَّى اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَى اثْنَيْنِ تَعَدَّى اسْمُ مَفْعُولِهِ إِلَى وَاحِدٍ ، وَدَخَلَ فِي

الْبَابِ .

فَإِنْ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لِمَا مَضَى لَمْ يَعْمَلَا فِي مَفْعُولٍ^(٤) ، وَضَعُفَ رَفْعُهُمَا لِلظَّاهِرِ^(٥) ، وَأُضِيفَا إِلَى مَا بَعْدَهُمَا كـ [« شَاتِمٌ »]^(٦) زَيْدٍ ، وَصَاحِبِ عَمْرٍو .

(١) - وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَطَائِفَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ؛ لِذَا لَا يَعْمَلُ فِي مَذْهَبِهِمْ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي .

- وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى إِلَى أَنَّهُ عَمَلٌ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ ؛ وَلِهَذَا أَعْمَلُوهُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ أَوْ بِمَعْنَى الْمَاضِي . انْظُرِ الْكِتَابَ ١٦٤/١ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابِنِ عَصْفُورٍ ٥٥٠/١ .

(٢) يُوَافِقُ الْبَصْرِيِّينَ فِي إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ . وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ إِعْمَالَهُ مُطْلَقًا دُونَ اعْتِمَادِهِ عَلَى شَيْءٍ . انْظُرِ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ٨٠/٦ وَاتِّتْلَافَ النَّصْرَةِ ٨٦ ، وَالْهَمْعَ ٨١/٦ .

(٣) يُوَافِقُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْقُرَاءَ . وَالْكُوفِيُّونَ - وَوَافِقُهُمُ النَّحَاسُ - يَجِيزُونَ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ مُصَغَّرًا . انْظُرِ شَرْحَ التَّسْهِيلِ ٧٤/٣ ، وَالْهَمْعَ ٨١/٥ .

(٤) خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى جَوَازِ النَّصْبِ أَيْضًا . انْظُرِ الْجَمَلُ ٨٤ ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ ٧٤/٣ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ ٤١٧/٣ ، وَالْهَمْعَ ٨١/٥ .

(٥) نَسَبَ السِّيُوطِيُّ (فِي الْهَمْعِ ٨٢/٥) إِلَى ابْنِ خُرُوفٍ وَشَيْخِهِ ابْنِ طَاهِرٍ الْمُنْعِ ، قَالَ : « وَمَنْعَ قَوْمٍ رَفَعَهُ الظَّاهِرُ ، وَقَوْمٍ رَفَعَهُ الْمُضْمَرُ أَيْضًا ، قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ وَابْنُ خُرُوفٍ ، وَهُوَ يَرِدُ دَعْوَى ابْنِ عَصْفُورٍ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ وَيَتَحَمَلُهُ » .

(٦) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ .

وحكمُ مثناه ومجموعه جمع السلامة والتكسير كحكم مفرده .

[٧٤] وإن كان اسمُ الفاعلِ والمفعولِ للحالِ / أو الاستقبالِ جرّياً على فعليهما المضارعِ في العملِ، فنوّنا ونُصبَ بهما واحدٌ أو اثنين^(١) أو ثلاثةً ، كفعليهما الذي أخذنا منه ؛ نحو : « هذا ضاربٌ زيداً » ، و « معطٍ عمراً درهماً » ، و « مُعلِّمٌ أخاكَ عمراً مُطلقاً » ، و « هو مُعطيكَ درهماً » ، و « هذا مُعلِّمٌ أخاكَ ذاهباً » . ويجوزُ حذفُ التنوينِ وإضافته تخفيفاً ، وكذلك تثنيتهما وجمعهما ، ويجوزُ فيه الوجهان .

فإذا دخلتِ الألفُ واللامُ فيهما ؛ لم يجرْ فيما بعدهما إلّا النصبُ ؛ كان بمعنى الماضي أو المضارع ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ في جميع الصفاتِ بمعنى « الذي » و « التي » موصولةً ، والصفةُ في موضعِ الفعلِ ؛ ف « الضاربُ » بمعنى : الذي ضربَ أو يضربُ و « الضاربةُ » بمعنى : التي ضربتْ أو تضربُ ، و « المضروبُ » ، بمعنى : الذي ضربَ أو يُضربُ ، و « المضروبةُ » ، بمعنى : التي ضربتْ أو تُضربُ ؛ فعملًا بالموضع لا بالشَّبه .

فإن دخلتِ الألفُ واللامُ على مفعوله ، جازَ فيه الخفضُ تشبيهاً بـ « الحسنِ الوجهِ » ؛ نحو « هذا الضَّاربُ الرَّجلِ » .

فإذا ثنيتَ وجمعتَ هذا الذي فيه الألفُ واللامُ ؛ جازَ على ثلاثةِ أوجهٍ : إثباتُ النونِ والنصبِ ، وعليه أنشدَ :

(١) في الأصلِ : « واحدًا أو اثنين » بالنصب .

*** (الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا) (١) ***

وحذفِ النونِ والحفْضِ ، وعليه أنشدَ :

*** (الْفَارِجُو بَابِ الْأَصِيرِ) (٢) ***

والثالثُ : حذفِ النونِ والنصبِ ، وعليه أنشدَ :

*** (الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ) (٣) ***

ولأنما أضيفَ ما فيه الألفُ واللامُ إلى ما ليست فيه في نحو : « هما الضاربا زيدٍ » ، و « هم الضاربو زيدٍ » ، لمَّا ثبتتِ النونُ مع الألفِ واللامِ ، حُذفتِ النونُ وعاقبتُها الإضافةُ ، فلم تُعاقبِ الألفُ واللامُ الإضافةُ .

(١) الجمل : ٨٩ ، وهو جزء من بيت للقطامي ، وتماه :

* عن ييوتهم بالتلّ يوم عمير ظالم عادي *

وهو في ديوانه ١٣ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والحلل ١١٩ ، وأما لي ابن الشجري ٢٠٠/١ ، والفصول
والجمل ل ١١١ . وسيأتي البيت وما يتعلق به فيما بعد .

(٢) الجمل ٨٩ ، وهو جزء من بيت نسبته سيبويه لرجل من بني ضبه ، ورواه « الفارجي » بالنصب ،
وينسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه ، وتماه :

* المبهم *

وهو في الكتاب ١٨٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والحلل ١٣١ ، والفصول والجمل ل ١١٣ . وسيأتي
البيت وما يتعلق به فيما بعد .

(٣) الجمل ٨٩ ، وهو جزء من بيت لقيس بن الخطيم وتماه :

* لا يأتهم من ورائنا وكف *

وهو في ديوانه ١١٥ ، ٢٣٨ ، ونسب لرجل من الأنصار . ولعمرو بن أمريء القيس . وللحارث بن
ظالم المري . ولشريح بن عمرو من بني قريظة . ولمالك بن العجلان . وسيأتي البيت وما يتعلق به فيما
بعد . وانظر الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح ١٤٩ ، والمنصف ٦٧/١ ، والفصول
والجمل ل ١١٣ ، والبسيط ١٠٠٦/٢ ، ١٠٠٧ ، والهمع ١٦٨/١ ، والخزانة ٢٧٢/٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ،
١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٦/٦ ، ٢٠٩/٧ ، ٢٩/٨ ، ٢١٠ .

وأنشد لزهير :

(بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى

وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا) (١)

ويروى في كتاب سيويه - رحمه الله - لصرمة الأنصاري (٢) ، ولزهير .
وهو زهير (٣) بن أبي سلمى ، واسم أبي سلمى ، ربيعة من مزينة ، وكذا ذكره
كعب (٤) ابنه في شعره ، وكان بيته وحلوله في غطفان ، وليس في العرب «سلمى»
- بضم السين - غيره ، وعاش مائة وعشرين سنة . وهو جاهلي . وقيل : لقيه
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : «اللهم عذني من شيطانه» (٥) ، فما
لاك بيتا حتى مات . والبيت من القصيد الذي أوله :

(١) الجمل ٨٦ ، وهو في ديوان زهير ١٠٧ ، والكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ،
١٠٠ ، ١٦٠/٤ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والحلل ١١٠ ، والإنصاف ١٩١/١ ، والفصول
والجمل ل ١٠٦ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٢/١ ، ٦٩٥/٢ ،
والهمع ٢٧٨/٥ ، والخزانة ١٢٠/١ ، ١٣٥/٤ ، ٤٩٢/٨ ، ٤٩٦ ، ٥٥٢ ، ١٠٠/٩ ، ٢٩٣/١٠ ،
٣١٥ .

(٢) هو صرمة بن قيس بن مالك النجاري الأوسي ، شاعر جاهلي ، أسلم عام الهجرة .
انظر ترجمته في الإصابة ٤٢٢/٣ . وانظر الأعلام ٢٠٣/٣ .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ٤٩٥ .

(٤) شاعر فحل مجيد ، أسلم أخوه بجير قبله ، فأرسل كعب إليه ينهاه عن الإسلام ، فتوعده رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ولكنه ما لبث أن قدم كعب إليه وأسلم ، ومدحه فأهداه الرسول صلى الله عليه
وسلم برده .

انظر طبقات الشعراء ٩٩/١ ، والشعر والشعراء ١٥٤/١ .

(٥) انظر الأغاني ١٤٠/٩ .

* أَلَا كَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى * (١)

وشاهدُهُ : نصبُ « شَيْئاً » بعدَ تنوينِ « سابقٍ » بمعنى المضارع . وفيهِ شاهدُ الإضافة ، وهي إضافةُ « مدرك » إلى ما بعده . ومنْ خفضَ « سابقاً » عطْفَه على إرادةِ الباءِ في « مدرك » ؛ لكثرةِ دخولِها في خبرِ « ليس » . والرفعُ فيه على خبرِ ابتداءٍ ؛ أي : « ولا أنا سابقٌ شَيْئاً » . و « إذا » متعلّقةٌ بـ « سابقٍ » ؛ لأنّها ظرفُ زمانٍ ، و « أن » وما عملت فيه فاعلُ « بدا » ، أي : « بدا لي مَنعُ إدراكِ ما مضى » ، ولا مصدرَ لـ « ليس » فقُدِّرَ من المعنى .

وأنشدَ لامرئٍ القيسِ بنَ حُجْرٍ في روايةِ الطوسي^(٢) ، وقيلَ : لامرئٍ القيسِ بنِ عابسِ الكِندي^(٣) ، من روايةِ أبي عمروٍ الشيباني^(٤) :

(إِنِّي بِحَبْلِكَ وَأَصْلٍ حَبْلِي وَبَوَيْشٍ نَبْلِكَ رَأَيْشُ نَبْلِي)^(٥)

(١) عجزه : * من الأمر أو يدولهم ما بدا ليا *

وهو في ديوانه ١٠٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٧ ، والخزانة ٤٩٢/٨ .

(٢) هو أبو الحسن ، علي بن عبد الله بن سنان الطوسي ، عالم راوية لأخبار القبائل وأشعار الفحول ، من أصحاب أبي عبيد القاسم بن سلام ، من أعلام الكوفة ، أخذ عن ابن الأعرابي ، وكان شاعراً . انظر ترجمته في الفهرست ١٠٦ ، ومعجم الأدباء ١٧٧٩/٤ ، وإنباه الرواة ٢٨٥/٢ ، وبغية الوعاة ١٧٢/٢ .

(٣) هو امرؤ القيس بن عابس بن المنذر بن امرئ القيس بن السمط بن عمرو بن معاوية . من كندة شاعر مخضرم من أهل حضرموت . صحابي . مات في الكوفة .

انظر ترجمته في الإصابة ١١٢/١ ، والخزانة ٣٣٥/١ . وانظر الأعلام ١٢/٢ .

(٤) انظر الروايتان في الفصول والجمل ورقة ١٠٨ .

(٥) الجمل ٨٦ ، كما ينسب للنمر بن تولب . وهو في ديوان امرئ القيس ٢٣٩ ، وفي ملحقات ديوان النمر بن تولب ١٣٥ ، والكتاب ١٦٤/١ ، وشرح أبياته لابن النحاس ١٠٠ ، ولابن السيرافي ٤٠٦/١ ، والخلل ١١٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٨ ، والبسيط ٣٦٠/١ ، ١٠٢٣/٢ ، ١٠٢٧ .

يُروى بفتح الكاف وكسرها (١). و [كذا] (٢) في الأبيات التي قبل البيت وبعده ؛ فمن كسر [فهو على خطاب] (٣) المرأة المتقدمة الذكر ، بدأ بذكرها وختم بذكرها . ومن فتح رَجَعَ إلى « الأخ » المذكور في قوله :

* وَأَخِي إِخَاءِ ذِي مُحَافَظَةٍ (٤) *

وهو على قولٍ محذوفٍ ، أي : قلتُ له :

إني بحبلِك البيت

وحذف القول كثيرٌ ؛ كقوله تعالى :

﴿ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٥) ،

و ﴿ سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ ﴾ (٦) ،

و ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ (٧) .

و « الحبل » / يكنى به عن العهد والوصل ، وبالريش [عن (٨)] [٧٥]

المحافضة . وقالوا : معنى [البيت] (٩) : « واصل حَبلي بمن وصلت به

(١) انظر الرواية في الفصول والجمال ل ١٠٨ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) عجزه : * سهل الخلق ، ماجد الأصل * ديوان امرئ القيس ٢٣٩ .

(٥) الأنعام ٩٣/٦ .

(٦) الأنعام ٥٤/٦ ، والأعراف ٤٦/٧ ، والنحل ٣٢/١٦ ، والقصاص ٥٥/٢٨ ، والزمر ٧٣/٣٩ .

(٧) غافر ٧/٤٠ .

(٨) في الأصل : « و » .

(٩) إضافة يستقيم بها الكلام . وذكر هذا المعنى ابن السيد . انظر الحلل ١١٢ .

حبلك ، ورائش نيلي بمن رشت (١) به نبلك وشاهدته : تنوين « واصل »
و «رائش» ، والنصب بهما ، وأضاف مفعوليهما إلى نفسه فلم يظهر إعراباً
فيهما . وعطف «رائشاً» على « واصل » ، خبراً على خبر . و « بريش نبلك »
متعلق بـ « رائش » ، و « بحبك » متعلق بـ « واصل » . وقدم المجرور الثاني
لتقدم المجرور الأول للمجانسة ، واعتدال الكلام ، وأصله : «إني واصل حبلي
بحبك (٢) ، ورائش نيلي بريش نبلك » .

وأنشد لعمر بن أبي ربيعة :

(وَكَمْ هَالِيٍّ عَيْنِيهِ هُنَّ شَيْئٌ غَيْرُهُ

إِذَا رَأَى تَحَوَّ الْجَمْرَةَ الْبَيْضُ كَالْدُهَى) (٣)

هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة (٤) . واسم أبي ربيعة ، عمر بن المغيرة (٥) .
ويكنى عمر ؛ أبا الخطاب ، ولد يوم مات عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
وسمي باسمه ، وتاب قبل موته وتنسك - رحمه الله - . قاله في بنت مروان

(١) في الأصل : « رشت » .

(٢) في الأصل : « بوصلك » .

(٣) الجمل ٨٧ ، وديوان عمر بن أبي ربيعة ١٨ ، والكتاب ١٦٥/١ ، وشرح أبياته لابن النحاس ١٠٠ ،
ولابن السيرافي ١٧٨/١ ، والحلل ١١٤ ، والفصول والجمل ل ١٠٩ ، والبسيط ١٠٢٨/٢ .

(٤) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٥٣/٢ ، والأغاني ٢٨/١ ، ووفيات الأعيان ٤٣٦/٣ ، وشرح
شواهد المغني ٣٣/١ ، والخزانة ٣٢/٢ .

(٥) في الأصل : « واسم ابن أبي ربيعة ، عمر بن المغيرة » يا قحام « ابن » . وفي الفصول والجمل ل ١٠٨ :
« واسم أبي ربيعة عمر بن المغيرة » . وفي شرح شواهد المغني ٣٣/١ : « عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة
عمر بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ... » . وفي الأغاني ٢٨/١ : « هو عمر بن عبد الله بن
أبي ربيعة . واسم أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة » .

بن الحكم (١). و « كم » خبرية مرفوعةً بالابتداء، وخبره محذوفٌ تقديره : « في منى » (٢)، ودلٌ عليه بقية البيت . و « الرّواحُ » : الخروجُ بعدَ (٣) الزوالِ . و « الجمرة » : واحدة الجَمَارِ ؛ وهي الحصباءُ التي يُرمى بها . و « البيضُ » : النساءُ ، وهي فاعلةٌ بـ « راحَ » . و « الدُمى » : جمعُ دُميةٍ ، وهي صُورُ الرُخامِ ، والجارُ والمجرورُ في موضع الحالِ من « البيض » ، تقديره : « كائنةٌ كالدُمى » . وجعلَ بعضُ المتأخرينَ (٤) « راحَ » من أخواتِ « كانَ » ، ومنعَ أن تكونَ تامةً ، وأخطأ من وجهين ؛ أحدهما : إدخالها في بابِ « كانَ » ، والثاني : منعها من التمامِ ؛ فأما دخولها في بابِ « كانَ » فلا سبيلَ إليه ؛ لأنَّ معناها : خرجَ بعدَ الزوالِ ، وسارَ بعدَ الزوالِ ، فلا يُقالُ « راحَ زيدٌ عالمًا » ، ولا « راحَ زيدٌ أخاك » ، فليستْ كـ « صارَ » التي بالصاد .

وأما منعُ التمامِ فيها ؛ فلأنَّ العربَ تقولُ : « رُحنا » أي : خرجنا بالعشي ، قالَ امرؤ القيس (٥) :

* وَرُحْنَا وَرَاحَ الطَّرْفُ يَنْفُضُ رَأْسَهُ * (٦)

(١) انظر الحلال ١١٤ .

(٢) وهي المذكورة في البيت قبله : وكم من قتيل لا يُبَاءُ به دمٌ ومن غلتي رهناً إذا ضمه منى

(٣) في الأصل : « قبل » . وانظر اللسان « روح » ٤٦٤/٢ . وسيأتي تفسيره لها فيما بعد .

(٤) كالزمخشري ، وأبي البقاء ، والجزولي .

انظر شرح المفصل ٩٠/٧ ، والمقدمة الجزولية ١٠٤ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٦٨/٢ . وانظر ص ٤١٦ من هذا الشرح .

(٥) في الأصل : امرئ .

(٦) عجزه : * متى ما ترقَّ العينُ فيه تَسَقَّلِ *

وفيه عدة روايات لا تغير موضع الاستشهاد . انظر ديوانه ٢٣ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري

٩٨ ، وشرح القصائد السبع للنحاس ١٨٥/١ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني ٧٣ ، وشرح

القصائد العشر للبريزي ٨٢ . والخزانة ٢٤٣/٣ ، ٢٥١ .

قال : « ورحنا » واكتفى .

وشاهدته : تنوين « مالى » ، ونصب « عينيه » وفعله : مَلَأَ يَمْلَأُ فهو مالى ، ومعنى البيت : كثيرٌ ممن يملأُ عينيه من النظرِ لمن لا يحلُّ - تمتعاً به - في ذلك الموضع . والعاملُ في « إذا » « مالى » .

وقوله : (ولا يجوزُ النَّصْبُ مع حَذْفِ التَّنْوِينِ إِلَّا فِي المَعْطُوفِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ) (١) ؛ أمَّا النَّصْبُ مع حَذْفِ التَّنْوِينِ فِي الْأَوَّلِ فلا سَبِيلَ إِلَيْهِ ؛ وَلَئِنَّمَا يَجُوزُ الْخَفْضُ وَالنَّصْبُ فِي المَعْطُوفِ عَلَى الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ .

ولا يخلو اسمُ الفاعلِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ أَوْ الْمَضَارِعِ ؛ فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ ، كَانَ الْخَفْضُ فِي المَعْطُوفِ أَحْسَنَ مِنَ النَّصْبِ لِلْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ مَعَكَ . وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسُرُهُ لَفْظُ « ضَارِبٌ » (٢) وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ ؛ وَلِذَلِكَ ضَعُفَ ، وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا مَاضِيًا (٣) ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى غَيْرِهِ ؛ نَحْوُ : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ أَمْسٍ وَعَمْرًا غَدًا » ، وَفِيهِ تَعَقُّبٌ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ لِإِجَازَتِهِ إِيَّاهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ (٤) .

وإنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ اسْتَوَى الْخَفْضُ وَالنَّصْبُ ؛ الْخَفْضُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهُ نَاصِبٌ بِالْقُوَّةِ وَالْأَصْلِ ، وَسَيَبُوهُ يَضْمُرُ فِيهِ فِعْلًا (٥)

(١) الجمل : ٨٧ .

(٢) في نحو : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ أَمْسٍ وَعَمْرًا » .

(٣) قال ابن بزيمة معقباً عليه : « وهو تحكم لأن المقصود صورة العملية مطلقاً » انتهى . وابن خروف مسبق بآبن السيد الذي تعقب الزجاجي في إجازته لإضمار فعل مضارع من غير دليل عليه . انظر الجمل ٨٥ ، وإصلاح الخلل ٢٠٤ ، وغاية الأمل ٣٠٠/١ .

(٤) انظر إصلاح الخلل ٢٠٣ ، ٢٠٤ . وانظر رد ابن أبي الربيع في البسيط ١٠١٧/٢ على ابن السيد .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/١ .

مراعاة لعمله في اللفظ خفضاً، فلا ينبغي أن يعمل في الثاني نصباً وقد عمل خفضاً - وهو نظراً سديداً - فإن فصلت بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ نحو : « هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً » ، و « هذا معطي زيدٍ / [٧٦] درهماً وعمراً » كان النصب الوجه ، وضعف الخفض للفصل بين الجار والمجرور ، وكذلك : « هذا ضاربُ زيدٍ ، وغداً عمراً » للفصل بين حرف العطف الذي ناب مناب الجار وبين المخفوض ، فكأنك فصلت وهذا آخرى ، ومنعه ابن بابشاذ (١) ، ولا يمتنع مع ضعفه .
وأما ما أنشده وهو :

(هَلْ أَنْتَ بَاعْتَ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا)

أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَاعُونَ بَنِي [مَخْرَاقٍ] (٢) (٣)

فيجوز فيه الوجهان ؛ النصب بإضمار فعلٍ ، وعليه أنشده نسيبويه (٤) ، والعطف على موضع « دينار » ؛ لأنه في موضع نصب ؛ لأنَّ

(١) انظر شرحه للجمل ١/١٦٤ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) الجمل ٨٧ . نسب البيت إلى جرير - وليس في ديوانه - وإلى جابر بن رألان السنسي ، وإلى تأبط شراً وهو في ديوانه ضمن ما نسب إليه من أشعار ٢٤٥ ، وقيل : مصنوع . و« دينار » ، و« عبد رب » ، و« أخاعون » ، و« مخراق » رجال . وقيل : دينار : واحد الدنانير . وهو في الكتاب ١/١٧١ ، والمقتضب ٤/١٥١ ، وشرح أبيات نسيبويه لابن السيرافي ١/٣٩٥ ، والحلل ١١٨ ، والفصول والجمل ل ١١٠ ، والبسيط ٢/١٠٣٦ ، والخزانة ٨/٢١٥ .

(٤) الكتاب : ١/١٧١ .

« باعث » بمعنى المستقبل ، و « دينار » اسم رجل ، ويجوز أن يُريدَ أحد الدنانير ،
كما قال :

إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلًا وَأَنْتَ بِهَا كَلِفٌ مُغْرَمٌ
فَأَرْسِلْ حَكِيمًا وَلَا تُوصِهِ فَذَاكَ الْحَكِيمُ هُوَ الدَّرْهَمُ (١)
والأولُ أظهرُ لقوله : « أَوْ عَبْدَ رَبٍّ » .

ومن خفض « ابن » حملَ على « عون » ، ومن نصبه حملة على « الأخ » ،
والمعنى واحد ، ولما لم يُعلم تأويله قيل فيه مصنوعٌ ، وقيل : هو لجرير .
وأنشد في الباب :

(الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ بَيُوتِهِمْ)

بِالتَّلْيِ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٌ عَادِي (٢)

البيت للقطامي ، وهو عميرُ بنُ شَيْمِ بنِ عمرو بنِ عبادٍ ، ولُقِّبَ القُطَامِيُّ
لبيتِ قَالِهِ (٣) يمدحُ زُفَرَ بنَ الحارثِ . وعميرُ الذي ذكرَ ؛ هو عميرُ بنُ الحُبَابِ (٤)
السُّلَمِيُّ (٥) ، وكانتْ لَهُ غَارَاتٌ عَلَى تَغْلِبَ ؛ قبيلةٌ . يصفُ أَنَّهُمْ أَعْزَاءُ مانِعُونَ

(١) البيتان لأحمد بن فارس بن زكريا اللغوي في ترجمته في معجم الأدباء ١٣/١ ، ووفقات الأعيان
١١٩/١ ، وبغية الوعاة ٣٥٢/١ . وانظر الخزانة ٢١٨/٨ .

(٢) الجمل ٨٩ ، وقد سبق تخريجه ص ٥٣٤ .

(٣) انظره ص ٤٣٠ .

(٤) في الأصل : « حباب » بدون « ال » تصحيف .

(٥) هو عمير بن الحُبَابِ بن جعدة السلمي ، رأس القيسية في العراق ، وأحد الأبطال الدهاة . قتله بنو
تغلب . انظر الأعلام ٨٨/٥ .

حريمهم وحماهم ، وأن عميراً غزا عليهم . و « التل » : دون الجبل . و « العادي » : المعتدي . وشاهده : إثبات النون والنصب مع الجمع ، وأضاف « يوم » إلى الجملة الابتدائية ، و « عاد » خبرٌ بعد خبرٍ ، أو نعتٌ لـ « ظالم » ، و « بالتل » متعلقٌ بـ « الضارين » ، والباء بمعنى « في » .

وأنشد :

(الْفَارِجُو بِأَبِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ) (١)

البيت لرؤية بن العجاج (٢) ، واسم العجاج : عبدالله بن رؤية ، ويكنى : أبا الجحاف ، وأبا العجاج . وأنشده سيبويه (٣) - رحمه الله - لرجلٍ من ضبة . و « الفارجون » : جمعُ فارجٍ ، وهو الفاتح . و « المُبْهَم » : المخلق . يقول : إنهم لا يُحبَّبونَ عن أبوابِ الملوكِ إذا قَدَّوا . وقبله :

* الضَّارِبُ بالسَّيْفِ كُلَّ غَشْمَشَمٍ * (٤)

وفيه النصبُ مع حذفِ النونِ كالبيتِ الذي بعدُ ، وذكره سيبويه بالنصب (٥) على القطع ، والنصب بإضمارِ فعلٍ ، وشاهده : حذفُ النونِ ، والخفضُ على القياس . وأنشد :

(١) الجمل : ٨٩ . سبق تخريجه ص ٥٣٤ .

(٢) هو أبو الجحاف ، بن العجاج عبدالله بن رؤية بن لبيد بن صخر . هو وأبوه شاعران ، كل منهما له ديوان رجز . من شعراء الدولة الأموية والعباسية . انظر وفيات الأعيان ٣٠٣/٢ ، والخزانة ٨٩/١ ، والأعلام ٣٤/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٥/١ . وفيه : « الفارجي » .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) انظر الكتاب ١٨٥/١ .

(الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا)

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ (١)

البيت لقيس بن الخطيم بن عدي^(٢)، ويكنى: أبا [يزيد]^(٣)، و«العورة»: المكان الذي يخاف منه العدو، و«الوكف»: العيب، ونحوه «الوطف»، ويرويان جميعاً^(٤)، ويريد: إنهم يحفظون عورة عشيرتهم فلا يعابون بتضييع ثغرهم. ومن روى: «من ورائهم»^(٥) أخرج الضمير على الغيبة على «الحافظو»؛ لأنه في تقدير: «الذين يحفظون»، والألف واللام وإن كانت بمعنى «الذي» فهي حرف، وهي المعروفة في كل موضع، وإنما هي لام، زيدت همزة الوصل بلا خلاف في هذا. والضمير إنما يعود على ما دلت عليه الصفة من الموصوف، لا على الألف واللام. وشاهده: حذف النون، والنصب، وهي لغة فاشية^(٦)، حذفت لطول الصلة، وحذفها أطول من حذفها من الموصول في قولهم:

(١) الجمل ٨٩، وقد سبق تخريجه ص ٥٣٤.

(٢) هو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد. شاعر الأوس. أدرك الإسلام، وقتل قبل أن يدخل فيه. له ديوان مطبوع.

انظر الخزانة ٣٤/٧، والأعلام ٢٠٥/٥. والبيت في الخزانة ٢٧٥/٤ ينسب إلى عمرو بن أمريء القيس الخزرجي.

(٣) في الأصل: «زيد».

(٤) كما يروى «نطف» بالمعنى نفسه. انظر الحلال ١٢٣، والخزانة ٢٧٤/٤.

(٥) انظر الرواية في الحلال ١٢٣، والفصول والجمل ل ١١٣، والخزانة ٢٧٤/٤.

(٦) تنسب إلى بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة. انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٠٩/١،

والخزانة ١٤/٦. وانظر (اللهجات العربية في التراث ٦٩٠/٢ - ٦٩٢)، و(اللهجات في الكتاب

لسبويه أصواتاً وبنية ٥٧٣).

أَبْنِي كُلِّيبَ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَا (١)
حَذَفَ مِنَ الْمَوْصُولِ . وَالْأَوَّلُ حَذَفَ مِنَ الصَّلَةِ . أَرَادَ : « نَحْنُ
الْحَافِظُونَ » .

وَقَوْلُهُ : (فَأَضَفْتَهُ إِلَى نَكْرَةٍ تَنْكَرُ) (٢) .

صَوَابُهُ : بَقِيَ عَلَى نَكْرَتِهِ . وَالْمَعْرِفَةُ لَا تُضَافُ ، فَإِنْ أَرَدْتَ
إِضَافَتَهَا / سَلَبْتَ عَنْهَا التَّعْرِيفَ وَأَضَفْتَ فَلَمْ تُضَفْ إِلَّا نَكْرَةً . [٧٧]

وَدَلِيلُ التَّنْكِيرِ فِي جَمِيعِ مَا جَاءَ نَكْرَةً وَهُوَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ كَثْرَةُ
جَرَيَانِهَا عَلَى النَّكْرَةِ ، وَدُخُولُ « رَبُّ » عَلَيْهَا ، وَ « كَمْ » وَ « كُلُّ »
مَعَ الْمَفْرَدِ . وَجَمِيعُ مَا اسْتَعْمَلَ نَكْرَةً وَهُوَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ يَكُونُ مَعْرِفَةً إِلَّا «
حَسَنُ الْوَجْهِ » ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ أَبَدًا إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ بِنَصِّ سَيِّوِيهِ -
رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَابِ الْجُرِّ (٣) .

وَأَنْشُدُ :

(يَا رَبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ)

لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحَرِمَانًا (٤)

(١) من قصيدة للأخطل يفتخر بقومه ويهجو جريراً . ونسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه .
وهو في ديوان الأخطل ٢٤٦ ، والكتاب ١٨٦/١ ، وسر الصناعة ٥٣٦/٢ ، وإصلاح الخلل
٢٠٥ ، والخزانة ٦/٦ . وفيه روايات لا تؤثر في موضع الاستشهاد .

(٢) الجمل ٩٠ . والعبرة بأكملها : (واعلم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى فأضفته إلى
نكرة تنكر ، وإن أضفته إلى معرفة تعرف) . وقد رده عليه ابن أبي الربيع في البسيط
١٠١٠/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٤/١ .

(٤) الجمل ٩١ . وهو في ديوان جرير ١٦٣/١ ، وفي الكتاب ٤٢٧/١ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ،
١٥٠/٤ ، ٢٨٩ ، والخلل ١٢٤ ، والفصول والجمل ١١٤ ، وشرح المفصل ٥١/٣ ،
والبسيط ١٠٤٦/٢ .

البيت لجريز بن عطية بن الخطافي^(١) - وهو حذيفة بن بدر - .

و « الجرير » : الحبل الشديد القتل من آدم^(٢) ، سُمِّيَ به ، وجمعه « أجرة »
في القليل ، و « جرر » في الكثير ، وله خبر : روي أن أمه رأت وهي حامل به
كأنها وكدت حبلاً من شعر ، فنزل فوقه في عنق رجل فخنقه ، ثم هوى إلى
جماعة فخنقهم ، فقبل لها تلدين غلاماً ذا شر وشكيمة ، فولدته فسمته
جريراً^(٣) ، يهجو بهذا البيت الأخطل ، وقبله :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَا يُحْيِيَنَّ قَتْلَانَا
يَصْرَعَنَّ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حَرَكَ بِهِ وَهْنٌ أَوْ ضَعْفٌ خَلَقَ اللَّهُ أَرْكَانَا^(٤)
يَا رَبَّ غَاطَبُنَا البيت

وفي القصيد :

يَا حَبْذاً جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ^(٥) البيت
وفيه :

هَبْتُ شَمَالاً فَذِكْرِي مَا ذَكَّرْتُكُمْ

عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِي حَوْرَانَا^(٦)

(١) سبقت ترجمته صفحة ٤٩٤ .

(٢) انظر اللسان « جرر » ١٢٧/٤ .

(٣) القصة في الحلال ١٢٤ ، والخزانة ٧٥/١ .

(٤) ديوان جريز ١٦٣/١ .

(٥) عجزه : * وحبذا ساكن الريان من كانا * ديوان جريز ١٦٥/١ .

(٦) ديوان جريز ١٦٥/١ .

« الغابط »: الذي يتمنى مثل ما لغيره ، وهو جائزٌ شرعاً . و « الحاسد » : الذي يتمنى ما لغيره لنفسه ، أو يتمنى أن يذهب عنه وإن لم يصِرْ له ، وهو حرامٌ ، وتُسمَّى الغِبْطَةُ حَسَدًا ؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا حسد إلا في اثنتين » (١) . و « المباعدة » : البعدُ . و « الحرمانُ » : المنعُ . والمعنى : لو طلبكم الذي يغبطنا فيكم ويحسدنا عليكم للآقى مباعدةً منكم وحرماناً . و « يا » حرفٌ تنبيه ، أو حرفٌ نداء ، والمنادى محذوفٌ ؛ يريدُ : يا قومي . و « رُبَّ » : حرفٌ زائدٌ مختصٌ بخفض التكرات ، ولا موضعَ لها من الإعراب ، ومعناه : التقليلُ والتكثيرُ أيضاً في قول الأئمة - سيويه (٢) وغيره ؛ قال صاحبُ العين : « و « رُبَّ » كلمةٌ تعني بها التكثير » (٣) .

- (١) تمامه : « رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها » . صحيح البخاري / كتاب العلم / باب الاغتباط في العلم والحكمة ٢٨/١ .
- (٢) لم أجد في كتاب سيويه ما يدل على ذلك صراحة . وذكر المرادي في الجنى الداني ٤٤٥ أن ابن مالك نسبته هو وابن خروف قبله لسيويه واستدلا بقوله في باب كم : « ومعناها معنى رب » (الكتاب ١٥٦/٢) . ويقول في الباب : « واعلم أن كم في الخير لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ورب غير اسم » (الكتاب ١٦١/٢) . وانظر شرح التسهيل ١٧٧/٣ .
- وانظر رد ابن درستويه ، والفارسي ، والرماني ، والشلوين ، والمرادي على قول ابن خروف وابن مالك في الجنى الداني ٤٤٦ ، ٤٤٧ .
- واختلف النحويون في معناها على عدة أقوال . والأكثر على أنها للتقليل . والقول الراجح أنها لم توضع لتقليل ولا تكثير وإنما ذلك مستفاد من السياق .
- انظر البسيط ٨٥٩/٢ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٣٩ ومابعدها ، والمغني ١٤٣/١ ، والهمع ١٧٤/٤ ومابعدها .
- (٣) وكذا جاء في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٢١/٢ ، والبسيط ٨٥٩/٢ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٤٠ . ولم أقف على ذلك في كتاب العين ، والذي وقفت عليه : « ورب كلمة تفرد واحداً من جميع ، يقع على واحد يُعنى به الجميع ، كقولك : رب خير لقيته ... » العين ٢٥٨/٨ .

ولا يفتقر مخفوضها إلى صفة (١) لتضمنها إحدى المعنيين ، وتغني عن الصفة . وموضع المخفوض بها نصب . أو رفع بالابتداء (٢) في قولهم : « رُبَّ رجلٍ قالَ ذلكَ » . و « رُبَّ رجلٍ رأيتُهُ » ، ويجوزُ في هذا النَّصبُ على الاشتغال ، والمفعول ، و « رُبَّ رجلٍ ضربتُ » ، و « رُبَّ رجلٍ لقيتُ » ؛ والمعنى : كثيراً من الرجال لقيت . وفي الأوّل : كثيراً من الرجال قال ذلك ، أو قليل .

ودليلُ زيادتها ذكرُها مع كلِّ فعلٍ ؛ وهذا مقتضى نصِّ كلام الأَخفش أبي الحسنِ سعيد بن مسعدة (٣) ، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويه (٤) - رحمه الله - ولذكرِ بيانِ حجج ما ذكرتُ ، وكلامِ سيبويه فيه موضعٌ غيرُ هذا . وكلامُ أبي العباس ، ومن تابعه فيها فاسدٌ (٥) كلُّه لا يعولُ عليه .

(١) جاء في شرح التسهيل ١٨٤/٣ : « قال ابن خروف : « والمتأخرون مختلفون في رب ؛ منهم من تبع المبرد على مذهبه كابن السراج والفارسي ، وهو فاسد ؛ لأنه ألزم مخفوضه الصفة ، وحذف ما يتعلق به ، وألا تدل إلا على التقليل » . وانظر الأصول ٤١٨/١ .

وذكر ابن أبي الربيع أن وجوب وصف مخفوضها منسوب إلى البصريين . (انظر البسيط ٨٦٤/٢ ومابعدها) . وذكر أبو حيان عدم لزوم وصف مخفوضها عن الأخفش والقراء والزجاج وأبو الوليد الوقيشي وابن طاهر وابن خروف ، قال : « وهو ظاهر كلام سيبويه » . الارتشاف ٤٥٧/٢ . وانظر الجنى الداني ٤٥٠ ، والهمع ١٧٨/٤ .

(٢) وهو مذهب أكثر النحاة ، خلافاً للزجاج ومن وافقه ، إذ يرى أنّه دائماً في موضع نصب . انظر الارتشاف ٤٥٨/٢ ، والمغني ١٤٥/١ ، والهمع ١٨٢/٤ .

(٣) قال الأخفش في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) (الحجر ٢/١٥) « وأدخل مع » رُبَّ » « ما » ليتكلم بالفعل بعدها معاني القرآن ٣٧٨/٢ .

(٤) في الكتاب ١١٥/٣ : « جعلوا ربَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهيؤها ليذكر بعدها الفعل » . وفيه أيضاً : « فما تجيء لتسهل الفعل بعد رُبَّ » ٥١٨/٣ .

(٥) نسب إلى المبرد أن ربَّ إذا كُفّت بما ، جاز أن يليها الجملتان ؛ الاسمية والفعلية . وتابعه الزمخشري . والجمهور على أنّه لا يليها إلا الجملة الفعلية . انظر المفصل ٢٨٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣٠/٨ ، والارتشاف ٤٦٤/٢ ، والجنى الداني ٤٥٦ .

وشاهد البيت : خفضُ « غابط » بـ « رُبَّ » ، ولولا أنَّه نكرةٌ لَمْ يدخلْ .
و « يطلبكم » : خبرُ « كانَ » . و « منكم » متعلقٌ بـ « لاقى » ، أو في موضع
الصفة للمباعدة ، و « لاقى » : جوابُ [« لو » ، وحذَفَ اللامَ] ^(١) التي يُتَلَقَّى
بها الجوابُ . وموضعُ المخفوضِ بـ « رُبَّ » مبتدأ ، والخبرُ « لو » وجوابُها .
ولا يجوزُ ثباتُ النونِ في اسمِ الفاعلِ المثني والمجموعِ إذا كانَ بعده
مضمراً ؛ نحو : « الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِكَ ، وضَارِبُونِكَ » إلَّا في الشعرِ ^(٢) ، وذلك في
الفعلِ حسنٌ .

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) نحو :

هم القاتلون الخير والآمرونه إذا ما خَشُوا من محدث الأمرِ معظما
وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٩/١ .

بابُ الأمثلةِ التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعِلِ (١) /

هذه الأمثلة الخمسة (٢) نادرة ، ويزادُ إليها « فَعِيلٌ » (٣) ، نحو :

« شَرِيبٌ » .

و [عملت في] (٤) مفعول ، لأنها للمبالغة من فعلٍ متعدٍ ، فعملتُ عملَ فعلها كما عملَ اسمُ الفاعِلِ والمفعولِ بالألفِ واللامِ بحلوله محلَّ الفعلِ بمعنى الماضي والمضارع .

وتعملُ هذه الأمثلةُ بمعنى الماضي (٥) والمضارع ، وبعضُ الأبياتِ التي أنشدَ (٦) تشهدُ لذلك ، ولأنَّها لمَ تعملُ لشبهِ الفعلِ . ومنعَ ابنُ بابشاذ ، ومنَ قالَ بقوله من عملها بمعنى الماضي (٧) . وتعملُ بمعنى

(١) الجمل : ٩٢ . وإعمال هذه الأمثلة مذهب بصريّ ، والكوفيون يقولون بأن النصب بفعل مضمّر . انظر مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ .

(٢) وهي : « فَعُولٌ » ، و « فَعَالٌ » ، و « مَفْعَالٌ » ، و « فَعِلٌ » ، و « فَعِيلٌ » .

(٣) قال ابن أبي الربيع في البسيط ١٠٦٢/٢ « ورأيت بعض المتأخرين قد زاد فيها فَعِيلًا إلى آخر ما ذكر . ثم قال : « وهذا الذي ذهب إليه هذا المتأخر لم أرَ أحدًا من المتقدمين قاله ، ولا سمعت أن فَعِيلًا يعمل » إلى آخر ما قال . وذكر أبو حيان في الارتشاف ١٩٣/٣ عن ابن ولاد ، وابن خروف إعمال « فَعِيلٌ » - بالكسر والتشديد - فأجازا زيد شَرِيبَ الخمر ، وطَبِيعَ الطعام . وانظر الهمع ٨٨/٥ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) انفرد ابن خروف وشيخه ابن طاهر بالقول بأن هذه الأمثلة تعمل وإن كانت بمعنى الماضي . انظر غاية الأمل ٣٠٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/١ ، والبسيط ١٠٥٧/٢ ، والارتشاف ١٩٤/٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٦٧/٢ .

(٦) انظر الجمل ٩٢ ، ٩٣ .

(٧) في الأصل : « بمعنى الماضي والمضارع » . « والمضارع » في ظني مقحمة .

الماضي ، والمضارع على حكم اسم الفاعل^(١) ، وليس الأمر كما توهموا .
ويتقدم معمولها ويتأخر كاسم الفاعل . ولا يعمل شيء معها إلا إذا أريد به
المبالغة ، وكثرة الفعل ، وقد نص سيبويه في مواضع من كتابه^(٢) أن العرب
استعملت جميعها للمبالغة من الفعل المتعدي وغير المتعدي ، ولا يدخل في هذا
الباب إلا المتعدي .

والأكثر في الباب « فَعُولٌ » ، و « مِفْعَالٌ » ، و « فَعَالٌ »^(٣) . واستشهد
سيبويه على إعمال « فَعِلٍ » ، و « فَعِيلٍ »^(٤) ، وكلُّها صحيحٌ ، وورد في شعر زيد
الخليل بن مهلهل الطائي^(٥) إعمال « فَعِلٍ » ، ولا مدفع فيه :

أَلَمْ أَخْبِرْكُمْ مَا خَبَرًا أَتَانِي أَبُو الْكَسَّاحِ جَدَّ بِهِ الْوَعِيدُ^(٦)
أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ^(٦)

(١) الذي منعه ابن بابشاذ وغيره من النحويين هو عملها عمل اسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضي كما مر في
اسم الفاعل . فعندئذ لا يكون فيها إلا حذف التنوين والجر على الإضافة . أما إذا كانت بمعنى الحال
والاستقبال فإنها تعمل عمله بشروطه المذكورة . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ١١٠/١ ، ١١٧ .

(٣) وهي التي اتفق عليها أهل البصرة . وأهل الكوفة ينصبون ما بعدها بفعل مضمر . انظر مجالس ثعلب
١٢٤ ، ١٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ .

(٤) انظر الكتاب ١١٣/١ ، ١١٤ . ومنعه المازني والمبرد وابن السراج ، وأجاز الجرمي فعلاً دون فعيل .
انظر المقتضب ١١٣/٢ ، ١١٤ ، والأصول ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه
٢٤٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ .

(٥) هو زيد بن مهلهل الطائي . جاهلي . أدرك الإسلام ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسلم ،
وسماه « زيد الخير » مات في السنة التاسعة للهجرة وهي السنة التي أسلم فيها . انظر ترجمته في الشعر
والشعراء ٢٨٦ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٦٢٢/٢ ، والسيرة النبوية لابن هشام ٢٢٤/٤ ، والخزانة
٣٧٩/٥ .

(*) في الأصل: « يرسل بالوعيد » ولم أقف عليه في المصادر التي اطلعت عليها وهو مخالف للقفية .

(٦) مَرْقُونٌ : جمع مَرْقٍ مبالغة مَارِقٍ من المَرْق وهو شق الشيء . والْكَرْمَلَيْنِ - مثنى كِرْمَلٍ -: اسم ماء في
جبل طيء . والفديد : الصوت . والبيتان في ديوان زيد الخيل ١٦١ ، والخلل ١٣١ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ٥٦٣/١ ، والبسيط ١٠٥٩/٢ ، وشرح اللوحة البدرية ٩٦/٢ والخزانة ١٦٩/٨ .

فأعمل « فَعَلًا » الذي [هو] ^(١) « مزقون عرضي » . ومؤنثها يعملُ عملها
وكذلك مثناها ومجموعها جمع السلامة والتكسير .

وأنشد :

(ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ) ^(٢)

البيت لأبي طالب ، عم النبي - صلى الله عليه وسلم - واسمه عبدُ منافٍ
بن عبدِ المطلب بن هاشم ^(٣) ، بن عبدِ منافٍ ، بن قصي . واسمُ عبدِ المطلبِ ،
شَيْبَةُ . واسمُ هاشمٍ ، عمرو ^(٤) . واسمُ عبدِ منافٍ ، الْمُغِيرَةُ . واسمُ قصيٍّ ، زيدٌ ^(٥) .
والتي اشتهروا بها ألقابٌ* .

والبيتُ من قصيدةٍ يرثي بها [أبا] ^(٦) أمية بن المغيرة بن عبدِ الله ^(٧) ، وكان
صهره ، خرجَ تاجراً إلى الشامِ فماتَ في طريقه .

(١) إضافة يلتم بها الكلام .

(٢) الجمل ٩٢ . وهو في ديوان أبي طالب ٤٦ ، والكتاب ١١١/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، والحلل ١٢٧ ،
والفصول والجمل ل ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ ، والخزانة
٢٤٢/٤ ، ٢٤٥ .

(٣) في الأصل « هشام » وهو تحريف . وكذا في الفصول والجمل ل ١١٥ . وانظر ما سيأتي ص ٦١٠ .
(٤) في الأصل « عمر » .

(٥) انظر السيرة النبوية ١/١ ، والمعارف ١١٧ ، وجمهرة أنساب العرب ١٤ ، والخزانة ٧٥/٢ .

(٦) إضافة يستقيم بها المعنى . واسمه أبو أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم . انظر الحلل ١٢٧ ،
والخزانة ٢٤٨/٤ . ونفس الخطأ ورد في الفصول والجمل ل ١١٥ .

(٧) هو أبو أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، زوج عاتكة بنت عبد المطلب . انظر المحير ٦٢ .

وقال الأَعلَمُ^(١) : يمدحُ بها مسافرُ بنِ أبي عمروِ القرشيِّ^(٢) ، والأوَّلُ أَصحُّ .

و « نصل السيف » : حديدُه ، و « ظُبَّتْهُ » : حدُّه^(٣) ، و « ذُبَابُه » : طرفُه^(٤) . و « الضروب » : الكثيرُ الضربِ . و « السُّوق » : جمعُ ساقٍ . يقولُ :
إنَّه يطعمُ الطعامَ ، وينحرُ سِمانَ الإبلِ في وقتِ الحاجةِ . وشاهدُه : نصبُ
سوقٍ بـ « ضروب » ، وهوَ خبرُ ابتداءٍ مضميرٌ تقديرُه : « أنتَ ضروبٌ » ، لقوله :
« فإنَّكَ عاقرٌ » ، ودخلتِ الباءُ لما في « إذا » من معنى الشرطِ ، وهي متعلِّقةٌ
بـ « عدموا » ، وما بعدُ ألفاءٍ جوابُ « إذا » .
وأنشدَ :

(حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ)

مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (٥)

(١) هو أبو الحجاج ، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأَعلَمُ ، كان عالماً بالعربية
واللغة ومعاني الأشعار . له كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وشرح أبياته وأبيات الجمل .
توفي سنة ٤٧٦ هـ . انظر ترجمته في الصلة ٦٤٣ ، إنباه الرواة ٦٥/٤ ، ووفيات الأعيان ٨١/٧ ، و
بغية الوعاة ٣٥٦/٢ .

(٢) هو مسافر بن أبي عمرو ، واسمه ذكوان بن أمية بن عبد شمس . شاعر من سادات بني أمية وأجوادهم
في الجاهلية . رثاه أبو طالب وكان نديماً له . انظر المحبر ١٣٧ ، ١٧٤ ، والأعلام ٢١٣/٧ . وانظر ما
نسبه ابن خروف للأَعلَم في تحصيل عين الذهب ٥٧/١ ، والفصول والجمل ١١٥ .
وذكر ابن الشجري في أماليه ٣٤٦/٢ أنها في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وردّه البغدادي
وغلَط من قال بأنها في مدح مسافر . انظر الخزانة ٢٤٤/٤ .
(٣) في الأصل : « حدثه » .

(٤) انظر اللسان « نصل » ٦٦٢/١١ ، و « ظب » ٥٦٨/١ ، و « ذب » ٣٨٣/١ .

(٥) الجمل ٩٣ . والبيت من الكامل . ويروى أيضاً لابن المقفع (انظر النكت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١)
وهو من شواهد الكتاب ١١٣/١ ، والمقتضب ١١٥/٢ ، والنكت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١ ، وإصلاح
الحلل ٢٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٧/١ ، والفصول والجمل ل ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور
٥٦٢/١ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ ، والخزانة ١٦٩/٨ .

البيت مجهولٌ ، أنشدهُ سيبويه^(١) - رحمه الله - في إعمالِ «فعل» ، وهو صحيحُ الروايةِ والمعنى ، قالَ أبو عثمانَ المازنيّ : « زعمَ لي أبو يحيى اللّاحقيّ^(٢) أن سيبويه لحقه فقالَ له : هل تحفظُ في إعمالِ «فعل» شيئاً ؟ فصنعتُ له هذا البيتَ » ، وفي هذا الخبرِ إقرارُ اللّاحقيّ على نفسه بالكذبِ فلا يُصدّقُ في الثانيةِ . والبيتُ صحيحٌ بالمعنى ، وإنشادِ سيبويه له ، وبيتُ زيدِ الخيلِ . وقد نصَّ في مواضعٍ من كتابه أنّه يكونُ للمبالغةِ^(٣) . [و «حذر» على وزنِ «فخذ»]^(٤) ، و «الحذر» : الخائف . وهو خبرٌ ابتداءً مضمير . « لا تَضِيرُ » يُقالُ : ضارَه يَضِيرُه ، وضَرَّه يَضُرُّه بمعنى . و «آمن» اسمُ فاعلٍ عاملٍ في « ما » . و « منج » مضافٌ إلى مفعوله ، وهو خبرٌ «ليس» / ويريدُ بـ « ليس » الماضي هنا . [٧٩]
و « من الأقدار » تبين لـ « ما » ، وهو جمعُ «قَدَر» .

(١) انظر الكتاب ١١٣/١ .

(٢) هو أبان بن عبد الحميد اللّاحقيّ . شاعر مطبوع من شعراء هارون الرشيد . وهو بصريّ لكنه مطعون في دينه (انظر الخزانة ١٧٣/٨) .

وبعده في الأصل : « على نفسه بالكذب » وهو خطأ نشأ من انتقال نظر الناسخ إلى «اللاحقي» الآتية . وانظر القصة في النكت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١ ، والفصول والجمال ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ ، والبسيط ١٠٥٩/٢ ، والخزانة ١٧١/٨ .

(٣) انظر الكتاب ١١٠/١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) مطموسة في الأصل .

وَأَنشَدَ :

(ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ

غُفِرُ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ)^(١)

البيت لطرفة بن العبد ، من قصيده المشهور الذي أوله :

* أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتْكَ هِرْ *^(٢)

ويكنى أبا عمرو ، وقيل : اسمه عمرو ، ولُقِّبَ طرفة بيت قاله^(٣) ،

وقُتِلَ من خمس وعشرين سنة ، لقول أخيه :

عَدَدْنَا لَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ حِجَّةً

فَلَمَّا تَوَافَاها استوى سَيِّدًا ضَخْمًا^(٤)

وخبر قتله مشهور^(٥) . مدح بعض قومه ، وأخبر أنهم زادوا عليهم بما ذكر

من الحِلْمِ والتواضع . و « غُفْرٌ » جمعُ غفورٍ ، وأعمله عملَ واحدٍ ، فنصبَ

به « ذنبهم » وهو شاهده . و « فُخْرٌ » جمعُ فخورٍ ؛ وهو المتمدحُ بأفعاله الحسنة .

(١) الجمل ٩٣ . والبيت في ديوان طرفة ٥٥ ، والكتاب ١١٣/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٦٨/١ ،

والخلل ١٣٣ ، والفصول والجمل ل ١١٧ ، والبسيط ١٠٦٤/٢ ، والهمع ٨٨/٥ ، والخزانة ١٨٨/٨ .

(٢) عجزه : * وَمِنَ الْحَبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرٌ * . انظر ديوانه ٥٠ .

(٣) وهو : لَا تَعْجَلَا بِيكَاءِ الْيَوْمِ مُطْرِفَا وَلَا أَمِيرِكُما بِالْدارِ إِذْ وَقفا

والبيت ليس في ديوانه . وهو في الزهر ٤٤١/٢ . وقد سبقت ترجمة طرفة صفحة ٣١٥ .

(٤) البيت في ديوان الخرنق ٣٢ ، وفي الخزانة ٤٢٣/٢ وفيه « ستا وعشرين » و « توقاها » .

(٥) انظر ما سبق ص ٤٩٩ .

ويُروى «فُخْر» : «فُجْر» بالجيم^(١)، وهو جمعُ فاجرٍ . و«غُفْر» خبر «أَنَّ» ، و «غيرُ فُخْر» خبرٌ ثانٍ ، و«أَنَّ» واسمُها وخبرُها مفعولٌ لـ «زَادُوا» .
واستدرك في هذا الباب مؤنث اسم الفاعل ، وجمعه المكسر والمسلّم^(٢) ،
إذ لم يذكره في بابهِ . ولم يذكر الخلاف في «فَعِل»^(٣) و«فَعِيل» ، والخلافُ
فيهما معاً .

(١) انظر هذه الرواية في الحلل ١٣٣ ، والفصول والجمل ل ١١٧ ، والخزانة ١٨٩/٨ .

(٢) انظر الجمل ٩٣ .

(٣) ذكر الزجاجي الخلاف في «فَعِل» وفي بعض النسخ «فَعِل» و«فَعِيل» . وتعقبه النحاة في ذلك .

انظر الجمل ٩٣ . وانظر لإصلاح الحلل ٢٠٧ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٦٧/٢ . وانظر البسيط

١٠٦٦/٢ .

بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ (١)

والصفة في هذا الباب ما ذكرنا في باب اسم الفاعل من غير المتعدي ، جارٍ وغير جارٍ . ومن المتعدي غير الجاري لغير المبالغة .

فالصفة نحو : « قائم ، وقاعد ، وقاريء ، ولاحق ، وحسن ، وكريم ، وظريف ، وأحمر ، وأصفر ، ومضروب » ، والأمثلة الخمسة من المتعدي إذا لم يُردَّ بها مبالغة ، وما أشبه ذلك . وهي تكون للماضي وللحال والاستقبال (٢) ، وفيها خلافٌ .

وجميعها يرفعُ الفاعل ، و [يكون] (٣) المفعول مضمراً ومظهراً ؛ [فالمضمر] (٣) نحو : « مررتُ برجلٍ حسنٍ ، وكريمٍ ، ولاحقٍ ، وقاعدٍ ، ومضروبٍ » ، والمظهر (٤) : « مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، وكريمٍ أبوه ، ولاحقٍ بطنه ، وفارهٍ عبده ، وقاعدٍ غلامه ، ومضروبٍ عبده » .

ثم تتسعُ العربُ فيها فتجعلُ الصفةَ للأوّلِ مجازاً ، وتضميرُ فيها اسمَه ، وتزيلُ الضميرَ المتأخّرَ ، وتضيفُ الصفةَ إلى الذي كان مرفوعاً بها ، وتدخلُ عليه

(١) الجمل ٩٤ . وفيه « باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه » .

(٢) موافقاً لشيخه ابن طاهر . قال ابن بريزة (في غاية الأمل ٣١٣/١) : « وهو بعيد ؛ ومقتضى الشبه يوجب لها الاختصاص بحكم المشبه به ، أو الضعف عن مرتبته » . وفي المسألة خلاف كما ذكر ؛ فالسيرافي على أنها أبداً بمعنى الماضي . ومنعه ابن السراج والفارسي . انظر الأصول ١٣٣/١ ، والارتشاف ٢٤٢/٣ ، والهمع ٩٣/٥ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) في الأصل : « والمضمر » .

الألف واللام كالعوض من الضمير، فتقول: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ» ؛
والأصلُ: «حسنِ وجهُهُ ، ومضروبِ أبوه» ، فصيرتِ الضربَ للرجلِ ،
والضربُ واقعٌ به ، وهما في المعنى للثاني .

ويجوزُ نقلُهُ نكرةً بعدَ حذفِ الضميرِ ؛ نحو : «مررتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ ،
ومضروبِ أبٍ» ، وعليه أنشدَ :

* (لَا حِقَّ بَطْنٍ بِقَرَأٍ سَمِينٍ) ^(١) *

ويجوزُ الخفضُ مع بقاءِ الضميرِ على وجهِهِ ، وهي مسألةٌ سيبويه التي خطأه
أبو القاسم فيها ^(٢) ، فهذه ثلاثة أوجهٍ في الخفضِ .

وتتسعُ العربُ أيضًا في هذه الصفاتِ مِنْ وجهٍ آخرَ فتردُّها إلى الأولِ ،
وتحذفُ الضميرَ ، وتأتي بالألفِ واللام ، وتنصبُ الذي كان مرفوعًا للتشبيهِ
بنصبِ اسمِ الفاعلِ ؛ نحو : «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وفارهِ العبدِ ، ومضروبِ
الغلامِ» ، والمعنى معنى الخفضِ . ويجوزُ تنكيرُ «الوجهِ» فتقولُ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
حَسَنٍ وَجْهًا» . ويجوزُ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ [بالنصبِ وإبقاء] ^(٣)
الضميرِ ، والفاعلُ مضمرٌ ، وهو ضعيفٌ كضعفِ «حَسَنٍ وَجْهِهِ» ، وأحدهما
يقوى جوازَ الآخرِ . وأنشدوا في ذلك :

(١) الجمل ٩٥ . وهو لحميد الأرقط كما سيذكر المؤلف فيما بعد . وهو في الكتاب ١٩٧/١ ، والمقتضب
١٥٩/٤ ، والأصول ١٣٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٤/١ ، والحلل ١٣٤ ،
والفصول والجمل ل ١١٨ ، والبسيط ١٠٨٢/٢ ، واللسان « رزن » ١٧٩/١٣ .

(٢) وهي : «مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ» - بإضافة «حسنِ» إلى «الوجهِ» ، وإضافة «الوجهِ» إلى الضميرِ
العائد إلى الرجلِ . وستأتي ص ٥٦٥ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

..... كُومَ الذَّرَى وَادِقَةَ ضَرَّاتِهَا (١) [(٢)]

فنصب « ضَرَّاتِهَا » بـ « وَادِقَةِ » ، والأصل : « وَادِقَةَ ضَرَّاتِهَا » ،
وهذه (٣) ثلاثة أوجه في النصب .

ويجوز في الرفع : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ بحذف الضمير
من « الوجه » وإدخال الألف واللام عوضاً منه ؛ وهي مسألة الخلاف الذي
ذكر بين البصريين والكوفيين (٤) ، ولا ينبغي أن يُجعل بينهما خلاف ؛ لأنَّ
سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل :
« ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ » (٥) ، يريد : « ظَهْرُهُ ، وَبَطْنُهُ » ، وَلَمْ يَقُلْ :
« الظَّهْرُ مِنْهُ » ، ولا « البطنُ مِنْهُ » .

(١) لَعَمْرُيْنِ لِمَا التَّيَمَّى ، يَصِفُ إِبِلًا . والآيات هي :

أَنْعَتَهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا	مُدَارَةَ الْأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا
غُلِبَ الْأَفَارَى وَعَقَرَتَايَا	كُومَ الذَّرَى وَادِقَةَ ضَرَّاتِهَا

ويروى : « سُرَّاتِهَا » . وجاء في الخزانة ٢٢٣/٨ أنهم جمعوا بين البيت الأول والبيت الرابع
للاختصار ، ولظهور المعنى إجمالاً .

وهو في ديوانه ١٥٣ ، ١٥٥ والمسائل البصريات ٣٥١/١ ، وإصلاح الخلل ٥١٣ ، وشرح
ابن عصفور على الجمل ٥٧٥/١ ، والبسيط ١١٠٠/٢ ، والخزانة ٢٢١/٨ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل : « وهو » . أما الأوجه الثلاثة فهي : « مررت برجل حسن الوجه » ، و « مررت
برجلٍ حسنٍ وجهاً » ، و « مررت برجلٍ حسنٍ وجهه » .

(٤) المسألة هي في قوله : « مررت بالرجل الحسن الوجه » فقد ذكر الزجاجي أن أهل البصرة
يضمرون ما يعود على « الرجل » ، وتقديره : « مررت بالرجل الحسن الوجه منه » وأهل
الكوفة يقولون : « الألف واللام في هذا الباب عَقِيبُ الإضافة » . انظر الجمل ٩٧ .

(٥) انظر الكتاب ١٥٨/١ ، ١٥٩ .

وكذلك : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (١)

و ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٢)

فلا خلاف بين الأئمة فيها .

ومن المتأخرين من ذهب إلى حذف العائد (٣) ، ولا يُحتاج إليه ، ويحتجون

بقوله :

رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةٌ الْمُتَجَرِّدِ (٤)

فجمع بين الألف واللام والضمير .

وحمل أبو علي الفارسي (٥) وغيره من المتأخرين (٦) هذا المرفوع ، على

البدل من ضمير في الصفة ، ولا يطرد لهم ذلك في مثل : « مررت برجلٍ كريمٍ

(١) النازعات ٤١/٧٩ .

(٢) النازعات ٣٩/٧٩ .

(٣) وهو مذهب الزجاجي وشيخه ، وابن عصفور ، وهو الذي عليه الأكثر كما ذكر ابن يعيش انظر الجمل

٩٧ ، وشرحه لابن عصفور ٥٧١/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ .

(٤) لطرفة بن العبد ، من معلقته المشهورة .

والرحيب : الواسع . وقِطَابُ الجيب : مخرج الرأس من الثوب .

والشاهد : « قطاب الجيب منها » حيث اجتمعت الألف واللام في (الجيب) ، والضمير في (منها) .

والبيت في ديوانه ٣٠ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٥ ، ٣/٤٤٣ ، والبسيط ٢/١٠٩٤ ، والخزانة ٤/٣٠٣ .

(٥) انظر الإيضاح ١٧٨ .

(٦) وهو ابن طاهر ، وابن أبي الربيع . (انظر غاية الأمل لابن بزيّة ١/٣١٥ ، والبسيط ٢/١٠٩٦) .

وبذلك يكون ابن خروف قد خالف شيخه في هذه المسألة .

الأب ، وظريف الأخ ، وحسن وجه الأخ ، ولا في : « مررت بامرأة حسن الوجه » ، ولا « بجارية كريم الأب » هذا كله لا سبيل إلى البدل فيه ، فإذا لم يكن سبيل إلى البدل فالباب كله إلى ما يذهب إليه الأئمة ، وأيضاً فإن البدل يلزم فيه من الضمير العائد على المبدل منه ما يلزم في الفاعل فيقع فيما فر منه (١) .

فهذه ثماني مسائل ؛ اثنتان (٢) للرفع ، وثلاث للنصب ، وثلاث للخفض ، فإن عرفت « الحسن » لم يكن في الرفع إلا الوجهان المذكوران . ولا مع النصب إلا الثلاثة الأوجه أيضاً . ويسقط مع خفض وجهان ، وهما : « مررت بالرجل الحسن وجه » ، والحسن وجهه « لكون الألف واللام في الأول ، وليستا في الثاني ، فهذه ست ، وهي الأول بأعيانها فاجتمع من ذلك أربع عشرة مسألة ، وامتنع أربع : تنكير « الوجه » في حال رفعه مع تنكير الصفة ، وتعريفها ؛ نحو : « حسن وجه » ، و « الحسن وجه » ، وأجازها ابن بابشاذ ، وضعفها (٣) . ولا سبيل إلى جوازها (٤) .

والوجهان اللذان امتنعا في خفض مع الألف واللام : « الحسن وجه » ، و « الحسن وجهه » .

(١) قال ابن الطراوة في الإفصاح ٦٣ : « فالذي فر عنه فيه وقع » وقال ابن بزيمة : « فرأبو علي من الأقبح إلى ما هو أقل قبحاً منه » غاية الأمل ٣١٥/١ . ونحو منه رد ابن أبي الربيع . انظر البسيط ١٠٩٦/٢ .

(٢) في الأصل : « اثنتان » .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٧٢/١ .

(٤) ذكر ابن الضائع هذا المنع عن ابن خروف . انظر شرحه للجمل ٢٩٩ .

وتُفارقُ هذه الصفاتُ اسمَ الفاعلِ في منع تقدّم منصوبِها عليها . ولا يكونُ منصوبُها إلا مرفوعاً . ولا تتعرّفُ أبداً بما تضافُ إليه . وأنها لا يُعطفُ على المجرورِ بها مرفوعٌ ولا منصوبٌ .

وأنشدَ :

* (لَاحِقُ بَطْنٍ بِقَرَأٍ سَمِينِ) ^(١) *

البيتُ لحُمَيْدِ الأَرْقَطِ ^(٢) بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة ، أنشدَه مرفوعاً ، وهو في شعرِه مخفوضٌ ^(٣) تابعٌ لحمارٍ وحشٍ ، وهو قوله :

كَأَخْدَرِي الْعَانَةِ الشَّنُونِ أَحَقَبَ شَحَاجٍ مِثْلُ عُونِ ^(٤)

غَيْرَ أَنْ مِيفَاءَ عَلَى الرُّزُونِ لَا خَطِلِ ^(٥) الرَّجْعِ وَلَا قَرُونِ

و « الرَّجْعُ » : [....] ^(٦) ، شَبَّهَ نَاقَتَهُ بِهِ ، و « اللَّاحِقُ الْبَطْنِ » : الضَّامِرُ .

و « الْقَرَأَ » : الظُّهْرُ ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ، لِقَوْلِهِمْ فِي الْأُنْثَى : قَرَوَاءٌ . فَإِنْ كَانَ

(١) الجمل ٩٥ . وقد سبق تخريجه ص ٥٦٠ .

(٢) شاعر إسلامي ، من شعراء الدولة الأموية ، وأحد بخلاء العرب . انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٢٢٥/٣ ، والخزانة ٣٩٥/٥ .

(٣) يريد أن الزجاجي روى (لاحق) بالرفع - وكذا ضبطه أكثر المحققين - وصوابه بالجر لأنه صفة لحمار الوحش المتقدم الذكر وبه وقعت الرواية ، وقد سبقه إلى هذا التعقيب ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل ٣ .

(٤) في الأصل : « وفعل بيت الانفشا » . والأبيات في الفصول والجمل ل ٣ .

(٥) في الأصل : « خطر » وما أثبت منظور فيه إلى ما جاء في الفصول والجمل ل ٣ .

(٦) كلمة غير واضحة في الأصل . والرَّجْعُ : الخطو . ورد الدابة يديها في السير ونحوه . اللسان « رجع »

ممدوداً فهو ما يطعمه الضيفُ ، وإن كسرتَ القافَ انصرفَ^(١) .
وشأهذه : حذفُ الألفِ واللامِ من « البطن » ، وأضافَ الصفةَ إلى نكرة ،
والأصلُ : « لاحقِ بطنه بِقَرَأ » . و « بِقَرَأ » متعلقٌ بـ « لاحق » .

وقوله : (أَجَاذَهُ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَحْدَهُ)^(٢) وهم ؛ بل

أجازه / طائفةٌ لا يُحصَوْنَ ، وَلَمْ يَخَالَفْهُ جَمِيعُ النَّاسِ كَمَا ذَكَرَ وَلَا
اتَّفَقُوا عَلَى [أَنَّهُ خَطَأً]^(٣) ، وسَيَبَوِيهِ قد ضَعَّفَهُ^(٤) ، ومنَعَهُ المبرد - ومن
تبعه - وخَالَفَهُ ، وَخَرَجَ الْبَيْتَ الَّذِي حَمَلَهُ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى
ذَلِكَ ، عَلَى غَيْرِ مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ سَيَبَوِيهِ ، وتَأْوِيلُ الْمَبْرَدِ ضَعِيفٌ^(٥) مِنْ جِهَةِ
الْمَعْنَى ، وَلِبَيَانِهِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا ، وَيَبْتَ التَّأْوِيلُ :

(١) القراء - بفتح القاف والمد - والقري - بكسر القاف والقصر - : ما يطعمه الضيف . انظر

اللسان « قرا » ١٧٩/١٥ . وانظر المقصور والممدود للقراء ٣١ ، ولابن ولاد ٨٦ .

(٢) الجمل : ٩٨ . والعبارة بأكملها : (والوجه الحادي عشر ، أجازه سيبيويه وحده ، وهو قولك :
« مررت برجلٍ حسنٍ وجهه » بإضافة « حسنٍ » إلى « الوجه » ، وإضافة « الوجه » إلى
الضمير العائد على الرجل . وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا :
هو خطأ ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه . وهو كما قالوا) .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) قال في الكتاب ١٩٩/١ « وقد جاء في الشعر حسنةٌ وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه وذلك
رديء » . وانظر ردود النحاة على الزجاجي وتبرئة سيبيويه في : إصلاح الخلل ٢١٦ ، وأمالى
السهيلي ١١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١ ، والبسيط ١١٠١/٢ ، وشرح الجمل
لابن الفخار ٤٨٤/٢ ، والهمع ٩٨/٥ .

(٥) لم أقف عليه في المقتضب ، والكامل ، والفاضل .

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا

كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا (١) مُصْطَلَاهُمَا (٢)

والبيتُ فيه إضافةُ « الجونتين » إلى « مصطلاهُما » ، مع إضافته إلى الضميرِ العائدِ إلى الموصوفِ بالجونتين ، و« الجَوْنَةُ » هنا : البيضَاءُ (٣) ، ويعني بالجونتين : الأُنْثَيَتَيْنِ . و« الصفا » : الجبلُ ، وهو ثالثُ الأثافي . و« الكُمَيْت » : الذي يضربُ إلى السوادِ . و« المصطلَى » : موضعُ النارِ . وأرادَ بـ « الأعالي » : الأعلىينِ . وشاهدُ سيبويه في إجازة ذلك وحمل البيتِ عليه مع صلاح المعنى ؛ ما جاء من ذلك في الكلامِ الفصيحِ ؛ من قولِ الصاحبِ في صفةِ النبيّ - عليه السلامُ والصلاةُ (٤) - : « شَتْنُ أَصَابِعِهِ » (٥) ، وفي الحديثِ الثاني من قولِ عائشةَ -

(١) في الأصل : « جونة » تحريف .

(٢) البيت للشمخ ، مَعْقِل بنِ ضِرَار الغطفاني ، والشاهد في قوله : « جونتَا مصطلاهُما » ؛ حيث أضاف الصفة المشبهة وهي (جونتَا) إلى معمولها وهو (مصطلاهُما) في حال إضافته إلى ضمير موصوفه وهو في ديوان الشمخ ١٠٨ ، والكتاب ١٩٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٧/١ ، والخصائص ٤٢٠/٢ ، والصاحبي ٣٤٦ ، وإصلاح الخلل ٢١٣ ، وأمالِي السهيلي ١١٧ ، وشرح المفصل ٨٦/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٣/٢ ، والبسيط ١١٠٠/٢ ، والهمع ٩٨/٥ ، والخزانة ٢٩٣/٤ .

(٣) جاء في الخزانة أن الجَوْنَ : الأسود ، ويأتي بمعنى الأبيض . قال : « وليس بمراد هنا . ومن الغريب قول النَّحَّاس أن الجون هنا هو الأبيض » ٢٩٥/٤ .

(٤) كذا في الأصل بتقديم السلام على الصلاة . ويتكرر ذلك صفحة ٥٧٩ .

(٥) لم أقف على هذه الرواية التي نسبها للصاحب - إلا عند ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣ ، والذي وقفت عليه : « شتن الكفين والقديين » ، وهي رواية الحسن بن علي عن خاله هند بن أبي هالة - رضي الله عنهم - ورواية علي بن أبي طالب - رضي الله عنه . انظر صحيح البخاري / كتاب اللباس / باب الجعد ٢١٠/٧ ، وغريب الحديث للهروي ٢٤/٣ ، وأمالِي القالي ٦٩/٢ ، والفائق في غريب الحديث ٢٢٧/٢ ، ٣٧٦/٣ ، والنهية في غريب الحديث والأثر ٤٤٤/٢ ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب ١٦١/١ ، ١٧٤ .

رضي الله عنها : « صِفْرُ وشاحِها ، ومِلُّ رَدَائِها » (١) ، وهو كالبيت الذي أنشدنا على النصب مع إضافته إلى الضمير ، وإنما ضَعُفَ في القياس لنقل الضمير للصفة ، ورفعِ بها ، ثم بقاءه في موضعه فكأنه جمع بين المتعاقبين .

وأما تعليله المنع (٢) بإضافة الشيء إلى نفسه (٣) فغفلة ؛ فإضافة الشيء إلى نفسه موجودة في كل مضاف في الباب ؛ نحو : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ » ، و « الحسنِ الوجهِ » ؛ لأنَّ الذي حَسُنَ في الحقيقة هو الوجه ؛ فهو هو ، والمعنى المعنى (٤) في « حسنِ وجهه » لا محالة ، و « الوجهُ » غيرُ الضميرِ المضافِ إليه « الوجهُ » ، فكلامه في هذه المسألة فاسدٌ كُلُّه ، وإنما جازَ إضافةُ « حَسَنِ » إلى « الوجهِ » في اللفظِ لما صارَ الفاعلُ غيره ، مضمراً في الصفة .

وبابُ « أفعلَ من كذا » يقبَحُ جريائته على الأوَّل ، ورفعُ الثاني به ؛ نحو : « مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، وأفضلَ منه أخوه » فلا يدخلُ في هذا الباب ، ومنعُ من الرفعِ بها ابن بابشاذ (٥) ، وهو جائزٌ مع ضعفه ، وقد نصَّ عليه سيبويه (٦) في غيرِ موضع .

= وشن الكفين والقدمين : أي يملان إلى الغلظ والقصر ، وقيل : الغلظ بلا قصر ويحمد ذلك في الرجال ؛

لأنه أشد لقبضهم ، ويذم في النساء . انظر اللسان (شن) ٢٣٢/١٣ .

(١) صحيح البخاري / كتاب النكاح / باب حسن المعاشرة مع الأهل ٣٧/٧ ، والنهاية ٣٦/٣ وفيه : « صِفْرُ رَدَائِها ومِلُّ كسائِها » .

(٢) في الأصل : « بالمنع » .

(٣) إشارة إلى ما جاء في الجمل : ٩٨ وقالوا : هو خطأ ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه . وهو كما قالوا .

(٤) في الأصل : « النفي » ، ولم يتضح له وجه ، ويريد أن المعنى نفسه .

(٥) انظر شرحه للجمل ١٧٠/١ .

(٦) انظر الكتاب ٣١/٢ ، ٣٤ .